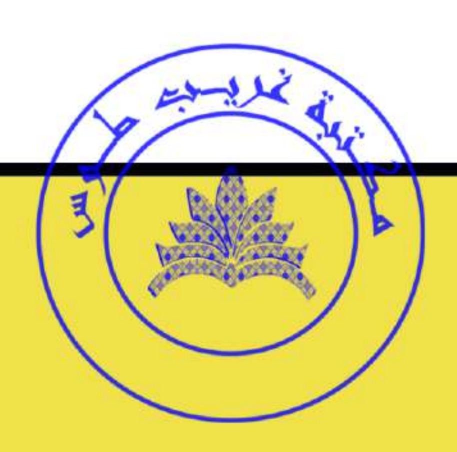


مركز دراسات الوحدة العربية



البحث العربي ومجتمع المعرفة

رؤية نقدية جديدة

تأليف

ساري حنفي ريفاس أرفانيتس



البحث العربي ومجتمع المعرفة

رؤية نقدية جديدة




مركز دراسات الوحدة العربية

البحث العربي ومجتمع المعرفة

رؤية نقدية جديدة

تأليف

ساري حنفي   ريفاس أرفانيتس

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

حنفي، ساري

البحث العربي ومجتمع المعرفة: رؤية نقدية جديدة/ ساري حنفي وريغاس أرفانيتس.

٤٠٠ ص.

ببليوغرافية: ٣٧٣ ـ ٣٩٤.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-702-5

١. البحث العلمي ـ البلدان العربية. ٢. مجتمع المعرفة.

أ. أرفانيتس، ريغاس. ب. العنوان.

306.46

العنوان بالإنكليزية

Arab Research and Knowledge Society

A New Critical View

By Sari Hanafi and Rigas Arvanitis

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)

email: info@caus.org.lb

Web Site: <http://www.caus.org.lb>

الطبعة الأولى

بيروت، شباط/ فبراير ٢٠١٥

شكر وتقدير

نودّ نشكر العديد من الأشخاص الذين أجابوا عن أسئلة بحثنا الميداني في كل الجامعات ومراكز البحوث في الوطن العربي، ونخصّ بالذكر: الجامعة اللبنانية، والجامعة الأميركية في بيروت، وجامعة القديس يوسف، والجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة العلوم والتكنولوجيا. كما نتوجّه ببالغ الشكر إلى المجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان، وأمينه العام معين حمزة الذي فتح لنا أبواب هذه المؤسسة المهمة.

كما نشكر أيضاً جميع أولئك الذين تعاونوا معنا لإنجاز هذا البحث، ومنهم: ندى المغلوث، الباحثة المساعدة التي ساهمت في دراسة النشر الأكاديمي في الثورات العربية؛ وعلا حنفي، التي قامت بدور مهم تمثّل بجمع البيانات الأساسية عن العلوم والتكنولوجيا في المنطقة العربية. وشكرنا الخاص لعبد الحكيم الحسبان الذي قام بالبحث الميداني مع فريقه في الأردن، ولكل من فؤاد مراد، وحسن شريف، على تقديمهما ملاحظات حول بعض فصول هذا الكتاب. كما نشكر أيضاً كل من ساهم في ترجمة أجزاء من هذا الكتاب، ونخص بالذكر منير سعيداني. ولا بدّ من الاعتراف بأن هذا الكتاب لم يكن ليرى النور لولا الدعم المقدم من المجلس الوطني للبحوث العلمية (CNRS)، ومن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا الغربية (ESCWA)، والمركز الفرنسي للبحث من أجل التطوير (IRD)، والجامعة الأميركية في بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية.


mohamed khatab

المحتويات

القسم الثاني
التطور المُضْطَرِب للعلوم الاجتماعية في المنطقة العربية

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

مقدمة

«العلم إلى حدّ ما كناية عن السياسة، لأن عقلانيته المزعومة تحجب الرؤية عن المصالح المتضاربة بين المهتمين، وهو أيضاً أنقى تعبير عن التنمية والتحديث».
(Siino, 2004: 73).

في حزيران/ يونيو عام ٢٠١٤، نظمنا تكريماً لسمير خلف، وهو أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأميركية في بيروت. عندما أرسلنا هذه الدعوة إلى قائمتنا البريدية، تلقينا سبع مكالمات هاتفية ورسائل بريد إلكترونية يتساءل فيها أصحابها إذا كان خلف قد توفي، وأربع رسائل أخرى يتساءلون فيها إذا كان قد تقاعد؟ ولعل هذه الحكاية تلمّح إلى حقيقة عدم وجود تقليد في الوطن العربي لتكريم أكاديميين على قيد الحياة أو خلال حياتهم المهنية. فهذا الأمر إن دلّ على شيء، فهو يدل على غياب «الجماعة العلمية» (Scientific Community) في لبنان التي تهتم بالاعتراف بمساهمات أعضائها. بالطبع، التقاليد هي نتيجة لإعادة تفعيل التاريخ. كما أن الأوساط العلمية والأكاديمية والتخصصات مغرمة بهذه الطقوس الصغيرة كإحياء المكانة الفكرية لأعضائها، ويسمح ذلك بقياس وضعية فرد أو مجموعة داخل الجماعة العلمية. ولهذه التقييمات غير الرسمية رهانات مهمة لمعرفة تموضع أي مجموعة ضمن الحقل الأكاديمي، وتقوم المؤسسات ببعض هذا العمل الحدودي (Boundary-work)[1] (أي العمل الذي يميّز علماً من آخر أو اختصاصاً من آخر). من هنا أهمية فهم عملية المأسسة التي حدثت في المنطقة العربية، وخصوصاً

(١) للإحاطة بمعاني مفهوم العمل الحدودي، انظر إلى (Gieryn, 1995).

في لبنان. ونحن بدورنا نتساءل: لماذا جاءت هذه العملية في وقت متأخر جداً؟ ولماذا انتظر العلماء طويلاً قبل خلق الجماعة العلمية النشطة.

في شهر آذار/ مارس عام ٢٠١٤، عقدت الجمعية اللبنانية لتقدم العلوم مؤتمرها السنوي العشرين. وكانت هذه الفرصة لتقديم أكثر من ٤٠٠ بحث وملصق (Posters) في مجال العلوم الطبيعية والدقيقة. وتعتبر هذه الأرقام مرتفعة نسبياً لمثل هذه الجماعة العلمية الصغيرة، وفي بلد صغير؛ فالأمر لا يتعلق بمجرد حجم هذه الجماعة، وإنما هي مسألة النسب. الباحثون موجودون هنا، ولكن هل هناك جماعة علمية؟ «في هذا البلد، يمكنك العثور على متخصص في أي تخصص، ولكنك لن تجد شخصين في نفس المجال». كان ذلك ملاحظة ظريفة من مدير بحوث كنا قد قابلناه العام الماضي. ربما يبدو ذلك مبالغة، ولكن من المؤكد أنه يعكس واقعاً لمسه الكثيرون. ويبدو هذا النقص في «الجماعة العلمية» غريباً في بلد يتشكل أساساً من «جماعات» دينية واجتماعية معترف بها في الحياة السياسية للبلاد. وربما يكمن جزء من الجواب، على وجه التحديد، في تشظّي المجتمع اللبناني بين العديد من الجماعات المتنافسة. وتماثل الأوضاع في جميع أنحاء الوطن العربي الوضع والسياق في لبنان مع فوارق قد تكون بسيطة أو كبيرة.

سيتناول هذا الكتاب أسباب الاعتراف الضعيف بالجماعة العلمية في البلدان العربية، على الرغم من كونها غنية بالجامعات والمستشفيات، وإلى درجة ما بالإنتاج العلمي. ويتساءل فيما إذا كانت مشكلة التشرذم تنبع من المؤسسات أم أنها نتيجة سياسات ومعيقات سياسية واجتماعية عميقة أثرت في إنتاج المعرفة العلمية؟ ويتضح ذلك من خلال مقارنات سنقيمها بين البلدان العربية ومناطق أخرى مثل أمريكا اللاتينية. كما يسلط الضوء على التوتر بين تدويل البحث وأهميته المحلية، وبالتالي وجود حلقة مفقودة بين البحث والجامعات والمجتمع. وسوف نتناول إشكالية اختزال الانشطة البحثية على الإنتاج العلمي المحض، حيث تهمل المواد الناتجة من ترجمة المعارف إلى أشكال أخرى، كتقديم المشورة بشأن السياسات والأنشطة العامة.

١ - التعرّف إلى المحركات المحلية للعولمة في مجال البحوث

لم تكن مسألة الجماعة العلمية واحدة من تساؤلاتنا في البداية، ولكننا وصلنا إلى هذه المسألة، وكما سنرى ذلك، كواحدة من الاستنتاجات الرئيسية لدينا. لقد ولدت

الجماعات العلمية في عصر «العلم الوطني» (National Science)، بعد إنهاء الحقبة الاستعمارية: «خلال ثلاثة عقود أو أقل أو أكثر بعد الحرب، تشكّل نمط وطني للتنمية العلمية، وقد روّج لاستراتيجيات إحلال الواردات والاعتماد على الذات في السياسات الاقتصادية العامة، كما أدار تنظيم العلم وتوجّهات أهداف الجماعات العلمية» (Gaillard, Krishna, and Waast 1997: 12)، ولكن هذا العصر الجديد من «العلم الوطني» عاش قصيراً: من حروب الاستقلال أو التحرر، عندما تشكّلت الدولة الوطنية ضد الحكم الاستعماري، حتى أواخر الثمانينيات، عندما أصبحت العولمة القاعدة الجديدة للعبة.

في ذلك الوقت، وحتى ما يقرب من الثمانينيات، تمت مساواة البحث أساساً بالعلم. فقد قامت الدول الوطنية بإنشاء مؤسسات جديدة، من بينها جامعات ومراكز حكومية للبحوث. وقد تناولت المناقشات حول التنمية دائماً النمو الاقتصادي، وكان العلم مجرد نشاط خلفي مفيد للتنمية التكنولوجية. كما تم التركيز شبه الوحيد على التكنولوجيا، وبالنسبة إلى أولئك الذين يدركون التبادلات غير المتكافئة بين البلدان النامية والبلدان الغنية، كان التركيز على نقل التكنولوجيا. وقد ترجمت المناقشات التي لا تنتهي حول التنمية التكنولوجية إحباط تلك البلدان التي تفتقر إلى الوصول إلى التكنولوجيا المحدثة. هذا النقاش، كما نوّه إليه جان رافييه (Ruffier, 1991)، تم إنهاؤه عندما تبيّن، في هذه العملية، أنه لا يمكن شراء هذه التكنولوجيا: كان لا بد من تطويرها ودمجها واتقانها محلياً، وكان لا بد من الاعتماد على معرفة سابقة، ولكن أيضاً الاعتماد على البحث. لا تعتمد التطورات التكنولوجية على البحوث حصراً، بل تتصل بالخبرات التكنولوجية للشركات، ومنها اعتمادات البحث والتنمية (R & D) والبحوث الممولة من الدولة التي هي في الواقع المدخل الرئيسي إليها.

منذ الثمانينيات، هناك تغيير جوهري ثانٍ تصدر المكان: التأثير العميق للعولمة في البحث. لم يعُد البحث المسعى الوطني حصرياً. لقد تحول العالم المقسم في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى عالم هرمي، حيث يتم توزيع المراكز والأطراف على نطاق أوسع. ويكون ذلك عن طريق التعاون العلمي الذي يربط هذا العلم «الوطني» (أي الجماعة العلمية المحلية) بالكفاءات الدولية المتاحة، كما سنرى لاحقاً.

ونتيجة لهذه العملية للعولمة، تطور العلم بسرعة فائقة. وتبلغ تقديرات النفقات العالمية في البحث والتنمية حوالى ١١١٣ مليار يورو، ويمثل ذلك ٢,١٥ بالمئة من

الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وقد نمت هذه النسبة المقدرة بـ ٧٧ بالمئة في ٧ سنوات من ٦٤٠ مليار يورو في عام ٢٠٠٠ إلى ١,٢ تريليونات اليوم. وفي الوقت نفسه، نما الناتج المحلي الإجمالي العالمي بوتيرة أبطأ قليلاً (٧٢ بالمئة في ٧ سنوات)[٢].

ولم يتغير فقط نطاق وحجم التطور العلمي، ولكن تغير أيضاً توزيعه الجغرافي. فلم تعد كل من أمريكا الشمالية وأوروبا تستحوذ بشكل شبه كلي على إنتاج العالم من منشورات العلوم الدقيقة. ويتمثل التوزيع الجغرافي اليوم كالتالي: ٣٨,٦ بالمئة من المنشورات تأتي من أوروبا، تليها أمريكا الشمالية (٢٨,٤ بالمئة)، وآسيا (٢٤,٣ بالمئة). وتمثل الصين حوالى ١١ بالمئة من حصة العالم من المنشورات. لقد ظهر إذاً لاعبون جدد في الإنتاج العلمي العالمي منذ السنوات الأولى من الحقبة الجديدة: الصين والهند والبرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا. ويلحقها نادي الدول التي تعطي الأولوية للبحوث، كالمكسيك أو تايلند أو التشيلي، على سبيل المثال. وسوف نبيّن لاحقاً بشكل أكثر عمقاً هذه التغييرات المهمة، ولكن المحدودة.

وتعكس هذه الزيادة في حجم العلم أيضاً نطاقاً من النشاط والاهتمام أكبر في نتائج البحث. وكان هذا دافعاً إلى زيادة أهمية برامج الدكتوراه التي تم إنشاؤها في كل بلد، ونتيجة لذلك، تدفق الطلاب في جميع أنحاء العالم إلى خارج دولهم. وخلقت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البنية التحتية للمعلومات العالمية، التي أدت إلى المزيد من الأنشطة التعاونية داخل شبكات البحث وشبكات مستخدمي المعرفة العلمية.

لقد تغيّرت، أيضاً، إدارة وحكم البحث، بعدما غلبت أهميته في المناقشات السياسية (كتغير المناخ، والكائنات المعدلة وراثياً [GMOs]، وحقوق الملكية الدولية، والمفاوضات على المخدرات، والتنوع البيولوجي، وما شابه ذلك). وأصبحت المسائل العلمية عالمية. وأصبح العلماء، من الاختصاصات الطبيعية والاجتماعية، معتادين على التفكير في هذه القضايا على المستوى العالمي. وفي المقارنة بين الاختصاصات، يمكن القول إن هذه الظاهرة ربما تحدث أكثر في الاختصاصات العلمية الطبيعية. وهكذا، أصبحت الموضوعات والفرق المتخصصة عالميتين، وكذلك تدريب المتخصّصين،

---

(٢) **المصدر**: أرقام نفقات البحث والتنمية والمنشورات العالمية من تقريري (Observatoire des sciences et de technologies-OST) لعامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠ <http://www.ost.uqam.ca/en-us/data.aspx>.
أما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من World Economic Outlook (IMF) series (صندوق النقد الدولي).

لتصبح وسيلة لتغذية التوزيع الدولي للكفاءات، الأمر الذي يجعل من كل طالب دكتوراه جديد مشروعاً مهاجراً في المستقبل. لقد دافعت كارولين فاغنر (Wagner, 2008)، من بين العديد من الكتّاب الآخرين، ببراعة عن فكرة أن الشبكات العلمية الدولية المؤلفة أساساً من الأفراد تسعى إلى التعاون مع نظرائها ذوي المصالح المتبادلة والمهارات المتكاملة في جميع أنحاء العالم. في هذا العالم المعولم، يعمل التعاون الدولي وكأنه نظام ذاتي للتنظيم العالمي من خلال الفعل الجماعي على مستوى الباحثين أنفسهم (Leydesdorff and Wagner, 2008).

في عصر العولمة هذا، وفقاً لوجهة النظر هذه، يصبح الباحث بطل التعاون الدولي، من خلال اتخاذ القرارات، حيث المصالح الفردية ستكون المحرك الرئيسي. ويستند تفسير ذلك إلى فكرة أن الفرد يتعرّف إلى المتعاونين ذوي الاهتمامات المشتركة، وأنه قادر على تقييم النتائج المتوقعة من التعاون المخطط لها واستغلالها. ولن ندخل الآن في مجال نقد الكثير من العيوب في هذا المنطق (انظر مثلاً إلى ,Gaillard and Arvanitis (2013: 2، ونحن نعتقد أن الرأي بأن هناك نوعاً من الشبكة العالمية العملاقة من العلماء، حيث الكفاءات والموارد تدور بسهولة، لا يتطابق مع الواقع، إذ يحتاج فرادى العلماء، حتى خيرتهم، إلى أن يكونوا قادرين على «اختيار» تعاونهم موضوعياً، وهو الحكم الذي يتعلق بانخراطهم في بيئتهم المحلية، مؤسسياً وسياسياً واقتصادياً. إنهم يؤدون، بوجود الجماعة العلمية المحلية، وكذلك إضفاء الطابع المؤسسي على النشاط العلمي، دورين مهمين جداً هنا. ومن خلال المشاركة في التدريب المحلي والفرق العلمية المحلية يمكن للشاب الباحث الفردي أن ينخرط بصورة متزايدة في التعاون الدولي، وبالتالي، المشاركة في المشهد العالمي للبحث. إن القرارات الشخصية مهمة، ولكن ما يؤثر في الخيارات أيضاً عوامل أخرى تتجاوز عادة الاستعداد على القبول بالتعاون عند افتراض أن البحوث (والتعاون العلمي الدولي) مفيدة.

سنصر على هذا الجانب، لأن التعاون الدولي سيكون جزءاً مهماً من كتابنا. ومن أجل الوضوح، نحن نريد أن نتتبع هذه الفكرة البسيطة بأن فهم العولمة يتطلب تحديد الأماكن الفعلية حيث تتأسس العولمة (Sassen 2007). إن التشبيك الخاص الذي ينتجه العلماء من خلال تحركاتهم (للتدريب والبحوث)، ومن خلال سفرهم المكثف من أجل المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات الدولية، ومن خلال حراك واسع ومنتشر للشتات العلمي في الدول الأجنبية للدراسة، وحصولهم على منح ما بعد الدكتوراه

(Post-doc Positions) أو من خلال العمل في الخارج من أجل الحصول على التخصّص الذي سيسمح بعودة أفضل إلى البلد الأصلي، يعتمد في كل هذه الهجرات الموقتة/ الدائمة في الواقع على المحركات المحلية للعولمة.

هناك صيرورتان/ عمليتان لبناء محركات العولمة هذه. **العملية الأولى** هي عملية المأسسة (Vessuri, 1994) ، حيث يصبح «بناء القدرات» واقعاً، في معظم البلدان النامية، من خلال فترة «العلم الوطني»، حيث ارتبط البحث العلمي ارتباطاً وثيقاً بالجامعات، بدلاً من مؤسسات البحوث الوطنية. ولعل تبعات ذلك في ما يتعلق بالسياسات يذهب أبعد من أهداف هذا الكتاب، ولكن دور البحوث داخل الجامعات أصبح جانباً حاسماً من عملية المأسسة. إن نمو البحوث، وقبول العلم كمصدر شرعي من المعرفة، ليسا مجرد مسألة «تطور»، بل إنها مسألة إرادة سياسية وتجسيد لها داخل المؤسسات الوطنية. لذلك نودّ أن يثار النقاش حول هذه الجوانب داخل الجامعات، وداخل الجماعات العلمية.

العملية الثانية، وهي ما زالت في طورها الأول، هو بناء الجماعات العلمية، ويجب إضافة هنا الصفة الوطنية. وتعتمد هذه العملية، كما هو موضح سابقاً، على الزخم التاريخي والموارد المتاحة، اللذين يعتمدان على ما إذا كان النظام السياسي على استعداد للاستثمار في البحث العلمي. إن حالة لبنان هذه، على الرغم من ضعف الجماعات العلمية، هو حالة الأغلبية الساحقة من الأقطار العربية، التي اتسمت بانعزالها عن المناقشات العلمية الدولية الكبيرة التي ذكرناها.

منذ التسعينيات، انتقلت السياسات بعيداً من نموذج إحلال الواردات محل الفكر الليبرالي الجديد (وما أسس له «توافق واشنطن» و«ما بعد توافق واشنطن») الذي لا يلزم في التفكير في القضايا الاجتماعية والاقتصادية إلا بعلاقتها بقضايا السوق. وقد تأثرت بشكل جدّ سلبي عملية المأسسة الذي كانت قد أخذت مكانها ببطء بسبب عدم وجود موارد للمؤسسات العامة (الجامعات ومؤسسات البحوث العامة). وهكذا، تغيّرت السياسات العلمية أيضاً.

لقد ارتبطت كل هذه العمليات (المأسسة، وبناء الجماعات العلمية، وتدويل/ عولمة (Internationalization) البحث) بتفاهمات معينة ذات طبيعة اقتصادية. ومنذ نهاية التسعينيات، أصبح اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy) الناشئ مفهوم اليوم.

ومع فجر القرن الجديد، يظهر العالم بشكل متعاظم كعالم متعدد الأقطاب، حيث تؤدي «المعرفة» أدواراً كثيرة وحيوية. ومن خلال هذا السياق، وفي ظل الاقتصاد المعرفي الجديد، تبدو الدول النامية أنها قد اختفت من الرادار. لقد كانت الحاجة إلى مفهوم جديد حفرته أليس أمسدين: «البقية» (The Rest) في مقابل «الغرب» (Amsden, 2001)، فإذا لم تعُد «النامية» الصفة الصحيحة لهذه الاقتصادات، فما هي هذه الصفة؟ هل اختلفت أنماط إنتاج المعرفة واستخدامها ونشرها إلى حدّ أن تصبح التنمية بحدّ ذاتها مفهوماً بالياً؟ هل نعيش نحن جميعاً في «عالمٍ مستوٍ» («Flat World») (Friedman 2005) من دون حدود حيث اختفت بنى القوة؟. سواءٌ أكان المرء يرى العولمة مفيدة أم مضرة، لا شك في أنها مرتبطة بشكل كبير بالعلوم والتكنولوجيا، كما تم تأكيد ذلك في **تقرير المعرفة العربي** (مؤسسة آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩). وفي الواقع، لا يشير تعدد القطبية إلى اختفاء السيطرة، بل على العكس تماماً، فهناك مؤشر واضح بوجود بضعة مراكز كبيرة للبحث والابتكار (Innovation) تسيطر على المجال العلمي في منافسة أكثر عدوانية من تلك التي حصلت في العالم المقسّم من المراكز والأطراف. وإذا نظرنا إلى التوزيع الجغرافي للمقالات في المجلات العلمية المحصاة في بوابة العلوم (Web of Science)، نجد أن الدول الغربية ما زالت تهيمن على الإنتاج العلمي «المعترف به»، أي المرئي منذ عام ١٩٧٨ حتى يومنا هذا، مع فارق وحيد هو تمكّن دول النمور الآسيوية من اللحاق بالركب. ومن ثم تأتي بعدها جنوب أفريقيا وتركيا وتايلاند وماليزيا والتشيلي والأرجنتين (انظر الأشكال الأرقام (٢ ـ ١) إلى (٢ ـ ٤) في الفصل الثاني). والموضوع هو ليس ازدياد عدد المنشورات، بل تغيير مرتبة هذه البلدان في المشهد العالمي. وقد اقترح ريغاس أرفانيتس وفيليب لوسيكو (Losego and Arvanitis, 2008) تسمية هذه الدول التي لا تنتمي إلى المركز القديم أو إلى الاقتصادات الجديدة الناشئة بـ «الدول غير المهيمنة» (Non-hegemonic Countries).

تتعلق فكرة الدولة غير المهيمنة ببعدين رئيسيين: موقع الدولة في التقسيم العالمي للعمل العلمي، وحقيقة أن هذه الدول غير المهيمنة لا تمتلك القدرات المالية القادرة على التأثير في الأهداف الأوسع لإنتاج المعرفة، وذلك بخلاف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وعدد قليل من الدول الآسيوية. ويمكن أن يكون هناك تموضع في مجال الإبداع مختلفاً عن مثيله في الأبحاث، وذلك نتيجة لأنه ليس كل الإبداع مبنياً على البحث، ولأن الابتكار يمكن أن يكون متعدد الأوجه على شكل أكبر من البحث. ومع ذلك، تبنت الدول غير المهيمنة عادةً نموذج التنمية التدريجية المعتمد

على استراتيجية الالتحاق (Catch-up) بالتكنولوجيا. ولعل تجربة النمور الآسيوية هي مثال على استراتيجية الالتحاق والتعلم وتبني التكنولوجيات التي أصبحت بعدها أدوات أساسية للتنمية الاقتصادية.

باختصار، نحن بحاجة إلى دراسة الجذور المحلية للعولمة، أو بالأحرى كيف تعمل «العولمة» محلياً، بحيث تفيد المجتمع أو تضرّه. فمثلاً، ثمة إمكانية لتعبيرات مختلفة جداً لعملية تدويل البحث العلمي التي ذكرناها سابقاً، فهي إما مجرد نتيجة ثانوية للمزيد من الأبحاث (المزيد من المال، بالضرورة من خارج البلدان الفقيرة، ومن الموارد البشرية، وكذلك من المؤسسات)؛ أو يمكن أن يعني ذلك انتقال البحث كلياً إلى العالم الغربي (هجرة الأدمغة ببساطة، وعدم الاهتمام بالبحوث محلياً).

٢ - مجتمع أو اقتصاد المعرفة: نحو رؤية نقدية جديدة

كما بدأنا هذا البحث كمشروع إقليمي، كانت مصر واحدة من البلدان التي أردنا في البداية دراستها بعمق. «نحن لسنا في الحداثة» كما أفصح لنا زميل مصري قبل نحو أربع سنوات قبل ثورة ٢٠١١، عندما كنا نتحدث عن البحث العلمي، معبّراً، بهذه الطريقة، عن حقيقة أن البحث كان غائباً عن أي اعتبارات سياسية. لقد تركت البلاد جانباً كل تفكير حول كيف؟، ولماذا؟، يجب تحفيز إنتاج المعرفة العلمية. ورافق هذا سؤال آخر: «لماذا لم يُؤخذ الباحثون المصريون على محمل الجد؟»، وهل تقوم الدولة بعرقلة تطوير البحوث؟

يمكن للمرء أن يرى أن الأمر إلى حدّ كبير ليس كذلك، إلا أن نظام البحث قد توقف حديثاً في هذه السنوات (Bond [et al.], 2012). ولعلنا نعطي مثالاً من خلال بحث كرياكي باباجورجيو (Papageorgiou, 2007) بشأن تطور التكنولوجيات البيولوجية في مصر، حيث أظهرت المفارقة أن الباحثين الأوروبيين العاملين في مصر كانوا أقل «حداثة» من نظرائهم المصريين، وخاصة في توضيح الأسباب في بعض مجالات العلوم البيولوجية. لقد أعاقت الصعوبات السياسية التعاون العلمي مع الأوروبيين في مصر، وبلغ ذلك ذروته في نهاية عهد حسني مبارك، حيث ظهر الاستياء ملياً على الباحثين في جامعة القاهرة. لقد كان الضغط على النظام الجامعي هائلاً: نقص في التمويل، وبنى تحتية مترهلة، وسوء إدارة. لقد شلّ ذلك تقريباً جميع مؤسسات البحوث العامة. وقد بدت مصر وكأنها نموذج للأوضاع الكارثية، بينما

كانت بعض المجالات البحثية تزدهر، كما يظهر في مشروع إستيم (ESTIME)، لقد حدثت ثورة في هذه الأثناء. إننا على يقين من أن بعض الخشب الجاف التي غذّى لهيب الثورة كان من بين الأكاديميين والطلاب المصابين بالإحباط من النظام السياسي الفاسد والدكتاتوري.

بدأنا مشروعاً ثانياً في عام ٢٠١٢، استناداً إلى الفكرة نفسها: وصف حالة إنتاج المعرفة العلمية في لبنان، و(إلى حد أقل) في الأردن، في محاولة لتعزيز فهم ما يجعل الأبحاث العلمية نادرة، ولكنها مهمة. لقد بدأ المشروع مع فكرة وصف دينامية البحث، كما سنشرح لاحقاً.

منذ ذلك الحين، نما البحث والتحليل حول إنتاج المعرفة والابتكار في المنطقة العربية بشكل كبير في السنوات الأخيرة. لقد أصبح موضوع البحث أكثر أهمية مع توسع الوعي بأهمية المعرفة في المجتمع. وكان الأفضل من بين هذه الأدبيات هو كتاب **العلم والسيادة: التوقعات والإمكانات في البلدان العربية** لأنطوان زحلان (٢٠١٢). أما أسوأها، فهو بيانات للتوعية العامة حول القدرة التنافسية للاقتصادات العربية، حيث يظهر البحث كتجميع لمؤشرات كثيرة، ويرافق ذلك الادعاء بأن البلدان العربية بحاجة إلى دخول اقتصاد المعرفة. هذه المطالبات هي واسعة جداً لأنها تقوم على تقييمات ماكرو-اقتصادية (Macroeconomic) هي نفسها تقوم على مؤشرات فضفاضة تدّعي الإمبيريقية، ولكن لديها الفهم القليل لديناميات البحث. في الأساس، إنها ترتكز ظاهرياً على نظريات واهية حول التنمية. وللأسف، يمكن العثور على مثل هذه البيانات في العديد من التقارير الدولية الأخيرة. وهي تشمل وعداً بالتنمية في حال الانخراط في «معجزة» اقتصاد المعرفة. ومع لهجة أكثر اعتدالاً، كرر البنك الدولي هذا الوعد المستحيل من خلال نشر تقرير بعنوان «تحويل الاقتصاديات العربية: نحو طريق المعرفة والابتكار» (Center for Mediterranean Integration, 2013). وهذا أيضاً اقتراح واضح للدخول في اقتصادات المعرفة، ومرة أخرى بدت الثورة المنتظرة بعيدة المنال، فقد حدثت الثورة الحقيقية عامين فقط قبل هذا التقرير.

لقد أرادت الأقطار العربية مبكّراً أن تسمى «مجتمعات المعرفة»[٣]. تَظهَر كل دولة كأنها مسيّرة للحاجة إلى أن تتبنى «اقتصاداً معرفياً» - وهو عنوان أصبح معروفاً

(٣) انظر إلى: (مؤسسة آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٩: الفصل الأول)، الذي يؤكد التعاريف والرؤى المختلفة التي يستلزمها المصطلح).

بعد **تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٩** (World Bank, 1999)[٤]. لقد أصبح بناء الاقتصاد المعرفي هدفاً للسياسات، وبعض الأحيان مناقضاً لهدف تأسيس أنظمة الابتكار والبحث الوطنية. فقد تم تشكيل مفهوم اقتصاد المعرفة للاقتصادات المتقدمة التي تتمتع بشبكات كثيفة للمؤسسات البحثية، وبدرجة عالية من الاستثمار في البحث والتنمية (R&D) في المؤسسات العامة والخاصة، وببنى تحتية قوية معروفة منذ نهضة العصر الرقمي باسم «بنى تحتية للمعرفة». ويعتبر ذلك صحيحاً بما فيه الكفاية لدول مثل الولايات المتحدة ودول ج ٨ (G8)، مع أهمية ما سماه ريتشارد فلوريدا (Florida, 2014) بـ «صعود الطبقة المبدعة». وفي الحقيقة، نحن لا نتفق مع التفسير السوسيولوجي المبني على أساس التنمية الاقتصادية، ونجد من الصعب جداً اعتبار أن دخول «اقتصاد المعرفة» هو في حدّ ذاته سيعزز النمو. وفي الواقع، لقد تم الاهتمام باقتصاد المعلومات، وليس المعرفة، تماماً مثل قياس نمو تبادل المعلومات، وليس نمو المعرفة. إن المعرفة هي استخدام المعلومات، وليس مجرد تبادلاتها، وهي ممارسة وليس استحواذاً.

ومن الغريب جداً أنه تم اقتراح الاقتصاد المعرفي من خلال تقرير البنك الدولي، حيث يعتمد بشكل أساسي على مقارنة التوجهات في آسيا وأمريكا اللاتينية، وتحت توجيه من مسؤول من هذا البنك ومقره في مدينة مكسيكو. إنه من المحتمل أن يكون نيكو ستير (Nico Stehr) أول حافري مفهوم «مجتمع المعرفة» (Stehr, 1994)، حيث لاحظ أنه نتيجة للنمو الملاحظ للعلوم والتكنولوجيا في المجتمع الحديث، شهد هذا المجتمع تحولاً جوهرياً، وأصبح بشكل فوري قوةً إنتاجيةً: لم تكن التكنولوجيا منتجاً «ثقافياً»، ولكنها مكوّن أساسي لأي سياسة اقتصادية مستدامة وطويلة المدى. ثمة تقارب هائل بين العلوم والتكنولوجيا، وسيتعاظم دورهما في المستقبل في عملية اتخاذ القرارات الاجتماعية والسياسية. لقد أظهر باحثون من مناطق عدة، انتشار مجموعة قدرات مؤسساتية في كل مكان لتواكب هذه العملية (Valenti [et al.], 2008).أما في المنطقة العربية، فحتى الآن لا يوجد تفكير جدّي في هذه التغييرات، بما يتجاوز تمجيد كلمة «المعرفة»[٥].

---

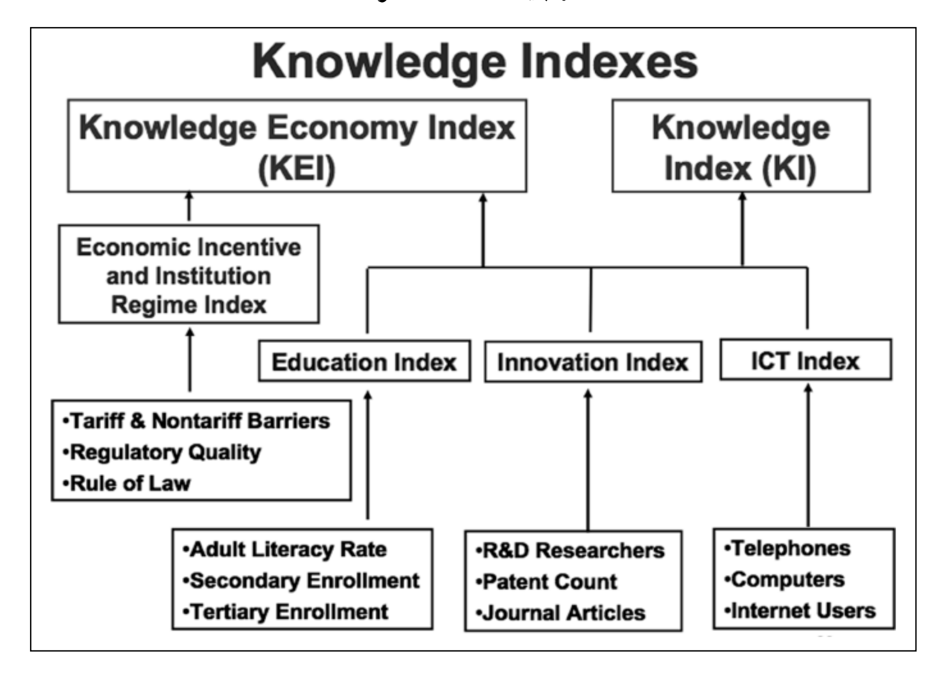
(٤) اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي يعتمد على الكمية والجودة وسهولة الوصول إلى المعلومات المتاحة، أكثر منه على وسائل الإنتاج. وهكذا يعرف في المقام الأول من خلال ضمان حصول الجميع على أجهزة الكمبيوتر والإنترنت.

(٥) أنطوان زحلان، وبكلمات مختلفة، يصر على تكامل التفكير في تنمية منظمات المعرفة: «اليوم يمكن للدول العربية تعبئة العلماء القادة ـ العلماء والمهندسين والأطباء ـ بسهولة لبدء جامعات عالية الجودة. ومما يثير الدهشة، عدم وجود توجهات نحو تحسين التعليم العلمي باستخدام موارد فكرية وطنية (...)، لا يزال العلم =

ويمكننا أن نلخص كيف تم إسقاط خطاب مجتمع المعرفة على الوطن العربي على النحو التالي: تدق منظمات الأمم المتحدة/ البنك الدولي ناقوس الخطر في ما يتعلق بحالة إنتاج المعرفة، ولكن في الوقت نفسه تبني منهجية ومؤشرات (Indexes) لا تساعد الوطن العربي على خلق المعرفة التي يمكن أن تكون مفيدة لأوضاعه السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وكما يظهر الشكل الرقم (م ـ ١)، يستند هذا المنهج إلى أربع ركائز لإطار اقتصاد المعرفة: نظام الحوافز الاقتصادية، ونظام الابتكار، ونظام التعليم، ونظام تقنية المعلومات والاتصالات.

الشكل الرقم (م ـ ١)

منهجية اقتصاد المعرفة



المصدر: البنك الدولي.

كما يذكّرنا أندريه تريمبلي (Tremblay, 2011) أنه نادراً ما طوَّرت الصناعة في الأقطار العربية صناعات اقتصادات المعرفة الكلاسكية، مثل إنتاج أو تجميع المكوِّنات

= والبحث والمعرفة ليس من ضمن الاهتمامات الأولية» (زحلان، ٢٠١٢: الفصل العاشر، ص ١٦٥). وحول طبيعة مجتمع المعرفة الإماراتي، انظر إلى (Dumortier, 2008: 195).

الإلكترونية، والتكنولوجيا الحيوية أو صناعة الأدوية. ويذهب علي القادري إلى أبعد من ذلك، واصفاً السياسات الاقتصادية العربية بأنها اقتصادات اللا ـ صناعة والتجارة التي تذهب بها المعرفة سدى (Kadri, 2014) . إذاً، لا تتناسب المؤشرات المستخدمة في مجتمع ما بعد الصناعي مع واقع العديد من البلدان العربية (Bayat, 2010)[٦]. هناك مثالان بظهران مشاكل منهجية و/ أو في جمع البيانات. **المثال الأول** هو أن مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتونس أظهرت تقدماً إيجابياً في العقد الأول من القرن الحادي عشر في وقت مبكر. من خلال ذلك الوقت، استولى الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي على الإنترنت بعد أن كان مسؤولاً عنه المعهد الإقليمي لعلوم الحاسوب والاتصالات (IRSIT)، وهو مركز أبحاث مرموق. وأظهر ترتيب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTs Ranking) أنها ليست حساسة لحالة القمع والمراقبة والفلترة، حتى أنها تميل إلى مصلحة الدول التي تطبق هذه التقنيات القمعية (لذا كان ترتيب تونس عالياً). ويرتبط **المثال الثاني** بمسوحات الابتكار باستطلاع آراء القادة الاقتصاديين أو بمسوحات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ تظهر هذه المسوحات نهوض العديد من أقطار الخليج إلى مرتبة أفضل من مرتبة لبنان أو الأردن. هذا الادعاء غير صحيح، كما سنبيّن ذلك في الفصل الرابع (انظر أيضاً Kumar and Welsum, 2013)، إذ إن هذه المسوحات تؤفهم أساساً مفهوم التنمية بطريقة تستدل عليه من خلال مؤشرات بالاعتماد على آراء بعض القادة في المؤسسات الاقتصادية المعنية أكثر بالوصول إلى الأسواق العالمية في تنمية اقتصاداتها المحلية.

أخيراً، إن أحد الآثار الرئيسية لخطاب «مجتمع المعرفة» هو شرعنة بعض السياسات، كما كان الحال مع تعزيز مفهوم «الحكم الرشيد» من قبل البنك الدولي عندما كان يستخدم الكلمة التي تسمح له بتجنب استخدام كلمة «ديمقراطية»، باعتبار أن الكلمة الأخيرة مسيّسة. حتى الآن نحن لا نعرف إذا كان خطاب مجتمع المعرفة هو مجرد قناع من دون تأثير حقيقي أو يمكن أن ينتج منه بعض الآثار غير المقصودة. وفي هذا المجال، يمكن أن نذكر أن في العربية السعودية دشن مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة الملك عبد العزيز سلسلة من الكتب الإلكترونية حول مجتمع المعرفة[٧]، حيث سرّنا أن نقرأ في أحد الكتب التي تناولت ضعف مساهمة المرأة السعودية في

---

(٦) يتمثل الجزء الأكبر من صناعات بلدان مثل تونس ومصر والمغرب بتخصصها في التعاقد بالباطن، والتي تتطلب عمليات تحديثية (Up-gradingProcess) وهذا يختلف عن «الوصفة السحرية» لاقتصاد المعرفة.

(٧) الغريب في كل هذا أنه لم يتم ذكر أسماء المؤلفين على الكتب.

مجال البحوث تلميحاً للمؤلف عن انتهاك حقوق المرأة في هذا البلد. ومن المبكر جداً الآن أن نرى كيف سوف يستفيد المجتمع من هذا الخطاب، بحيث يؤدي ذلك إلى «إصلاح» المجتمع وإنتاج بحوث قائمة على التفكير النقدي.

وقد حاولنا، كغيرنا، الحفاظ على نظرة متفائلة عن المستقبل. لكن إخفاء الوضع عن طريق طقوس ذكر «اقتصاد المعرفة» أو «مجتمع المعرفة»، باعتباره حلاً لمشكلة البحث، ليس سوى أداة بلاغية. لكننا، وبعض الباحثين الاجتماعيين، لا يمكننا إلا نقل هذا الشعور الدائم من الأسى في تعبير زملائنا الباحثين من خلال كلمات خاصة بهم عند إلقاء اللوم على «دولة ذات دماغ ميت» (!)، والقدرات المالية واللوجستية غير الكافية، والسياسات القصيرة النظر. وإن لم تكن هذه هي الآراء الوحيدة، فهذه الأحكام السلبية شائعة جداً، ولم تُخدع بسياسات الحكومات الضحلة المتعلقة بالبحث، التي تدعو إلى الدخول بانتصار في اقتصاد المعرفة الجديد، تاركين وراءنا التخلّف، واحتضان ـ بطيب خاطر ـ العولمة وفوائدها (انظر مثل هذا الخطاب في Center for Mediterranean Integration, 2013). كما يتجاوز الموضوع الإمكانات المادية، فقد منعت الدولة المهندسين والاقتصاديين من مرافقة هذا التغيير. وأصبحت التحديات السياسية كبيرة، بما في ذلك غياب الديمقراطية التي حققت بيئة حاضنة للنهضة العربية.

أسوأ من ذلك هو وضع العلوم الاجتماعية. فقد قامت المجالس الوطنية والوزارات بتنقيط القليل جداً من الموارد لتبرير دعم هذه العلوم، بحيث لا تتهم بأنها تمنع الأبحاث الاجتماعية. فهذه المجالس تدّعي بأن العلوم الاجتماعية ليست «من نفس طبيعة» العلوم الأخرى، وبالتالي لا «حق» لها بالمشاركة في البيئة البحثية. ولم يفعل العلماء الاجتماعيون شيئاً يذكر للتغلب على هذا الوضع، إذ لا تزال العلوم الاجتماعية مجزأة جداً (لم تمارس بسبب تداخل التخصّصات وتعددها، ولم تظهر إلى حيّز الوجود في جامعاتنا)، وينشر الباحثون القليل جداً، رافضين العمل الجماعي وضمن فرق بحثية، بل هم يحاولون البقاء على قيد الحياة ببساطة في النظام الجامعي. وعلى حدّ علمنا، يعتبر المجلس العربي للعلوم الاجتماعية من المبادرات القليلة جداً التي تسعى إلى التغلّب على كل هذه القضايا، وإنشاء تمويل مناسب، وتشجيع العلوم الاجتماعية. وهناك أسباب أخرى تبرّر تشخيصنا السلبي لوضع العلوم الاجتماعية، إذ إنها ترتبط غالباً بشكل مفرط بالمشاركة السياسية لباحثيها على حساب محتوى أبحاثهم (وأحياناً العكس صحيح، إذ تخلو العلوم الاجتماعية التقنية من أي نفَس سياسي).

وهذا له صلة بالطريقة التي تم بها قطع الطريق على العلوم الاجتماعية لتكون مجالاً من مجالات البحث، وما زال الكثيرون يظنونها مجرد «عمل فكري» من نوع ما (المفترض أن يكون مختلفاً عن الإيكولوجيا أو الفيزياء) أو نشاطاً سياسياً وأيديولوجياً.

الغريب، ونحن سوف نُظهر ذلك، أن البحوث (حتى في العلوم الاجتماعية) ما زالت نشاطاً مهمّشاً في الوطن العربي، ولكن ذلك لم يمنع من أن تتماثل غالباً جودة التدريب والمقطع الاجتماعي للباحثين العرب بتينك لدى زملائهم الأوروبيين أو الأمريكيين، إذ إنه بإلقاء نظرة استعادة للسنوات العشرين الماضية، يعتبر هذا التغيير رائعاً (Gaillard and Schlemmer, 1996; Gaillard, 1994). لقد عبّر عن هذه المفارقة أستاذ سوري، مهندس في علوم المواد، بقوله لنا مرة في عام ٢٠١٠، بعد أن أمضى ١٢ عاماً في اليابان: «لقد أنتجت اثني عشر مقالاً رفيع المستوى في اثني عشر عاماً في اليابان، أما اليوم، فأنا أُنهي اثني عشر عاماً في حلب منذ عودتي، ولم أكن قادراً على نشر ولا حتى ورقة واحدة!». إذاً، تشكّل البيئة الفرق، ولذا ستكون بيئة البحث هي الموضوع الأهم في هذا الكتاب.

٣ - فهم ممارسة البحوث

يحتاج البحث كنشاط اجتماعي إلى اعتراف سياسي، لأن معظمه نشاط حكومي أو مموّل حكومياً. وقبل أن نذهب إلى أبعد من ذلك، من الضروري أن نذكّر القراء أن هذا الأمر ليس خاصية للبلدان الفقيرة، كما أشيرَ إلى ذلك في بعض التقارير الدولية التي تؤكد، مع إصرار مشبوه، انخفاض مستوى التمويل من القطاع الخاص. لقد كانت ولم تزل غالبية البحوث نشاطاً عاماً، في حين يموّل الابتكار (R&D) في الشركات عادة من القطاع الخاص. وفي أوروبا، بلغت حصة البحوث الممولة من الميزانية العامة أعلى منها في الولايات المتحدة. وبشكل عام، رغم الاختلافات الكبيرة من بلد إلى آخر، يبقى مصدر التمويل الأساسي للبحوث هو المؤسسات العامة. والحال نفسها كذلك في الوطن العربي أيضاً.

إن معظم البحوث الأصلية والخطيرة هي ممولة حكومياً: يتطلب العمل في البنية التحتية واقتصادات المراقبة (Surveillance Economy) اللازمة لرصد الموارد المحلية، مستويات من الاستثمار لا تؤمنه الشركات الخاصة (ولكنها دائماً مستعدة لاستقبالها له!)، حتى إن الشركات الخاصة الأكثر ربحية طورت تكنولوجيات جديدة كنتيجة

مباشرة من البرامج العامة (Mazzucato, 2013). هذه التذكيرات ضرورية لأن العديد من الأصوات تدعو إلى مشاركة قوية من القطاع الخاص، ومع ذلك فمن الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار أن القطاع الخاص لم، ولن، يموِّل أبداً ما يسمّى البحوث الأساسية[٨]. وهكذا، تؤدي السياسة، بكل معانيها، دوراً مهماً في اللعبة، ولكن ليس لأن السياسات العلمية تخصّ العلم يجعلها أكثر «علمية» من السياسات العامة الأخرى (Salomon, 2001). وفي الواقع، إن سياسات العلم (والتكنولوجيا) هي سياسات فوضوية، مثل أي سياسات أخرى، فهي تعتمد على الفعل السياسي، وعلى التحالفات السياسية، وعلى استخدام الأنشطة العلمية والموارد السياسية. ويأتي عدم الاعتراف بهذه الطبيعة السياسية للسياسات العلمية بسبب رؤية بيروقراطية للعلم.

وثمة جانبان إثنان على هذه الجبهة يستحقان تسليط الضوء عليهما: المكانة السياسية للعلم داخل الدولة، وأهمية النشاط نفسه.

يحثّنا رولان فاست (Waast, 2006) على دراسة الموقف السياسي للعلم عندما يذكّر بالحاجة إلى وجود «اتفاق» (Pact) يمكن للنخب إنشاؤه بينها وبين السياسيين من أجل تطوير البحث. هذا النشاط «الغريب» نوعاً ما، والذي يبدو بعيداً من الحياة اليومية، تحتاج القوى السياسية في البلاد والهياكل المؤسسية إلى الوصول إلى تفاهم حوله، وإلا لا يمكن تطوير البحث، كونه نشاطاً غامضاً داخل جدران مغلقة، وهو غالباً لا يخدم أي هدف مباشر ومحسوس. لقد كتب إغناسيو أفالوس ومارسيل أنتونورسي (Avalos and Antonorsi-Blanco, 1980) بعض الصفحات الشهيرة قبل ثلاثين عاماً، مذكّرين بأن العلم لم يكن يوماً مثيراً للاهتمام إلا عندما سمح بافتتاح بعض المكتبات. الأهم من ذلك، أظهر جون موتون ورولان فاست (Mouton and Waast, 2009)، في ما يتعلق بالبلدان المتوسطة الدخل، أن ثمة علاقة ترابطية واهية بين إعطاء الأولوية للبحث وحجم الناتج المحلي الإجمالي، أو الاستثمار أو أي مورد آخر. إذاً، يعتمد البحث على خيار سياسي، وعندما يصبح البحث جزءاً من ترسانة الثروة والسلطة، يتم إعطاؤه بعض الاهتمام. وبطبيعة الحال، هذا الأمر سيكون مؤشراً على مجالات البحوث التي سيتم

---

(٨) هناك حجج مخالفة لذلك، وهي تأتي عادة من مؤرخي التكنولوجيا وقطاع الكيمياء. لقد اعتبروا، على سبيل المثال، أن مختبرات دوبون (DuPont) في الخمسينيات لا تختلف كثيراً عن المختبرات الأكاديمية. اليوم، لا توجد أي وحدة بحثية (R & D) من الحجم الكبير بهذا النموذج نفسه. ومع تغيير البراديغم في الثمانينيات، جرى تغيير اتجاه وحدة البحث والتطوير في الشركات. انظر إلى: (Dennis, 1987).

تفضيلها من قبل سياسة الدولة، كما سيتم تناوله في **الفصل الثاني** عندما ندرس تطوير أنماط التخصص العلمي لكل الأقطار العربية.

إذاً، ماذا يفيد العلم؟ يقودنا هذا السؤال إلى سؤال آخر: من يخدم العلم؟ نحن نفضل معالجة السؤال الثاني هنا، من خلال التركيز على قضية معينة حول ملاءمة المعرفة العلمية لاحتياجات المجتمع. ويبدو لنا أن هذه مسألة في صميم تفسيرنا للاهتمام الهامشي النسبي بالعلوم في لبنان والأردن، وبشكل عام في الوطن العربي. فغياب الملاءمة تولّد الأزمة: لم يصل المجتمع والجماعة العلمية إلى قناعة بأنه يمكن أن يكون لدى الباحثين حلول باستخدام العلوم لمشاكل التنمية والتحديث والاندماج في الاقتصاد العالمي، مهما سمّينا هذه الأهداف الوطنية الكبرى.

لقد تابعنا المسار الفكري لأنطوان زحلان، وهو مراقب مخضرم للتطور العلمي، وكتابه الصادر مؤخراً (زحلان، ٢٠١٢) أكد أن هناك تحركاً عاماً نحو المزيد من الأنشطة العلمية، وهذا نتفق عليه جميعاً، كما بيّن لماذا ينبغي تطوير الأبحاث العلمية. ويدعو كتاب زحلان، ومثله العديد من الأدبيات، إلى المزيد من البحث والابتكار. ويستند هذا الأمر إلى تشخيص ضعف مستوى البحث العلمي، وترافقه رغبة في أن العلم و/ أو الابتكار سوف يصبحان في نهاية المطاف مسألة ذات أولوية للبلدان العربية. يشير زحلان صراحة إلى أن أي بلد عربي لم يعط على الإطلاق العلم والتكنولوجيا ما يستحقهما من الأهمية، على الرغم من الكلام على ضرورة العلم. ويذكر أيضاً أن ذلك مرتبط بحقيقة أن العلم لا يخدم أي هدف استراتيجي مثل الدفاع الوطني، وتغذية الشعب، وضمان أمنهم، ودعم الأنشطة الاقتصادية. ويصر زحلان على أنه ينبغي الاعتراف بالعلم والتكنولوجيا، وإلا ستضعف سيادة البلاد، وفي حين أنه مهتم أن يفهم لماذا تم تهميش الأبحاث بشدة، إلا أنه لم يبحث لماذا حدث ما حدث بهذه الطريقة؟

في هذا الكتاب، لا ندعو فقط إلى ضرورة البحث، ولكن إلى إجراء البحوث التي ليس لديها أهداف اقتصادية أو أهداف «استراتيجية» مباشرة، إذ إن البحوث يحركها الفضول الذي هو أحد المقوّمات الرئيسية للمستقبل. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى اختراقات أساسية ومزايا اقتصادية غير مباشرة. كما يمكن أن يؤدي إلى نتائج غير متوقعة، أو إلى طريق مسدود، ولكن الفشل، في هذه الحالة، يمكن أن يكون إنجازاً كبيراً، نظراً إلى أنه يلزم لإعادة فتح سبل أساسية أخرى. ويبدو أننا نكرر هنا أغنية قديمة، التي بسماعها قد يجد البعض فيها طرازاً قديماً، باعتبارها مطالبات بائدة من أساتذة الجامعات الذين

يدافعون فقط عن مؤسساتهم. في الوطن العربي، ثمة نوع من تعويذة الفائدة البراغماتية التي تتغذّى أيضاً على فكرة أنه يجب «هندسة» المستقبل، الذي غالباً ما أدى إلى إنتاج قدر كبير من البحوث التي لا طائل منها، ولهذا لا تختلف البلدان العربية عن كثير من البلدان الأخرى في العالم التي لا يفضّلون فيها الابتكار والفكر النقدي. وكما سنرى في الفصول التالية، فإن قلة وشكل وطبيعة الأبحاث التي تم التحدث عنها في معظم مقابلات الباحثين هي ليست كذلك بسبب نقص الموارد، ولكن بسبب عدم وجود الجرأة، وعدم التنظيم، وضعف الجماعة العلمية، وغياب استقلاليتها. وكما قالها مرة لوي باستور: «تستحوذ الفرص فقط العقول المحضّرة لها». لم يكن ممكناً لألكسندر فليمنغ أن يجد البنسلين لو لم يقم بنشاط بحثي دؤوب حول المطهرات (Antiseptic). لقد تلوّثت زراعاته لبعض المواد الكيميائية بمحض الصدفة، ولكن تحديد فليمنغ في وقت لاحق لمضادات البكتيريا من هذه المواد لم يكن صدفة (Serendipity)، بل كان نتاجاً لبحث منهجي، وانفتاحاً وجّه الباحث في مسار مهّد لاكتشافات مماثلة تالية. الصدفة، وهذه ظاهرة غريبة، أن تنتج الاختراعات في وقت واحد، أو تنتج نتائج غير متوقعة، أو ابتكارات مدهشة، أو تنتج فوائد اجتماعية وثقافية هائلة (انظر الكتاب الرائع للكيميائي جان جاك (Jacques, 1990). إن بعضاً من هذه الفوائد، على الرغم من صعوبة قياسها، هي واضحة تماماً: النتيجة الأولى، وقبل كل شيء هي جذب الشباب إلى البحوث، وزيادة الوعي حول حقيقة أنه لا يمكن شراء كل شيء من خارج حدودنا، وأن البحث الحقيقي والأصلي هو الأساس من أجل الاستقلال الاقتصادي والسياسي والثقافي. وهناك أيضاً أمر غريب، وغالباً ما هو ضمني، وهو الاعتقاد بأن البحث غير المفيد ينبغي أن يترك جانباً: يجب توجيه البحث فقط حول المهام الملحّة لتنمية البلاد، ونجد هذه الظاهرة لدى البلدان غير المهيمنة. وهذا الأمر هو الذي يدفعنا إلى التساؤل: من سيقرر ذلك؟ هل هي السلطة نفسها التي تقرر إذا كانت الحرب مفيدة أم لا؟

نحن نعتقد أن هذا السؤال الأخير هو جوهر المسألة: تمويل القرارات، والتوظيف، والنشر، والتوعية، ونقل التكنولوجيا والأنشطة التي تتعلق بمصالح متباعدة وعوالم اجتماعية مختلفة. تتجلى قوة البحث في أنه يخلق روابط بين هذه العوالم المختلفة اجتماعياً: مختلف الطبقات الاجتماعية، والمواقع المختلفة، والأماكن المختلفة، والمصالح المختلفة، والموضوعات المختلفة. إنه أداة قوية جداً، وليس فقط لأنه يخلق جسوراً بين مختلف الأطراف، وإنما أيضاً يدعو إلى التفكير بطريقة مختلفة حول التنمية

ذاتها. إن أيا من هذه الجوانب لا يمكن فهمها إلا من خلال التركيز على كيفية ممارسة البحث.

وهذا هو بالضبط ما يعتزم هذا الكتاب تحقيقه: دراسة بعض الممارسات البحثية في الوطن العربي من خلال حالتي لبنان والأردن، حيث كان لدينا العديد من المقابلات، وخاصة في العلوم الاجتماعية. لقد اطلعنا أيضاً على الوضع المؤسسي للبلدان العربية. والهدف هنا هو عدم التركيز على النجاح أو الفشل، بل فحص وجهي يانوس (Janus-like Face) المتمثلين بالبحوث العربية المتموضعة بين السلبية والإيجابية، واللذين يمكن أن يحملا مفارقة محتملة: ملاءمة المجتمع المحلي والتدويل (Internationalization). نودّ بذلك أن نقدم تحليلاً نقدياً لدور وديناميكية البحوث، وليس لإجراء تقييم لها.

لقد بدت معظم، إن لم يكن جميع البلدان في الوطن العربي، أنها فشلت في إحداث تغييرات في السياسات التي نذكرها هنا. ولم تتحقق مأسسة البحث، ولم تشكّل الجماعة العلمية. وغالباً لم يتم التخطيط للأمور الاجتماعية والسياسية باستخدام البحث العلمي؛ أسوأ من ذلك، أنه لم تندمج البحوث مع القضايا الاجتماعية والسياسية المحلية. وحتى لو كنا نبالغ قليلاً (سنتناول ذلك بشكل رئيسي في **القسم الثاني** من الكتاب)، فقد تطورت معظم، إن لم يكن جميع، القضايا «الساخنة» في العلوم، سواء منها العلوم الطبيعية أو الاجتماعية، خارج حدود البلدان العربية. وثمة قلة قليلة من العلماء المعروفين بأصالة أبحاثهم، وأحياناً يكونون من أصول أوروبية، الذين اختاروا العيش في الوطن العربي، واهتموا بالواقع المحلي. ومن المعروف أنه عند إنهاء طالب دكتوراه شاب وبارع دراسته في فرنسا، فإن أفضل خيار له هو إما الإقامة في فرنسا أو تغيير المهنة والخروج من الأوساط الأكاديمية. وعلى الرغم من أن الأنظمة الاستبدادية تعزز في الغالب السياسات الداعمة للتنمية، إلا أنها عميّة عن مشاكل البيئة الجامعية، ويقتصر عملها على أهداف السياسات القصيرة المدى: نقص التمويل، وتجهيز المختبرات العامة، وقمع الفكر النقدي وحرية التعبير. ويبدو أن هناك أفواجاً صغيرة متفرقة من الباحثين المدرّبين تدريباً عالياً الذين يعملون في بعض مراكز البحوث العامة، وربما يكون ذلك هو المسار الوحيد للبحث. ولم تكن الأغلبية الساحقة من الجامعات أبداً الموضع الأساسي للبحث أيضاً، وفي الوقت ذاته، لم يكن هناك بناء جدّي للجماعة العلمية التي افتقدت الاعتراف بها اجتماعياً وسياسياً، وعندما تم إنشاء بعض الجماعات، كان ذلك غالباً متعلقاً باختصاص أكاديمي ما، مع ضعف آليات التبادلات

الاجتماعية الداخلية (المجلات والاجتماعات)، وعشوائية التعاون الدولي، بل أحياناً عدم الاعتراف بالممارسات البحثية داخل مؤسسات التدريب (المدارس والجامعات). وكان تأثير كل هذه الظواهر مدمراً؛ لقد أصبحت معظم البلدان العربية عمياء عما يحدث من حولها، وحتى داخل مجتمعاتها وفي البيئات الطبيعية الخاصة بها.

وعلاوة على ذلك، سمعنا داخل الجامعات ومراكز البحوث المطالب الملحّة التي تعزّزت مع الثورات العربية، مثل التوظيف، والمزيد من حرية التعبير، والمزيد من الإمكانات للجامعات. إننا نسمع مراراً مطالب حول الحاجة إلى إدارة أفضل لنظم البحوث، نظراً إلى أن هناك عمليات إدارية بطيئة، وبيروقراطية ثقيلة الأعباء، وفساداً مستشرياً، وعمليات صنع القرار مبهمة. كل هذا هو جزء من الهيكل المؤسسي للوحدات البحثية الَّتي تقع أساساً داخل الحرم الجامعي؛ إنها تؤدي إلى ضعف الإجراءات الإدارية التي تؤثر بشكل مباشر في البحوث، وخاصة داخل الجامعات.

٤ - بعض الفرضيات والخيارات

لقد حان الوقت لأن نفهم لماذا غاب التفكير النقدي لهذا الوضع، ولماذا ترك غياب الأبحاث جرحاً عميقاً سيستغرق سنوات عديدة للشفاء منه. إن العلاج المقترح هنا هو تفعيل نقاش واسع وعميق حول وضعية البحث العلمي في البلدان العربية، بدءاً من لبنان. نحن لا نركّز على «العلم»، ولا «الابتكار»، ولا «اقتصاد المعرفة»، ولكن فقط حول كيفية عمل البحوث وديناميتها.

سيتم اعتماد منظور وطني (سوف نشير أحياناً إلى نظم البحوث من البلدان العربية التي درسناها بإيجاز في تقريرنا إلى الإسكوا (حنفي وأرفانيتس، ٢٠١٣))، على الرغم من أن دينامية البحث والابتكار لا تتعلق فقط بالسياسات الوطنية والحدود الوطنية، بل هي دينامية تعتمد على العديد من الفاعلين الاجتماعيين المعنيين مباشرة أو بشكل غير مباشر بتطوير الأنشطة العلمية التي تعمل على المستويين العالمي أو الوطني، وفقاً لاحتياجاتها الخاصة والتصورات والأهداف. وبالتالي، سيكون منطق عملها مختلفاً، ومتبايناً، أو في معارضة مباشرة بين بعضها البعض، ويمكن ملاحظتها على المستوى المحلي (الوطني)، حيث تترجم البرامج إلى عمل فعلي.

نحن مهتمون أيضاً بالتعاون العلمي، لأنه كان آلية من خلالها نمت الأبحاث محلياً، والتي من خلالها سيتم تدريب الباحثين في المستقبل. لقد كانت الأبحاث دائماً

مسعى دولياً قائماً على التعاون الدولي الذي يؤدي دوراً بنيوياً (Structuring Role) في البلدان ذات الموارد الشحيحة، وذات التجربة التاريخية القصيرة، أو نظم البحوث الأقل تنوعاً. ويبدو أن التعاون هو العنصر المؤسس للمجتمع العلمي المحلي، جنباً إلى جنب مع جهد أكثر محلي لهيكلة المنتديات العلمية المتخصّصة والنشر وإدارة الموارد. وبالتالي يبنى البحث في بوتقة متوترة بين ما هو معترف به دولياً باعتباره موضوعاً صالحاً، وما هو أكثر حاجة محلياً. وتؤدي المؤسسات في هذه البنية دوراً مهماً لأنها تحافظ على استمرارية معينة، باعتبارها تضمن موارد كافية لتغذية دائمة للمختبرات وللفرق البحثية، في حين يتسم البحث الفردي بالشرذمة، حيث المشاريع السريعة من قبل باحثين يلهثون وراء كسب فرص التمويل. يتصرف هكذا الأكاديميون والباحثون كجيو - استراتيجيين في تخصّصاتهم من خلال تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية، وأوجه التعاون الممكنة معهم، ولكن أيضاً كرياديي البحث (Entrepreneurs) لإدارة الموارد بشكل دائم (الأفراد، والدكتوراه، ومرحلة ما بعد الدكتوراه، والمال، والمعلومات).

في مجالات الصحة العمومية اليوم، أو التصنيع والابتكار، وإدارة الموارد الطبيعية أو البيولوجية، أو قضية التلوث، لا توجد قضية ليست عالمية. القضايا مثل مقدرة الوصول إلى أدوية مضادة للفيروسات، ومنازعات الملكية الفكرية على التكنولوجيات العالمية، والمنازعات على إدارة أنظمة المعرفة المحلية أو موارد التنوع الحيوي (مثل المنتجات الطبيعية ذات الأثر الدوائي)، والأمن الإنساني، والطاقة، وأمن الغذاء، والانحلال البيئي والتصحر؛ كل ذلك يتطلب حلولاً محلية تستند إلى موارد معرفية عالمية، ويتم الوصول إلى كل هذه الموارد وتطويرها عن طريق البحث. كما يؤدي البحث دوراً مفتاحياً في المنتديات العالمية، حيث تتم مناقشة وتأسيس المعايير المُحدِّدة للمدوّنات القانونية، والأمن، وأنظمة الصحة، والتجارة. ويتم تحديد العضوية في هذا النادي الحصري المعرّف بدءاً من تلك المعايير والأنظمة المقترحة على المستوى العالمي بواسطة البحث. كل هذه الأسباب تجعل تطوير البحث العلمي في الوطن العربي أمراً في غاية الخطورة.

لدى البلدان غير المهيمنة، كما ذكرنا، دور ضعيف جداً في وضع «الأجندة» العالمية للبحث. ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار أن أجندات البحوث هي دائماً أمر سياسي، يؤثر في كيفية تكوين المعرفة واستخدامها، ونشرها، وهي عملية لا تزال غير مفهومة جيداً في المنطقة العربية، بسبب الطبيعة المعولمة للمعرفة العلمية. وتتطلب هذه

الأجندة بنية بحث نشطة لتطوير روابط متعددة الأطراف، تؤدي بها المؤسسات دوراً حاسماً في مختلف البلدان. وحتى الآن هناك مؤسسات جديدة متعددة، مثل التي تم ذكرها في **تقرير المعرفة العربي**، ولكنها تعتبر مساعي وطنية ذات تعاون إقليمي ودولي باهت. إن هذه العزلة النسبية هي أحد أعراض ضعف الثقة، بكل معنى الكلمة، لدى جميع الجهات الفاعلة المعنية.

لفهم كيف يمكن تحويل القضايا إلى أجندة للبحث والابتكار، يجب أن نركّز على ظروف إنتاج المعرفة ونشرها واستعمالها؛ فمن الضروري أن يتم التركيز على طبيعة المشكلات الموجودة في الحياة الأكاديمية داخل الجامعات ومراكز البحث في المنطقة. وعندما يتعلق الأمر بالابتكار، فالدراسات النادرة قد منعتنا من فهم ما يحدث داخل الشركات العامة والخاصة.

لذلك، لفهم ذلك، سوف نستخدم نادراً كلمة «العلم»، حيث تكمن مصلحتنا في كلمة «البحث». كما أننا مهتمون بدراسة البحث في طور صناعته. لقد نبهت هيبي فيسوري (Vessuri [et al.], 2013) إلى ضرورة تأطير النقاش، بالتحول من دراسة ثقافة «العلم» إلى ثقافة «البحث». فالبحث والمجتمع، اليوم، مترابطان ومتداخلان إلى درجة لا يمكنهما فيها الانفصال عن بعضهما البعض. لهذا السبب، اخترنا دراسة الممارسة البحثية في لبنان، وليس العلم اللبناني، أي النشاط العملي لإجراء البحوث العلمية، وليس كيف أصبحت نتائجها مستقرة كـ «علم». كما أشار برونو لاتور (Latour, 1987) إلى أن «العلم» بارد، ومباشر، ومنفصل، في حين أن «البحث» دافئ، ومتورط، ومخاطر. فالعلم يضع حداً لهوى النزاعات البشرية، أما البحث فيخلق جدلاً وخلافات؛ والعلم يخلق حالة موضوعية بالهروب قدر الإمكان من قيود الأيديولوجيا، والعاطفة، والمشاعر. لقد استوحى غسان الحاج من لاتور أن البحث «ينتزع» و«يستحوذ» على المعرفة كجزء لا يتجزأ من النظام الرأسمالي الحديث (الحاج، ٢٠١٣). وبذلك يدعونا إلى التفكير بعناية أكثر في الواقع الذي أدخل في أشراكه البحث، والعمل على إمكانية الكتابة وإجراء البحوث بشكل مختلف.

مع هذه الخيارات، نحن نودّ أيضاً أن نصرّ على أن فرص زيادة النشاط البحثي لن تكوّن نتائج البحث «من تلقاء نفسه»، «مدفوعاً بدوافع ذاتية»، أو فقط بسبب زيادة أعداد من الأكاديميين، أو من خلال نمو عضوي لقطاع الأكاديميا أو لمجرد زيادة النشاط الاقتصادي الريادي. لقد بيّن موتون وفاست (Mouton and Waast,

(2009 أن هناك أسباباً أخرى كثيرة تفسر تطور النشاط البحثي، مثل العمق التاريخي، ودور الدولة، والعلاقة بين الدولة وباحثيها، واستخدام المعرفة في جهاز الدولة، ونوع استراتيجيات التنمية المتّبعة (إلى أي مدى تصبح التنمية الوطنية هدفاً)، والثقة بالعلم. وكما ذكرنا سابقاً، فإن ذلك يرتبط أيضاً بكيفية نظرة النخبة إلى البحث والعلم. فالاستثمار في البحث والابتكار هو خيار سياسي، ولكن أيضاً نتيجة قرارات فعالة للدولة للتأثير بشكل أعمق في هذه الخيارات، وذلك في البلدان غير المهيمنة أكثر كثيراً من الدول الأخرى التي تعمل فيها جهات فاعلة متعددة في مجال البحث والابتكار منذ أمد طويل.

٥ ـ المصادر والمنهجية

هذا الكتاب هو حصيلة تفكير طويل عن وضعية إنتاج المعرفة في الوطن العربي، آخذين بعين الاعتبار ليس فقط الملاحظات الإمبيريقية، ولكن أيضاً التحليلات التاريخية البنيوية. بالإضافة إلى البحوث البيليومترية، والإمبيريقية، ومراجعة الأدبيات السابقة، لدينا خبرة طويلة في هذا المجال كباحثيْن ومراقبيْن مشاركيْن (Participant Observers).

ساري حنفي، هو محرر لـ **إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)**، وعضو في هيئات تحرير العديد من المجلات العلمية العربية والدولية[٩]، وبذلك فقد اطلع على عدد كبير من المقالات المنشورة أو المقترحة للنشر في العلوم الاجتماعية. وكونه أستاذاً في الجامعة الأميركية في بيروت، ستكون الجامعة مرصداً مهماً وموقعاً لإثنوغرافيا امتدت إلى عشر سنوات. لذا ستشكل هذه الجامعة دراسة حالة. وكان حنفي أيضاً مديراً لمركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، وهو مركز أبحاث ومدافعة في رام الله، وقد مارس نشاطات بحثية مرتبطة بالسياسات والبحث الاجتماعي العمومي (Policy and Public Social Research). وكونه نائباً لرئيس (وقبلها عضواً في اللجنة التنفيذية) الجمعية الدولية لعلم الاجتماع، وعضو مجلس أمناء المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، فقد استطاع التعرّف إلى القضايا ذات الصلة بتشكل ومأسسة الجماعة العلمية في المنطقة العربية وفي المناطق الأخرى. أما ريغاس أرفانيتس، فقد طور برامج حول ديناميات البحث والروابط بين البحث والنشر، وتطور الجماعات العلمية في العالم

---

(٩) المجلات هي: **مجلة المستقبل العربي**، و*International Sociology*, *International Journal of Contemporary Iraqi Studies*, *Global Sociology*, *Journal of Iranian social Studies*, *South African Review of Sociology*, *Istanbul Journal of Sociological Studies*, *International Sociology Review of Books* (ISRB).

النامي، والتعاون الدولي في مجال العلوم، ودراسة التعلم التكنولوجي والابتكار في الشركات. وقد عمل في فرنسا، وفنزويلا، والمكسيك، والصين، وبعض دول المشرق العربي (١٧ عاماً خارج أوروبا). وينبغي علينا أن نعترف بأن هذه الإلفة التي تصبح في بعض الأحيان حميمية (Native Familiarity) مع فضاء البحث هي رصيد منهجي مهم، ولكن يمكن أيضاً أن تكون عقبة علينا أن نتغلب عليها.

لإعداد هذا الكتاب، اعتمدنا على مراجعة عميقة للأدبيات التي تتناول مجال البحث والابتكار في المنطقة العربية، وقمنا بدراسة نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات (SWOC) في هذا المجال (Hanafi and Arvanitis, 2013). وعلى هذا النحو، فإننا قمنا بمراجعة منهجية لمعظم المعلومات عن سياسات البحوث والمؤسسات البحثية. كما استعرضنا أيضاً مؤشرات العلم والتكنولوجيا المتاحة، ودرسنا مسألة البيانات في المنطقة.

وإضافة إلى ذلك، أجرينا الأبحاث الميدانية التالية التي سيتم تفصيلها عندما تستخدم في بداية كل فصل:

ـ قمنا بإجراء مقابلات معمّقة في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ مع عيّنة مؤلفة من ٤٨ أستاذاً في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية من دول المشرق العربي (مصر وسورية والأراضي الفلسطينية والأردن ولبنان)، وذلك بشأن تزويدنا بقصص عن تجاربهم الشخصية في مجال البحث والنشر، وأهمية الكتابة، ومختلف المهام التي تتضمنها العملية البحثية، وعمليات اتخاذ القرارات بشأن المجلات التي تم النشر فيها، والأخرى التي جرت محاولات للنشر فيها أيضاً، إضافة إلى مشاركتهم في تقييم ترقيات زملائهم، وأخيراً حول أبحاثهم العامة[١٠].

ـ قمنا بتحليل كامل لإطار السياسات (Policy Framework) في مجال التعاون الأورو ـ متوسطي. لقد درسنا جميع الوثائق المتاحة للجمهور المقدمة من خلال المفاوضات الدولية التي شارك فيها ريغاس أرفانيتس. وعلاوة على ذلك، كمدير لمشروع «ESTIME»، استعرض أرفانيتس سلسلة من السياسات البحثية في المنطقة العربية (Arvanitis, 2007).

(١٠) تمتد فترة المقابلة بين الساعة والنصف إلى الساعتين.

ـ قمنا بدراسة السِّيَر المهنية (CVs) المتعلقة بـ ٢٠٣ أساتذة باحثين في المنطقة العربية. لقد جمعت السِّيَر خلال السنوات الأربع السابقة من خلال البحث في الصفحات الإلكترونية الخاصة بالجامعات. كما حصلت على السِّيَر المهنية للأشخاص الذين قدموا مخطوطات لنشرها في مجلة **إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)**. وكان الهدف من ذلك معرفة اللغات التي جرى النشر بها، ومنافذ النشر، إضافة إلى النسب المئوية بين المقالات المنشورة في الصحف والتقارير غير المنشورة، وأخيراً لمعرفة مدى المشاركة في المؤتمرات وورش العمل، والمحاضرات العامة والأكاديمية. ولا يمكن اعتبار هذه «العيّنة» بأي حال من الأحوال ممثلة للجماعات العلمية الاجتماعية العربية، وبالتالي فإننا لا نستخدم النسب المئوية في هذا التحليل.

ـ أجرينا استبياناً حول استخدام المراجع لمذكّرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه، وقد استهدف ١٦٥ من حاملي شهادة الماجستير أو الدكتوراه في مجالات علمية مختلفة من خريجي جامعات عربية، أو من خريجي جامعات أجنبية، وتتعلق موضوعات أطروحاتهم بالوطن العربي.

ـ حللنا الكتب والمقالات المعتمدة في توصيف ٣٠ مساقاً (Syllables) للعلوم الاجتماعية التي تُدرَّس في جامعة القديس يوسف (USJ)، والجامعة اللبنانية الأمريكية (LAU)، والجامعة الأميركية في بيروت (AUB).

ـ قمنا بتحليل مضمون عيّنة عشوائية منتظمة لـ ٢٢٥ مقالاً من مقالات الرأي في الفترة (٢٠١٠ ـ ٢٠١١) لتحديد أهمية مساهمة الأكاديميين فيها، مقارنة بالفئات الأخرى من المؤلفين. وجرى اختيار ثلاث صحف لبنانية على أساس مزيج من معدلات توزيع مرتفعة وتغطية وطنية وإقليمية قوية. تحمل الصحيفتان العربيتان (**الأخبار** و**النهار**) لقب ثاني وثالث أكثر الصحف توزيعاً في لبنان، على التوالي. كما أدرجنا صحيفة **ديلي ستار** التي تصدر بالإنكليزية. إضافة إلى ذلك، قمنا بزيادة عدد مقالات الرأي المحللة التي نُشرت في الصحف اللبنانية عبر اختيار أكاديميين ظهروا في السنوات الثلاث الماضية (٢٠١١ ـ ٢٠١٣) في الصحف الثلاث نفسها وفي أربع صحف إضافية. وقد جمعنا بهذه الطريقة قائمة أكبر ضمت ١٤٧ مقالة كتبها بين سنتي ٢٠١١ و٢٠١٣ أكاديميون فاعلون (٩٠ مقالات) أو متقاعدون (٥٧ مقالة).

ـ قمنا بعمل مقابلات مسح بالعيّنة تستند إلى مقابلات شبه موجهة في العمق مع التركيز على السِّيَر الذاتية لعيّنة من ١٢٥ أستاذاً/ باحثاً في لبنان (على التوالي ٥٠،

و٤٢، و٢٣ و٥ من الجامعة الأميركية في بيروت، والجامعة اللبنانية، وجامعة القديس يوسف، والمجلس الوطني اللبناني للبحث العلمي)، و٨٠ أستاذاً/ باحثاً في الأردن (أكبر ثلاث جامعات حكومية: الجامعة الأردنية ـ عمان، وجامعة اليرموك ـ إربد، وجامعة العلوم والتكنولوجيا)[١١]. وقد تم استخدام العيّنة العنقودية المتعددة المراحل. ودارت الأسئلة حول تشكّل الجماعة العلمية، والضغوط العلمية، ودور المؤسسات، وتأثير آليات الأكاديمية (التقييم والترقية ... إلخ)، ودور «المتحكمين» (Gatekeepers) في نظام النشر، والعوامل الاجتماعية والأسرية التي تؤثر بشكل مباشر في السِّيَر المهنية للباحثين[١٢].

ـ أجرينا دراسات ببليومترية على النشر العلمي العربي عموماً، واللبناني والأردني خصوصاً، بناءً على بوابة العلوم (Web of Science)، وسكوبوس (Scopus) للإنتاج الإنكليزية، وقاعدة البيانات العربية الرقمية «معرفة». لقد أنشأنا قاعدة بيانات المنشورات باستخدام قواعد البيانات المتاحة، وكذلك التقارير السنوية للكليات في جامعات مختلفة.

ـ قمنا بعمل تحليل ببليومتري نوعي لـ ٥١٩ مقالة أكاديمية مكتوبة عن الانتفاضات العربية، باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية. وقد استمدت أساساً من المراجع الإنكليزية لبوابة العلوم وسكوبوس، ولاحظنا قلة المراجع العربية، ويرجع ذلك أساساً إلى محدودية توافر قواعد البيانات العربية. فقاعدة البيانات العربية الرقمية لم تعطِ إلا ١٥ مقالة فقط، في حين عثرنا على بقية المقالات، بعد بحث مضنٍ من خلال النسخ المطبوعة للمجلات العربية. أما بشأن المقالات الفرنسية، فقد اعتمدنا على قاعدة البيانات كيرن (CAIRN).

ـ أجرينا مسحاً يعتمد على الاستبيان الإلكتروني في إطار مشروع أوروبي يسمّى «ميرا» (MIRA Survey)، أجاب عنها ٤٣٤٠ باحثاً من ٣٨ بلداً (٢٧ في أوروبا، و١١ من البلدان المتوسطية)[١٣].

---

(١١) يشكر المؤلفان عبد الحكيم الحسبان (أستاذ الأنثربولوجيا في جامعة اليرموك) على تنفيذ المسح في الأردن.

(١٢) امتدت فترة المقابلات بين الساعة إلى الساعتين.

(١٣) للحصول على تفاصيل مسح «ميرا»، انظر إلى <http://www.miraproject.eu> و(Gaillard [et al.], 2013).

٦ ـ هذا الكتاب

لقد جمع هذا الكتاب بين دفَّتيه أرقاماً إحصائية، وشهادات إثنوغرافية، وتفاصيل السِّير الذّاتية والمهنية للباحثين (Prosopographic)، لينقسم إلى جزأين: القسم **الأول** هو عام حول ممارسة وامتهان البحث وأنظمة البحث العربية والمعرفة المنتجة في جميع التخصّصات، والجزء **الثاني** يركز بشكل خاص على العلوم الاجتماعية.

في **الفصل الأول،** قمنا بتوصيف وتحليل لنظم البحوث والابتكار في المنطقة العربية، إلى جانب تمويل البحوث. كما قمنا باختبار أهم المؤشرات التي تستخدم عادة في معظم المنشورات عن العلوم والتكنولوجيا في المنطقة العربية، وقدمنا تقييما نقدياً لها. أما في**الفصل الثاني،** فقد تعمّقنا في واحدة من مخرجات البحوث، ألا وهي النشر، وقمنا بتحليل الحجم ومواصفات المؤلفين وعوامل التأثير المختلفة فيها. ويركز هذا الفصل أيضاً بشكل خاص على مستويات مختلفة من التعاون العلمي، المحلي والإقليمي والدولي. ولكن، كما أن الأبحاث لا يمكن فهمها من دون سبر مكان إنتاج البحث (المؤسسات) في الوقت نفسه، والباحثين أنفسهم، فإن **الفصل الثالث** يحلل وضع ودور الجامعات والباحثين الوطنيين والشتات. وفي نهاية مطاف هذا الجزء، قمنا بدراسة الممارسات البحثية في لبنان كدراسة حالة، وقارناها جزئياً بالأردن (**الفصل الرابع**).

أما في **القسم الثاني،** فقد حاولنا من خلاله تحديد حجم ومكان إنتاج العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، وتسليط الضوء على الأشكال المختلفة من تشرذم الجماعات العلمية العربية (**الفصل الخامس**). ثم درسنا الإنتاج الاجتماعي العربي من خلال **إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)** (في **الفصل السادس**). وقد ظهر لنا جلياً تهميش اللغة العربية في البحث الاجتماعي، وهو موضوع تناولناه بشكل أكثر عمقاً في **الفصل السابع.** أما **الفصل الثامن،** فكان فرصة لدراسة التفاعلات بين الأكاديميين في الوطن العربي والخارج، ومن خلال هذه سبر إنتاج المجلات الأكاديمية لمقالات حول الانتفاضات العربية، ومعرفة من يقتبس ممَّن. ولكن لا يمكن اختزال الأنشطة البحثية على الإنتاج العلمي المحض (المقالات في المجلات المحكمة والكتب المتخصّصة)، ويشمل ذلك أيضاً المواد الناتجة من ترجمة المعارف إلى أشكال أخرى، كتقديم المشورة بشأن السياسات والأنشطة العامة. ومن أجل دراسة العلوم الاجتماعية

«العمومية» (Public Social Sciences)، قمنا بسبر دور الأكاديميين في كتابة مقالات الرأي في الصحف اللبنانية (**الفصل التاسع**). أما في **الفصل العاشر** الختامي، فقد طوّرنا بعض الأطروحات حول وضعية البحث العربي ومستقبله، كما نظرنا في مستحقات وتوابع موضوع البحث العلمي وتأثيرها في مختلف أصحاب الشأن المهتمين بذلك (الجماعة العلمية وصانعي السياسات والجمهور).

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

القسم الأول

العوامل المؤثرة في
ديناميات البحث العلمي العربي

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

الفصل الأول

الدور الحاسم للأنظمة الوطنية للبحث والابتكار

يقدم هذا الفصل توصيفاً إمبيريقياً وتحليلاً لأنظمة البحث في الأقطار العربية. لقد احتجنا منذ وقت طويل إلى اختبار أهمية المؤشرات المستخدمة بشكل شائع في معظم منشورات العلوم والتكنولوجيا في المنطقة العربية. ولقد تم توظيف هذه المؤشرات لتطوير أشكال أنظمة البحث الذي بدوره يمكن أن يحلّ لغز قلة الاستثمار في البحث العلمي في الأقطار العربية. والهدف من ذلك هو إيجاد علاقاتٍ بين أنماط النشر والنواحي المتعلقة بتنظيم نظام البحث، ودور الجامعات، وعوامل أخرى. لقد ركّزنا في منهجنا الإمبيريقي هذا أكثر على خصائص بروفيلات (Profiles) الدول منه على ترتيب الدولة.

أولاً: المؤشرات والبيانات في منظومة البحث العربية

١ - غياب المؤشرات

قبل وصف أنظمة البحث والعوامل التي تؤثر في دينامية العلوم والتكنولوجيا في المنطقة العربية، قام الكاتبان باستكشاف المؤشرات الموجودة عادةً للفحص العام، ولكن عدد المصادر هنا أقل. وقد تمّ تجميع غالبية المعلومات الإحصائية من

قبل منظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم والتربية (اليونسكو)[1]، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[2]، وهي تحتوي على بيانات حول الدول الأعضاء في هذه المنظمات. كما قامت اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي لمنظمة التعاون الإسلامية (الكومستيك)[3] بجمع بيانات من دون اعتماد أي تعريف معترف به للقوى العاملة وللإحصاءات المالية. وتعتمد هذه المنظمات على التقارير المقدمة من السلطات الوطنية، بينما كان من المفترض أن تقوم السلطات الوطنية بتقديم إحصاءات وطنية، إلا أنه في أغلب الدول لا تقوم الدولة بإعطاء اهتمام خاص للعلوم والتكنولوجيا كجزء من إدارة إحصاءاتها. وتتضمّن المعلومات المقدمة أوجه قصور كثيرة، بحيث تمّت ملاحظة ذلك بشكل متكرر بواسطة الباحثين والمؤسسات المختلفة (Godin, 2005; Arvanitis, 2007: 80; Medibtikar, 2010: 78)[4]. وبالتالي هناك قلة من البيانات الموثوقة المتعلقة بالبحث والابتكار في المنطقة العربية.

بعد سنوات كثيرة من توصيات جميع المنظمات الدولية المحتملة، إلا أنه لا يوجد مدخلات موثوقة، بل هي عبارة عن بيانات مُجمَّعة وفقاً للمعايير الدولية التي تم وضعها في «دَلِيل فراسكاتي» (Frascati Manual) ـ وثيقة تحتوي على تعاريف إحصاءات العلوم والتكنولوجيا المعترف بها دولياً ـ ويجب أن يتم التأكيد أن هذه المعايير الإحصائية هي نتاج احتراف (Professionalization) صناعة البيانات الإحصائية للعلوم والتكنولوجيا، حتى ولو كانت تشوبها عيوب (Godin, 2005). لقد تم تصميمها لكي تتجاوب مع حاجة الرأي العالمي لمنتديات العلوم والتكنولوجيا، ولكي يتم تحديد الحالة الشاملة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (م.ت.أ.ت). كما تم خلق البنية التحتية الإحصائية بعد الحرب العالمية الثانية لهذا السبب الخاص، ولكن غالبية الأقطار العربية لم تكن معنية بهذه المنافسة التكنولوجية ـ الاقتصادية التي أثرت في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وبالتالي فإنهم تنقصهم الحوافز لإصدار إحصاءات ذات الطبيعة نفسها؛ وهو نقص يتم نقده عادةً من قبل المنظمات الدولية التي حاولت تشجيعهم على إنتاج بيانات موحّدة.

---

(١) انظر مؤسسة اليونسكو للإحصاءات (مونتريال) <http://www.uis.unesco.org>.

(٢) انظر مديرية OECD للعلوم والتكنولوجيا والإبداع، <http://www.oecd.org/sti>.

(٣) الكومستيك هي هيئة بمكانة وزارية للتعاون العلمي والتكنولوجي تأسست في مؤتمر القمة الثالث لمنظمة الدول الإسلامية (OIC) <http://comstech.org>.

(٤) انظر التقرير النهائي في: <http:// www.estime.ird.fr>.

باختصار، خاضت غالبية الأقطار العربية الصراع نفسه الذي خاضته دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على ضرورة البحث العلمي واستخداماته، ولكن على عكسها، حيث لم تكن التنافسية واحدة من اهتماماتها الرئيسية. وعوضاً من ذلك، حاولت التركيز على تعزيز المؤسسات الأكاديمية التي تنفّذ البحث. ويتطلب بناء القدرات هذا بيانات خام عن عدد المدرّسين والطلاب، ونتيجة لذلك لم يتم الانتباه إلى أسئلة أكثر تعقيداً. وبالتالي يظهر أنه لم يكن للأقطار العربية فهم استراتيجي لدور البحث. لقد تمّت إثارة المناقشات عن العلوم والتكنولوجيا بواسطة المنظمات الدولية، وخصوصاً تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) (ب.أ.م.ل.) عن تنمية البشرية في الوطن العربي في عام ٢٠٠٥، والذي أكد أن البحث متعثر في المنطقة العربية بسبب نقص الحرية (UNDP, 2005)[٥].

وبالتالي، لا يوجد أي إحصاءات موثوقة عن البحث والابتكار في المنطقة العربية، ولم يتم تصميم أي بنى تحتية أو مؤسسات لإنتاجها، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث مشكلات عند عمل مقارنات دولية. إن هذه الحالة ليست فريدة في المنطقة العربية. فما عدا أوروبا وأمريكا الشمالية، فإن أمريكا اللاتينية هي الوحيدة التي قامت بتطوير شبكة جيدة من المراقبين تسمّى «شبكة مؤشرات العلوم والتكنولوجيا» (RICYT)، التي تحظى بدعم منتظم من اليونسكو. كما لا توجد هناك أي شبكة مماثلة في آسيا أو أفريقيا، بالرغم من أن بعض المنظمات، مثل غلوبكس[٦]، قامت بتشجيع الروابط بين الوحدات التي تعمل لهيئات وضع سياسات التكنولوجيا والابتكار والتنمية الاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي بسبب أهميتها الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي، تم تشجيع عدد من الشبكات الأخرى[٧]. ومع ذلك، تتوفر هذه المؤشرات الإحصائية في الدول التي أبدت اهتماماً سياسياً بالعلوم والتكنولوجيا على المستوى الوطني فقط، والذي هو مؤشر بحدّ ذاته لتركيزها على البحث والابتكار (Mouton and Waast, 2009).

---

(٥) لقد فعل تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية عن المعرفة في المنطقة العربية جدالات قوية في المنطقة (UNDP, 2005).

(٦) <http://www.globelics.org>.

(٧) هذه الشبكات هي: FEMISE, UNIMED, THETYS, UNICHAIN, MEDGRID, ANIMA. هذا وقد قام البنك الدولي بالتعاون مع بنك الاستثمار الأوروبي بإنشاء مركز التكامل لدول البحر المتوسط (CMI) بجهد لجمع القوى. يستضيف CMI اقتصاد معرفي للنمو والتوظيف في برامج MENA. انظر: <http://cmimarseille.org>.

في الكتاب المنشور عام ٢٠١٣ لمشروع MIRA تم ذكر هذا ببعض التفصيل (كقضية خاصة لمجلة *Options méditerranéennes* لـ CIHEAM).

٢ ـ مراصد العلوم والتكنولوجيا في المنطقة العربية

ليس من العدل القول إنه لا يوجد أي جهد لتأسيس قاعدة إحصائية موثوقة لتنمية العلوم والتكنولوجيا في المنطقة العربية. لقد كان مشروع تقييم القدرة العلمية والتكنولوجية في دول البحر الأبيض المتوسط (ESTIME) والمدعوم من الاتحاد الأوروبي بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧، إحدى هذه المحاولات، وتبعها مشروع مجموعة التنسيق حول الابتكار والبحث في منطقة البحر الأبيض المتوسط (Mediterranean Innovation and Research Coordination Action) (اختصاراً «ميرا» (MIRA)) بإنشاء محطة مراقبة كجزء من أهدافه. ففي ثلاث ورشات عمل، قام مشروع «ميرا» بإنتاج ورقة بيضاء تحدد خطط المرصد (Observatory)[٨].

وقد أظهرت الخبرة بأنه يمكن أن يكون على مؤشرات وحدات المرصد إدارة بيانات مختلفة: البيانات المدخلة عن الموارد (المال والموارد البشرية والموارد الأخرى)، والبيانات المخرجة عن نتائج البحث والابتكار (المنشورات والابتكار وبراءات الاختراع)، والبيانات العلائقية التي تظهر الشبكات والتعاونات أو الاتصالات (Barré, 2001)، إلا أنه لم يتم انشاء أي كيان في المنطقة العربية قادر على إدارة هذه الأنواع المختلفة من البيانات لغاية الآن.

لقد سعت بعض الأقطار، مثل الأردن ولبنان وتونس، بشكل فعّال إلى إنشاء مراصد، لكن مصائرها لا تزال غير واضحة. فقد تم إيقاف المشروع الأردني، وقامت تونس بتفكيك مرصدها لأسباب سياسية في عهد بن علي. ولم يتم انتعاش المشروع بعد، بالرغم من إبقاء المرصد رسمياً كمكتب في وزارة البحث. وقام لبنان بإعلان الحاجة إلى إنشاء مرصد في خططه للعلوم والتكنولوجيا، فقد باشر المجلس الوطني للبحث العلمي (CNRS) بافتتاح المرصد اللبناني للبحث والتنمية والابتكار، وإلى جانب ذلك تمّ دعم أول دراسة جدوى من قبل الإسكوا. وما زالت المبادرات الأولى للمرصد اللبناني جارية، وتتضمن دراسة مسحية للابتكار، ودراسة مسحية للعلوم والتكنولوجيا وإنشاء المؤشرات.

ولسنوات عديدة، أجرى المغرب مناقشات كثيفة عن موضوع المرصد، وفي هيكل عمل مشروع الاتحاد المغربي ـ الأوروبي «التوأمي»، تم رفع القضية من جديد

(٨) <http:// www.miraproject.eu> (ابحث «observatory» للحصول على الوثائق ذات العلاقة).

مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، وأكاديمية العلوم، ومؤسسة المعلومات العلمية المغربية. فقد اقترحت الإسكوا في الأقطار العربية بشكلٍ متكررٍ ضم محطة مراقبة للمؤشرات كدعم للعمل السياسي. ويضم مركز الإسكوا التكنولوجي الذي أنشئ حديثاً، والذي يقع مقره في عمّان، وحدة مؤشرات تنتظر التفعيل. وفي مرحلة ما من السنوات الخمس الأخيرة، تحدّثت العديد من الدول عن جهد مماثل، ولكنه مع كل الأسف، نادراً ما تحول إلى واقع ملموس.

عند النظر إلى الخبرات الناجحة للدول التي طوّرت وحدة لمؤشرات العلوم والتكنولوجيا، مثل أمريكا اللاتينية، نجد، في كل الحالات، أنه تم دعم الوحدة بفريق أكاديمي أو على الأقل مركز سياسات (Think Tank)، يتضمّن فريقاً من الأكاديميين بخلفيات مختلفة في العلوم الاجتماعية، إضافة إلى العلوم الطبيعية والعلوم الدقيقة. كما أن هناك دورة فعالة تم إنشاؤها بين: (أ) تحقيق أهداف السياسة؛ و(ب) توفير معلومات كافية تمّت معالجتها بطريقة ذكية ومستجيبة لحاجات السياسة؛ و(ج) إنتاج معرفة «أساسية» عن مجتمع العلوم والتكنولوجيا والتفاعل بين الاختصاصات العلمية المختلفة وقطاعي الإنتاج والخدمات. وتُبيّن خبرة أمريكا اللاتينية أهمية هذا الترابط الوثيق بين العمل الأكاديمي وتطوير سياسة العلوم والتكنولوجيا (Arellano [et al.], 2012). كما يوجد تطور مماثل في آسيا يتمركز حول مفهوم أنظمة الابتكار الإقليمية، إذ ظهرت المؤشرات نتيجة لتنمية كتل (Clusters) إقليمية للإنتاج والتكنولوجيا، ونتيجة لرغبة الحكومات في فهم وتشجيع هذه الظاهرة الاقتصادية. وبالتالي، ظهرت مؤشرات في ماليزيا وتايلاند والصين من المكاتب المسؤولة عن عمل السياسات الصناعية (Intarakumnerd and Vang, 2006; Bironneau, 2012)[٩]. يوضح هذا المثال بأنه يمكن أن تنشأ المؤشرات كمنتج ثانوي للجهد الفكري لفهم العلوم والتكنولوجيا المتجاوبة مع سياقات خاصة لكل دولة.

٣ ـ أنواع المصادر والمؤشرات

يتم توظيف استراتيجيتين في غياب المؤشرات الموثوقة والحصينة: **الأولى** هي إجراء دراسات مسحية للرأي (Opinion Surveys or Polls) أو إجراء مقاربة تَصْنِيف

(٩) حول جنوب شرقي آسيا، انظر المقال الافتتاحي المكتوب من: P. Intarakumnerd and J. Vang, in: *Journal of Science, Technology and Society*, vol. 11, no. 1 (March 2006).
وحول الصين، انظر: (Bironneau, 2012).

(Rankings)، و**الثانية** هي إجراء ترتيبات مبنية على المؤشرات المركّبة التي يمكن أن تعوّض تنوّع المصادر.

يفضل صانعو السياسات، وخصوصاً المستثمرين، الاستناد إلى مؤشرات تم استنباطها من استطلاعات الرأي. وتعتمد هذه الطريقة المستخدمة في تقرير التنافسية العالمية (Global Competitiveness Report) الشهير (الذي تم إنتاجه للملتقى الاقتصادي العالمي في دافوس)، على سبيل المثال، (Schwab and Sala-i-Martín, 2012) على إجراء دراسة مسحية لأشخاص تم اعتبارهم خبراء، والذين يحترفون معرفة معينة، ولديهم دراية كافية في نشاطات البحث والابتكار، حيث تم الطلب من مدرّسين وأكاديميين ورواد أعمال وصانعو السياسات، تقييم سلسلة من المتغيرات المتعلقة بنواحٍ مختلفة من البحث والابتكار. يقلل هذا خطر البيانات الخاطئة أو غير الكاملة، ولكنْ تم اختزال المعرفة في هذا المجال عن طريق الوسط الحسابي للآراء التي عبّرت عنها هذه المجموعة من الخبراء. وبما أنه لا يمكن لأحد الادعاء بأخذ نظرة عالمية في هذا المجال، يتم اعتبار هذا الأمر كطريقة مقبولة لقراءة الوضع الحالي للبحث والابتكار. إن هوية الأشخاص الذين يجيبون عن مثل هذه الدراسة المسحية لديها أهمية تعادل وجهات النظر التي يعبّرون عنها.

إضافة إلى ذلك، يتم قياس الأجوبة التي يتم الحصول عليها باستخدام بعض معاملات منهج التصنيف (Ranking Method) التي تنتج رأياً «وسطياً» لا يعكس بالضرورة الفاعلين الاجتماعيين العاديين[١٠]. ويصبح هذا الرأي الوسطي معياراً اجتماعياً (Social Norm) بحدّ ذاته، ومن الممكن القول إنه يعكس عدم قدرتنا على تعديل هذا المعيار الاجتماعي.

تعتمد استراتيجيا أخرى تم توظيفها من قبل البنك الدولي ومؤشر الابتكار العالمي (Global Innovation Index) للمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (INSEAD) على مؤشرات أكثر عمومية، وتقوم بتحويل المتغيّرات إلى ترتيبات أو علامات. وقد تُمكّن هذه الاستراتيجيا أيضاً من خلق مؤشرات أكثر حصانة (من خلال تفاصيل أقل). إن الأساس المنطقي وراء هذه الأنواع من المؤشرات المركّبة هو قدرتها على عكس العوامل المختلفة التي تساهم في تنافسية الدولة، ومستوى الابتكار، وهلم جراً.

(١٠) إن الأدبيات الاجتماعية ـ الاقتصادية كثيرة في ما يتعلق بهذه القضايا. للمزيد، انظر الدراسة منشورة من قبل: (Leresche, Larédo, and Weber 2009).

وكما ذكرنا في المقدمة، استخدم البنك الدولي (World Bank, 2012) في منهجيته لتقييم المعرفة مجموعة تتألف من أربع ركائز من المؤشرات التي هي: المحفزات الاقتصادية والنظام المؤسسي؛ وتبني الابتكار والتكنولوجيا؛ والتعليم والتدريب؛ والبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (World Bank, 2012). وتم اقتراح منهجية مماثلة لقياس الاستراتيجيا الأوروبية لنمو ذكي ومستدام وشامل داخل الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٢٠، والتي افتتحتها المفوضية الأوروبية في آذار/ مارس عام ٢٠١٠، وتمت الموافقة عليها من قبل رؤساء وحكومات الدول السبع والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في حزيران/ يونيو عام ٢٠١٠ (Pasimeni, 2011; 2012)، وتم تقليص التعقيدات في أوروبا عام ٢٠٢٠، والمعروفة أيضاً بـ «استراتيجية ليزبون»، إلى ثمانية مؤشرات. كما تم اقتراح استراتيجيا مماثلة بواسطة دريهير لقياس «العولمة» من خلال ثلاثة أبعاد: اجتماعية، وسياسية، واقتصادية (Dreher, Gaston, and Martens 2008). إن أفضل مؤشر معروف لتوظيف هذا النوع من المنهجية هو مؤشر التنافسية العالمية لمنتدى الاقتصاد العالمي، والذي شمل ١٢ ركيزة تقوم بترتيب ١٣٣ اقتصاداً. ومن المعروف أن الجاهزية التكنولوجية والابتكار هما ركيزتان من بين الاثنتي عشرة ركيزة.

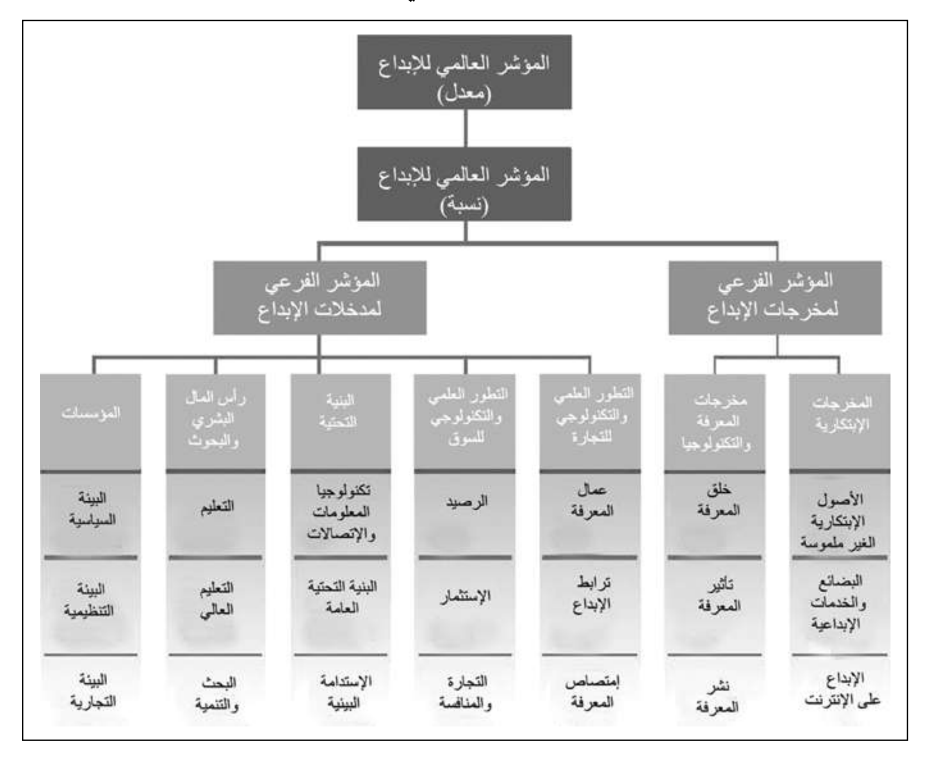
وأخيراً قام «مؤشر الابتكار العام» (INSEAD) بتطوير مؤشر الابتكار العالمي (INSEAD and Duta, 2012) الذي يغطي ١٤١ دولة. ويعتمد هذا المؤشر على سلسلة من المؤشرات تم وضعها في خمس ركائز لـ «مدخلات الابتكار»: (١) المؤسسات، (٢) رأس المال البشري والبحث، (٣) البنية التحتية، (٤) تعقيد السوق (Market Sophistication)، (٥) تعقيد الأعمال (Business Sophistication). وتقوم ركيزتان بالإمساك بـ «مخرجات الابتكار»: مخرجات المعرفة والتكنولوجيا والمخرجات الخلّاقة (الشكل الرقم (١ ـ ١)). إن مؤشر الابتكار العالمي متسق إلى حدّ ما، وسيتم استخدامه للتحليل هنا.

٤ ـ المؤشرات الببليومترية ومعامل التأثير

يتم عادة استخدام مصدريْن موثوقيْن من مخرجات البحث لقياس الابتكار في العلوم والتكنولوجيا: المنشورات وبراءات الاختراع. ومع ذلك، يعتمد كلا المصدرين على وجود قواعد البيانات التي تعتمد بدورها على نظام اجتماعي واقتصادي محدّد: نظام النشر في العلوم من جهة، ونظام براءات الاختراع من جهة أخرى.

الشكل الرقم (١ ـ ١)

إطار المؤشر العالمي للابتكار



المصدر: المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال .The European Institute for Business Administration (IN-SEAD)

وفي حالة المنشورات العلمية، تتنافس الاعتبارات المالية والعلمية على الصدارة في العلاقة بين المؤلفين والناشرين. وتتم الإشارة إلى شبكة العلماء التي تقوم بتقييم جودة المقالات العلمية (من دون معرفة هوية المؤلف في العادة)، كما تقوم بالتحكّم في تنقل الأفكار والنتائج العلمية في «الكلية غير المرئية» (Invisible College)، حيث يعمل محرّرو المجلات كـ «حامي الأرثوذكسية» (Gatekeepers) (Wagner, 2008). وقد أصبحت هذه المنظمة الاجتماعية بشكل متزايد أكثر تعقيداً، حيث أصبحت إقامة هرمية بين المجلات، وبين الأنظمة، وبين المؤسسات والدول، أكثر صعوبة. وينبع جزء من المجادلة على صلاحية معامل التأثير من هذه المناقشة، لأن هيكلة المجتمع العلمي أصبحت متنوعةً إلى حدٍّ يجعل أي نظام علمي معيّن غير قادر على ادعاء الصدارة.

في ما يتعلق ببراءات الاختراع، تقوم السياسات الاقتصادية الوطنية والبحثية، إضافة إلى الاستراتيجيات المطورة من قبل الشركات، بتنظيم أنظمة براءات الاختراع، فاليابان وكوريا الجنوبية، على سبيل المثال، هما دولتان تقومان بمنح عدد كبير من البراءات، وذلك لأن استراتيجية شركاتها المتعلقة بحماية براءات الاختراع تقوم بتسجيل أكثر من براءة اختراع للمنتج واحد، بدلاً من تسجيل براءة اختراع واحدة تغطي أغلب نواحي الاختراع. كما تم وضع استراتيجيات معقّدة تأخذ بعين الاعتبار تكلفة تسجيل براءات الاختراع، وتوسيع حماية براءات الاختراع إلى دول أخرى، إلى جانب خطر الكشف عن بعض المعلومات. بعد ذلك كله، فإن تسجيل براءات الاختراع هو أكثر من مجرد أداة قانونية، إذ إنه أيضاً نوع من النشر، حيث يقوم بالكشف عن بعض المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا التي ما زالت تحت الدراسة. إن كلا شكلي النشر، سواء في المجلات الأكاديمية أو من خلال براءات الاختراع، ليسا مؤشريْن لهما طبيعة «موضوعية»، بل إنهما يعتمدان على الاستراتيجيات والتنظيم المجتمعي. وبالتالي، فإن المنشورات وبراءات الاختراع لا يعكسان ببساطة الأداء (أو الأثر)، بل هما يظهران مدى قبول المجتمع للمخرجات، وبالتالي يتم فهم جزء من النظام الاجتماعي.

ومع ذلك، يتم لغاية الآن اعتبار الببليومترية (مؤشرات إحصائية للنشر) المصدر الأكثر موثوقية للإنتاج العلمي، ويرجع ذلك أساساً إلى أنه مستقل عن السلطات الوطنية. وهناك قاعدتا بيانات كبيرتان للوثائق المرجعية تم تطويرهما بواسطة شركتي نشر كبيرتين، حيث تطوّر ثومسون (Thomson) بوابة العلوم (Web of Science)، وتطوّر إلسيفييه (Elsevier) سكوبوس (Scopus)، وتشمل الأولى عدداً من المنشورات (مقالات وكتب) أقل من الثانية. إن كلتا قاعدتي البيانات هما بمنزلة نشاطيْن تجارييْن بقدر ما هما مصدران للمعلومات، بيد أنهما ليسا المصدر الوحيد للمعلومات، (Arvanitis and Gaillard, 1992)، بل يتشاركان في الهدف بأن تكون كل منهما متعدّدة الاخْتِصَاصَات (Multidisciplinary) ومستقلة وتقدم معلومات عن مكان عمل المؤلفين والاستشهادات. وكونها لا تغطي المراجع العربية ففي الآونة الأخيرة، أنشأت قاعدة البيانات العربية الرقمية «معرفة»، التي تشمل المواد الأكاديمية التي تغطّي النصوص الكاملة للمجلات العلمية، وكذلك أطروحات الدكتوراه، ولحقتها قاعدة لبيانات المنهل. ومع ذلك، فليس متاحاً في محرك بحث هذه القواعد العربية انتماءات المؤلف أو مؤشر الاقتباس (انظر كيف استخدمنا هذه القواعد في الفصلين الرابع والثامن).

طبعاً هناك جهود حديثة لخلق قواعد معلومات للنشر في المنطقة ولكن على مستوى جزئي، وهناك مثلان. **الأول**، شبكة المعلومات العربية التربوية «شمعة» هي قاعدة معلومات إلكترونية توثق الدراسات التربوية الصادرة في البلدان العربية في مجمل ميادين التربية، وباللغات الثلاث: العربية، والفرنسية، والإنكليزية، وتتيحها مجاناً للباحثين والمهتمين بالدراسات التربوية. (انظر http://www.shamaa.org) **والثانية** ستنطلق في شهر نيسان/ أبريل ٢٠١٥ وهو «مشروع إنتاج المعرفة» لجمع وتنظيم وتحليل جميع المعارف المنتجة حول الشرق الأوسط في اللغة الإنجليزية منذ عام ١٩٧٩، والذي أسسه معهد الدراسات العربية في واشنطن (انظر http://www.knowledgeproduction.com).

من الواجب ملاحظة أنه تم تقديم مقترحات لطرق جديدة للببليومترية، حيث تقوم هذه المقترحات بالتركيز على الاستراتيجيا بدلاً من التقييم، كما تقوم بالانخراط في التقييم التحليلي والتحليل الخرائطي (Mapping Analysis) (Lepori [et al.], 2008). إن تحليل العلاقات الذي يعتمد على الكلمات أو الاقتباسات معقّد[١١]، ويبرز اختصاصاً حديث العهد يمكن حشده لاستخدامه في المنطقة العربية، ويتطلب هذا تدريباً وتوظيفاً مستقراً لمهندسي المعلومات لكي يكونوا فعّالين. وهناك قضية أخرى تتعلق بالمؤشرات، وهي قياس التأثير، وفي المعنى الدقيق، فهي لا تتعلق بالاستشهادات. وكما بيّنته ورقة البيضاء في مشروع «ميرا» (MIRA)، يمكن أن يتم قياس أثر البحث العلمي نسبياً، وبشكل دقيق على مستوى مشروع ما، لكن هذه الدقة تختفي عندما يرتفع المستوى، وبالتالي تكون الدراسات المتعددة الاختصاصات أقل دقة من الدراسات التي تكون على مستوى المشاريع، وتكون الدراسات على مستوى الدولة أقل دقة من الدراسات التي تكون متعددة الاختصاصات[١٢].

---

(١١) الأمثلة الجيدة هي الأدوات المقترحة من قبل لويت ليديسدروف (Loet Leydesdorff) أو منصة كورتكس لكتلة أفريس (IFRIS Cortext). لقد كان العمل الببليومتري معتمداً على استغلال البيانات الموجودة على الإنترنت، لكنه أصبح جزءاً من مراجعة الأدبيات في الموضوعات تحت النشر، وتفتح الآن المجال للبحث المتعاون على الإنترنت (On-line Collaborative Research)، كما في كورتكس. لقد تم استخدام كورتكس في تحليل شبكي للاقتباسات في الفصل الثامن.

(١٢) لقد اعتبرت مراكز البحث الفرنسي مؤخراً مثل معهد البحوث الزراعية (INRA) ومعهد التعاون الدولي بشأن البحوث الزراعية للتنمية (CIRAD) أن قياس أثر البحث العلمي بهذه الطريقة إشكالي عندما يكون البحث تطبيقي ويعتمد على التكنولوجيا. ولوقت طويل قبل ذلك، طورت المؤسسة الدولية للعلوم (IFS-International Foundation for Science) ـ كيان يقوم بدعم العلماء الذين ينشئون مختبراتهم البحثية عند رجوعهم إلى دولهم الأم ـ سلسلة مؤشرات تتضمن بيانات عن النشر والدراسات التقييمية الداخلية. تسمى هذه المنهجية (MESIA)،

وما يمكن تلخيصه من ورقة «ميرا» البيضاء هو أن قياس الأثر يجب أن يكون على مستوى البرنامج، وذلك أفضل من مستوى الاختصاص أو البلد.

إن أثر البحث هو مفهوم معقّد يجب ألا يقتصر فقط على الاختصاصات التي يتم قياسها، بل عليه أن يأخذ بعين الاعتبار هيكلة الجماعة العلمية، وذلك من خلال تعزيز فرق البحث، وشبكات البحث، والمنظمات البحثية، وقدرته على توليد مشاريع بحثية جديدة ومبتكرة. إن قياس كيفية تشكيل الفرق الجديدة وتعزيزها، وكيفية تعاونها حول العالم، هو التقييم الوحيد للأثر الذي يمكن أن يأخذ بعين الاعتبار الدينامية الاجتماعية المرتبطة بالباحثين ومؤسساتهم. إنه لمن المؤكد أن هذا النوع من القياس ممكن أن يصبح أكثر وضوحاً من نوع آخر يستند إلى عدد الاقتباسات التي تمت لوثيقة منشورة (الذي يسمّى بشكل خاطئ «قياس الأثر»).

وأخيراً، إن مرئية البحث مفهوم من الواجب استخدامه بشكل متكرر أكثر مما هو عليه اليوم. وهذا ما سوف نبيّنه في هذا الكتاب بدراسته للمعرفة المرئية وغير المرئية، والتساؤل عن أنها مرئية، لمن؟ ولماذا؟

لغاية الآن، لم تستفد المنطقة العربية من أي تمرين مماثل في قياس أثر النشاطات البحثية. وبشكل أكثر عمومية، كان مديرو البرامج مهتمين بقياس أثر البحث على أرض الواقع، والذي تمت ترجمته بشكل مباشر إلى قدرة بحثية، لكن من الصعب تقدير القدرة البحثية لدولة كاملة استقرائياً من خلال هذا النوع من القياس[١٣].

وتستخدم معظم التمارين الوطنية أنواع البيانات التي تم عرضها لغاية الآن. كما لم يقم أي قطر عربي باستخدام لوحة النتائج الواضحة نسبياً بناءً على المنشورات بما يتضمن المغرب، حيث تم تشجيع مفهوم «لوحة نتائج المنشورات» (Publication Scoreboard) بشكل فعّال منذ تقييم نظامها البحثي في عام ٢٠٠٢ من قبل رولان فاست وبيتر روسي (Waast and Rossi, 2009).

وهي مثال جيد لتقييم الأثر المتجه نحو البرامج. كما قامت تكنوبوليس (Technopolis) ـ مؤسسة أوروبية للاستشارات الأكاديمية متخصصة بسياسات العلوم والتكنولوجيا ـ بمنهجية تقييم تعتمد على قياس الأهمية والفعالية والكفاءة، ومجموعة من المؤشرات التي يمكن أن تعكس قياس آثار برامج البحث. لقد كان الاتحاد الأوروبي مثمراً في هذا الموضوع في التسعينيات (Callon [et al.], 1997).

(١٣) لقد تم مؤخراً بذل جهد لتقييم أثر مشاريع ERAWIDE المتوسطة المدى. انظر الكتاب القادم والنهائي لمشروع «ميرا».

ثانياً: تعبئة البيانات لتحليل العوامل

بعد استعراض البيانات المتاحة، يجب علينا استخدام معظم البيانات المعيارية (Standard Data) ذات المعنى على المستوى الوطني، حيث تتجه هذه المؤشرات الكلية ـ حتى ولو كانت غير دقيقة ـ باتجاه معيّن، وتظهر ميولاً، برأينا، تعطي بعض النتائج المرجوّة. وقد تم إيجاد ١٤٤ مؤشراً موجوداً في الأدبيات، من مصادر متنوّعة، لكن الكثير منها مكرّرة (Redundant).

كما تم إجراء تحليل لمكوّنات العوامل الأساسية[١٤] لتقييم البنية الأساسية للبنود الإحصائية التي تم جمعها، وتم «تقليص» البيانات قبل إجراء تحليل العوامل إلى مجموعات مئينية (Percentile Groups) لكي يتم إلغاء التشوّهات التي يمكن إدخالها بواسطة أثر الحجم المجرد، وذلك بسبب تنوّع مقاييس كل بيّنة من البيانات.

وفي ما يلي الأنواع المختلفة للبيانات:

ـ **مؤشرات الحجم** (Indicators of Size)، مثل عدد المدرّسين والطلاب والباحثين وأحجام الإنتاج (من خلال عدد المقالات) وحصة الإنتاج العلمي العالمي، والنفقات الإجمالية في البحث والتنمية (GERD).

ـ **المؤشرات النسبية** (Proportional Indicators) التي تتعلق بإنتاج العلوم وعدد الباحثين بالنسبة إلى حجم المجتمع الإحصائي.

ـ **مؤشرات التغيير** (Indicators of Changes)، مثل معدلات إنتاج البحث العلمي.

ـ **المؤشرات المعقّدة** (Complex Indicators) استناداً إلى مؤشر الابتكار العام (INSEAD)، أو تقييم استثمار الأعمال في البحث والتنمية (تقرير التنافسية في المنتدى الاقتصادي العالمي)، كما تمت الإشارة إليه في ما سبق. ويستخدم ترتيبها في كثير من الأحيان لاستكمال النقص في البيانات الموجود في هذه الأنشطة.

ونقدم في ما يلي قائمة عامة للمتغيّرات تم استخدامها في تحليل العوامل (Factorial Analysis):

---

(١٤) لم يتم إجراء تدوير فاريماكس (Varimax Rotation).

قائمة عامة للمتغيّرات

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (بليون دولار أمريكي)
الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفرد الواحد (بالدولار الأمريكي) (٢٠١٠)
الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفرد الواحد (بالدولار الأمريكي) (٢٠١٠)
ترتيب تعادل القوة الشرائية (PPP) لمؤشر التنمية البشرية (HDI) (٢٠٠٧)
عدد السكان الإجمالي (٢٠١٠)
النسبة المئوية للنمو (٢٠١٠)
تعادل القوة الشرائية (PPP) لإجمالي الدخل الوطني للفرد (بالدولار الأمريكي) (٢٠١٠)
التصنيع، القيمة المضافة (لكل مئة من GDP) (٢٠١٠)
وجود سلسلة القيمة (٢٠٠٧)
الحواسيب الشخصية لكل ١٠٠٠ نسمة (٢٠٠٩)
مستخدمو الإنترنت لكل ١٠٠٠ مجتمع (٢٠٠٩)
مؤشر المعرفة الاقتصادي ٢٠١٢ من (١٤٥)
مؤشر (EFA) للتنمية (EDI) (ترتيب ٢٠٠٨) من ١٢٧
مستوى معرفة القراءة والكتابة
(BERD) الممول من الشركات المملوكة أجنبياً وكنسبة مئوية
ميزانية البحث والتنمية (GDP) لكل ١٠٠ تكنولوجيا
موازنة الدفعات المتخصصة
مراكز البحث الحكومية في الجامعات
المختبرات
فروع وحدات البحث
مدن البحث التكنولوجي

مؤشر الابتكار العالمي (GII) ترتيب ٢٠١٢ (من ١٤٢ دولة)
طلبات براءات الاختراع PCT لكل مليون نسمة
براءات الاختراع (براءات الاختراع الممنوحة من قبل USPTO لمواطني الأقطار العربية ٢٠٠٨/ عدد البراءات ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦
معدل براءات الاختراع السنوي (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٦) والعلامات التجارية
الترتيب الأكاديمي لجامعات العالم (ARWU) ٢٠١٠
الإنفاق على التعليم العالي
الإنفاق على التعليم العالي لكل طالب
عدد الجامعات
حصة المنشورات العربية (٢٠٠٥)
عدد المنشورات العلمية لكل ١٠٠٠ منشور
عدد المقالات لكل مليون مواطن (٢٠٠٥)
المقالات العلمية لكل مليون مواطن (٢٠٠٨)
المنشورات المشتركة (٢٠٠٨)
المنشورات الإقليمية المشتركة (٢٠٠٥)
المنشورات في WoS/ سكوبوس
لغة النشر
مؤشر التخصص
حصة العالم كنسبة مئوية (٢٠٠٤)
نمو المنشورات (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٦) من حصة العالم
الهيئات الحكومية المسؤولة عن سياسات البحث والتنمية والتعاون في المنطقة العربية، ٢٠٠٦
وجود منظمة للبحث أو وزارة للعلوم والتكنولوجيا
وكالات الدعم/ التعاون، أو أي آليات دعم أخرى

وثيقة تعريف بالاستراتيجيا الوطنية للبحث
نوع الحوكمة في العلوم والتكنولوجيا
النفقات على البحث العلمي (٢٠٠٥)
سياسة العلوم والتكنولوجيا
النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون القراءة والكتابة
النسبة المئوية للشباب الذين يعرفون القراءة والكتابة (١٥ ـ ٢٤)
نسبة الطلاب القادرين على الحضور لكل نسمة
مجموع الملتحقين (٢٠٠٧)
الالتحاق الثانوي (لكل مئة)
الالتحاق بالتعليم العالي (لكل مئة)
الإنفاق العام لكل طالب كنسبة مئوية من GDP لكل فرد (٢٠٠٤)
الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من GDP
الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي
أعضاء هيئة التدريس
العدد الكلي للخريجين
الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتنمية ـ GERD (كنسبة مئوية من GDP)
إنفاق القطاع الخاص على البحث والتنمية
ترتيب GERD الممول من الخارج
النسبة المئوية لـ GERD الممول من الخارج
إنفاق المؤسسات التجارية على البحث والتنمية (BERD)
عدد الطلاب
عدد طلاب مرحلة البكالوريوس
طلاب الماجستير (٢٠٠٦)
طلاب الدكتوراه (٢٠٠٦)
عدد الكليات
عدد الباحثين
التعاون المحلي (٢٠٠٥)
التعاون الإقليمي (مع المنطقة العربية)
التعاون الدولي (٢٠٠٥)
عدد الباحثين لكل مليون من السكان
تقديرات تكافئ الدوام الكامل (FTE) لكل مليون من السكان
عدد العلماء والمهندسين في المجلات المحكمة (٢٠١٠)
عدد العلماء والمهندسين في الولايات المتحدة
عدد المنشورات
في العلوم الأساسية ٢٠٠٥
في العلوم الطبيعية ٢٠٠٥
في علوم الغذاء ٢٠٠٥
في العلوم التطبيقية ٢٠٠٥
هجرة الكفاءات الترتيب من ١٤٢ دولة
نفقات الشركة على البحث والتنمية
جودة مؤسسات البحث العلمي
التعاون البحثي بين الجامعات والصناعة
التوافر المحلي لخدمات البحث المتخصص والتدريب
مستوى قبول التكنولوجيا في الشركة
وجود سلسلة القيمة
(بالمليون) (ميزانية وزارة التعليم العالي)
الإنفاق على التعليم العالي (كنسبة مئوية من GDP)
قدرة نقل التكنولوجيا و FDI لنوعية الابتكار في كليات الإدارة
توفر العلماء والمهندسين
القوانين التي تتعلق بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
حماية الملكية الفكرية
كفاءة النظام القانوني في فضّ النزاعات
نوعية تعليم الرياضيات والعلوم
الدخول إلى الإنترنت في المدارس
FDI (بمليون دولار أمريكي)

شكّلت أول خمسة عوامل تم استخراجها ما نسبته ٨٠ بالمئة من التباين الكلي (Total Variance)[١٥] (الجدول الرقم (١ ـ ١))، ويمكن اعتبارها نتيجة مرضية جداً.

الجدول الرقم (١ ـ ١)

مجموع التفاوتات الموضحة

	التفاوت	التراكم (نسبة مئوية)	المجموع
١	٣١,٦٠٨	٣١,٦٠٨	**٥٠٥٧**
٢	١٨,٦٢٥	٥٠,٢٣٣	**٢٩٨٠**
٣	١٣,٩٩١	٦٤,٢٢٣	**٢٢٣٨**
٤	٩,٣١٧	٧٣,٥٤١	**١٤٩١**
٥	٦,٩٥٣	٨٠,٤٩٣	**١١١٢**

إن كل عامل من هذه العوامل هو مكوّن (Component) من مكونات عملية التحليل التي تحتاج إلى شرح عن طريق المتغيّرات (Variables) المدرجة ضمناً في العامل نفسه. ويسمح تمثيل العوامل (أو «تحميلها») في كل مكوّن بتفسير العوامل التي هي على خلاف ذلك مجرد إنشاءات إحصائية. ويعرض الجدول الرقم (١ ـ ٢) المتغيّرات وتحميل المكوّنات (معاملات التشبّع للمكونات) لكل عامل تم استخراجه.

إضافة إلى ذلك، يمكن أن يتم عرض كل عامل بيانياً. إنه لمن المعتاد تحديد التمثيل البياني إلى العاملَيْن الأساسييْن، حيث يتم تمثيل العامل **الأول** على المحور الأفقي، ويتم تمثيل العامل **الثاني** على المحور العمودي.

(١٥) يوضح التباين تشتّت البيانات.

الجدول الرقم (١ ـ ٢)

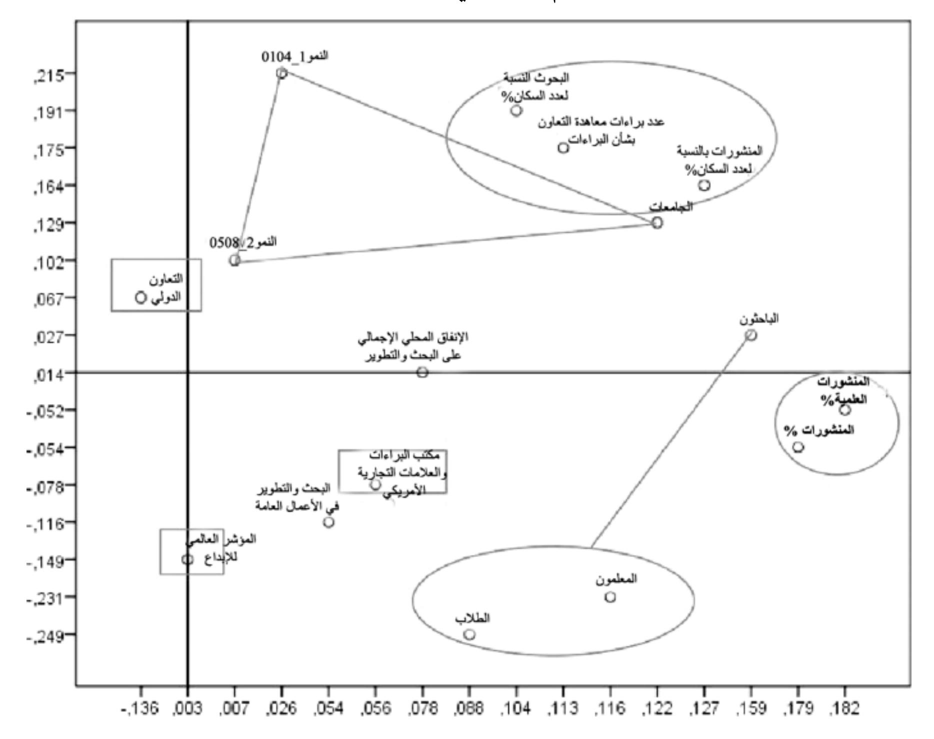
المتغيّرات ومعاملات التشبع للمكونات

المتغيرات	المكون الأول	المكون الثاني	المكون الثالث	المكون الرابع	المكون الخامس
الطلاب ٢٠٠٧	٠,٤٤٦	٠,٧٤٣	٠,٣١٥	– ٠,٢٢١	٠,٠٨٥
هيئة التدريس ٢٠٠٤	٠,٥٨٧	– ٠,٦٨٧	٠,٢٠٧	– ٠,٠٧٩	– ٠,١١٦
تصنيف مؤشر الابتكار العالمي ٢٠١٢ من ١٤١ دولة	٠,٠١٤	– ٠,٤٤٥	٠,٣٢	٠,٦٩٨	٠,٢٧٨
نفقات البحث والتنمية على الأعمال (تصنيف ٢٠٠٨)	٠,٢٧٥	– ٠,٣٤٤	٠,٠٤٦	– ٠,٢٢٥	٠,٧٦٨
براءات مكتب البراءات والعلامات التجارية الأمريكي والممنوحة لسكان الأقطار العربية ٢٠٠٨	٠,٢٨٢	– ٠,٢٣٢	– ٠,٨٢٤	٠,٠٨٥	٠,٠٠٨
الحصة العالمية (المنشورات العلمية)	٠,٩٠٥	– ٠,١٦٢	– ٠,١٣	٠,١٠٤	– ٠,١٧٧
المنشورات العلمية ٢٠٠٨	٠,٩١٨	– ٠,١٥٤	– ٠,٢١٧	٠,٠١٣	– ٠,٠١٩
الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتنمية ٢٠٠٧	٠,٣٩٣	٠,٠٤١	٠,٣٨١	٠,٢٩٧	– ٠,٣٠٢
الباحثون ٢٠٠٥	٠,٨٠٥	٠,٠٧٩	٠,٢٠١	٠,٤٠٥	– ٠,٠٩٧
التعاون الدولي (التأليف المشترك) في العلوم	– ٠,٦٨٩	٠,٢	– ٠,٠٦٢	٠,٤٦٣	– ٠,٠٠١
النمو ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨	٠,٠٣٧	٠,٣٠٣	٠,٧٠٦	– ٠,٥٠٥	– ٠,١٨
عدد الجامعات ٢٠٠٦	٠,٦١٦	٠,٣٨٥	٠,٤١٥	٠,٠٨٣	– ٠,٠٧١
المقالات العلمية لكل مليون نسمة ٢٠٠٨	٠,٦٤٤	٠,٤٨٨	– ٠,٢٠٧	– ٠,٢٨٧	٠,١٦٩
طلبات البراءات بمعاهدة التعاون بشأن البراءات لكل مليون نسمة	٠,٥٧٢	٠,٥٢٢	– ٠,٣٩٣	– ٠,٠٦٤	– ٠,٠٣٥
الباحثون لكل مليون نسمة ٢٠٠٧ (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)	٠,٥٢٨	٠,٥٧	– ٠,١١٩	٠,٢١٦	٠,١٧٢
النمو ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤	٠,١٣١	٠,٦٤١	٠,٤٢١	٠,١٣٦	٠,٤٤١

تحليل المكونات الرئيسية من دون إدارة المحور.

الشكل الرقم (١ ـ ٢)

رسم تخطيطي للمتغيّرات



يعرض الشكل الرقم (١ ـ ٢) إسقاط المتغيّرات على المستوى المتشكل بواسطة المحورَيْن الأساسييْن (للمكونات الأساسية)، حيث يمثل المحور الأول **المكوّن الأول** (٣١,٦ بالمئة من التباين الكلي)، ومن السهل نسبياً تفسيره بمصطلحات إحصائية وموضوعية. ويوضح الشكل في الجهة اليسرى الأهمية القصوى المعطاة للتعاونات الدولية، كما تم قياسه بواسطة التأليف المشترك، كما يوضح الشكل في الجهة اليمنى مؤشرات المقياس (أي مؤشرات الكتلة كحجم مجتمعات الطلاب والمدرسين، وحصة إنتاج العالم من العلم ... الخ). هذا يعني أن التعاون الدولي هو المتغيّر الذي يسمح بالتمييز بشكل واضح بين ملفات الدول؛ وبالتالي فإن لدى درجة الارتباط بالعلماء الأجانب أهمية كبيرة. وفي التحليل الببليومتري للدول الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث يكون التأليف المشترك مسؤولاً عن ٥٠ بالمئة من الإنتاج العلمي؛ وفي دول أصغر تميل هذه المعدلات إلى أن تكون أكبر. ولدى الدول الأكبر والمتنوعة معدلات

تعاون دولية أقل من ٥٠ بالمئة، وبالتالي هناك علاقة مباشرة بين حجم المجتمع العلمي ومستوى التعاون الدولي. وبناءً على ذلك، يقوم المحور بتحديد أن حجم الدولة يسمح بترتيب نظامها البحثي، وفي الحقيقة يسبب التوافق بين الحجم ومستوى التعاون الدولي الاختلاف.

تم تمثيل **المكوّن الثاني** بواسطة المحور العمودي. كما يمكن ملاحظته من الجدول الرقم (١ ـ ٢)، كما أن ترتيب المتغيّرات مختلف بشكل كلي، حيث توضح إحدى الجهات (الجزء العلوي من المحور) أهمية معدلات النمو للإنتاج العلمي وللمؤشرات النسبية (عدد الباحثين لكل مليون مواطن، وعدد المقالات لكل مليون مواطن)، وتوضح الجهة الأخرى (الجزء السفلي) مؤشرات النظام الجامعي (عدد الطلاب والمدرسين)، ومؤشر الابتكار العام (GII) المعقد نسبياً، ومؤشر مشاركة القطاع الخاص (نفقات البحث والتنمية كما تم تقييمها في تقرير التنافسية)؛ (Schwab and Sala-i-Martín, 2012). وبإسهامٍ أقل لهذا المكوّن، نجد البراءات من مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي أو (USPTO). ومن المفيد أن يتم تمثيل طلبات براءات الاختراع من معاهدة التعاون بشأن البراءات أو PCT (والتي يكون الحصول عليها أسهل من USPTO) في الجانب المقابل للمحور الثاني، والذي من الممكن تفسيره بسهولة بحقيقة أن براءات اختراع PCT أقرب إلى مؤشرات الحجم من براءات اختراع USPTO، وهي تنتج من استراتيجيا معتمدة للشركات التي تتطلع إلى حماية إبداعاتها في الولايات المتحدة. كما يمكن أيضاً تسجيل عدد من الطلبات، كطلبات PCT أولاً، وفي حال كان المنتج جيداً ويحتاج إليه السوق، يتم تسجيله بعد ذلك كبراءة اختراع لدى USPTO أو مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأوروبي (PTO). وبالتالي، فإن التعارض (Opposition) في المحور هو مؤشر جيد لمدى أهمية الابتكار في نظام البحث. كما يعتمد معظم الوزن في المحور الثاني على حجم نظام الجامعة، حيث تكون الدول الأكبر حجماً في الجزء العلوي من المحور ٢، وتكون الأنظمة الجامعية الأصغر حجماً في الجزء السفلي. باختصار، يمثل المحور علاقة أقرب إلى الابتكار والمخرجات المنتجة على عكس المتغيرات التي تمثل الحجم والنمو.

يحدد **المكوّن الثالث** ـ الذي لم يتم تمثيله في الشكل (الجدول الرقم (١ ـ ٢)) ـ موقع مؤشرات المخرجات (براءات الاختراع والمنشورات العلمية) في جهة، ومعدلات نمو المنشورات في جهة أخرى (التي هي مؤشرات دينامية للمشاركة

الفعّالة في البحث)، كما يحدد مؤشرات حجم النظام البحثي في الجامعة، ومؤشر الابتكار العالمي. وبالتالي يقوم هذا المكوّن بالتمييز بين الأنظمة المتسمة بالإنتاج العلمي والابتكاري الكبير، وتلك التي تنتج بمعدلات أقل، ولكن تتسم بالدينامية. ولهذا معنى فريد في الأقطار العربية التي تعدّ مساهمتها قليلة نسبياً في الابتكار العلمي العالمي، والتي تعمل ديناميتها على موازنة معدل الإنتاج القليل هذا. وبالتالي أي تفسير للنظام البحثي يجب أن يتوافر مع تفسير مرضٍ لكل من انخفاض معدل الإنتاج وللدينامية (تؤدي أقطار الخليج هنا دوراً مهماً).

يقارن **المكوّن الرابع** معدل نمو المنشورات بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٨ والمعدل بين الأعوام ٢٠٠١ و٢٠٠٤، كما تتم مقارنتها بالمؤشرات الأساسية الأكثر تعقيداً للنظام البحثي (مؤشر الابتكار العالمي، والتأليفات الدولية المشتركة، وعدد الباحثين بالنسبة إلى المواطنين). ويخدم هذا المكون على التمييز بين أنظمة البحث الأحدث في الأردن والخليج، والأنظمة الأقدم في المغرب ولبنان.

وأخيراً، يقوم **المكوّن الخامس** بمعارضة الموارد والنتائج، حيث نجد الـ GERD والموارد البشرية في جانب، ونمو المنشورات الأقدم (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤)، وترتيب مؤشر الابتكار العالمي والمقالات العلمية لكل مليون مواطن في جانب آخر. ومن المفيد أنه، وكنتيجة لذلك، يبيّن هذا المكوّن مشاركة القطاع العام في البحث والتنمية. وقد تم تأكيد صلاحية هذه الفرضية من خلال بحث ميداني في الجامعات في أقطار عربية مختلفة، كما يجب التشديد على أهميتها؛ فإن المشاركة في البحث والتنمية لا تعتمد على نظام الجامعة.

ولقد وصل إلينا العديد من النتائج المهمة بواسطة التحليل الأول. أولاً، تسمح مؤشرات الحجم والمؤشرات الدينامية ومؤشرات الابتكار بإجراء تصنيف للأقطار العربية. وبالتالي، تم ظهور أهمية التأليف المشترك إلى جانب الحجم، حيث يؤدي التعاون الدولي دوراً مهماً جداً في الدول التي تنمو بشكل سريع، كما يؤدي دوراً مهماً في أنظمة البحث القوية (Consolidated Research Systems). ويمكن اعتبار الأقطار التي تتمتع بمستويات عالية من التأليف المشترك (الأردن ولبنان والمغرب وتونس)، كأقطار ذات نشاطات علمية سريعة التوسع، وأقطار ذات تاريخ بحثي أكاديمي أقدم من الأقطار العربية الأخرى، وأقطار ذات نزعات تتجه نحو توحيد نظامها البحثي. وتتشارك هذه الأقطار أيضاً في نمط تخصصي (Specialization Pattern) يختلف عن

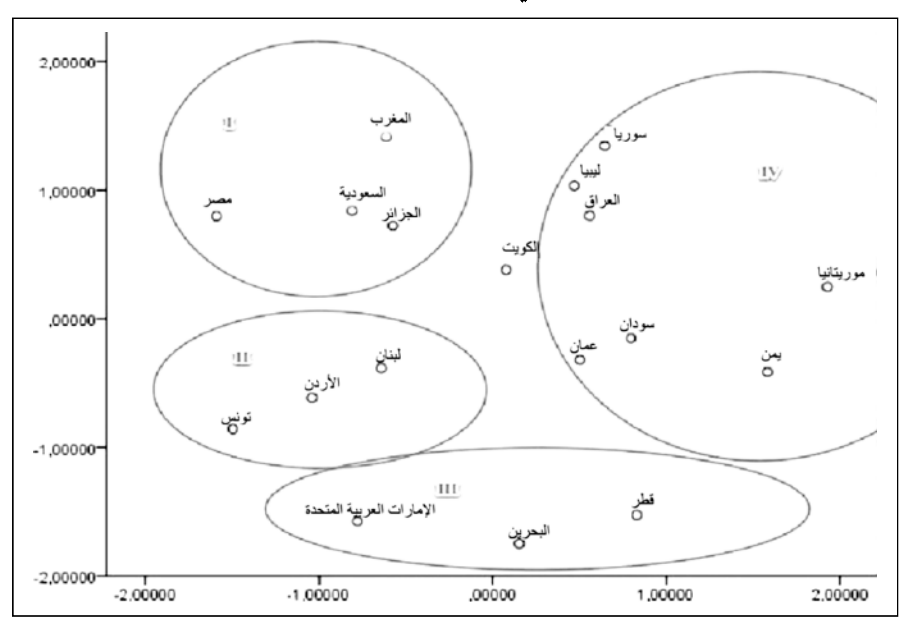
الأقطار الأخرى، حيث إنها تركز، بشكل أكبر، على الأحياء والطب، في حين أن المجال المسيطر في أغلب الأقطار العربية الأخرى هو الهندسة. لقد تميّزت مصر في السنوات الأخيرة بالتجديد بعد سنوات عديدة من الإنتاج العلمي الراكد نسبياً، والإنتاج المبالغ فيه في الاختصاص الهندسي. كما ازدادت تأليفاتها المشتركة، إضافة إلى النمو الجديد في الاختصاصات التي أُهمل عدد كبير منها، مثل الصحة والعلوم الحيوية التي تتفوق على الكيمياء والهندسة في الوقت الحالي. أما الجزائر، فهي الدولة الوحيدة المتبقية التي ما زالت تركّز على الهندسة وعلوم المواد، الأمر الذي يجعل مقطعها شبيهاً بالصين، على سبيل المثال.

١ ـ تصنيف الأنظمة الوطنية العربية

يمثل الشكل الرقم (١ ـ ٣) الأقطار المتشكّلة بواسطة أول محورين على الحيّز نفسه، حيث تكون المتغيّرات المتعلقة بالحجم (وبالتالي الأقطار الأكبر حجماً) على اليسار، والأقطار الأصغر حجماً على اليمين، وتكون المتغيّرات الدينامية في الجزء السفلي من المحور الأول، ويكون حجم نظام الجامعة في الجزء العلوي من هذا الحيّز.

الشكل الرقم (١ ـ ٣)

الأقطار الممثلة في حيّز يتكون من عاملَيْن مهمَيْن



وفي الواقع، فإننا نرى أن الأقطار الأكبر حجماً والأكثر دينامية ممثلة في الجزء العلوي الأيسر من هذا الرسم البياني، أما الأقطار الأصغر حجماً والأقل دينامية فهي ممثلة في الجزء السفلي الأيسر. أما بالنسبة إلى الأقطار الأقل دينامية فنجدها في الجزء الأيمن من الرسم (إن المقياس هو ليس المقياس نفسه للمتغيرات وللأقطار تماماً، لأن الأقطار تختلف على مقياس أوسع من المتغيّرات). وقد احتلت الكويت موقعاً مركزياً نسيبياً في هذا الرسم، حيث تميل غالبية متغيّراته باتجاه منتصف الطيف.

بناء على قياس هذه المتغيّرات، ينتج أربع مجموعات مختلفة من الأقطار:

أ ـ **المجموعة الأولى**: الأنظمة البحثية الكبيرة التي لديها معدلات نمو قليلة بالمقارنة بالأقطار العربية الأخرى: الجزائر، ومصر، والمغرب، والسعودية، حيث إن مثل هذه الأقطار تعدّ كبيرة أو غنية إلى حدّ ما. وتعدّ مصر فريدة في هذه المجموعة (أو في أي مجموعة أخرى)، وذلك لأنها تفتقر إلى الموارد الطبيعية، أما هذه المجموعة فهي تقوم بتمثيل الأنظمة البحثية التي تتميّز بنوع من القصور وبنمو بطيء، ولكن بتوحد واندماج (Consolidation) تعاوناتها الدولية. لقد دخل المغرب في السنوات الأخيرة فترة نمو راكدة بعد التوسع السريع لنظامه البحثي في أواخر التسعينيات، وتم تفسير هذه الظاهرة بعودة العديد من الأكاديميين المغربيين الذين كانوا يعيشون في الخارج، ومن الممكن اعتبار النظام البحثي المغربي النظام الأكثر تنوّعاً في هذه العيّنة. ومن الممكن ضم الكويت ـ التي تقع بين المجموعتين الأولى والثانية ـ إلى المجموعة الأولى، لأسبابٍ تحليلية بالنظر إلى أن استراتيجيتها لدعم البحوث هي الأقدم والأكثر رسوخاً، فحجمها الصغير هو الشيء الوحيد الذي يميّزها من الأقطار الأخرى في المجموعة الأولى. وتتشارك مصر والجزائر وضعاً مماثلاً من ناحية تخصيص المجالات، والذي سيتم توضيحه بتفصيل أكثر في ما يلي.

ب ـ **المجموعة الثانية**: أنظمة بحث صغيرة الحجم ودينامية ومتكاملة: الأردن، ولبنان، وتونس. هذه هي الأقطار التي لديها أكبر معدل من المنشورات، وأكثر نمو للإنتاج، كما أنها أقطار صغيرة الحجم، ولديها عدد كبير من الباحثين، ونمو إنتاج كبير بشكل تناسبي. وبالرغم من أن علاماتها في الابتكار الكلي قليلة، إلا أن هذه الأقطار تتجه إلى عمل من النشاطات الابتكارية ذات النطاقات الخاصة. ومن المثير للاهتمام والفضول هو أن تونس لديها نظام بحثي مركزي، أما الأردن ولبنان فلا يوجد لديهما مثل هذا النظام. ولو كان هناك مؤشر لقياس مستوى المركزية، لكان تصنيف الأقطار مختلفاً.

وعلى الرغم من ذلك فقد أكدت الأعمال الحديثة أن الأردن، ولبنان، وتونس، تخوض سباقاً فعّالاً في البحث العلمي، وتوحيد أنظمة التقييم داخل جامعاتها. إن الأردن هو القطر الذي تغيّر في الآونة الأخيرة، حيث أخذ إنتاجه العلمي في الصعود.

ج ـ **المجموعة الثالثة:** أقطار صغيرة جداً لديها أنظمة بحث سريعة التوسع: البحرين، وقطر، والإمارات العربية المتحدة. إن هذه الأقطار هي أقطار صغيرة جداً، وأقطار خليجية غنية لديها سياسة فعّالة لتطوير التكنولوجيات وتنمية الجامعات، وتمارس استراتيجيات ذات علامات تجارية راقية (Branding Strategies) لجامعاتها، وتسعى إلى الاستفادة من مواردها العالية المستوى.

د ـ **المجموعة الرابعة:** بقية الأقطار العربية جميعاً. إنه لمن الصعب التفريق بين أنظمة البحث الصغيرة هذه والأقل تكاملاً، إذ إن بعض الجامعات تبدو وكأنها قد تطورت، على الرغم من علاماتها المنخفضة، وذلك نتيجة لمتغيّرات كثيرة. ولقد تم وضع العراق مع هذه المجموعة، على الرغم من أنه كان قبل التسعينيات واحداً من أكبر الأقطار المنتجة للعلوم الأساسية والتطبيقية في المنطقة، وذلك بفضل نظام العلم الوطني (عبد الغفور والحجاج، ٢٠٠٩)، حيث لم يتم بعد إعادة إعمار نظامه الجامعي.

٢ ـ حوكمة نُظم البحوث

كجزء من مشروع إستيم، تم تحديد أربعة نماذج من حوكمة المنطقة العربية بناء على درجة مركزية النظام، إضافة إلى علاقته بالاقتصاد والمجتمع (الجدول الرقم (١ ـ ٣)). بداية، ومع أخذ هذا التصنيف الحدسي بالحسبان، فإن النقاشات التالية حول حوكمة أنظمة البحث ستأخذ بعين الاعتبار التاريخ والمركزية والدينامية والأداء قبل اقتراح التصنيف الذي تم تجديده.

أ ـ تاريخياً

تعتمد النماذج المقترحة في الجدول الرقم (١ ـ ٣) على الأسبقية التاريخية، وليس على الأداء. إذ لمن المنطق أخذ التاريخ بعين الاعتبار، لأن التاريخ يشكّل المؤسسات والمسار البحثي المتّبع من قبل الدولة (انظر المقدمة).

الجدول الرقم (١ ـ ٣)

نماذج أولية مؤسسية في الأقطار العربية

النوع	البلدان	الخصائص الرئيسية
نموذج الخليج	الأقطار الخليجية	حوكمة ذات اتجاه تجاري (Trade-oriented Governance) في مجالس البحث الوطنية، ولكن أيضاً ذو تمويل حكومي مركزي للبحث
		فتح الجامعات الحكومية والخاصة للأساتذة/ الباحثين الأجانب
		البحث مستند إلى التعاون الدولي (وبشكل قليل جداً مع المنطقة العربية)
		مؤسسات تمويلية للأبحاث
نموذج الشرق الأوسط	سورية مصر العراق	الحوكمة المركزية
		البحوث في الجامعات والمراكز البحثية العامة الكبيرة
		الجامعات الحكومية الكبيرة وحديثاً جامعات خاصة
نموذج المشرق	لبنان الأردن	الحوكمة اللامركزية
		تمويل حكومي إلى حدّ ما مركزي للبحث، ولكن ذو تمويل خارجي مهم
		الجامعات الحكومية، وخاصة
		البحوث المتركزة في الجامعات الوطنية (ولكن بشكل أساسي الخاصة في لبنان)
نموذج المغرب	الجزائر المغرب تونس	حوكمة مركزية لمجالس بحث وطنية لتمويل وإدارة البحوث
		جامعات حكومية كبيرة
		تتركز البحوث في الجامعات ومراكز بحثية عامة ذات أهداف بحثية محددة

المصدر: المؤلفان.

ركّزت المراكز البحثية العربية في البداية على العلوم الأساسية والطب، وبعدها قامت بتنويع برامجها لتضم التخصّصات التطبيقية العامة، وأضيفت الإنسانيات والعلوم الاجتماعية والعلوم البيئية على مدى العقدين الماضيين. كما تم إنشاء مراكز متخصّصة بشكل أكثر، وذلك بسبب وجود دعم محدد، وعادة ما يكون هذا الدعم دعماً دولياً. فعلى سبيل المثال، هناك تركيز في عدد من الأقطار الخليجية على أبحاث شجرة النخيل المحلية.

تقليدياً، اعتمد البحث الزراعي على وزارات الزراعة التي كان لديها أهمية كبيرة في مصر والمغرب وسورية والسودان. كما أدت بعض مراكز الزراعة الدولية، مثل المركز الدولي للأبحاث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA) الذي يقع مقره الرئيسي في مدينة حلب، حتى عام ٢٠١٢[١٦]، دوراً مهماً في هيكلة البحث في هذا المجال، كما تم تشجيع الأبحاث في مجالات التصحر وتلوث المياه وإدارة الموارد المائية من خلال التعاون الفرنسي الثنائي الجوانب بشكل أساسي في تونس والمغرب، ونما البحث اللغوي في المغرب مع الاهتمام باللغة الأمازيغية والأبحاث التاريخية، وتم تأسيس مركز البلقاء للأبحاث في الأردن بدعم دولي (حيث إن جزءاً كبيراً من هذا الدعم هو دعم بريطاني) للعلوم البيئية. إضافة إلى ذلك، هناك العديد من المشاريع البحثية التي يتم تطبيقها مع شراكات مع دول صناعية غربية عن طريق تبادل الزيارات العلمية والتدريب.

تملك مصر العدد الأكبر من المراكز البحثية (١٤ مركزاً بحثياً حكومياً متخصصاً، و٢١٩ مركزاً بحثياً تحت رعاية الوزارات، و١١٤ مركزاً في الجامعات). وهناك ٣٣ مركزاً بحثياً في تونس، حيث تشتمل هذه المراكز على ١٣٩ مختبراً، و٦٤٣ فرعاً لمراكز بحثية (M'henni [et al.] 2007). إن مدن الأبحاث التكنولوجية محدودة ومحصورة في مصر والسعودية وتونس، ولديها أشكال وأعمال مختلفة، حيث إن شبكة الاستثمار (ANIMA) هي أداة التواصل بين هذه المدن. كما إن هناك بعض المدن البحثية تحت التأسيس في الأقطار الخليجية (الخانة ٢)، وتربط هذه المدن عادة البحث بمؤسسة للتعليم العالي (ككلية الهندسة في جامعة ما أو جامعة بأكملها) أو بمستشفى أو بمنشأة

---

(١٦) تقع المجموعة الاستشارية للبحث الزراعي الدولي في واشنطن وتجمع خمسة عشر مركزاً بحثياً دولياً. <http://www.cgiar.org>.

ICARDA هو المركز الوحيد الواقع في المنطقة العربية.

عاملة. وهناك أيضاً اتجاه عام نحو تشجيع التكنوباركس (Technoparks) والمدن العلمية. وبعيداً من تلك المذكورة في الخانة ٢، هناك واحة للعلوم والتكنولوجيا تحت مظلة مؤسسة قطر (UNDP, 2009:188). وتملك تونس أكثر نظام متفائل للتكنوباركس، فبالرغم من أن هذا النظام لا ينمو بالسرعة التي كان مخططاً لها، إلا أنه كان فعّالاً في بعض الحالات (انظر أنظمة الابتكار الوطنية).

قامت هبة خضر (Khodr, 2011: 7)، الباحثة اللبنانية والأستاذة في الجامعة الأميركية في بيروت، بدراسة عميقة لحوكمة ثلاث «مدن علمية» متخصّصة: مدينة دبي للعناية الصحية، ومدينة مصدر في أبو ظبي، ومدينة قطر للتعليم، حيث إن هذه المؤسسات هي أمثلة لنمط حوكمة في مثل هذه الكيانات الجديدة التي تجمع مستشفى ومدارس وجامعات وأبحاث علمية.

وبحسب خضر: «تم وصف عملية اتخاذ القرارات بشكل متكرر في جميع المقابلات، كعملية تخطيط مركزية في الغالب من القمّة إلى القاعدة. كما أن وجود رؤية من قبل قيادة الدولة هو موقف شائع بين المستجوَبين». وحول السؤال المتعلق بالفاعليْن الرئيسييْن المعنييْن في سياسات التطوير والتصميم، كان الجواب أنه يتشارك صانعو القرارات هؤلاء في الخصائص المشتركة التالية: إنهم في دائرة ثقة الحاكم، ولديهم إمكانية الوصول إليه، ولديهم مصالح شخصية، كما إن لديهم اتصالات مع «الحيّز الواسع، وإلا فإنهم لن يروا الحاجة»، وإن لديهم معرفة بما يحصل علمياً في الخارج، و«أنهم أشخاص ذوو كفاءة، وليس بالضرورة أن يكونوا مستشارين، حيث إن معظمهم مغتربون، وهم خبراء معروفون في مجالهم».

وإلى جانب تأسيس هذه المدن كمناطق حرة، فإن جميع المدن في الدراسة هي إما مدعومة من الحكومة، أو من منظمات شبه حكومية، أو من مشاريع مدعومة من الحكومة، كما أنها تقع في أقطار غنية بالموارد، وهدفها هو تنويع الاقتصاد، والإستدامة في أهداف التصميم والسياسة. وبدا أن منظور الابتكار هو ضروري لفهم عملية تطبيق المدن المتخصّصة. لقد بيّنت خضر (Khodr, 2011: 11) أن «المدينة المتخصّصة قد تسعى إلى أن تكون جاذبة ليس فقط للدولة الأم وللمنطقة، بل للعالم بأكمله أيضاً، وأن تكون المدينة الأولى لتطبيق مفاهيم التعليم والصحة والبيئة على هذا النطاق الواسع، حيث تريد المدن المتخصّصة داخل المدينة أن تصبح محوراً موزعاً (Hub) ومعياراً عالمياً (Global Benchmark). وتنوي هذه المدن أن تكسب ما يسمّى «ميزة القادمين

الأوائل» [...]، حيث يميل الزبائن إلى أن تكون الأفضلية للرواد، في حين ينسخ الآخرون مفهوم الرواد للابتكار، ويشترون الخبرة التي اكتسبها هؤلاء الرواد [...]. تقوم المدن باستقطاب المؤسسات الدولية الراسخة أسسها والمدرّسين الأجانب، لكي يصبحوا أعضاء من موظفي الجامعات الحديثة التأسيس». وقد جذب كثير من الجامعات الاجنبية إلى فتح فروع لهم هناك، من الربح الناتج من ملايين من الدولارات التي حصلت عليها وقفية الجامعة الأم.

إضافة إلى ذلك، يتم اعتبار الجامعات على أنها تضيف قيمة للمدينة. ومن الخصائص المشتركة الأخرى لهذه المدن هي ضم التعليم والبحث تحت سقف واحد، وبهدف طموح، وهو إقامة الجسور بين السياسة والبحث. وأخيراً، يمثل ضغط التوافق مع المعايير المقبولة إقليمياً ودولياً، محدداً لسياسة تأسيس هذه المدن، ويرتبط بهذا عناصر الفخر الوطني والهيبة الإقليمية.

ب ـ المركزية

تعدّ علاقة البحث بالدولة علاقة مركزية جداً، حيث تملك الأقطار الأكبر حجماً نظاماً لسياسات العلوم أكثر «مركزية». ومع ذلك، يمكن أن تعمل المركزية في أقطار أصغر حجماً، مثل تونس. إضافة إلى ذلك، لا توجد أي علاقة بين المركزية والأداء، فعلى سبيل المثال، إن أداء لبنان الذي فيه نظام لامركزي إلى حدّ كبير ـ وهو حالة استثنائية في المنطقة العربية ـ جيد مثل أداء تونس التي هي صغيرة ومركزية. إن مفهوم المجلس الوطني (بدلاً من الوزارة)، ككيان للتعاون بشأن سياسة العلوم، هو مؤشر لغياب المركزية، حيث يتناسب النظام «الإنكليزي» للمجالس جيداً مع الأقطار اللامركزية، ومن الممكن تطبيق النظام «الفرنسي» لإدارة الدولة مركزياً في ما يتعلق بالتعليم العالي والبحث بشكل أسهل في الأقطار الأكبر حجماً، إلا أنه يجب أخذ الحذر في هذا التعميم الكلي. وتعمل مصر حالياً على فضّ مركزية سياستها في العلوم، وذلك بإتباعها إجراءً جديداً ليس له أسبقية تاريخية في الدولة، فقد قامت بتفكيك أكاديمية العلوم الموجودة فيها (والتي تمت نمذجتها عن الأكاديمية السوفياتية للعلوم)، حيث إن هذه الأكاديمية في طور التحول إلى شبه مجلس، وإلى صندوق للدعم يعتمد على البرامج. هذه هي حال المغرب أيضاً ـ في ظل الإدارة المركزية ـ التي تخضع حالياً لسلسلة من المبادرات البلدية من قبل الوزارات الحكومية المتنافسة والملك.

إن البحث هو مسؤولية وزارات التعليم العالي والبحث العلمي في معظم الأقطار العربية (في ثمانية أقطار)، ووزارات التعليم (في ثلاثة أقطار)، ووزارة التخطيط (في قطر واحد)، إضافة إلى بعض الوزارات المتخصّصة (مثل وزارات الزراعة والصحة والصناعة). إلا أن خمسة أقطار عربية تظهر استثناءً من هذا التوجه (البحرين، والكويت، ولبنان، وقطر، والإمارات العربية المتحدة)، حيث أوكلت مهمة البحث والتنمية إلى أكاديميات ومجالس مستقلة نسبياً (صالح، ٢٠٠٨؛ UNDP 2009a: 108). ففي لبنان، على سبيل المثال، عمل المجلس الوطني للبحث العلمي (CNRS) بشكل أساسي، كما سنرى في الفصل الرابع، كوكالة للتنسيق ولتوزيع منح الأبحاث على أسس دعوات تنافسية لتقديم مقترحات المشاريع، كما أن لدى المجلس أربعة معاهد، على الرغم من كونها صغيرة الحجم نسبياً.

إن وكالات البحث العلمي في معظم الأقطار العربية مرتبطة بأنظمة التعليم العالي الكبيرة بدلاً من قطاعي الإنتاج والخدمات. لقد تمت الإشارة بشكل ملاحظ في تقرير المعرفة العربي إلى أن هذا الارتباط يساهم في خلق فجوة واسعة بين البحث والتعليم من جهة، والبحث والحاجات الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى (مؤسسة آل مكتوم، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩)، حيث يقوم البعض بالدفاع عن وجود علاقة قريبة بين المنظمات البحثية والصناعة والزراعة والأعمال الإنتاجية الأخرى. هذا من شأنه أن ينطوي على الاتصال العضوي للمنظمات البحثية بوزارة مختلفة لطالما أن معظم البحث هو حكومي. ويتناسب هذا المنظور مع درجة معينة من الشك، فمن الممكن ألّا يؤدي تغيير صفات البحث من التعليم العالي إلى الصناعة بتحسين الحالة السائدة.

وفي الواقع، هناك منافسة زاحفة في جميع الأقطار العربية بين «العصريين»، حيث توجد هذه المنافسة عادة في «الوزارات التقنية» (الصناعة والاتصالات)، والتعليم العالي، والطاقم السياسي المنشغل كثيراً في التمثيل الوطني وفي أداء دور القوة المركزية. إن التعليم هو في العادة واحد من الميادين الأساسية التي تجرى فيها هذه المنافسة، وقد تأثر التعليم العالي كثيراً بالتغيرات العالمية والضغوطات الموضوعة على الجامعات، إلى حدّ يفوق رغبة أدوات الدولة بالتحكم في حياة الطلاب وكبحها في الجامعات، والتي من المحتمل أن تكون انقلابية. ويلاقي البحث مساره بصعوبة تحت هذا الضغط السياسي المجهد، ويقوم هذا بتفسير سيطرة وزارات الصناعة والزراعة

والاتصالات على سياسات الابتكار. لقد أصبحت المستشفيات موقعاً مهماً للبحث، كونها مكاناً مناسباً للبحث المفيد وصاحبة عمل رئيسي.

وبالتالي، فإن هناك العديد من المراكز البحثية والممثلين في طور النمو، وهذا صحيح في جميع الأقطار العربية، لأن سياسات الابتكار تصرّ على التعاون بدلاً من الإنتاج والدعم المالي، فإن الأعمال المعروفة للهيكل الحكومي هي مسؤولة عن سياسة البحث. ويعدّ التوجه نحو التعاون بدلاً من الإنتاج توجهاً جديداً ومهماً، ولكن تطبيقه أكثر صعوبة من «بناء القدرات» المعتاد (Arvanitis, 2003)، حيث يفترض هذا التوجه أنه في قطر محدد تقوم الحكومة بالموافقة على أخذ نطاق أوسع من الممثلين مما جرت عليه العادة بعين الاعتبار، والمشاركة في تحديد جدول الأعمال خارج أهداف أولويات وكالاتها الخاصة الوحيدة، والموافقة على أن يتم التحدّي على أرضها في ما يتعلق بقراراتها السيادية، على أن يتم هذا التحدي من قبل وكالات أغنى وأقوى وذات أهداف مختلفة عن أهدافها. ومن الممكن أن تكون سياسة الابتكار واحدة من المجالات العديدة التي تكون فيها قضايا الحوكمة متوفرة بشكل كبير.

ج - الدينامية

لا تأخذ النماذج المؤسسية الأربعة بعين الاعتبار دينامية قطاع العلوم، حيث إن الدينامية هي متغيّر رئيسي، كما تم التركيز عليه في هذا البحث. وفي الحقيقة، لا تقتصر الدينامية على تمييز الأقطار التي لا تكون فيها العلوم والتكنولوجيا مُعرّفة كشيء مفيد فقط، بل الأقطار التي لديها استثمارات مهمه في هذين المجالين. وكما سيتم توضيح ذلك لاحقاً، لا تضمن النقود بحدّ ذاتها الأداء، بالرغم من أنها تمثل ترجمة ملموسة للمشاركة في صياغة السياسات الموالية للأبحاث.

ويظهر تحليل العوامل على وجه الخصوص أن الاختلافات في معدلات النمو، بالإضافة إلى أداء مؤشر الابتكار العالمي، تقوم بعمل اختلاف مهم. ولذلك، يجب أن يكون تفسير هذه الدينامية محطّ اهتمام دراسات العلوم والتكنولوجيا في المنطقة.

د ـ الأداء

يبدو الأداء وكأنه غير مرتبط بالنواحي الهيكيلية، مثل مركزية السياسة والتاريخ أو المنظمة المؤسسية. تملك تونس ـ التي تقود الأقطار العربية في البحث ـ سياسة علوم مركزية، كما هو الحال في الجزائر ومصر، بالرغم من أن أداءهما أضعف من تونس (يمثل الجدول الرقم (١ ـ ٤) توضيحاً مبسطاً للترتيب المؤسسي للعلوم والتكنولوجيا في تونس). ويعدّ نظام البحث التونسي دينامياً على الرغم من كونه هشّاً، وذلك لأنه عرضة للتغييرات السياسية ولتغيّر المسؤولين في الإدارة. وتحدد تونس بشكل أكبر من أي قطر آخر الصعوبة القصوى في تشجيع البحث التكنولوجي والابتكار داخل النظام البحثي (M’henni and Arvanitis, 2012). وقد ذكر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في عام ٢٠٠٩ أن مشاريع الدعم من خلال رأس المال الأجنبي قد سبب تأثيراً ضعيفاً للبرنامج (UNDP, 2009: 187-188)، ومع ذلك، لم يقم أحد بتطوير الأدوات اللازمة لقياس تأثير هذه المشاريع بشكل دقيق. ففي بعض الحالات، يكون الدعم المحلي المتوفر غير كافٍ، إذ إن هناك حالة مثيرة للفضول، وهي حالة المراكز في تونس، حيث قامت هذه المراكز بتكريس البحث التكنولوجي للقطاع الإنتاجي. فكلما نمت هذه المراكز، تبدأ بالبحث عن دعم إضافي، وبالرغم من قيمة هذا الدعم للتنمية الوطنية، إلا أنه يتقدم بواسطة مؤسسات أجنبية (معظم هذه المؤسسات هي مؤسسات أوروبية). وهناك مثال آخر في المغرب، حيث إن هناك مؤسسة تجارية كبيرة قادرة على دعم البحث والتنمية فيها بنفسها، إلا أنها قامت مع ذلك بالتوجه نحو مصادر دعم أجنبية، معظمها أوروبية، مرة أخرى.

هذا الوضع معروف، وقد قام الاتحاد الأوروبي بتحمل عبء الكثير من تكاليف البحث والابتكار في المنطقة العربية. لقد قام مشروع ميرا ـ الذي هو منصة للحوار بين أوروبا والدول الشريكة مع الاتحاد الأوروبي من محيط البحر الأبيض المتوسط ـ بتشكيل هذه العملية من خلال حيّز إبداع أوروبي ـ متوسطي. أياً كانت الحالة، فإنه من المهم إعادة التأكيد أن سياسة مراقبة التكنولوجيا والابتكار في المنطقة العربية ما زالت غير منظمة، وبذلك قد يكون لتقاييم مستويات المشاريع بعض الأثر في هذه المرحلة (M’henni and Arvanitis, 2012).

الجدول الرقم (١ ـ ٤)

الأوصاف العامة لنظم البحوث في مختلف الأقطار العربية

نسبة الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي	أنواع الحوكمة	آليات التمويل الأخرى	وكالات التمويل	هيئات صنع السياسات الدائمة مع السلطة الوطنية		ملفات سياسة العلوم والتكنولوجيا	الدولة
				الوزارة	المجلس		
٠,٢٥(*)	مركزية	هيئات صنع السياسات الدائمة مع السلطة الوطنية للبحث والتكنولوجيا والتطوير		نعم		نعم (الخطة الوطنية ١٩٩٨)	الجزائر
٠,٨(*)	مركزية	تمويل متعدد لدعم الابتكار: نهج التكنولوجيا والابتكار والحاضنات	المجلس الوطني للبحوث العلمية والتكنولوجية	قسم لوزير أكبر (منذ ٢٠٠٤)		نعم (رؤية ٢٠٠٦)	المغرب
١,٢(**)	مركزية	تمويل متعدد لدعم الابتكار: نهج التكنولوجيا والابتكار والبرنامج الوطني للبحث والابتكار وبرنامج البحث الفدرالي ومدينة التكنولوجيا	المؤسسة الوطنية للأبحاث العلمية (منذ ١٩٨٩)	نعم		نعم (الخطة الخامسة وخطط لاحقة)	تونس
٠,٢(**)	مركزية	مبادرات من وزارات متعددة: الزراعة، الصناعة، الاتصالات... إلخ	صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية وصناديق أخرى	نعم	سابقاً: أكاديمية العلوم	(منذ ١٩٧٧)	مصر
٠,٣(**)	لامركزية	الحصول على عقود من أنواع مختلفة من الرعاة	المجلس الوطني للبحوث العلمية منذ ١٩٦٢	ـ	نعم المجلس الوطني للبحوث العلمية	نعم. برنامج العلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٠٦	لبنان
			المجلس الوطني للبحوث العلمية للعلوم والتكنولوجيا منذ ١٩٨٧	ـ	المجلس الوطني للبحوث العلمية للعلوم والتكنولوجيا	برنامج العلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٠٦	الأردن

يتبع

تابع

٠,١٢(**)	لامركزية		لا	–	أنشئت حديثاً (٢٠٠٧)	لا	سورية
٠,٠٤(**)	منحى تجاري		المركز البحريني للدراسة والبحث (بصفتها وكالة)	–	؟	–	البحرين
٠,٠٧(**)	منحى تجاري	الرعاة	المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (استثمارات ترويجية ٢٠٠٢	–	؟	–	عمان
٠,٢	منحى تجاري	الرعاة		–	مؤسسة البحوث والتخطيط الاستراتيجي	–	الإمارات
٠,٦(**)	منحى تجاري	الرعاة	المؤسسة القطرية	–		–	قطر
٠,٢	شبه مركزي	الرعاة	صندوق التقدم العلمي للتمويل والتنسيق منذ ١٩٨٨	نعم وزارة التعليم العالي للعلوم البحثية	لا يزال في مناقشة	–	الكويت
٠,١٤(**)	مركزي		مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية منذ ١٩٧٧	الوزارة؟	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية		السعودية

المصدر: التقرير النهائي لمشروع ESTIME (٢٠٠٧). (*) الكويت والسعودية: الدراسات الحديثة. بيانات عن الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتنمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من اليونسكو (٢٠١٠)؛ (**) من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2009).

٣ ـ نماذج من السياسات وحوكمة البحوث

من خلال تجميع هذه المناقشة بناء على تحليل العوامل، وعلى النماذج المؤسسية الأكثر بديهية التي تم عرضها آنفاً، يمكن اقتراح أربعة نماذج لحوكمة أنظمة الابتكار:

أ ـ أنظمة البحث الكبيرة والمركزية والدينامية

في هذا النموذج، يأخذ الحجم أهمية في الأبحاث، حيث سعى الكثيرون إلى تحديد «الكتلة الحرجة» (Critical Mass) التي يبدأ عندها الحجم بالتسبب في تخلّف القدرة البحثية. فبعد ٣٠ عاماً من البحث عن الكتلة الحرجة البعيدة المنال، حان الوقت لتقدير حقيقة أن الحجم يترجَم أيضاً إلى تنوعات محددة في الاهتمامات، وإلى توسع أقوى للنظام البحثي. فإذا كانت هذه العملية الدينامية في الطريق، فإن ذلك ليس ببساطة نتيجة للتعداد السكاني الكبير، بل هو نتيجة لأن نمو النشاط العلمي قوي ومتسق، وبالتالي يمكن القول إن هناك نظاماً بحثياً موجوداً. هذه هي الحالة في المغرب والسعودية ومصر ـ في السنوات الأخيرة ـ وهي تخضع لإصلاحات جذرية لنظامها البحثي. وفي الجزائر، قررت الحكومة مؤخراً الاستثمار بشكل كبير في البحث، حيث إن هذه العملية الدينامية تجري حالياً هناك. وعلى الرغم من أن جميع هذه الأنظمة هي أنظمة مركزية، إلا أنها قادرة على إدارة نشأة الصناديق التنافسية، وعلى تأييد التعاونات مع الشركاء الأجانب. إن هذه الأقطار المذكورة هي جميعاً أقطار غنية (باستثناء مصر). وكما كانت الحالة في تحليل العوامل، فإن المغرب هو أكثر الأنظمة تنوعاً في العيّنة، بينما تتشارك الأقطار الثلاثة الباقية (الجزائر، ومصر، والسعودية) في ملف مماثل جداً للاختصاصات المجالية.

ب ـ الأنظمة الكبيرة والمركزية والضعيفة الأداء

يتسم هذا النموذج من الأنظمة بمستويات النشاط البحثي الضعيف، وبعدد قليل نسبياً من المراكز البحثية المدعومة حكومياً، وبنقص التنوّع في مواردها المالية والبشرية، حيث تشمل هذه المجموعة: ليبيا، والسودان، وسورية، إضافة إلى العراق، بالرغم من الجهود الأخيرة لإعادة بناء نظامه التعليمي المعروف سابقاً، والذي يستحق الذكر. في هذه البلدان، تبدو المراكز البحثية العامة مثقلة بواسطة الخدمات العلمية التي تتطلبها الخدمات العامة، في حين يكون المدرّسون منهكين في المسؤوليات التدريسية. وتملك

جامعات هذه المجموعة سجلات فقيرة من الأبحاث، وبالتالي فإن مشاركة هذه الأقطار في إنتاج البحث الأصيل وبراءات الاختراع محدودة، ولا تضم جميع الاختصاصات، كما تنتمي هذه الأقطار إلى المجموعة الرابعة لتحليل العوامل. ولذلك، يبدو أن هناك العديد من التوصيات الدولية الموجهة من أجل تحسين سجلات هذه الأقطار.

ج ـ الأنظمة الصغيرة والدينامية

تتميّز المراكز البحثية في هذه المجموعة التي تشمل مراكز الأقطار التالية: تونس، ولبنان، والأردن، والكويت، بمرونة علاقاتها بالقطاع العام، وبتنوع مواردها البشرية وموارد الدعم لديها. وتبقى غالبية إنتاجها البحثي المهم مرتبطة بالمؤسسات القادرة على الاستفادة من الدعم الدولي، وعلى بناء شراكات مع الصناعة. وتظهر الأقطار الموجودة ضمن هذا النموذج دينامية واعدة. كما تؤدي الجامعات دوراً مهماً، والأكثر أهمية هو أن هناك العديد من الجامعات ذات سياسات بحثية صريحة. إضافة إلى ذلك، تتميّز هذه الأقطار بإعطاء خبرائها فترة تثبيت قصيرة في العمل والسياحة المحلية والدولية المكثفة. وتقع معظم الأقطار في هذا النموذج في المجموعة الثانية من تحليل العوامل، كما تفتخر هذه الأقطار بكثرة المنشورات والنمو الإنتاجي. وتعدّ هذه الأقطار أقطاراً صغيرة في جميع المعايير، إلا أن لديها عدداً كبيراً من الباحثين، والاقتباسات، والإنتاج العلمي القوي والمتناسب.

د ـ الأنظمة الصغيرة والمرنة والموجّهة نحو السوق

إن المجموعة الرابعة هي مجموعة مماثلة تقريباً للمجموعة الثالثة، لكنها تختلف عنها بوجود مراكز بحثية مرنة فيها، وفي بعض الأحيان تكون مستقلة عن القطاع العام. كما تتميّز هذه المجموعة أيضاً بكونها غنية، وبالتالي قادرة على تملكها لمصادر دعم متنوعة، وتتميز بقدرتها على استقطاب اختصاصيين من الخارج. وتأتي نسبة مئوية مهمة من إنتاج هذه المجموعة العلمي من الجامعات والمراكز الخاصة، حيث تكون هذه الجامعات والمراكز الخاصة قادرة على الاستفادة من برامج التعاون الدولية، إضافة إلى صناديق الدعم المحلية المستقلة، كما في حالة قطر والإمارات العربية المتحدة. وترتبط أقطار هذا النموذج بأقطار المجموعة الثالثة من تحليلنا للعوامل، حيث تتميز بكونها صغيرة جداً وغنية ومتوسعة بشكل سريع. ويظهر الجدول الرقم (١ ـ ٥) الجهد القليل نوعاً ما للقطاع الخاص (٢,٩ بالمئة) في دعم البحث. لقد كانت هذه الأقطار

رمزاً لـ «الاقتصاد المعرفي»، لأن لديها توصيات صارمة في ما يتعلق بخصخصة دعم المشاريع من خلال إنشاء الجامعات، وتبنّي المعايير الدولية التي تم تطبيقها. فوفقاً لدراسة تم إجراؤها على المدن العلمية، تنحو هذه الأقطار نحو الاستجابة بشكل كبير للسياسات المقترحة على المستوى الدولي، واتباع توصيات المؤسسات المالية العالمية بشكل كبير. (Khodr, 2011). ويشير الامتثال لنموذج مثالي إلى صعوبة خلق مجتمع بحثي من الصفر، فقد خضعت سنغافورة لمثل هذه التجربة من قبل ,Goudineau) (1990. ولهذا، فإنه من الواجب عدم الاستخفاف بتعقيد تحويل توصيات سياسة ما إلى نظام بحثي كامل.

لا يعدّ هذا التصنيف تصنيفاً مثالياً، ولكنه يهدف إلى تحفيز مناقشة خيارات وضع السياسات المختلفة وفقاً للظروف المختلفة التي تواجهها الأقطار العربية.

الجدول الرقم (١ ـ ٥)

مصادر البحث العلمي الممولة في الأقطار العربية

المصادر	النفقات بملايين الدولارات	النفقات (نسبة مئوية)
ميزانية الدولة	٨٤٠,٩	٦١,٥
ميزانية الجامعة	٢١٧,٣	٢٧,٨
القطاع الخاص	١٢,٦	٢,٩
التمويل الخارجي	٦١,٥	٧,٨
المجموع	**٧٨٢,٣**	**١٠٠**

المصدر: (اليونسكو، ٢٠٠٩: ٥٤١).

ثالثاً: الأنظمة الوطنية للابتكار

يختلف الابتكار (Innovation) عن البحث، وليس كل إبداع قائم على البحث. وهذا هو سبب تطلُّب الابتكار لعناية خاصة منفصلة، لكن على صلة بالبحث. فقد وُضعت سياسات الابتكار، وتم دعمها بشكل وثيق على مدى السنوات القليلة الماضية من قبل بعض الحكومات، على سبيل المثال في الجزائر، ومصر، وتركيا، والمغرب،

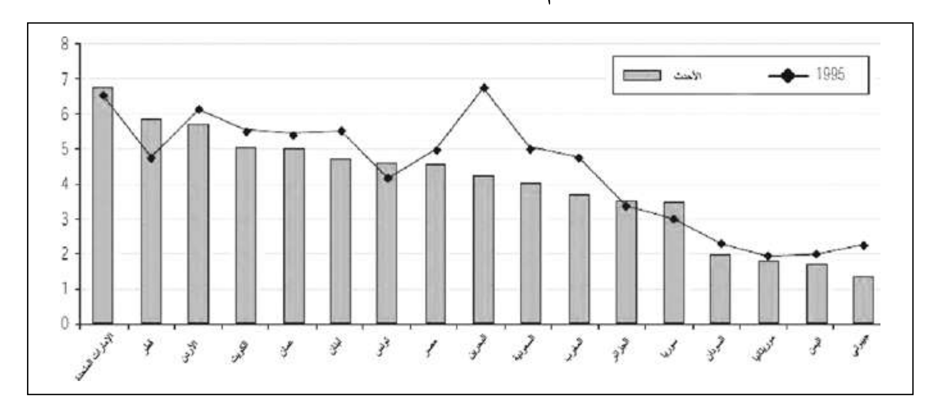
وتونس. كما عززت بلدان أخرى أيضاً خططاً وتدابير محددة للابتكار (الأردن، ولبنان، وإلى درجة أقل سورية). وقد أنشأت أقطار الخليج أيضاً تدابير محددة. وينبغي أن يضاف إلى ذلك أنه، في إطار عملية برشلونه للتعاون الأوروبي المتوسطي، اقترح الاتحاد الأوروبي أيضاً إجراءات أكثر متعلقة بالابتكار على أمل إنشاء «حيِّز إبداعي أورومتوسطي» (Euro-Mediterranean Innovation Space EMIS) (Gabsi, M'henni, and Koouba, 2008; Pasimeni [et al.], 2007: ii). وقد سعى العديد من المنظمات الدولية والجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية إلى المساعدة في تحول نماذج التنمية للأقطار العربية من إنتاج منخفض التكلفة إلى إنتاج قائم على المعرفة: الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية، واليونسكو، واليونيدو، ومنظمة الألكسو ليست سوى أحد هذه الأمثلة القليلة. وأخيراً، قام البنك الدولي بتشجيع سياسات لصالح المعرفة والابتكار (Reiffers and Aubert, 2002).

وهناك تركيز محدد من قبل وكالات التمويل والحكومات على تنمية التجمعات التكنولوجية والصناعية (Techno-parks and Industrial Clusters, Saint Laurent, 2005)، وتتحول هذه السياسة نحو الابتكار (بدلاً من دعم البحوث فقط). وقد تم هذا التحول بشكل أساسي من خلال تدابير تشجيع الابتكار في القطاع العام، وتفعيل الاتصال بينه وبين القطاع الخاص الذي يأخذ أشكالاً عديدة: الشبكات الهندسية، ووحدات نقل التكنولوجيا، والتدابير المالية، والتمويل للمشاريع المبتدئة، ورأس المال الاستثماري. وأخيراً، وبدرجات متفاوتة، تأثرت جميع بلدان المنطقة العربية بشكل عميق من مثال الاتحاد الأوروبي في ترويجه للابتكار والمقاييس التي وضعها لقياسه، مثل لائحة الابتكار الأوروبي (M'henni and Arvanitis, 2012).

وفي البلدان الصناعية الغربية، وفي تلك البلدان التي تمتلك اقتصاداً صناعياً متنامياً، هناك علاقة إيجابية بين ترتيب البلد على «مؤشر الابتكار» ونمو نتاجه المحلي الإجمالي (GDP). ولا تظهر الأقطار العربية، مع ذلك، وجود علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي والابتكار (Mouton and Waast, 2009). فعلى الرغم من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الأقطار العربية المنتجة للنفط، إلا أن ترتيب بعضها على مؤشر البحوث العلمية والابتكار لا يزال منخفضاً مقارنة بالأقطار العربية الأخرى ذات الدخل الأقل (انظر مؤشر نظام الابتكار (Innovation System Index) الذي يظهر مقارنات لـ ١٧ قطراً عربياً بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٨).

الشكل الرقم (١ ـ ٤)

مؤشر نظم الابتكار لـ ١٧ قطراً عربياً



المصدر: (مؤسسة آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩).

لا يعدّ الابتكار جزءاً من لغة العلوم والتكنولوجيا في المنطقة. ويمكن أن يعزى هذا إلى ضعف الروابط الشاملة بين البحث والتطوير الخاص والعام، كما يتضح من انخفاض إنتاج براءات الاختراع. ومع ذلك، تم إنشاء المدن العلمية في الآونة الأخيرة في العديد من الأقطار العربية، بما في ذلك جميع أقطار الخليج. وفي هذه الحالات، شكلت المدن جزءاً من سياسة أوسع نطاقاً لتعزيز المشاريع والشراكات في مجال الابتكار والبحث بين القطاعين الخاص والعام. وهذا يفسر التفاؤل النسبي لرجال الأعمال الذين تمت مقابلتهم عن الابتكار في الخليج لأغراض مسح البنك الدولي. وكان هؤلاء المديرون التنفيذيون متحمسين بشكل خاص حول الآفاق المستقبلية في قطر والعربية السعودية، اللتين كانتا في المرتبة ١١ و٢١ على التوالي من أصل ١٤٢ دولة.

ومع ذلك، فإن هذا المؤشر هو ضعيف للغاية من الناحية التحليلية، لأنه يعتمد على المعايير الذاتية (رأي رجال الأعمال). كما تم أيضاً تطوير المدن العلمية في المغرب العربي، وخاصة في تونس والمغرب. فنسبة إلى تونس، لقد كانت هناك سياسة منهجية لتعزيز ما تسمّيه بالمجمعات التكنولوجية (Technopoles). وفي المغرب، بدأت مؤخراً بعض الصعوبات الأولية في إنشاء مدن علمية ناجحة من حيث البحث والابتكار. ويخلص تقييم أول للمدن العلمية في المغرب وتونس إلى أنه من السابق

لأوانه استخلاص رأي تقييمي قاطع (Arvanitis and M'henni, 2010). ومع ذلك، فإنها قد ساهمت بلا شك في إنشاء شركات جديدة، وفي بعض الحالات إنشاء شركات متوسطة إلى كبيرة وناجحة جداً. وتعمل معظم هذه المدن كدور الحضانة (Nurseries)، وكحاضنات (Incubators)، وكذلك كأقطاب تكنولوجية. فلدى لبنان ما هو على الأرجح واحدة من أكثر هذه المبادرات نجاحاً، وتسمى بيريتيك (Berytech) التي أنشئت نتيجة لمبادرة خاصة من كلية الهندسة في الجامعة اليسوعية (انظر الفصل الرابع). وقامت المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا (ومقرها الشارقة) بتأسيس وتمويل وحضن ٧٤ شركة ناشئة عربية ريادية (غالبيتها من مصر) خلال العقد الأخير. ولدى المؤسسة برنامج استخراج الابتكار من خلال مسابقات نوعية عبر المنطقة.

وفي عام ٢٠٠٩، أطلق الأردن مدينة الأمير الحسن العلمي كجزء من مشروع علمي كبير في الأردن، وأسست مصر مدينة مبارك العلمية الخاصة بها (والتي تغيّر اسمها بعد ذلك) (UNESCO, 2010b: 256). لقد تبيَّن لنا البطء الشديد في تطور هذه المدن، وربما يجب إعادة تصميمها في المستقبل.

وتمثل مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (KACST) المثال الأكثر إثارة للاهتمام[١٧]، حيث يعتبر نموذج لمدينة تؤدي فيها الخبرات المحلية دوراً أساسياً، على عكس ما حدث في دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر.

---

(١٧) تستضيف مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (KACST) كل من الوكالة العربية السعودية الوطنية للعلوم ومختبراتها الوطنية. وتنطوي وظيفة الوكالة العلمية على صنع سياسات العلوم والتكنولوجيا، وجمع البيانات، وتمويل الأبحاث الخارجية، والخدمات مثل مكتب براءات الاختراع. وتمثل المدينة تجمعاً علمياً حقيقياً ذات ثلاثة مكونات هي: البحوث والإبداع والخدمات للقطاعين العام والخاص. ولديها ١٥ فريق بحثي في مختلف التخصصات وثلاثة برامج في مجال الملكية الصناعية، وحاضنة ومراكز للإبداع، بالإضافة إلى نظام المنح «لتشجيع التميز والإبداع». وفي عام ٢٠١١، بلغت ميزانية المدينة نصف مليار دولار أمريكي تقريباً، وقدمت منحاً إلى ٦٤ من الباحثين وفرق البحث. ومن المثير للاهتمام أن ٢٣ بالمئة فقط من ميزانية مدينة الملك عبد العزيز تستثمر في العلوم الأساسية، بينما يتم توزيع الباقي بين العلوم التطبيقية (٣١ بالمئة في الطب، و٢٧ بالمئة في الهندسة و١٦ بالمئة في الزراعة (مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ٢٠١٢: ١٠٥). ويعمل في المدينة أكثر من ٢,٥٠٠ موظف. وتتلخص مهامها الرئيسية كالتالي: (١) اقتراح السياسة الوطنية لتطوير العلوم والتقنية ووضع الاستراتيجية والخطة اللازمة لتنفيذها؛ (٢) تنفيذ برامج بحوث علمية تطبيقية لخدمة التنمية في المملكة؛ (٣) مساعدة القطاع الخاص في تطوير بحوث المنتجات الزراعية والصناعية التي تتم عن طريقها؛ (٤) دعم برامج البحوث المشتركة بين المملكة والمؤسسات العلمية الدولية لمواكبة التطوير العلمي العالمي؛ (٥) تقديم منح دراسية وتدريبية لتنمية الكفايات الضرورية للقيام بإعداد وتنفيذ برامج البحوث العلمية وتقديم منح للأفراد والمؤسسات العلمية للقيام بإجراء بحوث علمية تطبيقية؛ (٦) التنسيق مع الأجهزة الحكومية والمؤسسات العلمية ومراكز البحوث في المملكة في مجال البحوث وتبادل المعلومات والخبرات ومنع الازدواج في مجهوداتها.

وقد خلص تقييم أولي لسياسات الابتكار في بعض الأقطار العربية إلى أن التدابير الرامية إلى تعزيز الابتكار لا يمكن تقييمها بشكل صحيح، بسبب عدم وجود المعايير المقارنة (Arvanitis and M'henni, 2010). وتكون التدابير المباشرة لتشجيع الابتكار من خلال برامج موجهة نحو الشركات الصغيرة والمتوسطة، والمدن التكنولوجية والحاضنات السهلة القياس: ومع هذا لم يتم ذلك، لأن الإحصاءات عن القطاعات الإنتاجية، على وجه الخصوص، ليست كافية. وما يظهر أيضاً بعد أكثر من ١٠ أعوام من الجهود المنتظمة في مختلف البلدان، هو أن السياسات كانت عادة قصيرة الأجل، ويتوقع أن تكون سهلة وفورية النجاح، ولم يتم تشجيع الجهود الطويلة الأجل. وبالتالي تعدّ الأمثلة، مثل التكنوباركس في كازابلانكا (المغرب)، والقرية الذكية قرب القاهرة، وحاضنة بيريتيك في بيروت، أو مدينة الغزالة التقنية في تونس، استثنائية، لأنها بقيت على قيد الحياة لأجل طويل.

ومن المفيد ملاحظة أن بيريتيك تدين بطول العمر والنجاح الاستثنائي، لكونها تستفيد من إدارة ذاتية مستقلة ودعم مؤسسي دائم من الجامعة، وفي الوقت نفسه تدين الغزالة بجزء كبير من طول العمر لوجود مدرسة الاتصالات السلكية واللاسلكية، بالرغم من أن الشركات داخل المدينة التقنية ليس لديها روابط مع المدرسة بشكل قوي، كما كان متوقعاً.

وفي كلتا الحالتين، لا يكون هناك تقديم دعم مالي، بل دعم مؤسساتي. ويبيّن هذين المثالين، ما يمكن اعتباره أكثر الأنواع مناقضة لنظم البحث والابتكار الوطنية، وأن العلاقات بين القطاعين الخاص والعام ليست بالضرورة مباشرة، بحيث إن الدعم المؤسسي يذهب أبعد من الدعم المالي، ويتعلق بخلق نظام بيئي (Ecosystem) محفز على التنمية التكنولوجية. إلا أنه مع ذلك، مالت بعض التقييمات إلى الشك في كفاءة الربط بين الجامعات أو كليات الهندسة والدوائر المدرجة في المدن التكنولوجية (Mezouaghi, 2006).

ما ذكرناه سابقاً يسوق أمثلة على كيفية اعتماد بعض الأقطار العربية في نهجها على ما يسمّى براديغم الشبكة (Network Paradigm). ويتكوّن هذا البراديغم من تعزيز الأقطاب التكنولوجية، وإصدار سلسلة من السياسات المشتركة في تعزيز الابتكار في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط: وحدات نقل التكنولوجيا في الجامعات وكليات الهندسة؛ قضايا التمويل بما في ذلك رأس المال الاستثماري،

وخطط الائتمان... إلخ؛ الشبكات الهندسية؛ تعزيز المراكز التقنية المتوسطة؛ جمعيات الأعمال ذات الصلة بالابتكار والتطور التكنولوجي. وضمن هذا البراديغم نفسه، قامت المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا منذ عام ٢٠٠٨ بتأسيس شبكات علمية مختصصة. وتضم هذه الشبكات الافتراضية، الشبكة العربية للتكنولوجيا الحيوية (الإمارات)، وشبكة المرأة العلمية والتكنولوجية (مصر)، والشبكة العربية للنانوتكنولوجيا (السويد)، وشبكة الرياديين التكنولوجيين (الأردن)، وشبكة الالكترونيات الدقيقة (المغرب)، وشبكة الإعلاميين العلميين (مصر)، وشبكة الطاقة المتجددة وتطبيقاتها (تونس).

ومن العبث ذكر تفاصيل الإجراءات كافة التي تم اتخاذها من أجل الحفاظ على هذه المبادرات. ويكفي أن نذكر أنه في السنوات الخمس الماضية، وضعت العديد من البلدان في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط ثروة من الأدوات والتدابير التي تهدف بشكل رئيسي إلى ربط الشركات بمراكز البحوث والجامعات العامة. وبالتالي يتعلق الابتكار كثيراً، من حيث السياسات، بتطوير الشبكات الفنية - الاقتصادية والهندسية. وتم ذكر الشبكات في وثائق السياسات باعتبارها وسيلة فعالة لتعزيز التكنولوجيا للشركات.

وقد يكون من الضروري الإصرار على حقيقة أن هذا التركيز على الشبكات الفنية - الاقتصادية ليست هي الإمكانية الوحيدة لسياسات الابتكار. وتتمثل التوجهات المحتملة الأخرى بتطوير الأعمال بواسطة عنصر استثماري (عام) قوي، وهي سياسة تفضيلية تجاه المستثمرين الدوليين، أو تطوير مراكز تقنية عامة قوية.

ولدى التوجه الشبكي بالتأكيد ميزة الاستفادة من الترتيبات المرنة، ويكون أيضاً مستوحى بقوة من مفاهيم سياسة الابتكار المتقدمة في أوروبا، وتحديداً فرنسا. وأخيراً، فإن لديه سمة إضافية، وتتمثل بتحدي قطاع البحوث العامة عن طريق طلب إقامة روابط مع الاقتصاد من دون تعريض الوضع المؤسسي والسياسي للمؤسسات الأكاديمية للخطر. وتهدف هذه السياسات إلى تعزيز شبكات جديدة جداً ليكون قد تم تقييم أثرها. ويقع في الرهان خلق مجموعة كاملة من الجهات الفاعلة الجديدة بين الشركات والسلطات العامة: وحدات نقل التكنولوجيا، والحاضنات، والتكنوباركس... إلخ (Arvanitis and M’henni, 2010: 233-269).

رابعاً: الاستثمار في البحث والابتكار والتنمية

حدد ما تم ذكره سابقاً أن الإنفاق الإجمالي على البحث والتنمية (GERD) يحتل موقعاً متوسطاً كمؤشر تفريق، حيث إنه لا يتعلق بشكل كبير بأي مقطع لقطر محدد، وبالطبع تميل الدول الأكبر إلى إنفاق أكثر. ومع ذلك، يظهر الدعم ليؤدي دوراً غير مباشر في تعريف مقطع النظام البحثي.

ربما هناك مذكّرة تحذيرية على البيانات المالية المدخلة في هذا الكتاب. يعتمد الكثيرون على التقديرات، وتقترح خبرتنا الميدانية بأن البيانات لا يتم تدقيقها حالياً، بل إنها اعترافات من قبل السلطات الوطنية والآتية من موارد متنوعة جداً. ومن المدهش كثيراً أن المؤسسات الوطنية للإحصاءات ليست هي التي تقدم بيانات عن البحث والابتكار، ولا يمكن للوزارات أن تكون مسؤولة عن الصناعة أو الزراعة أو الخدمات الأخرى. وفي الحالة الخاصة لتكنولوجيات الاتصالات والاتصالات المرئية، قامت الوزارات الحكومية المعنية بقيادة مبادرات محددة، وهذه هي حالة جميع أقطار المغرب العربي، إضافة إلى مصر ولبنان. تقريباً، في كل هذه الأقطار تمتعت السلطات المسؤولة عن الاستثمار الأجنبي بقدرات تنظيمية، ولذلك حاولت إنتاج بيانات محددة عن قطاع الاتصالات المرئية. ومع ذلك، نادراً ما تم تنسيق هذه المبادرات بالتزامن مع نظرة شاملة أكثر عمومية على النشاطات البحثية والابتكارية.

تأتي الإحصاءات الأساسية، مثل الإنفاق على البحث والتطوير (GERD) من التقديرات التي تم عملها بواسطة الوزارة أو المجلس المسؤول عن التعليم العالي أو البحث، وهذا لا يوحي بالثقة في المعلومات؛ تقوم هذه الكيانات بتحرير تقارير سيتم الحكم عليها بناء عليها. إضافة إلى ذلك، وبما أن ٧٠ بالمئة من تكاليف البحث والتطوير هي نفقات عامة عملياً، ويتم توجيهها بشكل كبير من خلال ميزانيات الدولة المركزية، فقد لا تكون الوزارات المسؤولة عن الميزانيات والتمويل تميل إلى إطلاق الإحصاءات عن نفقات البحث التي لطالما أنها تحرر التقارير عن الميزانيات (التي هي أحكام مالية غير منفّذة تم أخذها من خلال إجراءات الميزانية الوطنية).

وأخيراً، يتم استخدام بعض الموارد المستخدمة في الإحصاءات الدولية، مثل إحصاءات «COMSTECH» عادة من قبل المنظمات الدولية، وهي مختلفة عن أغلبية الموارد الأخرى بشكل لافت للنظر، كما أن النهجية المستخدمة لجمع وتحليل البيانات

غير منشورة. لقد قامت اليونسكو، من خلال مؤسستها للإحصاءات الموجودة في مونتريال، بالتحقق من صحة البيانات المتعلقة بالمنطقة العربية، وهو جهد يمكن فقط تشجيعه. والهدف هنا هو ليس تقديم شفافية أكثر في ما يتعلق بالبيانات الإحصائية العامة فقط، بل تحسين ثقة الكيانات غير العامة (الشركات الخاصة على وجه الخصوص) في تحرير التقارير المتعلقة بالبحث والابتكار في الأقطار العربية. هناك تناقضات يمكن أن تثير الشك في بعض الأرقام. فعلى سبيل المثال، تقدم بعض الأقطار إنفاقاً عالياً على البحث والتنمية، ومساهمة ضئيلة للتعليم ككلّ؛ وهذه هي حالة كل من السودان وقطر. ولذلك يجب الحذر الكبير عند استخدام مؤشر واحد فقط.

لقد كانت الإنقاقات على البحث والتنمية قليلة في الأقطار العربية في العقود الأربعة الماضية تقريباً، وأقل من معدل العالم، ومقدارها يتراوح بين ١,٠ و١,٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حيث خصّصت دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) ما يقارب ٢,٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للبحث والتطوير، ومع ذلك هناك علامات للتغيير. لقد بقي الإنفاق الإجمالي على البحث والتنمية في مصر مستقراً على ما يقارب ٠,٢٣ بالمئة منذ العام ٢٠٠٧؛ فقبل اندلاع الثورة خططت الحكومة لرفعه إلى ١,٠ بالمئة في غضون خمس سنوات، وقامت بالمشاركة في إعادة تشكيل حوكمة البحث والابتكار بناء على دعم يكون أكثر تنافسية؛ دعم أكبر للبحث في الجامعات الحكومية، وبناء هياكل حكومية أكثر فعالية.

وبالرغم من أن الثورة قد قطعت عملية إعادة التشكيل هذه، إلا أن هذه التوجهات للعلوم والتكنولوجيا قد تمت المحافظة عليها، وقد حدث شيء مماثل في تونس. فقبل الثورة كانت النفقات على البحث والتنمية في تونس تتصاعد بشكل ثابت منذ العام ٢٠٠٠؛ ففي العام ٢٠٠٧ كانت تونس من الأقطار العربية القائدة لكثافة البحث والتنمية بأكثر من ١,٢ بالمئة من الإنفاق المحلي الإجمالي بقليل، وكان من المحتمل أن تحافظ تونس على الميزة التي حصلت عليها على مدى عشر سنوات تقريباً من التصميم المؤسسي، مع العلم بأنه لغاية الآن لم تسعَ الحكومة التونسية المنتخبة حديثاً إلى تحدي هذه الميزة (M'henni and Arvanitis, 2012). وتبنّت السعودية ـ التي يتميز إنفاقها المحلي الإجمالي للفرد بأنه أعلى خامس إنفاق محلي إجمالي للفرد على مستوى المنطقة ـ خطة وطنية للعلوم والتكنولوجيا في عام ٢٠٠٣. ومع ذلك، فإنها تحتل المرتبة الثانية من الأسفل من حيث نفقات البحث والتنمية كنسبة مئوية من الناتج

المحلي الإجمالي، والتي هي ٠,٠٥ بالمئة، إلا أنها تسبق البحرين ذات نسبة ٠,٠٤ بالمئة.

لا يوجد انسجام بين GERD وأيٍّ من الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي للفرد. وفي الواقع، إن البحث والتنمية ليسا مرتبطين بالناتج المحلي الإجمالي بطريقة خطية بسيطة. وما عدا تونس (حتى بعد تنقيح GERD والذي اقترب فقط إلى ٠,٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي)، والمغرب، اللذين أظهرا اتجاهاً ملحوظاً من الدعم للبحوث، شهدت جميع الأقطار العربية تباطؤاً في نمو النفقات العامة المخصصة للبحث. فبعض الأقطار الغنية، مثل الإمارات العربية المتحدة، لا تستثمر بشكل متناسب لتطوير العلوم.

ومع ذلك، يتعلق الاستثمار بشكل أكبر بالقدرة على الإنفاق الذي بدوره لا يتعلق بالإنفاق المحلي الإجمالي بدرجة القدرات الإدارية والمؤسسات نفسها. ففي الحقيقة، تقع الإمارات العربية المتحدة بين الأقطار التي لديها أكبر نمو من حيث عدد المنشورات في السنوات العشر الماضية، وهذا النمو لا يتعلق بإنفاقها المحلي الإجمالي الكبير، بل يعتمد بشكل أكبر على الموقف المؤيد للبحث من قبل الحكومة والنظام السياسي والقيم المحيطة، وخصوصاً في ما يتعلق بالدين والاتصال التاريخي ببريطانيا العظمى والدعم الدولي.

وبما أن الدكتاتورية قد أجبرت العلماء العرب على هجر بلادهم، فقد أصبحوا يساهمون في الناتج المحلي الإجمالي للدول الصناعية الغربية بدلاً من أقطار المنطقة العربية. ومع ذلك، يتحمل القطاع الخاص والشركات العامة في القطاع الإنتاجي جزءاً من المسؤولية. فعلى مر السنوات الثلاث الماضية، تتوقع أكثر من نصف الشركات التي تم مسحها لدراسة مؤشر الابتكار العالمي، ارتفاع نسبة استثمارها في البحث والتنمية في المنطقة العربية. لكن هذه النتائج ملتوية (Skewed) قليلاً بسبب وجود شركات أجنبية في الدراسة. فمن ضمن الشركات الأجنبية، خططت ٤٠ بالمئة فقط من هذه الشركات لزيادة استثمارها في البحث والتنمية في المنطقة في غضون السنوات الثلاث الأخيرة.

وتتسم الشركات العامة التي تعمل كشركات خاصة، رغم أنها تمتلك احتكاراً فعلياً بشكل منظم، بأنها لا تقوم بالاستثمار كما يجب. ووفقاً لمراجعة تم إجراؤها على

الأقطار العربية، توصلت مجموعة العمل على موضوع الابتكار في مشروع «ميرا» إلى أن قلة من الشركات الكبيرة تقوم بتحرير تقارير عن أنشطة البحث والتنمية، والتي من ضمنها شركة «سوناد» في تونس؛ وشركة «سوناتراك»، وشركة «سيفيتال»، في الجزائر (Khelfaoui, 2006). لقد بدا المغرب أنه في موقع أفضل قليلاً، إلا أن هذا في معظم الحالات يتعلق بالشركات الربحية التي تدرّ أرباحاً كبيرة جداً، والتي تقوم باستغلال الموارد الطبيعية.

وعند وضعنا النفط والبترول جانباً، تقوم شركة المجمع الشريف للفوسفات المغربية - واحدة من الشركات المنتجة الكبرى للفوسفات في العالم - باستثمار ١ بالمئة من مبيعاتها في البحث والتنمية (تم تقدير مبيعاتها بحوالى ٧ بلايين دولار أمريكي في السنة). ولا يتعلق جزء كبير من ذلك الاستثمار بالبحث والتنمية الداخلي، بل يتعلق «بالابتكار المفتوح» الذي يتكون من التعاقد والاستعانة بجهات خارجية في البحث. ويأتي هذا المثال من شركة لديها أفق مناسب نسبياً للبحث والتطوير. فإضافة إلى ذلك، يزيد المغرب استثماراته في البحث والتنمية بشكل حاد في مجالات استراتيجية، لا تقتصر فقط على الاستثمار الأجنبي.

ويتم البحث عن الاستثمار الأجنبي عادةً بغية تحسين البحث والتنمية. وفي الحقيقة، عندما تستثمر الشركات الأجنبية في البحث والتنمية، فإنها تعمل الشيء القليل من أجل تطوير التكنولوجيا المحلية. ففي تونس، تؤثر الشركات التجارية الأجنبية في الاقتصاد بشكل قليل يمكن إهماله. ويُظهر تحليل الدراسة المسحية للابتكار (Gabsi, M'henni, and Koouba, 2008) أن الشركات الأجنبية لا تقوم بالاستثمار في البحث والتنمية، كما أنها لا تستثمر في الابتكار.

وبشكل أكثر عمومية ومناقض للرأي السائد، ينطبق هذا الكلام على الاستثمار الأجنبي المباشر. لقد كانت هذه الحالة سائدة في الصين، على سبيل المثال، حيث تم فتح أكثر من ٤٠٠ مركز بحثي تنتمي إلى شركات أجنبية، ولكن لم يترجم أي من هذه المراكز ذلك الاستثمار إلى تطوير التكنولوجيا المحلية، ما عدا داخل الشركات المرتبطة بها محلياً التي تملك المرافق (Mouton [et al.], 2014; Bironneau, 2012). وتميل الدراسات التي تم إجراؤها على استراتيجيات الشركات العالمية الكبيرة للبحث والتطوير إلى تأكيد ذلك، ولا يوجد هناك أي سبب لاعتبار المنطقة العربية استثناءً.

الجدول الرقم (١ ـ ٦)

توزيع الأقطار بحسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد والإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتنمية

(النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي)

الدولة	الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتنمية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠٧[ج]	الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من النفقات الحكومية ٢٠٠٨	الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠٨	الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد ٢٠١٠	الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٠
تونس	١,٢٠	١٦,٥	٦,٤	٣١٦٥	٣٣,٤
المغرب	٠,٧٥	٢٥,٧	٥,٧	١٨٤٤	٥٩,٩
ليبيا[أ]	٠,٧٠[أ]	١٩,٨	٢,٧	٧٨٨٥	٤٩,٤
قطر	٠,٣٣	٨,٢٤	٢,٤	٣٣٩٣٢	٥٤,٢
السودان	٠,٣٠	٤,١	٠,٤	٥٢٤	٢٢,٨
الأردن	٠,٣٠	٢٠,٦	٤,٩	٢٥٣٤	١٥,٣
مصر[أ]	٠,٢٣[أ]	١١,٩	٣,٨	١٩٧٦	١٦٠,٣
الإمارات العربية المتحدة	٠,٢٠	٢٧,٢	٠,٩	٢١٠٨٧	١٥٨,٤
لبنان[ب]	٠,٢٠	٨,١	٢	٦٧٤٧	٢٨,٥

يتبع

تابع

عمان	٠,١٧	٢٢,٦	٤,٣	١٣٣٠٦ [د]	٨٠,٥ [د]
الجزائر	٠,١٦	٢٠,٣	٤,٣	٢٢٣٢	٧٩,٢
سوريا	٠,١٢	١٦,٧	٤,٩	١٥٢٦	٣١,٢
الكويت	٠,٠٩	١٤,٨	٦,٦	٢٥١٠٠	٦١,٤
السعودية	٠,٠٥	١٩,٣	٥,٧	٩٤٢٥	٢٥٨,٧
البحرين	٠,٠٨	١١,٧	٢,٩	١٢٥٠٥	١٣,٢
العراق		٦,٤	٥,١	٧٣٦	٢٣,٦
موريتانيا		١٥,٦	٤,٤	١٢٩٠	٤,٢
اليمن		١٦	٥,٢	٦١٠	١٤,٧

ملاحظات:

(أ) الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتنمية كنسبة من الإنفاق المحلي الإجمالي: بيانات الكومستيك (COMSTECH data).

(ب) الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتنمية كنسبة من الإنفاق المحلي الإجمالي: المجلس الوطني للبحوث العلمية.

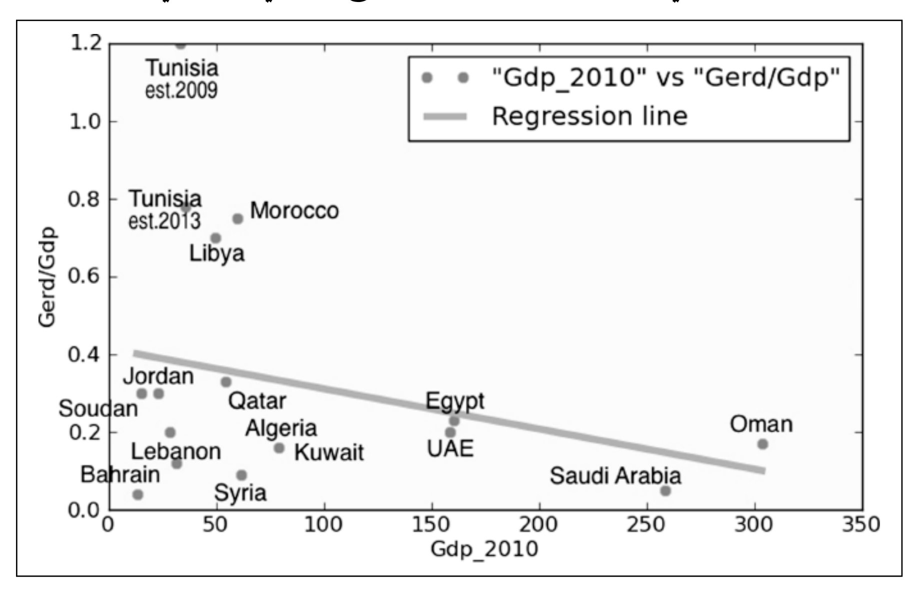
(ج) (World Bank, 2012).

(د) إحصاءات ٢٠١٤.

المصدر: (مؤسسة آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩: ١٩٣).

الشكل الرقم (١ ـ ٥)

الترابط بين الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتنمية إلى الناتج المحلي الإجمالي



ملاحظة: R=-0.293; p= 0.290 (أي بدون دلالة إحصائية p>0.01).

المصدر: حسابات من قبل المؤلفين مبنية على أساس البيانات المعروضة في الأعلى.

بالنسبة إلى الجزء الأكبر، فإن مراكز البحث والتنمية في المنطقة العربية صغيرة نسبياً، وإنها تركز على التطوير في المراحل الأخيرة بدلاً من التركيز على البحث الأساسي (Economist Intelligence Unit, 2011) والمركز الإماراتي للدراسة والبحث الاستراتيجي، ٢٠٠٠). لقد تم في السنوات الأخيرة فقط إنشاء مبادرات وشراكات جديدة بين القطاعين العام والخاص لتشجيع البحث والتنمية.

إضافة إلى ذلك، وبعد إجراء بعض المحاولات والمعاناة في إجرائها، أظهرت أقطار المغرب العربي بأن وحدات نقل تكنولوجيا من المجتمعات إلى القطاع الإنتاجي هي غير كفؤ نسبياً، حيث يتم توجيه معظم الدعم المعطى للبحث والتنمية والابتكار من قبل السلطات الوطنية نحو الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بناءً على الادعاء بأن الشركات الصغيرة والمتوسطة لا تشكل فقط غالبية الشركات في اقتصادات المنطقة العربية (لغاية ٩٥ بالمئة في معظم الأقطار)، بل تقدم غالبية

التوظيف أيضاً. لقد كانت الأفضلية للشركات الصغيرة والمتوسطة أساساً لـ «برامج الترفيع» (Upgrading) من المكسيك إلى تونس، ومن التشيلي إلى تايلاند. ولقد كان الاتحاد الأوروبي حريصاً جداً على دعم مخططات الترفيع هذه في شمال أفريقيا. تقع هذه النتائج دائماً تحت التوقعات، ويتم في العادة الادعاء بأن المشكلة تقع في البرامج، وفي إدارتها.

وبعد مضي سنوات كثيرة في تطبيق برامج الترفيع، حان الوقت لإيجاد تفسير بديل، حيث إن كل ما هو مطلوب التنوع في الاستثمار الاقتصادي؛ دعم المشاريع الاستثمارية الكبيرة في المجالات ذات التنافسية العالية (حتى عن طريق تقديم دعم مباشر للشركات الكبيرة، وهو أمر تقوم الشركات الكبيرة بعمله على أساس دائم)، ودعم قوي للمشاريع الابتكارية في كيانات أصغر، وبشكل منتظم ومواز لنمو الشركة، بغضّ النظر عن القطاع، ودعم قوي للشركات المتوسطة (التي تضم ٣٠٠ موظف) التي لديها سجل مثبت للنجاح التكنولوجي والقوة الاقتصادية، لكن ليس لديها قدرة كافية على الاستثمار. ويمكن أن تحصل هذه السياسات على فرصة أكبر للنجاح من وحدات نقل التكنولوجيا التي يتم إدارتها في العادة من قبل الجامعات (والتي هي غير كفؤة)، أو على فرصة أكبر من القروض الصغيرة للشركات البالغة الصغر التي لا تملك أي إمكانية اقتصادية.

يظهر من العمل الميداني الذي تم في العديد من الجامعات والمجمّعات التكنولوجية أو الحاضنات أن الخبرات الناجحة الريادية والابتكارية هي أكثر من الذي يتم تقديره في العادة. وهذه هي الخلاصة التي تم توصل إليها بواسطة الدراسات المسحية للابتكار التي أجريت في المغرب وتونس ولبنان. في لبنان، واعتماداً على الدراسة المسحية للابتكار في القطاع الاقتصادي لعام ٢٠١٠/ ٢٠١١، تبيّن أن ٦٠,٣ بالمئة من الشركات التي شملتها الدراسة قد أدخلت ابتكارات على منتجاتهم أو عمليات التصنيع أو الخدمات. أما في مصر، فقد بيّن مثل هذا المسح أن مستويات النشاط الابتكاري ضعيفة، وعزي ذلك إلى البيئة الاقتصادية الأكثر صعوبة من الأقطار العربية الأخرى.

وفي ما يتعلق بالأردن، هناك مبادرة معروفة بـ «دكتور في كل مصنع» (تم إطلاقها في العام ٢٠٠٣)، وهي ترسل أكاديميين إلى المصانع خلال العطلة الصيفية. وهناك أيضاً مبادرة حديثة مدعومة من قبل الصندوق الأوروبي ـ الأردني، وهي عبارة عن

برنامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (SRTD) بقيمة ٤ ملايين يورو، يدعم النشاطات المتعلقة بالابتكار في القطاع الخاص. وقد استهدفت العديد من هذه البرامج الشركات الصغيرة والمتوسطة.

أوجدت دراسة عن الأردن أن هناك مستوىً لائقاً من الإنفاق على البحث والتنمية في القطاع الخاص: ٣٠ بالمئة مقارنة بـ ٧٠ بالمئة للقطاع العام (تظهر هذه الأرقام كأنها الأعلى في الأقطار العربية). وهناك حاضنة أيضاً (تسمى الواحة ٥٠٠) لديها سجلات مثبتة تقوم بتحويل المؤسسات الريادية إلى أعمال قابلة للنمو[١٨].

وفي الجزائر، هناك أمثلة مفيدة تتكوّن من الشركات العامة التي تعمل في مجالات مختلفة، مثل الهيدروكربونات والحديد والفولاذ والإلكترونيات والكيمياء والغذاء والزراعة. ولدى بعض هذه الشركات «مراكز للبحث والتطوير، بينما لدى الأخرى وحدات بسيطة للبحث، حيث واجهت صعوبة في معظم الحالات في التحوّل إلى البحث والتنمية (R&D) (Khelfaoui 2004: 80).

وهناك تجربة رائدة في السودان، فقد قامت شركة سكر كنانة بخلق نظام بيئي أخضر باستخدام مكثف للابتكار، منتجة الوقود الحيوي من قصب السكر وغاز الإيثانول. وقد ربطت وحدتها الابتكارية مع الجامعات السودانية، وأوجدت منحاً بحثية للطلاب وزمالة لما بعد الدكتوراه[١٩].

باختصار، عندما يتم استخدام الإنفاق الإجمالي على البحث والتنمية كمقياس للتقدم العلمي والتكنولوجي الوطني، تكون نتائج المنطقة العربية محبطة، بالرغم من الاختلافات المهمة بين الأقطار. ولا تتجاوز الحصة السنوية لكل مواطن عربي من الإنفاق على البحث والتنمية ١٠ دولارات أمريكية، مقارنة بالحصة السنوية للمواطن الماليزي التي تبلغ ٣٣ دولاراً أمريكياً. وتكون هذه الأرقام أكثر في بعض الدول الأوروبية الصغيرة، مثل أيرلندا وفنلندا، حيث يصل الإنفاق السنوي على البحث والتنمية لكل فرد إلى ٥٧٥ دولاراً أمريكياً، و١٣٠٥ دولارات أمريكية على التوالي (UNDP, 2009: 193).

---

(١٨) تحليل SWOT لنظام العلوم الأردني، الإسكوا (تقرير غير منشور).

(١٩) تأسست كنانة في عام ١٩٧٥ وقد بدأ نشاط الإنتاج عام ١٩٨٤ وتشتمل مكوناتها على مزرعة القصب بمساحة ٧٣,٠٠٠ هكتار، على بعد ٢٥٠ كلم جنوب الخرطوم، ومصنع السكر، ومصنع الأعلاف، ومصنع الإيثانول، وشركة كنانة للهندسة والخدمات، ومشروع دواجن، والمزرعة الإنتاجية والغابات.

تأثير التمويل الخارجي للأبحاث والابتكار

«إن الطلبات الموجهة إلى البحوث يجب أن تخضع لانتقاده».

(Hannoyer 1996: 401).

لم يكن لدى معظم الجامعات في الوطن العربي ميزانية جدّية للأبحاث، فإذا كان الباحث محظوظاً يمكنه الاستحواذ على التمويل الخارجي لأبحاثه. في الحالة الأردنية، تغطي معظم ميزانية الجامعات الرواتب والأجور، بينما يؤمَّن التمويل الخارجي الباقي، وهو يأتي عادة من الاتحاد الأوروبي، أكبر الجهات المانحة، تليها الولايات المتحدة، واليابان، ومن الخليج العربي في الآونة الأخيرة. ويخضع الحصول على بعض هذه الأموال للمشروطية السياسية[٢٠].

دقت شانا كوهين (Cohen, 2014) ناقوس الخطر حول تأثير تدفقات المعونة الدولية وعملية الاندماج في السوق العالمي في المغرب في دور المؤسسات الأكاديمية، ليس فقط من حيث موضوع البحث، ولكن أيضاً من حيث توجهات النقاش الفكري في التغيير الاجتماعي والسياسي. بالنسبة إليها، قد يكون النهج الليبرالي الجديد في التعليم والبحث هو المسؤول عن التغييرات في بنية العمل الأكاديمي وتقييمه. لقد شارك باحثون آخرون قلق كوهين، ولكنهم كانوا أقل تشاؤماً منها. على سبيل المثال، أوضح جاك غايار (Gaillard, 2014) أن هناك جدلاً متزايداً، ولا سيَّما في أوروبا، حول ما إذا كان الاعتماد المتزايد على تمويل المشاريع التنافسية على حساب التمويل الأساسي للمؤسسة (Core Funding) قد يؤدي إلى إعطاء الأولوية لمشاريع قصيرة المدى وقليلة المخاطر، على حساب المشاريع البحثية الأساسية والعالية المخاطر، وذات المدى الطويل، وفي مجالات لها الأولوية. وهناك أيضاً مخاوف من أن هذا الاتجاه قد يؤثر في قدرة المؤسسة على الاستثمار في البنية التحتية، وأنشطة بناء المؤسسات والقدرات على المدى الطويل.

لا نعتقد أنه علينا تحميل سيستماتيك التمويل الخارجي وزر المشاكل المختلفة في الأوساط الأكاديمية، بل ينبغي دراسة كل حالة على حدة حتى لو كان علينا إبقاء العين على المشهد الكامل للتوجهات البحثية. نحن نتفق مع كرس كاسويل (Caswill,

---

(٢٠) في الأردن، بعض الباحثين الذين قابلناهم يترددون في المشاركة في بعض المشاريع البحثية الأوروبية أو الأمريكية بسبب مشاركة الباحثين الإسرائيليين. وذكروا أنهم يعتقدون أن هذه المشاريع تهدف إلى دمج إسرائيل في المنطقة.

(2005 وموتون وآخرون (Mouton [et al.], 2014)، على أن وكالات التمويل توفر أكثر من مجرد التمويل. ومن بين مهامهم الأساسية: (١) توفير الموارد اللازمة للبحث. (٢) تعظيم الموارد التنظيمية. (٣) طرح الأفكار. (٤) مراقبة الجودة. (٥) الربط البيني. وأضاف كورديرو وآخرون (Cordero [et al.], 2008) «ترجمة المعارف» (إلى سياسات وتوعية شعبية) كمهمة أخرى[٢١]، حيث بيّنوا اهتماماً متزايداً في نقل المعرفة إلى المستفيدين ومختلف أصحاب المصلحة. وهناك أمثلة عدة على ذلك: استخدمت وكالات التمويل العديد من الاستراتيجيات، بما في ذلك استراتيجية الدفع من أجل زيادة حوافز للباحثين للمشاركة في ترجمة المعارف. وقد دفعت إدارة التنمية الدولية (في المملكة المتحدة) (DFID) الجامعات إلى تغيير طريقة تصنيف الجامعات، وإلى تعديل عملية تقييم البحوث (اللذين يعتمدان على النشر في المجلات على المستوى العالي والتكنولوجيات الفائقة). أما مركز بحوث التنمية الدولية في كندا (IDRC)، فقد قدم منحاً صغيرة لربط البحث بالممارسة والسياسات. وفي البرازيل، قامت مؤسسة أبحاث ولاية ساو باولو (FAPESP) بتمويل شراكات بين مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات العامة لتمويل البحوث الأساسية وتطوير التكنولوجيا، على أساس احتياجات البحث الأساسي المحلي (انظر الفصل الخامس).

ما هو مثير للاهتمام أن مصادر التمويل أصبحت متنوعة للغاية، بحيث يختار الباحثون المؤسسة التي تناسب أجنداتهم. لقد تم إنشاء عدد من الصناديق العربية لدعم العلوم والتكنولوجيا والابتكار في السنوات الأخيرة، ومن بينها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي (١٩٧٨)، مؤسسة قطر (١٩٩٥)، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم في الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٧)، وصندوق علوم الشرق الأوسط في الأردن (٢٠٠٩). ومن ضمن هذه الأقطار، قطر، وهي القطر الوحيد الذي دعا إلى تخصيص ٢,٨ بالمئة من الميزانية العامة لدعم البحث العلمي في منتصف العام ٢٠٠٨[٢٢]. كما كان الهدف المرجو من إنشاء صندوق الاتحاد الأوروبي - المصري للابتكار في العام ٢٠٠٨ هو دعم مشاريع البحث التطبيقي على أسس تنافسية (Mouton and Waast, 2009). وهناك مؤسسات أخرى ذات نطاق أصغر، مثل مؤسسة الفكر العربي[٢٣] (مقرّها

---

(٢١) شمل الاستبيان حول تمويل البحوث منظمات في قطاع الصحة في ستة بلدان في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا لتحديد إلى أي مدى أنها تعزز «ترجمة المعارف».

(٢٢) القانون رقم ٢٤/٢٠٠٨ فيما يتعلق بدعم ونظام البحث العلمي.

(٢٣) تم تأسيس مؤسسة الفكر العربي في ٢٠٠٠. في بيروت بدعم مالي من الأمير خالد الفيصل كمؤسّسة أهلية عربية تستهدف الإسهام في النهضة والتضامن العربيّين. وتسعى المؤسسة إلى إطلاق المبادرات والبرامج =

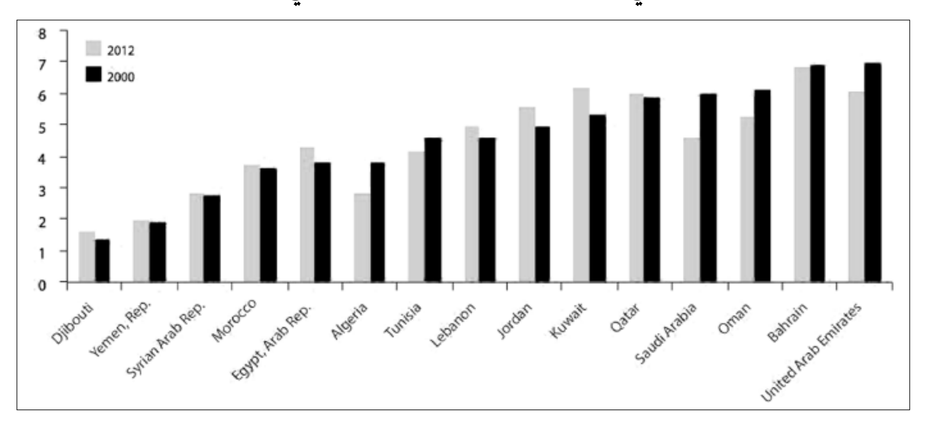
بيروت)، والمؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا (الإمارات العربية المتحدة). واللافت للنظر أن مِنح العديد من هذه المؤسسات صغيرة، الأمر الذي لا يشجع عمل فرق البحث، وقد تم الاكتفاء بتمويل البحث الفردي على شكل مهرجان، كتوزيع جوائز على المجلِّين، مثل مؤلف أفضل كتاب، أو أفضل امرأة باحثة... إلخ.

استنتاج

لقد صمّم البنك الدولي مؤشر اقتصاد المعرفة (KEI)، إضافة إلى مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة للمستقبل، استناداً إلى تحرير الاقتصاد: المزيد من العلوم والتكنولوجيا، يعني مزيداً من الابتكار، ومزيداً من الريادة، ومزيداً من الخصخصة، وأسواقاً أكثر مرونة، وسيطرة أقل للدولة (الشكل الرقم (١ ـ ٦)). وقد صنّف هذا النموذج الأقطار العربية بطريقة تعتبر أقطار الخليج كنماذج للاقتصاد القائم على المعرفة. ونحن ندعو إلى نموذج أكثر تنوعاً، يأخذ في الاعتبار مختلف أنواع العلوم والأدوار المختلفة التي تؤديها الدولة، وكذلك استحقاقات طبيعة قطاعات الاقتصاد والقضايا المجتمعية.

الشكل الرقم (١ ـ ٦)

اقتصاد المعرفة في المنطقة العربية (مقارنة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٢)



المصدر: البنك الدولي.

= والملتقيات ذات الأهداف التنموية، والمضيّ في تأسيس شراكات ثقافية عربيّة تعلي قيم الاجتهاد والإبداع. توزع مؤسسة الفكر العربي جائزة الإبداع العربي وجائزة أهم كتاب عربي وجائزة تكريم الرواد والمبدعين والموهوبين. انظر إلى: <http://arabthought.org>.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

الفصل الثاني

النشر العلمي: النمو والتأثير والتدويل

في العادة، يتم قياس الإنتاج العلمي بواسطة مؤشرات تعتمد على نوعين من البيانات: عدد المنشورات في المجلات العلمية الدولية المحكمة والكتب، وعدد الاستشهادات التي تحصل عليها المقالات العلمية. ويمكن دراسة الاستشهادات لمقال معيّن عن طريق بوابة العلوم (Web of Science) (ثومسون - رويتزرز) أو سكوبوس (SCOPUS) (إلسيفييه) فقط. إن قاعدتي البيانات هاتين هما قاعدتا البيانات الوحيدتان اللتان تحتويان على الاستشهادات، إذ لا يتم في العادة استخدام قواعد البيانات المتخصصة أو قواعد البيانات الكبيرة المتعددة الاختصاصات في التحليل الببليومتري. ومن وجهة النظر هذه، إن بوابة العلوم هي أكثر استقراراً من سكوبوس، بالرغم من أنه تم إثبات أن كليهما يوصلان إلى نتائج مماثلة. إن هذا صحيح بالنسبة إلى الدول الكبيرة فقط، وإلى التحليل الإحصائي المتعلق بالاختصاصات التي لديها عدد كبير من المنشورات (بسبب الحجم الإحصائي لعيّنة المنشورات)، إلا أنه يمكن أن تكون غير صحيحة لتحليل البيانات المتعلقة بالدولة التي لديها معدلات منخفضة من الإنتاج العلمي، والتي هي في الواقع جميع الأقطار العربية.

هناك قضية أخرى تتعلق بقواعد البيانات، وهي نسبة تغطيتها لاختصاصات معينة، حيث تبدو قواعد البيانات هذه بأنها تهمل بعض الاختصاصات، بينما تميل إلى تعظيم

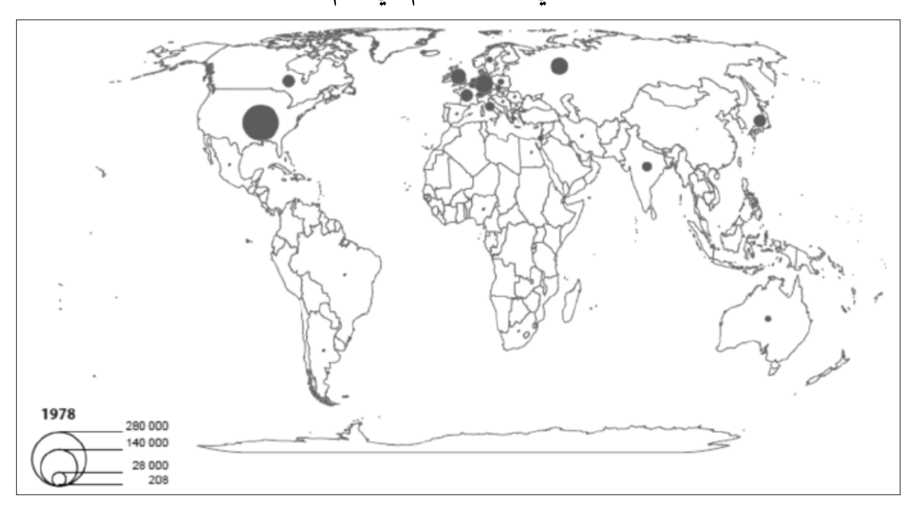
اختصاصات أخرى، فعلى سبيل المثال تتم تغطية العلوم الطبية الحيوية بشكل أفضل في بوابة العلوم. لكن يتم تغطية الكتب والأشكال الأخرى من المنشورات، وهو الأكثر رواجاً في العلوم الاجتماعية، بشكل سيئ في هاتين القاعدتين (بالرغم من أنهما تحاولان تغطية شيء جزئي على الأقل من الكتب). ويتم في الولايات المتحدة تغطية كل مجلة صغيرة في مؤشر العلوم الاجتماعية (Social Sciences Index)، لكن تغيب العديد من المجلات الرائجة خارج الولايات المتحدة، وهذا صحيح بالنسبة إلى منشورات أوروبا والمناطق الأخرى. إن النموذج الذي تنطوي عليه بوابة العلوم وسكوبوس هو عالم تجاري مركزه في الولايات المتحدة، وهو نموذج تم تحدّيه حتى بالنسبة إلى العلوم.

لقد نظرنا في حالة الجامعة الأميركية في بيروت، فلماذا تغطي قواعد البيانات الدولية الإنتاج العلمي لأساتذة هذه الجامعة؟ إن هذا المثال منطقي لأن لدى الجامعة الأميركية في بيروت مستوى جيد من المنشورات باللغة الإنكليزية في المجلات الرئيسية. ومع ذلك، فقد وجدنا أن جزءاً يتراوح من ربع إلى نصف منشورات هؤلاء الأساتذة هي غير مسجلة في قواعد البيانات الدولية.

أولاً: النمو السريع للنشر العلمي

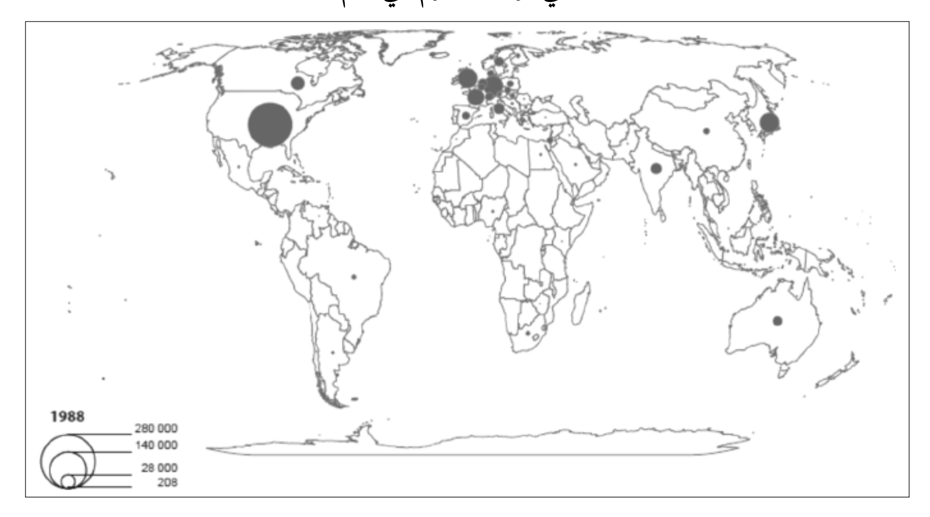
إذا نظرنا إلى التوزيع الجغرافي لعدد المقالات على مرّ الزمن (١٩٧٨ ـ ٢٠٠٨)، نجد أن التوزيع العددي النسبي لم يتغيّر في معظم البلدان، على الرغم من أن الأرقام المطلقة قد نمت بشكل كبير. ولا تزال الصين والبرازيل وكوريا الجنوبية وتايوان من الاستثناءات (انظر الخرائط الأرقام (٢ ـ ١) إلى (٢ ـ ٤)). ونرى أن إجمالي عدد المقالات العلمية لا تزال منخفضة في البلدان العربية، حيث يوضح تقرير حديث أنه في العام ٢٠٠٧ كان عدد المنشورات العلمية العربية (حوالى ١٥٠٠٠ ورقة) مساوياً للمخرج العلمي للبرازيل وكوريا الجنوبية (Mrad, 2011). إضافة إلى ذلك، كان عدد المقالات المنشورة سنوياً لكل ١٠٠ باحث يتراوح من اثنين في أربعة أقطار عربية إلى حوالى ١٠٠ في الكويت. فإذا كان عدد أعضاء هيئة التدريس الكلي في المنطقة العربية ١٨٠,٠٠٠، إضافة إلى ٣٠,٠٠٠ باحث يعملون بدوام كامل في مراكز متخصّصة، وبالتالي فإن الفيلق الأكاديمي ـ العلمي العامل في البحث والتنمية العربي يمكن تقديره بنحو ٢١٠,٠٠٠ باحث. ولا يزال هؤلاء الباحثون ينتجون ٥٠٠٠ ورقة أكاديمية فقط، الأمر الذي يساوي ٢٤ ورقة لكل ١٠٠٠ مدرّس جامعي وباحث بدوام كامل (UNDP, 2009: 209).

الخريطة الرقم (٢ ـ ١)
التوزيع الجغرافي للمقالات في المجلات العلمية المحصاة في بوابة العلوم في عام ١٩٧٨



المصدر: (Arvanitis [et al.], 2012).

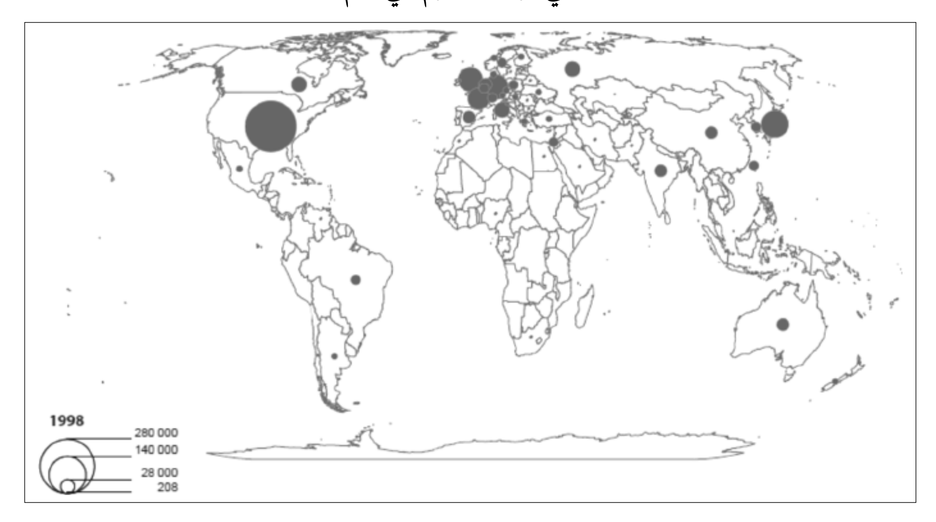
الخريطة الرقم (٢ ـ ٢)
التوزيع الجغرافي للمقالات في المجلات العلمية المحصاة في بوابة العلوم في عام ١٩٨٨



المصدر: (Arvanitis [et al.], 2012).

الخريطة الرقم (٢ ـ ٣)

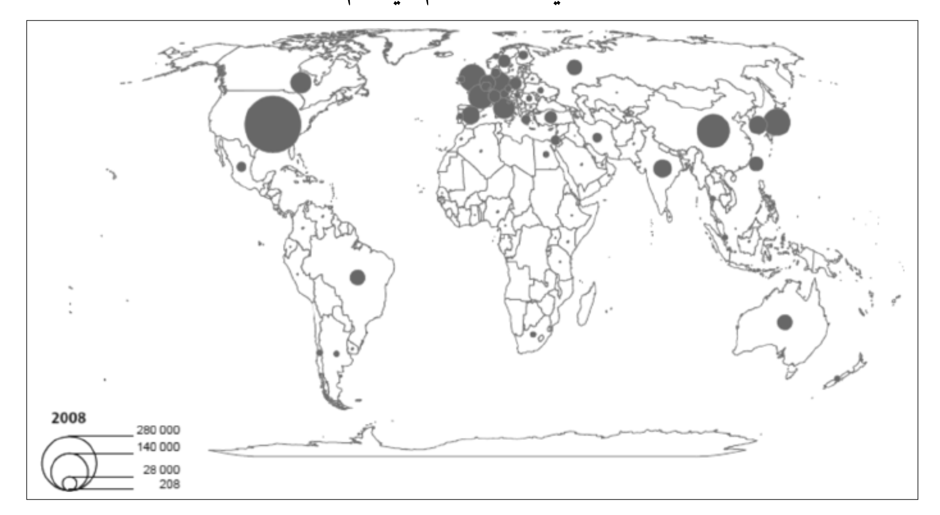
التوزيع الجغرافي للمقالات في المجلات العلمية المحصاة في بوابة العلوم في عام ١٩٩٨



المصدر: (Arvanitis [et al.], 2012).

الخريطة الرقم (٢ ـ ٤)

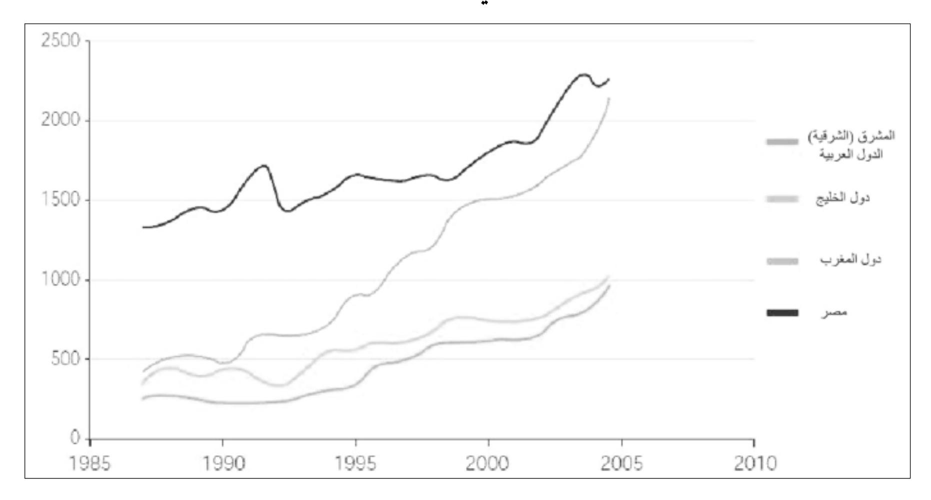
التوزيع الجغرافي للمقالات في المجلات العلمية المحصاة في بوابة العلوم في عام ٢٠٠٨



المصدر: (Arvanitis [et al.], 2012).

الشكل الرقم (٢ ـ ١)

عدد الأوراق العلمية المنشورة في المنطقة العربية (١٩٨٥ ـ ٢٠١٠)



المصدر: (مؤسسة آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩: ١٩٦).

هذه هي نتيجة الاستثمار القليل في البحث التي تم ذكرها آنفاً. ومع ذلك، إن الذي يطمئن هو حقيقة أن النمو في العشرين سنة الماضية كان مثيراً للإعجاب (انظر الشكل الرقم (٢ ـ ٢)). إن معدلات النمو هي فوق معدل العالم من حيث المنشورات، ويمكن مقارنتها في ثلاث دول ناشئة: التشيلي وتايلاند وجنوب أفريقيا (انظر الجدول الرقم (٢ ـ ١)). في المقابل، لم تكن المنطقة العربية ظاهرة ليتم حساب المعدلات فيها في العشرين سنة الماضية، فهي تمثل مجرد ١,٥ بالألف من إنتاج العالم.

الجدول الرقم (٢ ـ ١)

مقارنة لمعدلات النمو في بعض الأقطار العربية (مؤشر SCI غير الممتد)

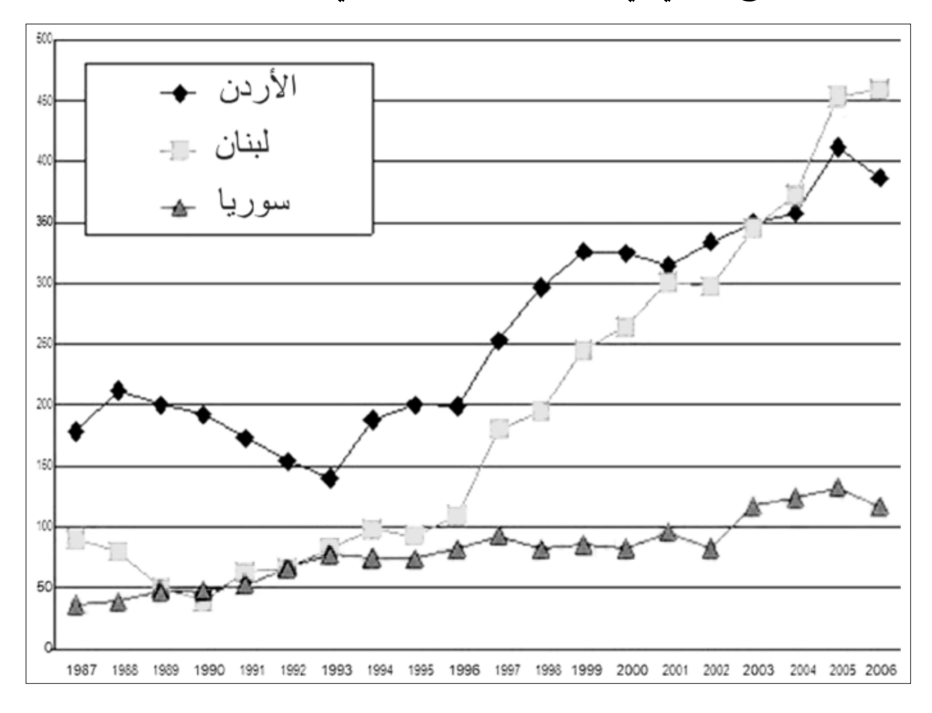
	المغرب	الجزائر	تونس	مصر	الأردن	لبنان	سوريا	تشيلي	تايلاند	أفريقيا الجنوبية
SCI ٢٠٠٦(ب)	٧٥٦	٧٢٨	١٠٧٩	٢٧٤٣	٤٢١(أ)	٤٨١(أ)	١٤٦(أ)	٢٩٧٢(أ)	٢٢٣٥(أ)	٣٣٣٠
النسبة بالألف للمساهمة مقارنة بالعالم ٢٠٠٤(ج)	١,٢٦	٠,٧٣	١,٠٨	٣,٤٢	٠,٦٩	٠,٤٨	٠,١٦	٣,٠٤	٢,٤٣	٤,٦٤

(أ) SCI 2005. Non expanded؛ (ب) Calculation P.L. Rossi/IRD؛ (ج) Calculation OST (Arvanitis, 2007).

المصدر: Science Citation Index (SCI) 2006.

الشكل الرقم (٢ ـ ٢)

الإنتاج العلمي في بعض أقطار المشرق العربي (١٩٨٧ ـ ٢٠٠٦)



المصدر: Data SCI (non-expanded). Computing PL Rossi, IRD.

إن التفسير الرئيسي هو النمو القوي جداً لأقطار المغرب العربي، فقد قامت تونس بمضاعفة منشوراتها أربعة أضعاف في أقل من عقد (من ٥٤٠ في العام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٦ في العام ٢٠٠٨)، محققة حصة مقدارها ٢,٠٥ بالمئة من منشورات العالم. وكان لدى المغرب اندفاع قوي جداً في الإنتاج من قبل، وذلك بين العام ١٩٩٨ والعام ٢٠٠٤. كما خضعت الجزائر لتوسع حديث وسريع إضافة إلى الأردن ولبنان والإمارات العربية المتحدة والسعودية. وشهدت مصر نمواً بطيئاً خلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، ولكنها شهدت موجة من الإنتاج في السنوات الست الأخيرة، ومن الممكن أن يقع السبب في الجهد الجديد لتشجيع البحث الذي يتضمن سياسة للاستثمار في العلوم، كما تمت زيادة الدعم إلى جانب فرص التعاون مع باحثين أجانب.

أما بالنسبة إلى إنتاج الكتب، فيقوم عشرون قطراً عربياً بإنتاج ٦٠٠٠ كتاب في السنة، بالمقارنة بـ ١٠٢,٠٠٠ كتاب في أمريكا الشمالية (Lord, 2008). أما بالنسبة إلى ترجمة الكتب، فقد بلغ عدد الكتب المنشورة سنوياً في اليونان مماثلاً لما تنتجه جميع الأقطار العربية (Mermier, 2005). لذلك كان هذا المعدل القليل نسبياً للإنتاج في المنطقة العربية محور العديد من النقاشات.

وتظهر حالات مصر والأردن وتونس أن هناك تغييراً مؤسسياً قوياً نحو دعم الأبحاث قد تم تفعيله، فقد تم توزيع أموال أكثر من خلال المشاريع التنافسية ومشاريع التعاون الدولية، ويبدو تقدير النشاطات البحثية سمة أساسية في جميع هذه الأقطار. لذلك سيكون السبب وراء عمل هذا الخليط من الممولين موضوع الملاحظات الختامية لهذا الكتاب.

لا توجد لدينا مراجع لمعلومات جيدة في العلوم الاجتماعية، ومع ذلك هناك استثناء واحد، وهو أقطار المغرب العربي. ففي الدار البيضاء، تبقي مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، سجلات حصرية عن الإنتاج في العلوم الإنسانية والاجتماعية لكل أقطار المغرب العربي، كما تبقي تتبّعات للمنشورات في العلوم الإنسانية والاجتماعية التي يتم إنتاجها في أي مكان، والتي تركّز على منطقة المغرب العربي. وقد تم استخدام هذا المصدر الاستثنائي للمعلومات لمرة واحدة، بحسب معرفتنا، لإنتاج دراسة ببليومترية (Waast [et al.], 2010; Hanafi, 2010).

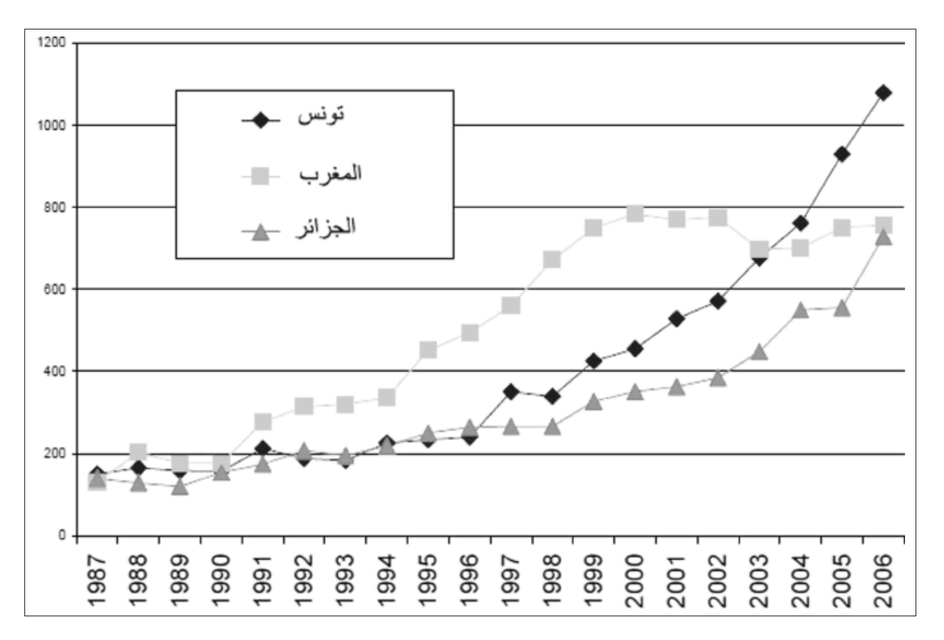
يظهر الشكل الرقم (٢ ـ ٣) نمط النمو لثلاثة أقطار مغربية، كما يمكن مشاهدته، فقد شهد المغرب زيادة حادة في إنتاجه بين العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٤. وقد تم فحص محتوى قاعدة البيانات بعمق، وإنه لمن الواجب ملاحظة أن نمو الإنتاج في العلوم الاجتماعية في المغرب كان بالسرعة نفسها ـ إذا لم يكن أسرع ـ لاختصاصات العلوم الأخرى المحصاة في قاعدتي بيانات بوابة العلوم وسكوبوس. علاوة على ذلك، لقد بيّنت قاعدة بيانات مؤسسة الملك عبد العزيز أشكالاً مختلفة جداً من الإنتاج، بحسب الاختصاصات (التاريخ، والاقتصاد، وعلم الاجتماع، وعلم الإنسان) (Al-Khatib, 2014)[1]، كما أظهرت أيضاً سيطرة الإنسانيات (الدراسات الأدبية، والفلسفة،

(١) بلغت قاعدة بيانات المؤسسة في عام ٢٠١٠ على ١٥٠,٠٠٠ مؤلف من بينها ٢٤,٢٧٦ مؤلفاً مغاربياً (١٦ بالمئة من المجموع). انظر <http://www.fondation.org.ma/Pdf/ref10_ar.pdf>.

والدراسات الدينية) والانحدار المفاجئ للنشر في الاقتصاد. إن هذا مفاجئ بشكل كبير اذا أخذنا بعين الاعتبار أن الإدارة هي من ضمن الاختصاصات الأسرع نمواً في جميع الأقطار العربية.

الشكل الرقم (٢ ـ ٣)

تطور الإنتاج العلمي في بعض أقطار المغرب العربي
(١٩٨٠ ـ ٢٠٠٤)



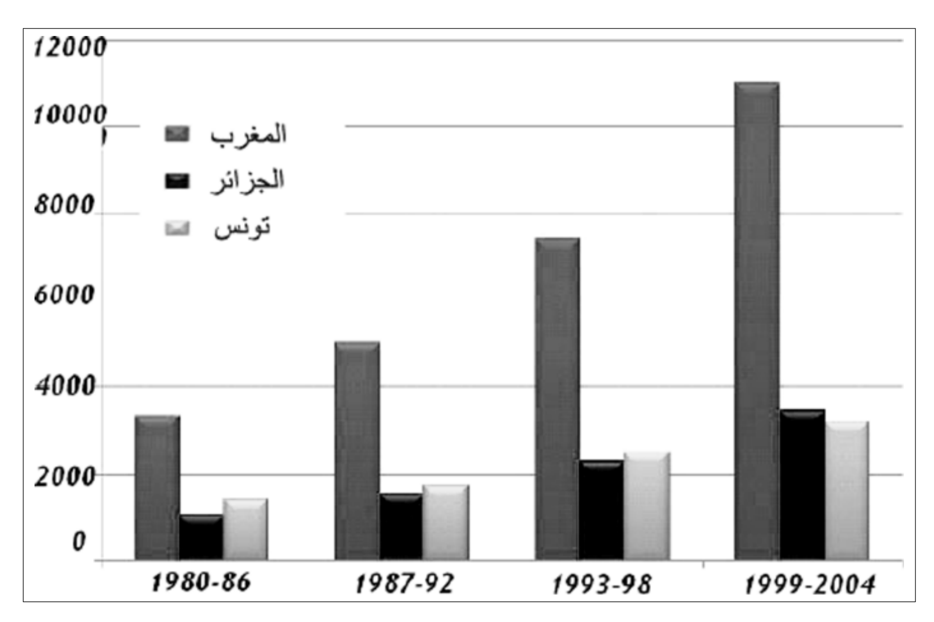
في النهاية، يندر وجود بنك للمعلومات عن الكتب العربية الذي يمكن أن يسمح لنا بأن نقدم بعض التقييمات لإنتاج الكتب في الوطن العربي. ولما كان من الصعوبة الحصول على الكتب المنشورة خارج العواصم الكبرى (بيروت، والقاهرة، ودمشق)، تتزايد الحاجة إلى النشر الرقمي، رغم إقبال دور النشر، مثل النيل والفرات (بيروت)، عليه، ولكن لا تزال حتى الآن الجهود خجولة في ذلك. إلا أن بعض دور النشر بدأت حديثاً بتقديم بعض منشوراتها رقمياً، ومنها مركز دراسات الوحدة العربية.

وهناك جهود أخرى حديثة من البوابة الإلكترونية لمكتبات الجامعات المصرية (الكونسورتيوم) التي تتيح للباحث المصري الاطلاع على مقتنيات مكتبات الجامعات

المصرية، ورسائل الماجستير والدكتوراه المنتهية وقيد الدراسة للباحثين المصريين، وأبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية، والمجلات العلمية التي تصدرها الجامعات المصرية[٢].

الشكل الرقم (٢ ـ ٤)

المنشورات الأكاديمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية المغربية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٤)



المصدر: مؤسسة عبد العزيز، الدار البيضاء ـ معالجة من المركز الفرنسي للبحث من أجل التطوير (IRD).

وأخيراً، إذا نظرنا إلى الإنتاج النشري والاقتباسات لكل ورقة، ليس على مستوى البلد، ولكن بتسليط الضوء على بعض الجامعات التي هي معروفة بتفوقها من حيث النشر في المجلات المحكمة، نلاحظ أهمية الجامعة الأميركية في بيروت، وجامعة القاهرة، وبعض الجامعات السعودية والإماراتية.

وفي الواقع، إن العديد من الجامعات في الوطن العربي ليست جامعات بحثية على الرغم مما يزعمون.

(٢) انظر إلى: <http://srv5.eulc.edu.eg/eulc_v5/libraries/start.aspx?ScopeID=1.&>.

الجدول الرقم (٢ ـ ٢)

النشر والاقتباس في بعض الجامعات البحثية (٢٠١٤)

	العالم		الجامعة الأميركية في بيروت		جامعة القاهرة		جامعة الملك فهد		جامعة الملك سعود		جامعة الملك عبد العزيز		جامعة الإمارات العربية المتحدة	
الاختصاص	عدد الاقتباسات لكل ورقة	عدد المقالات	عدد الاقتباسات لكل ورقة	عدد المقالات	عدد الاقتباسات لكل ورقة	عدد المقالات	عدد الاقتباسات لكل ورقة	عدد المقالات	عدد الاقتباسات لكل ورقة	عدد المقالات	عدد الاقتباسات لكل ورقة	عدد المقالات	عدد الاقتباسات لكل ورقة	عدد المقالات
العلوم الزراعية	٧,٥	٣٣١,٩٠١	٦,٧	١١٧										
البيولوجيا والكيمياء الحيوية	١٦,١	٦٣٤,٤٣٣	١٠,١	١٧٤										
الكيمياء	١٢,١	١,٣٩٩,٣٨٤	١٢,٣	١٦٨	٧,٢	١,٨٧٤	٧,٣	٨٦٠	٤,٥	٢,١٠٤	٤	١,٧٤٧		
الطب السريري	١٢,٣	٢,٢٣٥,٣٠٣	٩,٧	١,٤٢٦	٦,٦	٢,٣٤١			٥,٧	٣,٠٠٥	٤,٤	٨٧٥	٨,٧	٥٤٢
علوم الكمبيوتر	٤,٩	٣٢٣,٢٧٠	٤,٥	١٨٣										
الاقتصاد والأعمال	٦,٨	٢١٢,٢٥٥	٧,٦	٧٩										
الهندسات	٥,٥	٩٤٧,٠٦٤	٦,٦	٣٥٣	٤,٧	٨٤٥	٤,٣	١,٥٦٨	٤,٢	١,٠٦٨	٣,١	٧٥٤	٦,٦	٤٢٥
البيئة	١١,٨	٣٣٩,٧٣٦	٧,٣	١٨٨										
علوم الأرض	١٠,٥	٣٥٦,١٠٢	٨,١	٧٤										
العلوم الصحية	NA	NA	٨,٤	٢٦١										

يتبع

تابع

علم المناعة	١٩	٢١٧,٢٩٥	١١,١	١٧٠										
علوم المواد	٨,٨	٥٩٨,٥٩٧	٩,١	٩٣					٤,٥	٧٦٤				
رياضيات	٣,٨	٣٤٩,٧٣٢	٢,٨	٧١			٥,٣	٦٣١			٤,٥	١,٢٠١		
علم الأحياء المجهرية	١٤,٩	١٦٩,٦٥٦	١٣,٣	٤٩										
البيولوجيا الجزيئية والوراثة	٢٤,٦	٣٧١,٩٦٠	١١,٢	١٤٤										
علم الأعصاب والسلوك	١٧,٢	٤٤١,٠٨٢	٩,٢	١٦٧										
التمريض	٥,١	٥١,٧٨١	٥,٤	٥٦										
الأدوية والسموم	١٢,١	٣١٩,٨٨٩	١١,٢	١٠٤	٥,٦	٦٤٨			٥,٥	٨٣٧				
الفيزياء	١٠	١,٠٨٤,٢١٠	٨,٧	١٧٦										
علوم الزيوت النباتية والحيوانية	٨,٤	٦٢٢,٧٦٤	٥,٨	١١٨	٥,١	٣٨٣			٥,١	٧٩٦				
الطب النفسي/ علم النفس	١١,٥	٣١٧,٠٢١	١٠,٣	١١٩										
العلوم الاجتماعية	٦	٦٨٨,١٤٦	٦,٦	٣٧٣										
المجموع	**١١,١**	**١٢,١٩٠,٨٢٦**	**٨,٤**	**٣,٩٩٠**	**٦,٤**	**٩,٧٥٩**	**٥,٢**	**٤,٦٦٤**	**٥**	**١٣,٢٧٩**	**٤,٣**	**٨,٣٥٣**	**٨,٧**	**٣,٥٣٩**

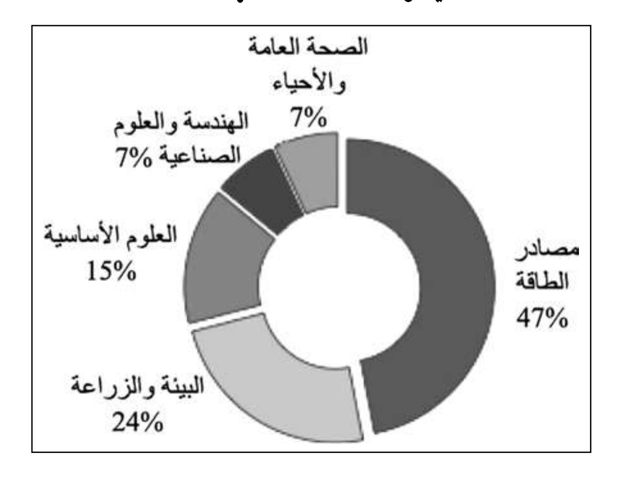
المصدر: المؤشرات الأساسية لبوابة العلوم (Essential Science Indicators and Web of Science). النطاق: مقالات المجلات (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ إلى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤). جمعها لقمان ميهو (الجامعة الأميركية في بيروت).

ثانياً: نمط التخصص الملحوظ

عند النظر إلى التوزيع بحسب اختصاصات العلوم، نجد مزيجاً معيّناً من الاختصاصات (الشكل الرقم (٢ ـ ٥)). وتحتل علوم الطاقة (غالبيتها تتعلق بالهندسة) نسبة ٤٧ بالمئة، تليها علوم البيئة والزراعة بنسبة ٢٤ بالمئة، ثم العلوم الأساسية بنسبة ١٥ بالمئة. إن الهندسة في جميع الأحوال هي الاختصاص المسيطر في غالبية الأقطار العربية مع الاستثناءات الملاحظة في تونس ولبنان. تتجلى مقدرة مصر والمغرب والجزائر في الكيمياء والكيمياء العضوية في المقام الأول، والهندسة الكيميائية والخصائص الفيزيو ـ كيميائية لمواد معينة. ويحظى الطب السريري بقدرة بحثية في الأردن والكويت ولبنان وعُمان والسعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة. وتتمثل قدرة سورية البحثية النسبية جداً في النباتات وعلم الحيوان، وذلك بفضل مؤسسة «ICARDA»، وهي مؤسسة أممية تنتمي إلى مجموعة استشارية لمراكز الأبحاث الزراعية الدولية، التي كان مقرّها في حلب قبل الانتفاضة السورية. بينما تتميز قطر في الأبحاث الهندسية (UNESCO, 2010: 263).

الشكل الرقم (٢ ـ ٥)

المقالات العلمية وفقاً لاختصاصاتها (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٧)



المصدر: COMSTECH data source عن (مؤسسة آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٨: ٢٠٠٩).

ولفهم تطور البحث العلمي، اعتمدنا على مفهوم «أنماط التخصص»، أي النسبة المئوية للمنشورات في كل اختصاص من المنشورات الكلية في العالم، حيث يكون

مؤشر التخصص = (١) عندما يكون النشاط النشري في المجال مماثلاً لنشاط الدولة في الإنتاج العالمي. وتعني أعلى من (١) أن هناك تخصصاً عالياً في مجال معيّن، كما تعني أقل من ١ أن هناك تخصصاً. ويبيّن الشكل الرقم (٢ ـ ٦) أنماط التخصص (Specialization Patterns) لستة أقطار من عام ١٩٩٣ ولغاية عام ٢٠٠٤ بناءً على بيانات من بوابة العلوم، حيث نلاحظ إلى حدّ كبير تماثلاً في حجم ثمانية اختصاصات على مرّ الزمن، مع وجود استثناءين: نمو نسبي في الرياضيات في مصر (بالرغم بأن هذا ما زال متعلقاً بعدد قليل جداً من المقالات)، ونمو نسبي في البحث الطبي الحيوي في تونس. وفي هذه الحالة، نما البحث العلمي في تونس على قدم وساق، وخاصة في علوم الحياة والبحث الطبي الحيوي.

وبالتالي، أصبحت تونس أقرب في مقطع الإنتاج البحثي إلى لبنان ـ كما يمكن رؤية ذلك في الشكلين الرقمين (٢ ـ ٦) و(٢ ـ ٧) ـ وهي مختلفة جداً عن الأقطار الأخرى. كما أن حالة لبنان هي حالة خاصة جداً، حيث إنه يملك مركزيْن مهميْن للبحث الطبي، وهما بمنزلة مستشفيين كبيرين: مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت، وأوتيل ديو الفرنسي التابع للجامعة اليسوعية. وهناك أيضاً عدد متزايد من المنشورات التي تصدرها الجامعة اللبنانية، وجامعة البلمند، اللتان تملكان مستشفيْن جامعييْن جيديْن. ورغم ذلك، يعتمد معظم الإنتاج البحثي اللبناني في هذا المجال على عمل الجامعة الأميركية في بيروت ومركزها الطبي، اللذين يتمتّعان بمركز تاريخي مرموق في المنطقة. علاوة على ذلك، قامت الجامعة الأميركية في بيروت ببذل جهد رائع لتشجيع الإنتاج البحثي العلمي لدى مدرّسيها، وقد تمت ترجمته إلى أرقام إنتاج كلي مثير للإعجاب.

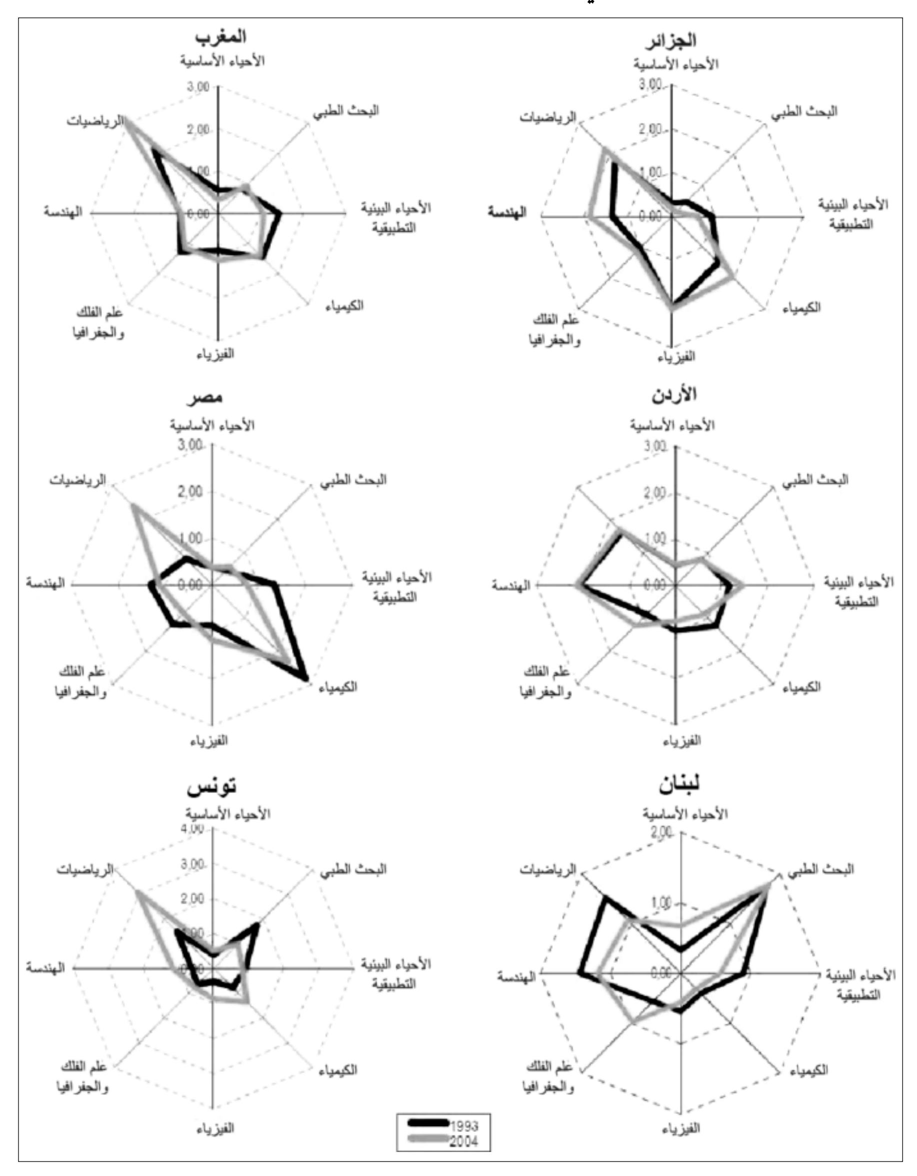
يتحرك الأردن باتجاه مماثل، بالرغم من المشهد الهندسي المسيطر على البحث في هذا البلد، حيث يقوم حالياً بتطوير الإنتاج البحثي نحو مجالات أوسع مبنية على قدرة طبية يمكن تقديرها. وبالرغم من ذلك، يبقى الرقم المسيطر في الأردن متعلقاً بمجالات الاختصاص الهندسية.

ويمكن أن يفسر الإفراط الاختصاصي في الهندسة بشكل جزئي بكون النشر العلمي في كل الاختصاصات قليلاً في الأقطار العربية. ومن المعروف جيداً أن علوم الهندسة تقوم بإنتاج أرقام كلية أقل للمقالات من العلوم الطبية الحيوية وعلوم الحياة. كما أن أنماط الإنتاج في الهندسة أقل مقارنة بالعلوم الأساسية (الكيمياء، والفيزياء،

والأحياء). هذا صحيح أيضاً بالنسبة إلى العلوم الزراعية التي تميل إلى امتلاك أنماط إنتاج أقرب إلى الهندسة من العلوم الأساسية.

الشكل الرقم (٢ ـ ٦)

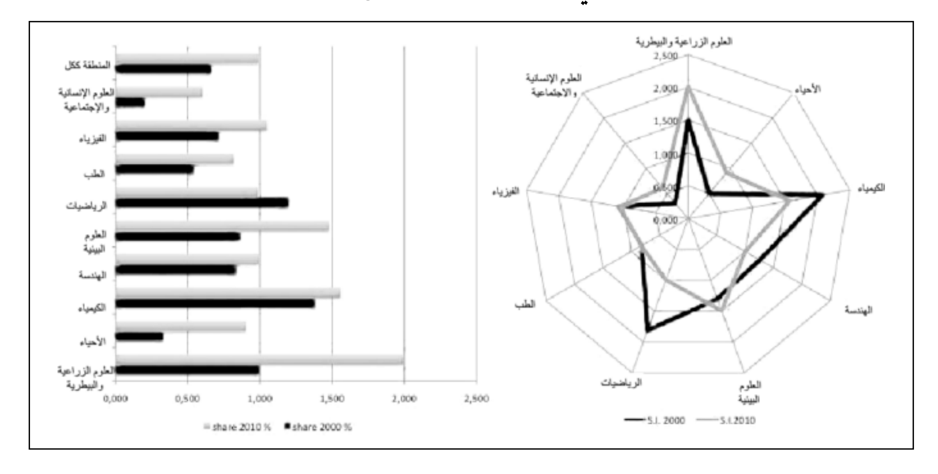
أنماط التخصص في ستة أقطار عربية مختارة (١٩٩٣ ـ ٢٠٠٤)



المصدر: Data Thomson ISI, SCI Expanded, Computing OST.

الشكل الرقم (٢ ـ ٧)

أنماط التخصص في الأقطار العربية ككلّ (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠)



ملاحظة: يمثل الرسم إلى اليسار حصة البلدان العربية في المجال العلمي، بينما يمثل الرسم إلى اليمين مؤشر التخصص (Specialization Index).

المصدر: جمعت من قبلنا بناء على معطيات سكوبوس من: <http://www.scimagojr.com>.

ولإلقاء نظرة عامة على الأقطار العربية الأخرى، يُظهر ملحق الكتاب أنماط الاختصاص للأقطار العربية للعامين ٢٠٠٠ و٢٠١٠، إضافة إلى مؤشرات أخرى. وقد تم احتساب مقاطع اختصاصها بالاطلاع على تصنيف آخر لمجالات البحث وبيانات سكوبوس (بدلاً من SCI)، حيث أظهرت تونس ومصر التغيّرات الأكثر أهمية في العشر السنوات المتدخل فيها، إذ قامت تونس بزيادة إنتاجها بشكل كبير في العلوم الزراعية، وقلّصت اختصاصها في الرياضيات. كما قامت مصر بزيادة حجم إنتاجها البحثي، وقلصت اختصاصها المفرط في الكيمياء بشكل معتبر. وهذه علامة جيدة، لأنه في هذه الحالة بالتحديد كانت غالبية المنشورات في الكيمياء بمنزلة تحاليل روتينية لخصائص فيزيو ـ كيميائية للمواد. والآن تنتج مصر منشورات متساوية في اختصاصات مختلفة، ولعلّه من المفيد ملاحظة التشابه في أنماط الاختصاص. ومن اللافت للنظر أيضاً أن نلاحظ التشابه في ملامح التخصّص في مصر والعربية السعودية (ضعيف في العلوم الطبية وعلم الأحياء، وقوي في الهندسة).

وأخيراً، من المفيد المقارنة بين البلدان التي لديها حجم متشابه، ولكن لديها بروفيلات مختلفة تماماً. فلدى الأردن تركيز أكبر على الهندسة والعلوم البيئية، وبشكل

مدهش العلوم الاجتماعية (ربما يكون ذلك في مجال التربية). ويجب الحذر من أرقام اختصاصات العلوم الاجتماعية التي هي غالباً ضعيفة نسبياً (وبالتالي يمكن أن تكون أكثر حساسية للتغييرات في مؤشرات الاختصاص). وفي المقابل، لدى لبنان اختصاصات أقوى في العلوم الحياتية وعلوم الزراعة والطب السريري. كما نلاحظ أن هناك تباطؤاً في الاختصاصات الطبية في لبنان لصالح العلوم الحياتية، كمجموعة علوم أكثر أساسية. ومن الممكن أن يكون هذا علامة لنمو التركيز على البحث.

وباختصار، يتسم النمط الكلي للاختصاص والنمو البحثي في المنطقة العربية بشكل كبير بتوجهه نحو العلوم الكيميائية والزراعية، بسبب أهمية بعض الأقطار من حيث الحجم (مصر، والسعودية، والجزائر). وكما نرى، تظهر البيئة كمجال اختصاص جديد، والتي نؤمن بأنها تتأثر بالدعم المتزايد للعلوم البيئية، وبشكل أساسي من أوروبا، لكنه دولي أيضاً.

ثالثاً: انخفاض الاستشهادات، انخفاض الأثر

من اللافت للانتباه أكثر هو أن أرقام الاستشهادات التي طرأت على المنشورات في الأقطار العربية لا تزال قليلة مقارنة بتلك التي تم نشرها في مناطق أخرى من العالم، حيث إن معدل عدد الاستشهادات لورقة واحدة من الولايات المتحدة يبلغ ٣,٨٢ (واحد من أعلى المعدلات في العالم)، والمعدل لورقة من كوريا الجنوبية هو ١,٥١. ويتراوح معدل عدد الاستشهادات من المنطقة العربية في عام ٢٠١٣ بين ٠,٩٩ للبنان، و٠,٦٠ للكويت. ويمكن أن يكون الرقم قليلاً إلى درجة ٠,٠١ في الأقطار العربية الأخرى. وفي الحقيقة، لا تعكس هذه الأرقام القليلة للاستشهادات الاختلافات في اللغة، وذلك لأن جميع البيانات تتعلق بمادة باللغة الإنكليزية، وقد تمت مراجعتها من قبل قاعدتي بيانات ثومسون وسكوبوس.

تقوم الاستشهادات بقياس التأثير (Influence) أكثر منه الأثر (Impact)، كما أنها تتعلق إلى حدّ كبير بتوزيع الهيبة والسمعة لدى الجماعة العلمية. ورغم أنها لا تقيس بالضرورة الجودة (كما ادّعى مخترع قياس الاستشهادات أوجين غارفيلد (Eugene Garfield)، إلا أنها تعكس الطريقة التي تقوم فيها الجماعة العلمية باستخدام منشوراتها. ويجب الملاحظة أن أكثر من نصف إنتاج العالم العلمي لم يتم الاستشهاد به على الإطلاق، وذلك لأن القياسات بناء على الاستشهادات تعتمد على الوقت، وقد تم اقتراح

العديد من المؤشرات لكي يتم أخذ هذا العامل بعين الاعتبار. إن مؤشر H (H-index) هو واحد من المقاييس المعروفة، وتم تصميمه بواسطة هيرش بشكل دقيق لتسجيل أثر الزمن بعلاقة مع الاستشهادات والمنشورات. إن المنطق وراء مؤشر H هو أنه كلما كانت الخبرة أطول، تصبح فرصة الاستشهادات أكبر. ومن الطرق المستخدمة لأخذ هذا الأثر التراكمي بعين الاعتبار من دون إعطاء ميزة حاسمة، هو تحديد عدد الاستشهادات التي طرأت بحسب علاقتها بعدد المنشورات. أما على مستوى الدول، فإن مؤشر H هو عدد المقالات في دولة معينة (H) التي طرأ عليها عدد من الاستشهادات (H) على الأقل. أي يعني مؤشر H ذو القيمة «٣٠» أن لدى هذه الدولة ٣٠ مقالاً منشوراً طرأ على جميعها ٣٠ استشهاداً على الأقل. وللوصول إلى هذه النتيجة، يمكن أن تحتاج الدولة تحت الدراسة إلى أكثر كثيراً من ٣٠ منشوراً، حيث يقوم المؤشر بقياس مستوى معين من الأداء.

ويمكن أن يختلف مؤشر H بشكل واسع، حيث يطرأ على بعض المقالات حدّ عالٍ من الاستشهادات، ويكون ذلك، مثلاً، عندما ترث مؤسسة ما عمل عدد كبير من الباحثين الذين كانوا نشيطين في النشر البحثي في مؤسساتهم السابقة، أو كان الباحثون نشيطين مشاركين من دول أخرى. ولدى مؤشر H بعض السيئات، ولكن لديه إشكالية خاصة عندما يتم استخدامه لقياس المنشورات بمقياس جماعي بدلاً من مقياس فردي، الأمر الذي يتضمن القياسات المأخوذة على المستوى الوطني. كما لا يمكن مقارنة مؤشر H عبر الاختصاصات، فلكل اختصاص معاييره. ولذا تقوم بعض الاختصاصات المنتجة بشكل كبير من حيث الأوراق والاستشهادات بفرض معيار عالمي لا يكون له معنى لكثير من الاختصاصات الأخرى.

بالرغم من ذلك، فإن هذا الرقم صغير للأقطار العربية؛ على سبيل المثال تقوم مجلة **سيماغو** (*SCImago*)[٣] - التي تسجل الإحصاءات التي تم احتسابها على بيانات سكوبوس - بتسجيل مؤشرات H لكامل الفترة بين عامي ١٩٩٦ و٢٠١٣. وعن طريق المقارنة، تبيّن أن لدى الولايات المتحدة (قيمة ناشِزة في جميع هذه الإحصاءات) مؤشر H بقيمة ١٥١٨، تليها المملكة المتحدة بقيمة ٩٤٣، وفي الأسفل تقع ألمانيا (٨١٤)، وفرنسا (٧٤٢)، وكندا (٧٢٥)، واليابان (٦٩٤)، وإيطاليا (٦٤٥)، بينما تستحوذ دول

(٣) مجلة **سيماغو** هي بوابة معلومات التي تتضمن المجلات والمؤشرات العلمية للبلدان، والتي تستقي معلوماتها من قاعدة بيانات سكوبوس.

أوروبا الشرقية على مؤشرات H متوسطة تتراوح بين ٢٠٠ و٣٥٠. ولدى الصين، ثاني أكبر دولة منتجة للأوراق العلمية خلال الفترة المذكورة، مؤشر ضعيف نسبياً بقيمة ٤٣٦، الأمر الذي يعني أن عدد الأوراق التي طرأت عليها استشهادات قليل. ويجب ملاحظة أن مؤشر H هو بالطبع حساس لمقياس لمستوى الإنتاج العلمي (كلما كان عدد المقالات المنتجة أكثر، كانت احتمالية التدفقات العالية من الاستشهادات أكبر) والفترة الزمنية المأخوذة بعين الاعتبار والانتظام.

الجدول الرقم (٢ ـ ٣)

الإنتاج العلمي بالنسبة إلى مؤشر قياس تأثير وإنتاجية العلماء (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠)

الدولة	المنشورات	المنشورات المقتبسة	الاقتباسات	الاقتباس الذاتية	الاقتباسات لكل منشور	مؤشر H	الترتيب العالمي
مصر	١٠٤٧٨٤	١٠٢١٨١	٦٥٩٧٧٩	١٣٢٩٤٢	٨,٤٢	١٤٨	٤٢
السعودية	٧٤٢١٠	٧١١٢٩	٤٠٣٨٢٧	٦٣٩٩٥	٨,٠٩	١٤٤	٤٥
المغرب	٣١٢٧٧	٢٩٨٢٢	١٩٥٠٧٩	٣٦٠٩٣	٧,٨٨	١٠٩	٥٥
لبنان	١٥٨٤٠	١٤٧٤٤	١٢٣٥٨٦	١٢٤١١	١٠,٧٢	١٠٩	٦٨
الإمارات العربية المتحدة	٢٢٨٧٤	٢١٧٨٥	١٣١٢٥٩	١٤٢٤٥	٨,٤٢	١٠٠	٦٣
تونس	٤٤٧٩٨	٤٢٨٠٨	٢١٨١٦٦	٤٨٨٣٩	٧,٣٩	٩٧	٥٢
الأردن	٢٢٧٥٣	٢٢٢٧٣	١٣٦٣١٦	١٨٠٨٤	٨,٠٤	٩٢	٦٤
الكويت	١٥٤٤٦	١٤٩٣٣	١١٣٩٨٤	١٤٧٧١	٨,٥٢	٩٢	٦٩
الجزائر	٣١١٥٣	٣٠٦٦٥	١٣٧٥٠٥	٢٦٨٩٥	٧,١	٨٩	٥٦
عُمان	٩٦٦٣	٩٠٧٦	٥٦٠٧٧	٦٩١٤	٧,٩٦	٧٤	٧٨
سورية	٤٥٩١	٤٤٢٠	٣٦٢٠٠	٤٦٣١	١٠,٩١	٦٤	١٠١
قطر	٧٦٩٢	٧٣٢٦	٣٤٦٥٤	٤٠٥٦	٦,٦٣	٦٠	٨٩
السودان	٤٧٠٠	٤٥٤٧	٣١٨٠٧	٤٣٠١	١٠,٢٢	٥٨	١٠٠
فلسطين	٣٣٤٣	٣١٩٣	١٨٦٢٦	٢٥٨٠	٨,٤٣	٤٨	١١٠
العراق	٧٦٠٣	٧٢٣٣	٢٠٥٥٥	٢٦٤٤	٥,٣٧	٤٦	٩٠
البحرين	٣٧٥٣	٣٤٩٠	١٦٣٤٠	١٧٣٥	٥,٥٩	٤٣	١٠٩
اليمن	٢٠٧٤	٢٠١٨	١١٧٩٢	١٣٩٠	٩,٠٤	٤٢	١٢٢
ليبيا	٣٢١٧	٣١١٦	١١٩٣٩	٧٥٩	٥,٦٦	٤١	١١١
موريتانيا	٤٠٠	٣٨٣	٣٣٨٢	٢٠٥	١٠,١٥	٢٨	١٦٩
إريتريا	٣٩٩	٣٨٧	٣٧٥٤	٣٠٨	٩,٩٩	٢٨	١٧٠
الصومال	٧٧	٧٠	٤٢٠	٢٠	٨,٦	١٣	٢٠٦

يؤكد الجدول الرقم (٢ ـ ٣) هذا التحليل، ولا يظهر أرقاماً قليلة للأقطار العربية فقط، لكنه يظهر أيضاً أن لدى دولتين سلوكاً «غير منتظم» بالنسبة إلى مؤشر الاستشهاد هذا، حيث إن الدولة الرابعة هي لبنان التي لديها مؤشر H (١٠٩) أعلى كثيراً من المتوقع، وهذا نتيجة للإنتاج العالي في المجالات الطبية الحيوية، كما تتم مشاركة حقيقية في البحوث التي يتم تقديرها دولياً. كما تظهر الإمارات العربية المتحدة مؤشر H (١٠٠) أعلى من المتوقع، ولأسباب عديدة قد يرجع ذلك إلى تعاونها العلمي الدولي. كما يمكن أن تعزى هذه الأرقام العالية إلى النمو في أعداد المغتربين الموجودين في الإمارات العربية المتحدة.

وعلى أية حال، هذه الأرقام، كما أي أرقام أخرى في الدراسات الببليوميترية، ينبغي أن تستخدم بحذر شديد، لأن كل رهاناتها ليست علمية، فهناك مستحقات تجارية وأيديولوجية. وفي ما يلي سوف نقوم بتطوير بعض الأفكار حول معامل التأثير والمعرفة اللامرئية، وكذلك الإشكالات التي أثيرت في سوق التصنيف الأكاديمي للجامعات (Rankings Universities).

١ ـ إشكالية معامل التأثير

إن المؤشر الببليومتري الأشهر هو معامل التأثير (Impact Factor). ويقاس معامل التأثير لمجلة ما في سنة معينة بمقدار معدل عدد المرات التي تم الاستشهاد فيها من الأبحاث المنشورة في تلك المجلة خلال السنتين الماضيتين. ويختلف هذا المقياس جداً من اختصاص إلى آخر، ولا يتمتع بصدق إحصائي قوي، ولديه العديد من الإشكالات الإحصائية. ولقد كان هناك جدل حاد في ما يتعلق باستخدام معامل التأثير الذي أصبح ممكناً حسابه بفضل توافر المؤشرات التي يتم نشرها بشكل منتظم عن طريق بوابة العلوم (في تقارير مؤشر الاقتباسات العلمية Science Citation Index Reports) منذ أن صمم هذا المعامل غارفيلد في الستينيات. وأخيراً، يعتمد المعامل على البيانات التي تقدمها المجلات، وبالتالي يمكن التلاعب فيها بسهولة بواسطة تلاعب بعض محرّري المجلات (Monastersky, 2005).

وقبل مناقشة مؤشر الاقتباس (Citation Index) ومعامل التأثير للوطن العربي، علينا أن نذكّر أن العديد من الانتقادات ظهرت مؤخراً ضد مثل هذا القياس الكمّي. فقد قام بعض النقاد (Molinié and Bodenhausen, 2010; Ernst 2010; Piron 2010)

بالشك كلياً بمصداقية هذا القياس[٤] أو طالبوا بإكمال التحليل نوعياً، وهذا هو موقفنا. ففي كثير من المقالات، لم تشجع الاقتباسات ونقل الأدبيات البحثية الغرض العلمي لاستخدامها، مثل الاقتباسات لإثبات ما ثبت بالفعل، أو لمجرد إثبات أهمية هذا الموضوع، أو مجرد الاستشهاد بشخص يعتبر بارزاً في هذا المجال، وما شابه ذلك.

لقد شجعت قياسات الاستشهادات التركيز على الإنتاج في المجلات المسجلة في قاعدة بيانات بوابة العلوم، والتي تم الاعتقاد بأنها تمثل «العلوم السائدة» (Mainstream Science). وهذا يطرح صعوبة حقيقية للدول التي ينقصها تاريخ مهم للنشر العلمي، طالما أن اللعبة تبدو محددة بعدد قليل جداً من اللاعبين (Gaillard, 2010).

تكمن الصعوبة الحقيقية للأقطار العربية في أن الضغط للنشر في هذه المجلات «المعترف بها دولياً يثبط همّة الباحثين للنشر في المجلات المحلية (Hanafi, 2010c). كما أن الدوريات العلمية العربية التي تتضمنها قواعد البيانات الدولية يتجاوز في عددها ٥٠٠، حوالى ثلثها يتم نشره من قبل الجامعات والمراكز البحثية المصرية، ويتم تقسيم الثلثين الآخرين بين المغرب والأردن والعراق. وتعاني مجلات العلوم العربية مشاكل أساسية، مثل النشر غير المنتظم، ونقص مراجعات الأقران الموضوعية والأوراق غير المحررة للمؤتمرات والمحاضرات. إضافة إلى ذلك، لا يتم اعتبار بعض هذه المجلات موثوقة لأسباب الترقية الأكاديمية، الأمر الذي يدفع العديد من الباحثين والأكاديميين إلى تفضيل النشر في المجلات الدولية التي يراجعها الأقران (UNDP, 2009: 200).

---

(٤) انظر في هذا السياق المقال الشهير لريتشارد إرنست (Ernst, 2010: 90)، الحاصل على جائزة نوبل، الذي يقترح: «(١) دعونا نبلور عقيدة للعلماء والباحثين في كل المجالات العلمية: لا تستخدم، ولا تقتبس، أو حتى تستشير أبداً مؤشرات مؤشر الاقتباسات العلمية (Science Citation Indices)! دعونا نناشد كبرياء وصدق الباحثين لاستخلاص أحكامهم حصراً من دراسات متأنية للأدبيات وغيرها من الأدلة العلمية. فمن الأفضل رفض الامتثال للطلبات من أن تبني حكمك على المؤشرات البيليومترية الرقمية! دعونا ندمج هذه العقيدة في التدريس لدينا، وتكذيب «لعبة الأرقام» التي تتعارض مع أهدافنا الموضوعية والمصداقية والنزاهة، والمسؤولية الاجتماعية للباحثين. (٢) دعونا ننشئ، على شبكة الإنترنت، صفحة ويب يمكن لأي باحث الوصول إليها لفضح الوكالات والمجلات والأفراد الذين يستخدمون بانتظام ويسيئون تفسير الإحصاءات البيليومترية في أحكامهم. دعونا نشجع الباحثين على إضافة تعليقاتهم النقدية إلى قاعدة البيانات هذه لتحديد المخالفين سيئي السمعة للعقيدة المذكورة أعلاه. يمكن أن نسمي قاعدة البيانات هذه «فضح البيليومترية الكاذبة» (Bibliometric Discredibility Pillory). ويمكن أن يقوم بعض المختصين في البيليومترية باستخدام أدوات التقييم البيليومترية القياسية لإنشاء «مؤشر الكذب البيليومتري» للتعرف إلى أسوأ المخالفين للمصداقية الأكاديمية. (٣) دعونا نفضح على وجه التحديد وكالات التصنيف ومديريهم الذين أنشأوا ونشروا بانتظام مؤشرات اقتباس العلم وقوائم ترتيب الجامعات. لقد أثْرت هذه الوكالات على حساب الجودة والعلوم، وسببت ضرراً أكثر من النفع. دعونا نحث وكالات التمويل على أن لا تدعم أبداً المشاريع التي تنوي توسيع نطاق البيليومترية بناء على مجرد عدّ الاقتباس».

إن قضية النشر هي قضية أساسية جداً، ولذلك يجب أن تصبح هدفاً لتحليل أدق وله مصداقية أكبر، كما يجب التذكير بأنه يمكن أن نعزو جزئياً ضعف عدد المنشورات إلى نقص المجلات المحلية في قاعدتي بيانات سكوبوس وبوابة العلوم، حيث إن ضم المجلات يعتمد عادة على شرطي الانتظام وحجم القراء المعقول. فمؤخراً، قام باحث بتعداد المنشورات في قاعدتي البيانات التي تم إنتاجها في الدول التي تحد البحر الأبيض المتوسط (الجدول الرقم (٢ ـ ٤)) فوجد عدداً لائقاً من المجلات المحلية في الدول التي تم فيها تدعيم النظام البحثي. فمثلاً أدخلت دولة كتركيا ١٤٣ مجلة في سكوبوس، و٧٣ مجلة في بوابة العلوم.

الجدول الرقم (٢-٤)

المجلات المحلية في قواعد البيانات (لدول حوض البحر المتوسط)

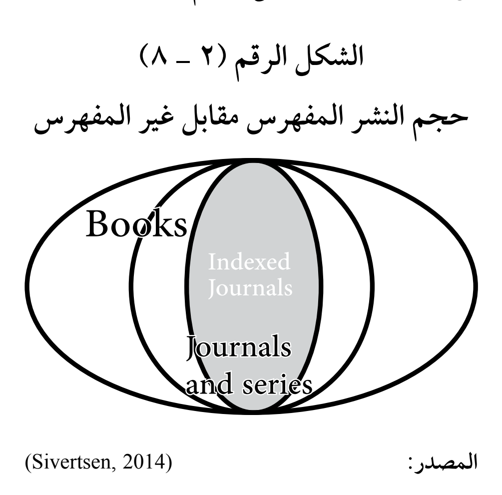
الدولة	سكوبوس	مؤشر اقتباس العلوم + مؤشر اقتباس (SCI) العلوم الاجتماعية (SSCI) + مؤشر الاقتباس الآداب والعلوم الإنسانية (A&HCI) (بوابة العلوم)
إسبانيا	٣٥٦	١٦٣
فرنسا	٧٧٠	٢٥١
موناكو	٣	٠
مالطا	١	٠
إيطاليا	٥٧٢	١٦٨
سلوفينيا	٢٩	٢٥
كرواتيا	١٠٤	٦٢
البوسنة والهرسك	٢	٤
الجبل الأسود	٠	٠
ألبانيا	٠	٠
اليونان	٣٩	١٨
تركيا	١٤٣	٧٣
سورية	٠	٠
قبرص	٠	٠
لبنان	٤	٠
إسرائيل	٧٠	٢٥
مصر	١٤	٣
ليبيا	٠	٠
تونس	٢	٠
الجزائر	١	٠
المغرب	١	٠
المجموع	**٢٠٨٤**	**٧٩٢**

المصدر: تحليلات غير منشورة مقدمة من .(Bülent Karasözen, 2010)

وينبغي التأكيد أن العديد من هذه المجلات تنشر باللغة الإنكليزية أو على الأقل خلاصة باللغة الإنكليزية. إن لدى دول المغرب العربي ومصر ولبنان مجلات قليلة جداً، ولا يمكن اعتبار أن الإشكال الوحيد هو الجودة في هذه الحالة. وبصفة عامة، لم تتم فهرسة قسم كبير من النشر (انظر الشكل الرقم (٢ ـ ٨)).

الشكل الرقم (٢ ـ ٨)

حجم النشر المفهرس مقابل غير المفهرس



المصدر: (Sivertsen, 2014)

٢ ـ المعرفة الخفية

هناك توجه بين الجامعات العربية الوطنية والخاصة لتبني نظام الترقية الأمريكي، والذي يمكن تلخيصه بالنسبة إلى البحث العلمي عن طريق التركيز على النشر في مجلات علمية دولية محكمة. ويتم تشجيع الباحثين بشكل عام لأخذ القرار المتعلق بمكان النشر بناء على معامل التأثير، وهذا لديه عواقب للمنشورات ولهيبة الجامعات الإقليمية.

ولكي نستطيع فهم كيفية توزيع منشورات دوائر الجامعة، قمنا بدراسة مقدار إنتاج المنشورات الموجودة في قواعد البيانات العالمية ونوعها، وقارناها بدراسة تلك غير الموجودة. وأخذنا مثال الجامعة الأمريكية، وهي جامعة نموذجية، بمعنى أنها تمتلك سياسة واضحة تقوم بتشجيع أساتذتها على النشر في مجلات ذات أثر كبير.

وعلى الرغم من هذه السياسة، فقط أغبطنا أن نعرف أن أساتذة هذه الجامعة قد أنتجوا الكثير من الكتب على مر الزمن (انظر الجدول الرقم (٢ ـ ٥)). ففي الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠١٤ تم نشر ٢٠٨ كتب، وهذا نشر غير مرئي في بوابة العلوم أو سكوبوس.

الجدول الرقم (٢ ـ ٥)

متوسط عدد الكتب سنوياً

الفترة	متوسط عدد الكتب سنوياً	مجموع الكتب
٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥	٨	٤٠
٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠	١٦	٧٩
٢٠١١ إلى أيار/ مايو ٢٠١٤	٢٢	٨٩

وعلى عكس ما يرى البعض أن الأساتذة ذوي الكراسي (Full Professors) يسترخون على مر الزمن، ولم ينشروا كثيراً. ويبيّن الجدول الرقم (٢ ـ ٧) أنهم نشروا أكثر من نصف هذه الكتب. ويتم نشر أكثر الكتب (٧١ بالمئة) من قبل أساتذة كلية الآداب والعلوم، وهذا متوقع (انظر الجدول الرقم (٢ ـ ٦)).

ومن حيث اللغة، لقد نظرنا فقط في الكتب المنشورة في مجالات الإنسانيات والعلوم الاجتماعية لنجد أنه فقط ١٠ من بين ١٤٧ كتاباً هي باللغة العربية (أي ٧ بالمئة). وهذا يعني عدم اهتمام الأكاديميين في هذه الجامعة بتوصيل رسالتهم إلى مجتمعهم (انظر الفصل التاسع).

الجدول الرقم (٢ ـ ٦)

توزيع الأساتذة من قبل الكلية (٢٠٠١ ـ ٢٠١٤)

الكلية	عدد الكتب	نسبة مئوية
كلية الآداب والعلوم	١٤٧	٧١
كلية الهندسة والعمارة	٢٤	١٢
كلية العلوم الزراعية والأغذية	١٥	٧
كلية الطب	١٢	٦
كلية العليان لإدارة الأعمال	٥	٢
كلية العلوم الصحية	٥	٢

الجدول الرقم (٢ ـ ٧)

توزيع الكتب بحسب رتبة الأساتذة

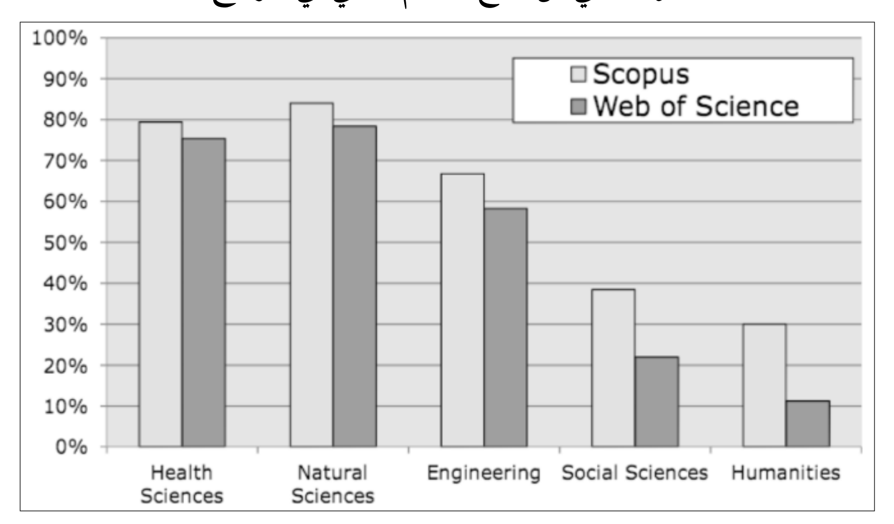
الرتبة	محاضر	أستاذ مساعد	أستاذ مشارك	أستاذ	أستاذ فخري	المجموع
العدد	١٤	١٨	٦١	١١٢	٢	٢٠٧

قمنا بفحص مجموع إنتاج المعرفة من قبل أساتذة الجامعة الأميركية في بيروت بعدة أشكال (مقالات، كتب، أدلة) منذ عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٠، واكتشفنا أن بوابة العلوم وقواعد بيانات سكوبوس قد احتوت على ٤١ بالمئة فقط من النشر الذي قام الأساتذة بذكره في التقارير السنوية لكلية الآداب والعلوم، وفي كلية الزراعة وعلوم التغذية في الجامعة الأميركية في بيروت.

وكما هو متوقع، وجد أن جزء المعرفة غير المرئية في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية كان كبيراً جداً (٨٨ بالمئة، و٨١ بالمئة على التوالي) وأقل للعلوم التطبيقية (٦٦ بالمئة)، ويشكل مقداراً يصل إلى ثلث المنشورات في العلوم الأساسية. وبذلك، فإن الأمر لا يقتصر فقط على العلوم الاجتماعية والإنسانيات، بل هو موجود في كل العلوم بدرجات متفاوتة.

الشكل الرقم (٢ ـ ٩)

تغطية ٧٠,٥٠٠ منشور علمي من قطاع التعليم العالي في النرويج (٢٠٠٥ ـ ٢٠١٢)



أن النشر غير المرئي لقواعد البيانات قد يكون مرئياً خارج المجتمع الأكاديمي. فهو غالباً المستخدم ضمن النشر المحلي، وباللغة المحلية والكتابة للمجتمع المحلي حيث يقطن الباحثون. إن الضغط على الأساتذة للنشر في المجلات الدولية فقط ليس إلا توجهاً (واعياً أو غير واع) نحو فصل الجامعة عن المجتمع، وتحجيم دورها المهم في المشاركة في الحركة الاجتماعية والثقافية المحلية وكما سنرى في الفقرة التالية، هذا الضغط هو جزء من أيديولوجيا التصنيف الأكاديمي للجامعات.

٣ ـ التصنيف الأكاديمي للجامعات

بعتبر التصنيف الأكاديمي للجامعات وثيق الصلة بفكرة اقتصاد المعرفة. وبالرغم من أن التصنيف الأكثر شهرة هو الذي تصدره جامعة جياوتونغ (Jiaotong) في شنغهاي، إلا أنه لم يكن الأول. فقد قام المجلس الوطني للبحوث في الولايات المتحدة الأمريكية بتصنيف مدارس الدكتوراه هناك في عام ١٩٨٢، وقامت مجلة **أخبار الولايات المتحدة وتقرير العالم** (*U.S. News & World Report College and University Rankings*) بعمل ترتيب سنوي، وهو تصنيف موجود منذ العام ١٩٨٣. وتبعت ذلك صحيفتا *Business Week* (١٩٨٨) و*Financial Times* (١٩٨٩) اللتان أنتجتا ترتيب ماجستيرات إدارة الأعمال في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ومع ذلك، فقد أُنتجت صدمة تصنيف شنغهاي عام ٢٠٠٣ بسبب اتساع نطاق تصنيفه ليشمل العالم كله، ومزيج نادر من المؤشرات التي شملت المنشورات وجوائز نوبل. وكان دافع هذا التصنيف هو تقديم قائمة للجامعات الجيدة (أو مستوفاة الشروط) للطلاب الصينيين المبعوثين إلى الدراسات في الخارج.

وبعبارة أخرى، وجد فقط لتوفير التوجيه للحكومة على كيفية رفع مستوى الجودة الأكاديمية لطلاب الدكتوراه المبتعثين إلى الخارج. وفي بعض البلدان، اقترح تصنيفات بديلة: في ألمانيا (تصنيف CHE في عام ٢٠٠٢، وتصنيف مدارس الدكتوراه في عام ٢٠٠٧)، وفرنسا (تصنيف Ecole des Mines في عام ٢٠٠٧)، والمملكة المتحدة (التايمز للتعليم العالي في عام ٢٠٠٤). وكان الاتحاد الأوروبي يقظاً جداً للمبالغة في صرعة تصنيف الجامعات، وحاول تعزيز طرق بديلة للتفكير من شأنها أن تحل محل مفهوم التصنيف باستخدام مفهوم «الترتيب الاستراتيجي» (Strategic Positioning) من قبل متخصصين في المؤشرات في أوروبا (Lepori [et al.], 2008; European Commission, 2010).

ويمكن تفسير النجاح الكبير لهذه التصنيفات بعوامل كثيرة (Debailly, 2010): عولمة البحث والتعليم العالي كمجموعة من أسواق تنافسية: سوق للجامعات وللطلبة وللأساتذة وللنشر؛ واتصال وثيق أقامته الجامعات الخاصة بين الرواتب، و«هيبة» الجامعة، كما يقاس على ما يبدو من التصنيف الأكاديمي العالمي. كما جرى تطوير إجراءات التقييم استناداً إلى مؤشرات بدلاً من تقييم الأقران (Peer Assessments) التي تعزز النجاح الفردي و«التميز»، وتؤدي إلى مزيد من إزالة القيود (De-regulation) وخصخصة التعليم العالي في البلدان، حيث يشكل البحث والتعليم العالي جزءاً من الصورة العالمية من الهيمنة (انظر إلى حالة المملكة المتحدة، على سبيل المثال، أو إلى مقاومة نظام التصنيف العالمي من قبل الجامعات ومدارس الهندسة الفرنسية). وكانت غلبة المقاييس الكمية (Metrics) التي تربط التقييم بمؤشرات أداء بسيطة أيضاً في قلب منهج الإدارة العامة الجديدة (New Public Management)، وبشكل أعم في الأساليب الإدارية المتعلقة بالبحوث وسياسة التعليم العالي (Debailly and Pin 2012). ومن الواضح، أنه من يشجع الخصخصة عقائدياً، والحد من تدخل الدولة في الاقتصاد، يرجح هذه التصنيفات والمقاييس للتميز. وفي الآونة الأخيرة، لم يتم إعطاء الاهتمام الكافي للمناقشات والانتقادات حول التصنيفات الأكاديمية العالمية ودورها في تعزيز قياس الأثر. وبالتالي ظهر حديثاً حقل جديد كلياً لتقييم الأبحاث.

في هذه الأثناء، تواصل *US News* إنتاج التصنيف بشكل منتظم، وهو مشروع تجاري «لطيف»، حيث يجد قراؤها الطمأنينة في تحديد موقع جامعتهم من خلال التصنيف الأكاديمي العالمي. وفي الواقع، يكاد يصعب معرفة كيف يؤثر التصنيف في قرارات اختيار الجامعة، لكنه بالتأكيد لديه تأثير مهم في مبيعات هذه الصحيفة. وفي حين تؤخذ التصنيفات الأخرى من مؤشرات التدريس والبحث (مثل التايمز للتعليم العالي)، فإن *US News* تركز فقط على أحد مخرجات البحوث، وهو النشر المفهرس في سكوبوس.

لقد روّجت الأقطار العربية، وخاصة في منطقة الخليج، الجامعات التجارية، سواء العامة أو الخاصة، على مقربة من هذا السوق العالمي من الكفاءات، حيث يشتري المال الهيبة، وعوائد النفط التميز. كما تناسب التصنيف الأكاديمي بشكل جيد مع البحث عن التميز والمنافسة في السوق، وفي الصحف والمجلات العلمية. لقد تم استنكار قيام بعض الجامعات بتوظيف أساتذة الظل الذين لا ينفقون الا وقتاً قصيراً جداً في هذه الجامعات مقابل ثمن باهظ، بحيث تحسب منشوراتهم ضمن منشورات هذه

الجامعات. ولا يزال الحجم الفعلي لهذه الظاهرة غير معروف، ولكن ربما يؤثر بشكل هامشي فقط على المستوى الفعلي في البحث العلمي. ومع ذلك، فإنه يؤثر في صورة الجامعات والدول في التصنيف العالمي التي تنتجها تقارير التنافسية (Competitiveness Reports)، وتقييم البنك الدولي للاقتصاد قائم على المعرفة. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١٤، نشرت *US News* تقريراً عن أفضل الجامعات في المنطقة العربية[٥]. هذا التصنيف، على عكس ما يعادله في الولايات المتحدة، يستند فقط إلى الأرقام الخام من المقالات والاقتباسات وغيرها من المؤشرات التي تقدمها قاعدة بيانات سكوبوس (SCOPUS)، وهو مشروع تجاري لشركة إلسيفييه. هذا يعني أنه لا يتم اعتماد نسب النشر بحسب عدد أعضاء هيئة التدريس وموظفي الجامعة. وخلافاً لبوابة العلوم (Web of Science)، فإن سكوبوس قد وسع قاعدته كثيراً في الآونة الأخيرة ليشمل مجلات إضافية، وبعضها مشكوك بمصداقيته، كما سنرى لاحقاً. وفي الواقع، يبدو أن كل قواعد البيانات هي تغطية بطرق مشابهة جداً للإنتاج العلمي في الأرقام الإجمالية لمجموعات البيانات الكبيرة إحصائياً. ولكن اذا نظرنا بتمعن إلى بعض البلدان أو الجامعات، التي تنتج عدداً قليلاً من المطبوعات، فثمة اشكاليات ناتجة من عدد من أوجه القصور المنهجية. وحتى اليوم، لا يوجد على الإطلاق معيار مقبول في التقييمات الببليومترية والتصنيف الذي يقبله المتخصّصون في هذا المجال.

وهكذا ينبغي أن يؤخذ تصنيف الأكاديمي للجامعات على حقيقته، ألا وهو الأنشطة التجارية التي تصنّف سوق المعرفة بشكل أساسي للقطاع الخاص، ومحاولة توفير الأدوات اللازمة لذلك. إن تصنيف *US News* للجامعات العربية لديه كل عيوب التصنيفات الأخرى، وبالإضافة إلى ذلك يقوم على قاعدة بيانات هشّة للغاية. فإذا نظرنا إلى المجلات ٤٤٨ «العربية» المدرجة في قائمة سكوبوس، نجد أن ٦٧ بالمئة منها تنتمي إلى اثنين من الناشرين الإشكاليين؛ شركة الهنداوي (مقرها في القاهرة)، وشركة بنثام (Bentham) (مقرها في الشارقة، في الإمارات العربية المتحدة)، والتي تعتبر ناشراً مشكوكاً فيه - أو في بعض مجلاته - من قبل قائمة بيال (Beall Listing) التي تنشر أسماء شركات نشر ذات الوصول المفتوح، والتي يمكن أن تحتال على الباحثين وتفترسهم (Potential, possible, or probable predatory scholarly open-access publishers)[٦] (انظر الجدول الرقم (٢ - ٨)).

(٥) <http://www.usnews.com/education/arab-region-universities>.
(٦) <http://scholarlyoa.com/publishers>.

الجدول الرقم (٢ ـ ٨)

توزيع المجلات الموجودة في الوطن العربي بحسب نوع الناشر

الناشر	مؤسسة هنداوي للنشر	دار بنثام للعلوم	مجلات الجامعات العربية	المجموع
عدد المجلات	١٤٦	١٥١	١٥١	٤٤٨
نسبة مئوية	٣٣	٣٤	٣٤	١٠٠

وفقاً لهذا التصنيف، إن «أفضل» الجامعات العربية الخمس هي: جامعة الملك سعود (الرياض)، وجامعة الملك عبد العزيز (جدة)، وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا (جدة)، وجامعة القاهرة، والجامعة الأميركية في بيروت. وما وراء هذا التصنيف الأكاديمي، تقدم الصحيفة الأمريكية التصنيف في كل حقل علمي. وفي ما يتعلق بالعلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية، فالتصنيف لا يمكن أن يكون الا خاطئاً من أساسه، لأن معظم الإنتاج في هذه العلوم هو باللغة العربية، وغير مفهرس ضمن المجلات العربية لسكوبوس. ويتم نشر مجلتين فقط في القائمة باللغة العربية (واحدة من الكويت، وأخرى من الأردن) من بين سبع مجلات مقرها في المنطقة العربية[٧]، بينما بيّنت دراساتنا أن هناك أكثر من ٣٠٠ مجلة أكاديمية صادرة باللغة العربية.

لا يدلّ التصنيف العالمي على النشاط البحثي، كما أنه لا يستخدم لتقييم البحوث حتى في بيئات تنافسية جداً. فهو لا يستخدم في قرارات المموّلين، وربما لم يكن لديه أي تأثير حقيقي في اختيار مسار مهني للطلاب، حيث إن هناك دوافع أخرى تجعل الطالب وأهله يختارون جامعة ما، مثل الموقع، والتكلفة، والقرب، والمعرفة السابقة بالمؤسسة الأكاديمية، حيث يؤدون دوراً أكثر أهمية من أي تصنيف. إنها لا تخدم سوى وظيفة رمزية وسياسية وأيديولوجية للغاية، إذ إنها تضفي الشرعية على فكرة المقارنة بين مختلف الجامعات. وإذا كان هناك بعض التأثير الذي يمكن العثور عليه، فهو في إثارة الخلافات الشديدة بين الأكاديميين والإداريين على مزايا وهيبة مؤسساتهم الخاصة، والمناقشات التي لا تتجاوز حدود فقاعة من المجتمع التي تهمها مثل هذه الأرقام.

(٧) هناك بعض المجلات الاخرى التي تنشر باللغتين العربية والأجنبية مثل: *Arab Gulf Journal for Scientific Research*

لقد كتب بيار بورديو يوماً أن «التوحيد يفيد المهيمن» (Standardization Benefits the Dominant)، وبهذه التصنيفات يريدون ترسيخ فكرة مفادها أن ثمة قياساً يناسب كل شيء، بشكل مستقل عن المضمون، والتوجه، والموقع أو الموارد. فبدلا من التفكير في الجامعات كمؤسسة اجتماعية تناسب سياقاً معيناً، من حيث البيئة (Ecology) (تنوع حيوي يتكيف مع بيئتها)، فإنه يفكر فيها من حيث التَدَرُّج الهرَمِيّ (Hierarchy) (كيفية تحقيق اللقب «الأفضل» عند التنافس ضد جامعة هارفارد ذات الوقفية الـ ٤١ مليار دولار). وتقتصر هذه الوظيفة على تشكيل النخبة، إذ تصبح الجامعة صورة كاريكاتورية لنفسها، وتصبح الآثار في البلد، والأنشطة ما بعد النشر، والبحوث والخدمات المجتمعية، والمشاركة في المناقشات العامة، والتأثير في القرارات السياسية، والمساهمة في الحياة السياسية المحلية، ونشر كل من المعرفة والفنون، والتنظيم الاجتماعي؛ كل ذلك غير مرئي في هذا التصنيف الأكاديمي العالمي ذي البعد الواحد. وهكذا تصبح المساهمة الفعلية للباحثين المخلصين والموالين لمؤسستهم الخاصة مجرد حاشية في المسار المهني لأعضاء هيئة التدريس. ويصبح التصنيف بالتالي جزءاً من نموذج المشاهير (Celebrity Model) الأكاديمي الذي يعمل على المستوى العالمي، بطريقة انتقائية، كما هي العولمة نفسها.

وبما أننا لسنا متحمسين إلى أي تصنيف، فإذا كان لا بد من تصنيف، فيجب أن نفكّر في طرق بديلة لإجرائه أو في معايير ترقية أعضاء هيئة التدريس. وهناك بعض المبادئ التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار:

- يجب حساب معدلات، وليس أرقام خام لجميع المؤشرات، مربوطة بذلك بعدد أعضاء هيئة التدريس أو الطلاب ... إلخ.

- الدراسات الببليومترية لا يمكن أن تحل محل المراجعة الكيفية للنظراء.

- إنشاء بوابة وطنية/ اللغة (مثل قاعدة بيانات البلجيكية The Flemish Academic Bibliographic Database أو ألوكا Aluka لأفريقيا). إن إنشاء قاعدة البيانات العربية الرقمية «معرفة» حديثاً، أو قاعدة المنهل أو قاعدة شمعة (للدراسات التربوية)، هما نقاط انطلاق للوطن العربي، لكنها غير كافية، بل إنه من الأفضل أن تتبنى منظمة عربية وطنية أو قومية رسمية خلق بوابة علوم عربية.

- المعيار الذي يجب التعامل معه هو دورة الحياة الكاملة للبحث (أي بما في ذلك نقل المعرفة والأنشطة البحثية/ السياسات العامة). ونحن نعترف بأنه ينبغي ألّا

يكون ذلك لكل البحوث، ولكن لتلك التي لها صلة مباشرة بالمجتمع المحلي. وبالتالي يجب أن تصنّف البحوث بحسب الفترة الزمنية التي تحتاجها (البحوث التي تحتاج إلى وقت طويل [بسبب العمل الميداني الشاق أو بسبب الحساسية السياسية لمضمونها] مقابل البحوث التي تعطي نتائج سريعة)، والعامة ذات الصلة/ أبحاث السياسات ونقل المعرفة/ الابتكار (بالربط بالمؤسسات الاقتصادية، وخاصة الصناعية) مقابل الابحاث ذات التجريد العالي وغير المرتبطة بثقافة معينة. وإذا كان الاتجاه دائماً نحو القياس الكمّي، فينبغي وضع مؤشرات للأنشطة العامة/ السياسات للبحوث ذات الصلة، بما في ذلك عندما تؤدي هذه الأنشطة البحثية إلى مناقشات عامة وسياسات ذات صلة.

رابعاً: التعاون العلمي الدولي

يتم إجراء نشاطات العلوم والتكنولوجيا بطريقة أكثر دولية نتيجة لنمو تعقيدات العلوم وسهولة الاتصال وجهاً لوجه والإنترنت والحوافز الحكومية. ويعتبر التعاون الدولي في جميع الحقول العلمية أمراً بالغ الأهمية: إنها تساعد الباحثين على تجميع الأفكار معاً، والمضي قدماً بوتيرة أسرع. وبالمثل، فإنه يوسع أذهان بعض الباحثين مع المجالات ذات الصلة ومن سياقات مختلفة[٨]. وتعزز استراتيجية التدويل بالتأكيد الرأسمال العلمي للباحثين والمؤسسات الفردية من خلال المشاركة في فرق البحث الدولية والمؤتمرات الدولية ونشرها في مجلات دولية محكمة أو في دور نشر شهيرة، مثل مركز البحوث الدولي إيكاردا (ICARDA) (كان موقعه إلى جانب مدينة حلب)، على سبيل المثال، الذي نقل سورية قبل عام ٢٠١١ من بلد مستورد للحبوب إلى بلد مصدّر للحبوب، وذلك لأن هذا المركز الدولي للبحوث قد طور المحاصيل لتناسب بشكل أفضل ندرة المياه هناك. هذا وقد قام إيكاردا بتدويل بعض أبحاث جامعة حلب من خلال النشر المشترك بين هاتين المؤسستين.

في كتاب صدر مؤخراً بشأن التعاون الدولي بين أمريكا اللاتينية وأوروبا، يؤكد أرفانيتس وجايار (Gaillard and Arvanitis, 2013) بشكل جازم حقيقة أنه لن تحدث الشراكات العلمية الدولية فقط تحت مظلة برامج التعاون. ووفقاً لعدة مؤلفين (مثل

(٨) في الأردن أشار أحد الباحثين إلى أن «المشاريع الأوروبية ساعدت على تغيير المنظور السلبي للأردنيين نحو مفهوم التراث. في حين كان الأردنيون ينظرون بخجل إلى تراثهم المعماري، وقام الكثيرون بهدم منازلهم القديمة وبناء أخرى جديدة وحديثة ... أما الان فكثير من الأردنيين يحترمون العمارة التقليدية والتراث المعماري والحضاري».

كارول فاغنر (Wagner, 2008)، فقرار العمل البحثي المشترك هو في الأساس قرار شخصي مبني على أساس المصالح المتبادلة والمهارات التكميلية، ويعمل التعاون الدولي كنظام ذاتي للتنظيم العالمي من خلال العمل الجماعي على مستوى الباحثين أنفسهم (Wagner, 2008). وكما ذكرنا، في مقدمة هذا الكتاب، نحتاج هنا إلى تقييم هذه الآراء من التعاون العلمي التي تركّز على الباحث الفردي وحده. وقد قدم الباحث بالتعاون كبطل للقرارات الدولية لتصبح المصالح الفردية المحرك الرئيسي. ويستند التفسير الأساسي إلى فكرة أن الفرد يدرك المتعاونين المهمين المحتملين والقادرين على تقييم النتائج المتوقعة من التعاون المخطط له. وهذا ربما يكون ممكناً بالنسبة إلى الباحثين من ذوي الخبرة والكبار نسبياً الذين يتمتعون بسمعة عالمية، على عكس الباحثين الشباب الذين يصعب عليهم بدء التعاون الناجح. وعلاوة على ذلك، يحتاج فرادى العلماء، حتى خيرتهم، إلى الانخراط في بيئتهم المحلية، مؤسسياً وسياسياً واقتصادياً، حتى يكون اختيار تعاونهم مثمراً.

إن وجود الجماعة العلمية المحلية، وكذلك إضفاء الطابع المؤسسي على النشاط العلمي، يؤديان دوراً مهماً للغاية، لأنه من خلال المشاركة في التدريب المحلي والفرق العلمية المحلية، يمكن للباحثين الشباب أن يتمكنوا بصورة متزايدة من المشاركة في التعاون الدولي. وهذا يفسر أيضاً لماذا يتم ربط التعاون الدولي كثيراً بالتدريب على مستوى الدكتوراه وما بعد الدكتوراه. إن القرارات الشخصية مهمة، ولكن هناك عوامل أخرى تؤثر في الخيارات أيضاً لتجعل من التعاون العلمي الدولي مفيداً. ولدراسة ذلك، ينبغي النظر في ثلاثة مستويات مختلفة:

١ ـ بيئة السياسيات الوطنية (بما في ذلك اللوائح في مؤسسة الباحث) التي تؤثر بشكل مباشر في قرار التعاون على أساس الصكوك المتاحة للتعاون العلمي، ولكن أيضاً، بشكل غير مباشر، في أساس السياق السياسي والاقتصادي الوطني.

٢ ـ على المستوى الدولي تشمل شبكات أوسع من التعاون التي من خلالها يمكن للباحثين إيجاد فرص للتعاون الدولي. وينبغي أن يشمل هذا المستوى القضايا العالمية، وكذلك الفاعلين ذوي النشاط الفعال على المستوى الدولي.

٣ ـ أخيراً، على المستوى الفردي، وخيار المجال العلمي، ونمط الحياة المهنية والاتصالات الشخصية.

ولقياس ذلك يتم استخدام المنشورات المشتركة للمؤلفين من دولتين مختلفتين في الغالب، أو أكثر، كمؤشر لكثافة التعاون الدولي في العلوم والتكنولوجيا. ويمكن أن يخبرنا تحليل النشر المشترك شيئاً عن الأهمية النسبية للتعاون الدولي الذي يقود إلى مخرجات ملموسة (المنشورات)، وعن طبيعة التعاون من حيث الدول والاختصاصات (Glänzel, 2001; Adams [et al.], 2007; Schmoch and Schubert, 2008; Mattsson [et al.], 2008).

فحسب جايار وأرفانيتس (Gaillard and Arvanitis, 2013)، إن ٣٠ بالمئة من مقالات العالم العلمية والتقنية كان لديها مؤلفون من دولتين أو أكثر في العام ٢٠٠٦، مقارنة بأكثر قليلاً من ١٠ بالمئة في العام ١٩٨٨. وكان ٢٦,٦ بالمئة من جميع المقالات ذات المؤلفين الأمريكيين لديها مؤلف مشارك غير أمريكي في العام ٢٠٠٦، حيث إن النسبة مماثلة لمجموعة دول آسيا ـ ٨[٩]، وأقل قليلاً في الصين واليابان (NSF and OST, 2008). فبين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٦ زادت المنشورات المشتركة في جميع الدول، باستثناء الصين وتركيا والبرازيل. ويعكس المعدل الأكبر للخمسة عشر عضواً الرئيسيين في الاتحاد الأوروبي (EU-15)، وبنسبة ٣٦ بالمئة في العام ٢٠٠٦، بشكل جزئي تركيز الاتحاد على التعاون بين الدول الأعضاء، إضافة إلى القاعدة العلمية الصغيرة نسبياً في بعض الدول الأوروبية الأعضاء. ويمكن أن يعكس المستوى العالي للتعاون بين جميع الدول الأخرى (٤٦ بالمئة في العام ٢٠٠٦) صغر منشآت البحث العلمي (على سبيل المثال في الدول النامية) أو التي هي في مرحلة إعادة الإعمار (كما الحال في أوروبا الشرقية).

ومن المسلّم به أن لدى الدول النامية أرقاماً أكبر ومتزايدة للنشر المشترك؛ فكلما صغرت كانت نسبة النشر المشترك أعلى (Gaillard, 2010). وتميل التأليفات المشتركة إلى أن تكون أقل نسبياً للدول الأكبر التي لديها مجتمع علمي نامٍ، وبالتالي انخفض عدد التأليفات المشتركة في الصين والبرازيل وتركيا كنسبة مئوية من الإنتاج الكلي نتيجة للنمو السريع للإنتاج العلمي وتنوع المجتمعات العلمية.

يقدم الجدول الرقم (٢ ـ ٩) بيانات عن الإنتاج العلمي الإجمالي بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠ إلى جانب الحصص المناظرة للتأليفات المشتركة. وكما يمكن رؤيته،

(٩) تتألف آسيا ـ ٨ من جنوب كوريا والهند وإندونيسيا وماليزيا والفيليبين وسنغافورة وتايوان وتايلاند.

إن التأليفات المشتركة كثيرة جداً للمنتجين الصغار (يتضمن الإمارات العربية المتحدة وسورية وقطر وليبيا واليمن والسودان وموريتانيا)، بينما يقع المنتجون الكبار في المدى المتوسط استثنائياً. وتمتلك مصر عدداً قليلاً من المنشورات المشتركة. ومع ذلك، فإنه من المتوقع زيادة حصة التأليفات المشتركة في مصر كغيرها من الأقطار. وتظهر الحالة الاعتيادية لأغلبية الأقطار العربية أن نصف المنشورات تقريباً هي نشر مشترك.

الجدول الرقم (٢ ـ ٩)

النشر والتأليف المشترك في الأقطار العربية (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠)

الدولة	النشر (٢٠٠٠)	النشر (٢٠١٠)	حصة التعاون الدولي (نسبة مئوية) (٢٠٠٠)	حصة التعاون الدولي (نسبة مئوية) (٢٠١٠)	حصة العالم (نسبة مئوية) (٢٠٠٠)	حصة العالم (نسبة مئوية) (٢٠١٠)
السعودية	١٨٣٥	٥٧٣٩	٢٦,١	٥٦,٢	٠,١٥	٠,٢٦
مصر	٢٨٥٨	٨٤٥٩	٢٨,١	٤٠,٢	٠,٢٤	٠,٤
البحرين	٨٩	٢٦٦	١٥,٧٣	٤٢,٤٨	٠,٠١	٠,٠١
العراق	٩١	٧٢٤	١٦	٣٠	٠,٠١	٠,٠٣
الأردن	٦٢٧	٢٠٦٢	٣٠,٤٦	٤١,٤٦	٠,٠٥	٠,٠٩
لبنان	٤٤٨	١٢٥٩	٣٨,٤	٥٤,٦	٠,٠٤	٠,٠٦
الكويت	٥٦٨	١٠٥٩	٢٧,٩	٤٥,٧	٠,٠٥.	٠,٠٥
عمان	٢٥٥	٧٧٩	٤٢,٤	٦٠,٧	٠,٠٢	٠,٠٤
فلسطين	٤٠	٢٨١	٥٠,٠	٥٠,٩	٠	٠,٠١
قطر	٥٨	٦٩٣	٣٤,٥	٦٩,٦	٠	٠,٠٣
سوريا	١٣٩	٤٠٢	٥٢,٥	٦٢	٠,٠١	٠,٠٢
الإمارات المتحدة	٤٢٥	٢٠٥٩	٤٧,٥	٥٨,٢	٠,٠٤	٠,٠٩
اليمن	٤١	١٩٨	٦٨,٣	٧٠,٢	٠	٠,٠١
السودان	٩٩	٤٦٦	٥٥,٦	٥٩,٢	٠,٠١	٠,٠٢
الجزائر	٤٩٥	٢٨٦٢	٥١,٥	٥٢,٥	٠,٠٤	٠,١٣
ليبيا	٧٢	٤٦٨	٣٤,٧	٥١,٩	٠,٠١	٠,٠٢
المغرب	١١٨٤	٢٢٧٧	٥١,٤	٤٧,٦	٠,١	٠,١
تونس	٧٥٥	٤٤١٥	٣٩,٧	٤٣,٩	٠,٠٦	٠,٢
موريتانيا	١٤	٢٠	٧٨,٦	١٠٠	٠	٠

المصدر: Scimago، مبني على أساس بيانات سكوبوس: <http://www.scimagojr.com>

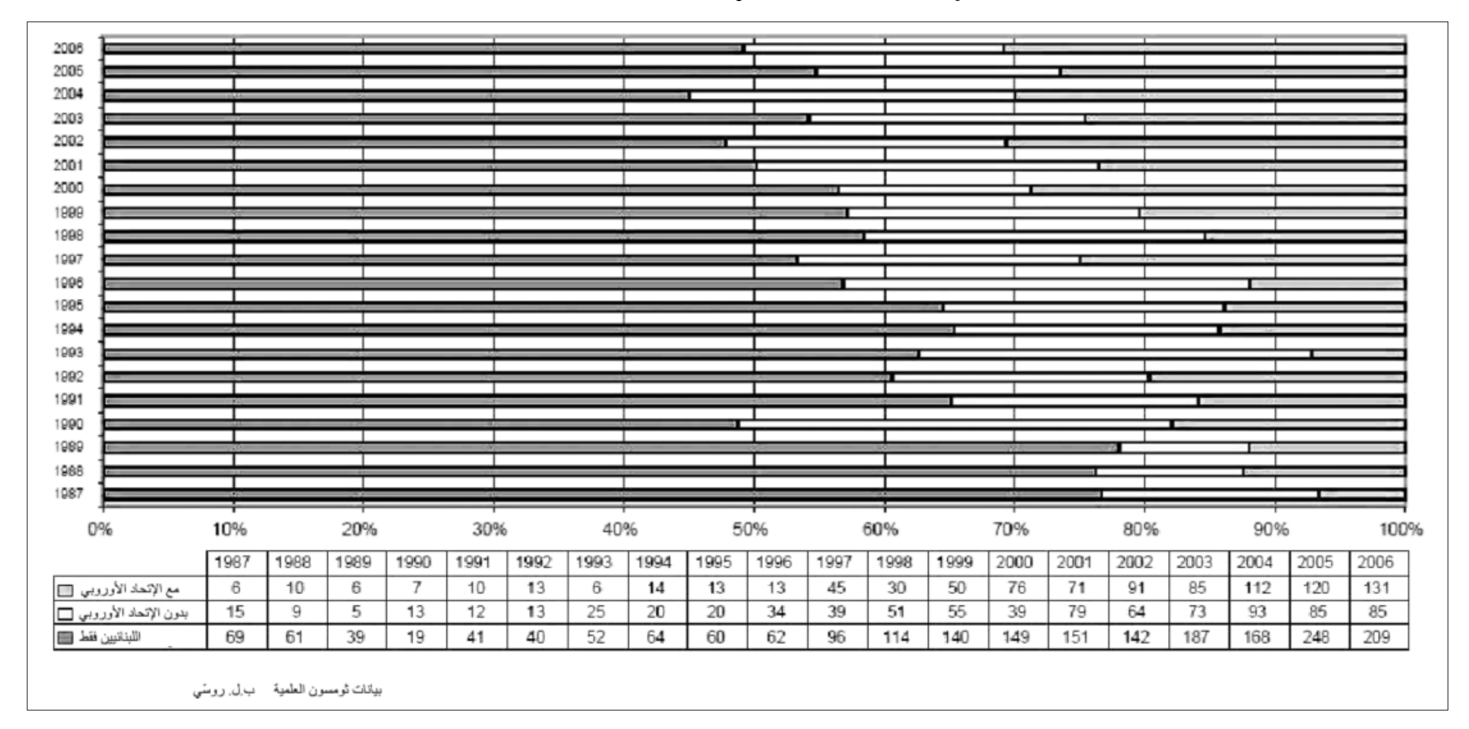
يشير كل من دايان هيكس وسيلفان كاتس في مقالهما «إلى أين يتجه العلم؟»، إلى أن «التعاون الدولي قد ذكر بصفة خاصة، وقد أصبح يشكّل مكانة مرموقة في السياسات الحديثة للاتحاد الأوروبي، وفي التحليل الببليومتري». لقد وجدا أن «ارتفاع تكلفة أجهزة معينة، واتساع نطاق العديد من القضايا، والدور العالمي للعديد من الشركات المتعددة الجنسية التي تقوم بأعمال بحثية مكثفة، وسهولة السفر والاتصال؛ كل ذلك مجتمعاً جعل الجماعة العلمية أكثر ترانسناشينال (عبر ـ قومية)» (Hicks and Katz, 1996: 394). وقد تم التشديد على دوافع التعاون الدولي هذه من قبل مراجعة المواضيع ذات العلاقة، والتي تم تحضيرها كوثيقة معلومات أساسية للمفوضية الأوروبية (Boekholt [et al.], 2009; Zahlan 2012).

وتعدّ حالة لبنان مثيرة للاهتمام، ليس فقط لأننا نرى المزيد من التأليف الدولي المشترك (زيادة النشر المشترك من ٢٢ بالمئة في عام ١٩٨٧ إلى ٥٥ بالمئة في عام ٢٠٠٦)، ولكن أيضاً لأن هناك إعادة للتوجيه التدريجي نحو مزيد من التعاون مع الشركاء الأوروبيين. ونلاحظ أن الاتحاد الأوروبي، وخاصة في فرنسا، هي المنطقة الرئيسية للتعاون، وذلك بفضل نظام تمويلها (الشكل الرقم (٢ ـ ١٠)).

وتشير الدراسات الببليومترية التي نفذت في السنوات الأخيرة كلها بالإجماع إلى أن هناك زيادة حادة في التعاون العلمي، وبشكل أكثر تحديداً في التعاون الدولي. وعلى نحو متزايد، يتم توفير المنح الدراسية العربية بالتعاون مع الباحثين في الخارج، الأمر الذي يدل على وجود الفرق بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠. ويبدو أن الولايات المتحدة شريك مهم لمصر، والأردن، ولبنان، وخاصة الجامعة الأميركية في بيروت، والجامعة اللبنانية الأميركية. وكانت فرنسا شريكا مميزاً بالنسبة إلى المغرب والجزائر، وبدرجة أقل بالنسبة إلى تونس. وبشكل عام، فرنسا هي الممول الرئيسي للمشاريع العلمية الدولية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، من خلال البرامج الثنائية. وأيضاً، نمت ظاهرة التأليف المشترك مع الاتحاد الأوروبـــي في جميع البلدان (حتى تلك التي تفضل الولايات المتحدة عادة)، وهذا يعود مباشرة إلى الجهود المبذولة من قبل الاتحاد الأوروبي لفتح برامجه بشكل منهجي للشركاء غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (Arvanitis, 2012) (انظر الشكلين الرقمين (٢ ـ ١١) و(٢ ـ ١٢)، والجدول الرقم (٢ ـ ١٠)).

الشكل الرقم (٢ ـ ١٠)

المنشورات والتأليف المشترك: لبنان (١٩٨٧ ـ ٢٠٠٨)

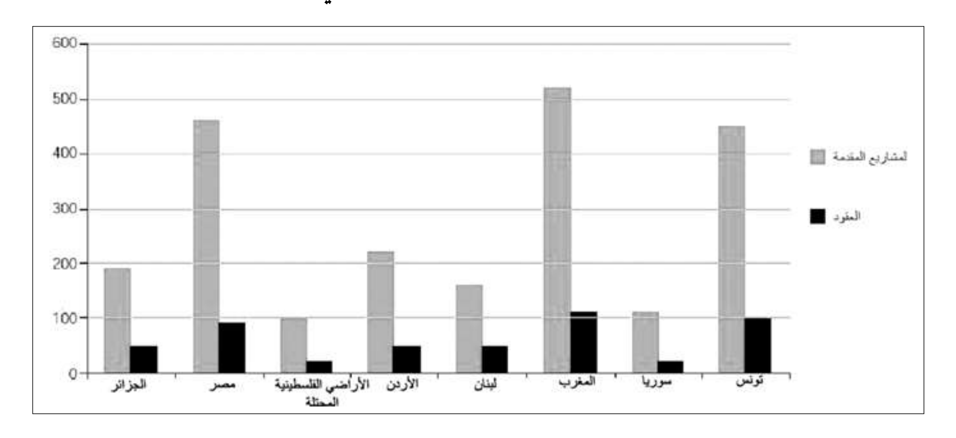


	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مع الإتحاد الأوروبي	6	10	6	7	10	13	6	14	13	13	45	30	50	76	71	91	85	112	120	131
بدون الإتحاد الأوروبي	15	9	5	13	12	13	25	20	20	34	39	51	55	39	79	64	73	93	85	85
اللبنانيين فقط	69	61	39	19	41	40	52	64	60	62	96	114	140	149	151	142	187	168	248	209

الشكل الرقم (٢ ـ ١١)

المشاركة العربية في برنامج الإطار السادس

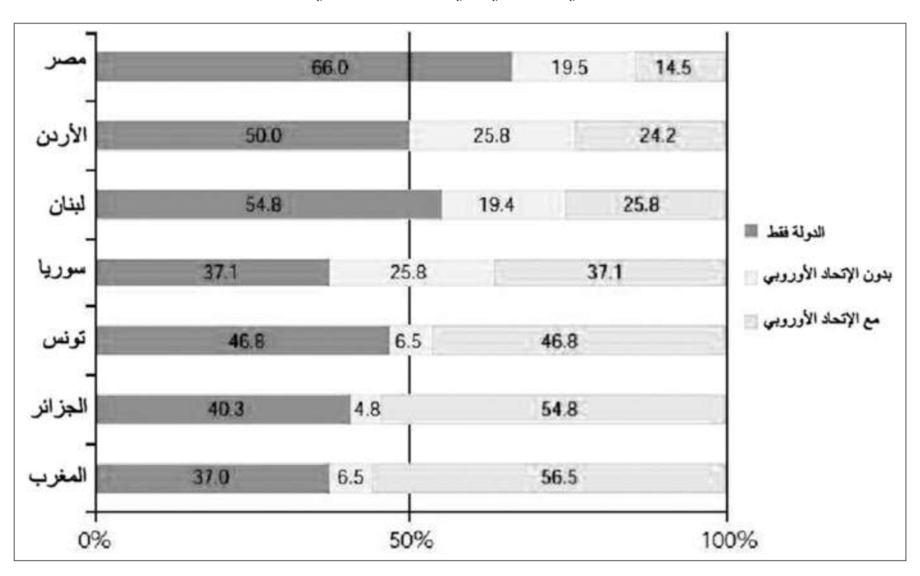
للاتحاد الأوروبي (Sixth Framework Program) **(٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٦)**



المصدر: (مؤسسة آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩: ١٩٣).

الشكل الرقم (٢ ـ ١٢)

التعاون العربي الدولي في النشر العلمي (٢٠٠٤)



المصدر: (مؤسسة آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩: ١٩٣).

الجدول الرقم (٢ ـ ١٠)

التعاون العربي الدولي في النشر العلمي

	تونس		مصر		لبنان	
ترتيب	البلد	نسبة	البلد	نسبة	البلد	نسبة
١	فرنسا	٧٧,٠	الولايات المتحدة	٢٧,٩	فرنسا	٣٧,٠
٢	الولايات المتحدة	٥,٧	ألمانيا	١٤,٩	الولايات المتحدة	٣٢,٣
٣	ألمانيا	٤,١	السعودية	١٢,٤	المملكة المتحدة	١٠,١
٤	إيطاليا	٣,٧	اليابان	١٠,٣	كندا	٦,٩
٥	بلجيكا	٣,٦	المملكة المتحدة	٨,٦	البحرين	٤,٥
٦	كندا	٣,٦	كندا	٥,٣	إيطاليا	٣,٨
٧	المملكة المتحدة	٣,١	إيطاليا	٤,١	السعودية	٣,٢
٨	المغرب	٢,٢	بلجيكا	٣,١	ألمانيا	ـ ـ
٩	إسبانيا	٢,١	فرنسا	٢,٩	أستراليا	ـ ـ
١٠	الجزائر	١,٥	إسبانيا	٢,٢	مصر	ـ ـ

المصدر: (مؤسسة آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩: ١٩٩).

وأخيراً، من المهم ملاحظة أن التسلسل الهرمي للبلدان التي تدخل الشراكات هو حساس جداً بالنسبة إلى السياسات. وهو يتغير بسرعة عما كان عليه قبل عقد من السنوات. ومن اللافت للنظر ظهور كل من العربية السعودية وإيطاليا وإسبانيا كمؤلفة مشتركة بشكل متكرر. يعزى ذلك إلى السياسات المبادِرة إلى التعاون الدولي من جانب سلطات هذه البلدان، ونمو النشاط البحثي. فإسبانيا، على سبيل المثال، شهدت نمواً مطرداً في تعاونها الدولي، ولا سيّما التعاون (المتوقع) مع أمريكا اللاتينية. كما كان هناك المزيد من التعاون بين المغرب وغيرها من بلدان المغرب العربي. وتظهر إيطاليا أيضاً زيادة حادة جداً في مشاركتها في البرامج الدولية مع البلدان المجاورة في مجالات اختصاصها (التراث الثقافي وعلم الآثار والعلوم الزراعية وعلوم الأغذية). وتقل الحصة النسبية للاعبين الأكثر «تقليدية» (فرنسا والولايات المتحدة)، ولكن، مع ذلك شهدت هذه البلدان نمواً في سياق زيادة التعاون والمنشورات المشتركة التأليف.

خامساً: التعاون بين الأقطار العربية

لقد أظهر بحثنا الميداني حول الممارسات البحثية في الجامعة الأميركية في بيروت، والجامعة اللبنانية، وجامعة القديس يوسف، أن مدى التعاون بين الأقطار العربية محدود (انظر الفصل الرابع) (Hanafi, Arvanitis, and Baer, 2013). وهذا يتفق مع استنتاجات أنطوان زحلان الذي يشير إلى أنه كانت هناك حوالى ١,٠٠٠ ورقة بحثية منشورة عن طبقات المياه الجوفية من قبل العلماء، إلا أن عدداً قليلاً من العلماء تعاونوا لكي يتمكنوا من تقديم خبراتهم لخدمة كامل المنطقة (زحلان، ٢٠١٢: ١٩٣). لقد جسد البرنامج الأولويات البحثية الوطنية (NPRP) (تأسست عام ٢٠٠٦ كأحد برنامج مؤسسة قطر) والعديد من أوجه التعاون، ولكن القليلة مع الوطن العربي (١٥ بالمئة من مجموع المنح المقدمة للمؤسسات الشريكة، و١٣ بالمئة من مجموع مقترحات المنح). ويمكن أن تكون واحدة من الفرضيات هي تقديم المشورة السيئة من قبل بعض المستشارين حول التربية[١٠] والبحث: ولكن لماذا نتوقع من مؤسسة

(١٠) تتمثل المشورة الأكثر سوءاً بالتوصية بتحول مفاجئ إلى اللغة الإنكليزية لمناهج المدارس القطرية. ووفقاً لرمزي ناصر (Nasser, 2014)، انخفض أداء طلاب البكالوريا إلى الربع الأدنى (Lower Quartile) في الاختبارات الموحدة دولياً مثل SAT وTOEFL في عام ١٩٩٩. وفي عام ٢٠١١ كانت قطر في مرتبة منخفضة جداً في متوسط درجات الرياضيات لطلاب الصف الرابع.

خاصة أمريكية كـ «راند» (RAND Corporation) أن تشجع مؤسسة قطر لتنفيذ التعاون بين الأقطار العربية؟ مؤسسة راند هي في الواقع مركز تفكير (Think Tank) عالمي للسياسات «غير الربحية»، وقد تأسس لأول مرة لتقديم البحوث والتحليلات للقوات المسلحة للولايات المتحدة من قبل شركة دوغلاس للطائرات. وهو يمول حالياً من قبل الحكومة الأمريكية، ووقف خاص، وشركات لصناعة الرعاية الصحية والجامعات. وبما أن مؤسسة قطر قد أنهت مؤخراً اتصالاتها مع راند، فإننا نأمل في إعادة النظر في تعاون قطر مع الأقطار العربية.

الجدول الرقم (٢ ـ ١١)

التوزيع الجغرافي لمنح NPRP (٢٠٠٧ ـ ٢٠١١)

المنطقة	المؤسسات المقترحة	المؤسسات الممنوحة		المقترحات المقدمة	المقترحات الممنوحة	
	عدد	عدد	نسبة مئوية	عدد	عدد	نسبة مئوية
العربية	٢٧١	٢٧	١٥	١٧١	٣٥	١٣
كندا	٩٧	١٥	٨	١٠٣	٢٦	٩
أمريكا	٥٥٨	٦٦	٣٧	٥٢٥	١٣٧	٥٠
المملكة المتحدة	١٨١	٣٠	١٧	١١١	٢٢	٨
الاتحاد الأوروبي	٤٤٧	١٧	٩	١٣٠	١٥	٥
آسيا واستراليا	٣٩٣	٢٤	١٣	٢٠٧	٤١	١٥
الإجمالي	**١٩٤٧**	**١٧٩**	**١٠٠**	**١٢٤٧**	**٢٧٦**	**١٠٠**

المصدر: (Al-Taie, 2013).

وفي منطقة الخليج، نلاحظ الزيادة الأخيرة في النشر المشترك. كما نرى في الجدول الرقم (٢ ـ ١٢) أن لدى الإمارات العربية المتحدة والعربية السعودية أغلبية النشر المشترك، بالرغم من اختلاف هذه الأرقام (٢٣ و١٩ منشورات على التوالي) (Hitti, 2011).

الجدول الرقم (٢ ـ ١٢)

النشر المشترك بين أقطار الخليج (٢٠٠٥)

البلد	البحرين	كويت	عُمان	قطر	السعودية	الإمارات العربية المتحدة	دول الخليج	المجموع
البحرين	٠	٠	١	٠	٤	٣	٢	١٠
الكويت	٠	٠	٣	٠	٤	٥	٣	١٥
عُمان	١	٣	٠	١	٣	٤	١	١٣
قطر	٠	٠	١	٠	١	٤	٢	٨
السعودية	٤	٤	٣	١	٠	٥	٢	١٩
الإمارات العربية المتحدة	٣	٥	٤	٤	٥	٠	٢	٢٣
دول الخليج	٢	٣	١	٢	٢	٢	٠	١٢
المجموع	**١٠**	**١٥**	**١٣**	**٨**	**١٩**	**٢٣**	**١٢**	**٨٨**

المصدر: سكوبوس. استشهدت من قبل (زحلان، ٢٠١٢: ١٦٢).

وقد يكون التعاون ضعيفاً حتى داخل البلد نفسه. فبينما أظهرت مقابلاتنا مع أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الأميركية في بيروت، تبيّن أنهم يتعاونون مع زملائهم في الجامعة أو مع باحثين آخرين في خارج لبنان، ولا سيّما من خلال اتصالات تشكلت خلال سنوات الدكتوراه وما بعد الدكتوراه، ولكن يكاد ينعدم التعاون مع باحثين في لبنان. وذكر أستاذ في كلية الطب أن «الباحثين في المنطقة العربية لا يمكنهم التواصل مع بعضهم البعض، فهم يميلون إلى البقاء في الاختصاص نفسه، في حين يتواصل الباحثين في الخارج ويتطورون معهم أبحاثهم» (Hanafi [et al.], 2013). وهذا هو التصور الشائع جداً، ولكنه خاطئ جزئياً. وبشكل عام، لقد أظهر مسح «ميرا» حول التعاون الدولي أن سلوك الباحثين العرب لا يختلف كثيراً عن سلوك نظرائهم الأوروبيين أو الأتراك أو الإسرائيليين. والفرق الرئيسي بين الباحثين الأوروبيين والعرب بدلاً من ذلك هو عدم وجود الوقت للقيام بالبحث، وربما تكون صعوبة الحصول على تأشيرة دخول إلى دول الشمال التي تعرقل العديد من الباحثين لتدريبهم في مختبرات الغرب، كما ذكر لنا أحد أستاذة جامعة اليرموك.

خاتمة

هناك العديد من الأسباب للإنتاج المنخفض نسبياً من المعرفة العلمية في الأقطار العربية، لكن لعل أهمها أربعة:

يتمثل السبب **الأول** بالمفارقة أنه على الرغم من أن أغلب الباحثين في المنطقة العربية ينتمون إلى مؤسسات التعليم العالي، فإن الأجندة البحثية قد غابت عن معظم هذه المؤسسات.

والسبب **الثاني** هو دور نظام الترقية الجامعي، حيث يؤثر هذا النظام بشكل عميق في إنتاج أعضاء الهيئة التدريسية. وفي أحسن الحالات، تقوم أنظمة التعيين والترقية بذكر ضرورة تقديم عدد معيّن من المنشورات، وفي العديد من الحالات لا يكون النظام واضحاً، ولا يتم الإعلان عن قواعد محدّدة. ومن الأمور الجديرة بالذكر نمط التوثيق المطلوب كدليل على الإنتاج. ويتمثل موضوع آخر بالتوازن بين النشر وأنواع الأنشطة الأخرى.

والسبب **الثالث** هو أنه يندر وجود المجلات العلمية المحلية المنتظمة المنشورة باللغة العربية. لذلك يجب تشجيع الدوريات المحلية ذات المحتوى العلمي الجيد،

ليس كأوراق وصفية معلوماتية تنشر ضمن جامعة الباحث من دون أن تهتم بعلاقتها بالاختصاص محلياً وعالمياً. وهذا سيحسّن من صورة العلم في المجتمع، وسيساعد الباحثين الشباب على نشر أعمالهم وتوفير متسع لنشر النشاط العلمي المحلي. وإذا كان بمقدور الأساتذة كتابة كتب، فهذا أصعب بالنسبة إلى الباحثين الشباب. ويجب تجنّب بعض الإشكالات الشائعة في الوطن العربي: النشر غير المنتظم، وعدم وجود مراجعة الأقران الموضوعية، وعدم الاهتمام بالنشر في قضايا مجتمعية حساسة وملحّة.

أما السبب **الرابع** فهو الحاجة إلى إجراء تحليل منهجي لتأثير برنامج البحوث. ومن المعلوم أنه يجري بذل جهد ملحوظ لإنشاء المراصد والمؤشرات في مجال العلوم والتكنولوجيا في المنطقة، ولكن لم يرافق ذلك جهد لدراسة أثر البحوث ودور عملية النشر (MIRA, 2011).

الفصل الثالث

الجامعات والباحثون والشتات العلمي

«تؤدي المؤسسة دوراً لمهننة البحث بحمايته وربطه باحتياجاته، ولكن يكون دور البحث كوجهة نظر أن يحميه من المؤسسة نفسها وإغراء تظاهرها بأنها خارج المجتمع».
(Hannoyer, 1996: 394).

لا يمكن فهم إنتاج المعرفة من دون التحقيق في أمكنة إنتاج البحث (المؤسسات) والباحثين أنفسهم. وفي ما يتعلق بالأقطار العربية، يتركّز البحث كثيراً في الجامعات. ومن المعلوم أن قليلاً من الأقطار لديها مراكز أبحاث، ويكاد ينعدم البحث لدى الشركات الخاصة. وبالتالي، فالبحث يعتمد بقوة على سياق الجامعة، والأقطار العربية، في هذا الصدد، هي مختبر للتطورات العالمية الجديدة بشأن نظام التعليم العالي، إذ يظهر العديد من الجامعات الجديدة، الخاصة بشكل أساسي، حيث ضغوط التدويل والخصخصة والعولمة أصبحت قوية جداً (Romani, 2012).

أولاً: الجامعة والمؤسسات التعليمية والبحثية

تختلف أنظمة الجامعة في الوطن العربي من بلد إلى آخر. ففي الجزائر ومصر والمغرب، يوفّر أمن التعليم العالي المفتوح للجميع مخزوناً كبيراً من المدرّسين الذين يقومون بعمل أبحاث. وتتبعها في ذلك الأقطار التي تفتقر إلى نظام جامع للجميع،

والتي تتضمّن ليبيا، وسورية، والعراق (والتي كانت تمتلك نظاماً تعليمياً مشهوراً قبل أن تخرّب الحرب هذه البلاد). وقد طوّرت بقية الأقطار نظاماً وطنياً مفتوحاً للجميع، ولكن بقدرة محدودة.

ومنذ بيت الحكمة في بغداد في القرن الثاني عشر، أدى التعليم العالي تاريخياً دوراً في تشكيل نوع واحد من النخبة ذوي الرأسمال الثقافي. ولكن مع تحول الجامعة، وخاصة من خلال اقتصاد السوق وتنويع مواردها، ولدت نخب متنوّعة، ومنها نخبة المشرذمين بشكل رئيسي بحسب اللغة المستخدمة في التعليم والبحث. ومن المعلوم أن قضايا اللغة هي في الواقع حساسة جداً وسياسية (Suleiman, 2003; Hitti, 2011).

هناك ثلاثة أنواع من الجامعات في المشرق العربي: النوع **الأول** هو الجامعة الحكومية، وتضم الغالبية العظمى من الطلاب. وبما أن غالبية هذه الجامعات هي جامعات وطنية، فإنها تستخدم اللغة العربية في مناهجها بصورة عامة. واستناداً إلى ما ورد في تقريري التنمية البشرية في الوطن العربي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣؛ ٢٠٠٤)، فإن الرقابة السياسية والقمع يحدّان من إمكانية توفر المقاربات النقدية، ولا سيّما في الجامعات الحكومية. وقد أدت دمقرطة التعليم في كل من مصر وسورية (من خلال مجانية التعليم والسماح لعدد كبير من السكان بالاستفادة من هذه الخدمة)، رغم أهميتها في مرحلة ما بعد الاستقلال، إلى ارتفاع عدد الطلاب من دون أن يترافق ذلك مع تحسين في نوعية التعليم.

وإضافة إلى هذين العاملين الأساسيين اللذين أثّرا في التعليم، ينبغي أن نضيف أيضاً: الافتقار إلى أجور مناسبة لأعضاء هيئة التدريس، وعدم توفر المكتبات والمصادر التدريسية اللائقة، واستمرار المناهج الدراسية القديمة[1]، وازدحام الجامعات بعدد ضخم من الطلاب، والافتقار إلى الموارد المالية المخصّصة للأبحاث، والمستوى المتدني لتدريس اللغات الأجنبية. وغالباً ما تؤدي العوامل المذكورة إلى جعل المستوى التعليمي في تلك الجامعات إشكالياً. وليس من نافلة القول إن كثيراً من الجامعات الوطنية في الخليج تنتقل تدريجياً إلى التدريس باللغة الإنكليزية، كما الحال في الإمارات العربية وقطر (لغير العلوم الاجتماعية). وفي العديد من الجامعات (غالباً الوطنية) في المنطقة العربية، تعاني الغالبية العظمى من أعضاء هيئة التدريس الساعات

(١) انظر مثلاً (بدوي، ٢٠٠٩) للاطلاع على ما يسميه «الواقع المؤلم» لمنهاج علم الاجتماع في مصر.

التدريسية الطويلة، وغياب بناء القدرات للمؤسسة التي يعملون فيها، حيث أشار أحد أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك في الأردن إلى هذا الأمر بوضوح عندما قال: «أقضي معظم وقتي في التدريس، وبناء القدرات والحصول على تمويل لمشاريع الجامعة». وفي غياب هذا الدعم المؤسسي، سيكون البحث دائماً نشاطاً هامشياً. ووفقاً للباحث السوسيولوجي المغربي محمد الشرقاوي (Cherkaoui, 2008)، هناك ٥٥ بالمئة من أساتذة العلوم الاجتماعية في الجامعات الوطنية المغربية الذين لا ينشرون في أية من وسائل النشر المختلفة (المجلات الأكاديمية، أو الكتب، أو التقارير، أو الصحف).

النوع **الثاني** من الجامعات أقدم من النوع الأول، ويرتبط بعض تلك الجامعات تاريخياً بالبعثات التبشيرية. ونظراً إلى ارتفاع رسوم التعليم فيها، فإنها تعتبر «جامعات خاصة لاربحية» تجتذب نوعية معيّنة من الطلاب (على سبيل المثال، جامعة القديس يوسف، والجامعة اللبنانية الأميركية، والجامعة الأميركية في بيروت، والجامعة الأمريكية بالقاهرة)[٢]، ويغلب على المناهج الدراسية اللغتان الإنكليزية أو الفرنسية كلغة حصرية للتدريس. ويبرّر الارتباط بين نوع الجامعة والطبقة الاجتماعية تسميتي لها بـ «الجامعات الانتقائية»، فهي تضم، في غالب الأحيان، طلاباً من الطبقات الوسطى والعليا، وتضم أيضاً في صفوف هيئاتها التدريسية أعضاء ينتمون إلى الطبقة نفسها. ويعتبر بورديو (Bourdieu, 1984: 214) الوسط الأكاديمي بأنه مؤسسة محافظة في جوهرها تعيد إنتاج التمايزات الطبقية الاجتماعية، وتعززها نتيجة تَمثُّل تطلعات أعضاء هيئة التدريس وتوقعاتهم. وتعلن بعض تلك الجامعات أنها تؤدي رسالة مفادها إعداد الطلاب لخدمة سكان المنطقة (الجامعة الأميركية في بيروت، والجامعة الأمريكية بالقاهرة، على سبيل المثال)، وتبدو رسالة بعضها الآخر وكأنها تقوم بإعداد الطلاب للعمل في السوق العالمي (الجامعة اللبنانية الأميركية، على سبيل المثال) (انظر الفصل الرابع).

والنوع **الثالث** هو الجامعات الخاصة الربحية. فلقد بدأت المؤسسات الدولية، كالبنك الدولي، اعتباراً من تسعينيات القرن العشرين، بالدعوة إلى إجراء إصلاحات، مثل خصخصة التعليم. وفي حين يعود تاريخ الجامعات الخاصة اللاربحية في لبنان إلى القرن التاسع عشر، افتتح الأردن جامعته الخاصة الربحية في العام ١٩٩٠، ثم تبعته كلّ من مصر (مثلاً، الجامعة المصرية الألمانية)، وسورية (مثلاً جامعة القلمون)، ومنطقة

(٢) يمكن إضافة أيضاً الجامعة الإسلامية في المدينة (العربية السعودية) التي تأسست في العام ١٩٦١، فهي الأحدث.

الخليج العربي (مثلاً الجامعة الأمريكية في الكويت)[٣]. ويتألف غالباً مجلس الأمناء من المالكين، ولكن ليس بشكل كلي. وقد سارع ظهور الجامعات الخاصة في عزلة دور الجامعة باعتبارها فضاءً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع، وأصبحت تتّبع مساراً للتعليم العالي بمستويات وسرعات مختلفة، وتحوّلت إلى مؤسسات للفصل بين الطبقات الاجتماعية، ليس فقط في المشرق العربي، ولكن في الآونة الأخيرة انتقل الوضع إلى المغرب العربي أيضاً (Akkari, 2009).

ويُعتبر التعليم في وقتنا الحالي سلعة خاصة أكثر منها عامة (Mamdani, 2007). ففي مواجهة تناقص الميزانيات والمنافسة القوية، كان ردّ فعل الجامعات الخاصة والحكومية اللجوء إلى حلول السوق، والتوحيد القياسي (Standardization)، والعمل كشركات (Corporatization). فقد قامت الجامعات بمشاريع مشتركة مع شركات خاصة، وهي تعيد ابتكار التعليم كسلعة من خلال التعليم عن بعد[٤].

ويفرق محمود ممداني بين الخصخصة (ومعها دخول طلاب وضعهم يسمح بدخولهم إلى هذه الجامعات)، كونها تنسجم مع أهداف الجامعات الحكومية، والتتجير (Commercialization) (أي استقلالية كل كلية مادياً وإدارياً، بحيث تتمكّن من وضع منهاج يستجيب لاحتياجات السوق) الذي يؤدي إلى وضع يحدِّد فيه السوق الأولويات في الجامعة الحكومية. وهنا يصبح الهدف الرئيسي متمحوراً حول كيفية تحوُّل الجامعة إلى مؤسسة ريادية (Entrepreneurial) قادرة على تنمية علاقة مع القطاع الاقتصادي المنتِج (Clark, 1998). وغالباً ما أدى تطور التعليم العالي في المشرق العربي كوسيلة للتطور الصناعي، إلى إثارة مشاعر الإحباط بين صفوف الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية، نتيجة النظرة المتخلّفة إلى الأمور في بعض تلك المؤسسات النخبوية. فبعض الجامعات الحكومية، كتلك الموجودة في سورية، غالباً ما تكون أفضل كثيراً من الجامعات الخاصة التي أنشئت حديثاً. ويحذّر ممداني من مغبّة تتجير الجامعات الحكومية، لأن ذلك يعتبر تدميراً لمؤسسات حكومية تخدم أهدافاً خاصة. وفي حين كانت الجامعات الربحية غالباً ما تجتذب أفراد الطبقتين الوسطى والعليا، نجد أن نوعية التعليم فيها تشوبها مشاكل جمّة[٥]. فهذه الجامعات، كما سنثبت ذلك لاحقاً، تنتج نخبة

(٣) من أجل دراسة متميزة حول هذه الجامعة، انظر: (Tétreault, 2011).
(٤) للاطلاع على ما جرى في مناطق أخرى، انظر: (Kirp, 2003; Bok, 2003).
(٥) انظر، على سبيل المثال تقرير الوفد الأكاديمي الكويتي حول الجامعات العربية الخاصة في (العيد، ٢٠٠٩).

غير مندمجة في مجتمعها (وليس ذلك بسبب حسّها النقدي)، وفي الوقت نفسه تبدو عاجزة عن التنافس في السوق العالمية.

وينبغي التذكير بأن أحد أسباب الخصخصة هو انحدار المستوى التعليمي في الجامعات الوطنية، وهيمنة الدول التسلطية عليها، لكن خصخصة التعليم لم تحلّ هذه المشكلة. وهناك أهمية كبرى تستحوذها خصوصية التجربة اللبنانية المتمثلة بهامش الحرية المتوفرة مقارنة ببلدان عربية أخرى. وهذه الخصوصية مكّنت لبنان من تطوير علومه الاجتماعية والإنسانية ضمن الجامعة اللبنانية الوطنية، وقد استقطب مراكز إقليمية، مثل مركز دراسات الوحدة العربية، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، وسابقاً معهد الإنماء العربي. ولكن وفرة هياكل البحث، وغزارة الإنتاج العلمي في هذا البلد لا تبلغان في نظر جاك قبانجي المستوى الأعلى نوعيةً وعدداً. وتعتبر وظفنة (Fonctionnarisation) أساتذة الجامعات، بالنسبة إليه، واحدة من الأسباب التي ساهمت في تهميشهم، وفي مهننة حرفة الباحث في العلوم الاجتماعية. وفي ذلك، أنا لا أوافقه الرأي. فلقد مكّنت هذه الوظفنة، وهي السائدة في كل أرجاء العالم، وخاصة في فرنسا والبلدان الأنغلوساكسونية، هؤلاء الباحثين من حرية التعبير من دون الخشية من ثأر الإدارة. ويعود ضعف الإنتاجية إلى مشاكل تَعتَورُ بنية الجماعة العلمية، وإلى الطريقة البالغة الشللية والطائفية التي انتدبت عبرها السلطة السياسية مستخدمي الجامعة اللبنانية الأكاديميين. وعلى العكس من ذلك، أرى أن انعدام الشغل المستقرّ هو المتسبّب في إيجاد جيش من المدرّسين غير المثبّتين الذين يتولّون التدريس من غير أن يقوموا بالبحث، وهي حالة ٦٩,٦ بالمئة ممن ينتمون إلى الجامعة اللبنانية، و٧٧,٢ بالمئة ممّن ينتمون إلى جامعة القديس يوسف، وذلك بحسب تقرير «إستيم» (ESTIME)[٦] الذي صدر بتوقيع جاك غايار وآخرين (Gaillard [et al.], 2007).

وباختصار، فإن إنتاج أنواع مختلفة من النخب مع صلات ضعيفة أو قوية مع مجتمعاتها، له العديد من التأثيرات في المجتمع التي تتجاوز البحث والوصول إلى سوق العمل (Bristol-Rhys, 2008)، وأحياناً تترافق مع آثار متناقضة. فعلى سبيل المثال، بيّن تريمبلي (Tremblay, 2011) أنه لم يترجم تخرُّج النساء في الجامعات الخاصة ذات الأقساط الباهظة الثمن في الخليج إلى وضع يوصلهن إلى سوق العمل، كما أن بعض الرموز الثقافية يعيق ذلك. لذلك تصبح الجامعة بالفعل الموقع الرئيسي

(٦) مشروع «تقييم القدرات العلمية والتكنولوجية لبلدان البحر الأبيض المتوسط» (ESTIME).

للصراع على إنتاج الثقافة، وكذلك التفاوت الاجتماعي (Bourdieu, 1984; Ringer, 1991; Sabour, 1988). لقد أظهر ساري حنفي (Hanafi, 2011) بالفعل تشرذم الأنشطة العلمية في الجامعات العربية، وأفول الجامعة بوصفها مجالاً عاماً. من بين الجوانب التي تتعلق بهذا السياق الجديد، تؤدي البحوث دوراً خاصاً في تحديد «التمييز» في الجامعات.

يمثل وجود جامعات جيدة جانباً من قصة البحث، ولكنه ليس هو الجانب الوحيد. لذلك يحتاج النظام البحثي إلى وجود أشخاص موهوبين، إضافة إلى وجود إدارة حيوية تساعد على ترسيخ قواعد البحث داخل الجامعة، وتعطيها القدرة على التعامل مع الاحتياجات الوطنية، واقتراح دورات أو أساليب جديدة، وسد الفجوات المتعلقة بقطاعات معينة واعدة لم تتم ملاحظتها (Mouton and Waast, 2009).

يلخّص الجدولان الرقمان (٣ ـ ١) و(٣ ـ ٢) بعض المؤشرات المتاحة والمتعلقة بالطاقات البشرية للبحوث، إذ يبدأ تحضير الباحثين بالاستثمار في تعليمهم العالي. ويظهر هذا مع ميزانيات تعليم حكومي تتراوح بين ٠,٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لمصر والجزائر، إلى ١,٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في تونس. ومع ذلك، يكون الاستثمار الفعلي أكبر، لأن مخصصات الميزانية لا تشمل الجامعات الخاصة والجامعات غير الربحية. وفي الواقع، هناك عدد قليل من المؤسسات الخاصة التي تؤدي دوراً مهماً في مجال البحوث، ولا سيَّما الجامعة الأميركية في بيروت (AUB)، وجامعة القديس يوسف (USJ)، في لبنان، وجامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا (USTHB) في الجزائر.

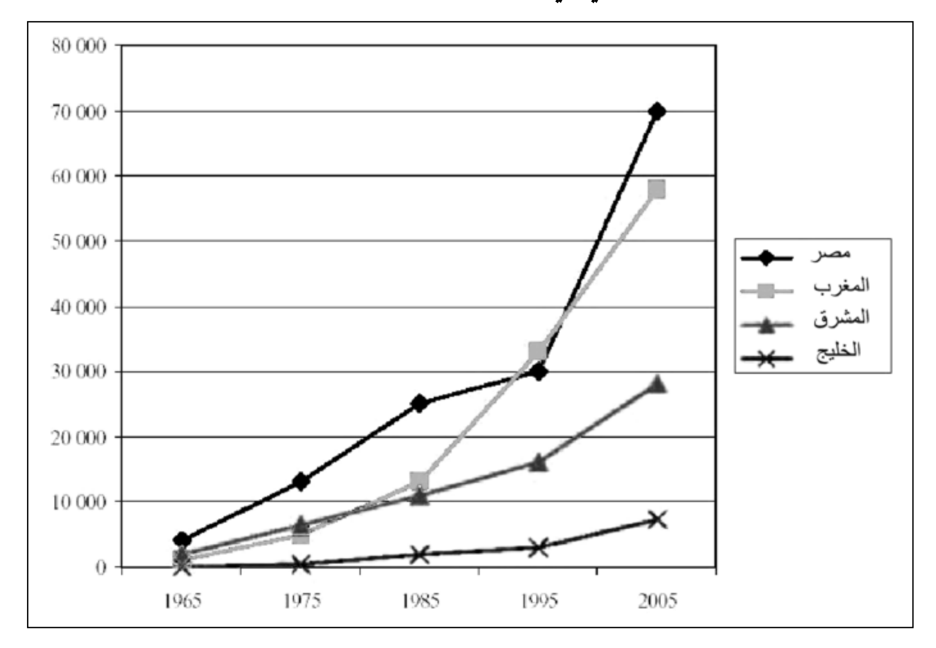
وتخرّج جميع مؤسسات التعليم العالي عدداً كبيراً من الطلاب: ما يقرب من ١,٨ مليون في مصر، بما في ذلك ١٠٢,٠٠٠ طالب دراسات العليا، و٧٥٠,٠٠٠ في العربية السعودية، بما في ذلك ١١,٠٠٠ خريج[٧]. ويبيّن الشكل الرقم (٣ ـ ١) تطور عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية، والتي لديها زيادة مطردة منذ عام ١٩٦٥. ونلاحظ، مع ذلك، أن تلك الأرقام قد بدأت بالازدياد في مصر والخليج فقط في عام ١٩٩٥.

---

(٧) وقد ازداد عدد الطلاب في المنطقة الغربية بشكل كبير من ٥,٤ مليون في ٢٠٠٠ إلى ٧,٣ مليون في ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٠، كان هناك ١٩٠٧ طلاب لكل ١٠٠٠٠ من السكان، وبحلول عام ٢٠٠٨، ازداد هذا الرقم إلى ٢١٨٥ (UNESCO, 2011: 68).

الشكل الرقم (٣ ـ ١)

النمو الأكاديمي في الأقطار العربية (١٩٦٥ ـ ٢٠٠٥)



المصدر: (Mouton and Waast, 2009).

من الصعب جداً رسم علاقة مباشرة بين عدد الخريجين أو أعضاء هيئة التدريس وعدد الباحثين، وذلك لأن العديد من الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية لا يجرون أبحاثاً، حيث تمتلك نسبة قليلة فقط منهم معرفة واضحة بأدوات الساحة الدولية للبحث، من خلال المنشورات في مجلات محكمة. فلا يتعلق السبب باللغة فقط، بل يتعلق أيضاً بحقيقة أن العديد من الجامعات العربية ليست جامعات بحثية، حتى لو نصت لوائحها على غير ذلك. فمن بين ٣٣,٤٨١ باحثاً في مصر، تشير الإحصاءات إلى أن ١٣,٩٤١ منهم هم على نظام المعادلات بدوام كامل (FTE)، ولكن في الواقع نصفهم فقط قد نشر في مجلات علمية محكمة. إن عدد الـFET في مصر بالتأكيد مبالغ فيه، فكما نعلم إن من النادر أن يتجاوز النشاط البحثي الفعلي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية ومعظم القطاع الخاص ٥ إلى ١٠ بالمئة من مجموع واجباتهم الأكاديمية، في حين أنها تشكل ٣٥ ـ ٥٠ بالمئة من الواجبات الأكاديمية في أوروبا وأمريكا (UNDP, 2009: 190).

الجدول الرقم (٣ ـ ١)

بعض مؤشرات الإنفاق في التعليم العالي وعدد الجامعات والطلاب في الوطن العربي

الدولة	الانفاق في التعليم العالي				عدد الجامعات لـ (٢٠٠٦)	الطلاب				
	بملايين الدولارات	النسبة المئوية للإنفاق المحلي الإجمالي (٢٠٠٨)	النسبة المئوية لميزانية الحكومة (٢٠٠٧)	لكل طالب (٢٠٠٧)		عدد الطلاب (٢٠٠٦)	طلاب الماجستير (٢٠٠٦) في العلوم والتكنولوجيا	طلاب الماجستير (٢٠٠٦) في العلوم الاجتماعية والإنسانية	طلاب الدكتوراه (٢٠٠٦) في العلوم والتكنولوجيا	طلاب الدكتوراه (٢٠٠٦) في العلوم الاجتماعية والإنسانية
مصر	١٣٠٠	٠,٨		٧٥٧	٣١	١٧٧٦٦٩٩	٥٠٢٨٧	٢٨٤٤٥	١٤٦٠٩	٩٢٠٢
العراق										
سورية	٤٥٤	١,٠٤	٣,٥٧	٨١٤		٥٥٨١٣١				
ليبيا					١٣					
الجزائر	٦٣٦	٠,٨			٢٦		١٥٣٠٨	٩٨٧٣	٧٦٨٩	٤٩١٧
موريتانيا					١					
المغرب	٧٧٧	٠,٩٢	٣,٨	٢٧٤٨	١٥	٢٨٢٧٢٤	٦١١٧	٦٥٠٠	٦٧٠٢	٤١٤٧
تونس	٦٨١,٨٠	٢,٠٤	٦,٤٥	١٩٤٨	٣٥	٣٥٠٠٠٠	٦٨٥٤	١١٧٣٠		

يتبع

تابع

البحرين					١٦		٨٣	٤٦٨	١	٠
الكويت					٩					
عمان					٤		٢٦٣	٣٠٢	١	٠
قطر					٧					
السعودية	٦١٠٠	١,٣٠	١,٩٠	٨١٨٦	١٧	٦٧٠٣٤١	٣٤٠٣	٥٧٣٣	٣٣٨	١٨٦٢
الإمارات المتحدة					٣٣	٣٠٢٠٠				
السودان										
اليمن					٢١		٤٩٦	١٤٩٤		
الأردن				٧٦٣	٢٦	٢٠٠٠٠	٧٩٩	٧٩٩	٣٠	٦
لبنان	١١٨	٠,٥		١٦٣٥	٤١	١٤٧٦٠٠				

الجدول الرقم (٣ ـ ٢)

عدد الباحثين في الوطن العربي

الدولة	الباحثون				
	عدد الباحثين (٢٠٠٥)	الباحثون لكل مليون نسمة (٢٠٠٧)	التقدير المكافئ للدوام الكامل (٢٠٠٨)	التقدير المكافئ للدوام الكامل لكل مليون نسمة (٢٠٠٧)	عدد العلماء والمهندسين في مجلات الحكم (٢٠١٠)
مصر	٣٣٤٨١	٤٢٠	١٣٩٤١	٦١٧	٧٦٦٩
العراق					٤٩٩
سورية					٧٥
ليبيا	٣٩٠	٦١			٢٤
الجزائر	٥٧٦٤	١٧٠	٥٩٤٤	١٧٠	٢٢٨٣
موريتانيا			٤١١		١٩
المغرب	١٧٥١٦	١٦٦	٤٦٩٩	٦٤٧	١٨٧٧
تونس	٢٥٤٤٥	٤٩٢	٥٦٢٥	١٥٨٨	٤٠٤١

يتبع

تابع

البحرين	١٠٠٠	١٧٥٩,٣٣			٢٢٢
الكويت	١٥٨	١٥٢	٦٣٤	١٦٦	٨٩٤
عمان	١٢٠٠	٣١٦,٠٨	٥٤٨	١٩,٧١	٦٩٨
قطر	١٠,٥	٤٢	٧٨٩	٤٦٤,١٢	٥٦٧
السعودية	٧١٦,٠٧	٤١			٥١٧٦
الإمارات العربية المتحدة	٣٥٠٠	٣٣١٤,٥	٨٧٥	١١٦,٦٦	١٧١٧
السودان	١٢٦١٥	٢٩٠			
اليمن			٤٨٦		
الأردن	٤٢١٥١	٢٨٠	٢٢٢٣	١٩٥٢	
لبنان	١٣٣١٦	٢٠٠	٥٦٥	١٧٨	

وتبيّن دراسة حديثة تعتمد بشكل رئيسي على البيانات الحكومية من عشرة أقطار عربية (صالح، ٢٠٠٨)، أن النساء يشكلن ٤٠ بالمئة من الباحثين في مصر والكويت، و٣٠ بالمئة في الجزائر وقطر، و٢٠ بالمئة في المغرب والأردن، وتهبط هذه الأرقام إلى ما بين ١٤ و٤ بالمئة في عُمان، واليمن، وموريتانيا[٨].

ومن وراء هذه الأرقام، أين يوجد هؤلاء الباحثون؟ فبينما يوجد الباحثون في العلوم الاجتماعية في مراكز البحوث والجامعات التي تحمل صفة المنظمات غير الحكومية، إلا أنهم في العلوم الأخرى يوجدون بشكل أساسي في الجامعات ومراكز البحوث العامة (أو المدن العلمية التي ترعاها الدولة)[٩].

وقد أظهرت كثير من الدراسات أن الجزء الأكبر من بحوث العلوم والتكنولوجيا في المنطقة العربية يتم إجراؤها في إطار منظومة التعليم العالي، حتى في مصر، حيث يمثل هذا ٦٥ بالمئة من البحث والتطوير (IDSC, 2007; UNESCO, 2010: 257). وفي عام ٢٠٠٨، أنفقت الأقطار العربية ١٦,٢٦ مليار دولار على التعليم العالي لـ ٦,٦٢ مليون طالب (Mrad, 2011).

ثانياً: الجماعة العلمية: تجمّع عددي مشتت

تتهيكل الجماعات العلمية لدعم المنافسة، وكذلك التعاون بين أعضائها. ولدى هؤلاء الأعضاء عادة وظائف مختلفة، كتشكيل فرق بحثية وجمعيات علمية حيوية، ومناقشة الموضوعات الجدلية العلمية، ومراجعة الأقران للمخطوطات المحضّرة للنشر. وقد بيّنت بعض البحوث المتعلقة بالعلوم في البلدان النامية، منذ زمن طويل، أن ما يميّزهم هو عدم وجود «الجماعة العلمية» (Gaillard [et al.], 1997)، أو ما يعتبره رياض قاسم بأن هذه الجماعة في الأقطار العربية ليست إلا «تجمّعاً عددياً مشتّتاً» (قاسم، ٢٠١٣). ويرتبط مفهوم «الجماعة العلمية» بوجود اثنتين من العمليات المترابطة: عملية

(٨) ٣٠ بالمئة من ١٢٥٠٠٠ عضو هيئة تدريس جامعي في الأقطار العربية هم من النساء. واعتبر بعض الباحثين هذا عددهم يزيد على ١٧٠,٠٠٠ (Waast [et al.], 2010)، وقد يكون هذا بسبب إدخال الأشخاص الذين يدرسون في أكثر من جامعة، أي أنهم قاموا بعدهم أكثر من مرة (UNESCO, 2010: 71).

(٩) وتكون هذه المراكز عادة متخصصة في مجالات محددة من الاهتمام العام (الزراعة، تكنولوجيات الطاقة النووية والفضاء، الصحة) مع استمرارية من العلوم الأساسية إلى التطبيقية. وتكون عادة مفضلة من قبل الحكومة التي تعطي الأولوية لتمويلها لأنها تدعم المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية الوطنية، وتتمثل مهمتها بخلق نتائج أكثر عملية (IFI, 2011).

مأسسة العلوم (الهياكل، والتمويل، والتقييم)، وإنشاء محافل للمناقشة. ويبدو أن هاتين العمليتين عادة متصلتان، ولكن، كما بيّن حسين خيلفاوي (Khelfaoui, 2004) في حالة الجزائر، فإنهم ليسوا بالضرورة كذلك.

في هذا المبحث سنناقش أولاً دعائم الجماعة العلمية قبل أن نكشف أدوارها والعوامل التي تعيق ازدهارها.

١ - الركيزتان: الجمعيات وفرق البحث

يحتاج إنشاء جماعة علمية إلى ركيزتين: الجمعيات العلمية القائمة على الاختصاص، وفرق البحث. وفي ما يتعلق بالركيزة **الأولى**، وهي الجمعيات العلمية، هناك عدد منها، ولكن قلّ من كان نشيطاً منها (مثل الجمعيات اللبنانية والتونسية لعلم الاجتماع؛ والجمعيات اللبنانية والمصرية لعلم النفس، والهيئة اللبنانية للتربية، والجمعية المصرية للعلوم الأساسية). وفي مجال العلوم التطبيقية، وبخاصة الأطباء والمهندسون، يقوم هؤلاء بإنشاء نقابات مهنية تعتني بالمهنة، وجمعيات تقدم في كثير من الأحيان سلسلة محاضرات علمية، وبناء القدرات، والتعليم المستمر لأعضائها. وفي الأردن، يظهر بحثنا الميداني أن الدولة لا تشجع على إنشاء الجمعيات العلمية ما لم يتم استقطابها من قبلها (مثل جمعية علم الاجتماع الأردنية).

وعلى المستوى الإقليمي، هناك العديد من الجمعيات، ولكن غالبيتها غير نشطة، كالجمعية العربية لعلم الاجتماع التي لديها فقط نشاطان: المدارس الصيفية لطلاب الدراسات العليا، ومجلة فصلية: **إضافات**. أما الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية التي تفترض عقد مؤتمر سنوياً، فلم تعقد إلا ١٣ مؤتمراً منذ عام ١٩٨٩، إلا أن لها أيضاً مجلة فصلية. وفي هذا المستوى، ينبغي أن نسلط الضوء على الجهود التي أجراها كل من مركز دراسات الوحدة العربية، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (قطر)، ومؤخرا المجلس العربي للعلوم الاجتماعية (ACSS)، لدورها لتحفيز اللقاءات الإقليمية. فقد ساعد مركز دراسات الوحدة العربية على نشوء أربع جمعيات علمية عربية من حيث النشر المشترك معها. كما توجد، إضافة إلى ذلك، منظمّتان للعالم العربي والإسلامي: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) (التابعة لجامعة الدول العربية)، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإلكسو). ولم تؤدّ هاتان المنظمّتان أي دور مهم في تنظيم الجماعة العلمية العربية.

الركيزة **الثانية** هي تعزيز فرق بحثية قوية. هنا يكون دور الجامعة والدولة حاسماً. سنطرح مثالين حول دعم الدولة الضعيف؛ ففي كل بلد عربي لدينا مؤسسة قوية للإحصاء تنتج في كثير من الأحيان التعداد السكاني، وكذلك مسوحات القوى العاملة، والإنفاق ... إلخ. لقد اشتكى الكثيرون من الباحثين الاجتماعيين الذين قابلناهم من أن الإحصاءات المفصّلة ليست متاحة للباحثين، فهي إما أن تكون مكلفة للشراء أو لا يمكن الوصول إليها ببساطة، إذ تعتبر جزءاً من أسرار الدولة! وتستخدم الأقطار العربية السلطوية (يحيى، ٢٠١٤) الإحصاءات كبيو ـ سياسة (Bio-politics) بالمعنى الذي يعطيه ميشيل فوكو، أي للتحكّم ومراقبة السكان. أما المثال الثاني فينطبق على قطر، إذ إن هذه الدولة تنفق على تمويل استثنائي للبحث الذي يهدف إلى خدمة المجتمع البحثي المحلي، وكذلك الدولي. إن نظرة عابرة على ما تم إنتاجه في السنوات الخمس الماضية من خلال بوابة العلوم (Web of Science) لا يكاد يشعرنا بأن هناك فِرق بحث محلية. وينتمي العديد من المؤلفين إلى واحدة من المؤسسات البحثية القطرية، ولكن لفترة قصيرة لا تتجاوز بضع سنوات، وهم لا يتركون أي أثر للتشبيك بعد مغادرتهم. وعلى الرغم من أن ٦٥ بالمئة من التمويل، و٥٠ بالمئة من الجهد البحثي، ينبغي أن ينفق في قطر، إلا أن ذلك لم يساعد كثيراً في تعزيز الفرق البحثية القطرية.

إضافة إلى ذلك، يقوم النموذج القطري بربط المجتمع البحثي المحلي بذاك الدولي، ولكن بتجاوز الإقليمي. ولم يثبت هذا النموذج حتى الآن أي فعالية، وينتهي الأمر بأن يكون مثبطاً لتعزيز فرق البحث القطرية. الصفة «القطرية» هنا لا تشير فقط إلى المواطنين القطريين، بل أيضاً إلى السكان المقيمين في قطر، الذين غالباً ما يكونون عرباً قد قضوا جلّ حياتهم المهنية في دولة قطر. ولتعمّ الفائدة على قطر والمنطقة العربية، ينبغي أن تربط أجندة البحث والتمويل، ليس فقط باحتياجات قطر، بل بالمنطقة العربية (أو بجزء منها)، وذلك يمكن أن يخلق شبكات بحث أكثر استدامة تساعد على تدعيم فرق البحث القطرية والعربية (انظر الفصل الثاني، المبحث الرابع؛ التعاون بين الأقطار العربية).

إن ضعف مأسسة الجماعة العلمية يجعل الحقل العلمي (Champ scientifique) [بمعنى الذي يعطيه إياه بيار بورديو]، على الأقل في العلوم الاجتماعية، الأقل استقلالية، وتحت نير القوى الاجتماعية والسياسية الخارجية. كما إن مفهوم الحقل الأكاديمي مفيد جداً من أجل التفكير بحدوده (أي «الحواجز أمام الدخول أو حق الدخول الذي

يفرضه الحقل، ويحدد أهلية المشاركة وشروطها)، ونظام العلاقات، وأشكال رؤوس الأموال الخاصة التي تعمل ضمن ذلك. وفي الحقل الأكاديمي، يسلّط بورديو الضوء على بنية التوزيع بين نوعين من رؤوس الأموال: العلمية والزمانية. هكذا، يظهر الحقل رأسمال السلطة العلمية بالمعنى الدقيق للكلمة، ورأسمال السلطة على العالم العلمي، حيث يتراكم هذا الأخير من خلال مسارات غير علمية، وتعكس «المبادئ البيروقراطية من السلطات الزمنية الحاكمة للحقل العلمي» التي يتحملها رؤساء الجامعات ونوابهم والمستشارون والإداريون العلميون.

وسنرى في مناسبات عديدة في هذا الكتاب مدى أهمية أن نكتشف الحقل الأكاديمي في كل بلد/ الجامعة، ولكن كمثال على ذلك يمكننا تقديم ما قاله أحد أساتذة قسم الكيمياء في الجامعة الأردنية: «أساتذة تفعل بدافع البحث من خلال تعزيز المصلحة الشخصية فقط، إذا وجدت التعاون هو فقط لغرض الترقية. عندما قررت الجامعة تمويل البحوث، وبعض من أعضاء هيئة التدريس لدينا يخفي المعلومات. الحرس القديم الذين لديهم علاقة جيدة لالتقاط البيروقراطيين، الجامعة تعطيهم معظم المنح». ومع كل أسف، يتم تعيين رؤساء الجامعات والعمداء في أغلب الأقطار العربية من قبل السلطة السياسية. ففي مصر تمّ انتخاب رؤساء الجامعات فقط في عهد الرئيس مرسي، وأعاد الرئيس الحالي سيطرته على الجامعات من خلال تعيين رؤسائها.

٢ ـ الأدوار الضعيفة: المناقشة والتعاون والاتفاق

إن أحد أدوار الجماعة العلمية هو تحفيز المشاركة في الجدل العلمي (Scientific Controversy). لهذه المداولة، ينبغي مناقشة المواضيع لمحتواها المعرفي والإيبيستيمولوجي، فضلاً عن الظروف الاجتماعية التي تؤثر فيهم. وتصبح المناقشة مثمرة إذا أخذت في الاعتبار كلا المجموعتين من الحجج: العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة بالاستقلال النسبي للجماعة العلمية (النسبية هنا تختلف بشكل كبير من جماعة علمية إلى أخرى، ومن بلد إلى آخر). وأي اختزال يؤدي إلى تشويه خطير لهذه المداولة. هناك العديد من المناقشات التي تركّز على مصدر تمويل مراكز البحث وشخصية الباحث، تؤدي إلى الاستنتاج بأن هذا سوف يحسم بنود الأجندة البحثية، ويستند إلى أبحاث لا قيمة لها. يقوم البعض مثلاً بإلقاء أحكام سلبية وسريعة على المعرفة المنتجة في الخليج العربي، كون التمويل يأتي من أقطار ملكية استبدادية. وتقوم مناقشات أخرى بفعل عكس ذلك، مع التركيز بشكل رئيسي على المرجعيات

العلمية والإيبيستيمية (Epistemes)، مجادلة ضد تدويل العلم، واعتبار عدم تناسب المفاهيم الغربية التي خلقت في سياق محدد من الدول القومية الأوروبية، للجنوب العالمي. في هذا الاتجاه، ذهب بعض الباحثين إلى التحدث حول العالمية المتعددة (Multi-versalism) (في مقابل العالمية الأحادية (Uni-versalism))، ومناقشة «أسلمة» و«توطين» اتجاهات المعرفة. وسوف نناقش هذه المسألة حول العلوم الاجتماعية بالتفصيل في الفصل الخامس.

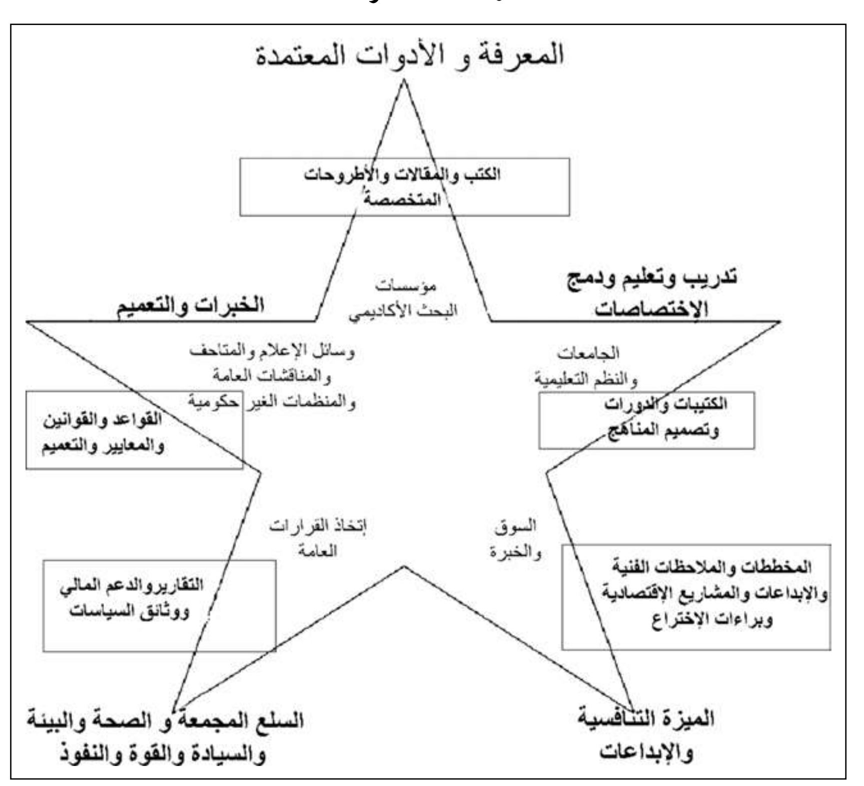
الدور **الثاني** هو تسهيل النشر المشترك، فضلاً عن مشاريع التعاون. لقد بحثنا في وضع لبنان (انظر الفصل الرابع)، وهذا البحث، وكذلك دراسة جاك قبانجي (Kabbanji, 2010a)، يظهران عدم وجود الجماعة العلمية في هذا البلد. وهذا يجعل التعاون مهمة شاقة للغاية. ويوضح أستاذ مشارك في العلوم الإنسانية في الجامعة الأميركية في بيروت أنه «لا توجد جماعة علمية في اختصاصي؛ وإقليمياً الباحثون معزولون. هناك الكثير منهم يعملون في اللغويات في الأردن، وينظّمون بعض المؤتمرات (باللغة الإنكليزية)، ولكن أنا لا أذهب إلى هناك لأن جامعتي لا تعي قيمة لذلك». ولكن غياب المجتمع العلمي لا يعني العزلة. ويذكر أستاذ مساعد في الإنسانيات من الجامعة نفسها: «لا توجد جماعة علمية ... فبينما لا أقوم بالتعاون مع الباحثين من دائرتي أو من جامعتي أو غيرها من الجامعات، فأنا لا أشعر بالعزلة أو الوحدة، ولكن أيضاً أنا لستُ جزءاً من الجماعة العلمية». ويشعر البعض العكس: أبلغنا أستاذ مساعد في العلوم الأساسية أن «البحث في لبنان هو أكثر صعوبة مما هو عليه في الولايات المتحدة أو في ألمانيا، لأن العزلة هي المشكلة الرئيسية».

ما يبدو من هذه التعليقات والنتائج العامة لبحثنا الميداني، هو أن أساتذة الجامعة الأميركية في بيروت هم جيدون نوعاً ما في التواصل مع الشبكات الأجنبية، وفي إيجاد التمويل الخارجي، وفي النشر في منافذ دولية. وفي الوقت نفسه، هم لا يشعرون بالحاجة إلى مزيد من التشبيك محلياً. وبطبيعة الحال، هذا تعميم، ولكنه يتوافق مع غالبية المقابلات في الجامعة الأميركية في بيروت، وبحدّ أقل في جامعة القديس يوسف. وفي الجامعة الوطنية، يحارب الكثير من الأساتذة الاتجاه «النخبوي»، ويسعون إلى «الانخراط في الحياة الفكرية المحلية»، وإلى «المشاركة في إعادة إعمار البلد» وغيرها من التصريحات المماثلة التي تظهر رفضها واضحاً لاتجاه الجامعة الأميركية في بيروت «الموجهة نحو الولايات المتحدة والمزدرية بكل ما هو محلي».

الدور **الثالث** للجماعة العلمية هو تسهيل ما يسمّيه رولاند فاست (Waast, 2006) بـ «اتفاق» بين العلماء والمجتمع. ولا يبدو أن المهم بشكل كبير هو عدد الباحثين، وإنما هو اتصال النشاط البحثي بالأنشطة غير البحثية، سواء أكانت اقتصادية، أم اجتماعية، أم غير ذلك. فمن الضروري هنا أن نفهم بأن الباحثين لهم وظائف متعددة. فهم يقومون بإنتاج أكاديمي مرئي من خلال إنتاجهم في المجلات العلمية، ولكن لديهم أيضاً وظائف أخرى. يشير الشكل الرقم (٣ ـ ٢) (The «Rose of Winds» of Research) رسماً تخطيطياً لمعظم هذه الوظائف: وهي تتراوح بين إنتاج المعرفة المقننة والموافق عليها من قبل الجماعة العلمية، ووظائف أخرى مثل المدافعة، والمعرفة العامة، والتدريب، والتدريس، والمساهمة في تسجيل براءات الاختراع، والمؤسسات، والخبرات، والتعميم.

الشكل الرقم (٣ ـ ٢)

وظائف المعرفة



المصدر: (Callon [et al.], 1997).

ومرة أخرى، يجب أن نؤكد أن هناك تنوعاً شديداً في أنواع البحوث العلمية، الأمر الذي يجعل من الصعب أن يكون هناك مخطط ذو مقاس واحد يناسب الجميع (One Size Fits All Schemes) لدعم البحوث. ويصرّ مايكل باراويه (Burawoy, 2005) أيضاً على العلاقة بين البحوث والمجتمع (انظر الفصل الخامس).

٣ ـ التحديات: الكتلة الحرجة والتشتّت

تواجه الأوساط العلمية تحديات كثيرة، لكننا سنتوقف هنا على تحديّيْن رئيسييْن هما الكتلة الحرجة، وتشتّت الباحثين. بالنسبة إلى التحدّي **الأول**، فقد أثار العديد من الباحثين (على سبيل المثال (Mouton and Waast, 2009)) قضية عدم وجود «كتلة حرجة» (Critical Mass) في بعض الحقول العلمية. وقد تم توثيق تركيز إنتاج المعرفة بشكل جيد في معظم البلدان، حيث ينتج عدد صغير من المؤسسات والعلماء الجزء الأكبر من النتائج في معظم الأنظمة العلمية. وقد قدم بعض الباحثين تحليلاً أكثر دقة (على مستوى المؤسسة أو الاختصاص أو الموضوع)، وظهر أنه في بلدان ذات حجم بحثي وسط، مثل المغرب والأردن، حتى في المؤسسات الرائدة، هناك ما لا يزيد على ٢٠ قطاعاً بحثياً ناجحاً، وداخل كل من هذه ما لا يزيد على عشرة باحثين نشطين جداً، و٢٠ من المساهمين من فترة إلى أخرى (Kleiche and Waast, 2008). ولا يتعاون هؤلاء الباحثون في كثير من الأحيان مع زملائهم خارج المؤسسة الخاصة بهم (باستثناء المتعاونين الدوليين). وما نتج من ذلك هو أن نوعية البحوث الوطنية لا تزال هشّة، وبالتالي قد تكون هناك مشاكل في ما يتعلق بالاستنساخ وتحديث وتجديد أساليب البحث والقدرات والموضوعات.

عادة نشير إلى مفهوم «الكتلة الحرجة» لشرح أنه اعتباراً من كمية معيَّنة من الباحثين والموارد يتم تحفيز بعض العمليات الناجحة التي تشجع البحوث. وتمت مناقشة الفكرة بشكل واضح من قبل دي سولا برايس (De Solal Price) عند شرحه كيفية خلق مجتمع بحث علمي يستجيب لعملية النمو، الأمر الذي يؤدي إلى «علم كبير»، ولا سيَّما في الاختصاصات التي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، مثل الفيزياء النووية، وفيزياء الطاقة العالية. ومع ذلك، لم يثبت أحد حتى الآن الكتلة الحرجة «الصحيحة» اللازمة للشروع في بناء المجتمع العلمي. وفي الواقع ليس لدى المفهوم أساس إمبيريقي، حيث اقتصرت الحسابات الإحصائية التي يقدمها دي سولا برايس على فترة من النمو الاستثنائي في مجتمع البحث. وبالطبع، إن الأرقام مهمة، فإنه بالتأكيد يعدّ وجود ٦٠ باحثاً في منطقة ما أفضل من وجود واحد أو اثنين فقط، بالرغم

من أن البحوث يمكن أن تكون نتيجة للتعاون، ويمكن بشكل جيد للغاية أن تستمر هذه بواسطة نشاط على مستوى منخفض.

أما التحدّي **الثاني** فهو التشتت والتشرذم. وهذا سوف يتخذ شكل أنواع مختلفة من تجزئة الجماعة العلمية وهدر القدرات العلمية. فكيف يمكن تحفيز مجال النانو - تكنولوجي في لبنان، إذا كان هناك متخصص واحد في كل جامعة بحثية، وهم لا يتعاونون لتشكيل فريق بحثي واحد؟ وعندما نفكر في العلوم الاجتماعية، فالجامعات غالباً ما تنتج نخباً معزولة داخل الدولة الوطنية، وهم لا يتحدثون مع بعضهم البعض؛ فإما نخبة تنشر عالمياً، وتندثر محلياً، أو نخبة تنشر محلياً وتندثر عالمياً. نحن ننادي بأننا قد توصلنا إلى استنتاج من أجل الحوار والترجمة العابرة للثقافات للتجسير بين المستويين المحلي والعالمي، ويصبح المنتج البحثي الاجتماعي بالتالي كونياً بواسطة حواره مع نظرائه الدوليين، ووثيق الصلة بموضوعه من خلال حواره مع المجتمع المحلي. وهنا تصبح مسألة اللغة موضوعاً بارزاً للغاية. لقد بينت فاديا حطيط أن الدكتوراه والماجستير للطلاب اللبنانيين لا تشير إلى المراجع المنشورة في الجامعات الأخرى في لبنان (حطيط، ١٩٩٦: ٣٥). والأمر نفسه بالنسبة إلى الباحثين، فكثير منهم لا يذكر نشر نظرائهم المحليين (Hachem, 1996) (انظر الفصلين الرابع والثامن).

ثالثاً: الشتات العلمي: هجرة العقول وعودتها

حالياً، تمثل هجرة الكفاءات مصدر قلق كبيراً في المنطقة العربية. وتبيّن الأرقام الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن حوالى مليون من الأشخاص المؤهلين تأهيلاً عالياً من أصل عربي يقيمون في بلدان منظمة التعاون والتنمية. وهذا الرقم يتوافق مع ١٠ بالمئة من السكان المؤهلين تأهيلاً عالياً في المنطقة العربية، و٢٠ بالمئة من السكان المقابلة للأقطار المغربية (الوحيشي، ٢٠١٠)[١٠]. وفي الجدول الرقم (٣ - ٣)، يظهر عدد المغتربين العرب، ونسبة المغتربين من ذوي المهارات العالية، بحسب بلد الميلاد.

(١٠) يبدو أن المهاجرين «أكثر كفاءة» من السكان المحليين: ففي منطقة الـ OCED بالكامل، كانت حصة الأشخاص الذين يحملون درجة علمية ثالثة وولدوا في الخارج (٢٣,٦ بالمئة) أعلى من أولئك الذين ولدوا في البلد (١٩,١ بالمئة) (Dumont and Lemaître, 2005). ويجب التذكر أن السكان المهاجرين قد أدوا دوراً أساسياً في النمو الاقتصادي والتكنولوجي في العديد من الدول الصناعية في أوروبا، أمريكا الشمالية ... إلخ (Rosenberg, 1982; Inkster, 1991).

الجدول الرقم (٣ ـ ٣)

إجمالي عدد المغتربين العرب ونسبة المغتربين ذوي الكفاءات العالية بحسب بلد الميلاد

ذوو المهارات العالية		
البلد	إجمالي عدد المغتربين	(النسبة المئوية)
الجزائر	١٣٠١,٠٧٦	١٦,٤
البحرين	٧,٤٢٤	٤٠,٦
مصر	٢٧٤,٨٣٣	٥١,٢
العراق	٢٩٤,٩٦٧	٢٨,٢
الأردن	٥٧٥,٩٩٢	٤٨,٩
الكويت	٣٧,٥٩١	٤٤,١
لبنان	٣٣٢,٢٧٠	٣٢,٩
ليبيا	٢٧,٤٨١	٤٣,٤
موريتانيا	١٤٨١٣	١٨,٥
المغرب	١٣٦٤٧٥٤	١٤,٨
فلسطين	١٤٧٩٨	٤٣,٨
عُمان	٢٧٥٣	٣٦,٩
قطر	٣٣٨٤	٤٣,٣
السعودية	٣٤٦٤٦	٣٥,٤
السودان	٤٢٠٨٦	٤٠,٥
سورية	١٢٦٣٧٢	٣٤,١
تونس	٣٧١٢٧٤	١٧,٧
الإمارات العربية المتحدة	١٤٥٨٩	٢٣,٩
اليمن	٣٢٤٢٨	١٩,٣

ويعطينا كل من موتون وواست (Mouton and Waast, 2009) المزيد من التفاصيل عن الولايات المتحدة، وفقاً لما كشفته المؤسسة الوطنية للعلوم في عام ٢٠٠٠، من أن هناك الآلاف من العلماء العرب والمهندسين يعيشون في الولايات المتحدة: ١٢,٥٠٠ من المصريين، و١١,٥٠٠ من اللبنانيين، و٥,٠٠٠ من السوريين، و٤,٠٠٠ من الأردنيين، و٢,٥٠٠ من الفلسطينيين. ويميل العلماء من المغرب وتونس إلى التوجه إلى أوروبا (Siino 2004; Waast [et al.], 2010; UNESCO, 2010a: 271) وكما يتبين من الجدول الرقم (٣ ـ ٤)، فإن العدد الإجمالي للباحثين في لبنان هو فقط أكثر قليلاً من عدد الباحثين اللبنانيين العاملين في البحث والتطوير في الولايات المتحدة. وهذا يدل على أهمية ظاهرة هجرة الكفاءات.

الجدول الرقم (٣ ـ ٤)

هجرة الكفاءات من بعض الأقطار العربية: عدد الباحثين والمهندسين في الولايات المتحدة (٢٠٠٠)

	يعيشون في الولايات المتحدة	العاملون في البحث والتنمية	الباحثون في الدولة(*)	الباحثون في البلد (FTE)(*)
مصر	١٢٥٠٠	٤٤٠٠	٧٥٠٠٠	١٥٠٠٠
لبنان	١١٥٠٠	٤٩٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠
الأردن	٤٠٠٠	٢٠٠٠	٦٥٠٠	٧٥٠
سورية	٥٠٠٠	١٨٠٠	غير قابل للتطبيق	٤٠٠
فلسطين	٢٠٠٠	٧٠٠	غير قابل للتطبيق	غير قابل للتطبيق
الكويت	٢٤٠٠	١٢٠٠	٢٤٠٠	٥٠٠
المغرب	عدد قليل	عدد قليل	٤٠٠٠٠	٨٠٠٠

(*) ESTIME, <http://www.estime.ird.fr>.

المصدر: J. Johnson (NSF) in (Barré [et al.], 2003).

وتعتبر المنطقة العربية واحدة من الأكثر نشاطاً من حيث تصدير رأس المال البشري المؤهل تأهيلاً عالياً، والذي يحمل شهادات جامعية. وفي الواقع، رأس المال البشري هو من بين الصادرات الرئيسية في المنطقة، وربما يساوي النفط والغاز في القيمة. وعلى الرغم من قلة البيانات المتاحة، فهناك ما يدعم هذا الادعاء: ٤٥ بالمئة من

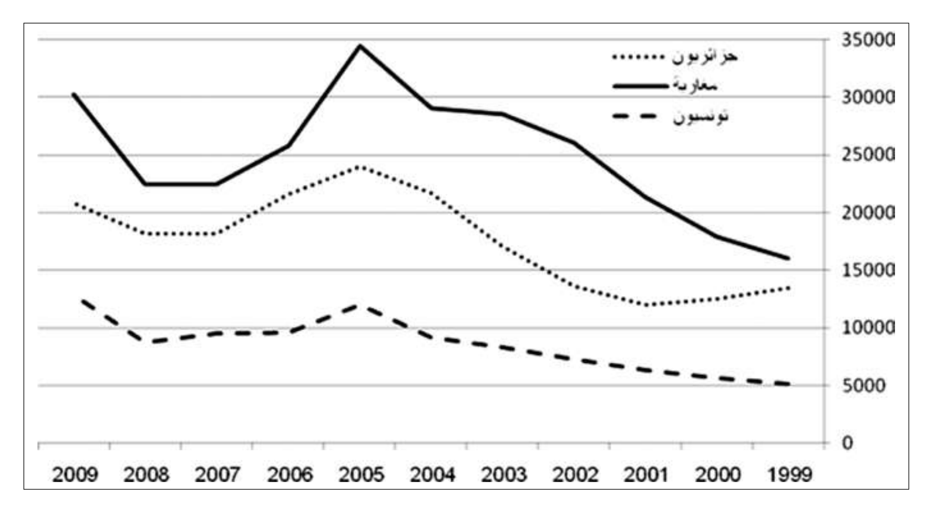
الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم الأصلية؛ ٣٤ بالمئة من الأطباء المهرة في بريطانيا هم عرب، وقد ساهمت المنطقة العربية في ٣١ بالمئة من هجرة المهارات من الدول النامية إلى الغرب، بما في ذلك ٥٠ بالمئة من الأطباء و٢٣ بالمئة من المهندسين، و١٥ بالمئة من العلماء (زحلان، ٢٠٠٤؛ UNDP, 2009: 208). وهاجر أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ من حملة الدكتوراه (٨٠ بالمئة من جميع حملة الدكتوراه العرب)، وهم غير القادرين على التواصل مع الاقتصاد المحلي (Mrad, 2011). وقد ذكر تقرير خبير في المركز الفرنسي للبحث من أجل التطوير (IRD) حول «الشتات العلمي» هذا الموضوع في عام ٢٠٠٣، متضمناً دراسة استثنائية من قبل جان جونسون (Jean Johnson)، وقد قمنا باستخراج بعض المؤشرات المستنسخة منها في الجدول الرقم (٣ ـ ٤)، جنباً إلى جنب مع البيانات من مشروع «ESTIME». وهناك حاجة إلى فهم أفضل لأسباب الشتات العلمي وعلاقتها بالهجرة العامة من المنطقة العربية.

ويعتبر الوضع مختلفاً جداً في المغرب العربي عن بقية المنطقة العربية. فوفقاً لمؤسسة العلوم الوطنية الأمريكية، يوجد عدد قليل جداً من العلماء من المغرب العربي في الولايات المتحدة، لكن العلماء المغاربة يتجهون إلى أوروبا (وخاصة فرنسا)، ومؤخراً إلى كندا (انظر الشكل الرقم (٣ ـ ٣)) وقد أثبتت دراسة ببليومترية في العلوم الاجتماعية مؤخراً أن ٦٠ بالمئة من علماء الاجتماع الجزائريين الأكثر إنتاجية يعيشون ويعملون الآن في الخارج (٥٠ بالمئة من الـ ٢٠٠ الأكثر إنتاجاً، وقد قاموا بتأليف أكثر من ٣/١ الإنتاج العلمي في الجزائر خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية). وتعدّ نسبة المؤلفين المغاربة الذين يعيشون في الخارج أقل كثيراً من ذلك، بنسبة ١٥ بالمئة من الأكثر الإنتاجية (Waast and Rossi, 2009).

ووفقاً لنقابات العمال الجزائرية، كان عدد العلماء الجزائريين الذين يعيشون في الخارج قد ارتفع من ٢٤٠٠ في عام ١٩٨٤ إلى ٢٧,٥٠٠ في عام ١٩٩٤، وفي عام ١٩٩٥، لم يعُد ٩٠ بالمئة من الحاصلين على منح دراسية أبداً من الخارج. ولهذا، ينبغي أن تضاف هجرة معروفة من «الأشخاص المؤهلين تأهيلاً عالياً (بما في ذلك عدد من كبار الباحثين والأكاديميين) خلال الحرب الأهلية في عام ١٩٩٠ .(Khelfaoui, 2004) ومع ذلك، يبيّن حسين العبد اللاوي أنه بسبب العديد من عوامل «الدفع» في فرنسا، وتحسن الوضع في الجزائر، اقتنع العديد من أعضاء هيئة التدريس والباحثين الجزائريين بالعودة إلى بلادهم (العبد اللاوي ٢٠١٠).

الشكل الرقم (٣ ـ ٣)

نمو أعداد الطلبة المغاربة والجزائريين والتونسيين في الجامعات الفرنسية بين ١٩٩٩ و٢٠٠٩



المصدر: (لطرش، ٢٠١٠)، عن الوزارة الفرنسية للتعليم العالي.

هناك مجموعة من الآراء بشأن هجرة الكفاءات. ففي العديد من البلدان، تفيد وجهة النظر الرسمية بأن هؤلاء المهاجرين هم «خونة» يفضلون الرفاهية المادية الخاصة بهم على مصالح وطنهم. ويضاف إلى ذلك الادعاء بأن هناك «قرصنة كفاءات» متعمدة من قبل أغنى البلدان، على حساب البلدان الفقيرة التي تتحمل تكاليف تعليمهم (Mouton and Waast, 2009) . وهناك بعض الحقيقة في هذه الحجج، ولكن الباحثين ليسوا وحدهم الفارين من هذه البلدان، وليس هناك من سبب بالنسبة إليهم لأن يبقوا رهينة لحكومات لا تهتم باستخدام (أو لا تعرف كيفية تستخدم) مواهبهم. وعلاوة على ذلك، يبدو أن هذه الحجة تشير إلى فكرة أن الأفراد ذوي المهارات العالية، بسبب تدريبهم، هم بطريقة أو بأخرى من ممتلكات دولتهم. وتلفت وجهة النظر هذه إلى مفهوم التنمية التي تحركها الدولة، والتي كانت سائدة في ما بعد الحرب العالمية الثانية (Gaillard [et al.] 1997; Amsden, 2001).

لقد أثبتت بعض الدراسات الحديثة بشكل مقنع أن مواقف معظم الباحثين تعتمد على السياسات الوطنية للعلوم، وعلى تحركات الصناعة الدولية. وتم توثيق حالة شمال

أفريقيا بشكل جيد: إذا تم التعامل مع المهنة بشكل لائق (المكانة والدخل)، يمكن للحياة العلمية المضيّ قدماً، وتكون هجرة الكفاءات أقل كثيراً. وفي هذه الحالات، يعود الطلاب إلى وطنهم عند الانتهاء من دراستهم في الخارج. ويمكن أن يتخلّوا عن وظائف مربحة في بلدان الهجرة، مفضلين مناصب (إدارية) في بيئة وطنهم (Gérard [et al.], 2008).

وهناك ميزة أخرى جديرة بالذكر، فمنذ قرار بعض الشركات المتعددة الجنسيات الاستثمار في المغرب في عام ٢٠١٠ (في الإنتاج ذي التقنية العالية، وحتى في بحوث التنمية)، كانت الدولة على عجل لتطوير خطة تدريب لمضاعفة عدد المهندسين الخريجين؛ فقد كانت فقط قادرة جزئياً على تحقيق هذا الهدف. وقد شجع هذه الشركات على القدوم إلى المغرب نوعية مدارسها الهندسية «النخبة» (على غرار «المدارس الكبرى» الفرنسية)؛ والأمر نفسه صحيح بالنسبة إلى تونس. وتعمل التكلفة المنخفضة لرواتب الإداريين في هذه البلدان المغربية جنباً إلى جنب مع جودة التدريب الهندسي على جعل هذه البلدان جاذبة لفروع الشركات المتعددة الجنسيات.

ويقول رأي آخر إنه ليس هناك هجرة كفاءات حقيقية، بل هو تدفق طبيعي للعلماء إلى أفضل الأماكن لممارسة مواهبهم. وستحدد «سوق المعرفة» أين سيستقرون للحصول على أفضل النتائج، وسيحصل كل مكان في العالم على ما «يستحقه»، ومهمة الحكومات هي توفير أفضل الظروف لاستبقاء أفضل الباحثين. وقد أصبحت وجهة النظر هذه سائدة وترتبط بالنظام العالمي المتعدد الأقطاب الذي ظهر منذ أواخر عام ١٩٨٠، مع فقدان الدولة السيطرة على ربط نظام التعليم بفرص العمل. ولكن بعض البلدان قامت بوضع نظم تقييدية جداً على المنح الدراسية للطلاب الشباب الموهوبين، وقد سمحت لهم بالتدريب في الخارج في مقابل وعد بفرص العمل، وعادة ما تكون في القطاع العام، لدى عودتهم. وهكذا الحال، على سبيل المثال، في سورية، وكان على المتهربين من العودة أن يدفعوا غرامات أو ما هو أسوأ من ذلك، وهو مواجهتهم لتهديد الأجهزة الأمنية.

وعلى أية حال، لا يمكن اعتبار الهجرة الدولية أنها متاحة حتى بالنسبة إلى ذوي المهارات العالية. ويجادل دومون ولوميتر (Dumont and Lemaître, 2005) بأن البلدان النامية الكبيرة الحجم لا تتأثر بشكل كبير بهجرة الكفاءات، بل يمكن أن تستفيد من الآثار غير المباشرة للهجرة، ولكن تواجه بعض البلدان الصغيرة تأثيرات

جدّ سلبية، ولا سيَّما في منطقة البحر الكاريبي وأفريقيا، حيث تهاجر أعداد كبيرة من النخبة لديهم.

وللتغلب على هجرة الكفاءات، ينبغي تحسين ظروف العمل للباحثين (من خلال توفير بيئة مؤاتية للبحث وزيادة رواتبهم). وتظهر العديد من الدراسات في أفريقيا كيف كانت هجرة الكفاءات، التي إذا لم يتم عكسها، فإنه على الأقل تم إبطاؤها ببساطة، وذلك عن طريق توفير ظروف أفضل. وكما يبيّن ماير وآخرون .Meyer [et al.] (1997) إن هناك نوعين من السياسات الممكنة بالنسبة إلى الدول النامية للاستفادة من المجتمعات المهنية للمغتربين، سواء من خلال سياسة العودة إلى الوطن (خيار العودة)، أو من سياسة التعبئة عن بعد، والاتصال بالبرامج العلمية والتكنولوجية والثقافية في الوطن الأصلي (خيار الشتات). هنا نود أن نطور هذين الخيارين إلى ثلاثة خيارات لتشجيع عودة الكفاءات: المبادرات من أعلى إلى أسفل في التعليم العالي، والتوظيف المؤقت للخبراء المغتربين، والتواصل مع الشتات.

١ ـ المبادرات من الأعلى إلى الأسفل في التعليم العالي

تجسد ثلاث مبادرات إقليمية المبادرات من الأعلى إلى الأسفل في التعليم العالي مؤخراً: مدينة قطر التعليمية[(١١)]، ومعهد مصدر في أبو ظبي، وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا في العربية السعودية. لقد تبنّت المبادرتان الأوليان استراتيجية «التمييز» (Branding)، بينما المبادرة الأخيرة تعتمد على الخبرة المحلية السعودية. هذه المبادرات، بدرجات متفاوتة، من المرجح أن تستطيع تخفيف هجرة الكفاءات من الأقطار العربية، التي تعاني نزوح المواهب، ولكن من المبكر الحكم على هذه المبادرات التي أعطت حتى الآن نتائج مختلطة.

---

(١١) تتكون استراتيجية «التمييز» من دعوة جامعة أو مؤسسة أجنبية مشهورة إلى إنشاء فرع محلي واستخدام اسمها في قطر. وقد قامت مؤسسة قطر بتمويل المدينة التعليمية في قطر، والتي تضم ثمانية فروع من جامعات دولية ذات شهرة، كما تقدم «برامج ذات مستوى عالمي لضمان تزويد قطر بالمهارات والتخصصات الأساسية». والجامعات هي: جامعة تكساس ايه اند إم (Texas A&M) في قطر، وكلية طب وايل كورنيل (Weill Cornell) في قطر، وجامعة جورج تاون (كلية الخدمة الخارجية)، وجامعة فرجينيا كومنولث في قطر، وجامعة كارنيجي ميلون، وجامعة نورث وسترن في قطر، وجامعة الدراسات العليا للإدارة HEC Paris في قطر، وجامعة كوليدج لندن في قطر. وتمثل المدينة أيضاً موطناً للمؤسسات التعليمية للأطفال والمراهقين، وللمؤسسات البحثية مثل معهد راند RAND ـ قطر للسياسات، ومدينة قطر للعلوم والتكنولوجيا، والصندوق القطري للبحث العلمي. ومدينة قطر التعليمية هي أيضاً موطن لأكاديمية الموسيقى القطرية والأوركسترا السيمفونية القطرية.

وتقدم بعض أقطار الخليج الآن تسهيلات ممتازة لشركات وجامعات عالمية من أجل جذبهم وجلبهم إلى المنطقة. فعلى سبيل المثال، اجتذبت جامعة الملك عبد العزيز ٢٠ عالماً من المملكة المتحدة في عام ٢٠١٢ من خلال توفير مليون دولار أمريكي لأبحاث كل واحد منهم. ومع ذلك، لحد الآن، فإنه لم يتم إيجاد قطاعات محددة للتميّز. ويمكن أن تنبع هذه المبادرة من الأعلى إلى الأسفل من مؤسسات الدولة أو القطاع الخاص. وفي النهاية، يمكن للمرء أن يسلط الضوء على جهود الجامعة الأميركية في بيروت وغيرها من الجامعات في لبنان التي تحاول عكس هجرة الكفاءات من الأطباء. فاستناداً إلى مسح عام ٢٠٠٩ الذي أجري بين الأطباء اللبنانيين الممارسين في الولايات المتحدة[١٢]، أبدى ٦١ بالمئة من الـ ٢٨٦ مشاركاً استعدادهم للانتقال إلى لبنان، ولكن أبدى ثلث العدد فقط استعدادهم للانتقال إلى الخليج العربي. وأبدى أكثر من النصف بقليل استعدادهم للانتقال إلى لبنان كقاعدة لبعثات سريرية إلى الخليج. وتشير هذه النتائج إلى إمكانية جعل لبنان مركزاً أكاديمياً «إقليمياً» من خلال تجنيد خريجي كليات الطب اللبنانية الممارسين لمهنتهم في الخارج (Akl [et al.], 2012). ومن الجدير بالذكر أيضاً أن بيريتيك، صممت في البداية كوسيلة لإعادة المهنيين الشباب الذين كانوا يفرّون من البلاد.

٢ ـ كسب الكفاءات: توظيف مؤقت للخبراء المغتربين

بينما يمثل الربط بين الشتات والوطن عاملاً مهماً في تشجيع العودة، إلا أنه لا تزال العودة لفترات قصيرة الخيار الأكثر إمكانية للمغتربين المهرة، وخاصة أن مشاركتهم في بناء المنطقة العربية أصبح أمراً حيوياً، وخصوصاً بعد الثورات الشعبية في السنوات الأخيرة. ويمكن للحكومات العربية أو المجتمع الدولي تسخير هذه المجموعة، وتسهيل نقل خبراتها لمصلحة أوطانها، وقد بذلت بعض الأقطار العربية، كتونس، والمغرب، ولبنان، وفلسطين، جهوداً في هذا الاتجاه. دعونا نعرض حالة فلسطينية لنرى ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها للمنطقة العربية.

في فلسطين، تم استخدام برنامج «نقل المعرفة عبر المغتربين» (Transfer of Knowledge Through Expatriate Nationals) المسمى «توكتن» (TOKTEN)

(١٢) من عيّنة التي بلغت ٥٠٠ طبيب تم الاتصال بهم من قبل الباحثين، وقد استجاب ٢٨٦ في الدراسة الاستقصائية.

(حنفي، ٢٠٠٨)، الذي يشجع العودة إلى الوطن، وكذلك شبكة رقمية تدعى بباليستا (PALESTA) (شبكة العلماء والتكنولوجيين الفلسطينيين في الخارج).

يمثل مفهوم توكتن آلية مهمة للاستفادة من الموارد البشرية للمغتربين وتعبئتهم للقيام بالخدمات الاستشارية لفترات قصيرة في بلدانهم الأصلية. فقد أظهر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يمول وينفذ توكتن، أن كثيراً من المغتربين قد حققوا النجاح المهني في الخارج، وكانوا متحمسين لتقديم المساعدة التقنية على مدى قصير إلى وطنهم الأم. وفي الواقع، عاد العديد من هؤلاء الأفراد، وأقاموا بشكل دائم في وطنهم. وقد تم تطبيق هذا البرنامج على مدى السنوات الـ ٢٢ الماضية في ٣٠ دولة مختلفة، الأمر الذي أدى إلى تنفيذ الآلاف من بعثات المساعدة التقنية من قبل المهنيين المغتربين إلى بلدانهم الأصلية (UNDP, 2000). وتشكّل الحاجة المتنامية إلى مواجهة هجرة الكفاءات من البلدان النامية إلى العالم الأول واحدة من المحفزات الرئيسية لإنشاء برنامج توكتن. فمنذ عام ١٩٩٠، أنشأ البرنامج قواعد بيانات للخبراء المغتربين، وتم إعطاء مهام لأكثر من ٤٠٠ منهم سنوياً في مشاريع تطوعية[١٣] لبلدانهم الأصلية لفترات تتراوح بين شهر إلى ستة أشهر، وقام المتطوعون بالعمل في الحكومة، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية.

إن واحداً من البرامج الأكثر نجاحاً هو برنامج توكتن في الكيان الفلسطيني الناشئ، حيث استفاد هذا الكيان من خبرات أكثر من ٣٧٠ لاجئاً فلسطينياً منذ عام ١٩٩٤. وقد ساعد خبراء توكتن الفلسطينيين على تطوير بروتوكول علاج أمراض الكلى في فلسطين، وقاموا بتطوير خطط وطنية للتنمية. كما تم جلب مهارات توكتن لتوظف في اختصاص الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، في تخطيط المدينة. وقد استُخدمت كفاءات «توكتن» لإدخال تقنيات أتمتة وتنظيم وبرمجة للمؤسسات الفلسطينية الناشئة، وكذلك في تخطيط المدن. كما ساهم المستشارون في ربط الجامعات الفلسطينية. واستفاد القطاع الثقافي من خبرتهم في مجالات الإنتاج السينمائي والتلفزيوني، والمحافظة على التراث والثقافة في مشروع بيت لحم ٢٠٠٠. كما يمكننا أن نذكر مساهمة مجموعة من الخبرات الفلسطينية في بناء مطار غزة الدولي، إذ بقي منهم تسعة، وقد شكلوا العمود الفقري لإدارة عمليات المطار (UNDP, 2000: 1/2).

---

(١٣) يتلقى في فلسطين مستشارو توكتن ٢٠٠٠ دولار أمريكي إذا كانوا ناشئين و٣٠٠٠ دولار أمريكي إذا كانوا من ذوي الأقدمية، بالإضافة إلى تكاليف السفر المدفوعة والتكاليف الأخرى.

كما قدمت تجربة توكتن أيضاً للخبراء العائدين فرصة تذوّق طعم الحياة في وطنهم، وشجعتهم على البقاء (ضمن حدود إمكانية قبولهم من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي) على المدى الطويل. وفي الواقع، استمر ٣٤ خبيراً لبرنامج توكتن (نحو خمس المجموع)، بالعيش في الأراضي الفلسطينية بعد انتهاء مهمة برنامج توكتن. وقد قدم عائدو توكتن أساساً من الأردن والولايات المتحدة، وهما البلدان اللذان يحتويان على مجتمعات فلسطينية قامت بالمحافظة على علاقات وثيقة مع شبكات الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وينبغي اعتبار المشاركة في برنامج توكتن عالية جداً بالنسبة إلى هذه الأراضي التي تواجه حالياً سياسة تطهير مكاني باقتلاع الفلسطينيين من أراضيهم، وجعل الحياة شبه مستحيلة. وفي لبنان، حيث لا يواجه المغتربين مشاكل مماثلة في الحصول على الإقامة، فإن ستة فقط من أصل ٣٦ (أو السدس)، بقوا في لبنان بعد انتهاء مهمة توكتن الخاصة بهم (Ghattas, 1999).

وأخيراً، إن برنامج توكتن يثير التساؤلات بشأن قدرة إطار الدولة القومية على التعامل مع هجرة الكفاءات. وفي ظل سوق عمل ومهارات تزداد عولمة، نادراً ما تكون الدول النامية قادرة على المنافسة مع الدول المتقدمة التي تقدم أجوراً أعلى كثيراً. وفي مثل هذه الحالات، يسهل برنامج توكتن درجة التعويض للدول الأصلية. وفي السياق الفلسطيني، يمكن لمثل هذه الآلية أن تكون ذات أهمية حيوية، نظراً إلى الحالة السياسية والاقتصادية الراهنة، التي لا تشجع (وفي الواقع تمنع) عودة اللاجئين وأعضاء الشتات إلى الوطن، وحيث إنه من المرجح استمرار تدفق الأفراد المهرة إلى خارج فلسطين.

ينبغي استخدام «توكتن» (TOKTEN) بعناية. فمثلاً في الأراضي الفلسطينية وتونس، على الرغم من الجهود «الإيجابية» لعكس هجرة الأدمغة، التي جلبت المغتربين لزيارة وطنهم، ولكن اشتكى بعض الذين أجريت معهم المقابلات أن البرنامج قد ساهم عن غير قصد في الانتقاص من علماء الجامعات المحلية (بالنسبة إلى الحالة التونسية، انظر (Siino, 2004: 374-376).

٣ ـ التشبيك مع الشتات: حالة شبكة باليستا

في حين كانت عودة الفلسطينيين المهرة والمهنيين محدودة في إطار برامج توكتن ذي القدرة المنخفضة، يسعى مشروع شبكة باليستا (PALESTA) الطموح إلى ربط مجموعة أكبر من المهنيين في الشتات مباشرة بالمركز. وتهدف باليستا، وهي شبكة

أساسها يعود إلى الإنترنت، إلى تسخير المعارف العلمية والتكنولوجية للمهنيين المغتربين الفلسطينيين لمصلحة جهود التنمية في فلسطين. وهناك نوعان من الشبكات الرائدة المماثلة التي تتعامل مع جنوب أفريقيا وكولومبيا: سانسا (SANSA) (شبكة جنوب أفريقيا من المهارات في الخارج)، ورد كالداس (Red Caldas) (شبكة تقنيي وعلماء الكولومبيين في الخارج) (Meyer, Jean-Baptiste [et al.], 1997; Gaillard 2007a).

وتم إطلاق شبكة باليستا، وهي عبارة عن هجين تم شيده من قبل وحدة تخطيط العلوم والتكنولوجيا التابعة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية، وبدعم من البرنامج الإنمائي في عام ١٩٩٧. وتضم الشبكة قاعدة بيانات للعلماء والمهنيين الفلسطينيين المغتربين، وقوائم المناقشة لإيجاد مناقشة آمنة بين المشاركين، بينما يساهمون بمعارفهم التقنية وخبراتهم في معالجة القضايا ذات الأهمية في تنمية الاقتصاد الفلسطيني. وتعمل الشبكة كنوع من البوابة المهنية، وذلك بتوفير القوائم الوظيفية الحالية والمعلومات بشأن التطورات في كثير من المنظمات العامة والخاصة وغير الحكومية في فلسطين، وكذلك ورش العمل والمناسبات العامة.

وبالرغم من الأهداف الطموحة لباليستا، إلا أن تحليلنا لهذه الشبكة يبيّن نتائج رمادية[١٤]. فمن جهة، إن لقائمة مناقشة باليستا الإلكترونية تأثيراً إيجابياً من خلال توفير مساحة لتجربة جديدة للمجتمع، وتوفير قنوات التقاء بين أفراد ذوي خبرات متنوعة، ولكن بطريقة مساواتية بين الخبراء. لقد خلقت الشبكة، عَلى نَحوٍ محدود، فضاءً اجتماعياً ملموساً ولد نوعاً من الوعي الجماعيِ لجالية مغتربين علمية مبعثرة حول العالم. إن الاتصال عبر «باليستا»، أَو الشبكات الأخرى، قد سمح بالتعريف المتبادلِ للفاعلين والتفكير في العلاقات والمصالح المشتركة بشكل طوعي (Meyer [et al.], 1997: 7). ولكن، من جهة أخرى، للمجموعات الافتراضية حدود لم يعها دائماً القائمون عليها؛ فكما يَقترح ويلسون، فقد تم «اختزال تعقيدات التواصل الإنسانيِ إلى مستوى تعاملات أحادية البعد، وتم فَصل الإنترنت عن المسؤوليات السياسية والاجتماعية لبيئة الفضاءِ الحقيقية» (Wilson, 1997: 158). وعلى الرغم من أن عدد أعضاء باليستا كان يزيد على الألف، إلا أن البيانات تشير إلى أن ٢٠ بالمئة فقط قد شاركوا بانتظام في تبادل البريد الإلكتروني. ومع ذلك، فإن هذه التكنولوجيا ليست حلّاً سحرياً بسبب عدم وجود اتصال وجه لوجه بين أعضاء الشتات الفلسطيني. ويعكس

(١٤) هذه الدراسة مبنية على نتائج دراسة تقييمية قام بإجرائها ساري حنفي، انظر إلى (حنفي، ٢٠٠٨).

ضعف التأثير الإجمالي لباليستا الاعتماد المفرط على النهج التكنولوجي حيث يقوم الاتصال أساساً على التبادل الإلكتروني، مع عدد قليل جداً من المشاريع الملموسة التي أطلقت عبر الشبكة. وبالمثل، فقد أشار جاك غايار وآن ـ ماري جايار إلى أن:

«[...] لن يكون نموذج الشتات أبداً منخفض التكلفة، ولن يكون الجواب الشافي للاحتياجات العلمية لأفريقيا. وتعتمد فعاليته بشكل حاسم على التفاعلات الجماعية الداخلية للجماعات العلمية في الوطن الأصلي. في النّتِيجَة، تمثل شبكة المغتربين في أحسن الأحوال امتداداً للجماعات العلمية الوطنية، وليس بديلاً منها. ولذلك ينبغي، أولاً وقبل كل شيء، تركيز الجهود على تعزيز القدرات العلمية الوطنية، وخاصة في تدريب وتجنيد الجيل القادم من العلماء. وإذا لم يتم ذلك، سيصبح الشتات فقط عبارة عن عباءة أنيقة تخبئ الملابس الرثّة» (Gaillard and Gaillard, 2003).

الفصل الرابع

ممارسة البحث في لبنان: المؤسسات والتدويل

مقدمة

قامت بعض الدراسات على مدى العقد الماضي بتناول البحث العلمي في لبنان، ولكن لم تعالج بدقة تنظيم النشاط البحثي والنشر العلمي. سنقدم في هذا الفصل دراسة حول التنظيم المؤسسي للبحث والتحديات الرئيسية لإجراء البحوث في حالة بلد صغير.

وفي الواقع، يبلغ عدد سكان لبنان أربعة ملايين نسمة ونيّفاً، ولديه بعض الميّزات التي تجعله مختلفاً تماماً عن الأقطار العربية المجاورة: مستويات عالية من التعليم، وعدد كبير من الطلاب، وإنتاج علمي ذو جودة من الأطباء والمستشفيات، وارتفاع معدل الهجرة، وأخيراً اقتصاد بشكل أساسي خدماتي.

يتمتع لبنان أيضاً بنظام «ديمقراطي» برلماني، لكن في الوقت نفسه ينقسم مجتمعه إلى جماعات معترف بها رسمياً من قبل النظام السياسي، وجزئياً من قبل الدستور الموروث من زمن الانتداب الفرنسي، وقد تأثر بشدة بالحرب الأهلية الطويلة والدموية (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠) (Abou-Rjeily and Labaki, 1993). يعكس هذا النظام الطائفي نفسه في توظيف الموظفين العموميين، وخاصة في حالة الجامعة اللبنانية، التي تضم

أكثر من نصف عدد الطلاب في لبنان. إضافة إلى ذلك، لقد استقبل لبنان عدداً كبيراً من اللاجئين: أولاً، ربع مليون من اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ (وهي الآن مجموعة سكانية مهمّشة للغاية بسبب عدم وجود حقوق أساسية في لبنان، والحق في العمل أو في التملك، وغيرها)، والموجات الأخيرة من اللاجئين السوريين منذ اندلاع الانتفاضة السورية. لقد شكّل عدد هؤلاء اللاجئين في بداية عام ٢٠١٥ تقريباً ربع سكان لبنان.

ونتيجة كل ذلك، إننا أمام بلد غني، ولكن أضعفته هشاشة الوضع السياسي الذي أدى إلى خلق بيئة غير مؤاتية للبحث والابتكار. حتى عام ٢٠٠٦، هناك قليل من الدراسات التي وصفت البحوث في لبنان. من أهم هذه الأعمال مجلة **باحثات** (مجلة الجمعية اللبنانية للباحثات، العدد ٣ (١٩٩٦ - ١٩٩٧)) التي أظهرت بعض الأفكار (التي لا تستند دائماً إلى البيانات) عن حالة البحث العلمي في لبنان خاصة، وفي الوطن العربي عموماً. وربما هذا هو أول جمع منهجي حول هذا الموضوع.

وفي عام ٢٠٠٦، قام فريق بحثي بإجراء بحوث ميدانية حول جوانب مختلفة لتنظيم البحث ضمن مشروع إستيم (Arvanitis, 2007)، وكانت إحدى نتائجه تقرير غايار (Gaillard, 2007) حول النظام المؤسسي للبحث، استناداً إلى دراسة استقصائية حول المجلس الوطني اللبناني للبحوث العلمية (CNRS) ومؤسسات أخرى، فضلاً عن تقارير أخرى حول الممارسات البحثية في العلوم الطبيعية (Kabbanji 2010; Bechara and Kabbanji, 2007)، والعلوم الاجتماعية (Kabbanji and Moussaoui, 2007; Zakhia 2007; Kabbanji, 2010a)، ونظام الابتكار (Kabbanji, 2007) ، وتمويل البحوث المتاحة محلياً (Hanafi, 2007)، وكان هذا العمل الشامل الوحيد حول البحث منذ ذلك الحين. وعلى الرغم من عدة محاولات لم نرَ دراسة عامة تقييمية للبحث.

منذ ذلك الحين، يمكن أن نجد تحليل الوضع من البحث في لبنان في تقارير حول الوطن العربي بأكمله (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣؛ مؤسسة آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٤؛ مؤسسة الفكر العربي واليونسكو). وكما قلنا في مقدمة هذا الكتاب، أشارت جميعها إلى ضرورة تعزيز البحث في الأقطار العربية، وبيّنت، بدرجات متفاوتة، الوضع المميّز للبنان في هذا المجال، كون مؤسساته التعليمية ذات سمعة طيبة، ونسبة عالية من

خريجي الجامعات، وقِدم هذه الجامعات. وعلى الرغم من بعض الجهود، فيمكن القول إن هناك ضعفاً في القدرة البحثية وتبعية تكنولوجية مزمنتين.

في جميع الجوانب، لقد احتل لبنان مرتبة جيدة في تصنيف الدول، مقارنة بالأقطار المجاورة. ولكن، قام البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها بإعطاء تصنيف أقل للبنان منه للإمارات العربية المتحدة أو قطر في ما يتعلق بالابتكار. وعلى الرغم من البيانات الإحصائية الكثيرة، التي تم استخدامها بطريقة ميكانيكية لـ «تبرير» هذه النتيجة المثيرة للدهشة، فنحن نعتقد أن وضع لبنان هو أفضل لتقديم البحث النوعي. ويعتبر ذلك بحدّ ذاته مفارقة، نظراً إلى السياق السياسي والاجتماعي لهذا البلد.

وعلاوة على ذلك، في أول مسح من نوعه للابتكار في لبنان أظهر أن أكثر من ٧٨ بالمئة من الشركات التي شملتها الدراسة قد أعلنت أن الأوضاع السياسية والأمنية في لبنان هي أحد أهم العوامل التي تعوق الابتكار (والبحث والتنمية في الشركات) (Arvanitis, 2014). ولذا لعلنا نتساءل: كيف أن لدى هذا البلد الصغير واحدة من عدد قليل جداً من حاضنات الأعمال المبتكرة (Incubators) الفعالة (بيريتك) في المنطقة العربية. هذه الميزات تجعل لبنان حالة منفصلة جديرة بالاهتمام بشكل خاص.

أولاً: إنتاج علمي لا بأس به

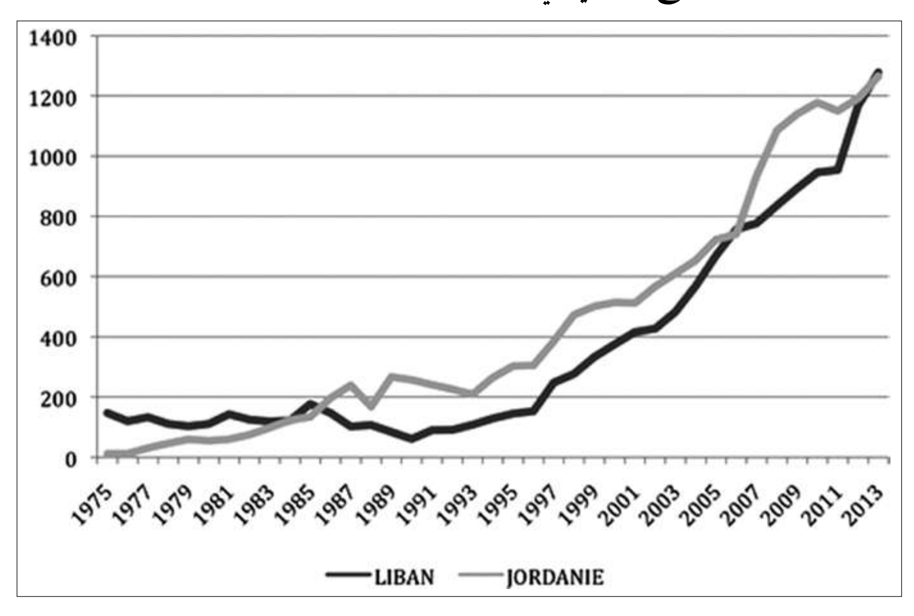
إن أي محاولة لتقييم البحوث في لبنان يجب أن تبدأ من قواعد بيانات واسعة. ويبيّن الشكل الرقم (٤ ـ ١) الإنتاج النشري لفترة طويلة منذ عام ١٩٧٥، بداية الحرب الأهلية التي استمرت حتى العام ١٩٩٠، وهو تاريخ توقيع اتفاق الطائف. ويظهر المنحنى الناتج أن الاقلاع الحقيقي للبحث كان في الفترة (١٩٩١ ـ ١٩٩٧)، ثم تسارع حتى عام ٢٠٠٦، تاريخ العدوان الإسرائيلي على لبنان، ومن ثم عاد إلى طبيعته ببطء بعد ذلك.

وحالياً، يبلغ متوسط الإنتاج من المقالات المدرجة في قاعدة بيانات بوابة العلوم حوالى ١٢٠٠ مقالة سنوياً (الشكل الرقم (٤ ـ ١))، بينما بيّن سكوبوس ١٣٠٠ مقالة. لقد كان تأثير «الحرب» القصيرة في تموز/يوليو ٢٠٠٦ سيئاً بشكل

خاص، حيث ترك الكثير من الباحثين، في ذلك الوقت، لبنان. وفقط في عام ٢٠١١، وصل مستوى الإنتاج إلى المستوى في الأردن. هذا البلد الذي جمع جهوداً كبيرة في الآونة الأخيرة لتحسين نظامه البحثي (Larzillière, 2010)، لديه ضعف عدد الباحثين في لبنان. من حيث عامل التأثير، فلبنان هو فوق متوسط الأقطار العربية، خاصة بسبب ارتفاع إنتاجه في المجال الطبي الحيوي، وحقل مثمر للغاية في جميع أنحاء العالم (Gaillard, 2010).

الشكل الرقم (٤ ـ ١)

الإنتاج النشري في لبنان والأردن (١٩٧٥ ـ ٢٠١٣)



المصدر: بوابة العلوم (SSCI et SCI 1975-2013, and Proceedings).

بخصوص الإنتاج في العلوم الاجتماعية والإنسانية (SSH)، كما ذكرنا سابقاً، فلا يمكننا الاعتماد على قواعد البيانات بوابة العلوم وسكوبوس، ولذا فقد قدرنا عدد المقالات باللغة العربية للفترة (٢٠٠٦ ـ ٢٠١٣) باستخدام قاعدة البيانات العربية الرقمية «معرفة» ـ وهي حديثة العهد ـ وقد حصلنا على ١٦٤ مقالة، أي بمعدل وسطي بـ ٢٠,٥ مقالة سنوياً[1].

---

(١) يستند هذا التقدير إلى قاعدة البيانات العربية الرقمية «معرفة» (<http://www.e-marefa.net>) (٧١ =

لقد أحصينا في بوابة العلوم على مدى الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠١١)، ٥٥٨ مقالة باللغة الإنكليزية، ونلاحظ ازدياداً حادّاً منذ عام ٢٠٠٩. ويجعل ذلك المتوسط خلال الفترة المماثلة من العيّنتين (٢٠٠٦ ـ ٢٠١١) هو ٥٩ مقالة سنوياً. بينما تبيّن قاعدة البيانات سكوبوس ١٣٠ مقالة في هذه العلوم في العام ٢٠١٠. وتظهر الأهمية المتنامية للنشر أنه اتجاه حديث للغاية، وهو يوازي النمو القوي منذ عام ٢٠١١ للإنتاج اللبناني بأكمله. ومع ذلك، فإن هذا الرقم بالتأكيد هو أقل من ١٥٠ مقالاً في السنة، فهو يبدو بذلك منخفضاً نسبياً. وقد عبّرنا سابقاً عن وجود اتجاهين: أولئك الذين ينشرون محلياً ويندثرون عالمياً، وأولئك الذين ينشرون عالمياً ويندثرون محلياً (Hanafi, 2011). في الواقع، حتى النشر المحلي للمقالات يعتبر ضعيفاً، وهذا يجعلنا نعتبر أن الأغلبية الكبرى من باحثي العلوم الاجتماعية والإنسانية يندثرون محلياً وعالمياً.

ثانياً: الركائز الأساسية للأبحاث في لبنان

لفهم نمو البحث العلمي في لبنان منذ الحرب الأهلية (على الرغم من التباطؤ في الفترة (٢٠٠٦ ـ ٢٠١١))، علينا دراسة المراكز المتزايدة عدداً وحجماً المنتجة للنشاط البحثي: وهي الجامعات (تمثل حوالى ٩٥ بالمئة من الإنتاج، بما في ذلك المستشفيات الخاصة بها)، والمجلس الوطني للبحوث العلمية (CNRS) الداعم للبحوث، والمراكز البحثية الوطنية، ومراكز البحوث العامة والخاصة.

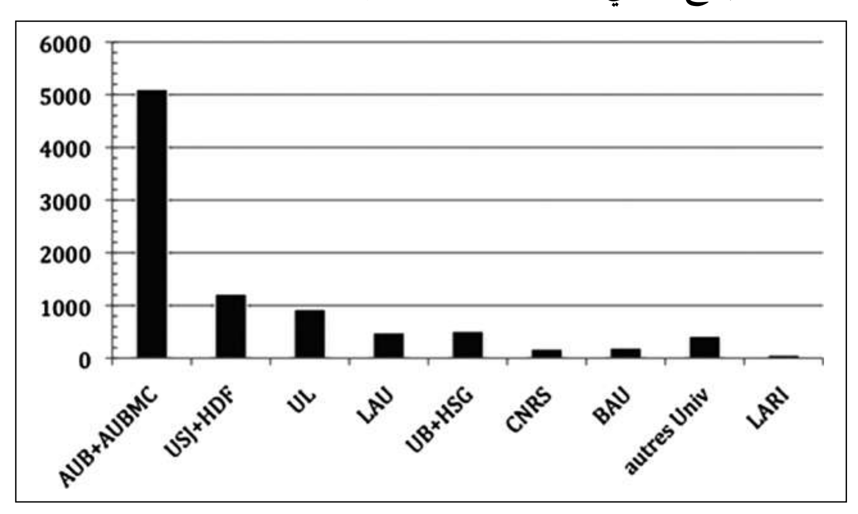
ويبيّن الشكل الرقم (٤ ـ ٢) أهمية النشر في الجامعات ومراكز البحوث في لبنان. وكما ذكرنا، فإن هذا التوزيع لا يتوافق مع التوزيع الفعلي لعدد الباحثين في هذه المؤسسات.

ويختلف مقطع (Profile) النشر العلمي في لبنان (المفهرس في بوابة العلوم) تماماً عن الدول المجاورة لها، حيث تتسم الأقطار العربية بتخصصها القوي في الهندسة وعلوم المواد، بينما يتخصص لبنان (مثل تونس أيضاً) بالعلوم الطبية والطب الحيوي (Arvanitis, 2007).

= مقالة)، بالإضافة إلى اثنتين من المجلات الرائدة، وهما **إضافات ـ المجلة العربية لعلم الاجتماع** (٢١ مقالة) و**المستقبل العربي** ـ مجلة مركز دراسات الوحدة العربية (٧٢ مقالة) في الفترة (٢٠٠٦ ـ ٢٠١٣). ينشر هذا المركز العام بعض المقالات التي سبق نشرها باللغة العربية في: *Journal of Arab Contemporary Arab Affairs*.

الشكل الرقم (٤ ـ ٢)

الإنتاج العلمي للمؤسسات اللبنانية الرئيسية (٢٠٠٠ ـ ٢٠١١)



الرموز: = AUB+AUBMC الجامعة الأميركية في بيروت ومستشفاها؛ USJ+HDF = جامعة القديس يوسف ومستشفاها؛ UL = الجامعة اللبنانية؛ LAU = الجامعة اللبنانية ـ الأميركية؛ HSG+UB = جامعة البلمند ومستشفاها؛ CNRS = المجلس الوطني للبحوث العلمية (وله أربعة مراكز الأبحاث)؛ BAU = جامعة بيروت العربية. LARI = معهد البحوث الزراعية.

المصدر: بوابة العلوم. تم استخراج البيانات من قبل (Arvanitis and Tayoun, 2012).

إضافة إلى ذلك، لاحظنا ارتفاع الحصة اللبنانية من الناتج العالمي (انظر الشكل الرقم (٤ ـ ٣)) بنسبة ٣٠ بالمئة خلال العشر السنوات، ٢٠٠٠ و٢٠١٠، وهو ما يمثل ٣٤٤, ٠ في الألف[٢]، وهي نسبة مشرفة لبلد يسكن فيه فقط أربعة ملايين، وفيه حوالى ما يعادل ١٢٠٠ باحث بدوام كامل (FTP). وهذا الرقم هو في زيادة حادة بالمقارنة بسنة ١٩٩٩ (٠٨, ٠ في الألف) أو سنة ٢٠٠٤ (١٣, ٠ في الألف)[٣]. ولاحظنا زيادة كبيرة في بعض التخصّصات لديهم أعلى بضعفين أو ثلاثة أضعاف الناتج العالمي، خاصة في مجالات مثل الرياضيات وعلوم الكمبيوتر (٣٢٩ بالمئة)، والعلوم الاجتماعية (٣٣٣ بالمئة)، والهندسة (٢٥٩ بالمئة)، والبيولوجيا (٢٤٥ بالمئة)، والعلوم الزراعية (٢٢١ بالمئة). وتنعكس هذه الزيادات على أهمية المشاريع البحثية الممولة من المجلس العلمي، كما سنبين ذلك لاحقاً.

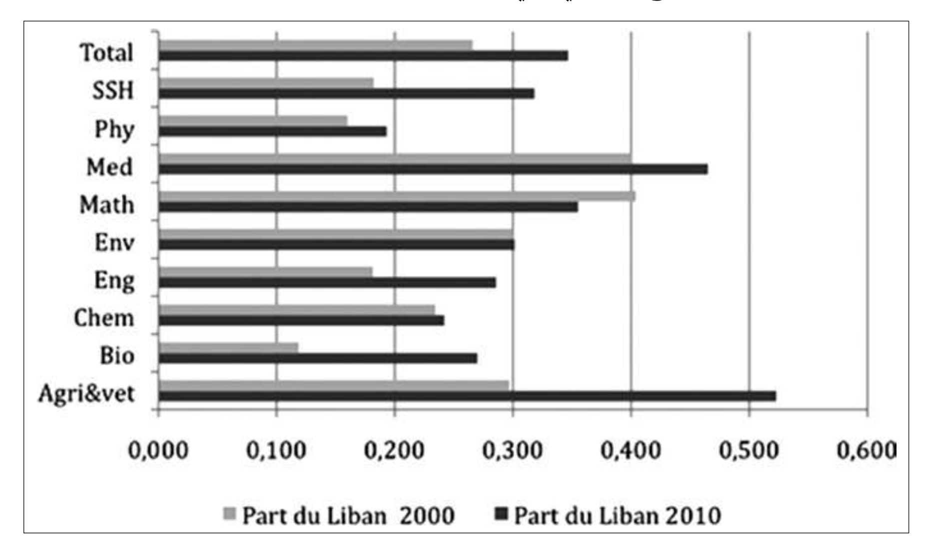
---

(٢) Country Rankings, <http://www.scimagojr.com/countryrank.php>.

(٣) تحسب من قبل OST لصالح مشروع إستيم (Gaillard, 2007b). انظر الملاحظات المنهجية التي نشرت على موقع <http://www.estime.irf.fr.>.

الشكل الرقم (٤ ـ ٣)

حصة لبنان من الإنتاج العالمي (في مقارنة بين ٢٠٠٠ و ٢٠١٠) (لكل ١٠٠٠)



المصدر: مؤشرات سيماكو (SCimago) بالاعتماد على سكوبوس. الاستجواب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

١ ـ الجامعات

متابعة لعمل جاك غايار (Gaillard, 2010b) الذي سلّط الضوء على السمات الرئيسية في نظام البحوث الجامعي اللبناني، هناك ٤٢ جامعة، كلها خاصة ما عدا الجامعة اللبنانية، وتحتوي على اثنتي عشر كلية، منها كليات للعلوم أو للهندسة. لكن، وكما هو مبيّن في الجدول الرقم (٤ ـ ١)، يتركز الإنتاج العلمي في عدد قليل من الجامعات: الجامعة الأميركية في بيروت (AUB)، ذات المستشفى الجامعي الرفيع المستوى؛ وجامعة القديس يوسف في بيروت (USJ)، وفيها أكبر مستشفى (أوتيل ديو دو فرانس)؛ والجامعة اللبنانية، والجامعة اللبنانية الأميركية (LAU)، وجامعة البلمند التي تقع بالقرب من طرابلس، ولديها مستشفى سان جورج في بيروت؛ وأخيراً جامعة بيروت العربية (BAU)، التي تأسست كفرع من جامعة الإسكندرية في مصر، وتدرّس باللغتين العربية والإنكليزية في السنوات الأخيرة، وتهدف إلى حصولها على استقلالها الكامل من الجامعة الأم. والجدول الرقم (٤ ـ ١) يلخص وضع هذه المؤسسات الرئيسية.

الجدول الرقم (٤ ـ ١)

المؤسسات الأكثر إنتاجاً للبحوث في لبنان

الجامعة أو مركز البحث	سنة التأسيس	عدد الطلاب	عدد الأساتذة[٣]	الميزانية المصروفة على البحث والتنمية[٢]	عدد الباحثين (ما يعادل أفراد بدوام كامل)[٢]	النشر السنوي ٢٠٠٩ ـ ٢٠١١[١]
الجامعة الأميركية في بيروت ومستشفاها	١٨٦٦	٧٨٢٦	٨١٣	١٧,٨	١٠٠	٢٦٥
الجامعة اللبنانية	١٩٥٣	٧٣,٦٩٨	٤٤٠٠	١١,٤	١٥٠	١٢٢
جامعة القديس يوسف ومستشفاها	١٨٧٥	٩٤٠٠	١٨٣٠	٨,٠	٩٠	٦٥
الجامعة اللبنانية ـ الأميركية	١٩٢٤	٦٣٠٠	١٨٠	٦,٠	١٠	٦٥
جامعة البلمند ومستشفاها	١٩٨٨	٢٨٠٠	٩٤٠		٢٠	٣٨
جامعة بيروت العربية	١٩٦٠	١١,٣٩٢	٦٧٠		١٠	١٧
٣٤ جامعة أخرى		٣٩٠٠٠	٤٩٠٠		أكثر من ٥٠	٥٥
المجلس الوطني للبحوث العلمية				٥,٥	٥٠	٢١
معهد البحوث الزراعية				٥,٢	٥٥	
معهد البحوث الصناعية				٠,٣	١٠	

المصدر: (١) النشر بحسب بوابة العلوم، معالجة كلود طيون؛ (٢) تقديرات من (Gaillard, 2007) وقمنا ببعض التحديثات؛ (٣) من وزارة التربية والتعليم العالي.

هناك طبعاً العديد من الجامعات الأخرى التي أسست لمديريات خاصة بالبحث، بما في ذلك جامعة الروح القدس في الكسليك، وجامعة سيدة اللويزة (NDU)، وكلاهما جامعتان كاثوليكيتان، تعتمدان على النموذج الأمريكي لتعليم الفنون الليبرالية (Liberal Arts Education)، ولكن لا تزال مساهمتهما في الأبحاث متواضعة، حيث تعتمدان على عدد قليل من أعضاء الهيئة التدريسية المثبتين. وعلى مدى ١١ عاماً (٢٠٠٠ ـ ٢٠١١) يمثل إنتاج أقل من ٥ بالمئة من المنشورات، في مقابل الخمس جامعات الأبحاث التي أنتجت ٩٤,٦ بالمئة من المنشورات. هذا يدل على نوع من الاستقرار لتركيز الأبحاث على مر الزمن.

لا علاقة لأهمية البحث العلمي في الجامعات بعدد طلاب الواحدة منها. والواقع أن الجامعة اللبنانية هي أكبر (٧٣,٦٩٨ طالباً في (٢٠١١ ـ ٢٠١٢))، تليها جامعة بيروت العربية (١١,٣٩٢ طالباً)، وجامعة القديس يوسف (٩,٣٦٢ طالباً)، والجامعة الأميركية في بيروت (٧٨٢٦ طالباً)، وجامعة سيدة نوتردام (٦٨٢٧ طالباً)، وجامعة الروح القدس ـ الكسليك (٦٦٤٥ طالباً) والجامعة اللبنانية الأميركية (٦٣٢٠ طالباً).

والجامعات الأكثر إنتاجاً للبحث في لبنان هي من بين أقدم الجامعات في المنطقة، وهي الجامعة الأميركية في بيروت (AUB) التي تأسست في عام ١٨٦٦ باسم الكلية السورية الإنجيلية، وتلاها إنشاء جامعة القديس يوسف (USJ) في عام ١٨٧٥ من قبل اليسوعيين. وهناك منافسة حقيقية بين الجامعتين، ولو أن إدارتيهما تنكران ذلك. وفي هذا السباق، برزت الجامعة الأميركية في بيروت بقوة وكانت في الطليعة، وخاصة بسبب علاقاتها بالنخبة الاقتصادية العربية. وقد أصبحت، بعد الحرب الأهلية، جامعة النخبة الرئيسية في البلاد، كما يتضح من اختيارها من قبل الطلاب الذين يأتون من أفضل المدارس، بما في ذلك من المدارس التي تستخدم اللغة الفرنسية (الليسيه، والمدارس اليسوعية، والمدرسة البروتستانتية)[٤]. بينما أدت جامعة القديس يوسف دوراً أساسياً في التكوين التاريخي للنخب السياسية اللبنانية وموظفي الخدمة العامة حتى الحرب الأهلية (Kabbanji, 2012)، ولا تزال كلية العلوم السياسية والقانون مهمة حتى اليوم. وبينما أنتجت الجامعة الأميركية في ٦٣,٧ بالمئة من المقالات العلمية والكتب خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠١١)، لم تنتج جامعة القديس يوسف إلا ١٥,٥ بالمئة من النشر في

(٤) يظهر ذلك جلياً عندما اختار الأوائل العشرون الممنوحون من المجلس الوطني للبحوث جميعاً، ما عدا اثنين، الجامعة الأميركية في بيروت.

لبنان. ويمكن أن نعزو ذلك إلى اللغة الإنكليزية، وحقيقة أن في كثير من الأحيان يتم تدريب الأكاديميين في الجامعة الأميركية في بيروت في الولايات المتحدة أو أوروبا إلى حدّ كبير، الأمر الذي ييسّر نشر مقالات في الصحف باللغة الإنكليزية. ولهذه الجامعة تاريخ عريق في النشر، حيث أصدرت مجلة **الأبحاث**، وهي مجلة متعددة التخصصات واللغات، وكانت متنفساً للمناظرات العربية قبل الحرب الأهلية، وبخاصة في التاريخ (Raymond, 2013).

هذا التفاوت مدهش بين جامعتين لهما حجم مشابه إلى حدّ كبير. فقد خبت جذوة شهرة جامعة القديس يوسف، وكان هذا هو مصدر قلق بين أعضاء هيئة التدريس في هذه الجامعة الأخيرة، الأمر الذي دفع رئيس الجامعة الجديد إلى طلب إجراء تقييم شامل في عام ٢٠١٢. وفعلاً ناقشت الدراسة الذاتية (Self-study)، بناء على ٩٢ مقابلة أجريت مع المعنيين، والعديد من الاجتماعات، نقاط الضعف لمختلف الأبحاث العلمية. وقد اقترح هذا التقرير اللامع (وغير المنشور) تغيرات هيكلية لتحسين حالة البحوث وتشجيع الأساتذة المثبتين على النشر بطريقة أكثر منهجية. والأكثر إثارة للدهشة هو صراحة النقد الذاتي، وهذا نادر تاريخياً، والإدراك الحاد لهشاشة الوضع الحالي. ومع ذلك، فلدى جامعة القديس يوسف كلية للعلوم واعدة وذات توجه بحثي، رغم العدد القليل من الأساتذة (٢٤). إضافة إلى ذلك، لدى هذه الكلية علاقات وثيقة جداً مع عدد كبير من الشركات الصناعية (خاصة في الكيمياء، والمواد الغذائية، والنبيذ، والأسمنت)، الأمر الذي موّل أنشطتها البحثية[٥]. لقد أنشأت هذه الجامعة حاضنة اسمها بيريتيك، وهي تعتبر واحدة من أكثر الحاضنات دينامية في المنطقة العربية[٦].

---

(٥) العديد من أعضاء هيئة التدريس ينتمون إلى عائلات تتعاطى الشأن الصناعي، فهم شكل من أشكال «البرجوازية الصناعية» (الصغيرة وفي بعض الأحيان الكبيرة).

(٦) تم إنشاء بيريتيك في عام ٢٠٠١ لتوفير بيئة مؤاتية لإنشاء وتطوير الشركات المبتدئة، وبالتالي الإبقاء على الخريجين واللبنانيين ذوي المهارات العالية الذين قد يهاجرون من أجل حياتهم المهنية. وبدأت بيريتيك بقطب تكنولوجي واحد في مار ـ روكوس، وأضافت القطب الثاني في بيروت في عام ٢٠٠٧. في عام ٢٠٠٨، أنشأت أول نواة دعم برأسمال استثماري مقداره ٦ ملايين دولار للمؤسسات اللبنانية التكنولوجية المبتدئة. وأدخلت أنشطة ريادية عدة: جوائز الحضانة؛ مسابقات الريادة؛ المدارس الصيفية والأكاديميات الإقليمية للرياديين؛ دورات «من الفكرة إلى المؤسسة المبتدئة» للمهندسين، وبرامج تسريع المشاريع المتناهية الصغر، العروض على طريق الجامعة؛ المعارض المحلية والدولية وورش العمل؛ منتديات الرياديين؛ عطلة نهاية الأسبوع للمؤسسات المبتدئة، برامج التوجيه، وفعاليات التواصل، من بين أنشطة أخرى. استقبلت حتى الآن أكثر من ١٧٠ مؤسسة ناشئة أو مشروعاً ريادياً، وساعدت أكثر من ٢,٠٠٠ ريادي في العديد من برامج التوعية، وأنفقت أكثر من ٣٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي في شكل منح للشركات المبتدئة، واستثمرت أكثر من ٥ ملايين دولار أمريكي في شركات التكنولوجيا اللبنانية. وكان من بين أوائل المؤسسات في المنطقة في الحصول على الاعتماد من الاتحاد =

وللمفارقة، لم تنجح الجامعة الأميركية في بيروت بالارتباط بالصناعة المحلية، ولكنها بدأت تتدارك حديثاً هذا الوضع، حيث أنشأت مركزاً لتشجيع ريادية الأعمال (Center for the Promotion of Entrepreneurship). وسوف تطلق في أوائل عام ٢٠١٥ حاضنتيْن للأعمال. وعلى الرغم من أن «زبائنها» لا يزالون من النخبة الاقتصادية، ولكن لا يطمح توجه أبحاثها غالباً إلى الربط بالبزنسين اللبناني والعربي إلا نادراً.

وبشكل عام، بدا البحث في الجامعات وثيق الاتصال بالترقية، وليس بالاحتياجات المحلية واحتياجات المنطقة. ونحن نعلم بأن هذا التأكيد سيثير جدلاً، وأن هناك العديد من الأمثلة المضادة. ولكن، بعد إجراء بحثنا الميداني لدى الأكاديميين في ثلاث جامعات (الجامعة الأميركية في بيروت، وجامعة القديس يوسف، والجامعة اللبنانية)، يبدو واضحاً من هذا الاستنتاج ما يلي: يهدف البحث إلى أنه لن يكون مخرجه هو المنشورات باللغة الإنكليزية في مجلات ذات «معامل تأثير» عالٍ. لقد ذكر بعض الذين تمت مقابلتهم في العلوم والهندسة أن الوقت اللازم للنشر هو أقصر كثيراً من الوقت اللازم لبراءات الاختراع، والابتكار والربط مع القطاع الخاص. كما لا يمكن للترقية «الانتظار» (حيث يمكن إنهاء عقد عضو الهيئة التدريسية)، الأمر الذي يدفعهم إلى عمل بحوث صغيرة ليست ذات صلة، والتي تؤدي إلى النشر السريع من المجلات العلمية. وأكدوا أيضاً أن النشر في مجلات «عالميا» تمنعهم من التركيز على ذكر الخصوصية المحلية، وإلى الرجوع إلى السياق السياسي والاجتماعي للبلاد، وخاصة في العلوم الاجتماعية[٧] (Kabbanji, 2012).

وبالمثل، وجدنا أن هناك تهميشاً للغة العربية، حتى في منشورات العلوم الاجتماعية والإنسانية (انظر الفصل السابع). في المقابل، تنشر الأقطار المغاربية باللغة العربية في كثير من الأحيان في هذه العلوم (Arvanitis, Waast, and Al Husban, 2010). وبشكل عام، إن نظام نشر الباحثين يجعلهم أسرى منطق تسلسل هرمي للمعرفة، وهو

= الأوروبي باعتبارها مركز ابتكار الأعمال، وفتح إمكانية الوصول إلى شبكات دولية للشركات التابعة والزميلة. وفي عام ٢٠١٢، وبدعم من الاتحاد الأوروبي، أطلقت بيريتيك الكتلة الإبداعية في بيروت، وتضم أكثر من ٣٠ شركة رائدة في صناعة الوسائط المتعددة (Multi-media)، وحصلت على تسمية البرونز الأوروبي للتميز في إدارة الكتلة (European Bronze Label for Cluster Management Excellence). انظر: <http://www.berytech.org>.

(٧) نحن هنا أمام حالة من المعارضة النموذجية بين بروفيلين من مسار الأكاديميين المهني: أولئك الذين يستثمرون تقريباً حصرياً بالبحث، وأولئك الذين يبنون حياتهم المهنية حول نشاطات عدة في التدريس والبحث والخدمة. انظر إلى (Louvel and Valette, 2014) حول الحالة الفرنسية.

أمر ضروري للترقية المهنية، وليس لديهم سيطرة تذكر عليه، كما أشارت وبكي كايم (Keim, 2010) حول العلوم الاجتماعية في البلدان غير المهيمنة.

إلى أن هناك اختلافات أخرى بين الجامعتين تتعلق بالوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي للطلبة والهيئة التدريسية. الجامعة الأميركية في بيروت هي جامعة علمانية أمريكية، وتدرّس المقررات باللغة الإنكليزية. كما أن طلابها وأساتذتها متعددو الطوائف على نطاق واسع، وينتمي الطلاب ليس فقط إلى النخبة، ولكن أيضاً إلى الطبقة الوسطى، وقلة قليلة هي من الطبقة الشعبية، وذلك بفضل نظام المنح الدراسية. أما جامعة القديس يوسف، فهي ذات توجه يسوعي، والتعليم باللغة الفرنسية. وحتى لو كانت تدعو إلى تعدد الطوائف والتسامح، إلا أنها تظهر كجامعة ذات توجه ديني، حيث يرأسها كاهن يسوعي. لقد أثرت الحرب الأهلية بعمق فيها، فخبت جذوة شهرتها، ولم يعُد لها شبه احتكار بتشكيل النخبة السياسية (في مجلس الوزراء في عام ٢٠١٤ كان اثنان فقط من الوزراء من هذه الجامعة). كما أن قسطها الجامعي أقل تكلفة من منافستها الجامعة الأميركية في بيروت، الأمر الذي فتح الباب للفئات المتوسطة للتسجيل فيها أو في الجامعات الخاصة الصغيرة، وكذلك الجامعة اللبنانية. ولكن حجم هذه الطبقة ضعف لأسباب عدة، منها الوضع السياسي للأزمة الدائمة في لبنان منذ اغتيال رفيق الحريري في عام ٢٠٠٥ (Traboulsi, 2014)[٨].

وثمة فرق أساسي آخر بين الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة القديس يوسف، وهو في معيار النشر في نظام الترقية. فقد فرضت الجامعة الأولى لفترة طويلة هذا المعيار بحساب عدد المقالات في المجلات أو الكتب (في حالة العلوم الاجتماعية والإنسانية) للحصول على الترقية. وعلى الرغم من التوجيهات المحددة من قبل نائب رئيس الجامعة للشؤون العلمية بعدم الاكتفاء بعدد المنشورات وإجراء تقييمات نوعية، فإن بحثنا الميداني قد أظهر أن الأكاديميين المقيمين أنفسهم قد مالوا إلى الاعتماد على العدد مطبّقين بذلك عموماً قاعدة «ورقة واحدة في السنة». فالأستاذ الذي لم ينشر ما لا يقل عن ٧ بنود، بعد ٧ سنوات من تعيينه، لن يرقى، وذلك يعني إجباره على ترك الجامعة. وربما يفسر هذا المعيار العنيف بما فيه الكفاية على أنه أحد حوافز النشر

(٨) لقد أعلن ٣٢ بالمئة من الطلاب في جامعة القديس يوسف إرادتهم للهجرة إلى الخارج لمواصلة دراستهم أو البحث عن عمل. (Kasparian, 2006) وعلى الرغم من ذلك نحن نعرف أنه في نهاية المطاف أقل من ذلك كثيراً هم القادرون على فعل ذلك.

العلمي. وهذا يتناسب مع التصور العام للبحث «الأكاديمي» الذي يهدف أساساً إلى نشر النتائج في المجلات ذات معامل التأثير المرتفع. أما من جهة الجامعة اليسوعية، فهي لا تأخذ البحث والنشر حقاً في الحسبان عند الترقية الوظيفية لأكاديمييها، على الرغم من الحوافز القوية التي أعربت عنها مختلف هيئات الجامعة، وهو ما بيّنه تقرير فريق عمل داخلي لتقييم الوضع العام للبحث في هذه الجامعة. وهذا لا يمكن أن يبقى كذلك بينما يصبح النشر العلمي إلزامياً للترقية في كثير من الجامعات حتى الوطنية في المنطقة العربية.

ونذكر هنا أن الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة القديس يوسف هما جامعتان خاصتان غير ربحيتين. لذا فلا يطلب من البحوث أن تكون مبررة من الناحية الاقتصادية، بل يهدف التمويل إلى تغطية تكاليف البنية التحتية وعملية البحث. بهذا المعنى، لقد خلقت هاتان الجامعتان بلا شك، وبطرق مختلفة، قواعد قوية مع معدات عالية المستوى للبحث العلمي. وفي بعض الأحيان، هناك تداخل رهيب، الأمر الذي يشكل هدراً للموارد. فمثلاً وجدنا ثلاثة أجهزة من التحليل الطيفي بالرنين المغناطيسي النووي (MNR) للأبحاث مركّزة في منطقة صغيرة لا تزيد مساحتها على ١٠ كيلومترات مربعة[٩]. فعدم تقاسم المعدات الرئيسية هي نتيجة لتجزئة الفضاء الأكاديمي في لبنان.

ومن حيث تمويل البحوث، ثمة فرق كبير بين الجامعتين. إن ميزانية الجامعتين المكرّسة للبحث متقاربة (حوالى ١ مليون دولار)، مع أن كلية الطب في الجامعة الأميركية في بيروت لديها تمويل إضافي خاص يقدر بحوالى ٢٥٠,٠٠٠ دولار سنوياً، يأتي كنسبة من الأرباح الناتجة من كشفية المرضى. ويستخدم هذا التمويل لدعم المشاريع البحثية لأكاديمييهما. ولكن تبدو الجامعة الأميركية في بيروت أكثر فعالية لإدارة التمويل الخارجي، حيث بلع ذلك حوالى ٧ ملايين دولار سنوياً، لدعم ٣٠٦ مشاريع من التمويل الخارجي بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١ (Hanafi, Arvanitis, and Baer 2013). ومع كل الأسف، لا توجد إحصاءات دقيقة في الجامعة اليسوعية، ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار مشاركة هذه الجامعة في البرامج التمويلية الكبيرة (TEMPUS,

(٩) يعتبر جهاز التحليل الطيفي بالرنين المغناطيسي النووي من المعدات الباهظة الثمن جداً، حيث يحتاج إلى التشغيل ٢٤ ساعة/ ٣٦٥ يوم سنوياً بغض النظر أكان الجهاز مستخدماً أم لا. وتكلف هذه المعدات الملايين، بحسب الطاقة التي تنتجها (بين ٣ إلى ٦ ملايين دولار)، إضافة إلى متوسط ١٠ بالمئة من التكلفة للصيانة، أي أن الآلة التي تكلف ثلاثة ملايين دولار ستحتاج ٣٠٠,٠٠٠ دولار سنوياً، أي خمس الميزانية الداخلية للبحث في الجامعة الأميركية في بيروت أو جامعة القديس يوسف.

(FP7 Projects, CEDAR, the French ANR Projects, AUF, USAID)، فنحن نتوقع مقداراً لا بأس به من التمويل الخارجي، ولو كان لا يرقى أبداً إلى مستوى الجامعة الأميركية في بيروت.

ننتقل الآن إلى تناول الجامعة اللبنانية التي أنشئت في عام ١٩٥١ كجامعة وطنية لتضاهي الجامعات الخاصة، وتكون بوتقة للاندماج الوطني ومناهضة الطائفية. لقد تحوّلت هذه الجامعة إلى مكان لجميع المناقشات السياسية (Favier 2004؛ شاهين ٢٠١١) والنضال الطلابي، وأصبحت أرضاً خصبة للصراعات السياسية والحرب، حيث تمت تعبئة عدد كبير من الطلاب في عام ١٩٥٨ وبعد عام ١٩٧٥. وعلى الرغم من انتشار الجامعات الخاصة الصغيرة، فقد جذبت الرسوم الدراسية ذات الأسعار المعقولة ما يقرب من نصف عدد الطلاب القادمين غالباً من الطبقات الشعبية، ولكن أيضاً الوسطى. ومنذ إنشاء هذه الجامعة كان هناك تصور لمشروع جامعة وطنية تتكامل مع الجامعات القائمة، وبأن «لا تنشأ فروع علمية موجودة في الجامعات الأخرى»، كما أوضح ذلك أول رئيس للجامعة، فؤاد أفرام البستاني، الذي عارض لفترة طويلة إنشاء كلية الطب على شاكلة الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة القديس يوسف (Favier, 2004: 71 -72). وهكذا يمكن اعتبار أن التاريخ الحقيقي لإنشاء الجامعة هو عام ١٩٥٩ عندما فتحت ثلاث كليات ومعهد للعلوم الاجتماعية. وقد شكلت الحرب الأهلية قطيعة عميقة مع ما كان مقرراً أن يكون دور هذه الجامعة، كما أرادها مؤسسها آنذاك، لأن الجامعة، تم تقسيمها إلى فروع عدة. وكان نتيجة هذا التفريع الجغرافي هو تقسيم طائفي للجامعة. لقد بيّن عدنان الأمين (١٩٩٨) أن كل حرم جامعي، ما عدا المركزي الموجود في بيروت، أصبح ممثلاً عن واحدة من المجموعات الطائفية. فقد أصبح هناك خطر حقيقي لوقوع كل فرع للجامعة تحت ضغط المصالح المحلية والفئوية الضيقة جداً، خاصة التعيينات الإدارية والأساتذة (Bashshur, 2006: 11). وبينما بقي الوضع على ما هو عليه في الجامعة اللبنانية، قامت الجامعات اللبنانية الأخرى التي اضطرت إلى التفريع بتبني استراتيجية (إعادة) التوحيد من خلال التركيز على معظم التخصّصات في حرم جامعي واحد فقط، وذلك للهروب من شبح التقسيم الطائفي، كما حصل في الجامعة اللبنانية الأمريكية (Kriener, 2014).

ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، تم تجميع جزئي للمدارس والكليات. وأصبحت مدرسة الدراسات العليا للعلوم والتكنولوجيا مركزاً بحثياً واسعاً ليضم الجزء

الأكبر من طلاب العلوم، حيث نقع في بيروت (حرم الحدث الجامعي). ودعم هذا المسعى المجلس الوطني للبحوث العلمية، الذي موّل المنح البحثية لكثير من الطلاب والمشاريع المقدمة إلى برنامج البحوث.

إضافة إلى ذلك، يتم دعم كلية الدراسات العليا بالمنح الدراسية لدرجة الماجستير والدكتوراه للطلاب للدراسة في المقام الأول في فرنسا بتمويل فرنسي أو تمويل برنامج الأرزة (CEDAR). ويظهر إنشاء هذه المدرسة العليا المتعددة التخصصات على شكل ثورة في تنظيم الجامعة اللبنانية، و«يمكن استكماله من خلال تطبيق نظام LMD الذي خلق أرضاً خصبة لهذا الإصلاح»، وذلك بحسب تصريح أحد الذين قابلناهم. وأخيراً، فإن المشروع سيكتمل لأن «هناك إرادة لدى رئيس الجامعة لإعطاء أهمية كبيرة للبحث». وتؤكد بعض المقابلات مع من قابلناهم الدور المحوري الذي يؤديه الطلاب، «وهم الفاعلون الرئيسيون في هذا النظام. فمن خلال خلق مختبرات علمية، يأتون إلى هنا للعمل كل يوم، في فرق بحثية متكاملة».

إن القضية الرئيسية على المحك، ليس فقط المالية، فقد تم تصميم البحوث في هذه الجامعة إلى أمد قصير، بما في ذلك في مجال العلوم التجريبية، على أنه نشاط فردي (Gaillard; 2007; Kabbanji, 2010)، وعلى الرغم من قصر عمر لجنة البحوث المركزي) ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٦) التي موّلت أكثر من ٥٠٠ مقترح بحثي، فقد استطاعت تثبيت عدد مهم من الفرق البحثية. ولكن لم يبد «الحرس القديم» من الأساتذة أقل اهتمام في مجال البحوث (Kabbanji, 2010)، وكان مشروع كلية الدراسات العليا إحدى التوصيات الواردة في تقرير داخلي لتقييم البحوث (لم تنشر أبداً) (Gaillard, 2007). وهذه التوصيات هي: تشكيل وحدات بحثية مرتبطة بالمجلس الوطني للبحوث، وتطوير قاعدة بيانات من الأكاديميين والطلاب (لا تزال غير موجودة) لدعم مشاريع بحثية في بعض المجالات ذات الأهمية للمجتمع، بالاعتماد على مجموعة من المختبرات البحثية (المنصّة تحققت أخيراً)، وآلية لتمويل المشاريع البحثية التي لا تزال غير موجودة إلى يومنا هذا. ويجب الملاحظة أن مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية لم تستفد من هذه التوصيات، حيث ما زالت مبعثرة في المناطق الجغرافية المختلفة.

ولاستكمال اللمحة السريعة عن الجامعات الكبرى، يجب ذكر الجامعة اللبنانية الأميركية التي حاولت في السنوات الأخيرة تعزيز حضورها في مجال البحوث. تضم

الجامعة ٨٠٠٠ طالب في كلياتها السبع وحرميْن جامعييْن: بيروت وجبيل. وفي عام ٢٠٠٤، بدأت عملية الاعتماد من قبل مؤسسة أمريكية غير حكومية لدمج الأبحاث في مجال التعليم. ومع ذلك، ما زال الإنتاج البحثي هامشياً في هذه الجامعة.

أما جامعة بيروت العربية، وهي سابقاً فرع من فروع جامعة الإسكندرية، فقد تم إنشاؤها لخلق توازن في مقابل الجامعات المسيحية. وقد جذبت إليها غالبية من الطلاب الفلسطينيين والعرب. ورغم بطء نموها، لا تزال واحدة من الجامعات الكبرى في مشهد التعليم العالي. ونلاحظ بعدها نشوء لعدد كبير من الجامعات الخاصة الصغيرة، كانت واحدة منها الجامعة اللبنانية الدولية (LIU) التي نمت سريعاً لتشكّل خلال سبع سنوات جامعة بحجم جامعة بيروت العربية (Kabbanji, 2012). وبدأت هذه الجامعة بالظهور من بين المؤسسات التي حصلت على التمويل من المجلس الوطني للبحوث، وخاصة في مجال الطب الحيوي.

لقد تجدّد الاهتمام في البحث باعتباره جزءاً من عملية إعادة الإعمار بعد الحرب الأهلية (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠). واعتبر البحث كضرورة، وخاصة لجامعات النخبة في البلاد. وهو نتيجة ثانوية لنمو الجامعات التي حاولت ترسيخ المستوى الدولي عن طريق تشجيع البحوث. ومع ذلك، لا تؤدي الجامعات دوراً ذا معنى في التوجّهات البحثية، لافتقادها إلى الاستراتيجيا. هذه التوجهات تتحدّد من قبل أساتذة أفراد يجرون البحث من أجل النشر، وبالتالي للحصول على الترقية المهنية. وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن أهم قطاع بحثي في لبنان هو المجال الطبي الحيوي الذي يجري في كليات العلوم الطبية، وكذلك في المستشفيات في جميع أنحاء البلاد. وبالتالي لا يمكن أن ندرس ملاءمة البحث واستراتيجياته بالطريقة نفسها لجميع المؤسسات والتخصّصات.

وهكذا، يظهر وضع البحث الأكاديمي في لبنان إشكالية غياب «اتفاق» (Pact) بين المجتمع (نخبه، هيئاته، أجهزته السياسية، مؤسسات التعليم العالي) ومع الباحثين ليشكّل بذلك الظروف اللازمة لممارسة البحث الحرّ، والمتنوع، والمفتوح، وقابل للحياة، بفضل الدعم المالي. وتشكل حالة تونس وجنوب أفريقيا أمثلة واضحة كيف يسير المجتمع والمعرفة جنباً إلى جنب، حيث يتم توفير الأهمية الاستراتيجية للبحوث من قبل مؤسسات وطنية من أجل تأكيد السيادة الوطنية، وهذا مفهوم عزيز على أنطوان زحلان. وهذه المسألة تتخطى حالة لبنان، وتطرح أسئلة حاسمة لكل البلدان التي تفتّت

فيها المشهد البحثي. لذلك قام المجلس الوطني للبحوث العلمية (CNRS)، وهو المؤسسة السياسية الوحيدة لسياسات البحوث في لبنان، بمحاولة معالجة هذا السؤال لأكثر من نصف القرن الماضي.

٢ ـ المجلس الوطني للبحوث العلمية وبرامجه البحثية

المصدر الثاني الداعم للبحث هو المجلس الوطني للبحوث العلمية (اختصاراً هنا المجلس) الذي جمع بين ثلاث وظائف: وكالة تمويل للبحوث، ومجلس للعلوم والتكنولوجيا لتنسيق الأنشطة البحثية على المستوى الوطني، وإرساء سياسة وطنية للبحث، إلى جانب الوحدات البحثية (أربعة مراكز للبحوث).

كوكالة لوظيفة التمويل، يوزع المجلس المنح للأبحاث من خلال دعوات تقديم مقترحات المشاريع المقدمة من الجامعات ومراكز البحوث الوطنية منذ عام ١٩٦٢. واستمر برنامج التمويل ١٣ عاماً، وانقطع في عام ١٩٧٥ بسبب الحرب الأهلية. أما برنامج الدعم الجديد، فقد جرى تشكيله رسمياً في وقت لاحق في عام ١٩٩٨. واستمراراً في هذا النهج، فقد تطور المجلس في الفترة (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦)، واتبع سياسة وطنية للعلوم والتكنولوجيا، ولكن تنفيذها تعطل بسبب اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري في شباط/ فبراير ٢٠٠٥. ويمثل هذا الحدث قطيعة، إذ بعد هذه الفترة أصبح الوضع المالي للمجلس أكثر صعوبة.

يموّل المجلس مشاريع بحثية في مجالات مختلفة من خلال توفير المنح الصغيرة. والهدف من هذه المشاريع هو تشجيع الأنشطة البحثية في الجامعات في المقام الأول. ولذلك كانت هذه الجامعات مفتوحة تماماً لمختلف المجالات. ومع أن هناك دعوة مفتوحة لتقديم المقترحات، إلا أن التنافسية لم تكن عالية بسبب التمويل المحدود (بمعدل ٢٥٠٠ دولار لكل مشروع سنوياً).

وفي عام ٢٠٠٠، تمت إعادة تنظيم دعوة لتقديم مقترحات، وأجري بموجبها تعديل لجان الاختيار والتقييم، وهي التي تأخذ قرار منح الجوائز. وقد تم إنشاء الوحدات البحثية المشاركة ((Associated Research Units (ARUs) التي توفّر التمويل للمشاريع المشتركة ببن عدة مؤسسات. وابتداءً من سنة ٢٠٠٤، أصبح برنامج المنح مفتوحاً على العلوم الاجتماعية والإنسانية، وهذا تطلب تغييراً في القانون أو المجلس.

الجدول الرقم (٤ ـ ٢)

توزيع الدعم المالي بحسب الاختصاص من قبل المجلس (٢٠٠٧ ـ ٢٠١١)

الاختصاص	عدد المشاريع	المبلغ (١٠٠٠ دولار)	نسبة مئوية من إجمالي التمويل
العلوم الأساسية والهندسة وتكنولوجيا المعلومات	١٣٠	١٣٣٣	٣٥,٥٧
العلوم الطبية والصحة العامة وعلم الأحياء	٩٢	١٢٠٠	٣١,٧٥
الموارد البيئية والطبيعية	٥٠	٥٦١	١٤,٧٠
الزراعة والغذاء التكنولوجيا	٣٠	٤٠٠	١٠,٤٥
العلوم الاجتماعية والإنسانية	٤٤	٢٨٧	٤,٥٣
المجموع	**٣٤٦**	**٣٧٨٢**	**١٠٠,٠٠**

المصدر: البيانات المستخرجة من «تقرير خمس سنوات، ٢٠٠٧ ـ ٢٠١١»، المجلس الوطني للبحوث العلمية (نشرة البحث العلمي)، ص ١٢ ـ ١٤.

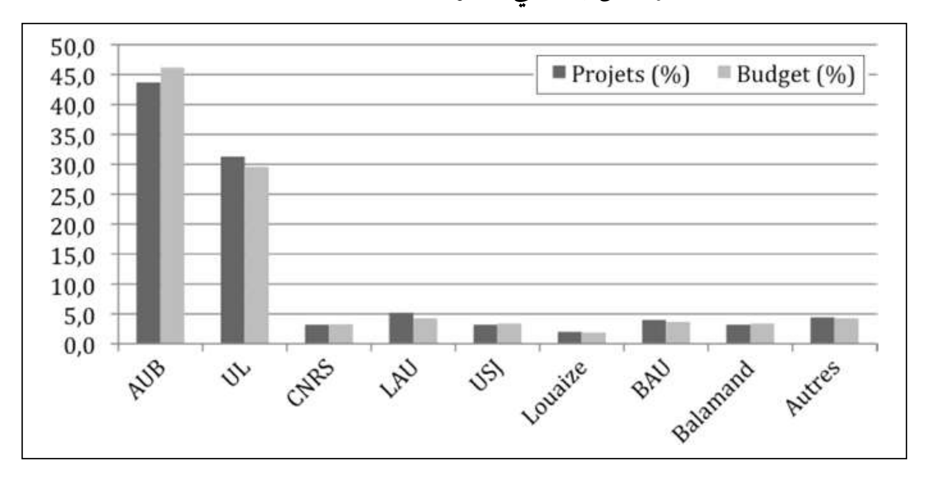
في عام ٢٠١٤، بلغ عدد مشاريع البحث المقدمة إلى المجلس ١٥١ مشروعاً، ووافق المجلس على دعم ستين مشروعاً من أصلها بقيمة إجمالية بلغت ٤٥٥ ألف دولار أمريكي. وتظهر هنا نسبة قبول المشاريع أقل بشكل ملحوظ ٤٠ بالمئة مقارنة ببداية العقد (٥٠ بالمئة).

يبيّن الشكل الرقم (٤ ـ ٤) توزيع المشاريع المعتمدة على مدى ثلاث سنوات. ونلاحظ أن بضع مؤسسات تلقت المنح: لقد فازت الجامعة الأميركية في بيروت بما يقرب من نصف المنح (٤٤,٦ بالمئة في ٢٠٠٧ ـ ٢٠١١)، تلتها الجامعة اللبنانية (٢٧,٦ بالمئة)، ومراكز بحوث المجلس (٨ بالمئة).

ومن الجدير بالملاحظة أن تحصل جامعة القديس يوسف على نسبة ضئيلة (٣,٦ بالمئة)، أقل حتى من جامعة البلمند (٤,٦ بالمئة)، ونلاحظ تمويلاً قليلاً للجامعة اللبنانية الأميركية (٣,٢ بالمئة). ويبدو أن جامعة القديس يوسف تفضّل التمويل الدولي الثنائي (وخاصة مع فرنسا). أما باحثو مراكز البحوث التابعة للمجلس، ورغم أعدادهم الصغيرة، فقد نالوا حظاً وافراً نسبياً من المنح. وأخيراً نلاحظ أن نسب توزيع المنح على المؤسسات لم تتغيّر منذ عام ٢٠٠٠، على الرغم من جهود المأسسة وهيكلة البحث التي حدثت على مدى العقد الماضي.

الشكل الرقم (٤ ـ ٤)

النسبة المئوية من مجموع المشاريع المعتمدة والنسبة المئوية من إجمالي الميزانية (٢٠١٠ ـ ٢٠١٣)



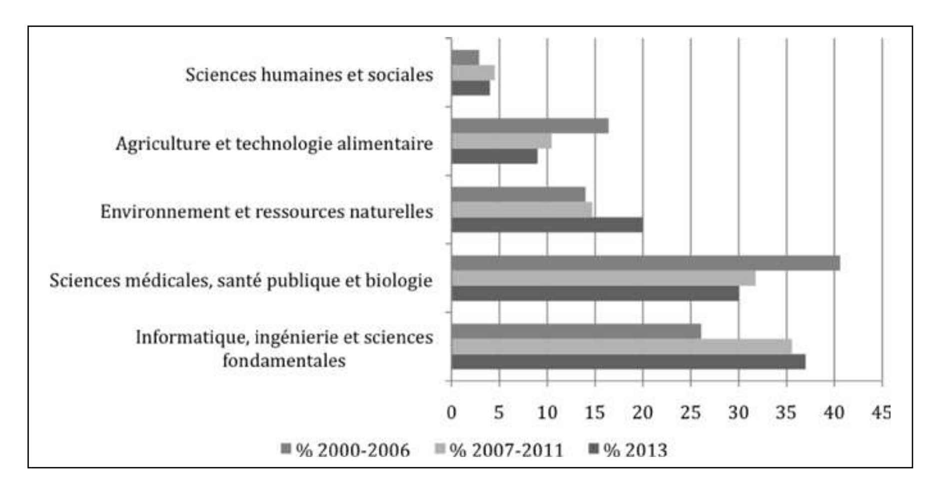
المصدر: المجلس الوطني للبحوث العلمية.

في المقابل، لقد تغيّر بشكل كبير التوزيع بحسب الحقول (انظر الشكل الرقم (٤ ـ ٥)). لقد أصبحت العلوم الطبية التي هيمنت في الماضي أقل أهمية من العلوم الأساسية والهندسة (أي بانخفاض قدره ٢٠ بالمئة مستفيدة من ذلك العلوم الأساسية والهندسية بنسبة أكثر من ٣٠ بالمئة). ويعكس هذا التغيير إعادة التوازن للبحوث الجامعية، حيث تحسنت القدرات البحثية في التخصّصات الأخيرة. ولم يتراجع عدد ونوعية المشاريع، بحسب ملاحظات بعض مديري المنح، حيث إن المنافسة اصبحت أقوى وتحسنت النوعية. باختصار، يعكس هذا التغيير تدعيم البحوث الأكاديمية. ولعل ضعف الوسائل المالية هو العائق الوحيد لتوسّع المجلس (Hanafi and Arvanitis, 2013).

يقوم المجلس أيضاً بتوزيع منح دراسية على طلاب الدكتوراه لإكمال دراستهم في الخارج أو في لبنان. ومنذ إطلاقه في عام ١٩٦٢ (حتى عام ٢٠١٢)، فقد وزع المجلس ٩٩٩ منحة دراسية للدراسة في الخارج. وخلال الفترة (١٩٩٩ ـ ٢٠١٢)، من مجمل ٢٧٧ منحة دراسية، هناك ٢٤٤ طالباً أكملوا دراستهم في فرنسا، و١٤ في انكلترا، والولايات المتحدة، وكندا، وبلجيكا (٥ لكل منها). وقدم المجلس منحاً دراسية للطلاب في الخارج الذين قاموا بأبحاث ميدانية في لبنان. أخيراً، منذ عام ٢٠٠١، يقدم المجلس منحاً دراسية (برنامج «جوائز التميّز») للطلاب المتفوّقين في البكالوريا.

الشكل الرقم (٤ ـ ٥)

توزيع المنح بحسب التخصّصات المقارنة بين الفترات (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٦)، (٢٠٠٧ ـ ٢٠١١) و(٢٠١٣)



المصدر: المجلس الوطني للبحوث العلمية.

٣ ـ مراكز البحوث الوطنية

المصدر الثالث للبحوث يأتي من مراكز البحوث التطبيقية، فهناك أربعة مراكز تابعة للمجلس ـ مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية (لاري) (LARI) ـ التابع لوزارة الزراعة. وتتوجه هذه المراكز البحثية إلى تأمين قاعدة بيانات حول الموارد الوطنية (الأمن الغذائي والزراعة، وإدارة الموارد الطبيعية، وحماية البيئة، ورصد النباتات والحيوانات، ورسم الخرائط، ورصد الإشعاع النووي، وغيرها)، ودعم التشريعات والسياسات الوطنية. ويعمل في هذه المراكز الخمسة نحو ٢٥ باحثاً. وتؤمّن الموارد لهم من الموازنة العامة للدولة في المقام الأول، وبخاصة في ما يتعلق بالرواتب.

إضافة إلى ذلك، هناك بعض المراكز الأخرى ذات المهام المتعددة التي يتجاوز عملها مجرد التدريس أو البحث، مثل معهد البحوث الصناعية (IRI) (لعمل الاختبارات العلمية والتحاليل الصناعية)[١٠]، وإدارة الإحصاء المركزي[١١].

(١٠) <http://www.iri.org.lb/brief.html>.

(١١) <http://www.cas.gov.lb>.

وينبغي الملاحظة أن جزءاً من مراكز البحوث هذه لها مسار طويل، على الرغم من تواضع حجمها. وهذه هي حالة واحدة من مراكز بحوث المجلس. لقد تأسس المركز الوطني للجيوفيزياء في عام ١٩٧٥، وجاء ذلك عقب مرصد كسارة (١٩٢٠ ـ ١٩٧٥)، الذي أداره اليسوعيون، وكان المرصد الوحيد في منطقة شرق البحر المتوسط. أما مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، فيعود تاريخها إلى إنشاء محطة زراعية في تل العمارة في البقاع بعد استقلال لبنان (عام ١٩٤٣) كمركز تدريب، وبدعم من المساعدة التقنية الفرنسية. أما المركز الوطني للاستشعار عن بعد، والمركز الوطني لعلوم البحار (في البترون)، والهيئة اللبنانية للطاقة الذرية (التي تأسست في عام ١٩٩٦ بدعم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية)، فقد تأسست جميعها كمراكز تابعة للمجلس.

وقد توقف (أو تجمد) نشاط بعض هذه المراكز خلال الحرب الأهلية. فعلى سبيل المثال، انتقل مركز البحوث البحرية من البترون إلى جونيه (أقرب إلى بيروت) خلال الحرب، وعاد إلى موقعه الأصلي في البترون بعد الحرب. وبسبب صغر حجمها، تعتبر هذه المراكز هشّة، كما يتضح من مغامرة مركز البحوث الخامس الذي كان تابعاً للمجلس، والمتخصّص في الطاقات المتجدّدة. كما موّلت وكالة بحثية سعودية إنشاء مركز آخر للبحث، ولكنه أغلق بعد ذلك عندما تم سحب ٩ باحثين من المركز للعمل في السعودية. وفي الآونة الأخيرة، أبدى المجلس حذره من أي تمويل كبير من هذا النوع، لكي لا يقع في فخ مماثل لما سبق، باعتبار أن هذا الأمر قد يعرّض للخطر وجود جميع المراكز التابعة له.

تستفيد المراكز الأربعة التابعة للمجلس من اتفاقيات تعاون علمي وتمويل دولي لأنشطتها (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاتحاد الأوروبي، والتعاون الثنائي مع إيطاليا وفرنسا)، فضلاً عن العديد من المؤسسات الدولية كالفاو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وايكاردا (ICARDA)، وأكساد (ACSAD) والبنك الدولي. ومن دون مثل هذا التمويل ستكون هذه المشاريع أصغر حجماً بشكل ملحوظ.

أما مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية (لاري) فوضعها مماثل، إذ إنها بمنزلة المركز الحكومي الوحيدة المكرس للبحث خارج المجلس، ولكنها ليست الوحيدة لإجراء البحوث الزراعية. فهناك كليات الزراعة في الجامعة الأميركية في بيروت، والجامعة اللبنانية، ومراكز المجلس التي تعمل على قضايا، مثل التربة والتسميد ... إلخ.

ويأتي تمويل هذه المصلحة حصرياً من قبل الأموال العامة، إلا أنها بدأت تبحث في السنوات الأخيرة عن التمويل الخارجي والتعاون الدولي.

٤ - المراكز البحثية الخاصة

النوع الأخير من مؤسسات الأبحاث التي نحتاج إلى تناولها تتكون من العديد من مراكز الأبحاث الخاصة، التي تهدف إلى توفير البحوث والاستشارات لجمهور من القطاعات الخاصة، الوطنية والدولية. وتتركز معظم هذه المراكز خاصة في مجال العلوم الاجتماعية، حيث تتنوع بشدة أصولهم ودوافعهم وتمويلهم. ومؤخراً، تم إنشاء المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، كمؤسسة إقليمية مستقلة بتمويل أجنبي، تهدف إلى «تدعيم البحث، وإنتاج المعرفة في مجال العلوم الاجتماعية في الوطن العربي. ومن خلال دعم الباحثين ومؤسسات البحث العلمي والأكاديمي، يساهم المجلس في إنتاج الأبحاث حول العلوم الاجتماعية ونشرها، وتأكيد صدقيتها واستخدامها، وإثراء السجال العام بالتحديات التي تواجه المجتمعات العربية. كما يسعى المجلس إلى تعزيز دور العلوم الاجتماعية في الحياة العامة، وإفادة السياسات العامة في المنطقة». كما يمكن ذكر مركز مهم آخر، كمركز دراسات الوحدة العربية، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، والمركز العربي للأبحاث والسياسات.

إضافة إلى مثل هذه المراكز البحثية، هناك مراكز بحوث خاصة صغيرة على شكل منظمات غير حكومية، وهي عادة تبحث عن تمويل أجنبي، وتستجيب لعروض منح من مؤسسات مانحة خارجية. ورغم عددها الكبير، فهي أقل أهمية مما تبدو. على سبيل المثال، بيّن مسح المركز الفرنسي لدراسات الشرق الأوسط (IFPO) لمراكز العلوم الاجتماعية أن من بين ٧١ باحثاً في لبنان، هناك فقط ٩ ينتمون إلى هذه المراكز (Zakhia, 2007). ويصل مسح «ميرا» (MIRA)، الذي سنناقشه في ما يلي، إلى نتيجة قريبة من هذه النتيجة، وهي أن هناك ١٠ باحثين من المراكز الخاصة من أصل ١١٧ باحثاً في لبنان. ومع ذلك، فإن ما هو شائع هو أن يتم استخدام الأكاديميين من هذه المراكز الخاصة كمستشارين لمدة في مشروع ما، ومن ثم نشر النتائج باسم هذه المراكز. وتظهر أيضاً النتيجة نفسها مع جاك قبانجي وفريقه من خلال مقابلات مع ٤٥ باحثاً اجتماعياً، حيث تلقى من بينهم ٢٢ باحثاً تمويلاً لبحوثهم من المراكز البحثية اللبنانية (Kabbanji, 2010). ونجد مثل هذه الظواهر أيضاً في فلسطين ومصر (وإلى حد أقل، في الأردن) (Hanafi 2007, 2010).

أخيراً، من المهم أن نبيّن أنه أيضاً لدى القطاع الصناعي مراكز/ وحدات بحث وتطوير (R&D units) مندمجة داخل الشركات. وبيّن مسح الابتكار الذي أجرته مؤسسة INFOPRO في ٤٧٩ مؤسسة صناعية في لبنان[١٢] أن ٢٣ بالمئة من الشركات لديها وحدة بحث وتطوير، و٣٨,٧ بالمئة قامت بنشاطات بحثية وابتكارية من دون وجود وحدة رسمية في الشركة. وبالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فغالباً ما تكون وحدة البحث والتطوير صغيرة عادة (بين ١,٧ و٢,٨ باحث في المتوسط بحسب الحجم)، في حين أن هذا المعدل يصل إلى ١٨ شخصاً في سبع شركات كبرى في عيّنة هذا المسح. ومن هذا المسح الممثل للقطاع الصناعي في البلاد، يقدر ريغاس حجم الإنفاق على أنشطة البحوث في عام ٢٠١١ بحوالى ١٢٠ مليون دولار (Arvanitis, 2014) . وهذه هي المرة الأولى التي تحصل فيها مثل هذه التقديرات التي تكشف عن فرص حقيقية للأبحاث التطبيقية، والتي تم إهمالها من قبل الجامعات، باستثناء عدد قليل من المبادرات.

وعلى المستوى الوطني، وإضافة إلى ذلك المذكور آنفاً، هناك حاضنة بيريتيك، وكذلك برنامج إنجازات البحوث الصناعية اللبنانية (LIRA)، وذلك بمبادرة من الجمعية اللبنانية للبحوث الصناعية، التي تأسست في عام ١٩٩٧ لتسهل الاتصالات بين القطاع الخاص والجامعات. ويمنح برنامج «ليرا» (LIRA) درع برنامج «التميّز بالإبداع»، حيث حصل محمد عدنان علاوي من الجامعة الأميركية في بيروت على هذا الدرع في عام ٢٠١٤.

ومع ذلك، فقد لاحظ تقرير مسح الابتكار في شركات قطاع صناعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، غياباً شبه تام بين هذه الشركات والمراكز الأكاديمية أو البحثية. أما بالنسبة إلى الجامعات، فإن إنشاء نظام الترقية على أساس عدد المنشورات، لا يشجع الأكاديميين على تطوير العلاقات مع الشركات التي غالباً ما تستغرق وقتاً طويلاً، وليس بالضرورة معترفاً به من قبل نظام الترقية.

إضافة إلى ذلك، يظهر في الجامعات اللبنانية غياب لدائرة مستعدة لدعم صياغة وتقديم براءات الاختراع (عادة ما يكون ذلك مكلفاً جداً، ويحتاج إلى شركة خاصة لدفع

(١٢) تناول المسح الاستبياني ٦٠ محوراً حول مدى التزام المؤسسة بإدخال عناصر الابتكار في عملية الإنتاج والتسويق والخدمات وعلى التعاون القائم بينها وبين المؤسسات الجامعية والبحثية القادرة على دعمها بالخبرات المبتكرة الضامنة للقيمة المضافة ولتميز المنتج اللبناني.

الثمن). وبتعبير آخر، لا توجد وحدة بالمعنى الدقيق للكلمة في الجامعات مكلّفة بنقل التكنولوجيا. وربما تكون الحالة الوحيدة هي كلية العلوم في جامعة القديس يوسف لأسباب محددة ليست كلها متعلقة بالحاجة إلى التمويل، التي طورت علاقات متينة مع بعض المؤسسات الصناعية.

ثالثاً: السياسة البحثية الوطنية مع الانفتاح على التوجه الدولي

المجلس هو المسؤول، من خلال تفويضه، عن رسم سياسات البحوث الوطنية. وللقيام بذلك، وضع المجلس خطة وطنية للبحث العلمي. وفي عام ٢٠٠١، طلب المجلس من خبير من اليونسكو المساعدة في تحديد الأولويات الوطنية وتوصيات قطاعية. وبعد التشاور مع ثلاثين خبيراً معظمهم من الباحثين والأكاديميين، تم وضع مخطط سياسات العلم والتكنولوجيا والإبداع في لبنان (STIP) (المجلس الوطني للبحوث العلمية، ٢٠٠٦). لقد تمت الموافقة على خطة العمل في عام ٢٠٠٢ من قبل المجلس والحكومة، ولكن تعطل تنفيذ الخطة في عام ٢٠٠٥ بعد اغتيال الرئيس الحريري. ومع ذلك، فقد نجحت الخطة في بعض الأنشطة المقترحة، بما فيها اكتساب المجلس لسمعة مرموقة باعتباره هيئة تنسيق للبحوث في لبنان، وهذا واحد من الأهداف الرئيسية للخطة. وقام المجلس بأعمال تجمعية وتنسيقية كثيرة بين الباحثين، وربطهم في بعض الأحيان بالقطاع الاقتصادي والإشراف على البرنامج الفرنسي - اللبناني (سيدار)، ودعم تطوير المشاريع الدولية، ودعم أنشطة تتعلق بالموارد الطبيعية، وعمل مسح الابتكار بالتعاون مع البنك الدولي ومكتب رئيس الوزراء، واقتراح خرائط المخاطر الزلزالية بالتعاون مع الفرنسيين وجامعة القديس يوسف، وإطلاق مرصد للعلوم والتكنولوجيا (LORDI) بالتعاون مع المركز الفرنسي للبحث من أجل التطوير (IRD)، ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى هيكلة الجماعة العلمية بدعم من الجمعية اللبنانية لتقدم العلوم (LAAS)، ونشر من خلال **المجلة العلمية اللبنانية**، وهي مجلة علمية محكمة، وأخيراً اللقاءات العلمية الموضوعية الداعمة ... إلخ.

ورغم ذلك، فلا يمكن القول إن هناك سياسة مرئية واضحة (Explicit Policy)[١٣] للمجلس أكثر مما بيّنه مخطط سياسات العلم والتكنولوجيا والإبداع في لبنان. وما يمكن أن نجده هو سياسة ضمنية في دعمه لفرق البحث والمنح الدراسية، وتبني

(١٣) كما سماها أميلكار هيريرا (Herrera, 1971) لتمييزه من السياسة الضمنية، التي تنفذ بشكل طبيعي.

سياسة بناء القدرات لبعض الباحثين، وخاصة في مجال البيئة والموارد الطبيعية. وقد تم تعزيز هذا التوجه في الآونة الأخيرة، حيث قام المجلس في عام ٢٠١٣ بإنشاء المرصد اللبناني للبيئة (O-Life) كمنصة لتنسيق البحوث في البلاد، وذلك بالتعاون مع إيطاليا التي تبرعت بأكثر من ٥ ملايين يورو، مع تقديم مركب «قانا» بمواصفات تقنية عالية لبحوث البيئة البحرية، ورسم خارطة قعر البحر. أخيراً قام المجلس بتنسيق الكثير من مشاريع الأورو - متوسطية المقدمة من الاتحاد الأوروبي. لذا سيكون من الظلم أن نعتبر أن دور المجلس يقتصر على أنشطة بناء القدرات والتمويل : تدويل البحث هو أيضاً أحد أهم أنشطة المجلس.

إلا أن نظام البحث اللبناني لا يخلق «الجماعة العلمية». ويبدو أن تشرذم الباحثين ما زال يشكل المشكلة الكبرى في لبنان. وذلك يسير جنباً إلى جنب مع تدويل قوي للبحث. وسوف نستخدم نوعين منفصلين من البيانات الميدانية لتسليط الضوء على بعض جوانب هذه السمات: **الأول** هو استبيان لـ ٦٥ أكاديمياً من الجامعة الأميركية في بيروت (Hanafi, Arvanitis, and Baer, 2013) (وهو جزء من استبيان أوسع لثلاث جامعات لبنانية). أما البيانات الأخرى، فهي تستقي من ردود الباحثين اللبنانيين على مسح تعاون الباحثين الأوروبيين مع زملائهم من دول جنوب البحر المتوسط الذي أجري بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ (مسح ميرا) (MIRA) (Gaillard [et al.], 2013).

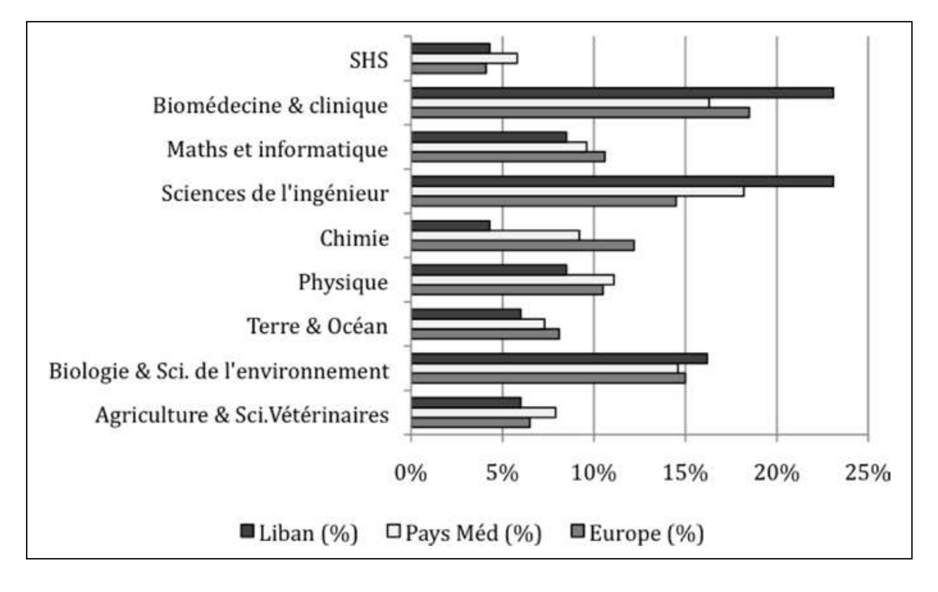
لقد أظهر مسح «ميرا» عيّنة من ١١٧ باحثاً في لبنان تعاونوا مع زملائهم الأوروبيين (٨٦ رجلاً و٣١ امرأة، أي بنسبة ٢٦,٥ بالمئة، و٧٣,٥ بالمئة من العيّنة، وهذا مماثل لمتوسط التوزيع في المسح). وتمثل هذه الردود ٢,٥ بالمئة من الردود القادمة من بلدان البحر الأبيض المتوسط. وتشكل نسبة الأساتذة ٨٥,٥ بالمئة مقابل فقط ٨,٥ بالمئة باحثين من خارج الجامعات بدوام كامل. وتم إجراء مقابلات مع ٤٢ بالمئة من مديري المؤسسات (٦ مديري مراكز بحوث في الجامعات، و٢٦ رؤساء أقسام، و١٧ رؤساء مختبرات). وبيّن المسح أن العديد من هؤلاء الأكاديميين يقضون معظم وقتهم في التدريس: يظهر بالتالي البحث كنشاط ثانوي عموماً.

وفي الواقع، فقط ١٣,٥ بالمئة ينفقون نصف وقتهم أو أكثر في البحث مقابل ٣٣ بالمئة في نشاط التدريس. لذا فهم أساتذة أولاً وأخيراً. ولقد أخذت الاستشارات، التي صرحوا بها، على عكس توقعاتنا، القليل جداً من الوقت. وعلى النقيض من ذلك، فإن أولئك الذين يرتبطون بمراكز البحوث الخاصة والمنظمات

غير الحكومية ركّزوا الأبحاث على طلبات استشارية بحثية. وأخيراً، نعتقد أنه تم تطويرها إلى استشارات أكثر في العلوم الاجتماعية، خاصة بسبب الحضور القوي للمنظمات الدولية في لبنان: وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الأوروبية وأمريكا الشمالية والجهات المانحة (Hanafi, 2011). وسيتم تطوير هذا النقاش في القسم الثاني من هذا الكتاب.

الشكل الرقم (٤ ـ ٦)

توزيع عيّنة «ميرا» بحسب التخصصات مقارنة بين لبنان ودول البحر الأبيض المتوسط والدول الأوروبية



المصدر: مسح ميرا.

وبيّن مسح «ميرا» أن التعاون البحثي مع أوروبا كان غالباً في مجالات الهندسية والعلوم الطبية الحيوية وعلم الأحياء (بما في ذلك العلوم البيئية). وتليها العلوم المتعلقة بالبيئة بالمعنى الواسع (البيئة والزراعة وعلم الأحياء من الحيوانات والنباتات، والبيولوجيا الأساسية ... إلخ). وقد لاحظنا أن عيّنة المسح ممثلة إلى حدّ ما بتوزيع الباحثين بحسب الاختصاص، إذ ظهرت هيمنة الهندسة. وقد بيّن المسح أهمية العلوم البيولوجية والبيئية، وهذا يتطابق مع ثقلها في توزيع المشاريع البحثية لدى المجلس، كما بيّنا سابقاً.

الاتصال العلمي الدولي منذ الدراسة

لقد درس ٨٦ بالمئة من المشاركين اللبنانيين في مسح «ميرا» في الخارج، ويعتبر هذا الرقم مرتفعاً جداً، بالمقارنة بمتوسط ذلك لدى زملائهم من لبلدان البحر الأبيض المتوسط، وهو ٤٠ بالمئة، أو لدى زملائهم للأوروبيين، وهو ١٥ بالمئة. لقد استفاد ثلث الباحثين اللبنانيين من زمالة ما بعد الدكتوراه، ومن بينهم ٢٢ باحثاً (٦٨,٧ بالمئة من بين أولئك الذين لديهم زمالة) كانت زمالتهم في الخارج. وتتسق هذه النتائج مع متوسط زملائهم الباحثين في بلدان البحر الأبيض المتوسط (٦٩ بالمئة من الباحثين في هذه البلدان لديهم زمالة في الخارج)، وهذا أعلى كثيراً من معدل الباحثين الأوروبيين (٢٩ بالمئة)، كما يعكس تعدد المراكز البحثية في البلدان الأوروبية بالمقارنة ببلدان البحر الأبيض المتوسط.

الجدول الرقم (٤ ـ ٣)

الدراسة في الخارج

	العدد	نسبة مئوية
درست في الخارج	١٠٢	٨٥,٧
استفدت من زمالة ما بعد الدكتوراه	٣٢	٢٦,٩
كانت زمالة ما بعد الدكتوراه في الخارج	٢٢	١٨,٥

المصدر: مسح ميرا.

إضافة إلى ذلك، يبقى اللبنانيون في المتوسط فترة أطول في الخارج. وتجدر الإشارة إلى أن ٢٩,٤ بالمئة من المستطلعين يحملون أكثر من جنسية (١٤ فرنسيين، ستة كنديين، أربعة أمريكيين، و١٠ من دول أخرى). وهذا يتوافق مع دراسة كسباريان التي تبيّن أن أكثر من نصف السكان اللبنانيين يحملون جنسية مزدوجة (Kasparian, 2003)، فالهجرة والشتات هما سمتان من سمات هذا البلد منذ فترة طويلة. وهناك فرق مهم بين الباحثين اللبنانيين وزملائهم في الأقطار العربية، وهو تعدد اللغات، الأمر الذي سيكون عاملاً أساسياً في التعاون الدولي.

رابعاً: أطر التعاون الدولي

لقد أكدنا تشتت الأبحاث وانخفاض الميزانيات المخصصة لذلك (إن كانت حكومية أو من الجامعات). لذا يسمح التعاون الدولي إلى حدّ كبير أن يملأ الفجوة. ويبيّن الجدول الرقم (٤ ـ ٤) إطار تعاون الباحثين المستجوبين في مسح «ميرا». ويمكن الملاحظة أن نصيب الباحثين المشاركين في التعاون الدولي هو أعلى كثيراً مما هو الحال في بلدان البحر الأبيض المتوسط، وهذا مهم في سياق المشاريع الدولية.

الجدول الرقم (٤ ـ ٤)

ردود الاستبيان بشأن السؤال: إذا استمر التعاون إلى اليوم، يرجى إعطاء الإطار المتوقع له (نسبة مئوية من عدد الردود)

	لبنان		بلدان البحر الأبيض المتوسط	
	عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية
من دون إطار رسمي	٥٧	٧٢,٢	١١٠٤	٥٨,٥
تعاون ثنائي	٥٥	٧١,٤	٩٢٠	٤٨,٨
مشروع دولي	٢٥	٥٣,٢	٤٦١	٢٤,٤
مشروع اتحاد أوروبي	٢٢	٥٠,٠	٤٠٢	٢١,٣
مشروع حكومي أجنبي	١٦	٤٢,١	٢٣٤	١٢,٤
مشروع خاص أجنبي	٣	١٢,٠	٥١	٢,٧
مشروع تمويل عربي	١٢	٣٥,٣	٩٠	٤,٨
إجمالي الردود	١١٧		١٨٨٧	

المصدر: مسح ميرا.

وهكذا، بحسب الباحثين اللبنانيين الذين شملهم مسح «ميرا»، فإن التعاون الدولي ضرورة. فهو يسمح بتناول موضوعات علمية جديدة ومثيرة للاهتمام (٨٥,٥ بالمئة)، ولتحسين الأثر ومرئية الأبحاث (٨٢,٤ بالمئة)، ولحل المشاكل العلمية والتقنية التي

لا يمكن حلها من خلال الموارد المحلية وحدها (٨٠,٨ بالمئة)، ولتسهيل النشر في مجلات دولية (٧٦,٩ بالمئة)، وللحصول على أفضل المعدات وظروف العمل (٧٦,٨ بالمئة)، وللحصول على أحدث المعرفة العلمية (٧٦,٧ بالمئة). على النقيض من ذلك، أظهر المسح نسبة أقل لمن يعتقد أن التعاون ضروري للحاجة إلى الوصول إلى مواضيع بحثية متموضعة في مكان ما (٤٦,١ بالمئة).

ولتحقيق الأهداف السابقة بين المشاركين في المسح، كانت إجاباتهم على الشكل التالي: أعلى نسبة كانت للوصول إلى التمويل الدولي (٩٠,٥ بالمئة من الإجابات)، تلته إمكانية التوصل إلى التنقل العلمي (Mobility) (٨٤,٥ بالمئة)، والوصول إلى أكثر تنوعاً من الشراكة (بما في ذلك تنوع في المقاربات) (٨٢,٧ بالمئة)، والمشاركة في شبكات الخبرة الدولية (٨٨,٥ بالمئة)، وجعل البحث أكثر عالمية (٧٩,٨ بالمئة) أو زيادة بروزه العلمي (٨٥,٤ بالمئة). لقد بيّن المسح أن القدرة على النشر الدولي هي الدافع الأهم (٩١,٣ بالمئة)، ويمكن أن يتساءل فيما إذا كان ذلك بسبب أنظمة الترقية في الجامعات اللبنانية.

نأتي الآن إلى بحثنا الميداني في الجامعة الأميركية في بيروت الذي توافقت نتائجه إلى حدّ كبير مع نتائج مسح «ميرا»، ولكن يسمح بتقديم تفسيرات كيفية أكبر. لقد ذكر أعضاء هيئة التدريس في هذه الجامعة أنهم يتعاونون مع باحثين في داخل الجامعة وفي الخارج، وقد بدأ ذلك بفضل الاتصالات التي بدأت خلال سنوات ما بعد الدكتوراه، والزمالات في الخارج. وقد أعلن أعضاء هيئة التدريس المقابلين أنهم قد شبكوا مع زملائهم محلياً وعالمياً (أكثر من ٦٠ بالمئة)، بينما قل ذلك إقليمياً (الثلث) (الجدول الرقم (٤ ـ ٥))[١٤].

ويؤدي التخرج من الخارج والتمويل الأوروبي ـ الأمريكي الدوران الأساسيان في تحفيز التشبيك الدولي، بينما عبّر ٤٥ بالمئة منهم عن عدم الاهتمام بالتشبيك الإقليمي (أي مع البلدان العربية أو المجاورة) لقلة الموارد المالية، ولكن عبّر الأغلب عن عدم الاهتمام بذلك.

---

(١٤) نركز في الحديث عن الشبكات الإقليمية على المنطقة العربية. ومع ذلك، تشير كانديس رومون إلى أن هناك تشبيكاً في أساتذة الجامعة الأميركية في بيروت مع زملائهم الأتراك. فقد شارك المؤرخ من الجامعة الأميركية في بيروت عبد الرحيم أبو حسين في كثير من المؤتمرات في تركيا (Raymond, 2013). وقد ترجم أحد كتب زميلته نادية الشيخ إلى التركية.

الجدول الرقم (٤ ـ ٥)

التشبيك المحلي أو الإقليمي أو الدولي

(الأرقام بالنسبة المئوية)

	محلي	إقليمي	دولي
لا يوجد تشبيك	٣٥	٤٥	٢٠
هناك تشبيك	٥٠	٣١	٥٣
هناك تشبيك قوي	١٥	٧	٧
من دون جواب		١٧	٢٠

ولا نعتقد أن تصريحات الأساتذة دقيقة في ما يتعلق بالتشبيك المحلي. فقد ندرت المشاريع المشتركة مع الجامعات الأخرى. وهذا يظهر جلياً في ندرة عدد المدعوين اللبنانيين إلى المشاركة في المؤتمرات المنعقدة في الجامعة الأميركية في بيروت من خارج هذه الجامعة. وهناك بعض الاحيان تعاون ناتج من الحاجة إلى المشاركة في البيانات، مثل وحدة البحوث المشاركة للتلوث الحضري، وهو تعاون بين الجامعة الأميركية في بيروت والقديس يوسف التي أنشئت في عام ٢٠١٤ بتمويل جزئي من المجلس.

نحن هنا نستخدم كلمة «التشبيك» لما تحمله من معان كثيرة. فبعضها مهم للغاية لما فيه من نشر مشترك، ونقل لخبرات، واستخدام أدوات، لا توجد في مؤسسة الباحث، ولكن التشبيك يمكن أن يكون سطحياً. فعلى سبيل المثال، بعض المشاريع الدولية في العلوم الاجتماعية لا تدعم البحث المشترك، وتتحول فقط إلى مجرد لقاءات علمية مشتركة. وأحد الأمثلة النموذجية هو مشاريع تمويل من الوكالة الوطنية الفرنسية للأبحاث (ANR). وقد قمنا بدراسة ستة مشاريع بحثية فرنسية شارك فيها باحثون عرب، فلم يتم دفع أية مبالغ للبحث الميداني الذي غالباً ما يتطلب باحثاً مساعداً. وغالباً ما انتهت المشاركة بغياب الكثير من الباحثين «المحليين». فمن بين ٢٠ مادة منشورة كان لهم فقط منشورتان. طبعاً هذا لا يعني أن المشكلة تتمثل بهيمنة مقصودة من فريق بحثي من فرنسا، ولكن أيضاً من تقاعس الباحثين في المنطقة. وطبعاً لا يسهل المشروع المهمة عليهم، حيث لا يوجد غالباً تمويل للترجمة.

هناك شكل آخر من أشكال التعاون الدولي في العلوم الاجتماعية والإنسانيات، هي بين أساتذة الجامعات. لقد بيّنت كانديس ريموند (Raymond, 2013) من خلال دراستها لأبحاث المؤرخين في لبنان، أن التعاون هو غالباً مع الباحثين الغربيين. بيد أن بعض المراكز الإقليمية، مثل مركز دراسات الوحدة العربية، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (معهد الدوحة)، ومؤسسة الفكر العربي، قد خلقت منصّات للتعاون بين الأقطار العربية. وبشكل عام، يمكن القول إنه نادراً ما تشكل فرق دولية في مجال العلوم الاجتماعية، وأن التعاون يكون بشكل فردي.

أخيراً، فإن الافتقار إلى التعاون الدولي طوعي في كثير من الأحيان، وأحياناً لأسباب شخصية أو أيديولوجية. ويدهشنا العثور على بعض أعضاء هيئة التدريس الذين يتقنون الإنكليزية والفرنسية، ولكن غير راغبين في التحاور مع نظرائهم في الخارج. هم يقولون بوضوح إنهم غير مهتمين بالتحاور. إنهم بذلك يتبنون ما تقوله وبكي كايم (Keim, 2010: 590) بموقف مضاد للهيمنة (Counter-hegemonic)، ولكن يظل هذا الموقف هامشياً.

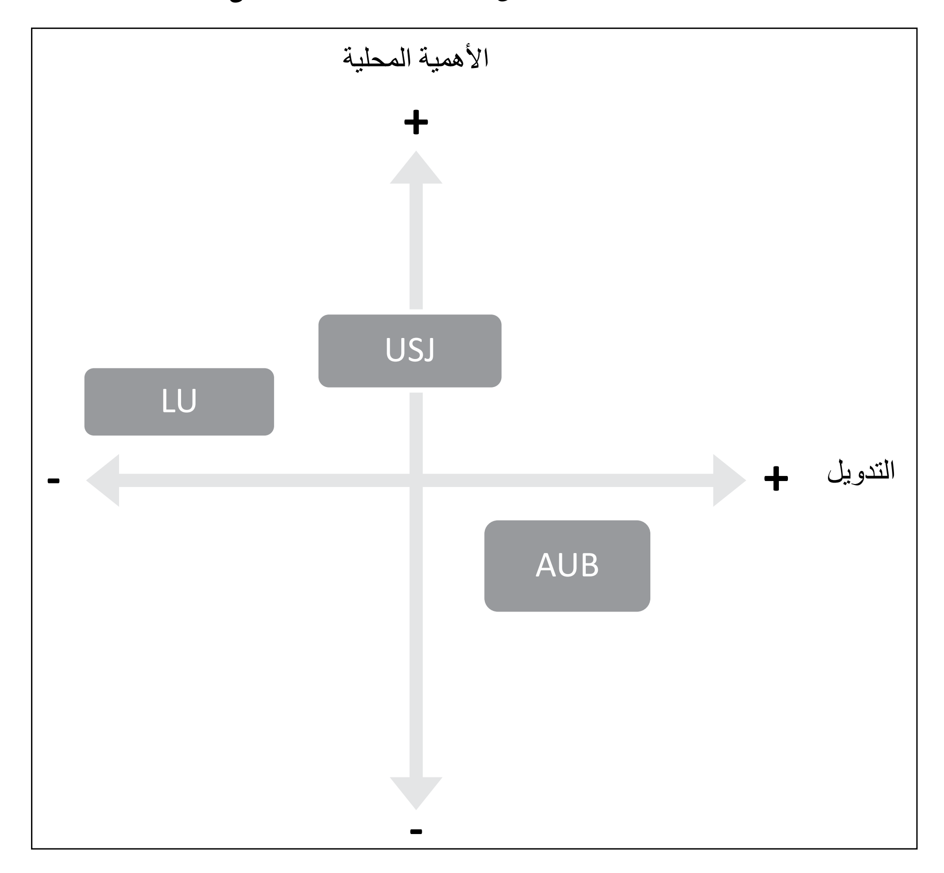
باختصار، يتم دعم مجالات العلوم الطبيعية من خلال أطر مؤسسية قوية في كثير من الأحيان. ولأسباب تاريخية، تأسست العديد من العلاقات مع فرنسا. وينعكس هذا الاتجاه الآن بقوة من خلال تزايد التعاون في إطار المشاريع الأوروبية. وعلى نحو متزايد، يأخذ التعاون أشكالاً مختلفة، منها الإشراف المشترك على أطروحات الدكتوراه، وخاصة بين الجامعات الفرنسية واللبنانية. وازداد التعاون مع أوروبا، ولكن ليس مع الأقطار العربية ودول الشرق الأوسط الأخرى. وأخيراً، فإن ارتباط الجامعة الأميركية في بيروت والجامعة اللبنانية الأميركية في برامجهما بالولايات المتحدة، قد سهل التعاون مع هذا البلد، ولكن من دون استبعاد التعاون الأوروبي والعربي.

أخيراً، يجب أن نعترف بأن هناك توتراً بين تدويل البحث وأهميته المحلية (Relevence). لقد عبّر عن هذا التوتر أحد الباحثين من جامعة القديس يوسف بوضوح بالقول إنه عندما يفقد الباحثون صلاتهم بالقطاع الخاص المحلي، يبدأون بالبحث عن التعاون الدولي. هذا، وتكرر هذا الأمر من قبل أحد أساتذة الهندسة في الجامعة الأميركية في بيروت، مؤكداً أن «الجامعة يجب أن يكون برجاً عاجياً. نحن لا نذهب إلى القطاع الخاص، هو يأتي لعندنا إذا كان بحاجة إلينا. نحن، لدينا سمعتنا». كما يظهر الشكل الرقم (٤ ـ ٧) أن الجامعة الأميركية في بيروت هي مدوّلة، ولكن من دون أهمية

محلية، بينما نظهر جامعة القديس يوسف (وتحديداً في مجال البحوث التطبيقية) بروابط وثيقة محلياً، وقد أضاعت الجامعة اللبنانية فرصة الروابط المحلية أو العالمية.

الشكل الرقم (٤ ـ ٧)

الجامعات اللبنانية بين الأهمية المحلية والتدويل



خامساً: الأردن مقابل لبنان

لعلّه من المفيد مقارنة الحالة اللبنانية ذات التدويل العالي بالحالة الأردنية ذات التدويل الأقل. فقد تخرج الأكاديميون اللبنانيون أكثر من نظرائهم الأردنيين في الخارج، حيث تخرجت ثلثي العيّنة بدرجة البكالوريوس في الأردن، وتليه الأقطار العربية (مصر، ولبنان، والعراق، والكويت، والسعودية) وعدد قليل جداً من بلدان أخرى. أما للحصول

على درجة الماجستير، فنسبة أولئك الذين تخرجوا في الأردن سوف تنخفض إلى أقل من النصف (٤٦ بالمئة)، وتصل إلى ٨ بالمئة فقط للدكتوراه. وتعتبر الولايات المتحدة الوجهة الرئيسية للماجستير والدكتوراه. ومقارنة بلبنان، تخرج الأكاديميون الأردنيون في العديد من البلدان غير الغربية، بما فيها البلدان العربية، وأكثرهم في هذه الحالة في العلوم الاجتماعية والإنسانية. السبب وراء هذا الأمر هو في كثير من الأحيان مالي. وقد حصل القليل منهم على زمالة ما بعد الدكتوراه، ولكن عمل الكثير منهم خارج الأردن، وخاصة في بلدان الخليج، حيث الرواتب أعلى كثيراً منها في الجامعات الأردنية.

هذا الاختلاف سوف ينعكس على تشبيك الأكاديميين الأردنيين مع نظرائهم في الخارج. فقد أعلنت غالبية من قابلتهم هناك أنها على اتصال عادي أو جيد مع نظرائها المحليين والإقليميين والدوليين (بالتتالي ٦٩ بالمئة، و٦٥ بالمئة و٧١ بالمئة) (انظر الجدول الرقم (٤ ـ ٦)). إذاً، إن ما يميز الأردن من لبنان نسبياً هو أن هناك مجتمعاً للبحث أكثر اندماجاً محلياً وإقليمياً. والسبب أن الكثير منهم قد تخرج في البلدان العربية وعملوا فيها (في المقام الأول في الخليج).

الجدول الرقم (٤ ـ ٦)

مستوى التشبيك لدى عيّنة الأساتذة الأردنيين

	محلي		إقليمي		دولي	
	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية	العدد
لا يوجد تشبيك	١٧	١٢	١٦	١١	١٦	١١
هناك تشبيك ضعيف	١٣	٩	١٩	١٣	١٣	٩
هناك تشبيك	٥٥	٣٨	٥١	٣٦	٤٠	٢٨
هناك تشبيك قوي	١٤	١٠	١٤	١٠	٣١	٢٢
مجموع جزئي	١٠٠	٦٩	١٠٠	٧٠	١٠٠	٧٠
بدون جواب		٤		٣		٣
المجموع		**٧٣**		**٧٣**		**٧٣**

المصدر: بحثنا الميداني.

وبشكل عام، تعتبر القدرات اللغوية للأكاديميين الأردنيين أقل من تلك لنظرائهم اللبنانيين. وتؤدي هذه القدرات دوراً واسعاً في مستوى التزام الباحثين بمشاريع أو شبكات بحوث علمية عالمية. أما في حالة الباحثين في قسم العلوم والهندسة، فهم يتقنون غالباً اللغة الأجنبية، حيث تخرج الكثيرون منهم في الجامعات الغربية. ولاحظنا أن غالبية المتخصّصين في العلوم الإنسانية والتربية والدراسات الدينية لا تتقن إلا اللغة العربية، الأمر الذي أثر بشكل كبير في مشاركتهم في المؤتمرات العالمية، إلى درجة أن قلة منهم شاركوا في مؤتمر خارج الأردن. ومع ذلك، فإن الأغلبية قد صرحت بأن لديها عضوية في جمعيات علمية إقليمية و/ أو دولية (انظر الجدول الرقم (٤ _ ٧)).

الجدول الرقم (٤ _ ٧)

العضوية لدى عيّنة الأساتذة الأردنيين في جمعيات علمية إقليمية و/ أو دولية

	العدد	نسبة مئوية
إقليمية (المنطقة العربية)	١٧	٢٣
دولية	١٢	١٦
كلاهما	٣٦	٤٩
لا عضوية	٨	١١
الإجمالي	**٧٣**	**١٠٠**

خاتمة

لقد استخدمنا في هذا الفصل طرق بحثية مختلطة تجمع فيها الإثنوغرافيا والمقابلات البروزوبوغرافية (Prosopographic) مع متابعة الخطابات المؤسساتية لنشكل وجهة نظر أكثر موضوعية حول ديناميات البحث في لبنان. ويماثل هذا البحث صورة لبنان: تفرق وشرذمة عميقان، على صورة تشتت الجامعات. ولكن، وللمفارقة، هناك انفتاح على المجتمع الدولي. وإذا كان التعاون الدولي ضرورة لتطوير البحوث اللازمة، وحتى حاسم بالنسبة إلى بلد صغير مثل لبنان (كما أشارت إلى ذلك كارولين فاغنر (Wagner, 2006))، تظل الحقيقة أن ذلك قد يؤدي إلى بعض التطورات غير المتكافئة. ولطالما فشل المجلس في تنفيذ السياسات البحثية، لذا فمن الصعوبة التحدث عن الاستراتيجيا الوطنية للبحوث. وهذا الذي دفعه إلى القيام مؤخراً إلى التحول باتجاه

التعاون الدولي لغياب الخيارات المتاحة محلياً. أما الجامعات، حتى الأكثر إنتاجاً منها، مثل الجامعة الأميركية في بيروت، فليس لديها سياسة حقيقية، باستثناء مساعدة الأساتذة في الاتصالات، وبناء العلاقات الضرورية مع الشركاء الأجانب. وعلى عكس الجامعات الأخرى، فقد عززت الجامعة الأميركية في بيروت إدارة الأموال الخارجية، وذلك بخلق دائرة متخصّصة فعالة لا تقتصر مهمتها على إدارة المنح بعد الحصول عليها، ولكن في البحث عن التمويل بالذهاب للقاء الممولين.

ويبدو أن النشاط البحثي لأعضاء هيئة التدريس يمارس في بعض الأحيان بصعوبة بسبب الجدول الزمني، حيث يجبرهم الضغط الوظيفي على إجراء البحث. وقد قام بعضهم بالتشبيك مع زملائهم الباحثين الغربيين، أكثر منه مع زملائهم اللبنانيين. ويبقى البحث نشاطاً فردياً إلى حدّ ما، حيث تقل الفرق البحثية المنظمة بالنسبة إلى معظم مؤسسات التعليم العالي. ولكن الجهود التي بذلت مؤخراً، مثل كلية العلوم في جامعة القديس يوسف أو مدرسة الدراسات العليا للعلوم والتكنولوجيا في الجامعة اللبنانية، كما ذكرنا ذلك سابقاً في هذا الفصل، تشير إلى الرغبة في تجاوز هذا الموقف.

ومع ذلك، يبقى المجلس، بفضل برنامج منحه وقدرته على تعبئة الموارد في الخارج، المؤسسة الوحيدة القادرة على تنسيق البحوث. وإضافة إلى ذلك، أبدى الأكاديميون العاملون في مجال البحث استعدادهم للعمل مع المجلس في إطار نشاطاته. ولكن يدفع النقص المزمن للعاملين فيه إلى الإقلال من فعاليته التنظيمية. وعلاوة على ذلك، في حالة العلوم الاجتماعية خاصة، فإن العديد من المطالب والعروض المالية الدولية من قبل الجهات المانحة تجعل من الصعب توطيد وخلق فرق بحثية صلبة. في سياق دولة ضعيفة وميزانية بائسة للبحث، وتبقى مبادرة الأفراد والشركات الخاصة محركات فعالة للبحث والابتكار.

ويجب أن نذكر أخيراً أن التهديدات الرئيسية للبحث، في رأينا، تأتي من التشتت وضعف الجماعة العلمية، وعدم ربط البحوث باحتياجات البلاد، وعدم ملاءمة موضوعات البحث مع احتياجات معرفة الموارد وتعبئتها. لقد بدأنا من خلال الإشارة إلى دراسات أنطوان زحلان التي لها الجدارة الهائلة في الإصرار على ضرورة وجود أنظمة بحثية لكل قطر عربي لاستعادة فضاء البحث الذي يستحقه. ومع ذلك، فإن أهمية البحث لا يمكن أن تقتصر على قضايا التدريب والإدارة، إنما أيضاً على القرار السياسي الذي يتطلب التفكير بكيفية تعبئة الفاعلين خارج المراكز الجامعية والبحثية.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

القسم الثاني

التطور المُضْطَرِب للعلوم الاجتماعية في المنطقة العربية

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

الفصل الخامس

تطور ومكان إنتاج العلوم الاجتماعية: أشكال مختلفة من التقسيم

«إن المهمة الأساسية لعلم الاجتماع العربي هي القيام بعمل حاسم ضمن مساقين: (أ) تفكيك المفاهيم التي ظهرت من المعرفة السوسيولوجية وخطاب أولئك الذين تحدثوا نيابة عن المنطقة العربية، التي تتسم في الغالب بالأيديولوجيا المركزية ـ الإثنية ـ الغربية، و(ب) نقد المعرفة السوسيولوجية والخطاب حول المجتمعات العربية الذي ينتجه العرب أنفسهم».

(Khatabi, 1975: 13).

مقدمة

يشير هذا الاقتباس إلى علاقة مثار إشكاليات بين ميراث العلوم الاجتماعية الغربية والمجتمعات العربية المحلّية. ونحن نضمّ صوتنا إلى صوت آلان روسيون (Roussillon, 2002) الذي جادل بأن نشوء علم الاجتماع في المنطقة العربية تزامن مع بدء المشروع الاستعماري، الأمر الذي أدى بالبعض إلى أن يجعل من علاقة الترابط علاقة سببية. وكان من السهل استحضار أمثلة لهذا اللبس، فقد كتب المستشرقون «Description de L'Egypte» الذي يضمّ خمسة مجلدات ترجع إلى القرن التاسع عشر، والذي قامت بتأليفه مجموعة من الأكاديميين الذين رافقوا جيش نابليون الغازي.

وفي أواخر حقبة الاستعمار، وغداة استقلال الأقطار العربية، برز اتجاهان رئيسيان لعلم الاجتماع؛ شجب **الأول** العلوم الاستعمارية، ونزع صبغة الاستعمار عنها، وعاين **الثاني** التبعية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي برزت بعد الاستقلال. وكانت الإشارة إلى ابن خلدون ممراً لا بدّ منها للتفكير في «خصوصية» الوطن العربي و«تمايزه» (Kerrou, 1991). وتحت تأثير فانز فانون والاتجاه اليساري المستوحى من فكرة العالم الثالث (Tiers-mondests)، انشغل كثير من الاجتماعيين آنذاك (أنور عبد الملك، والطيب تيزيني، وعبد الكريم الخطابي، وغيرهم) ببراديغم هُويّة العلوم الاجتماعية إلى أن أضناهم البحث أحياناً، ولذلك لم يُنتجوا بحوثاً ربما تُبيّن لنا كيفية إحداث شرخ بينها وبين «البحوث الاستعمارية». كما انشغل أنصار الاتجاه الثاني، وهم الحداثيون، بتحديث المشروع الوطني، واعتمدوا غالباً نموذجاً حداثياً أغفل في الأغلب دراسة جهات اجتماعية فاعلة تقف خلف المشاريع التطويرية. وقد كتب عبد الوهّاب بوهديبة (Bouhdiba, 1970: 8-9) ذات مرّة «لا يوجد علم الاجتماع إلا سوسيولوجيا التنمية». وعلى العموم، توجد عمليتان تثيران إشكاليات في الوطن العربي، هما مأسسة (Institutionalization) العلوم الاجتماعية بوصفها تخصّصات أكاديمية ومهننة (Professionalisation) الباحثين الاجتماعيين (السوسيولوجيين، والأنثروبولوجيين، والجغرافيين، وما إلى ذلك).

لم تبرز في الوطن العربي مجموعات منفصلة للعلوم الاجتماعية، إلا في سبعينيات القرن الماضي. ومن الناحية السياسية، كانت هذه المجموعات تتفاهم وتستوحي من براديغمات ومنهجيات العلوم الاجتماعية الفرنسية، وإلى حدّ أقل كثيراً من العلوم الاجتماعية الأمريكية، وقد شاركت في خدمة عملية سياسية، وتحديداً تصميم مجتمع جديد. القضية الأساسية في نظر علماء الاجتماع بعد الاستقلال هي كيفية خدمة الدولة أو الأمّة أو المشروع الحديث الذي تنفّذه الدولة، وهذا يسري على جميع المجتمعات بعد حقبة الاستعمار أيضاً. ركّز هذا المشروع، سواء أكان شيوعياً أم اشتراكياً أم قومياً أم موالياً للولايات المتحدة، على حاجة البلاد إلى إدارة حديثة وقطاع اقتصادي منتج. وأدّى ذلك إلى انهماك العلوم الاجتماعية في حلّ المشكلات التقنية عوض انتقادها.

ويمكن هنا استقاء الحالة اللبنانية في العهد الإصلاحي للرئيس فؤاد شهاب، الذي أمر سنة ١٩٥٨ بإعداد مخطّط اجتماعي واقتصادي وعمراني للعاصمة بيروت. قيل له

آنذاك إنه لا يوجد في لبنان من يستطيع القيام بذلك، وإنه في حاجة إلى جلب خبراء فرنسيين. فأمر الرئيس على أثرها بتأسيس معهد العلوم الاجتماعية في سنة ١٩٥٩. وقد أُسند إلى خرّيجي هذا المعهد مدّة طويلة من الزمن وظائف حكومية في الوزارات المختلفة لمعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعانيها لبنان. وهذا يشبه إلى حدّ ما المذهب الكاميرالي (Cameralism) الذي ازدهر في ألمانيا في الفترة من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر. وكانت القضية المركزية مرتبطة بآليات تأمين وظائف ورفاه (Welfare) للدولة، بحيث أصبحت جل النظرية الاجتماعية منبعثة من هذه المهمة المركزية (Albion, 2001).

ولا تزال مجموعتا هذين المنهجين (الهوية، واستئصال الاستعمار، والابن خلدونية، ومذهب التنمية (Developmentalism)، والتحديث) ناشطتين في السوسيولوجيا والأنثربولوجيا العربية، لكن على المرء أن يضيف براديغم التمثلات الثقافية بكونه منهجاً يشدّد على تمثلات الفاعلين الاجتماعيين أكثر من تشديده على البنى الاجتماعية التي تؤثر في أسباب تبلور هذه التمثلات. ليس هناك عيب في هذه البراديغمات، لكنّ تتمثل الإشكالية إن كان هناك توازن بين الإنتاج البحثي الاجتماعي المختلف المعتمد على هذه البراديغمات.

اللافت هو قلّة الأعمال الحديثة الجادّة في الإيبيستيمولوجيا والشروط الاجتماعية (State of the Art) لإنتاج العلوم الاجتماعية في الوطن العربي التي تسمح لنا بالتوسع في مسار هذا الميدان. ويسعى بعض المؤلّفين إلى تقديم تقييم نقدي للعلوم الاجتماعية (أو لأحد تخصّصاته) التي ينتجها الوطن العربي أو التي تتحدث عنه. كما أنه غلب على بعض المؤلّفين الاهتمام بإظهار فشل هذه العلوم (Binder, 1976)، فيما توخّى البعض الآخر مزيداً من الدقّة (Kerrou, 1991; Shami and Naguib, 2013; Timothy, 2002; Kabbanji, 2014)، وركّز على الناحية التخصّصية. وبنى الجميع، عدا محمد قيرو، تقييماتهم على المنشورات باللغة الإنكليزية أساساً، لكنّ إسهامات شامي ونجيب لافتة على الخصوص لأنهما تجاوزا حدّ اطلاعنا على أن هناك هيمنة للبحوث حول الهوية الوطنية على حساب دراسة الأقلّيات الإثنية، ليبيّنوا أنه عندما تدرس هذه الأقلّيات، فيكون ذلك لتناول علاقاتهم بالأكثرية عوض التركيز على خصوصياتهم.

هناك تقييمات أخرى أشمل وتأخذ الإنتاجَ المعرفي المحلّي في حسبانها. فمثلاً يمكن الإشارة في ما يخص إجراء حصيلة للمعارف في العلوم الاجتماعية والإنسانية

إلى صدور كتاب **نحو علم اجتماع عربي** في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي عن مركز دراسات الوحدة العربية (حجازي [وآخرون]، ٢٠١٠)، والذي يعتبر واحدة من المحطّات المهمة في متابعة تحوّلات العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، وكذلك تنظيم مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية في وهران لملتقيين سنتي ١٩٨٧ و١٩٨٨ حول «ملامح العلوم الاجتماعية في الوطن العربي المعاصر»، و«اتجاهات العلوم الاجتماعية في الوطن العربي»، وندوة دولية حول «حصيلة المعارف في العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجزائر» (بن غبريط ـ رمعون وحداب، ٢٠٠٨) سنة ٢٠٠٤ تمثّل محطّة أخرى لتقييم تلك التحوّلات. ويمكن ذكر أيضاً دراسات وضعية الأنثروبولوجيا العربية لأبي بكر باقادر وحسن رشيق (٢٠١٢).

ومع أن باقادر يرى أن ضعف الإنتاج الأنثروبولوجي في الشرق العربي لم يُحدث «القطيعة مع النموذج الغربي، نجد أن رشيق أكثر تفاؤلاً حيال تطوّر الأنثروبولوجيا في المغرب العربي. وهو يرى أن هذا التخصّص برز ضمن حقل علم الاجتماع في ستينيات القرن الماضي، مركّزاً على الميدان السياسي، لكنّه ما لبث أن استقلّ ونضج. وهذا المسار تمت دراسته بعمق في بحث رشيق وبورقية (Rachik and Bourqia, 2011).

كحركة فكرية، يمكن القول إنه لا يزال علم الاجتماع العربي متنوعاً ومبعثراً، وفقط يمكن للتحليل، الذي يأخذ بعين الاعتبار التاريخ والسياق، أن يظهر إعادة التشكل المستمر للتجاوب مع ديناميات متغيّرة في الوطن العربي.

في هذا الفصل والفصل الذي يليه، لن نقدّم في هذا المقام دراسة وضعية العلوم الاجتماعية، ولكن سنسعى إلى تحديد حجم إنتاج هذه العلوم ومكانها في الوطن العربي عبر معاينة دراسات حالة ملموسة. وبذلك نهدف إلى تلافي شجب إخفاق أو احتفال بنجاح، أو المعالجة بتحيّز لاحق، بل هدفنا بالتأكيد العودة بالنظر إلى الوراء بحثاً عن المنظور المناسب. ومن خلال التعامل مع الإنتاج المعرفي، نحن لا نعتبره الإنتاج الأكاديمي الرئيسي وحسب (مقالات في مجلات مرجعية وكتب متخصّصة)، بل إننا سنعاينه من منظور شامل، وسنقتفي في ذلك تصنيف ميشال بوراووي الشهير للعلوم الاجتماعية (بحوث مهنية ونقدية وسياسيات وعمومية). في الواقع، سنطوّرها ليكون إسقاطُها على الوطن العربي أنسب، وسنتوسّع فيها لتشمل العلوم الاجتماعية بكل فروعها، ثم نعالجها من خلال دراسات حالة لتوضيح صلة هذا الإنتاج بالمجتمع وبصنّاع السياسة.

أولاً: مواقع إنتاج البحوث الاجتماعية العربية

تستثمر الأقطار العربية جميعها، باستثناء أغلب الأقطار الخليجية، في البحوث الاجتماعية بمساعدة منح دولية، ويُجرى ضمن بوتقة الجامعات أو المراكز البحثية. لكنّ الأقطار العربية التي هيّأت مناخاً مؤاتياً للبحث قليلة العدد، ذلك أن القمع السياسي والرقابة وغياب السياسات المعتمدة على البحث تعوق تبلور هذه البيئات.

أشار الباحثون المشاركون في مشروع إستيم (ESTIME) [مشروع «تقييم القدرات العلمية والتقنية في دول البحر المتوسّط»] بشكل واضح، إلى أن ظاهرة المراكز البحثية التي تأخذ شكل منظمات غير حكومية ليست واسعة الانتشار. لكنّ الواقع مختلف للغاية في المشرق العربي. فالمراكز البحثية، سواء الخاصّة أو التي تعمل كمنظمات غير حكومية، مزدهرة هناك وتُجري مسوحات عديدة في البحوث الاجتماعية التطبيقية لسببين رئيسيَّين: **الأول** هو العمليتان السلميتان في كلّ من لبنان (بعد اتفاق الطائف في سنة ١٩٨٩)، وفلسطين (عقب توقيع اتفاقيات أوسلو في سنة ١٩٩٣). **والثاني** متّصل بالليبرالية الاقتصادية في الأردن ومصر. الكلمة الأساسية لدى الجهات المانحة هي «تمكين» المجتمع المدني. وتُنتج هذه المراكز بحوثاً أو دراسات استشارية محضة، أي أنها بحوث غالباً ما تكون وصفية ينقصها العمق وتتضمّن مخرجاتُها تقارير غير منشورة غالباً[1].

تُظهر الدراسات المسحية التي أجراها ساري حنفي في أواسط العقد الأول من القرن الحالي للمراكز البحثية في المشرق العربي أن المشرف على الأنشطة البحثية نوعان مختلفان من المنظمات بشكل أساسي: النوع **الأول** منظمات بحثية متخصّصة، مثل المراكز البحثية التي برزت ضمن وضعيات الجامعات أو خارجها (مثل المركز اللبناني للدراسات السياسية)، والنوع **الثاني** منظمات غير حكومية متخصّصة في التنمية والدعم والجهود التعاونية (Hanafi, 2010a).

---

(١) أعدّ «المعهد الفرنسي للشرق الأوسط» ومشروع «تقييم القدرات العلمية والتقنية في دول البحر المتوسّط» (إستيم) قاعدة بيانات في سنة ٢٠٠٥ للمراكز البحثية والباحثين. من بين المراكز الأربعة والخمسين، أنتج ٢٧ مركزاً منها تقارير (مؤلفاتٍ رمادية): «عموماً، تدقق المنظماتُ غير الحكومية في أعمال العاملين على الأرض والذين يتدرّبون ويعدّون التقارير والمسوحات ومحاضر المؤتمرات الجامعية أو توجّهها». انظر: «Projet ESTIME: Répertoire des chercheurs; Répertoire des centres de recherche: Liban/Syrie/Jordanie,» Institut Français du Proche-Orient (IFPO) (Amman, Beyrouth, Damas) (2007), <http://www.estime.ird.fr/IMG/pdf/rapport_IFPO_2007.pdf>.

وعلى سبيل المثال، يعتبر الإنتاج البحثي في الأراضي الفلسطينية مهمَّشاً للغاية على صعيد المعاهد المنتسبة إلى جامعات (تستحوذ مراكز بحثية على أربعة فقط، أو على ١٠ بالمئة من المخرجات البحثية)[٢]، فيما غالبية المنظمات التي تُجري البحوث هي منظمات غير حكومية. كما أن نحو ٤١ بالمئة من المنظمات التي تنتج البحوث هي هيئات متخصّصة، فيما البقية هي منظمات غير حكومية تُعنى بالشؤون الحقوقية والتنموية.

لكن هناك حالتين استثنائيتين في المنطقة: لبنان وسورية من ناحية، ومصر من ناحية أخرى. ولا تزال الجامعات في لبنان معقل البحوث، إذ يشير بحث مشروع إستيم إلى أن ٨٥ بالمئة من الباحثين (٦٠ من أصل ٧١) منتسبون إلى جامعات لبنانية (IFPO, 2007). أما سورية فتعيش واقعاً مشابهاً، وإن اختلفت أسبابه: لا تزال الحكومة تتحكّم في النشر في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وهي بحوث تغلب عليها التقريظية، ومحدودة بمقارباتها البحثية وخضوعها لسيطرة سلطات الحزب الواحد، واستخدامها في الدعاية الأيديولوجية والتلاعب السياسي. أما مصر فهي حالة فريدة لأهمية المراكز البحثية العامّة في العلوم الاجتماعية التي تشكّل ظاهرة ترجع إلى خمسينيات القرن الماضي. وتستضيف مصر المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الذي يتخذ من القاهرة مقرّاً له، بالإضافة إلى مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية. والمراكز الأخرى تابعة للجامعات، مثل مركز البحوث الأمريكي في مصر الذي يتخذ من القاهرة مقراً له أيضاً. وقد وجدنا في الأردن مجموعة متنوّعة من المنظمات البحثية، لكن الأهم من ذلك وجود الغالبية العظمى من هذه المنظمات خارج حرم الجامعات.

تُنتج أقطار المغرب العربي أكبر عدد من البحوث الاجتماعية والإنسانية، فيما تعاني مصر وأقطار المشرق العربي ركوداً نسبياً في هذين الميدانين (El Kenz, 2005). ولدى دراسة العدد الإجمالي للمشاريع المدعومة في جميع الميادين في لبنان، مثلاً، وجدنا أن دعم المشاريع البحثية في العلوم الإنسانية والاجتماعية ضعيف، فلم يتجاوز ٩ بالمئة في الجامعة الأميركية في بيروت، و٥ بالمئة في المجلس الوطني للبحوث العلمية. ويسود غالبَية الأقطار العربية الأخرى وضع مشابه. وربما لا يكون السبب كامناً

(٢) ثلاثة من هذه المراكز على علاقة بجامعة بيرزيت (معهد الصحّة العامّة، والمركز القانوني ومركز دراسات التنمية التابع لجامعة بيرزيت) ومركز واحد تابع لجامعة القدس (مركز دراسات القدس). طبعاً عدد المراكز البحثية في الجامعات الفلسطينية قد ازداد كثيراً هذه الأيام.

في شحّ الموارد المالية أو البشرية، أو في غياب الأولويات البحثية المرتبطة بالمشاغل اليومية لأفراد المجتمع، ولكن في ضعف الحوافز الأكاديمية المتاحة للأكاديميين وأساتذة الجامعات، ولا سيّما في ميداني العلوم الإنسانية والاجتماعية.

ومع أن الجامعات لا تزال تضطلع بدور رئيسي في بحوث العلوم الاجتماعية في المغرب وسورية وليبيا ولبنان، فإنّ أكثر من ٨٠ بالمئة من بحوث العلوم الاجتماعية هي ثمرة جهود مراكز بحثية أو وكالات استشارية غير منتسبة إلى جامعات، وبخاصّة في فلسطين والأردن ومصر، وكذلك في أقطار الخليج، وإن بدرجة أقلّ (Al Maktoum Foundation and UNDP, 2009: 202).

وبحسب تقرير مؤشّر المؤسسة البحثية «غلوبال غو تو ثينك تانك» (Global Go To Think Tank) لسنة ٢٠١٢ (TTCSP, 2014)، تزخر المنطقة العربية بالمؤسسات البحثية والمراكز البحثية. ونشير إلى أن أغلب هذه المؤسسات تشكّلت في السنين القليلة الأخيرة (انظر الجدول الرقم (٥ ـ ١)).

الجدول الرقم (٥ ـ ١)

المراكز البحثية/ المؤسسات الفكرية في بلدان عربية مختارة (٢٠١٣)

الدولة	مصر	الأردن	تونس	المغرب	لبنان	قطر
العدد	٥٥	٤٠	٣٩	٣٠	٢٧	١٠

المصدر: (TTCSP, 2014)

ويدير بعض هذه المراكز باحثون محلّيون/ عرب، وأهمّها مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (مصر)، ومركز دراسات الوحدة العربية (لبنان)، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (قطر)، ومنتدى البحوث الاقتصادية (مصر)، والمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية (تونس)، ومعهد أميدوس (المغرب)، ومركز الجزيرة للدراسات (قطر)، ومنتدى الفكر العربي (الأردن)، ومركز الدراسات الاستراتيجية (الأردن).

تمثّل هذه المراكز نصف المراكز البحثية والمؤسسات الفكرية، وجميعها هيئات مستقلّة تُعنى بدراسة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مع تشديد خاص على العلوم

الاجتماعية التطبيقية. غير أن هناك مراكز أخرى ليست سوى فروع لمراكز/وكالات دولية وعبر قومية، مثل المعهد الفرنسي للشرق الأوسط (لبنان)، ومركز بروكينز في الدوحة (قطر)، ومركز كارنيغي للشرق الأوسط (لبنان). لقد حفزت الفئة الأولى تعاوناً إقليمياً عربياً أكثر منه دولياً، والعكس صحيح بالنسبة إلى الفئة الثانية. وربما بدا المجلس العربي للعلوم الاجتماعية متفطّناً إلى هذه الحقيقة، ولذلك يُظهر اهتماماً برعاية بناء قدرات الباحثين المحليين من غير إغفال التنسيق والتعاون مع أوساط العلوم الاجتماعية الإقليمية والدولية. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية هذه المراكز هي خارج أطر الجامعات، وأكثر استقلالاً عن الحكومة. وهذا اتجاه ثابت منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي. وعلى سبيل المثال، لم تزد نسبة المراكز المستقلّة عن الحكومة على ٧ بالمئة في سنة ١٩٨٩ (شهيد [وآخرون]، ١٩٨٩؛ نقلاً عن جفال، ٢٠١٣).

استغلت النخبة المستبدّة، إضافة إلى بعض السلطات الدينية، الوضع الإشكالي للعلوم الاجتماعية (نشأتها في ظل العهد الاستعماري وتمويلها الأجنبي) كوسيلة للتشكيك في شرعيتها. فمن النادر في المنطقة العربية أن نسمع عن دراسة سياسات «ورقة بيضاء» كتبها باحثون أكاديميون بناء على طلب من السلطات العامة ومناقشتها في المجال العام. ويعمل الباحثون الاجتماعيون كعناصر فردية في مصفوفة مشاريع التحديث (وخصوصاً في المغرب العربي)، وليس كمجموعة مستقلة، أو كأفراد يقتصر دورهم على تبرير قرارات الحكومة. حتى عندما استخدم الدكتاتور التونسي زين العابدين بن علي العلم في خطابه في التسعينيات كسلاح أيديولوجي في صراعه الدموي ضد من سمّاهم «الظلاميين» الإسلاميين (Siino, 2004: 362)، فهو لم يعن العلوم الاجتماعية، بل العلوم الأخرى. وقد تم التعامل مع اللقاءات العلمية مثل أي اجتماعات عامة أخرى، واضعاً إياها تحت إشراف الاستخبارات. أما في سورية، فقد تم إلغاء مؤتمرَيْن فجأة من قبل أجهزة الاستخبارات في يوم واحد قبل انعقادهما: واحد في التعليم (٢٠٠٣)، والآخر حول العلمانية (٢٠٠٨). وقد زُجّ بالاجتماعيين النقديين في السجون أو خرجوا إلى المنفى أو اغتيلوا. ففي إحدى المرات قال ضابط استخبارات لأحد الباحثين: «كل مجموعتك لا يملأون حافلة واحدة، ويمكن بسهولة أن نأخذكم كلكم إلى السجن!». بشكل عام، تقوم البلدان العربية الاستبدادية بالتقليل من أهمية «جماعة الحافلة»، سواء تم تعريفهم بأنهم مثقفون منشقون أو بأنهم طبقة وسطى مثقفة، في تحريك الاحتجاجات. وقد أكدت الانتفاضات العربية منذ عام ٢٠١١ في تونس وليبيا ومصر واليمن والبحرين وجهة النظر هذه.

ولطالما أحسّت السلطاتُ الدينية بتهديد الباحثين الاجتماعيين كون الطرفين يتنافسان على مخاطبة المجتمع. ونسوق مثالاً من دراسة ساري حنفي لتنظيم الأسرة في سورية في سنة ١٩٩٤، وقد تحدّثت عن نقاشات تلفزيونية حادّة بين شخصيّة دينية هي الشيخ محمّد سعيد رمضان البوطي [الذي جادل بأن الإسلام يعارض تنظيم الأسرة بجميع أشكاله]، وإحدى الناشطات المناوئات لرجال الدين والمنتمية إلى الاتحاد العام النسائي السوري، وهو منظّمة ترعاها الدولة. ومع أن مفهوم تنظيم الأسرة يقع ضمن مجال علم الاجتماع والديمغرافيا صراحة، لم يُستشَر أي من الباحثَيْن الاجتماعييْن في هذه المناقشات العامّة. ويمكن استحضار مثال آخر من قطر، حيث تطلب مؤسسة قطر من فروع الجامعات الأجنبية تدريس المناهج نفسها التي تدرِّسها الجامعة في مقرِّها، وذلك لتحمي نفسها من المفوّضين الدينيين والسياسيين المحافظين. ولكن، من شأن ذلك أن يحمي الأساتذة داخل هذه الجامعات التي نزلت من البراشوت. ولـ «حماية نفسه»، ذكر رئيس جامعة كارنيجي ميلون ـ قطر مؤخراً، في مقابلة أجريت معه، أن السلطات القطرية هي المسؤولة عن المناهج الدراسية في الجامعة. هناك إذاً تجنب لنقاش مثل هذه القضايا في المجتمع، وهذا يطرح تساؤلات حول غياب حرية التعبير والنقاش داخل المجتمع، والذي سوف يؤثر في النموذج الناشئ في بلد مثل قطر. وهناك تجارب حصلت في القرن السابع عشر، تبيّن كيف أن الجامعات في أوروبا حمت نفسها لتطوير «فضاء للعلوم» يخلق حيزاً امتدادياً (Extra-territorial Space) للاستثناء، بمعنى أن القوانين المحلية لا تنطبق بالضرورة على هذا الحيز، وبالتالي زادت من قدرتها على انتقاد المجتمع المحيط، ولكن هناك دائماً خطر القطيعة مع المجتمع.

ومع أن العلوم الاجتماعية على مستوى العالم، وكذلك الفلسفة، هي من الأدوات الرئيسية المستخدمة في الإصلاح الديني، فالحال ليست كذلك في الوطن العربي[٣]. ومن المعلوم أنه يوجد في السعودية، مثلاً، مركزان بحثيان لافتان أُسّسا حديثاً، يهتمان بربط الشريعة (الدراسات الشرعية) بالواقع، وهما: مركز نماء للبحوث والدراسات، ومركز التأصيل للدراسات والبحوث. ويتحدث مركز نماء في بيان رسالته عن الحاجة إلى دمج خطاب إسلامي معتدل في الخطاب الفكري وأدواته، من أجل «تطوير الوعي» والاطلاع على «معارف العالم المعاصر وخبراته»[٤]. وبإلقاء نظرة فاحصة على أنشطة

(٣) يخرج هذا الموضوع عن أهداف هذا الكتاب وأحيل الكاتب على كتابين حول هذا الموضوع: (أبو زيد، ٢٠١٣؛ بشارة ٢٠١٣).

(٤) مركز نماء للبحوث والدراسات (الرياض): <http://nama-center.com/default.aspx>.

هذا المركز (دراساته ومحاضراته واستعراضاته للكتب) يظهر بجلاء وجود هذا الربط والدمج من خلال أدوات فلسفية ومنطقية، لا من خلال العلوم الاجتماعية، ذلك أن الباحثين المنخرطين في هذا المسعى، إما أنهم من المختصّين في الشريعة أو الفلسفة أو التاريخ، وإما أنهم مفكرون بكلّ بساطة. وهذه عناوين ثلاثة لدراسات تحمل دلالات واضحة على الموقع الإلكتروني: «الحرّية أو الشريعة؟»، و«مشكلات القيم بين الثقافة والعلوم»، و«مدرسة ابن رشد الفكرية وصلتها بالنهضة الأوروبية». إن الإشارة بإيجابية إلى مدرسة ابن رشد الفكرية أمر لم يحدث في الأمس القريب في دولة يهيمن عليها التيار السلفي والوهّابي. وقام هذا المركز بتسليط الضوء على الدور اللافت لثلاثة من الفلاسفة المغاربة، هم محمد عابد الجابري، ومحمد أركون، وعبد الله العروي، والذين قدموا مقاربات جيدة لتفسير التراث العربي والإسلامي، ولكن لم يتم استخدام العلوم الاجتماعية إلا بشكل هامشي جداً. ومثال ذلك أحد كتّاب مركز نماء، وهو عبد الله السُفياني. وقد نال السفياني شهادة الدكتوراه في التعليم من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة في سنة ٢٠١٤ في مسعى للربط بين التربية كعلم والفقه، وهو ما يلاحظه المرء في عنوان شهادة الدكتوراه التي نالها، وهي «نقد الأنظمة التربوية من خلال فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية وتطبيقها في ميدان البحث التربوي». وفي محاضرة في «قراءة في المؤثرات الخفية على الخطاب الفقهي» لعبد الله السفياني، يطعن المحاضر في قدسية الفقهاء، مستخدماً الفلسفة وإشارات من العلوم الاجتماعية (فرويد وابن خلدون)[٥]. أما بيان رسالة مركز التأصيل، فهو مشابه لسابقه[٦]، وإن كان اتجاه إصلاح المدارس الإسلامية الرئيسية المهيمنة السائدة أقلّ وضوحاً. كما إن اهتمامه بإعادة النظر في التفكير المعاصر يماثل أهمّية اهتمام مركز النماء، لكنّه يستخدم تقييماً نقدياً للمفكرين الفلاسفة الغربيين، مثل فرانسيس فوكوياما (اللهيبي، ٢٠١٣).

يتقوّى هذا الميل إلى نزع الشرعية بأزمة داخلية في بعض نتاج العلوم الاجتماعية، إذْ إن منتجي المعرفة الاجتماعية في الغرب، وفي المنطقة العربية، يقعون في فخ ما نسمّيه أحياناً «أسطورة فرّادة» العرب. لقد اعتُبرت المنطقة العربية مكاناً يتميّز بخصوصية واستثنائية ثقافية، وبالمثل، اعتُبر المسلمون الذين هاجروا إلى الغرب فئة أنطولوجية غير متلائمة مع الثقافة الغربية (Yılmaz, 2012). وهناك العديد من الباحثين الذين لا يزالون

(٥) انظر: عبد الله السفياني، «حجاب الرؤية: قراءة في المؤثرات الخفية على الخطاب الفقهي،» مركز نماء للبحوث والدراسات (٢٠١٤)، <http://www.nama-center.com/watchvideo.aspx?id=feyx248jaty>.

(٦) مركز التأصيل للدراسات والبحوث: <http://taseel.com>.

يعتبرون المجتمعات العربية تشكيلة من متعصبين دينيين أو مجموعات قبلية متفرّقة. وهذه الاستثنائية صرفت الأنظار عن النقاش الحقيقي المتعلّق بالمجتمعات والسياسة والثقافة في المنطقة العربية (قبانجي، ٢٠١١)، ولا سيّما على صعيد تحليل الطبقة الاجتماعية، وهو ما يُفرز وضعاً يجعل الباحثين في الغرب يقومون بدراسة الإسلام أو اللغة العربية بدلاً من دراسة المسلمين أو العرب.

ثانياً: إسقاط تصنيف بوراووي على المنطقة العربية

«المعرفة القليلة التي تحرك المجتمع تستحق أكثر من الكثير من المعرفة الهائلة ولكن الخاملة».

جبران خليل جبران.

إن للنظام الجامعي ونظام الإنتاج المعرفي تأثيراً كبيراً في تشكّل النخب في المنطقة العربية. وهناك العديد من العوامل التي سيكون لها دور، لكننا سنركّز على أحدها، وهو تجزئة أنشطة الباحثين. وغالباً ما تُنتج الجامعات نخباً مجزَّأة داخل كلّ دولة قومية، بحيث لا يتواصل بعضها مع البعض الآخر: فهي نخب إما تنشر عالمياً لكنّها تندثر محلّياً، أو أنها تنشر محلّياً لكنّها تندثر عالمياً (Publish Globally and Perish Locally vs. Publish Locally and Perish Globally).

ولكي نفهم مشكلة بروز الإنتاج الاجتماعي العربي، سنستخدم تصنيفاً مبتكراً رباعي الأبعاد توسّع فيه ميشال بوراووي في علم الاجتماع، بحيث أسهب في تطبيقه على العلوم الاجتماعية بجميع فروعها. يميّز بوراووي بين أربعة أنواع لعلم الاجتماع: **النوعان الأولان** (علم الاجتماع المهني والنقدي) (Professional and Critical Sociology) على صلة بالجمهور الأكاديمي، أما **النوعان الآخران** (علم الاجتماع العمومي والسياسي) (Public and Policy Sociology) فعلى صلة بجمهور أعرض. ويتألف علم الاجتماع المهني من «برامج بحثية متعددة متداخلة، لكل منها افتراضاته الخاصة، ونماذجه الأصلية (Exemplars)، وأسئلته المحدِّدة، وأدواته المفاهيمية والنظريات الناشئة عنه» (بوراووي، ٢٠١٠).

ويدرس البحث الاجتماعي النقدي الأسس ـ الظاهرية والمتضمَّنة، والمعيارية والوصفية ـ التي تقوم عليها البرامج الخاصة بالبحث الاجتماعي المهني. أما البحث الاجتماعي العمومي، فهو يؤسس لحوار بين البحث الاجتماعي وأنواع مختلفة من

الجمهور. وهذا ينطوي على حوار مزدوج وعلاقات متبادلة، يعزز فيها الحوار الهادف إلى التعلم المتبادل الذي لا يدعم ذلك الجمهور فحسب، بل يثري أيضاً البحث الاجتماعي نفسه، ويساعد على وضع أجنداته. إن مشاركة المجتمع المحلي في تصميم المقترحات البحثية، والنقاش معهم من خلال المحاضرات، وورش العمل مع أصحاب المصلحة، بهدف نشر النتائج البحثية، هي وسيلة تُمكّن الباحثين الاجتماعيين من التفاعل مع العامّة، وتحديد أهمّية المواضيع المستقبلية للدراسات، سواء على مستوى حاجات المجتمع وعامة الناس. وبالتالي، ثمة مستويات أربعة للبحث الاجتماعي للعموم: **أولاً**، تفضيل منهج التدخل السوسيولوجي[٧] والدراسات الإجرائية (Action Research)؛ **ثانياً**، التحدّث والكتابة للجمهور عن الموضوع/ التخصص الذي يخوض فيه الباحث؛ **ثالثاً**، التحدث والكتابة عن الموضوع/ التخصص ومدى ارتباطه بالعالم الاجتماعي والثقافي والسياسي المحيط؛ و**رابعاً** وأخيراً التحدّث والكتابة واتخاذ موقف حيال موضوعات عامة ليس لها علاقة بتخصّص الباحث (Lightman, 2008). ويتعين علينا هنا الإقرار بالموقف المعياري للباحث في المجال العام من دون أن يؤدي ذلك إلى التبني غير النقدي للحس العام (Marezouki, 2004; Wieviorka, 2000).

أخيراً، إن هدف البحث الاجتماعي للسياسات هو تقديم الحلول للمشاكل التي يواجهها المجتمع، أو شرعنة حلول تم التوصل إليها مسبقاً. وفي كثير من الأحيان يطلب بعض الزبائن (منظمات دولية، وزارات، وإلى ما هنالك) إجراء دراسات خاصة لتدخلاتهم، بواسطة عقد محدد[٨].

ومع أن الأنواع الأربعة للبحث الاجتماعي معرّفة على قدم المساواة وموضوع نقاش في أوروبا (مثلاً في أدبيات بيير بورديو، وآلان تورين، وميشيل ويفيوركا)، وموضوع نقاش جزئي في أمريكا الشمالية (مثلاً ميشال بوراووي، وهيربرت غانز، ودافيد رايسمان)، فالحال ليست كذلك في المشرق العربي. ويمكن ملاحظة غياب الحوار/ النقاش المتّصل بهذه القضية في المشرق العربي، وكذلك هناك عدم توازن بين المقالات/ الكتب المهنية المنشورة، والمقالات الصحافية والتقارير غير المنشورة في ٢٠٣ سيرة ذاتية من الباحثين الاجتماعيين في الوطن العربي. ويُظهر البحث أن الباحثين يتخصّصون غالباً في نوع واحد من البحث الاجتماعي، وأنه لا يوجد نقاش

---

(٧) طوَّر هذا المنهج آلان تورين (Touraine, 1981).

(٨) تناول باحثون كثير تصنيف بوراووي بإسهاب، وإن لم يستحسنها بعضهم. انظر مثلاً: (McLaughlin and Turcotte, 2007).

بين هؤلاء الأفراد. إن صورة المثقف في الوطن العربي معروفة تماماً، فهو منظّر يتحدث عن التقليد، والحداثة، والاستبداد، والهوية، والوحدة العربية، والعولمة... إلخ، لكنه يتجنب اللجوء إلى المجتمع بحثاً عن معطيات تجريبية، حتى إن باحثي العلوم الاجتماعية غالباً ما يقعون في فخ الوعظ، كما الفلاسفة، ويثيرون الأسئلة بدل تقديم أجوبة ملموسة. وأندر من ذلك احتمال سماع باحثين اجتماعيين متخصّصين وهم يتحدّثون عن الحياة العامّة. ولا يُعزى ذلك إلى غياب نتائج أبحاثهم عن وسائل الاتصال بالجماهير أو الصحف وحسب، بل إلى خطورة وحساسية ذلك في ظل النظم الاستبدادية.

ومن خلال إسقاط تصنيف ميشال بوراووي للأنشطة البحثية (المهنية والنقدية والعامة والسياسية) على نموذج أكثر ملاءمة للوطن العربي، أشير إلى لحظات أربع لهذه الأنشطة:

١ ـ **اللحظة العالمية/ الشمولية** (Global/universalistic): تصرّ لحظة العقل الأرسطوية هذه على أن العلوم الاجتماعية تشبه أي علم آخر، ولذلك تحتاج إلى تقنيات لإجراء البحوث. وهذا يقتضي مقاربة نوموثية (Nomothetic) لإنتاج بيانات تتيح إجراء مقارنات مع سياقات أخرى. هذه المقارنات هي بمنزلة التجربة في المختبر العلمي بالنسبة إلى العلوم الدقيقة.

٢ ـ **اللحظة المحلّية**: وهي اللحظة التي يكتسي فيها مفهوم «الوعي»، على حدّ تعبير الهواري، أهمّية بالغة (الهواري، ٢٠١٤). إن ذاتية (Subjectivity) الفاعلين وتأثير الثقافة يصبحان جليين، وهو ما يقتضي مقاربة أكثر تخصصية (Idiographic) تسعى إلى فهم شامل لكل العوامل التي تؤثر في موضوعة بحثية واحدة، آخذين الثقافة المحلّية في الاعتبار. اللحظتان الأولى والثانية لحظتان مهنيتان ونقديتان في آن واحد في التصنيف البوراووي، ولكن هناك ميلاً إلى الاستقطاب والأحادية. وعلى سبيل المثال، بعد استعراض مجلتين علميتين في الخليج العربي، وجدنا أن علم الاجتماع يفتقر إلى لحظة الوعي. لقد تحول علم الاجتماع إلى دراسة مشكلات صغيرة باستخدام تقنية علمية، لكن من دون التعامل مع الطبيعة الاستبدادية للنظم الملكية هناك، بالإضافة إلى هياكل السلطة الأخرى وطبيعة الاقتصاد السياسي. ويتجلى أيضاً غياب هذه اللحظة لدى الكثير من الباحثين العرب الذين هجروا تراثهم، كما يرى ذلك هشام جعيط، وهذا في الوقت الذي ارتبط فيه المفكّرون الأوروبيون بتراثهم (جعيط، ٢٠٠١).

٣ ـ **اللحظة شبه المعيارية**: تشبه هذه اللحظة علم الاجتماع العمومي والسياسات، وفقاً لتصنيف بوراووي. إنها تتضمّن تطبيق اللحظتين الأُولَيَين للتحاور مع المجتمع، ومع صنّاع القرارات. وتحتاج هذه اللحظة إلى استخدام لحظات محلّية/ عالمية (أو لحظات مهنية/ نقدية) لحلّ مشكلات المجتمع من خلال حملات توعية ومناصرة وحشد تأييد، وكذلك استراتيجيات وسيناريوهات. وقد أطلقنا عليها لحظة شبه معيارية، كونها مدفوعة أساساً بنتائج علمية، ولأنها تتضمّن خيارات تنبع غالباً من أسس سياسية وأيديولوجية وأخلاقية.

تظهر النتائج الأولية التي توصلنا إليها في تحليل محتوى إسهام علماء الاجتماع العرب في النقاش العام، أنه لم يسهم في كثير من الأحيان الباحثون الاجتماعيون في المناقشات العامة. إننا نجد ذلك الإسهام في المغرب العربي أكثر مما كان عليه في المشرق، وأكثر في البلدان التي توجد فيها حرية التعبير أكثر من الدول الاستبدادية العربية. وإذا كان هناك بعض الاستخدام، فهناك كذلك بعض التَعَسّف. وهنا نسلّط الضوء على شكلين من أشكال التَعَسّف: الشكل **الأول** هو طريقة طمس العديد من الباحثين الاجتماعيين للحدود اللازمة بين اللحظتين السابقتين (شيء أشبه بنمط خالص (Ideal Type) فيبري لعلم خال من القيم) واللحظة المعيارية. مثال ذلك الكتابة بطريقة لا تحدّد لنا الحدود الفاصلة بين النتائج الإمبيريقية والأيديولوجيا، وبين مهنة وموهبة الباحث ومفاوضات السياسي. إنه إشكال متجدد ومستعصٍ في العلوم الاجتماعية العربية، وقد أشار بعض الباحثين إلى ذلك في مطلع تسعينيات القرن الماضي، بل وقبل ذلك (Kerrou, 1991). والشكل **الثاني** من التَعَسّف هو عندما يصبح الاجتماعي العمومي مجرد متحدّث مضلل (Prolocutor)، بحسب تعريف **قاموس أوكسفورد** للكلمة: «استخدام لغة غامضة بهدف التضليل»، أي استخدام «الإقناع لنيل ولاءات عائمة تُستخدم بنجاح اعتماداً على القدرة البلاغية للتقديم والدعوة إلى أوضاع جديدة» (Stanton, 2009: 223). وهذا مدفوع غالباً بمزيج الخوف من الدولة والسلطات الدينية.

٤ ـ **أخيراً**، هناك **لحظة معيارية متّصلة بالأخلاق والدين والإعلان العالمي لحقوق الإنسان**. وللوصول إلى هذه اللحظة، يحتاج الباحث إلى التعامل مع جميع مقاولي الأخلاق في المجتمع، وهذا يشمل الزعامات الدينية. وبالتالي، تُظهر البيانات التي جُمعت إلى الآن من تحليل افتتاحيات الصحف اللبنانية حواراً وتفاعلاً محدوداً للغاية بين هذه المجموعات (انظر الفصل التاسع) (Hanafi, El-Tannir, and Itani, 2014)

فمثلاً، يبرر كثير من الباحثين اللبنانيين موقفهم السلبي من إعطاء الفلسطينيين المقيمين في لبنان حقوق الإنسان الأساسية (الحقّ في العمل والتملّك) بالتخفي خلف موقف أغلبية اللبنانيين العاديين. وهم يختمون مقالاتهم غالباً بالقول إن تحقيق هذه المطالب متعذّر لأن أغلبية اللبنانيين سترفضها. باعتماد هؤلاء المؤلّفين هذا الموقف يكونون قد اختاروا عدم اعتماد موقف معياري يذكّر الناس بالأخلاق وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في هذه المسألة.

ثالثاً: الأنشطة البحثية المجزّأة

لدى استطلاع السيَر الذاتية للباحثين، يتبيّن أن أعمار الباحثين الاجتماعيين الناقدين تزيد بوجه عام على الخمسين سنة. والاتجاه السائد غالباً هو أن الباحثين الكبار في السنّ لا يقومون بالعمل الميداني. كما أن الباحثين الاجتماعيين في السياسات والعموميين هم رجال غالباً. وربما يفسَّر هذا التحيّزُ الذكوري بالتنافسية والعدوانية الشديدة في سوق الخدمات الاستشارية.

لقد أعرب بعض من قابلتهم من علماء الاجتماع المهنيين والناقدين عن موقف متعالٍ من البحوث الاجتماعية العمومية، أو من بحوث السياسات. وهناك دراسة حديثة شملت ٢٣٨ باحثاً في ١٢ قطراً عربياً أظهرت قلّة استخدام النظم الصحية وأدلة البحوث السياسية في صناعة السياسات الصحية (Jardali [et al.], 2012; IFI-CAPRI, 2014)[٩]. وشجبت دراسات كثيرة أخرى ضعف التأثير في السياسات للعديد من المراكز البحثية (الخزندار، ٢٠١٢؛ شحادة والطيار، ١٩٩٩؛ الأفندي ٢٠١٢) في الأردن، واليمن، وكل البلدان العربية.

لقد تبنّى كثير من الباحثين المهنيين اتجاهاً وضعياً (Positivist Approach)، وأغفلوا مسؤولياتهم الأخلاقية بتحاشي الإفصاح عن آرائهم (الدفاع أو التنديد) في المنتديات العامّة، وبكسب تأييد (Lobbying) المسؤولين الحكوميين. وما زال بعض الكتّاب (حرب، ١٩٩٦؛ بلقزيز، ٢٠٠٠) ينظرون بعين الريبة إلى انخراط الباحثين

(٩) أظهرت النتائج أن ١٦ بالمئة من المشاركين فقط تفاعلوا مع صنّاع السياسة وأصحاب المصلحة في ترتيب الأولويات، وأن ١٩,٨ بالمئة أشركوا صنّاع السياسة في عملية تطوير بحوثهم. وفي ما يتصل بنشر البحوث، وُجد أنه يرجّح نقل الباحثين نتائج بحوثهم إلى باحثين آخرين (٦٧,٢ بالمئة) عوضاً من نقلها إلى صنّاع السياسة (٤٠,٥ بالمئة). انظر: (El-Jardali [et al.] 2012).

في العمل السياسي، وكأن ذلك بالضرورة لا يمكن أن يتزامن مع إمكانية إجراء نقد للمؤسسة السياسية. وهذا الموقف الوضعي يزداد جلاءً عند الأكاديميين في جامعات نخبوية. وتتجلّى القطيعة ليس فقط في إهمال الباحثين المهنيين للتأثير في السياسات، بل إن العكس صحيح كذلك. وبإلقاء نظرة خاطفة على السيَر الذاتية للاستشاريين الذين يجرون بحوثاً سياسية لمصلحة الدولة والمنظمات الدولية، يتبيّن أن نحو ثلاثة أرباع هؤلاء لم ينشروا بحوثاً أكاديمية، وأنه ليس هناك أثر لعمل ميداني، وأن أغلب المخرجات هي إعادة إنتاج لأعمال باحثين آخرين. وقد أدى ذلك غالباً إلى افتقار البحوث وغياب النزعة النقدية فيها.

وهناك منافسة غير متكافئة بين الباحثين الاجتماعيين في مجال السياسات على حساب فئات أخرى من الباحثين الاجتماعيين، لأن المنظمات المانحة غالباً ما تحابي هذه الفئة التي يطلق عليها اسم «الخبير» (Expert). ويعكس ذلك وجود ما يسمّيه ريتشارد لي وآخرون (Lee [et al.], 2005) زواجاً مضطرباً بين العلوم الاجتماعية والسياسات الاجتماعية (Social Policy)، حيث لم يتفق الطرفان تماماً على قواعد راسخة لعقد الزواج. على سبيل المثال، تقوم منظمات الأمم المتحدة أحياناً بإنتاج معارف في السياسات الاجتماعية تشرعن ذاتها منفصلة عن البحث المهني. لقد ورد في مراجع النص (وهي غير المراجع الإحصائية) في **تقرير المعرفة العربي** (مؤسسة آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩) فقط ٣٠ مرجعاً أكاديمياً (١٢ بالمئة) من أصل مجموع المراجع البالغ ٢٤٢ مرجعاً، في حين أن نصف المراجع تقريباً (٤٧ بالمئة) مخصّصة لوثائق الأمم المتحدة (انظر الجدول الرقم (٥ ـ ٢)).

كما أظهرت السيَر المهنية أن كثيراً من الباحثين الاجتماعيين في البحث العمومي في المشرق العربي منفصلون عن زملائهم في البحث المهني. فقد حوّلتهم وسائل الإعلام والمؤسسات العامة إلى خبراء في أي موضوع يُطلب منهم. والطريف في ذلك أننا رصدنا خلال عام ٢٠١٠ برامج تلفزيونية في بعض القنوات العربية (الجزيرة، العربية، المستقبل، التلفزيونات الوطنية السورية، والفلسطينية، والأردنية) بحثاً عن باحثي البحث العمومي العربي. وقد لاحظنا أن بعضهم يقدم مداخلات حول مختلف المواضيع بغضّ النظر إن كانت لها صلة بمجالهم البحثي أم لا. إلى ذلك، أظهر الاطلاع على السيَر المهنية لبعض هؤلاء الباحثين البارعين في المجال الإعلامي أنهم لم ينتجوا الكثير في مجال الأبحاث المهنية والنقدية. لقد أشار الروائي والأكاديمي اللبناني رشيد

الضعيف إلى أن كثرة اعتياد بعض الباحثين على الكتابة في الصحافة اليومية أدّى بهم إلى إنتاج خطاب مسطّح وتبسيطي أحياناً في ما يتعلق بظواهر اجتماعية مركبة (Kabbanji, 2010). وضمن التوجه نفسه، نادراً ما نصادف كتباً ألَّفها باحثون اجتماعيون تُقرأ خارج الوسط الأكاديمي، بحيث تصبح وسيلة لإثارة المناقشات العامة حول إشكاليات أساسية للمجتمع العربي أو المحلي، من خلال الفجوة الموجودة بين تطلعاتهم وواقعهم ونزعاتهم والعلل التي يشكون منها.

الجدول الرقم (٥ ـ ٢)

نوع المراجع في «تقرير التنمية الإنسانية العربية: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية»

المرجع	العدد	النسبة المئوية
وثائق صادرة عن الأمم المتّحدة	١١٣	٤٧
دراسات للمنظمات الدولية	٤٠	١٧
وثائق ومقالات من الإنترنت	٣٠	١٢
منشورات أكاديمية	٣٠	١٢
وثائق رسمية	٢١	٩
صحف	٨	٣
المجموع	٢٤٢	١٠٠

المصدر: (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩).

يمكن تلخيص كل ما سبق بالشكل الرقم (٥ ـ ١) الذي يظهر منه ما يلي:

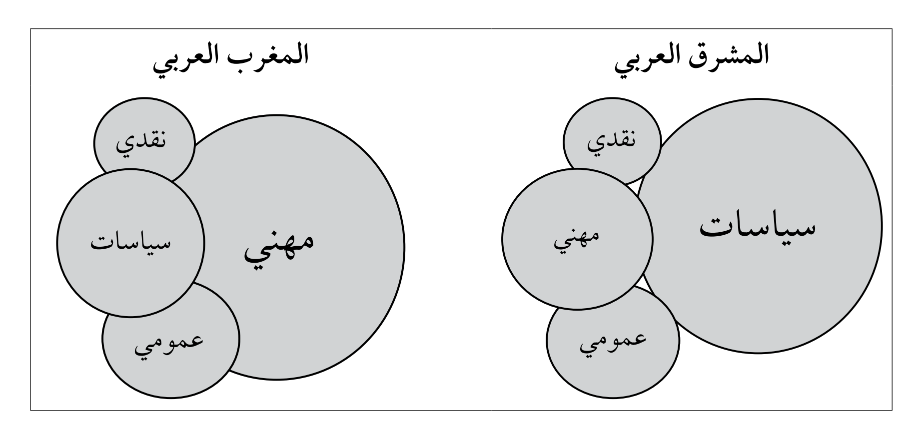
١ ـ تضخّم في البحوث السياسية في المشرق العربي على حساب البحوث المهنية والنقدية، بسبب تأثير التمويل الأجنبي الذي يحابي بحوثاً تفضي مباشرة إلى توصيات لـ «حلّ» مشكلة اجتماعية. لكنّ الحال ليست كذلك في المغرب العربي.

٢ ـ ضعف البحوث العمومية في أنحاء الوطن العربي كافة، وإن كان ذلك يصحّ في المشرق العربي بشكل خاص.

٣ ـ غالباً ما يفتقد الترابط بين أنواع هذه البحوث الأربعة في المشرق العربي، بينما نجد أن الوضع «صحي» أكثر في الأقطار المغاربية الفرنكوفونية، حيث نلحظ توازناً وتداخلاً بين أنواع البحوث الأربعة، وحيث يكون حجم البحوث المهنية في المنطقة الأخيرة مؤشراً جيداً على وضع أكثر صحية هناك.

الشكل الرقم (٥ ـ ١)

توزع الأبحاث الاجتماعية في المشرق والمغرب العربيين بحسب نوع البحث



بالرغم من كل ما قلناه، لا نحاول الإيحاء بأن على كل باحث أن يقوم بالأنواع الأربعة المذكورة من البحوث الاجتماعية. ولكن، حيثما توجد نزعة باتجاه تقوقع كل فئة من الباحثين على المستوى المجتمعي، تصبح هناك إمكانية كبيرة لإنتاج أبحاث متواضعة النوعية في كل نوع من أنواع البحث الاجتماعي. ويبرز على وجه الخصوص خطر جعْل الأبحاث المهنية والنقدية أكثر نخبوية وانفصالاً عن احتياجات المجتمع. كما نلاحظ أن مختلف البنى، كالجامعات ومنظمات المانحين ووسائل الإعلام، تدفع باتجاه هذا التخصيص.

الفصل السادس

الكتابة السوسيولوجية العربية: حالة مجلة «إضافات»

إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع، هي مجلة محكمة تخضع لمعايير متعارف عليها في المجلات الدولية. فكلّ مقالة أو مراجعة لكتاب ترسل إلى مراجعين، ومن ثم تعرض على هيئتي تحرير؛ هيئة تحرير المجلة، وهيئة تحرير المجلات التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية (**المستقبل العربي**، و**بحوث اقتصادية عربية**، و**المجلة العربية للعلوم السياسية**، و**إضافات**). فالمجلة تصدر عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، ويقوم هذا المركز بتحرير المواد التي تتمّ الموافقة عليها.

وتقل المجلات ذات الطابع الإقليمي: ثمة مجلتان ذوي باع طويل، وهما **مجلة العلوم الاجتماعية** (جامعة الكويت)، و**مجلة شؤون اجتماعية** (جامعة الإمارات)، ومجلتان حديثتا العهد، وهما **عمران** (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة)، ومجلة **كلمن** (جمعية «سين»).

وهناك مجلات «وطنية» تصدرها بعض الجامعات، ويكتب فيها بشكل أساسي كتّاب من الجماعة العلمية المحلية (على سبيل المثال، هناك عدد من المجلات العربية ـ الفرنسية بلغتين، مثل: **إنسانيات** (الجزائر)، و*Prologues* و*Études*

maghrébines (المغرب)، و**المجلة الاجتماعية القومية** (مصر)). كما أن هناك مجلات أخرى لجميع العلوم (مثل **مجلة جامعة دمشق**)، وغالباً ما تخدم الأساتذة في الجامعة نفسها.

بعد إرسال كل مادة للمراجعة من قبل الاختصاصيين، تُعرض من ثم على مجلس تحرير مجلة **إضافات** للنظر فيها. ويتلقى معظم الكتّاب القرار بالموافقة أو عدم الموافقة على نشر المادة نفسها بعد شهر واحد إلى ثلاثة أشهر من تقديمها. وغالباً ما يرجع التأخير في البتّ بالأمر إلى رفض كثير من الباحثين مراجعة المقالة المعروضة عليهم أو إجراء أي تعديل في نصوصها. وهذا يعكس ضعف مهننة ومأسسة الجماعة العلمية، محلياً وإقليمياً (Kabbanji, 2010b). فعلى عكس الكتب، يتم إنتاج المجلات بعمل جماعي يتطلب التعاون الدائم من الجماعة العلمية (Martin, 2012a: 838).

وهكذا، فإن دراسة أوضاع المجلات توفر مرصداً ممتازاً عن حالة الجماعة العلمية. ويقدم إيتيان جيرار ومينا دراي ـ كليش (Gérard and Kleiche-Dray, 2009) دراسة استثنائية عن الدور المهم الذي أدّته مجلات العلوم الاجتماعية العربية ـ الفرنسية في المغرب في إعادة هيكلة حقل الاختصاص، وذلك بتوفير التركيز الاختصاصي حول بعض الموضوعات، بحيث أبرزت المساهمين فيها بشكل جلي، بعدما اتسم هذا الحقل تاريخياً بالشرذمة الشديدة، وغياب فرق البحث العلمي حول موضوع أو اختصاص ما (Gérard [et al.], 2002).

وقد صدر عن مجلة **إضافات** أعداد غير دورية منذ عام ٢٠٠٠، بمعدل عدد كل سنة ونصف. ولم تبدأ بالانتظام إلا في ربيع عام ٢٠٠٨، حيث صدر العدد الأول، وتوالت بمعدل ٤ أعداد سنوياً. وقد ارتأينا أن نقوم بعمل تقييم لكل أعداد **إضافات** الثمانية عشرة التي صدرت منذ عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٢، وذلك بالنظر إلى بعض المتغيّرات المتعلقة بالكتّاب وطبيعة المواضيع المتداولة والمراجع التي استخدمت في المقالات المنشورة.

أولاً: من هم كتّاب مجلة إضافات؟

كما يوضح لنا الجدول الرقم (٦ ـ ١)، فإن **إضافات** قد تلقت بحدود ٥٨٤ مادة، تضمّ، إضافة إلى المقالات، مراجعات كتب، وتقارير ندوات، وكذلك

افتتاحيات أعداد المجلة. وقد تم نشر ٢٤٨ مادة، مشكّلة بذلك ٤٢,٥ بالمئة من المواد المقدمة بشكل عام، و٣٩ بالمئة من المواد المقدمة من بلدان الوطن العربي.

وإذا أخذنا توزيع المواد، بحسب جنسية المؤلف الأول (وليس مكان عمله)، نلاحظ أن نسب قبول المقالات تراوحت، بشكل عام، بين الثلث والنصف لغالبية البلدان. وفي الحقيقة، لا يمكن أن نسارع إلى الاستنتاج بأن ذلك يعكس نوعية المواد المنشورة، حيث إن هناك معايير ثلاثة أساسية حكمت اختيار المواد للنشر:

المعيار **الأول** هو طبعاً مدى جودة المادة المقدمة من حيث تناول الموضوع واتباع أسس البحث العلمي.

والمعيار **الثاني** هو توزيع المواد بحسب بلدان البحث والموضوع.

والمعيار **الثالث** هو سياسة اتبعتها المجلة تتمثّل بالتمييز الإيجابي لمصلحة طلاب الدراسات العليا والباحثين الناشئين الذين يرغبون في نشر أول دراسة لهم.

وقد ميّزنا هنا بين الجنسيات العربية والجنسيات الأخرى، إذ إن الفرق التحليلي كبير. فغالبية مقالات الكتّاب الأجانب التي طرحت للنشر كانت قد طُلبت منهم، وقمنا بترجمتها إلى العربية باعتبارها مقالات أساسية حول مناهج ونظريات جديدة في علم الاجتماع. وهو معدل أعلى بـ ١٥,٥ بالمئة من الأوراق المقبولة في مجلة *Current Sociology*، وهي مجلة الجمعية الدولية لعلم الاجتماع (Martin, 2012b).

ولدراسة توزيع المواد، بحسب جنسية المؤلف الأول (وليس مكان عمله)، فقد ارتأينا الاكتفاء بتحليل المقالات التي تشكّل ٥٧ بالمئة من مجموع المواد (١٤٢ مقالة) (انظر الجدول الرقم (٦ ـ ٢)). كما ارتأينا دراسة توزيع المقالات بحسب المؤلف الأول فقط للمؤلفين العرب (١٢٠ مقالة).

الجدول الرقم (٦ ـ ١)

توزيع المواد المقدمة بحسب جنسية المؤلف الأول

البلد	عدد المقالات أو مراجعات الكتب المنشورة	نسبة المقالات أو مراجعات الكتب المنشورة	عدد المقالات أو مراجعات الكتب المرسلة إلى المجلة	نسبة المقالات المقبولة (بالمئة)
المغرب	٤٢	١٦,٩	١٠٨	٣٨,٩
فلسطين	٣٩	١٥,٧	٩٦	٤٠,٦
لبنان	٣٢	١٢,٩	٩٨	٣٢,٧
تونس	٣٠	١٢,١	٦١	٤٩,٢
الجزائر	٢٠	٨,١	٥٦	٣٥,٧
مصر	١٦	٦,٥	٤٦	٣٤,٨
العراق	١٤	٥,٦	٣٩	٣٥,٩
البحرين	٣	١,٢	٧	٤٢,٩
الأردن	٣	١,٢	٨	٣٧,٥
السعودية	٣	١,٢	٥	٦٠
الكويت	٢	٠,٨	٤	٥٠
ليبيا	٢	٠,٨	٤	٥٠
عُمان	٢	٠,٨	٢	١٠٠
سورية	٢	٠,٨	٥	٤٠
موريتانيا	١	٠,٤	٣	٣٣,٣
قطر	١	٠,٤	١	١٠٠
السودان	١	٠,٤	٤	٢٥

يتبع

تابع

الإمارات العربية المتحدة	١	٠,٤	١	١٠٠
اليمن	٠	٠	٠	٠
جيبوتي	٠	٠	٠	٠
جزر القمر	٠	٠	٠	٠
المجموع الكلي للوطن العربي	**٢١٤**	**٨٦,٢**	**٥٤٨**	**٣٩,١**
فرنسا	١٤	٥,٦	١٤	١٠٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٥	٢	٥	١٠٠
ألمانيا	٣	١,٢	٥	٦٠
سويسرا	٢	٠,٨	٢	١٠٠
سنغافورة	١	٠,٤	١	١٠٠
باكستان	١	٠,٤	١	١٠٠
هولندا	١	٠,٤	١	١٠٠
النمسا	١	٠,٤	١	١٠٠
كندا	١	٠,٤	١	١٠٠
الدانمارك	١	٠,٤	١	١٠٠
أوروبا	١	٠,٤	١	١٠٠
إيران	١	٠,٤	١	١٠٠
جامايكا	١	٠,٤	١	١٠٠
اليابان	١	٠,٤	١	١٠٠
المجموع الكلي للبلدان الأخرى	**٣٤**	**١٣,٦**	**٣٦**	**٩٤,٤**
المجموع	**٢٤٨**	**١٠٠**	**٥٨٤**	**٤٢,٥**

الجدول الرقم (٦ ـ ٢)

توزيع المواد المنشورة بحسب نوعها

	مقالة	مراجعة	تقرير لمؤتمر	مقدمة	أخرى	المجموع
العدد	١٤٢	٨٧	٩	٩	١	٢٤٨
النسبة المئوية	٥٧,٣	٣٥,١	٣,٦	٣,٦	٠,٤	١٠٠

وكما يوضح لنا الجدول الرقم (٦ ـ ٣)، فإن هناك مشاركات من كافة أنحاء الوطن العربي، ما عدا اليمن وجيبوتي وجزر القمر.

وكما نلاحظ، فإن هناك ثلاثة أقطار مغاربية كان لها الحظ الأوفر في النشر، وهي تونس (٢٢ مقالة، مشكلة ١٨ بالمئة من عدد المقالات المنشورة)، والمغرب (١٧ مقالة، مشكلة ٢٠ بالمئة من عدد المقالات المنشورة)، والجزائر (١٨ مقالة، مشكلة ١٥ بالمئة من عدد المقالات المنشورة).

ويمكن أن نعزو حجم النشر المتميز إلى عاملين: العامل **الأول** هو جودة التعليم الجامعي في العلوم الاجتماعية هناك، مقارنة بالجامعات الوطنية في المشرق العربي، والعامل **الثاني** هو الاستعمال الأكثر توازناً للمراجع العربية والأجنبية، بحسب ما سوف نتناوله لاحقاً. ولن ندّعي أن التراث العلمي السوسيولوجي الفرنسي الذي يؤثر في هذه الأقطار الثلاثة يتناسب أكثر مع إشكاليات هذه الأقطار، وربما مع الوطن العربي، أكثر مما يمكن أن يعطيه التراث الأنغلو ـ ساكسوني. ولعل ذلك هو خارج نطاق هذه الدراسة، فهذه الفرضية تحتاج إلى بحث معمّق. وفي هذا الصدد، ومن المفيد أن نقارن هذه النتيجة مع دراسة مماثلة أجريت حول مجلة **المستقبل العربي** التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية. فعلى العكس من **إضافات**، يقل عدد المساهمين المغاربة من عدد المشارقة، ومؤسسياً، لديهم بروفيل المفكرين العموميين من الأكاديميين (مفلح، ٢٠١٥)، وتسميهم كانديس ريمون (Raymond, 2013) بالمفكرين الخارجيين (Profane Scholars)، حيث تطور فكرهم خارج أحرمة الجامعات، وانشقوا عن الطريقة السائدة في الكتابة.

ويحتل لبنان (الذي يعتبر ذا سوسيولوجيا فرنكوفونية أيضاً) المرتبة الرابعة (١٧ مقالة، ١٤ بالمئة)، وتتبعه فلسطين (١٣ مقالة، ٩ بالمئة). وهنا ينبغي التنبيه إلى أن

المقصود بالكتّاب الفلسطينيين ليس فقط الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية، ولكن أيضاً في الشتات (انظر الجدول الرقم (٦ ـ ٣)).

الجدول الرقم (٦ ـ ٣)

توزيع المواد المنشورة بحسب جنسية المؤلف الأول

البلد	العدد	النسبة المئوية
تونس	٢٢	١٨,٣
المغرب	٢٠	١٦,٧
الجزائر	١٨	١٥
لبنان	١٧	١٤,٢
فلسطين	١٣	١٠,٨
العراق	١٠	٨,٣
مصر	٨	٦,٧
الأردن	٣	٢,٥
البحرين	٢	١,٧
ليبيا	٢	١,٧
الكويت	١	٠,٨
موريتانيا	١	٠,٨
قطر	١	٠,٨
السعودية	١	٠,٨
السودان	١	٠,٨
المجموع الجزئي	١٢٠	١٠٠
جنسيات أخرى	٢١	
المجموع	١٤١	

وفي ما يتعلق بالتعاون العلمي بين الباحثين في كتابة المقالات، فقد أظهرت الدراسة قلة هذه المشاركة، إذ إن هناك ٩٤ بالمئة من المقالات (١٣٤ مقالة) مكتوبة من قبل مؤلف واحد (انظر الجدول الرقم (٦ ـ ٤)).

الجدول الرقم (٦ ـ ٤)

مشاركة الباحثين في كتابة المقالات في «إضافات»

عدد المؤلفين المشاركين في المقالة الواحدة	عدد المقالات	النسبة المئوية
١	١٣٤	٩٤,٤
٢	٥	٣,٥
٣	٢	١,٤
٤	١	٠,٧
المجموع	**١٤١**	**١٠٠**

وحول طبيعة البحوث التي بنيت عليها المقالات، فقد لاحظنا أن هناك فقط ٢٩ بالمئة من المقالات (٣٧ مقالة) مبنية على بحوث ميدانية، بينما كان ما يماثلها مقالات مبنية على قراءات (٣٠ بالمئة)، والباقي (٤٠ بالمئة) هي مقالات نقاشية (Essay) (انظر الجدول الرقم (٦ ـ ٥)).

الجدول الرقم (٦ ـ ٥)

طبيعة البحوث التي بنيت عليها المقالات

	عدد المقالات	العدد	النسبة المئوية
	العمل الميداني	٣٧	٢٨,٩
	نقد كتابات موجودة	٣٨	٢٩,٧
	المقالات النقاشية	٥٣	٤١,٤
	المجموع الجزئي	١٢٨	١٠٠
بيانات مفقودة	غير واضح	١٤	
	المجموع الجزئي	١٤	
المجموع		**١٤٢**	

كُتب ٨٣ بالمئة من المقالات في مجلة **إضافات** باللغة العربية، مقابل ١٦ بالمئة تمّت ترجمتها من اللغتين الفرنسية أو الإنكليزية لكتّاب أجانب أو عرب يدرسون غالباً في أقطار غربية. وقد مكّنت عملية الترجمة اطلاعاً أوسع للقارئ العربي حول مؤلفات كلاسيكية في علم الاجتماع (انظر الجدول الرقم (٦ ـ ٦)).

الجدول الرقم (٦ ـ ٦)

اللغة الأصلية للمقالات

	نص أصلي بالعربية	مترجم	المجموع
العدد	٨٣,١	١٦,٢	٩٩,٣
النسبة المئوية	٨٣,٧	١٦,٣	١٠٠

ثانياً: الموضوعات المدروسة

الكلمتان المفتاحيتان الأكثر تناولاً هما علم الاجتماع السياسي، وعلم اجتماع الهجرة (كل واحدة منها وردت ٢٤ مرة)، ولا نعتبر ذلك مستغرباً، نظراً إلى كون الوطن العربي يعيش في أزمة سياسية خانقة منذ استقلال هذه البلدان. وقد دفع ذلك بالكثيرين من أبناء الأمة العربية إلى الهجرة. كما شكّلت هذه البلدان أيضاً مكاناً جاذباً لهجرة العمال العرب والآسيويين. وتلا ذلك موضوعات في النظريات الاجتماعية (٢٠ مقالة)، ومن ثم في علم الاجتماع التاريخي (١٨ مقالة) الذي هو أيضاً دراسات نظرية حول كتّاب عرب أو أجانب ساهموا في بناء علم الاجتماع العربي والغربي. ولم تخلُ **إضافات** من دراسات حول علم اجتماع الدين (١٣ مقالة)، ومن بينها دراسات حول الإسلاميين في المنطقة. ولا غرابة في ذلك، حيث إنه لا يمكن تخيّل دراسة للظاهرة الاجتماعية والسياسية في المنطقة من دون الأخذ بعين الاعتبار الدين كمتغيّر ذات أهمية، وخاصة في مجتمعاتنا التي لم تنجز بعد عملية فصل الدين عن الدولة، ولم تتم مناقشتها في المجال العام العربي إلا مؤخراً، وخاصة بعد بركان الثورات العربية.

ولعل الدراسات ذات الطابع النقدي للإنتاج المعرفي في بلد ما، أو على نطاق الوطن العربي، قد شغلت ذهن بعض كتّاب مجلة **إضافات** (٩ مقالات). ونجد العدد نفسه لموضوع «الشباب»، و٦ لدراسات الجندر، و٥ للثورات العربية، و٥ أخرى للثقافة، و٤ لظاهرة الكولونيالية، وهكذا (انظر الجدول الرقم (٦ ـ ٧)).

الجدول الرقم (٦ ـ ٧)

الموضوعات التي عولجت في «إضافات»

الموضوع	العدد
علم الاجتماع السياسي	٢٤
علم اجتماع الهجرة	٢٤
نظريات اجتماعية	٢٠
علم الاجتماع التاريخي	١٨
علم الاجتماع الديني	١٣
علم اجتماع المعرفة	٩
الشباب	٩
الجندر	٦
الثورات العربية	٥
علم الاجتماع الثقافي	٥
دراسات الاستعمار	٤
الدراسات الإثنية	٤
دراسات ظاهرة الإسلام السياسي	٤
دراسات الجنسانية	٤
الحركات الاجتماعية	٤
علم اجتماع الطفولة	٣
المجتمع المدني	٣
علم الاجتماع الاقتصادي	٣
الهجرة القسرية	٣
علم اجتماع الأدب	٣
السيميائية	٣
المواطنة	٢
الديمقراطية	٢
علم اجتماع التربية	٢
علم اجتماع وسائل الإعلام	٢
طرق البحث	٢
علم اجتماع العلوم	٢
النقابات	٢
علم اجتماع الجمال	١
دراسات القبائل	١
الفساد	١
الكوسموبوليتيكية	١
علم الجريمة	١
علم السكان	١
دراسات الشيخوخة	١
علم اجتماع العائلة	١
الموضة	١
علم اجتماع الصحة	١
الهوية	١
الأيديولوجيا	١
علم اللغة	١
الذاكرة	١
المهنة	١
العنصرية	١
علم الاجتماع الريفي	١
الطبقات الاجتماعية	١
الانقسام الاجتماعي	١
علم النفس الاجتماعي	١
علم الاجتماع الحضري	١
العنف	١
المجموع	**٢٢٠**

ولكن ما يمكن أن يؤسف له هو قلة الدراسات التي تناولت الانقسامات الاجتماعية في الوطن العربي، وخاصة موضوع الانقسام الطبقي، حيث حظي كل منهما بورقة واحدة فقط.

نصل الآن إلى دراسة المراجع التي استخدمها الباحثون السوسيولوجيون الذين كتبوا مقالاتهم في **إضافات**. وسنركّز حالياً فقط على لغة المراجع، بينما سنقوم لاحقاً بعمل بعض التحليل الشبكي لطبيعة وأصحاب الشهادات (Citations) والمراجع التي استخدمها كتّاب **إضافات** وآخرون في ما يتعلق بالكتابة الأكاديمية حول الانتفاضات العربية. ونلاحظ من الجدول الرقم (٦ ـ ٨) أن هناك، بشكل عام، مكاناً متواضعاً للغة العربية في مقابل اللغتين الإنكليزية والفرنسية، إذ نجد أن متوسط المراجع المستخدمة باللغة العربية هي ٧,٤ مرجع في المقالة مقابل ٧ للإنكليزية، و٤,٩ للفرنسية، و٠,٣ للغات أخرى، أي أن اللغة العربية تحظى بالمتوسط على ثلث المراجع فقط. وقد حصل ذلك على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها هيئة تحرير المجلة التي تطلب عادة من كتّاب المقالات التي لا يراجعون فيها ما كتب باللغة العربية أن يفعلوا ذلك، وذلك عندما يشعر المراجعون أو هيئة التحرير بتوفّر مراجع إضافية تمتّ إلى الموضوع المتناول.

الجدول الرقم (٦ ـ ٨)

لغة المراجع المستخدمة في مقالات «إضافات»

	المراجع بالعربية	المراجع بالإنكليزية	المراجع بالفرنسية	المراجع بلغات أخرى
عدد المقالات	١٤٢	١٤٢	١٤٢	١٤٢
متوسط عدد المراجع	٧,٣٩	٦,٩٩	٤,٨٧	٠,٢٨٩

ولعل من المفيد أن ندرس توزيع متوسط استخدام المراجع في **إضافات**، بحسب جنسية المؤلف الأول، وذلك في محاولة لفهم العلاقة بين التكوين الجامعي واللغة المستخدمة في المراجع.

ونلاحظ جلياً من الجدولين الرقمين (٦ ـ ٩) و(٦ ـ ١٠)، أنه قد ازدادت نسبة المراجع باللغة العربية في المقالات الصادرة عن المشرق العربي عموماً (ما عدا لبنان)، مقارنة بأقطار المغرب العربي.

الجدول الرقم (٦ ـ ٩)

توزيع لغة المراجع المستخدمة في مقالات «إضافات» بحسب جنسية المؤلف الأول (مع حذف المقالات المكتوبة من قبل أجانب)

		المراجع بالعربية	المراجع بالإنكليزية	المراجع بالفرنسية	المراجع بلغات أخرى
الجزائر	متوسط عدد المراجع	٨,٦١	٢,٩٤	٧,٤٤	٠,٠٥٦
	عدد المقالات	١٨	١٨	١٨	١٨
البحرين	متوسط عدد المراجع	٠	١٤,٥	٥	٠
	عدد المقالات	٢	٢	٢	٢
مصر	متوسط عدد المراجع	٨,٥	٧	١,١٣	٠,١٢٥
	عدد المقالات	٨	٨	٨	٨
العراق	متوسط عدد المراجع	١٣,٩	١,٧	٠,١	٠,١
	عدد المقالات	١٠	١٠	١٠	١٠
الأردن	متوسط عدد المراجع	١٧,٣٣	٠	٠	٠
	عدد المقالات	٣	٣	٣	٣
الكويت	متوسط عدد المراجع	١٦	٠	١١	٠
	عدد المقالات	١	١	١	١
لبنان	متوسط عدد المراجع	٥,٠٦	٩,٧٦	٢,٥٩	٠
	عدد المقالات	١٧	١٧	١٧	١٧

يتبع

تابع

ليبيا	متوسط عدد المراجع	٣,٥	٤,٥	٠	–
	عدد المقالات	٢	٢	٢	٢
موريتانيا	متوسط عدد المراجع	٢٢	٢	١٢	٠
	عدد المقالات	١	١	١	١
المغرب	متوسط عدد المراجع	٨,٣	٢,٧	٧,٠٥	٠,٢
	عدد المقالات	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
فلسطين	متوسط عدد المراجع	١٣,٠٨	١٠,٣١	١,٠٨	٠
	عدد المقالات	١٣	١٣	١٣	١٣
قطر	متوسط عدد المراجع	٨	٠	٠	٠
	عدد المقالات	١	١	١	١
السعودية	متوسط عدد المراجع	٢٤	٣	٠	٠
	عدد المقالات	١	١	١	١
السودان	متوسط عدد المراجع	٣١	٠	٠	٠
	عدد المقالات	١	١	١	١
تونس	متوسط عدد المراجع	٣,٠٩	٣,٠٥	٧,٠٩	٠
	عدد المقالات	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
المجموع	**متوسط عدد المراجع**	**٨,٤٣**	**٤,٩٢**	**٤,٤٣**	**٠,٠٥٨**
	عدد المقالات	**١٢٠**	**١٢٠**	**١٢٠**	**١٢٠**

الجدول الرقم (٦ ـ ١٠)

نسبة المراجع العربية المستخدمة في مقالات «إضافات» بحسب جنسية المؤلف الأول (مع حذف المقالات المكتوبة من قبل أجانب)

	المراجع بالعربية	المراجع بالإنكليزية	المراجع بالفرنسية	المراجع بلغات أخرى	النسبة المئوية للمراجع بالعربية
السودان	٣١	٠	٠	٠	١٠٠
الأردن	١٧,٣٣	٠	٠	٠	١٠٠
قطر	٨	٠	٠	٠	١٠٠
السعودية	٢٤	٣	٠	٠	٨٨,٩
العراق	١٣,٩	١,٧	٠,١	٠,١	٨٨
موريتانيا	٢٢	٢	١٢	٠	٦١,١
الكويت	١٦	٠	١١	٠	٥٩,٣
فلسطين	١٣,٠٨	١٠,٣١	١,٠٨	٠	٥٣,٥
مصر	٨,٥	٧	١,١٣	٠,١٢٥	٥٠,٧
المغرب	٨,٣	٢,٧	٧,٠٥	٠,٢	٤٥,٥
الجزائر	٨,٦١	٢,٩٤	٧,٤٤	٠,٠٥٦	٤٥,٢
ليبيا	٣,٥	٤,٥	.	.	٤٣,٨
لبنان	٥,٠٦	٩,٧٦	٢,٥٩	٠	٢٩,١
تونس	٢,٠٩	٣,٠٥	٧,٠٩	٠	٢٣,٤
البحرين	٠	١٤,٥	٥	٠	٠
المجموع	٨,٤٣	٤,٩٢	٤,٤٣	٠,٠٥٨	٤٧,٣
	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	

استنتاجات

هناك بعض النتائج التي توصلنا إليها في بحثنا، فضلاً عن الدراسة التي أجراها أحمد موسى بدوي (بدوي، ٢٠١٠). فمقارنته للمجلات الاجتماعية العربية والدولية والبنغالية، أسفرت عن أن قراءة الباحثين العرب للأدبيات هم أقل من زملائهم الكتّاب في المجلات الدولية والبنغالية. وقد أشار إلى أنهم يقتبسون من المرجع نفسه مرات أقل كثيراً من زملائهم الآخرين. وعزا بدوي ذلك إلى أنه إشارة سطحية إلى استقبال غير نقدي للأدبيات البحثية المقتبسة.

كيف نفسر ذلك؟ لا يمكن تفسير ذلك إلا بالعودة إلى فهم إشكالية استخدام المراجع في البحث العلمي في الوطن العربي. ولذا، فسنقوم في الفصل السابع بسبر بعض نتائج بحث آخر قمنا به في عام ٢٠١١ حول استخدام المراجع من قبل الباحثين حاملي شهادات الماجستير والدكتوراه، إذ يواجه طلاب الدراسات العليا مشكلة بنيوية أساسية تتعلق بإجادة اللغة الأجنبية.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

الفصل السابع

البحوث الاجتماعية واللغة: هل هناك إزاحة للغة العربية؟

«لست شغوفاً بالاستعارة البيولوجية التي تتحدث عن حياة اللغات، وعن موتها. ولكن كل شيء حولنا يبيّن لنا أن اللغة التي لا تتطور تتجمد لتصبح أقرب إلى الموت».

(كالفي، ٢٠٠٨: ٢٣).

«من سلم في لغته، سلم وطناً ونفساً».

(قاسم، ٢٠١٣: ٩٦).

يُعتبر النشر أداة التواصل المركزية في النشاط العلمي، فهو يستتبع نشر المعارف، والتدريب، وتقييم المحكّمين للباحثين. وقد تناولت موضوع النشر على نحو واسع من منظور تقييمي (Evaluative Perspective) (إنتاجية العلماء، المخابر، التوزيع الجغرافي، وإلى ما هناك) (Arvanitis and Gaillard, 1992; Waast, 1996; Glänzel, 1996). وهي تستخدم حالياً لأهداف إدارية وتقييمية من أجل قياس إنتاجية الفرد، وعلى هذا النحو، أصبحت أداة إدارة لوكالات التمويل والمؤسسات السياسية (Campbell [et al.], 2010). إضافة إلى ذلك، فإن النشاط التجاري الواسع حول نشر المجلات العلمية، وإنتاج قواعد البيانات الببليوغرافية، يعزز الاستخدامات غير العلمية للإنتاج العلمي، وبالتالي يؤطر نظام النشر في العلوم الاجتماعية، كما الحال في جميع العلوم،

بنية القوة العالمية (Alatas 2003; Keim 2008; Keim 2011)، بحيث يتوزع النشر بطريقة غير متكافئه جغرافياً (Gingras and Mosbah-Natanson, 2010) ولغوياً (Ammon, 2010).

لفهم موضوع النشر في العلوم الاجتماعية باللغة العربية، نحاول التفكير في وضع عملية النشر في الصدارة، ليس كمجرد أداة نشر نتائج البحوث، ولكن كنشاط يشكل صميم الممارسة البحثية، والذي يحدد اختيارات موضوع البحث، ونوع التحليل والكتابة (Pontille 2003; Pontille 2004). ونود وضع هذه القضايا في سياق عالمي لإنتاج العلوم الاجتماعية في الوطن العربي (Arvanitis [et al.], 2010; Hanafi, 2011). وهكذا فإن الهدف من هذا الفصل هو أشكلة العلاقة بين البحث الاجتماعي واللغة، وذلك بالتشديد على أن هناك العديد من العوامل، بما في ذلك الاقتصاد السياسي للنشر، والعولمة، وتسليع التعليم العالي، وتهميش لغات طرفية مثل العربية. هذا التهميش ليس حتمياً بالضرورة، لكنه يشير إلى وجود «تبعية كخيار».

إضافة إلى تجربة طويلة لمؤلفي هذا الكتاب، قمنا بإجراء استبيان استهدف ١٦٥ شخصاً، نصفهم تقريباً حاصل على شهادة الماجستير، والنصف الآخر حائز شهادة الدكتوراه (بالترتيب ٥٦,٥ بالمئة، و٤٣,٥ بالمئة)، وقد نال ٦٦ بالمئة شهاداتهم من جامعات عربية، بينما حصل الباقون على شهاداتهم من دول أجنبية، وهي في الغالب شهادات الدكتوراه، ومحور موضوعها الوطن العربي.

أولاً: التدويل الإشكالي

تؤكد ويبكيه كيم أساس الدراسات الببلومترية (Bibliometric) التي أجرتها، أي تهميش الجنوب في الإنتاج في مجال العلوم الاجتماعية: «إن ٩٠ بالمئة من المقالات الموجودة في فهرس الاستشهادات الخاص بالعلوم الاجتماعية مصدرها ١٠ بالمئة من دول العالم» (Keim, 2007: 8-9). وهذا ينطبق على العلوم كافة. لقد بشرت كارولين فاغنر بوعد العولمة المتمثل بتفعيل وتسريع التعاون العلمي بين شبكات علمية عابرة للحدود الوطنية، وتتجاوز دول الشمال إلى حدّ الاحتفال بنشوء **الكلية غير المرئية** (*The New Invisible College*) (وهو عنوان كتابها) (Wagner, 2008). كارولين فاغنر لا تتوقف ولو للحظة على بيان الفوارق بين الاختصاصات (على الأقل ضمن العلوم الاجتماعية)، بينما تظهر بشكل كافٍ كل الأبحاث الميدانية بأنها مغايرة وغير متجانسة

بين بعضها البعض. لقد أصبح مفهوم «العلم والمعرفة العالمية المنفتحة» نظيراً لعالم «مسطح» جاهز لانتشار الشركات المتعددة الجنسية. افترضت فاغنر أنه يمكن للجميع الحصول على التمويل العالمي، وأن وكالات التمويل تتصرف فقط بحسب مصالح بلادها الأصلية، وأنها ليس لديها أجندة إلا كيفما يريد الباحثون أنفسهم، وأن هؤلاء الباحثين والطلاب يتجولون بحرية «من دون فيزا» من بلد إلى آخر، وأن اللغة العلمية هي في النهاية لغة وحيدة (الإنكليزية). ما ينقص عمل فاغنر هو تحليل طريقة الاستعمالات المحلية للمعرفة العلمية والديناميات المعقدة لتدويل المعرفة.

مثل تحليل هذه الطرق نجده مثلاً لدى ريغاس أرفانيتس وإيفون شاتلان اللذين درسا الأبحاث المنشورة في أتربة المدار الاستوائي ضمن علوم الأتربة، حيث وجدا أن نصف هذا الإنتاج العالمي انبثق من باحثين متحدرين من بلاد المدار الاستوائي. وفي الوقت نفسه، فإن الإنتاج العلمي لهذه البلدان لا يمثل بصيغة عامة إلا حصة زهيدة (ولكنه في طور النمو) من الإنتاج العالمي. ويعزى ذلك إلى انتقال الباحثين إلى البلدان الاستوائية لتحويل موضوع التربة الاستوائية من موضوع مهمّش لفترة طويلة (حيث اعتمد علم الأتربة على نماذج الأتربة الأوروبية أكثر من الاستوائية) إلى موضوع مهم.

ثانياً: لغة التدريس: اتجاه نحو إزاحة اللغة العربية

اعتبر كثيرون أن رهانات اللغة هي رهانات خطيرة (قاسم، ٢٠١٣)، وقد حدا ذلك مؤسسة الفكر العربي في عام ٢٠١٢ على إطلاق مشروع «لننهض بلغتنا» (مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٢) لتعزيز اللغة العربية، والإعلاء من شأنها، ووقف تدهور استخدامها. لقد وضع الخبراء رؤية مستقبلية لواقع اللغة العربية في المجالات كافة، وذلك على أمل أن يتوفّر لهذه الرؤية ما هو جدير بها من رعاية ومؤازرة على أعلى مستوى سياسي، لتكون في نهاية المطاف بين يدي صنّاع القرار التعليمي والتربوي والثقافي في الوطن العربي، وليرتّبوا على الأمر مقتضاه. وكما يذكّرنا عالم اللسانيات الفرنسي لويس جان كالفي، فإن الصراعات اللغوية تحكي لنا حكاية الصراعات الاجتماعية، وخلف حرب اللغات حرب أخرى قد تكون اقتصادية أو ثقافية (كالفي، ٢٠٠٨: ٣١٩). ويسوق أنصار التدريس باللغات الأجنبية (مثلاً السيد سليم، ٢٠٠٩) عدة حجج أساسية يمكن

تلخيصها بثلاث: الحجة **الأولى** هي أنه في عصر العولمة لا يوجد علم من دون تعاون علمي، وفي غالب الأحيان يكون مع مراكز غربية. لذا، فالمطلوب من الطالب أن يتقن إحدى اللغات الأجنبية ليستطيع الكتابة فيها، والمشاركة في المؤتمرات الدولية. ولا يكفي لإتقان اللغة أن تتم دراستها كلغة، بل ينبغى استيعاب وهضم اللغة من خلال التعلم من خلالها. والحجة **الثانية** تتمثل باحتياجات سوق العمل، حيث إنه ازداد نشاط المنظمات الدولية والمنظمات الأهلية التي تتعامل غالباً مع مانحين أجانب، هذا إضافة إلى وجود شركات متعددة الجنسيات، والبنوك الأجنبية في الوطن العربي. أما الحجة **الثالثة**، فتكمن في مسألة التدريس باللغة الأجنبية، باعتبار أن ذلك لا يهدد الهوية القومية، لأن تلك الهوية ترتبط بعوامل ثقافية بنيوية تتعدّى الدراسة بلغة أجنبية. فالهوية القومية للطلاب العرب في الخارج لم تتأثر نتيجة دراستهم فى بيئة غربية وبلغة أجنبية. ويبرز في الحجة الأخيرة أن حركتي التعريب والترجمة ضعيفتان، فلا يمكن انتظارهما حتى تقويا[1].

يشير مؤيدو التعريب إلى أن غالبية الطلاب لن يلمّوا باللغة الأجنبية بالقدر الذي يسمح لهم بالاطلاع على المراجع الأجنبية وفهمها بيسر، وأن التعليم باللغة الأجنبية يمكن أن يخلق عند الإنسان ازدواجية في الشخصية، ويؤدي إلى انقطاعه عن ثقافته الأم. ويعتبر هؤلاء أن التعليم باللغة الأم يوفر الكثير من الجهد الذي يُهدَر على فهم النص الأجنبي بحدّ ذاته، ويوجّه الجهود إلى فهم المادة العلمية نفسها، وأن اللغة العربية قادرة على استيعاب العلوم الحديثة (مستندين بذلك إلى تجربة الجامعات السورية)، وأن المفاهيم العلمية الأساسية أكثر ثباتاً، ولا ينكرون ضرورة الإلمام باللغات الأجنبية للاطلاع على المستجدّات.

يمكن اختزال آراء مناصري التعليم باللغة الأجنبية والتعليم بالعربية، وبالتالي يعتبر مناصرو اللغة الأجنبية أن اللغة هي مجرد أداة تواصل، بينما يرى الآخرون أنها منظومة فكرية وحاملة للثقافة[2]. ما سوف ندّعيه هنا هو أن المرء بقدرته يستطيع أن يحمل أكثر من منظومة فكرية وثقافية، على أن يكون هناك شكل من أشكال الهرمية بين المنظومة الثقافية للغة الأم ومنظومة ثقافية مقتبسة من ثقافات العالم. لذا، بانتظار اليوم

---

(١) أشار تقرير التنمية البشرية في الوطن العربي الصادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠٠٣ إلى ندرة الترجمات من وإلى اللغات الأخرى في الأقطار العربية (UNDP, 2003).

(٢) لقد عبّر عن الموقف الأول كل من جورج دورليان وفاديا كيوان في مداخلاتهما حول ورقة عبد الإله بلقزيز الذي هو من أنصار الموقف الثاني (بلقزيز، ٢٠١١).

السعيد الذي تنشط فيه حركتا الترجمة والتعريب، فلا مفرّ للعملية التعليمية الجامعية من التدريس بشكل أساسي باللغة العربية مع بعض المواد في اللغة الأجنبية، بحيث يتم التأكد من قدرة الطالب على تعامله مع مصادر الثقافتين العربية والأجنبية. ولن يتحقق ذلك من دون أن يتعلم الطالب إحدى اللغات الأجنبية، ويتقنها نطقاً وكتابة، لتكون سنداً له في الاطلاع على الثقافات الأجنبية، ومحاولة اختراق حواجز المكان، واقتحام مجالات الفكر، واعتبار أن تلاقح الثقافات يهدف ليس فقط إلى إثراء فكر الأمة ولغتها، ولكن أيضاً إلى إثراء الفكر العالمي، لأن لدينا ما نعطي الإنسانية بالقدر الذي نأخذ منها. فالإنتاج بلغتين، ولا سيما عن طريق الترجمة، يتيح لأعمال الباحثين العرب أن تُقرأ من قِبَل الجمهور العربي والجمهور العالمي. وتشهد التجربة الحديثة في المنطقة على صحة ما نقول[٣].

هذا لا يعني بالضرورة أن هناك في عملية تلاقح الثقافات حاجة إلى التعليم باللغة الأجنبية، ولكن مستوى طلابنا في هذه اللغة ما قبل الجامعة لا يؤهلهم للتفاعل معها. ولعل التجربة الإسرائيلية جديرة بالدراسة، وخاصة أن ثلاث جامعات هناك قد تم تصنيفها ضمن أفضل خمسمئة جامعة على مستوى العالم، في حين عجزت الجامعات العربية جميعها، وغابت، عن هذا التصنيف. في إسرائيل يتم التدريس في الجامعات حصرياً باللغه العبرية، ولكن بعض من قابلناهم من الباحثين العرب أكدوا أن مستوى الطالب الإسرائيلي يخوّله الرجوع بسهولة إلى المراجع الأجنبية. ولكن من أجل تقوية تعلم اللغة الأجنبية، يجب أن لا نقع في هستيريا كالتي نجدها لدى بعض أقطار الخليج التي كلّفت شركات أجنبية باختيار المناهج والكتب المدرسية، أو التي نجدها لدى الطبقة الوسطى العليا في مجتمعاتنا المشرقية، حيث إنهم يرسلون أولادهم إلى مدارس لا تدرّس العربية.

(٣) على سبيل المثال، نجحت تجربة ترجمة ١٥٠ كتاباً كلاسيكياً وبحثياً من اللغات الإنكليزية والألمانية والفرنسية إلى العربية، من قبل المنظمة العربية للترجمة، نجاحاً كبيراً إذا أخذنا بالاعتبار عدد النسخ المبيعة في الوطن العربي منذ إنشاء المنظمة عام ٢٠٠٠. (مقابلة مع الطاهر لبيب، المدير السابق للمنظمة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠). واعتباراً من العام ٢٠٠٦، قام مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع دار نشر روتلدج (Routledge) في لندن بنشر مجلة *The Contemporary Arab Affairs*. وتهدف هذه المجلة إلى تقديم المعارف الخاصة بالعلم الاجتماعي العربي إلى جمهور القراء العالمي مترجمة إلى اللغة الإنكليزية. كما يمكن الإشارة إلى مشروع ترجمة أهم المراجع العلمية الذي تقوم به الآن وزارة التعليم العالي في السعودية بالاتفاق مع جامعة الملك فهد ومكتبة العبيكان (مئة كتاب في المرحلة الأولى).

باختصار، يجب ألّا نقع في شرك المباراة الصفرية (Zero Sum Game): إما هذه اللغة أو تلك، وإنما كيف نجمع بينهما بطريقة ذكية، وبطريقة لا تضعف الهوية الوطنية، ولا تخلق جدراناً عازلة بين الفئات المختلفة من المجتمعات القطرية، ولا تفقد العلاقة الحميمية مع اللغة العربية، باعتبارها لغة الأمة العربية. بمعنى آخر، يجب التمييز بين الفرنسية والإنكليزية كلغة وثقافة، والفرنكوفونية والأنكلوفونية باعتبارهما، بحسب بلقزيز (بلقزيز، ٢٠١١)[٤]، أيديولوجيا.

في لبنان، ينقسم المجتمع وفق خطوط إثنية ـ قومية، في حين أدت خطوط اللغة أيضاً دوراً في تقوية هذا الانقسام. وصار الإلمام بلغة أجنبية سبباً للاندماج عالمياً، وللعزلة محلياً. لذا، فإن جامعات النخبة أنتجت هجيناً يناسب الإنتاج فقط، ويؤدي إلى الإغتراب عن المجتمع القومي، وبالتالي إلى التهميش. إن الباحثين في العلوم الاجتماعية في لبنان لا يتحدثون إلى بعضهم البعض، لأن الجامعة اللبنانية (الجامعة الحكومية) تتوجه إلى المجتمع، في حين أن الجامعة الأميركية في بيروت، والجامعة اللبنانية الأميركية، وجامعة القديس يوسف، على سبيل المثال، تتوجه إلى العالم الدولي. والمنتديات التي تسمح باللقاء نادرة[٥]. ويمكن لهذا الواقع أن يدفع إلى وضع استخدام مفهوم الجماعة العلمية موضع سؤال، وهي بالنسبة إلى جاك قبانجي ذات معنى من المنظور الكمّي، ولكن ليس من المنظور الكيفي، ذلك أن الوكالات الدولية تفرض المواضيع ونمط اشتغال الممارسة البحثية. وقد عبّرت كلمات أحد السوسيولوجيين عن تشرذم البحث هذا بالقول: «أنا أشعر الآن أنني بحاجة إلى العمل ضمن فريق أتمكّن فيه من مناقشة نتائج أبحاثي. مشكلتي الشخصية هي أنني أكتب وأنشر، ولكنني لم أر مرة زملاء لي يأتونني للقول: «أنا لا أوافقك تماماً على ما نشرته في المجلة الفلانية حول تلك المسألة»، أو «كيف أنجزت بحثك حول...؟» (Kabbanji, 2010: 72).

---

(٤) يقدم بلقزيز تحليلاً بديعاً للفلسفة الاستعمارية اللغوية الفرنسية باعتبارها استراتيجيا فاعلة في البلدان المستعمرة في زمن الاحتلال وبعده: فجهود فرنسا لتشكيل «نخب جديدة من الإداريين والعسكريين والاقتصاديين والسياسيين، وبإشراكها في إدارة البلاد إبان الاحتلال، كان في أساس حرصها على نشر المدارس الفرنسية، وإلحاق أبناء الأعيان والأغنياء بها، وتمكينهم من متابعة تكوينهم في المعاهد والجامعات الفرنسية، ثم تسليمهم أكثر الوظائف حساسية وأهمية بعد تخرجهم. وحين غادرت الإدارة الفرنسية المنطقة، تركت وراءها بنية تحتية ثقافية ولغوية قوية للاستثمار خلال عقود (...)، على أن فرنسا لم تنجب فقط نخباً حاكمة تنفذ عنها سياساتها (...)، بل نجحت أيضاً في إنجاب نخب سياسية وثقافية تضامنت مع الأولى» (بلقزيز، ٢٠١١: ٢٦ ـ ٢٧).

(٥) اشتكى رئيس الجمعية اللبنانية لعلم الاجتماع من السوسيولوجيين في الجامعة الأميركية في بيروت لأنهم غير معنيين بالانتساب إلى الجمعية ويزدرونها.

وقد تناولت هذه الإشكالية دراسات ما بعد الكولونيالية، حيث اعتبرت أن الإستعمار قد استخدم الرصاص كوسيلة لإخضاع الجسد، واللغة كوسيلة لإخضاع الروح. وقد أعلن الروائي الكيني الشهير نكوكي واثيانكو في كتابه **إنهاء احتلال العقل** (Wa Thiong'o, 1986) أنه لن يكتب رواياته باللغة الإنكليزية وإنما بلغة الأكبو (Igbo) الموحّدة. ولكن الروائي والناقد الأدبي شنوا أشبه (Chinue Achebe) رد عليه أنه حتى هذه اللغة هي صنيعة الاستعمار البريطاني ومبشريه الذين اختزلوا اللغات المحلية إلى لغة موحدة، وأن الكتابة بالإنكليزية هي وسيلة لـ «إختراق صفوف العدو وتحطيمه من الداخل»[٦]. فلا داعي للنضال ضد لغة، ولكن ضد بعض الجوانب من ثقافة مهيمنة ما.

وبحسب ريناتو أورتيز (Ortiz, 2008)، هناك قضيتان مهمتان في مجال اللغة: تتعلق **الأولى** باللغة كحامل للمعرفة «العالمية». ويشير أورتيز بشكل صحيح إلى أن الشمولية (Universality) هي مفهوم فلسفي، وليست واقعاً سوسيولوجياً. ومع ذلك، فإن العولمة قد أثرت في تداول الأفكار والمفاهيم بشكل أكثر مما نحن مستعدون لقبوله. وتعرّضت الأقطار العربية تماماً لهذه الضغوط، لمجموعة متنوعة من الأسباب. وتتعلق القضية **الثانية** بالقدرة على التفكير، فالباحث يعبّر بكلمات نابعة من لغته الخاصة. كما أن العلوم الاجتماعية حساسة بشكل خاص بالنسبة إلى اللغة التي تداولها الإنتاج النشري، وقد تم استخدام اللغة العربية بشكل مختلف جداً. لقد حصل الكثير من الباحثين العرب على المعرفة أو تعليم باللغة الإنكليزية أو الفرنسية، والمسألة الأكثر أهمية: هو أن واقع مجتمعاتهم مفهوم باللغة «الأجنبية»؟ ويمكننا تقسيم استخدام اللغة بين «وظيفتين» علميتين: الأولى تتصل ببثّ الأفكار ونشرها، والأخرى من شأنها أن تتصل بالتفكير في القضايا المجتمعية في اللغة «الأم»؟ فهل من الممكن تقسيم هذه القدرة التحليلية التي تعني القراءة/ الكتابة بلغة واحدة، والتحدث بلغة أخرى؟ لقد ذكّرنا أورتيز (Ortiz, 2008)، على سبيل المثال، بأن ليس له شرعية، بصفته عالم الاجتماع البرازيلي، أكبر من أي أجنبي يكتب باللغة الإنكليزية عن البرازيل. لكنه عنى بذلك بوضوح أيضاً أن اللغة تجبرك على التفكير بشكل مختلف.

يحدث في الوطن العربي شيء غريب: يتم تدريس العلوم الاجتماعية باللغة العربية في الجامعات الوطنية (عادة ما تكون كبيرة)، بينما تستخدم بعض الجامعات حصرية

---

(٦) Ngugi Wa Thiong'o and Chinue Achebe, «On the Politics of Language and Literature in Africa,» <http://www.glpinc.org/Classroom%20Activities/Kenya%20Articles/Ngugi%20Wa%20Thiong'o-On%20Language%20and%20Culture.htm>.

الإنكليزية أو – بشكل أقل – الفرنسية. وتتعلق هذه الظاهرة أيضاً ببعض الفروع التي أنشئت حديثاً في أقطار الخليج، حيث أنشئت لجامعات أمريكية أو أوروبية معروفة. ويصبح الموضوع أكثر تعقيداً عندما نعتبر أن لغة التعليم هي ليست فقط سياسة تضعها قيادات الأركان التي تقوم بالتخطيط ورسم السياسات اللغوية، ولكن أيضاً هي «مطلب شبابي أو/ و نخبوي».

ولعل تتبع بعض الدراسات الميدانية السابقة مفيد في هذا الصدد. فضمن استبيان في العام ٢٠٠٠ ضم عيّنة من ٣٥٠ طالباً جامعياً في جامعة إماراتية في الإمارات العربية المتحدة، أجرته سالي فندلو (Findlow, 2005)، استخلصت أن ٥٠ بالمئة من العيّنة عبّروا عن تفضيلهم للغة الإنكليزية كلغة تعليم، مقابل ٢٢ بالمئة يفضلون العربية، و٢٨ بالمئة يرغبون في أن يتعلموا بكلا اللغتين. وقد عزا ٨٠ بالمئة من الطلاب الذين يفضلون الإنكليزية أن حافزهم في ذلك ناتج من استهداف مهنة معيّنة أو حقل أكاديمي معيّن، مقابل فقط ٢١ بالمئة لأولئك الذين يفضلون العربية. وذكر ٧٩ بالمئة من هؤلاء الآخرين حافز الهوية العربية.

إذاً، هناك بوضوح مجموعة مختلفة من القيم المتنافسة التي تتمثل بخدمة المجتمع (الذين يفضلون العربية)، وبالفردانية (الذين يفضلون الإنكليزية) (Findlow, 2005: 26). وبحسب فندلو، فإن الهوية الجماعية المعاصرة لدولة الإمارات العربية المتحدة لا تنبني إلى حدّ كبير على النموذج النقيض بين هذه القيم، وهذا ما يميزها كثيراً من الحركات الثقافية والقومية المعاصرة. ولعل ذلك يشكّل تبايناً مهماً مع تطور الهوية الجماعية المعاصرة في السعودية، حيث كشف استبيان آخر عن تأييد أغلبية الأساتذة والطلاب لتدريس العلوم باللغة العربية في جميع الاختصاصات، وأنه سيسهل على الأساتذة إيصال المعلومة إلى الطلاب، وأن الطلاب سوف يفهمون المادة العلمية أكثر، وذلك سيكون له أثر كبير في توطين العلوم التطبيقية، وتقليل من تغلغل الثقافات الأجنبية (الحربي، ٢٠٠٨).

وفي هذا السياق، يعتقد محمود الذوادي بأن سياسة الدولة تؤسس لخلق موقف سلوكي لغوي سوف يؤثر في رأي المستجوبين (الذوادي، ٢٠١١). ولاحظ أن هذا الموقف متعاطف أكثر مع اللغة الفرنسية وثقافتها عند غالبية المتعلمين باللغتين العربية والفرنسية، وفي المقابل، هناك تعاطف أكبر لمصلحة اللغة العربية وثقافتها

عند المتعلمين التونسيين الزيتونيين، ولـدى خريجي شعبة (أ) المعربة في مطلع الاستقلال[٧].

باختصار، أدى تنامي الخصخصة وتسليع المعرفة إلى خلق هرميات بين الجامعات ومختلف النخب التي تتكلم لغات أجنبية، وهذا هو ما أعنيه بتقوقع الباحثين بحسب لغة التدريس والبحث والنشر.

وتلجأ الجامعات الخاصة إلى ما يدعوه زغل (Zughoul, 2000) بـ «التوفيق الإبداعي» (Innovative Accommodation)، فنلحظ أن المحاضرين والطلاب في الوقت الذي يستخدمون فيه اللغة العربية، يتحوّلون إلى الإنكليزية أو الفرنسية (Code-switching) للتحدث عن المصطلحات العلمية. وقد بيَّن العديد من الباحثين، ولا سيَّما في شمال أفريقيا، أن هذا التحول ليس مألوفاً فقط، بل إنه يكاد يكون غريزياً، وهو يؤدي إلى انسياب اللغة بصورة عفوية سلسة، انسياباً يستوعب المستويات المختلفة، إلى درجة فهم الطلاب (Sultana, 1999: 32). ويختلف بذلك عن رياض زكي قاسم، الذي يسمّي هذه الظاهرة بـ «التطعيم»، ويرى أنه لا مبرر لها إن تم العمل على الحفر السريع للمصطلحات باللغة الأم (قاسم، ٢٠١٣).

وبشكل عام، لا وجود لسياسة حكومية في الأقطار العربية تفرض لغة للتدريس، بإستثناء سورية التي ألزمت المؤسسات على تدريس اللغة العربية حتى في الجامعات الخاصة[٨]. أما لغة التدريس الجامعي في الجزائر، فهي العربية في التخصّصات الأدبية، والفرنسية في التخصّصات العلمية والتكنولوجية والطب. وفي الأردن، فإن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٠٣) أقرّت بضرورة تشجيع البحوث العلمية في مجال تعريب العلوم، وتشجيع البحوث العلمية باللغة العربية، ولكنها لم تأتِ على ذكر لغة التدريس، وكذلك السعودية (الحربي، ٢٠٠٨).

(٧) لن أتناول في هذه الفصل الحالة المغاربية التي برأيي هي بالغة التعقيد. ويمكن للقارئ العودة إلى الأدبيات التي كتبها محمود الذوادي حول استلاب اللغة العربية هناك، مركّزاً بذلك على ظواهر الإستعمار اللغوي الثقافي، ومفاهيم جديدة مثل التخلف الآخر والتعريب النفسي والفرنكو ـ أراب الأنثوية، وصولاً إلى ابتكاره لنظرية الرموز الثقافية (الذوادي، ٢٠٠٢).

(٨) وافق مجلس التعليم العالي في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ على تعديل المادة ٥٣ من قواعد الاعتماد العلمي للجامعات الخاصة، بحيث تصبح اللغة العربية هي لغة التدريس، عدا التدريس في أقسام اللغة الأجنبية ومقررات اللغات الأجنبية وجواز تدريس مقرر أو مقررين في كل فصل دراسي بلغة أجنبية. انظر إلى: <http://www.fikr.com/?Prog=article&Page=details&linkid=1131>.

ثالثاً: لغة البحث

تم وضع الاستمارة على الإنترنت، ثم أرسل الرابط إلى عيّنة من المفاتيح في كل الأقطار العربية، بحيث غطّت هذه المفاتيح الجامعات العربية الحكومية والخاصة. وكان التجاوب مختلفاً من جامعة إلى أخرى، حيث استجاب ٤٧ بالمئة للبحث الميداني من الجامعات الحكومية العربية، مقابل ١٧ بالمئة من الجامعات الخاصة غير الربحية، و٢ بالمئة من الجامعات الخاصة الربحية، والباقي من الجامعات الأجنبية (٤٤ بالمئة).

وقد غطى البحث بشكل أساسي المشرق العربي (٥٣,٤ بالمئة)، وبشكل أقل البلدان العربية الفرنكوفونية (تونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا) (١٢,٣ بالمئة)، بينما شكّلت الجامعات الأوروبية والأمريكية بالترتيب نسبة ٢٣,٣ بالمئة و١٠,٤ بالمئة. وقد سمح عدم تحديد تاريخ للتخرّج الإمكانية لمقارنة استخدام المراجع لدى خريجي الثمانينيات والتسعينيات بأولئك الذين تخرّجوا منذ بدء القرن الحالي، وقد جاءت النتيجة بالترتيب بنسبة ٩,٤ بالمئة، و٩,٨ بالمئة، و٨٥,٣ بالمئة[٩]. بينما كان البحث يطمح إلى تناول العلوم والبرامج كافة. وقد استجاب الباحثون في العلوم الإنسانية والاجتماعية بنسبة ٨٥,٧ بالمئة، مقابل ٥ بالمئة، و٣,٧ بالمئة، و٥,٦ بالمئة بالترتيب للعلوم الإدارية والطبيعية والتطبيقية.

كل ذلك يطرح إشكالية لأي درجة يمثل المسح مجتمع الباحثين في الوطن العربي؟ لذا سنأخذ بعين الاعتبار ذلك عندما نقوم بالتحليل.

من بين أولئك الذين يهتمون بالمراجع الإنكليزية شكّل جستور (Jstore) قاعدة البيانات الرئيسية، يتبعه «غوغل سكولر» (Google Scholar)، بينما يستخدم الفرنكوفونيون المتخرّجون حديثاً كيرن «Cairn» وrevues.org. ويستخدم هؤلاء من خلال القواعد المذكورة المجلات الأجنبية الغربية ذات الطبيعة الأكاديمية البحتة، بينما

(٩) هذا الاستبيان في طور الإنجاز، لذا لن نقوم في هذه النسخة من الدراسة باستثمار الكثير من المتغيّرات، ولا بالربط الثنائي والثلاثي بينها، ولا بقياس قوة علاقات الترابط بين المتغيّرات. فهو يحتاج إلى شهر آخر للاستكمال. أما التحليل الكيفي لاستخدام المراجع، فسيكون في مرحلة مقبلة. وفي هذا السياق، لا بد من ذكر أهمية دراسة أحمد موسى بدوي حول حالة أطروحات الدكتوراه في الجامعات المصرية، حيث لاحظ أن غالبية المراجع المستخدمة هي كتب قديمة، وهناك مشكلات في الفرضيات نابعة من غياب مراكمة الإنتاج النظري الجديد في علم الاجتماع، والنماذج المعرفية التي يدرسها الطلاب تقليدية وغير إبداعية، وغير نقدية، وتغيّب المجتمع المصري (بدوي، ٢٠٠٩).

ذكر الذين يهتمون باللغة العربية فقط تقارير الأمم المتحدة وغوغل، وهما عملياً ليسا قواعد بيانات أكاديمية. والأمثلة التي استحضرها الباحثون هي مجلات عربية ذات طبيعة أكاديمية بحتة (**مجلة العلوم الاجتماعية**، ومجلة **إضافات**... إلخ) أو موجهة إلى العموم (**المستقبل العربي**) أو صحف (**السفير**، و**النهار**.... إلخ).

لقد أعلن المستجوَبون أن ٣١,٤٤ بالمئة للمراجع المذكورة في أطروحة الماجستير أو الدكتوراه (بالترتيب ٢٩,٣٣ بالمئة، و٣٤,١٣ بالمئة) هي باللغة العربية، وهي أقل كثيراً من نسبة استخدام المراجع الإنكليزية (٤٧,٨١ بالمئة)، ولكنها أكثر من استخدام المراجع الفرنسية (١٨,٩٤ بالمئة) أو المراجع في اللغات الأخرى (٢,٨ بالمئة) (انظر الجدول الرقم (٧ ـ ١) حول الاختلاف بحسب نوع الشهادة).

الجدول الرقم (٧ ـ ١)

لغات المراجع المستخدمة بحسب نوع الشهادة

الماجستير/ الدكتوراه		**العربية**	**الإنكليزية**	**الفرنسية**	**اللغات الأخرى**
الماجستير	المعدل	٢٩,٣	٥٠,٥٢	١,٢٤	١,٩١
	العدد	٨٧	٨٧	٨٧	٨٧
الدكتوراه	المعدل	٣٤,١٣	٤٤,٥	١٩,٨٣	١,٦٩
	العدد	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨
المجموع	**المعدل**	**٣١,٤٤**	**٤٧,٨١**	**١٨,٩٤**	**١,٨١**
	العدد	**١٥٥**	**١٥٥**	**١٥٥**	**١٥٥**

ويستخدم المستجوَبون من المشرق والمغرب العربي نسبة المراجع العربية نفسها (بحدود ٤٠ بالمئة)، وهذا يعدّ أكثر كثيراً من خريجي الجامعات الأجنبية (بالترتيب ١١ بالمئة في أوروبا، و١٧ بالمئة في أمريكا الشمالية). بينما يظهر بكل وضوح استخدام اللغة الإنكليزية بنسبة عالية في المشرق العربي وأمريكا وأوروبا (بالترتيب ٥٠ بالمئة، و٧٣ بالمئة، و٥٣ بالمئة) مقابل الفرنسية في المغرب العربي (٤٦ بالمئة) (انظر الجدول الرقم ٧ ـ ٢)).

الجدول الرقم (٧ ـ ٢)

استخدام المراجع بحسب المنطقة الجغرافية

المنطقة		العربية	الإنكليزية	الفرنسية	اللغات الأخرى
المشرق العربي	المعدل	٣٩,٩٥	٥٠,٣٥	٨,٧٥	٠,٩٥
	العدد	٨٤	٨٤	٨٤	٨٤
المغرب العربي	المعدل	٣٩,٨٤	٧,٦٣	٤٥,٦٣	٦,٨٩
	العدد	١٩	١٩	١٩	١٩
أوروبا	المعدل	١١,١٣	٥٣,٩٢	٣٣,٠٧	١,٨٩
	العدد	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦
أمريكا الشمالية	المعدل	١٧,٢٩	٧٣,٣٥	٨,٤١	٠,٩٤
	العدد	١٧	١٧	١٧	١٧
بلدان أخرى	المعدل	٠	١٠٠	٠	٠
	العدد	١	١	١	١
المجموع	**المعدل**	**٣٠,٦٢**	**٤٨,٨**	**١٨,٧**	**١,٨٨**
	العدد	**١٥٧**	**١٥٧**	**١٥٧**	**١٥٧**

ولعله ليس غريباً أن المستجوَبين فقط خريجو العلوم الاجتماعية (٣٤ بالمئة) الذين يستخدمون المراجع العربية بنسبة معقولة، بينما يقلّ ذلك كثيراً لدى العلوم الإدارية والسياسية (بالترتيب ١٨ بالمئة و١٧ بالمئة)، وتنعدم لدى خريجي العلوم التطبيقية (هندسة، طب، تغذية).

ويصبح الاتجاه عكسياً في ما يتعلق باستخدام المراجع الأجنبية لدى خريجي هذه العلوم الثلاثة (بالترتيب ٦٠ بالمئة، و٨٣ بالمئة، و٧٦ بالمئة) (انظر الجدول الرقم (٧ ـ ٣)).

الجدول الرقم (٧ ـ ٣)

لغات المراجع المستخدمة بحسب أنواع فئات العلوم

فئات العلوم		العربية	الإنكليزية	الفرنسية	اللغات الأخرى
العلوم الاجتماعية والإنسانية	المعدل	٣٤,٢٣	٤٤,٤٣	١٩,٤٩	١,٨٦
	العدد	١٣٥	١٣٥	١٣٥	١٣٥
إدارة الأعمال	المعدل	١٨,٣٨	٦٣	١٦,٢٥	٢,٣٧
	العدد	٨	٨	٨	٨
العلوم الأساسية	المعدل	١٦,٦٧	٨٣,٣٣	٠	٠
	العدد	٦	٦	٦	٦
العلوم التطبيقية	المعدل	٠	٧٥,٦٣	٢١,٨٨	٢,٥
	العدد	٨	٨	٨	٨
المجموع	**المعدل**	**٣١**	**٤٨,٤٥**	**١٨,٧**	**١,٨٥**
	العدد	**١٥٧**	**١٥٧**	**١٥٧**	**١٥٧**

ولكن يُظهر الموضوع جلياً أن استخدام المراجع باللغة العربية كمراجع للأطروحات مرتبط باللغة المستخدمة في التدريس، فنسبة استخدام اللغة العربية انخفض من ٤٩ بالمئة لخريجي الجامعات الوطنية إلى ١٧ بالمئة للجامعات الخاصة غير الربحية التي تعتمد اللغة الإنكليزية أو الفرنسية في التدريس، وكذلك للجامعات الخاصة الربحية والجامعات الأجنبية.

ويصبح الاتجاه عكسياً في ما يتعلق باستخدام المراجع الإنكليزية لدى خريجي هذه الجامعات (بالترتيب ٣٢ بالمئة، ٦٦ بالمئة، و٦٥ بالمئة، و٦٢ بالمئة) (انظر الجدول الرقم ٧ ـ ٤)).

الجدول الرقم (٧ ـ ٤)

لغات المراجع المستخدمة بحسب نوع الجامعة

	نوع الجامعة	العربية	الإنكليزية	الفرنسية	اللغات الأخرى
وطنية	المعدل	٤٨,٨٢	٣١,٨٩	١٦,٦٩	٢,٥٩
	العدد	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤
خاصة غير ربحية	المعدل	١٧,١١	٦٦,١٥	١٦,٧٤	٠
	العدد	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧
خاصة ربحية	المعدل	٣٥,٣٣	٦٤,٦٧	٠	٠
	العدد	٣	٣	٣	٣
جامعة في بلد أجنبي	المعدل	١٢,٩٩	٦١,٩٨	٢٣,١٢	١,٩١
	العدد	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤
المجموع	**المعدل**	**٣٠,٩**	**٤٨,٦٥**	**١٨,٥٨**	**١,٨٧**
	العدد	**١٥٨**	**١٥٨**	**١٥٨**	**١٥٨**

ويزداد استخدام المراجع العربية عندما يحثّ المشرف على استعمالها (٤٣ بالمئة مقابل ١٤ بالمئة). ولا يمكن إرجاع ضعف استخدام المراجع العربية بالضرورة إلى عدم إمكانية القراءة في اللغة العربية: فقط ٦ بالمئة هم مبتدئون، و٣ بالمئة لا يستطيعون القراءة. ويقل استخدام المراجع الأجنبية عندما يكون التعليم في مرحلة الدراسة الثانوية أو الجامعية الأولى أو الدراسات العليا باللغة العربية. ويمكن أن نجد الاتجاه نفسه في ما يتعلق بعلاقة استخدام المراجع مع لغة التدريس الأجنبية، بينما لا تتأثر النسبة كثيراً عندما يكون التعليم بكلا اللغتين العربية والأجنبية (انظر الجداول الأرقام (٧ ـ ٥)، و(٧ ـ ٦) و(٧ ـ ٧)).

وعلى الرغم من أن فقط ٥ بالمئة أعلنوا أنهم لا يتقنون اللغة الإنكليزية، إلا أنني أعتقد أن النسبة أعلى بكثير. لقد قمت بالتحقق من استخدام المراجع في الأطروحات والمذكّرات لبعض المستجوَبين، فتبيّن لي بكل وضوح عدم فهم المؤلفين للمراجع الأجنبية المستخدمة.

الجدول الرقم (٧ ـ ٥)

لغات المراجع المستخدمة بحسب لغة التدريس في الدراسات العليا

لغة التدريس في الدراسات العليا		العربية	الإنكليزية	الفرنسية	اللغات الأخرى
العربية	المعدل	٥٤,٢٤	٣٣,٢٩	١٠	٢,٤٧
	العدد	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨
لغة اجنبية	المعدل	٨,٩٩	٦٩,٢٧	٢٠,٢٦	١,٤٨
	العدد	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣
كلاهما	المعدل	٤٠,٨٨	٣٥,٤٥	٢٣,٢٤	٠,٤٣
	العدد	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢
المجموع	**المعدل**	**٣٠,٣٨**	**٤٩,٧٨**	**١٨,٤١**	**١,٤٣**
	العدد	**١٤٣**	**١٤٣**	**١٤٣**	**١٤٣**

الجدول الرقم (٧ ـ ٦)

لغات المراجع المستخدمة بحسب لغة التدريس في مرحلة الدراسة الجامعية الأولى

لغة التدريس في مرحلة الدراسة الجامعية الأولى		العربية	الإنكليزية	الفرنسية	اللغات الأخرى
العربية	المعدل	٥٢,٤٩	٣١,٣٤	١٤,٦٦	١,٥١
	العدد	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧
لغة أجنبية	المعدل	٩,٥١	٧١	١٧,٤٥	٢,٠٤
	العدد	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
كلاهما	المعدل	٢٧,٢٤	٤٧,٨٧	٢٤,٥٣	٠,٣٦
	العدد	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥
المجموع	**المعدل**	**٢٩,٩٣**	**٤٩,٩٥**	**١٨,٨١**	**١,٣١**
	العدد	**١٣٨**	**١٣٨**	**١٣٨**	**١٣٨**

الجدول الرقم (٧ ـ ٧)

لغات المراجع المستخدمة بحسب لغة التدريس في مرحلة التعليم الثانوي

لغة التدريس في مرحلة التعليم الثانوي		العربية	الإنكليزية	الفرنسية	اللغات الأخرى
العربية	المعدل	٤٧,٢٤	٣٩,٧٨	١١,٣	١,٦٩
	العدد	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤
لغة أجنبية	المعدل	١٠,٦١	٦٤,٥٩	٢٢,٨٣	١,٩٦
	العدد	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧
كلاهما	المعدل	٢٣,٦٦	٤٩,٨٣	٢٤,١١	٢,٤
	العدد	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣
المجموع	**المعدل**	**٣٠,٥٣**	**٤٨,٧٥**	**١٨,٦٩**	**٢,٠٢**
	العدد	**١٣٤**	**١٣٤**	**١٣٤**	**١٣٤**

رابعاً: صعوبة استخدام المراجع العربية والأجنبية

عزا المستجوَبون الذين لا يستخدمون كثيراً المراجع العربية صعوبة استخدامها إلى أسباب عدة:

السبب **الأول** أنهم لا يجدون المراجع بسهولة في مكتبة الجامعة أو المكتبة العامة، بمعنى آخر أنها غير متوفرة (ما يعادل نصف المستجوَبين). في هذا الإطار، تشرح إحدى خريجات الجامعة اللبنانية بقولها: «بحثت في مكتبات الجامعات العربية الآتية: جامعة القاهرة، الجامعة الأردنية، معظم مكتبات الجامعات في لبنان، مكتبة الأسد، عن المواضيع الفرعية التي تؤلف موضوع أطروحتي، ولم أجد إلا القليل».

ويؤكد ذلك باحث آخر تخرج في العام ٢٠٠٤، قبل أن ينتشر الإنترنت في مصر، قائلاً: «بالنسبة إلى مراجع البحث، كان من الصعب الحصول على مراجع أجنبية وثيقة الصلة بالموضوع، إذ كنت سأعتمد فقط على مكتبة جامعة عين شمس، أو المكتبات

العامة، بما فيها مكتبة الإسكندرية. ولكني كنت مشتركاً في مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ولولا ذلك، لعجزت فعلاً عن توفير المراجع اللازمة، من خلال ابتياعها». هنا يصبح الوضع أصعب كثيراً للذين درسوا في الدول الأجنبية، حيث لا تتزوّد المكتبات غالباً بالمراجع العربية.

أما السبب **الثاني**، فلأن مكتبة الجامعة أو المكتبة العامة ليس لديهما خدمة اشتراك بقواعد بيانات للمقالات العلمية باللغة العربية (٤٣ بالمئة). أما بالنسبة إلى الخريجين قبل العام ٢٠٠٠، فهم ليسوا على دراية بتوفر قواعد البيانات. وشكا كثيرون من الخريجين الجدد من عدم توفر هذه الخدمة في المكتبات الجامعية. وتشرح إحدى خريجات علم الاجتماع من جامعة بغداد ذلك بقولها: «لقد قمت بالبحث عن المراجع بشكل شخصي وفردي، وبالنسبة إلينا في جامعة بغداد إلى حدّ كتابة هذه السطور، لا توجد مجلات علمية عالمية أو أجنبية رصينة. لقد انقطع الاشتراك في المجلات العالمية منذ عام ١٩٨٩ في جامعة بغداد. وكثير من الأساتذة غير معني بحصول الطالب على مراجع أو مصادر، ومكتبات الكليات غير مؤهلة لكي توفر كتباً أو مجلات بهذا المستوى لطالب الدراسات العليا».

تلا ذلك سبب **آخر**، هو أن المراجع العربية ليست لها علاقة بموضوع الأطروحة، إضافة إلى أنهم لم يجدوا مراجع عربية عندما بحثوا في محركات البحث كـ «غوغل» أو «ياهو» (٤٠ بالمئة). وأخيراً، أرجع ٣٥ بالمئة منهم الاستخدام القليل للمراجع العربية إلى أنهم لا يجدون المكتوب باللغة العربية مفيداً. وحول هذه النقطة يقول أحد المستجوَبين: «المراجع العربية في كثير من الأحيان إما ضعيفة بذاتها، أو أنها مترجمة ترجمة ضعيفة لمراجع غنية، أو أنها لا تبحث المواضيع بالتنوع والعمق نفسيهما اللذين تبحث من خلالهما المراجع الأجنبية... الكتابات السوسيولوجية أو الإثنولوجية حول مسألة الهجرة في الجنوب المغربي جدّ محدودة».

وقد بيّنت دراسة نقوم بإعدادها ضعف استخدام المراجع العربية في دراسات الهجرة حول الوطن العربي، بحيث يصل إلى حدّ تمثل المقالات المكتوبة في المجلات العربية بنسبة ٣٧ بالمئة، و١١ بالمئة، للمقالات في المجلات الأجنبية. وقد عزا أحد الخريجين من كندا ذلك إلى أن هناك «سمعة بأن المكتوب باللغة العربية هي بحوث غير محكمة». وذكر أكثر من ٥ باحثين أن هناك مشكلة

الكتب المترجمة إلى العربية التي يصعب قراءتها لسوء الترجمة، وغياب توحيد للمصطلحات العلمية[١٠].

وأعتقد أن هذه مشكلة جدّ عويصة: فغياب جهة تشرعن المصطلحات الجديدة، يبقي الكثير من النصوص المترجمة مثقبة، أي أنها تنشر بالعربية، ولكنها تبقى مليئة بالمصطلحات الأجنبية.

هناك نسبة قليلة من المستجوَبين (٧ بالمئة) ممن أرادوا شراء الكتب أو المجلات التي لا يجدونها في المكتبات العامة، ولكنهم لا يستطيعون، لارتفاع أسعارها. ويمكن تفسير ذلك بقلة مصادر المنح الدراسية لطلاب الدراسات العليا في الوطن العربي (انظر الجدول الرقم (٧ ـ ٨)). ويظهر من بعض التفاصيل التي يقدمها بعض المستجوَبين أن المراجع الأجنبية تستخدم بشكل أساسي للتأسيس النظري للأطروحة.

أما في ما يتعلق باستخدام المراجع الأجنبية، فقد ردّ المستجوَبون الذين لا يستخدمون كثيراً المراجع الأجنبية ذلك إلى أسباب عدة: أولها، لأنهم لا يجدونها بسهولة في مكتبة الجامعة أو المكتبة العامة (٥٥ بالمئة)، تليها نسبة ٤٥ بالمئة، لأن قدرتهم على القراءة في اللغات الأجنبية ليست جيدة، ولأن مكتبة الجامعة أو المكتبة العامة ليس لديها خدمة اشتراك بقواعد بيانات للمقالات العلمية (٣٧ بالمئة) (انظر الجدول الرقم (٧ ـ ٩)).

أما الذين يبتاعون المراجع الأجنبية، فهم يجدونها بصعوبة. وفي سياق متصل، يفنّد أحد المستجوَبين ذلك: «أصعب الأمور التي قابلتني في إنجاز أطروحتي هي المراجع، وذلك لندرتها، ولعدم ارتباطها بالموضوع الذي اخترته، وبالتالي فقد كان لزاماً عليّ التردّد على المكتبة الوطنية الجزائرية، والمعرض الدولي للكتاب، وطلب بعض المراجع من بعض الأصدقاء المقيمين في الخارج. فقد كان الأمر بالنسبة إلى كتاب بيير بورديو *Ce que parler veut dire*، أن أمنته من المعرض بعد أن سلّمت ثمنه إلى ناشر مغربي على أن يرسله إليّ في ما بعد، وفعلاً تم الأمر، لكن هذه الحيل العلمية للحصول على مراجع تأخذ وقتك كله على حساب المذكّرة، ما سيحتّم تأخرك طبعاً في إنجازها».

(١٠) حديثاً قام في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية مشروع «البنك السعودي للمصطلحات» (باسم)، الذي يعدّ أضخم بنك مصطلحات في الوطن العربي، حيث يضم ٧٥٠ ألف مصطلح في أربع لغات: العربية، والإنكليزية، والفرنسية، والألمانية، لكنه ما زال في طور الإعداد.

الجدول الرقم (٧ ـ ٨)

أسباب صعوبة استخدام المراجع العربية

الأسباب	الأجوبة		
	العدد	النسبة المئوية من الأجوبة	النسبة المئوية من المستجوَبين
لأن المراجع العربية ليست لها علاقة بموضوع الأطروحة	٤٣	١٧,٩٠	٤١,٧٠
لأنني لا أجدها بسهولة في مكتبة الجامعة أو المكتبة العامة	٥١	٢١,٣٠	٤٩,٥٠
لأنني ليس لديّ القدرة على شراء الكتب العربية	٧	٢,٩٠	٦,٨٠
لأن مكتبة الجامعة أو المكتبة العامة ليس لديها خدمة اشتراك بقواعد بيانات للمقالات العلمية باللغة العربية	٤٤	١٨,٣٠	٤٢,٧٠
لأنني لا أجد مراجع عربية عندما أبحث في محركات البحث (كـ «غوغل» أو «ياهو»)	٤١	١٧,١٠	٣٩,٨٠
لأنني لا أجد المكتوب باللغة العربية مفيداً	٣٦	١٥,٠٠	٣٥,٠٠
لأن قدرتي على القراءة في اللغة العربية ليست جيدة	١٨	٧,٥٠	١٧,٥٠
المجموع	**٢٤٠**	**١٠٠,٠٠**	**٢٣٣,٠٠**

الجدول الرقم (٧ ـ ٩)

أسباب صعوبة استخدام المراجع الأجنبية

الأسباب	الأجوبة		
	العدد	النسبة المئوية من الأجوبة	النسبة المئوية من المستجوَبين
لأنني لا أجدها بسهولة في مكتبة الجامعة أو المكتبة العامة	٣١	٢٧,٠٠	٥٥,٤٠
لأنني ليست لديّ القدرة على شراء الكتب الأجنبية	١١	٩,٦٠	١٩,٦٠
لأن مكتبة الجامعة أو المكتبة العامة ليس لديها خدمة اشتراك بقواعد بيانات للمقالات العلمية	٢١	١٨,٣٠	٣٧,٥٠
لأنني لا أجد المكتوب باللغة الأجنبية مفيداً	٦	٥,٢٠	١٠,٧٠
لأن قدرتي على القراءة في اللغات الأجنبية ليست جيدة	٢٥	٢١,٧٠	٤٤,٦٠
لسبب آخر	٤	٣,٥٠	٧,١٠
المجموع	**١١٥**	**١٠٠,٠٠**	**٢٠٥,٤٠**

إذاً، يظهر الاستبيان جلياً أن هناك مشكلة بنيوية تواجه الباحث في دراسته العليا. ولكن هناك حيزاً مهماً من الإشكال متعلق بلغة التدريس والسياسات التي تتبعها الجامعات العربية. وفي مقابلة أجريت مع رئيس الدراسات العليا في قسم التربية في إحدى الجامعات الوطنية الخليجية، ذكر الأخير أن الانتقال السريع من اللغة العربية إلى اللغة الإنكليزية كانت له نتائج جدّ سلبية على طلاب الماجستير في جامعتهم على مستويين: المستوى **الأول**، منع الكثير من المدرّسات الراغبات في تحسين طرق تعليمهن من الدخول في البرنامج، وذلك لضعف لغتهن الإنكليزية. وبذلك نقص عدد المشاركات في البرنامج من ٣٥ طالبة في العام ٢٠٠٦ إلى ٦ طالبات في العام ٢٠١٠، أي بعد تغيير لغة البرنامج. أما المستوى **الثاني**، فقد لاحظت هذه الأستاذة أن الطالبات اللواتي دخلن إلى البرنامج لا يهضمن المادة، وقد استندت في ذلك إلى أن هناك نظريات كنّ يظنّن أنهن فهمنها، لكنهن لم يكنّ قادرات على استخدامها في سياق بحثهن.

ومن خلال إحدى الاستشارات التي قمنا بها في الجامعات الخليجية (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩) لتقييم برنامج العلوم الاجتماعية، لاحظنا مشكلات كثيرة في مناهج التعليم، فالكتب المقررة قديمة ونمطية. واقترحنا أن تقوم هيئة متخصّصة في كل فرع بإعادة النظر في المناهج، بحيث تختار من الأدبيات العربية الحديثة أولاً، وتقوم بترجمة نصوص أجنبية إلى العربية لتكملة ما ينقص. كما اقترحت أن يتم التأكد من مستوى اللغة الأجنبية لدى الطلاب المقبولين، بحيث يستطيعون قراءة المراجع الأجنبية عند الحاجة، وأن تتم ترجمة بعض النصوص إلى العربية. ويمكن أن تكون هناك مادة أو مادتان لتدريس نصوص أجنبية بلغتها الأصلية. ومع الأسف، لم يتم تبنّي هذه الاقتراحات، وتم تحويل بعض أقسام العلوم الاجتماعية إلى اللغة الإنكليزية. إن ما يحصل في بعض بلدان الخليج هو هروب من الهوية العربية باتجاه الثقافة الفولكلورية المحلية، مندفعين بنزعة الأقليات الإثنية، أو التحوّل إلى عولمة فهم منها أن لها حاملين: المؤسسات التعليمية الأجنبية، واللغة الإنكليزية.

خاتمة

في هذا الفصل لم نكن نريد أن نشير إلى «الإمبريالية» الثقافية أو تأثير النيوكولونيالية كأسباب لفهم هيمنة اللغة الإنكليزية في مجال البحوث، وبالتالي تهميش أو إزاحة اللغة العربية. البيانات المتوفرة لدينا للأسف محدودة، ولكنها تؤكد الاستخدام المحدود من المراجع العربية في العمل الأكاديمي الذي يكتبه الباحثون العرب الشباب. وجدنا أيضاً

أن استخدام المراجع يتأثر بلغة التدريس في الجامعة، ومشاكل الحصول على المراجع. كما رأينا أن المستبيَنين قد اعتبروا أن ما يقرب من ٣٠ بالمئة من المراجع هي باللغة الأجنبية، وأنها ليست بذي صلة، في مقابل ٤٠ بالمئة من المراجع بالعربية. هناك إذاً فجوة في الفهم، وهذا ما يجعلنا نعتقد أن الإشكالية أعمق من ذلك كثيراً، وهي تحدد كيف يختار الباحث العربي مراجعه. نحن نعتقد أن هناك تعايشاً ـ وتنافساً ـ لعمليات شرعنة البحث في مجال العلوم الاجتماعية في البلدان العربية.

لقد أظهر استبيان استخدام المراجع جلياً أن الطالب الذي أتقن اللغة الأجنبية من خلال التعليم المزدوج بالعربية والأجنبية في المرحلتين، الثانوية أو الجامعية، يستطيع أن يستخدم المراجع العلمية بشكل أكثر توازناً من أولئك الذين تعلّموا بلغة واحدة، سواء كانت العربية أو الأجنبية، بحيث لم يتم تهميش اللغة العربية، وفي الوقت نفسه يستفيد الباحث من الدراسات الأجنبية التي تتسم في حداثتها ومواكبتها لنظريات وإشكاليات عالمية.

إذاً، ليس المطلوب حصر مشكلة التعليم العالي بخيارين: إما التدريس كلياً باللغة العربية، أو كلياً باللغة الأجنبية، ولكن كيف يمكن في مرحلة انتقالية اعتماد التدريس باللغتين، مع إعطاء اللغة العربية الأولوية، وذلك في كل البرامج والأقسام، وليس فقط في العلوم الاجتماعية. ونتحدّث هنا عن مرحلة انتقالية، لأنه إذا تم التسريع في عملية الترجمة، وأصبحت الكتب والمقالات باللغة العربية متوفرة في المكتبات العامة والجامعية وبنوك المعلومات، فربما لن تكون هناك حاجة عندئذ إلى التدريس بأية لغة غير العربية، مع إبقاء الحرص على ضرورة إتقان لغة أجنبية واحدة على الأقل من قبل الطالب العربي.

وبالرغم من أن اللغة تعتبر واسماً (Marker) عالي الرمزية للهوية، فإن الباحثين يتمتعون بهويات متعددة الطبقات، تتيح لهم إمكانية الانفتاح، واستيعاب أكثر من لغة، كما تتيح لهم إمكانية الاهتمام بالبحث والشعور بأنهم معنيون لا بالسياقين المحلي والمناطقي فقط، بل بالسياق العالمي أيضاً. وبالتالي تعتبر لغة التدريس، كمكوّن ثقافي وسياسي، مرتبطة بتشكيل الهوية أو بالحصول على الاستقلال السياسي، وفي الوقت نفسه هي أيضاً مكوّن اقتصادي ـ سياسي في عملية استحضار المشاكل المرتبطة بندرة المصادر التي تحدّ من عملية إنتاج الكتب التدريسية اللازمة، واستراتيجيات التسويق التي يلجأ إليها الناشرون الدوليون في الجامعات المركزية (Sultana, 1999: 31). إذاً،

هناك أسواق مختلفة للغات المختلفة، الأمر الذي يجعل من اللغة الإنكليزية لغة بالغة الأهمية بوصفها أداة للتدريس. ولكن الذي حصل في البلدان العربية هو أنه تمّ استبدال اللغة العربية في الجامعات المستحدثة أو الخاصة كلياً، فليس هناك موجب لوجود منهج يخلو تماماً من مراجع منشورة باللغة العربية[11].

إذاً، نحن أمام إشكالية أسس لها ميشيل فوكو تحثنا على التمحيص في دور السلطة (بما فيها المكروفيزيائية) في إنتاج المعرفة، وفي شرعنتها وانتقالها من سياق إلى آخر. ففي حالة البرازيل، قدّم كلاوديو كوستا بينيرو (Cláudio Costa Pinheiro) مثالين مقنعين بقوة حول هذا الموضوع.

لقد تناول المثال **الأول** نظرية الديمغرافي الفرنسي ألفريد سافي (Alfred Sauvy) حول «العالم الثالث»، التي كانت قد طوّرت في البرازيل، ونشرت أولاً في العام ١٩٥١ في مجلة برازيلية أكاديمية محترمة، لم تلبث أن أصبحت مفهوماً «كونياً» إلا عندما نشرت فقط بعد عام في المجلة الفرنسية **أوبسرفاتور** (*Observateur*). لقد محى مستخدمو مفهوم «العالم الثالث» سياق هذا المفهوم في النقاشات التي دارت في البرازيل. وبالنسبة إلى كوستا بينيرو، فإن تطور النظريات الاجتماعية يعيد إنتاج انقسام بين الشمال (مطور النظرية) والجنوب (مستهلك النظرية).

أما المثال **الثاني**، فهو مناقض جزئياً للأول، ويعطي بعض الأمل لأبناء الجنوب: لقد استطاعت نظرية التبعية الانتقال من البرازيل إلى العالم شمالاً وجنوباً. ومع ذلك، وبالنسبة إلى الشمال، فإن هذه النظرية قد ربطت صورتها مع «الأيديولوجيا»، بينما شكّلت فعلياً حركة فكرية ذات ارتباط بإشكاليات مجتمعية عامة[12]. لقد تشكّل في مؤتمر «علم الاجتماع في عالم غير متكافئ»[13] شبه إجماع على وجود نوع من السيطرة (Domination) لسوسيولوجيا غربية على كثير من السوسيولوجيات الوطنية، ولو أن هذه السيطرة لا تبلغ درجة الهيمنة (Hegemony) بالمعنى الذي يعطيه أنطوني غرامشي لها. كما رُسمت صورة أكثر تعقيداً من مجرد وجود مركز وأطراف، إذ اعتبر

(١١) لقد أظهرت دراسة أجراها ساري حنفي على ثلاثين توصيفاً لمساقات في العلوم الاجتماعية التي تُدرَّس في جامعات القديس يوسف، والجامعة اللبنانية الأميركية، والجامعة الأميركية في بيروت، ندرة توفر مراجع باللغة العربية (هناك مرجعان فقط)، حتى كمواد قراءة ثانوية.

(١٢) ورقة مقدمة إلى مؤتمر حول «العناصر الثقافية في العلوم الاجتماعية وفي العمل المعرفي والتحديات التعليمية البانية لتعددية كونية علمية» (بيونس أيرس، ٢٨ ـ ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠).

(١٣) انعقد في تايبه ـ تايوان (٢٣ ـ ٢٥ آذار/ مارس ٢٠٠٩) بتنظيم من الجمعية الدولية لعلم الاجتماع.

أن هناك أطرافاً في المركز، ومراكز في الطرف، فقد عُدّت استراليا مثلاً طرفاً. لذا، لا يمكن تطوير السوسيولوجيا الوطنية من دون إعادة تمكين المعرفة غير المرئية. وهذه المعرفة هي التي سوف تأخذ شكل ألوان الواقع المعيش والتطور التاريخي في كل سياق، ولو أن ذلك لا يمنع من التعاون بين الشمال والجنوب للبحث عن نظريات جديدة لعلم الاجتماع. واعتُبرت موجة الشرذمة الفكرية التي أنتجتها مدارس ما بعد الحداثة وما بعد البنوية، أنها في طريقها إلى الأفول، وستكون هناك عودة إلى دور أكثر مركزية للنظرية الاجتماعية التي تتحلى بالمرونة لاستيعاب التعدّدية. ومن هنا أطلق السوسيولوجي السنغافوري سيد فريد العطاس شعار توطين (Indigenization) النظرية الاجتماعية، واستحضر مثالاً عن كيفية الاستفادة النظرية من ابن خلدون في فكره حول العمران والعصبية، وذلك بعدم الاكتفاء فقط بانتقاء ومضات فكرية منه. وقد نبّه إلى أن هذا التوطين هو جزء من عملية تكريس الشمولية (Universality)، فهو ليس بإسم الخصوصية (العطاس، ٢٠١٠). وبالتالي فهو يختلف كثيراً عن دعوات أسلمة أو تهويد المعرفة، التي نادى بها بعض علماء الاجتماع في العالم الإسلامي، وفي إسرائيل، ولم تؤد إلا إلى أدلجة تلفيقية للبحث الاجتماعي تكاد تكون عقيمة في قدرتها على قراءة حتى الواقع العربي - الإسلامي.

وتستجيب فكرة النشر في مجلات «عالمية» لقاعدة حداثية تدعو إلى إنتاج معارف (موضوعية)، بحيث تصبح الأسئلة مثل: من؟ وماذا؟ ومتى؟ وأين؟ ولماذا؟ ومن أي منظور؟ ليست لها معنى، في حين أن الاهتمام يجب أن يتركز على معارف تعتبر الأسئلة (المطروحة)، وهي: «لأجل من؟ ومن أجل ماذا؟ ومن أجل أي زمن؟ ومن أجل أي مكان؟ ومن وجهة نظر من؟»، جزءاً لا يتجزأ من المشروع التحليلي، لا مجرد شواغل تخص المحلِّل الفرد (Lee [et al.], 2005). إن البحث الاجتماعي العمومي يتم التعبير عنه بأسلوب في الكتابة وشكل من الانشغال الفكري لا يمكن استيعابه ضمن مجلة محكمين دولية، ولا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار التأخير (الذي قد يدوم عامين) نتيجة لعملية النشر والمنافسة.

كانت النتيجة تراجع النصوص المبنية حول العمل الميداني والتحليل النصّي لمصلحة التحليل النظري والإحصائي. وأدى الطلب من الباحثين على نشر أعمالهم حصراً ضمن المجال العالمي، إلى إضعاف مكانتهم على الصعيد المحلي. فما فائدة اعتبار المرء باحثاً يتمتع باعتراف دولي بالغ الأهمية من قِبَل نظرائه، لما تتميز به نتاجاته

البحثية الأخيرة من نوعية رفيعة وتأثير، في الوقت الذي لا يُسمع عنه/ عنها على الصعيد المحلي؟ بالإمكان إيراد أسماء عديدة لمثل هؤلاء الباحثين في العلوم الاجتماعية في الوطن العربي وخاصة في لبنان. ولا يخفى أن مجلات المحكّمين غالباً ما تكون مثقلة بالمصطلحات، ولا تنقل العلوم الاجتماعية إلى لغة الحياة اليومية، على عكس ما تدّعيه بعض تلك المجلات. في المقال الافتتاحي للعدد الأول من مجلة *American Journal of Sociology*، تمنى ألبيون سمول (Albion Small)، وكان ذلك في نهاية القرن التاسع عشر، أن تكون المجلة متاحة للعامة، لكن المجلة المذكورة، شأنها شأن المجلات الأخريات، فشلت حتى الآن في تحقيق الرسالة المنوطة بها (Haney, 2008). لذلك ينبغي لمجلات المحكمين أن تكون إحدى منافذ منتج العلوم الاجتماعية، الذي يعتبر مهماً من أجل الحوار ضمن هذا الفرع المعرفي، لكنها يجب ألا تكون منفذ النشر الوحيد. وقد توصل علماء الاجتماع اليابانيون والألمان إلى تحقيق درجة ما من التوازن في هذا الشأن. فرغم تأثّر مؤسسة العلوم الاجتماعية في هذين البلدين تأثراً كبيراً بالنماذج الغربية، فإنها مع ذلك لا تقيس النجاح بحسب المنشورات في الدوريات الدولية والمنشورات باللغة الإنكليزية (Alatas, 2003: 606).

أحياناً، قد لا يصل الباحث إلى العالمية من دون تضحية تتم على حساب المضمون أو طريقة عرض الفكرة. إذ، ربما يكون من الصعب، مثلاً، نشر مقالات ناقدة للاتجاه العام السائد في الفكر الغربي في المجلات «الأساسية» لمجال ما (*American Journal of Sociology*; *American Sociological Review*; *Social Problems; Rural Sociology*).. وقد ذكر بعض من قابلناهم مدى «صعوبة أن تنشر في مجلات كهذه مقالات تتحدث عن الطبقات الاجتماعية، أو مقالات تتضمن نقداً لاذعاً للممارسات الاستعمارية الإسرائيلية». وفي ما يتعلق بطريقة عرض الفكرة، يتجاهل نظامُ التصنيف الموادَ المنشورة في مجلات «علمية» غير تقليدية، كالمجلات الأدبية. وما من شك في أن الكتابة بحسب معيار عالمي تفرض اتّباع أنموذج أسلوبي معين وبنية خاصة لطرح البراهين. وإذا اعتمدنا الفرق الكلاسيكي الذي يحدده وولف بين نموذجين من النمط المثالي: «النموذج العلمي أو التجريبي» و«النموذج الأدبي» (Wolfe, 1990)[١٤]، نلحظ أن الباحث نادراً ما يجد مجلة علمية تسمح باستخدام نموذج أدبي في الكتابة.

(١٤) حدد آلان وولف (Wolfe, 1990) هذين النمطين المثاليين، معتبراً أن النموذج التجريبي عادة ما «يتميز بتركيبة أقصر للجملة، وأسلوب تعبير أكثر إيجازاً، واستخدام مكثف للمصطلحات والاختصارات العلمية، وبتعدد المؤلفين، وبوجود الجداول والتعبيرات الجبرية، وانتظام الأسلوب، وكثرة استخدام حالة المبني للمجهول»، =

كما نجد أن أسلوب التصنيف لم يتكيّف بعد مع التقنيات الجديدة لوسائل الإعلام. فما من شك في أن غزارة المنشورات والمصادر في شبكة الإنترنت قد أدخلت تغييراً دراماتيكياً على أسلوب نقل المعلومات، لأن شبكة الإنترنت توفر للمجلات العلمية فرصة لإيصال المقالات إلى المشتركين وإلى العموم، من دون الاضطرار إلى معاناة التأخير الذي لا يمكن تفاديه في حالة النشر عن طريق الطباعة. وقد تبين لنا من خلال مجموعة مقابلات أجريناها أن معيار الترقية في بعض الجامعات يضع تلك المجلات في مستوى أدنى كثيراً من المجلات المطبوعة.

وباختصار، إن المعيار القياسي (Benchmarking) الدولي للمنتج البحثي ونظام التصنيف في الجامعات الانتقائية والجامعات الخاصة، يأخذ المنتج فقط في الحسبان بدلاً من أن يقيم البحث في كامل عملياته ودورته. فمقالة تستند إلى عمل ميداني استمر عامين، شأنها شأن مقالة مأخوذة عن مراجعات نقدية للأدبيات. فما إن يصبح المنتج معروفاً، حتى تنتفي الحاجة إلى تقييم ما حدث، سواء قبل صدوره (منهجية وصيرورة البحث) أو بعد صدوره (نشر المعارف بين العامة أو إعادة السبك ضمن دراسة السياسات).

وفي حين تحمل جامعات النخب توجهاً عالمياً، نجد أن الجامعات الوطنية تحمل توجهاً محلياً فقط. فمن النادر أن ينشر أعضاء هيئة التدريس فيها في المجلات العالمية وبلغات غير اللغة العربية. وبالتالي، إذا كانت المشكلة بالنسبة إلى الأساتذة الباحثين في جامعات النخبة هي النشر عالمياً والاندثار محلياً، فإن المشكلة بالنسبة إلى الأساتذة الباحثين في الجامعات الوطنية هي النشر محلياً والاندثار عالمياً. فظروف القيام بالأبحاث بالغة الصعوبة: لا وجود لمكتبات لائقة، إضافة إلى تواضع المرتَّبات بالمقارنة بالمرتَّبات في جامعات النخبة[١٥]. وهذا يؤدي إلى تلاشي الاهتمام، وإلى صعوبة استيفاء معايير المجلات العالمية. وإذا تصفحنا السِّيَر الذاتية لأعضاء هيئة تدريس العلوم الاجتماعية في الجامعات الحكومية، نلاحظ أن الذين ينشرون في مجلات إنكليزية أو فرنسية هم خريجو جامعات الشمال أو الجامعات الأطلسية. وقد

= في حين إن النموذج الأدبي يتميز «بتطور بطيء للأفكار، وبكثرة الملاحظات العابرة، وباهتمام أقل بالإيجاز في العرض، وبأحادية المؤلف، وبخصوصية الأسلوب، وباستخدام ضمير المتكلم، وبالاعتماد على الاستعارات المجازية، وباستراتيجيات بلاغية أكثر تعقيداً» (ص ٤٧٩).

(١٥) لقد بينت منى أباظة (Abaza, 2010) أن أعضاء هيئة التدريس في جامعة القاهرة يتقاضون مرتبات تقل بنسبة عشرين مرة عن المرتبات التي يتقاضاها نظراؤهم في المنصب نفسه في الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

أظهر مسح أجرته ريتا معلوف حول المنشورات في مجال علم التربية حقيقتين لافتتين: **الأولى**، أن نسبة ٩٥ بالمئة من المقالات المنشورة في مجلات أردنية كانت لكتّاب أردنيين (معلوف، ٢٠٠٩). وأظهر مسح آخر أنه فقط ١١ بالمئة من الكتّاب المصريين، و٣٥ بالمئة من الكتّاب الكويتيين، ينشرون خارج بلديهما.

ويترافق هذا الوضع الهامشي الذي يشغله الإنتاج العربي في الميدان العالمي بالوضع اللامرئي (Invisibility) في المنتديات العلمية العالمية. كما يندر أن تقدم الجامعات الوطنية منحاً لحضور المؤتمرات الدولية. فلم يحضر في المؤتمر العالمي لجمعية علم الاجتماع في مدريد (١٩٩٠)، وبيليفيلد (١٩٩٤)، ومونتريال (١٩٩٨)، وغوتنبرغ (٢٠١٠)، ويوكوهاما (٢٠١٤)، سوى على التوالي ٥، و٧، و١٠، و٧ و١٢ مشاركين قدموا من المنطقة العربية. ولكن، إذا كانت أبحاث العلوم الاجتماعية باللغة العربية تعتبر هامشية (Peripheral) على صعيد المعارف العالمية، فإن السبب الرئيسي هو ضعف مكانة اللغة العربية، وليس الموضوعات أو وجهات النظر أو النماذج الإرشادية (Paradigms) التي يعملون فيها.

أخيراً، تعي بعض الجامعات المحلية أهمية تقييم المنشورات المحلية والعالمية. فجامعة بير زيت (رام الله، الضفة الغربية)، مثلاً، تميّز بين المنتج البحثي والمنتج العلمي. فمن أجل تقييم المنتج العلمي، يُطلَب من المتقدمين إلى الترقية إيراد عناوين منشوراتهم ومحاضراتهم التي أُلقيت أمام جمهور كبير، في حين أن المنتج البحثي يتعلق بالإنتاج المنشور في مجلات وكتب أكاديمية، وبحضور الورشات الأكاديمية.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

الفصل الثامن

مَن يقتبس مِن مَن؟
الانتفاضات العربيّة والبحث الأكاديميّ(*)

مقدّمة

غالباً ما تتمّ معادلة تعريف المعرفة بالواقعة أو الحقيقة. ويشير تضمين هذا التعريف إلى أنّ المعرفة تمتلك طبيعة ستاتيكيّة، بحيث يكون أيّ شيء «تعرف»ه صحيحاً كذلك، وتكون السمتان المحدِّدتان للحقيقة هما الكونيّة والأبديّة. ومع ذلك، فإنّ طبيعة المعرفة ديناميكيّةٌ أيضاً. إنّ ما كنا نعرفه من قديم يختلف بقدر كبير عما نعرفه اليوم، كمّاً ونوعاً.

ولقد انتقلت المعرفة تاريخياً عبر المدارس، التي شهدت، ولا تزال، تشهد تحوّلات علمانيّة، تتمثّل بصيغة المؤسسات الأكاديميّة الغربيّة (بتعريفها الواسع). وتؤدي هذه التحوّلات التي تختلف بشكل ثابت عبر التواريخ والجغرافيات، دوراً حاسماً في نوعية وقدرات هذه المدارس كمنتجي معرفة. وإلى هذه المأسسة، إنتاج المعرفة والممارسة البحثيّة، يجب إضافة موضوع اللغة وتدويل (Internationalization) المعرفة، وتبعاتها على الاقتصاد السياسيّ للمعرفة.

(*) كتب هذا الفصل مع ندى المغلوث. وساعدنا في استخدام برنامج كورتكس للتحليل الشبكي جان ـ فيليب كوانتيه (Jean-Philippe Cointet).

تستخدم هذه الدراسة التحاليل الببليومتريّة وتحليل المضمون لاستكشاف المعرفة المنتَجة في الانتفاضات العربيّة، من خلال مقالات منشورة في الدوريّات الأكاديميّة المحكّمة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ باللغات العربيّة، والفرنسيّة والإنكليزيّة. وتهدف الدراسة إلى تحديد الاختلافات والتشابهات في ممارسات إنتاج المعرفة الأكاديمية وخطاباتها عبر نظم معرفيّة، وجغرافيات ولغات مختلفة. كما تحاول اكتشاف الطرق التي يؤثر التدويل من خلالها في إنتاج المعرفة في قضايا محليّة. ويركّز هذا البحث بقدر أقل على الانتفاضات العربيّة بحدّ ذاتها، ولكنّه يركّز على الطرق التي نقوم من خلالها، كمنتجي معرفة، بإدراك هذه الأحداث، والطرق التي نعرضها فيها بمنهج علميّ، مع أخذ العوامل الاجتماعيّة التي تتفعّل في إنتاج المعرفة بعين الاعتبار. وبالتوافق مع برونو لاتور وباولو فابري (Latour and Fabbri, 1977)، سنعمد في هذا الفصل إلى تحليل كلٍّ من مكوّنات المعرفة عن الانتفاضات العربيّة، علاوة على الأشخاص المنتجين للمعرفة، أو شبكة المؤلّفين الذين يتبادلون التأثير. إذاً، إضافة إلى تحليل الاقتباسات، سنقوم في الدراسة كذلك بتحليل مضمون المقالة وأسلوبها عبر تطبيق التحليل العلاماتيّ (السيميوتيكيّ). وكذلك، ستتم الدراسة الكميّة لـ «العلامات السوسيولوجيّة» (Sociological Markers)، بما فيها المتعلق بالاختصاص (Discipline)، والانتماء المؤسساتيّ، ضمن أمور أخرى لاحقاً.

إنّ عزل الانتفاضات العربيّة كموضوع محدّد للدراسة يتيح لنا طرح الأسئلة الآتية: ما هي المعرفة الأكاديميّة التي تمّ إنتاجها؟ مَنْ ينتجها؟ أين يتم إنتاجها، وكيف؟ يتم هذا نوعياً من خلال قياس النتائج عبر متغيّرات عديدة، بما فيها الفرضيّات، والأطر النظريّة، واستخدام الإحالات، والنماذج، من ضمن متغيّرات أخرى.

ثمة مجال آخر للتحليل يقع خارج مجال هذه الأطروحة، ولكنّه قد يساهم بقدر كبير في مغزاها، ألا وهو دراسة الاختلافات في المعرفة المنتَجة ضمن الخطاب الأكاديميّ بمواجهة المعرفة المنتَجة للعموم، ومنها أنّ هذه خطوة مكمِّلة في فهم العلاقة بين المثقّفين والثورة.

المنهجيّة

بهدف إنتاج أكبر قدر من النتائج، تم استخدام كلمات مفتاحيّة في اللغات العربيّة، والإنكليزيّة، والفرنسيّة التالية: الثورة العربيّة؛ الربيع العربيّ؛ الانتفاضة العربيّة؛ اليقظة

العربيّة؛ النهضة العربيّة؛ وما يوازيها باللغات الأخرى، الأمر الذي أنتج ٥١٩ مقالة. وتمّ إخراج الإحالات الإنكليزيّة بشكل أساسيّ من بوابة العلوم (Web of Science- WoS)، وسكوبوس (Scopus)[١]، وكانت المقالات العربيّة أقل، ويعود ذلك، بشكل أساسيّ، إلى الوجود المحدود لقواعد البيانات العربيّة. وقد أعطت قاعدة البيانات العربية الرقمية «معرفة» ١٥ نتيجة فقط[٢]، بينما لم تكن باقي المقالات متوفّرة سوى بنسخ ورقية. أما بما يخص المقالات الفرنسيّة، فقد تم إخراجها من قاعدة البيانات كيرن «CAIRN». ويشير الجدول الرقم (٨ ـ ١) إلى هذا التباين النسبيّ في كم الإنتاج بين المقالات المكتوبة باللغة الإنكليزيّة وتلك المكتوبة بالعربيّة: ١٤ بالمئة من العينة تشكّله المقالات العربيّة المأخوذة من الدوريات العربيّة المحكّمة التسعة، بينما الأغلبيّة المتبقّية (٧١ بالمئة) مكوَّنة من المقالات الإنكليزيّة المأخوذة من ١٦٥ دوريّة محكّمة دوليّة. ويعكس هذا الفارقُ الهائلُ في عدد الدوريّات المحكّمة ضمن حجم العينة التّباينَ النسبيَّ في النّتاج الإجماليّ للمعرفة الأكاديمية في الوطن العربي. وكذلك، وبرغم أنّ الموضوع محليٌّ عربي، فإنّ عدد المقالات المكتوبة بالفرنسيّة يفوق عدد المقالات المكتوبة بالعربيّة في الثورات.

الجدول الرقم (٨ ـ ١)

العدد والنسبة المئويّة للإنتاج بحسب اللغة

اللغة	العربيّة	الإنكليزيّة	الفرنسيّة	الإجماليّ
العدد	٧٢	٣٦٧	٨٠	٥١٩
النسبة المئويّة	١٣,٩	٧٠,٧	١٥,٤	١٠٠

أولاً: العلامات السوسيولوجيّة للمقالات

يقدّم هذا المبحث بعض النتائج الأساسيّة عبر قياس العلامات السوسيولوجيّة لكلّ مقالة.

(١) ١٥ إحالة تمّت إضافتها من ١١ دوريّة أخرى لم تكن متضمَّنة في المنبرين.

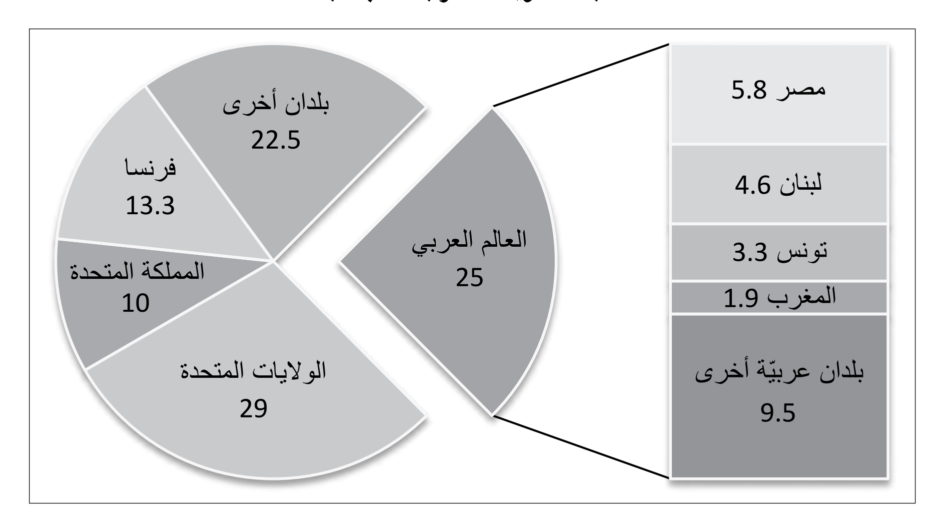
(٢) هذه المقالات هي من الدوريّات الآتية: **إضافات، المستقبل العربيّ، مجلة الدراسات الفلسطينيّة، المجلّة العربية للعلوم السياسيّة، وعمران.**

جغرافيّة إنتاج المقالات

إنّ غالبيّة (٧٥ بالمئة) المقالات بشأن الانتفاضات العربيّة منتَجة خارج الوطن العربي، بينما ٢٥ بالمئة فحسب من المقالات منتَجة ضمن المنطقة. ولكن، حتّى هذه النسبة المئويّة مرتفعة نسبيّاً، إذ لو حذفنا الـ ٢٠ مقالة المتضمَّنة في مجلة *Contemporary Arab Affairs*، وهي دوريّة صادرة عن مركز دراسات الوحدة العربيّة، سيتقلص هذا المعدّل إلى ٧,٥ بالمئة. وكما يشير الشكل الرقم (١)، ينتمي المؤلفون إلى أربعة بلدان بنسبة ٦٢ بالمئة من المقالات المكتوبة في الوطن العربي، هي: مصر، ولبنان، وتونس، والمغرب على الترتيب، بينما تنهض باقي الأقطار العربيّة بنسبة ٣٨ بالمئة الباقية، بحيث أسهم كلٌّ منها بأقل من ٢ بالمئة من المقالات في العيِّنة بأكملها. وكذلك، كما يشير الشكل الرقم (٨ ـ ١)، يُسهم المؤلّفون الذين يكتبون من الولايات المتحدة بما يقارب ٣٠ بالمئة من العينة الكلية التي تمّ جمعها بثلاث لغات مختلفة.

الشكل الرقم (٨ ـ ١)

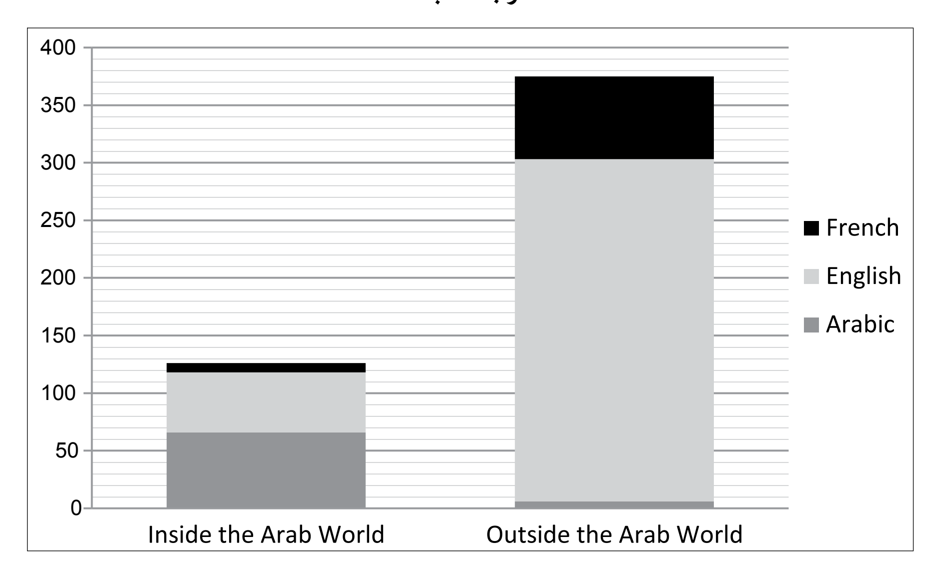
النسبة المئويّة للنشر بحسب البلد



أما في ما يخص لغة الإنتاج، فيشير الشكل الرقم (٨ ـ ٢) إلى أنّ عدد المقالات المكتوبة بالعربيّة من داخل الوطن العربي تفوق بمقدار ضئيل عدد تلك المكتوبة بالإنكليزيّة.

الشكل الرقم (٨ ـ ٢)

لغة النشر بحسب المنطقة



تشير معطيات هذا المبحث إلى قضيّتين أساسيّتين: **الأولى**، إنّ غالبيّة المقالات التي تخص الثورات العربيّة منتَجة خارج المنطقة، و**الثانية**، إنّ المعرفة الضئيلة المنتَجة ضمن المنطقة باللغة العربيّة، تركّز على المجتمع المحليّ بمعزل عن النزاعات الدوليّة المحتملة.

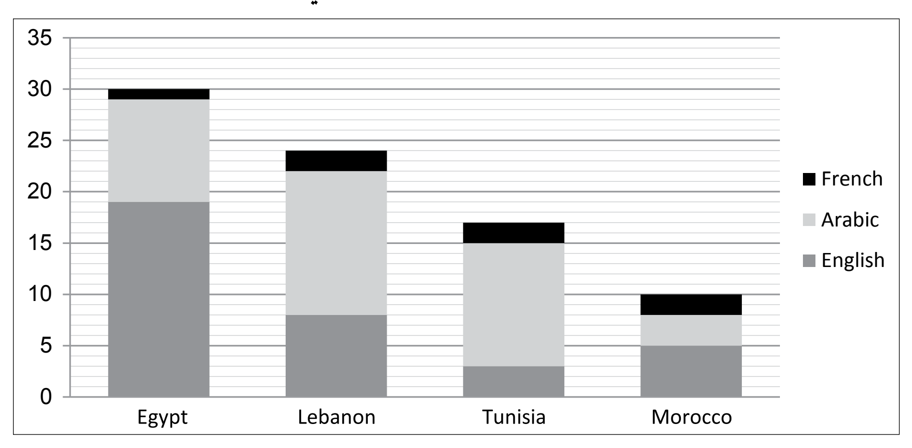
ثمة اندفاع ضئيل إلى الترجمة. ٢ بالمئة فحسب من المقالات في العينة تمت ترجمتها من لغتها الأصليّة. وتنهض دوريّة *Contemporary Arab Affairs* بمعظم هذه المقالات، حيث تكون غالبيّتها مكتوبة باللغة العربيّة ومترجَمة إلى الإنكليزيّة.

وكما يوضح الشكل الرقم (٨ ـ ٣)، فإنّ أولئك الذين يعملون في مصر، وتونس، والمغرب، ولبنان هم المنتجون الأكبر في الوطن العربي.

وبما يخص اللغة، فإنّ أولئك الذين في تونس يكتبون بالعربيّة، بينما تتراوح النسبة في مصر بين ٥٠ بالعربيّة و٥٠ بالإنكليزيّة. ويُنتج لبنان ضعف عدد المقالات العربيّة مقارنة بتلك المنشورة بالإنكليزيّة، بينما غالبيّة من ينشرون بالفرنسيّة يكتبون من المغرب.

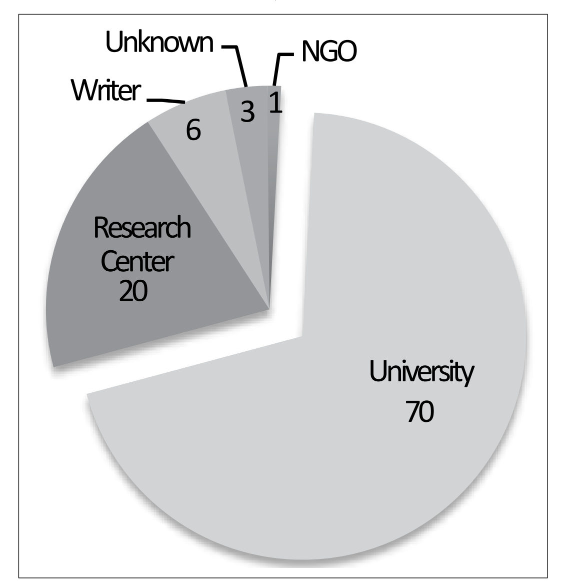
الشكل الرقم (٨ ـ ٣)

لغة النشر بحسب البلد العربيّ



الشكل الرقم (٨ ـ ٤)

الارتباط المؤسّساتيّ (بالنسبة المئويّة)



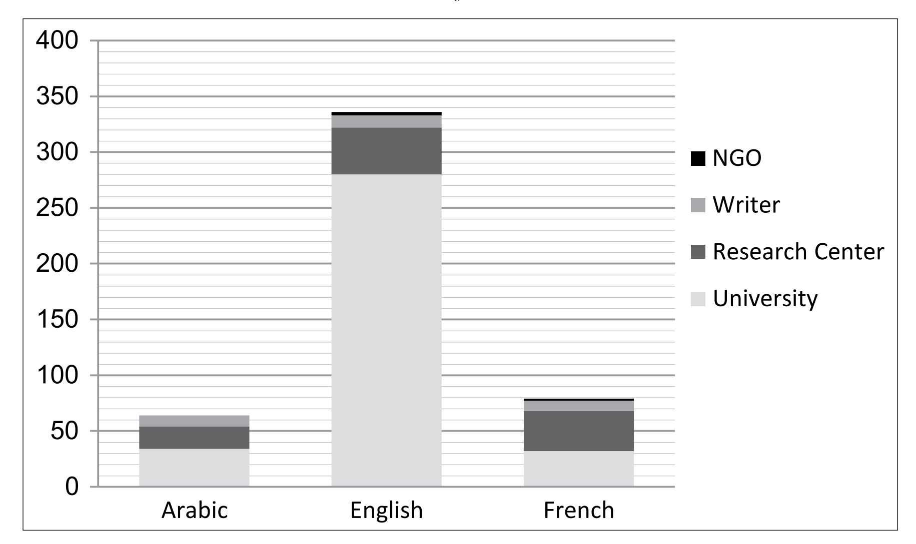
يتم إنتاج غالبيّة المقالات المتعلّقة بالانتفاضات من قبل أساتذة جامعيين (٧٠ بالمئة)، بينما تُسهم مراكز الأبحاث[٣] بحوالى ٢٠ بالمئة. ويشير الشكل الرقم (٨ ـ ٥) إلى توزّع الارتباط المؤسساتيّ بحسب لغة النشر. بالنسبة إلى اللغة العربيّة، فإنّ منشورات الجامعات تفوق بقدر ضئيل عدد منشورات مراكز الأبحاث، وإنّ كليهما منخفض نسبياً بالمقارنة بالمنشورات الإنكليزيّة.

---

(٣) لا ترتبط مراكز الأبحاث هذه بالجامعات وغالباً ما تأخذ شكل منظمات غير حكوميّة في الوطن العربي أو مراكز استشاريّة خاصة خارج المنطقة. ومع ذلك، ثمة مراكز أبحاث أجنبيّة في الوطن العربي، مثل مركز الأبحاث الأمريكيّ في القاهرة، ومراكز الأبحاث الفرنسيّة في الشرق الأوسط (IFPO ،CEDEJ، وغيرها).

الشكل الرقم (٨ ـ ٥)

الارتباط المؤسساتيّ بحسب لغة النشر



والأمر اللافت بشكل أكبر، هو أن أساتذة الجامعات ينتجون ٨٤ بالمئة من المقالات الإنكليزيّة في مقابل ٥٤ بالمئة فقط من المقالات العربيّة. ولكنّ الأمر معاكس بما يخصّ المؤلّفين المرتبطين بمراكز الأبحاث (٣٢ بالمئة مقابل ١٢ بالمئة). إنّ الكتابة بالإنكليزيّة مرتبطة غالباً بدفع أنظمة الترقية التابعة للجامعات، إضافة إلى حقيقة أنّ ثمة منافذ عربيّة محدودة يمكن للباحث النشر فيها. وإنّ ما يقارب نصف المقالات المكتوبة بالفرنسيّة أصدرها مؤلّفون مرتبطون بمراكز الأبحاث أكثر من الجامعات، ما يميّزهم من المنشورات الإنكليزيّة والعربيّة على حد سواء. وإنّ النسبة الراجحة لهؤلاء الباحثين هي ارتباطهم بالمركز الفرنسيّ العملاق **المركز الوطنيّ للأبحاث العلميّة** (CNRS)، أو المراكز التابعة له، مثل [المعهد الفرنسيّ في الشرق الأدنى] (IFPO).

وينشر الكتّاب غير المرتبطين بالجامعات أو المراكز البحثيّة بمعدّل أقل في الدوريّات الأكاديميّة من أولئك المرتبطين بها ضمن اللغات الثلاث. وعلى أيّ حال، فإنّ نسبهم في منشورات الفرنسيّة والعربيّة متقاربة، ولكن متباينة مع نسبة الكتّاب الذين ينشرون بالإنكليزيّة. وبينما يُسهم كتّاب بنسبة ١٣ بالمئة من الكتابة الأكاديميّة من دون ارتباط بجامعة أو مركز أبحاث، فإنّ هذا الأمر شديد الندرة في الإنكليزيّة (٣ بالمئة).

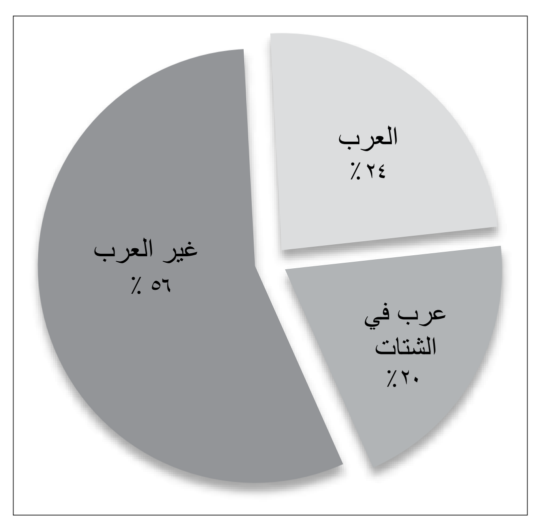
وقد يعني هذا أنّ الكتّاب يميلون بقدر أكبر إلى النشر بلغاتهم المحليّة أكثر من الانخراط في المجتمع الدوليّ (الناطق بالإنكليزيّة). وإنّ منشورات المنظمات غير الحكوميّة منخفضة نسبياً عبر اللغات.

ثانياً: التأليف

في ما يخصّ هذه النقطة، تشير النتائج إلى أنّ معظم المعرفة بشأن الثورات العربيّة يتم إنتاجها خارج الوطن العربي (النسبة الكبرى في الولايات المتحدة)، من المرتبطين بالجامعات، الذين يميلون بقدر أكبر إلى النشر بالإنكليزيّة. ويشير الشكل الرقم (٨ ـ ٦) إلى أنّ ٥٦ بالمئة من المعرفة يتم إنتاجها من كتّاب غير عرب، و٢٤ بالمئة من عرب، و٢٠ بالمئة من عرب في الشتات، و٥٧ بالمئة منهم يكتب من الولايات المتحدة.

الشكل الرقم (٨ ـ ٦)

النسبة المئويّة للمنشورات المكتوبة من عرب



أما في ما يخصّ التخصصات المعرفيّة للمؤلّفين، فيُظهر الشكل الرقم (٨ ـ ٧) توزّع المؤلّفين بحسب التخصص. إن ما يقارب نصف المؤلّفين (٤٧ بالمئة) هم باحثون في علم السياسة. ويشكّل السوسيولوجيّون نسبة (٨ بالمئة) فحسب، بينما يشكّل الأنثروبولوجيّون نسبة ٢ بالمئة، في حين لا تتعدّى نسبة الدراسات الشرق أوسطيّة ٦ بالمئة فقط.

الشكل الرقم (٨ ـ ٧)

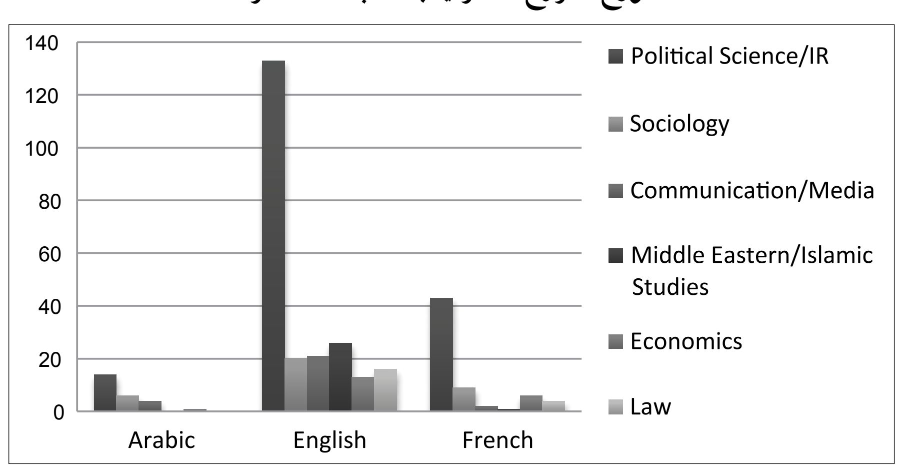
النسبة المئويّة للمنشورات بحسب التخصص العلمي

50
45
40
35
30
25
20
15
10
5
0
Political Science/IR
Sociology
Communication/ Media
Middle Eastern/ Islamic Studies
Economics
Law

ويوضح الشكل الرقم (٨ ـ ٨) توزّع التخصّصات بحسب لغة النشر.

الشكل الرقم (٨ ـ ٨)

توزّع الفروع المعرفيّة بحسب لغة النشر



بالإجمال، يحتكر علماء السياسة التأليف المتعلق بالثورات العربيّة في اللغات الثلاث. بالعربيّة، تسود تخصصات علم السياسة، والسوسيولوجيا، والميديا، والأدب، ومع ذلك، ثمة تباين نسبيّ في مجال التخصصات المرتبطة بالموضوع مقارنة بالمنشورات الإنكليزيّة. تشتمل المنشورات الإنكليزيّة على المجال الأكبر من التخصصات وتضم الدراسات الشرق أوسطيّة، والسوسيولوجيا، والاقتصاد، والميديا، والقانون. أما الفرنسيّة، فإنّ الاختصاصات السائدة فيها، هي: الاقتصاد، والقانون، والأنثروبولوجيا، والجغرافيا.

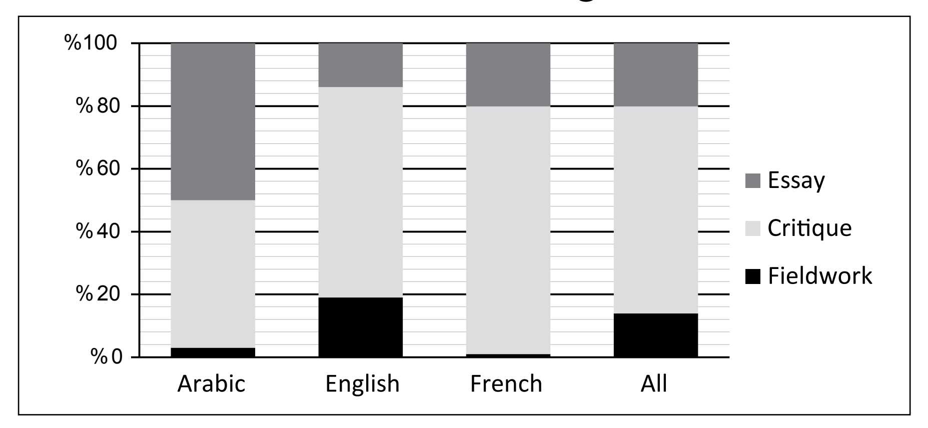
ثالثاً: الاقتباس والكلمات المفتاحيّة

إننا نميّز بين ثلاثة أنواع من المقالات: مقالات تستند إلى العمل الميداني، أو مقالات تأملية دون عمل ميدانيّ ولا تعتمد على اقتباسات من أي مرجع على الإطلاق (اختصاراً تأمليّة) (Essay)، أو مقالات نقديّة لأدبيّات مكرّسة (اختصاراً نقدية).

وكما يشير الشكل الرقم (٨ ـ ٩)، إنّ نوع المقالات الأكثر انتشاراً هو النقديّ، بينما تعتمد نسبة ١٤ بالمئة فقط من الأبحاث على العمل الميدانيّ، وغالبيّتها بالإنكليزيّة (١٩ بالمئة مقابل ٣ بالمئة بالعربيّة و١ بالمئة بالفرنسيّة)، يكتبها باحثون يعملون خارج المنطقة العربيّة.

الشكل الرقم (٨ ـ ٩)

نوع المقالة بحسب لغة النشر



إن ٥٠ بالمئة من المقالات المكتوبة بالعربيّة هي مقالات تأملية بينما لا تشكّل نسبتهم عن ٢٠ بالمئة من العيِّنة بأكملها.

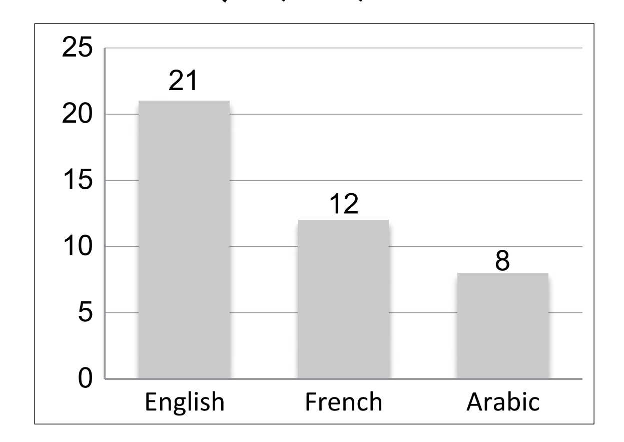
عندما يستخدم الباحثون العمل الميدانيّ من أجل أوراقهم، يميلون إلى مناهج الأبحاث النوعيّة (٤٥ بالمئة مقابل ٢٩ بالمئة). وقد يكون هذا الأمر مرتبطاً بموضوع البحث (الانتفاضات العربيّة) أو صعوبة النهوض ببحث كمّيّ، مثل المسح الاجتماعيّ. أما النسبة المتبقّية (٢٦ بالمئة)، فهي مقالات تستخدم كلا المنهجين.

أما في ما يتعلق بالاقتباس، بشكل إجماليّ، فثمة أعداد أكبر من الاقتباسات في المقالات الإنكليزيّة مقارنة بالفرنسيّة والعربيّة. يبيّن الشكل الرقم (٨ ـ ١٠) متوسّط عدد الاقتباسات لكل مقالة بحسب اللغة. إنّ المؤلّفين الذين يكتبون باللغة الإنكليزيّة يقتبسون ما يقارب ضعفَي اقتباسات مَنْ يكتبون بالفرنسيّة، وما يقارب ثلاثة أضعاف مَنْ يكتبون بالعربيّة.

وكذلك، ١٠ بالمئة فقط من الاقتباسات تكون باللغة العربيّة (معظمها مُقتبَس في المقالات العربيّة)، بينما نسبة ٧٥ بالمئة من الاقتباسات مكتوبة بالإنكليزيّة. ويميل الكتّاب المرتبطون بالوطن العربي إلى اقتباس عدد أكبر من المقالات العربيّة. كما يميل العرب الذين يكتبون من مصر ولبنان إلى استخدام المقالات الإنكليزيّة، إضافة إلى المقالات العربيّة، بينما يميل العرب الذين يكتبون من المغرب، بشكل واضح، إلى اقتباس عدد أكبر من المقالات الفرنسيّة.

الشكل الرقم (٨ ـ ١٠)

معدّل الاقتباسات بحسب اللغة



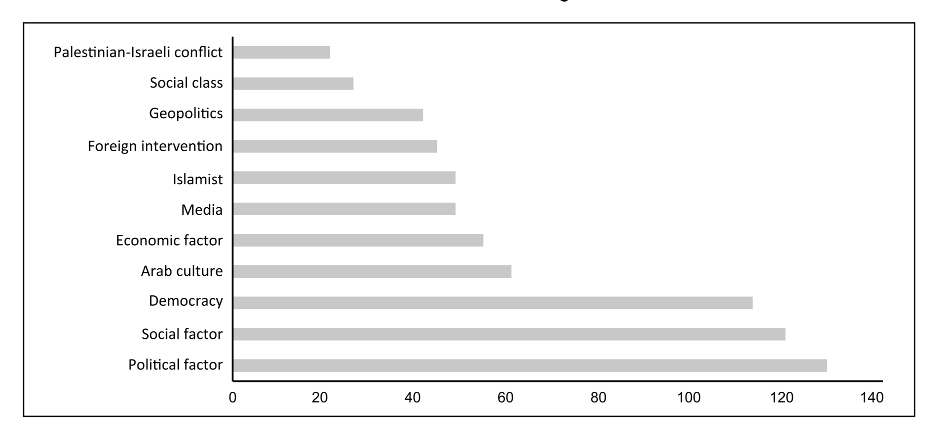
أما في ما يتعلق بالكلمات المفتاحيّة، فقد تبنينا كلمات مفتاحيّة كثيرة: بعضها يشير إلى تركيزات المقالات، وبذلك، على سبيل المثال، فإنّ العوامل الاجتماعيّة/ السياسيّة/ الاقتصاديّة ستُستخدَم عندما يكون تركيز المقالة واسعاً، بينما يتم استخدام كلمات، مثل الشباب أو الطبقة، إذا كان تركيز المقالة أكثر تخصّصاً(٤).

وبحسب عيِّنتنا، يتم تأطير الثورات العربيّة ضمن عدسة العوامل السياسيّة، بنسبة تُقدَّر بما يقارب ٤٥ بالمئة، تليها بنسبة متقاربة العوامل الاجتماعيّة (٤٠ بالمئة تقريباً). ويتم ذكر الحركات الإسلامية، والثقافة الإسلاميّة و/أو العلمانيّة في نسبة تقارب ٣٧ بالمئة من المقالات، يليها التدخّل الأجنبيّ والمسائل الجيوبوليتكيّة بنسبة ٣٥ بالمئة، بينما لا تبلغ نسبة العوامل الاقتصاديّة سوى ما يقارب ١٧ بالمئة من الكلمات المفتاحيّة، وتنسحب النسبة ذاتها على الميديا والاتصالات. وتظهر العوامل الاجتماعيّة والطبقيّة باللغة العربيّة بنسبة تقارب ثلاثة أضعاف مقارنة بالإنكليزيّة (٢٣:٧).

أما الإثنيّة، فهي موضوع مطروح بقدر كبير في المقالات الفرنسيّة والإنكليزيّة (١٢ مقالة) ومرة واحدة فقط في اللغة العربيّة. كما أنّ موضوع الحركات الإسلامية منتشر بشكل أكبر في المقالات المكتوبة بالإنكليزيّة والفرنسيّة (٣٩ مقالة) مقارنة بالعربيّة (٦ مقالات).

الشكل الرقم (٨ ـ ١١)

تكرار الكلمات المفتاحيّة



(٤) بهدف تمييز الكلمات المفتاحيّة، تمت قراءة خلاصة المقالات الـ ٥١٩ والمقدمات المتضمَّنة من أجل هذه الدراسة.

رابعاً: تحليل الشبكة والاقتباس

بهدف دراسة العمليّة الجمعيّة المتضمَّنة في إنتاج المعرفة، تم استخدام نظرة أكثر تدقيقاً في الإحالات المستخدَمة، كما ستتم دراسة مشروطيّاتها في هذا المبحث. وبالتزامن، تم إجراء تحليل شبكيّ للاقتباسات (Co-citation Network Analysis) لتوضيح الديناميّات بين هذه المراجع في لغات النشر المختلفة. وتقدم الشبكة الناتجة في الشكل الرقم (٨ ـ ١٢) كل عقدة توافق مع مؤلف ما مقتبس به، بينما تربط خطوط الوصل المؤلفين المقتبس بهم، والتي تصل بينهم صلات وثيقة.

أما الدائرة، فتمثل كتلة j (Cluster) توافقاً مع مجموعة من أسماء المؤلفين المقتبس بهم في آن واحد في كل المقالات. لقد تطورت في الآونة الأخيرة شبكات الاقتباس في الدراسات البيليومترية (White and McCain, 1998).

وفي هذه الشبكات، ترتبط العقد عندما يتم في كثير من الأحيان الاقتباس بها في قائمة مراجع المقالة المنشورة. في حالتنا، نحن نتتبع منهجية خريطة المشاركة في الاقتباس، كما قدمها للمرة الأولى وايت وغريفيث (White and Griffith, 1982).

ونحن ننظر فقط إلى المؤلفين الذين ورد ذكرهم أكثر من ٥ مرات (ربما في مقالات مختلفة)، الأمر الذي أدى إلى إنشاء شبكة من ١٢٠ عقدة. إضافة إلى ذلك، تم وضع إلى جانب كل كتلة علامة («اللغة الإنكليزية»، «العربية»، «الفرنسية») التي تمثل اللغات الأكثر استخداماً في المقالات التي اقتبست من هؤلاء المؤلفين في الكتلة (باستخدام chi2) (chi2 Specificity Score).

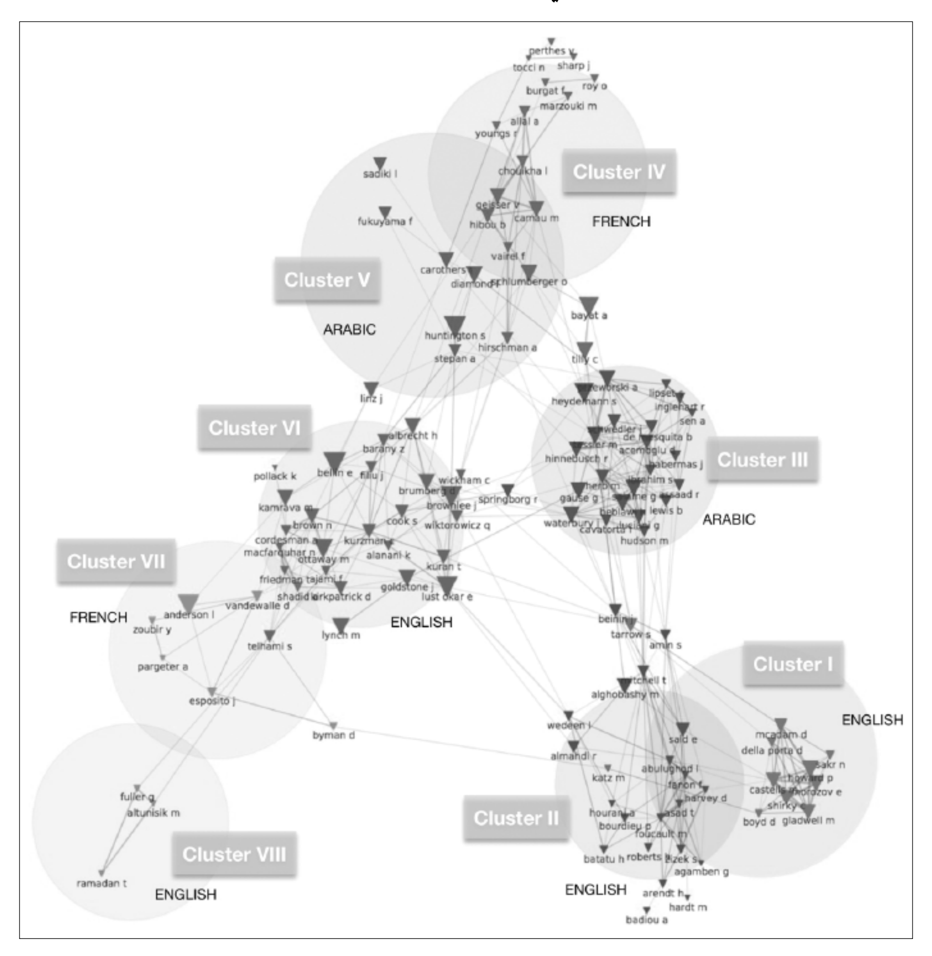
وتم إجراء جميع الحسابات باستخدام قاعدة كورتكس (CorText)[٥]، في هذه الخريطة للمشاركة في الاقتباس من ١٢٠ مؤلفاً الأكثر ذكراً، ويعبر حجم العقدة إلى عدد الاقتباسات الواردة (من ٥ إلى ٣٢). ويتم تلوين الكتاب وفقاً للكتلة التي ينتمون إليها. وترتبط كل مجموعة أيضاً بعلامة، الأمر الذي يدل على اللغة في المقالات التي تم استخدامها بشكل أكثر من قبل المؤلفين.

---

(٥) كورتكس هو قاعدة رقمية لمعهد فرانسليان للبحوث والابتكار، والمجتمع (IFRIS-Institut francilien recherche, innovation, société) الذي يتضمن إمكانية الوصول المباشر إلى أدوات حوسبة الشبكات. انظر: <http://www.cortext.net>.

الشكل الرقم (٨ ـ ١٢)

تحليل شبكيّ للمقتبسين بحسب لغة النشر



في الشكل الرقم (٨ ـ ١٢)، يمكننا أن نرى ثماني كتل من المقتبسين. في الكتلة **الأولى**، تشكّل الدائرة في الزاوية اليمنى السفلى من الشكل مجموعة من الباحثين والصحافيّين المهتمين بالميديا الاجتماعيّة، وتكنولوجيا المعلومات، والعولمة. وإنّ هؤلاء المؤلّفين هم: كلاي شيركي (Clay Shirky)، ويفغيني موروزوف (Evgeny Morozov)، ومالكولم غلادويل (Malcolm Gladwell)، فيما يُسهم مانويل كاستل في هذه المجموعة بإسهاماته النظريّة في مجتمعات الشبكة، وتأثير الميديا الاجتماعيّة في سياسات النزاع ودراسة الحركات الاجتماعيّة. وإضافة إلى ذلك، إنّ من الواضح

أيضاً أنّ هذه المجموعة مرتبطة بقدر ضئيل بالمنشورات المكتوبة باللغة العربيّة، مشيراً إلى أنّ كثيراً من النقاش المتعلق بتأثير تكنولوجيا المعلومات في الانتفاضات العربيّة مقتصر على اللغة الإنكليزيّة. ونجد أن الكتلة **الثانية** التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه الكتلة مؤلفة من أسماء منظّرين معروفين، وذلك أساساً من الفلاسفة والمؤرخين. إنها تحتوي على مجموعة واحدة من المؤلفين الفرنسيين أو ذوي الشهرة العالمية (أغامبين، أرندت، باديو، فانون، بورديو، سمير أمين، جيجك... إلخ). فوق هذه الكتلة، نجد الكتلة **الثالثة** المؤلفة من مجموعة من علماء السياسة، وكثير منهم تم اقتباس أسمائهم من المقالات العربية. ونجد في هذه المجموعة أسماء هابرماس وبرنارد لويس، التي أصبحت مراجع طقوسية في العلوم السياسية، عندما نتحدث عن الوطن العربي أو «الفضاء العام» العربي. كما أن هناك بعض الاقتصاديين موجودون أيضاً في هذه الكتلة (أمارتيا سين Amartya Sen)، أسيموغلو (Acemoglu)... إلخ).

يعتبر تشارلز تيلي وآصف بيات بمنزلة «جسور» إلى الكتلة **الرابعة** العلوية المكونة من الكتّاب الناطقين بالفرنسية (Hibou, Geisser, Camau, Burgat)، وكذلك الرئيس التونسي السابق المرزوقي. وباستثناء جان بيير فيليو، فإن أسماء جميع المؤلفين الناطقين باللغة الفرنسية المتخصصين في الوطن العربي تقع في هذه المجموعة. على مقربة من الكتلة «الفرنسية» تقع الكتلة «الأمريكية» (الكتلة **الخامسة**) التي تتشكل من قبل مؤلفين مشهورين جداً، وفي كثير من الأحيان تكون الأسماء المقتبسة في المقالات العربية، لمفكرين وباحثين أمريكيين في السياسة السائدة. ويمكن أن نذكر أن بعض هذه الأسماء قد اتخذت مواقف سلبية تجاه إمكانية دمقرطة الوطن العربي: مثلاً نجد صموئيل هانتنغتون (Samuel Huntington)، وفرانسيس فوكوياما، ولاري دايموند (Larry Diamond). ومن المفيد أن نلاحظ عدم وجود روابط بين هاتين الكتلتين الأخيرتين: الاسم الوحيد المشترك هو ألفريد هيرشمان، الخبير الاقتصادي الليبرالي الأمريكي المعروف في البلدان النامية وفرنسا. أما الكتل الثلاث على الجانب الأيسر السفلي (الكتل **السادسة والسابعة والثامنة**)، فتمثل الباحثين السائدين في العلاقات الدولية والمقتبسة في المقالات الإنكليزية أو الفرنسية. وتتعلق الأسماء الثلاثة في أسفل اليسار بالمقالات حول تركيا، وتتناول قضايا التحديث والحكم الإسلامي.

ويظهر لنا الجدول الرقم (٨ ـ ٢) لائحة بأسماء المؤلّفين الـ ٢٥ الأكثر اقتباساً في موضوع الانتفاضات العربيّة.

الجدول الرقم (٨ ـ ٢)

المؤلّفون الـ ٢٥ الأكثر اقتباساً

اسم المؤلّف المقتبَس	عدد الاقتباسات	مكان المؤسسة	نوع البحث	الارتباط المؤسساتيّ
صموئيل هانتنغتون	٣٠	الولايات المتحدة ـ نيويورك	نظريّ	أستاذ العلوم السياسيّة، هارفرد/ كولومبيا
آصف بيات	٢٤	الولايات المتحدة ـ CH	نظريّ	أستاذ السوسيولوجيا/ دراسات الشرق أوسطيّة، جامعة إلينوي
إيفا بيلين	٢٣	الولايات المتحدة ـ ماساتشوستس	نظريّ	أستاذة العلوم السياسيّة، الديمقراطيّة، جامعة برانديز، هارفرد، الجامعة الأمريكيّة بالقاهرة (٢٠٠٧)
مارك لنش	٢٢	الولايات المتحدة ـ واشنطن	نظريّ	أستاذ العلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة في جامعة جورج واشنطن
ستيفن هايديمان	١٩	الولايات المتحدة ـ واشنطن	نظريّ	أستاذ العلوم السياسيّة/ السياسة العامة، جامعة جورج تاون/ مستشار خاص في مبادرات الشرق الأوسط في المعهد الأمريكيّ للسلام
ليزا أندرسون	١٨	الولايات المتحدة ـ مصر	نظريّ	أستاذ العلاقات الدوليّة، جامعة كولومبيا؛ رئيسة AUC؛ APSA، مركز كارنيغي للأخلاقيات في العلاقات الدوليّة؛ هيومان رايتس ووتش؛ مجلس العلاقات الخارجيّة
جيسون براونلي	١٧	الولايات المتحدة	نظريّ	استاذ دراسات الحُكم والشرق أوسطيّة، جامعة تكساس، أوستن؛ مركز ولسون
فانسان جيسير	١٧	فرنسا	نظريّ	باحث في المركز الوطني للبحوث العلمي (مقيم في بيروت حالياً)
فيليب هووارد	١٧	الولايات المتحدة	نظريّ	أستاذ السوسيولوجيا، التواصل، تأثير تكنولوجيا المعلومات في الديمقراطيّة والتفاوت الاجتماعيّ، جامعة واشنطن
جويل بينين	١٦	الولايات المتحدة	نظريّ	أستاذ التاريخ/ تاريخ الشرق الأوسط، جامعة ستانفورد، مدير دراسات الشرق الأوسط في AUC (٢٠٠٨)
مانويل كاستيل	١٦	الولايات المتحدة	نظريّ	أستاذ السوسيولوجيا، مجتمع الشبكات، جامعة ساذرن كاليفورنيا/ الجامعة المفتوحة في كاتالونيا

يتبع

تابع

بياتريس إيبو	١٦	فرنسا	نظريّ	باحثة في **مركز دراسات العلاقات الدوليّة** (CERI) (باريس)
توماس كاروذرز	١٤	الولايات المتحدة	نظريّ	خبير دوليّ في دعم الديمقراطيّة الدوليّة، الدمقرطة، والسياسة الخارجيّة الأمريكيّة؛ نائب رئيس مؤسسة كارنيغي للسلام الدوليّ
لاري دياموند	١٤	الولايات المتحدة	نظريّ	أستاذ العلوم السياسيّة والسوسيولوجيا، جامعة ستانفورد؛ دراسات الديمقراطيّة؛ أحد كبار الزملاء في معهد هوفر (مركز استشاريّ للسياسة المحافظة)
منى الغباشي	١٤	من الشتات	نظريّ	أستاذة علوم سياسيّة في كليّة برنارد؛ باحثة في كارنيغي
جاك غولدستون	١٤	الولايات المتحدة	نظريّ	أستاذ العلوم السياسيّة والسوسيولوجيا، الحركات الاجتماعيّة، الثورات والعلاقات الدوليّة، السياسة العامة في جامعة جورج مايسون، مستشار الحكومة الأمريكيّة (برنامج الديمقراطيّة في USAID) أحد كبار الزملاء في معهد بروكنغز
ديفيد كيركباتريك	١٤	الولايات المتحدة	صحافيّ	صحافيّ في التكنولوجيا (تأثير الفيسبوك)، Forbes Techonomy Media، مؤتمرات حول التكنولوجيّا
مارينا أوتاواي	١٤	الولايات المتحدة	نظريّ	مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العلاقات الخارجيّة، مركز ولسون، الإصلاح السياسيّ، درّست في الجامعة الأمريكية بالقاهرة
إدوارد سعيد	١٤ من الشتات	الولايات المتحدة	نظريّ	أدب، النظريّة النقديّة، مابعد الكولونياليّة، جامعة كولومبيا
تشارلز تيلي	١٤	الولايات المتحدة	نظريّ	سوسيولوجيّ، وعالم سياسيّة، ومؤرخ، جامعة كولومبيا، سياسات النزاع
دانييل برومبيرغ	١٣	الولايات المتحدة	نظريّ	قسم الحُكم، جامعة جورج تاون، مستشار خاص لمبادرة العالم الإسلاميّ في المعهد الأمريكيّ للسلام، الدمقرطة، الإصلاح السياسيّ
مالكولم غلادويل	١٣	الولايات المتحدة	صحافيّ	**ذا نيويوركر**، يستخدم كثيراً للدراسات الأكاديميّة
برنارد لويس	١٣	الولايات المتحدة	نظريّ	مؤرخ، مستشرق، جامعة برنستون، مستشار لإدارة بوش، مستشار في السياسة الخارجيّة
كلاي شيركي	١٣	الولايات المتحدة	صحافيّ	التأثيرات السوسيو ـ اقتصاديّة لتقنيّات الإنترنت

ثمة خصائص متعدّدة تجمع هؤلاء المؤلّفين فيما بينهم، بما في ذلك حقيقة أنّ معظمهم مرتبط بالمؤسسات الأكاديميّة الأمريكيّة. وكذلك، فإنّ ١٠ من هؤلاء المؤلّفين هم علماء سياسة أمريكيّون مرتبطون بمراكز استشاريّة. ولم يكن في اللائحة سوى أربعة سوسيولوجيّين فحسب، تبعهم مباشرة تقريباً ثلاثة صحافيّين (في التكنولوجيا)، الأمر الذي يدلّ على تغيّر ملحوظ في شرعنة منتجين جديدين للمعرفة (الصحافيّين)، وأربعة منظّرين فقط ضمن المؤلّفين الأكثر اقتباساً، و٢١ مؤلّفاً من الولايات المتحدة، ومؤلّفان من فرنسا، إضافة إلى مؤلّفَيْن عربيّين في الشتات.

ويركّز التحليل النوعيّ في ما يلي على بعض أسماء المؤلّفين الأكثر اقتباساً ضمن التصنيفات الآتية: منظّرون، وعلماء سياسة يمثّلون «المركز النظريّ»، ومؤلّفون عرب في الشتات يمثّلون «شبه ـ الهامش النظريّ»، وآخرون يمثّلون «البديل». ويتضمّن تحليل المؤلّفين والمنظّرين الأكثر اقتباساً تفصيل ما نعنيه بالعوامل التي تتضمن: من هم هؤلاء المؤلّفون؟، كيف تمّ اقتباس كلّ مؤلّف (أكان لتفنيد، دعم، أم تأطير الحُجج)؟ علاوةً على السياق والذريعة اللذين تمّ ذكرهما وفقاً لها. كما سيتمّ التركيز على بعض الاقتباسات من المقالات.

١ ـ المنظّرون

من بين أسماء المؤلّفين الأكثر اقتباساً، ثمة أربعة منظّرين فحسب ممّن يتم اقتباسهم بشكل كبير في موضوع الانتفاضات العربيّة. وإنّ هؤلاء المؤلّفين هم صموئيل هانتنغتون (علم السياسة؛ الدمقرطة)، وإدوارد سعيد (الأدب؛ الاستشراق)، ومانويل كاستلز (السوسيولوجيا؛ الشبكات الاجتماعيّة)، وتشارلز تيلي (السوسيولوجيا؛ الحركات الاجتماعيّة). ويُعتبر هؤلاء المؤلّفون روّاداً في حقول اختصاصهم، والذين غالباً ما يقتبسهم المؤلّفون لإبداء التقدير، لا للنقد بالضرورة.

أ ـ **صموئيل هانتنغتون:** هو أحد أكثر المنظّرين السياسيّين تأثيراً في القرن العشرين وبعده. وبشأن موضوع الانتفاضات العربيّة، إنّه يُعتبر، بشكل بارز، المنظّر الأكثر اقتباساً (٣٠ مرة)، ما يؤكّد أن هناك إغراقاً في معالجة موضوع الانتفاضات من خلال العدسة السياسيّة. ويتم اقتباس هانتنغتون كرائد في حقل العلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة، بالقدر ذاته سواء كان ذلك لدعمه أو تفنيده. وإنّ إحالاته الأكثر اقتباساً هي **الموجة الثالثة** (Huntington, 1991)، و**صدام الحضارات** (Huntington, 1993)، وإنّ الأمر

الذي يدعو إلى الدهشة بشكل هائل هو أنّ بعض المؤلّفين، مثل فيليب كامبانت، وديفيد تشور (Campante and Chor, 2012)، ممّن يتخّذون موقفاً سلبياً من الانتفاضات العربيّة، يميلون إلى اقتباس هانتنغتون لدعم حُججهم، وذلك عبر التشديد على طرح هانتنغتون القائل إنّ التحديث «السياسيّ» (الذي يعتبره كثير من المؤلّفين أحد متطلّبات الانتفاضات) غير المترافق مع بنية تحتيّة مؤسساتيّة يؤدّي إلى الاضطراب السياسيّ (Chaney, 2012).

من جهة أخرى، إنّ المؤلّفين الذين يأخذون موقفاً إيجابياً من الثورات والانتفاضات يعمدون غالباً إلى تفنيد أطروحة هانتنغتون بشأن «صدام الحضارات»، محاججين بأنّ الربيع العربيّ دليل على التطوّر السياسيّ العالميّ والتحديث (Grinin and Korotayev, 2012)، وبأنّ إخفاق «الموجة الديمقراطيّة الثالثة» في الوصول إلى الوطن العربي مؤطَّر برؤية استشراقيّة غربيّة خاطئة عن المنطقة (Sayyid, 2011; Schraeder, 2012; Strawson and Collins, 2011). وهنا يظهر جلياً أن المعرفة هي سياسيّةٌ بشكل متأصّل.

ب ـ مانويل كاستلز: سوسيولوجيٌّ بارز، وأحد أكثر المؤلّفين اقتباساً في العالم في مواضيع الاتصالات ومجتمعات المعلومات. وبالنسبة إلى موضوع الثورات العربيّة، يعتبر كاستلز هو ثاني أكثر المنظّرين اقتباساً بعد صموئيل هانتنغتون، والسوسيولوجيّ الأكثر اقتباساً في هذا الموضوع. ومع اعتباره، أيضاً، رائداً في حقل فهم الديناميّات السياسيّة للاقتصادات العالميّة المدينيّة في المجتمعات الشبكيّة، غالباً ما يتم اقتباس كاستلز في المقالات التي تعرض تأثير الميديا الاجتماعيّة على النزاع السياسيّ (Comunello and Anzera, 2012; Bennett and Segerberg, 2012). على سبيل المثال، يستخدم مارك لِنْش (Lynch, 2011a) حُجّة كاستلز بأنّ «صعود الاتصالات الشبكيّة يتحدّى ويحوّل إمكانات السلطة التي تمارسها الدولة الوطنية (Nation-state) عبر تقويض قدرتها على شرعنة حُكمها» وذلك للتركيز على الحُجّة المحوريّة بشأن التأثيرات التحويليّة للإنترنت؛ وهي حُجّة يستخدمها لتأطير مقالته، التي تكون معتمدة على فكرة أنّ الكفاءات الفرديّة الجديدة والصيغ الشبكيّة من الاتصالات ستتراكم عبر الزمن، لتشكيل تغيّر منهجيّ. ويتم استخدام حُجّة كاستلز لتأطير، لا لمجرد دعم، كثير من محاججات المؤلّفين، وخصوصاً تلك التي تتعلق بسلطة الشبكات على الدولة الوطنية (Aouragh, 2012; Khondker, 2011).

ج ـ تشارلز تيلي: يتم اقتباسه بشكل بارز باعتباره أحد أكثر السوسيولوجيّين تأثيراً في موضوع سياسات النزاع ودراسة الحركات الاجتماعيّة. ويعدّ تيلي، في موضوع الثورات العربيّة، من بين أكثر المنظّرين اقتباساً، وغالباً ما يتم استخدام أفكاره لدعم الحُجّة القائلة إنّ «الثورات ليست حوادث متمايزة، متباينة التصنيف، بل إنّها تتطوّر بشكل دائم تقريباً من صيغ أخرى للنزاع السياسيّ» (Harsch, 2012). وفي الإجمال، تُستخدَم أفكار تيلي لدعم وتفسير الأساسات النظريّة الكامنة خلف النزاع السياسيّ والحراك الاجتماعيّ.

٢ ـ المؤلّفون المحوريّون: هيمنة العلوم السياسيّة الأمريكيّة

إنّ إحدى أهمّ خلاصات هذه الدراسة هي أنّ ما يقارب أكثر من نصف المؤلّفين تأثيراً (٤٠ بالمئة) هم علماء سياسة أمريكيّون، تخرّج معظمهم من جامعات الرابطة الجامعيّة (Ivy League)(*)، والذين، عدا عن احتلالهم مواقع أكاديميّة في جامعات بارزة في الولايات المتحدة، مثل جامعتي جورج تاون أو جورج واشنطن، في حقول الدراسات الشرق أوسطيّة عادةً، أو السياسة أو الإدارة الخارجيّة، فإنهم، أيضاً، زملاء باحثون في مراكز استشاريّة في أمريكا، مثل مركز ولسون، ومؤسسة كارنيغي للسلام الدوليّ، ومعهد بروكنغز. كما يخدم كثير من هؤلاء المؤلّفين كمستشاري سياسة خارجيّة للحكومة الأمريكيّة. وتضم لائحة هؤلاء المؤلّفين مارك لنش، وستيفن هايدمان، وجاك غولدستون، ولاري دياموند، وتوماس كاروذرز، ودانييل برومبيرغ (انظر الجدول الرقم (٨ ـ ٢)). ونشير إلى هؤلاء المؤلّفين بوصفهم «مؤلّفين محوريّين»، (ليس جميعهم منظّرين) تبعاً لهيمنتهم الفكريّة البارزة في موضوع الانتفاضات العربيّة. وسيتم اكتشاف هؤلاء المؤلّفين، واتجاهاتهم، وحُججهم التي يتمّ إحالتهم وفقاً لها، في ما يلي:

أ ـ مارك لنش: هو عالم السياسة الأكثر نشراً في موضوع الانتفاضات العربيّة، على الصعيدين العام والأكاديميّ في آن. إنّه ينشر بانتظام بشأن سياسات الشرق الأوسط، مع تركيز خاص على الميديا وتكنولوجيا المعلومات العربيّة: العراق، والأردن، ومصر، والحركات الإسلاميّة. وهو يعمل، كذلك، على الدبلوماسيّة العموميّة والاتصالات الاستراتيجيّة وينشر بانتظام في *Foreign Policy Magazine*.

(*) اصطلاح يدل على الرابطة التي تجمع الجامعات الثماني الأرقى في الولايات المتحدة، وهي جامعات براون، وكولومبيا، وكورنيل، ودارتموث، وهارفرد، وبرنستون، وبنسلفانيا، وييل التي تقع في الجانب الشماليّ الشرقيّ من الولايات المتحدة (المترجم).

في العيّنة المختارة في هذه الدراسة، لنش هو المؤلف لمقالتين، وقد تمّ اقتباسه ٢٠ مرة، غالباً من مؤلّفين يكتبون من خارج الولايات المتحدة. وفي مقالتيه، يركّز لنش (Lynch, 2011a, 2011b) على تأثير الميديا الاجتماعيّة العربيّة في خلق مجال عموميّ جديد، والذي، بحسب رأيه، بدأ بتحدّي مرونة الأنظمة التسلّطيّة بطرق لم يكن من الممكن إدراكها في ما سبق، مقتبساً ماكادم، أو تيلي، أو تارو (Tarrow, 2001) بشأن بنية الفرصة السياسيّة، والدور الذي تؤديه الميديا بما يخص التدرّج والانتشار. إنه يحاجج بأنّ «الميديا الجديدة أعادت تشكيل بنية الفرصة السياسيّة عبر حقل سياسيّ يتوحّد بشكل متزايد، ولكنّ لها نتائج غامضة على الآليّات الخاصّة للسلطة التسلّطيّة» (Lynch, 2011a: 302). ويحاجج لنش بأنّ الصيغ الجديدة من الانخراط المدنيّ والديناميّات السياسيّة المتغيّرة في المنطقة التي أتاحتها الميديا الجديدة قد نجحت في تحدّي الاحتكار السلطويّ على المعلومات. إنّ خلاصاته إرشاديّة، وتقترح أنّ البحث يجب أن يكون موجَّهاً نحو دراسة التراكمات الهائلة للمعطيات التي أصبحت متاحة بفعل تكنولوجيا المعلومات بهدف أن تكون قادرة على وضع افتراضات إمبيريقيّة ملموسة بشأن كيفيّة انتقال المعلومات عبر الميديا الجديدة في سياقات مختلفة، والتنظير بشأن كيفيّة تأثير هذا التحوّل في المواقف والفرص السياسيّة. كما يطرح لنش سؤالاً بشأن ما إذا كانت بيئة المعلومات الجديدة تؤثّر في السياسات العربيّة بطرق متمايزة مقارنةً بباقي أنحاء العالم، عن طريق نقاش حُجّة «الاستثناء العربيّ» في النزاع التي كانت دارجة لدى كثير من الكتاب الغربيين.

يقتبس لنش هايدمان (Heydemann, 2007) بالإحالة إلى فكرته عن «الارتقاء» التسلّطيّ (Upgrade Authoritarian)، ودياموند (Diamond, 2010) بشأن كيفيّة استخدام الاستبداد للميديا الجديدة بهدف معاقبة المعارضين. إنّه يستخدم حُجّة كاستلز (Castells, 2008) القائلة إنّ «صعود التواصل الشبكيّ يتحدّى ويحوّل إمكانات السلطة التي تمارسها الدولة الوطنية من خلال تقويض قدرتها على شرعنة حُكمها» لدعم حجته بأنّ الشبّان «الشبكيّين» [المرتبطين بشبكات التواصل] في ميدان التحرير «يجسّدون هذه الرؤية المتعلّقة بالقدرات الجديدة المتجمّعة بهدف التغيير السياسيّ» (Lynch, 2011a: 307). ويقتبس لنش هووارد (Howard, 2010) لدعم ادّعائه بأنّ «على الأجندات البحثيّة الآن الانتقال إلى تعقّب آليّات سببيّة محدَّدة وتحليل التأثيرات الأكثر منهجيّة لهذه التغيّرات الواسعة في إنتاج وتواصل المعلومات السياسيّة» (Lynch, 2011a: 304). ويقتبس بيات (Bayat, 2010) للتركيز على الفكرة القائلة إنّه إذا

استطاعت الميديا الجديدة، بطريقة ما، تقويض الدعم الأمريكيّ، قد يُسهم هذا الأمر في إثبات إمكانيّة تدمير فرص نجاة النظام السياسيّ السلطوي حليف الولايات المتحدة، كما يقتبس لنش كلّاً من غلادول، وبيلين، وبراونلي، مستنداً بقوّة إلى أولئك الذين يكتبون بشكل منتظم عن مواضيع تختصّ بالميديا الجديدة، والخلافات (Contention) السياسيّة، وتداخلات المجتمع الشبكيّ. وبشأن موضوع السياسة الخارجيّة الأمريكيّة، يحاجج لنش بأنّ الولايات المتحدة كانت، حتى الآن، ناجحة في الاستجابة للوسائل التي تحدّت بها الانتفاضات العربيّة الأنظمة التسلّطيّة، ولكنّه يؤكّد أنّ التحالفات المستقبليّة ليست واضحة حتى الآن. ويشير إلى أنّ على واشنطن القادرة «أن تأخذ رؤى ومصالح الشعوب العربيّة الذين رفضوا الوضع القائم بشكل حاسم وعميق، هذا الوضع الذي كانت تستند إليه الاستراتيجيّا العامة الأمريكيّة، بمزيد من عين الاعتبار» (Lynch 2011b: 40). وكذلك، يحيل لنش القارئ إلى أبحاثه حول قناة «الجزيرة» وفضاء المدوّنات العربيّة. وقد تم اقتباس كتبه ومقالاته حول هذا الموضوع، بما فيها مقالاته في (*Foreign Policy*)، علاوةً على أبحاثه بشأن الطريقة التي أثّرت فيها «الجزيرة» في الآراء السياسيّة، وأثارت الجدالات في الوطن العربي (Rinnawi, 2012; Tetreault, 2011). كما يتم اقتباسه أيضاً كمرجع في السياسة الخارجيّة الأمريكيّة، إضافة إلى أبحاثه المتعلقة بصعود السلفيّة إثر الانتفاضات العربيّة. وفي الإجمال، يتم اقتباس لنش كمرجع في العلاقة بين الميديا الاجتماعيّة وسياسات المعارضة في الوطن العربي، وخصوصاً في ما يتعلق بتأطير النزاع المختص بالمدى الذي قد تُسهم فيه الميديا الجديدة في تغيير/ تحدّي الديناميّات السياسيّة للمنطقة، علاوة على الإشارة الضمنيّة إلى «إعادة انبثاق هويّة عروبيّة تتّجه نحو السلطة والحراك الجمعيَّيْن»، والتي تتبدّى في مقاومتها للأنظمة التسلّطيّة الفاسدة (Kuhn, 2012; Sawani, 2012; Al-Rasheed, 2013; Bellin, 2012; Nanabhay and Farmanfarmaian, 2011). كما أنّ أبحاثه عن الرأي العام العربيّ، ودعم الأبحاث ذات المصداقيّة المتزايدة في المنطقة بشأن هذا الموضوع، تتم الإحالة إليها على نحو كبير كذلك (Al-Sumait, 2011).

ب ـ ستيفن هايدمان: هو عالم السياسة الأمريكيّ الآخر الذي يتمّ اقتباسه بقدر كبير في موضوع الانتفاضات العربيّة، وهو الذي عمل كذلك كمستشار خاص في مبادرات الشرق الأوسط في المعهد الأمريكيّ للسلام. ويختص هايدمان بالحُكم التسلّطيّ، والاقتصاد السياسيّ، والمجتمع المدنيّ والإصلاح السياسيّ في الشرق الأوسط. وكان قد عمل مديراً لمركز الديمقراطيّة والمجتمع المدنيّ في جامعة جورج تاون، ولديه

مجموعة واسعة من المنشورات عن التسلّط في الشرق الأوسط، ويتم اقتباس كثير منها في سياق الانتفاضات.

وفي تقرير صادر عن معهد السلام عام ٢٠١١، قام بكتابته بمشاركة من ر. ليندرز، حاجج هايدمان (Leenders and Heydemann, 2011) بانّ الانتفاضات تشكّل مظهراً للتعلم الاجتماعيّ من المواطنين العرب المرتبطين بالميديا الجديدة، كما أنّها تشكّل، بالقدر ذاته، مظهراً لاستراتيجيّات الثورة المضادة المستخدَمة من الأنظمة التسلّطيّة لتطويق النزاع السياسيّ. وفي مقالة أخرى تتعامل مع الحالة السوريّة بشكل مباشر، يُسهم ليندرز وهايدمان في نظريّة الحركة الاجتماعية (Social Movement Theory)، محاججَيْن بأنّ التهديد والفرصة عنصران لازمان، ولكنّهما غير كافيين للحراك الشعبيّ، وبأنّ عليهما أن يتّسقا بهدف فهم مغزاهما المحليّ (Leenders and Heydemann, 2012). ومثل لنش، يتم اقتباس هايدمان، أيضاً، من علماء السياسة الذين يكتبون من الولايات المتحدة، والذين يقتبسون، كذلك، لنش، وهانتنغتون، وآصف بيات، وإيفا بيلين، من بين مؤلّفين مؤثّرين آخرين. وإنّ أكثر الإحالات التي يتم فيها اقتباس هايدمان (Heydemann, 2007) هي تلك الخاصة بالعوامل المرتبطة بالمرونة التسلّطيّة في المنطقة (انظر إلى استخدامه من قبل (Bellin, 2012)، علاوة على كونه مرجعاً في الطرق التي تحاول فيها الأنظمة التسلطية التحكم بالتغيّر ضمن نطاق النظام، وذلك كي تصبح قادرة على البقاء مهما كان الثمن (Droz-Vincent, 2011)).

ج ـ **جاك غولدستون**: يختص بالعلوم السياسيّة والسوسيولوجيا، والحركات الاجتماعيّة، والثورات، والعلاقات الدوليّة. إنّه أستاذ في مدرسة جامعة جورج مايسون للسياسة العامة، وهو مستشار للحكومة الأمريكيّة (مساعدة ديمقراطيّة في وكالة USAID)، وزميل كبير في معهد بروكنغز. ظهر على شاشات «إن. بي. آر.»، و«سي. إن. إن.»، و«الجزيرة»، و«فوكس نيوز»، وكتب عن السياسة الخارجيّة في **ذي أتلانتك**، **واشنطن بوست**، و**الحياة**، و**إنترناشيونال هيرالد تريبيون**. ولقد نشر غولدستون مقالة في *Foreign Affairs* ناقش فيها ضعف ومرونة الأنظمة التسلّطيّة مع اندلاع الثورات العربيّة (Goldstone, 2011).

تمّ اقتباس غولدستون ١٤ مرة بالإنكليزيّة، ومرتين بالفرنسيّة. وغالباً ما يكون المؤلّفون الذين يقتبسون غولدستون علماء سياسة يكتبون من الولايات المتحدة وأوروبا، وهم يقتبسون، كذلك، لنش، وهايدمان، ومؤلّفين مؤثّرين آخرين. على سبيل

المثال، فإنّ إيفا بيلين (Bellin, 2012)، التي هي مؤلّفة ذات تأثير بحد ذاتها، عمدت إلى اقتباس غولدستون (Goldstone, 2011) لتقوية حجتها بأنّه في سياق الثورات العربيّة، من المرجّح أن العسكريّ لن يدعم مستبدّاً ينظر له أنه عائق وطني. ومن جهة أخرى، يحيل هايدمان (Heydemann, 2012) إلى منهج غولدستون (Goldstone, 2004; Goldstone and Tilly, 2001). الخاص بـ «التهديد» و«الفرصة» في نظريّة الحركة الاجتماعية. ويفسّر بأنه لم يكن هذان العاملان لازمَيْن، وليسا كافِيَيْن، في السياق السوريّ. وفي ظروف أخرى، يتم اقتباس غولدستون (Goldstone, 2011) لتعريفه للثورة، وكذلك لخلاصاته في **تقرير القوة الخاص بفشل الدولة** (٢٠٠٠) الذي حاجج فيه بأنّ الأنظمة غير الملَكيّة التي يبقى قادتها السياسيّون في سدّة الحُكم فترات طويلة تُعتبَر غير مستقرّة، وبأنّ سقوطها نادراً ما يُنتج الديمقراطيّة (Goldstone, 2011; Al-Momani, 2011; Comunello and Anzera, 2012). كما يتم اقتباس غولدستون (Goldstone, 1991) بسبب حُججه المتعلّقة بالصلات بين نمو شريحة الشباب السكّانيّة والاضطراب السياسيّ. كما أنّ التصنيف النوعيّ الذي قام به غولدستون (Goldstone, 2008) للدولة الفاشلة/ الهشّة يُستخدَم كمرجع أيضاً (Schwarz and de Corral, 2011)، علاوة على دراسته (Goldstone [et al.], 2010) التي تربط بين معدّلات الوفاة العالية للأطفال مع فشل الدولة والنزاع العنيف.

د ـ **لاري دياموند**: هو عالم سياسة في جامعة ستانفورد، متخصّص في دراسات الديمقراطيّة. وهو أيضاً زميل كبير في معهد هوفر، وفي معهد فريمان سبوغلي للدراسات الدوليّة، حيث يُدير كذلك مركز الديمقراطيّة، والتنمية، وحُكم القانون. كما عمل مستشاراً ومحاضراً في البنك الدوليّ، والأمم المتّحدة، ووزارة الخارجيّة، ووكالات حكوميّة وغير حكوميّة أخرى تتعامل مع الحُكم والتنمية. وإنّ معظم عمله يتمحور بشكل أكبر بالعالم النامي أكثر من الوطن العربي بشكل خاص. في هذه الدراسة، يتم اقتباسه في ١٤ مقالة إنكليزيّة ومقالتين بالعربيّة. في الإنكليزيّة، يتم اقتباسه (Chaney, 2012; El-Affendi, 2011; O'Connell, 2012) بسبب تعريفه للديمقراطيّة الليبراليّة (Diamond, 2008)، وتبريراته للخصوصيّة العربيّة بما يختص بالديمقراطيّة (Diamond, 2010). يُحيل لنش (Diamond, 2011a) إلى حُجج دياموند (Diamond, 2010) القائلة إنّ الأنظمة التسلّطيّة قد أصبحت أكثر قدرة على السيطرة وعلى معاقبة المعارضين من خلال الإنترنت.

هـ – توماس كاروذرز: تمّ اقتباسه، بشكل مماثل، في ٩ مقالات إنكليزيّة ومقالتين فرنسيّة، وهو خبير دوليّ في دعم الديمقراطيّة الدوليّة، والدمقرطة، والسياسة الخارجيّة الأمريكيّة. خدم كاروذرز سابقاً كمستشار قانونيّ في وزارة الخارجيّة الأمريكيّة. وهو أيضاً نائب رئيس قسم الدراسات في مؤسسة كارنيغي للسلام الدوليّ، ويمتلك خبرة مديدة في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، وبناء المجتمع المدنيّ، وتنمية المراكز الاستشاريّة في البلدان الانتقاليّة والنامية. إنّ أكثر ما يتمّ اقتباس كاروذرز بشأنه (O'Connell, 2012; Seerberg, 2013; Al-Sumait, 2011; Pace and Cavatorta, 2012) هو ادّعاءاته بأنّ الديمقراطيّة في الوطن العربي هي مصلحة سياسة خارجيّة للولايات المتحدة (Carothers, 1999; 2002; 2007)، إضافة إلى إرشاداته بخصوص كيف ينبغي ترويج الديمقراطيّة في المنطقة فيما لو كانت نافعة (Carothers, 2004).

و – دانييل برومبيرغ: هو أستاذ مشارك في قسم الحُكم، جامعة جورج تاون، ومستشار خاص في المعهد الأمريكيّ لمبادرة العالم الإسلاميّ للسلام. إنه متخصص في الدمقرطة والإصلاح السياسيّ. إنّ برومبيرغ متميّز في هذه العيِّنة في كونه مقتبَساً في ١٠ مقالات إنكليزيّة، ومقالتين بالعربيّة، وثلاث بالفرنسيّة. وبشتى الأحوال، وبشكل مماثل للمؤلّفين المذكورين سابقاً، غالباً ما يتم اقتباس برومبيرغ بسبب تبريراته لإخفاق الديمقراطيّة في المنطقة (Bellin, 2012)، مثل فكرته عن «الأوتوقراطيّة الليبراليّة» (Brumberg, 1990; 2002)، وافتراضاته بأنّ هذه الأوتوقراطيّات ليست دائمة. فعلى سبيل المثال، يحاجج بيس (Pace, 2012) بأنّ «مساءلة صلاحية نموذج المرونة التسلّطيّة كان يعني بأنّ الافتراضات النظريّة لنموذج الدمقرطة يبدو بأنّه قد وجد فرصة جديدة للعيش بعد النقد في نهاية تسعينيّات القرن العشرين وبداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (Carothers, 2002). وبشكل خاص، فإنّ فكرة أنّ الصيغ التسلّطيّة أو نصف التسلّطيّة من الحُكم ليست سوى مراحل مؤقتة على الطريق المفضي إلى الديمقراطيّة، وليست منظومات سياسيّة دائمة بذاتها، كما كان يتم القول في ما سبق (Brumberg, 2002)، تمّ تجديدها» (Pace and Cavatorta, 2012).

ز – ليزا أندرسون: تختص بالقضايا الدوليّة، وهي تمتلك معرفة أكبر عن المنطقة مقارنة بمعظم المؤلّفين الآخرين من التصنيف ذاته. وقد كانت وكيلة للشؤون الأكاديميّة في الجامعة الأمريكيّة بالقاهرة منذ عام ٢٠٠٨ قبل أن تصبح رئيسة لها منذ عام ٢٠١١. وبما يتعلق باتجاهاتها، فإنّ أندرسون تشبه المؤلفين الآخرين بكونها خريجة جامعة

كولومبيا، وشغلت مناصب أكاديميّة في جامعتي هارفرد وكولومبيا، وعملت في مجلس إدارة مركز كارنيغي للأخلاق في العلاقات الدوليّة، وهيومان رايتس ووتش، كما أنها عضو في مجلس العلاقات الخارجيّة، وهو مركز استشاريّ مختص بالسياسة الخارجيّة الأمريكية. تم اقتباس أندرسون ١٨ مرة بالإنكليزيّة وحدها، غالبيتهم من مؤلّفين يكتبون من بريطانيا والولايات المتحدة. ولم يتم اقتباسها بالعربيّة أو من مؤلّفين يكتبون من الوطن العربي. وإنّ أكثر ما يتمّ اقتباسها من أجله هو مقالتها «توضيح الربيع العربيّ» (Anderson, 2011)، المنشورة في *Foreign Affairs*، كما عند (Strawson, 2011; Strawson and Collins, 2011; Rogers, 2012; Weyland, 2012)[٦]، وقد عملت بشكل أساسيّ كخبيرة في المنطقة تميّز الاختلافات والتشابهات التاريخيّة، السياسيّة والمؤسساتيّة بين البلدان العربيّة المختلفة، أو كمرجع (Anderson, 1991; 2006) لتفسير مرونة الملَكيّات العربيّة (Bellin 2012; Pace and Cavatora 2012).

ح - **جايسون براونلي**: أستاذ مشارك في جامعة أوستن، تكساس، كتب على نحو واسع عن قضايا تتعلق بالتسلّط والدمقرطة في الوطن العربي، وعن السياسة الخارجيّة الأمريكيّة، وله منشورات عديدة في دوريات *American Journal of Political Science*, *Comparative Political Studies*, *Studies in Comparative International Development*, and *World Politics*. كما كان براونلي زميلاً في برنامج الشرق الأوسط في مركز ولسون، الذي يعدّ أحد أرقى المراكز الاستشاريّة الأمريكيّة في العالم. في هذه العيِّنة، يتم اقتباس براونلي في ١٧ مقالة بالإنكليزيّة وواحدة بالفرنسيّة. وإنّ ثلاثة من المؤلّفين السبعة عشر الذين يكتبون بالإنكليزيّة يكتبون من الوطن العربي، بينما أغلب من تبقّى هم من أوروبا والولايات المتحدة. والأمر الجدير بالملاحظة هو أنّ لنش (Lynch, 2011a) وبيلين (Bellin, 2012) يقتبسان براونلي (Brownlee, 2007)، من بين مؤلّفين آخرين، أكانوا مماثلين أم مختلفين عنه، كمرجع للأدبيّات الواسعة المتعلقة بالتسلّط العربيّ خلال العقد الماضي. ويقتبس ويلاند (Weyland, 2012) كتاب براونلي (Brownlee [et al.], 2012)، حيث يحاجج بأنّه «في بلد عربيّ واحد، هو تونس، ساهم التوازن الأهليّ للسلطة في تسهيل التحديات خلال العملية الانتقاليّة» (Weyland, 2012: 928).

---

(٦) في (Rogers, 2012) يقوم روجرز باقتباس أندرسون بكونها «أحد الباحثين القلائل الذين يختلفون مع أطروحة «ثورة الفيسبوك»؛ إذ تحاجج بأنّ الميديا الجديدة لا تقوم سوى بتقديم منبر مختلف بحيث لا يفعل إلا صيغاً قديمة من الاحتجاج» (ص ٤٧٢).

٣ ـ المؤلّفون شبه الطرفيين

يتضمّن هذا التصنيف المؤلّفين الذين لا ينتمون إلى المراكز النظريّة المهيمنة المختصة بالسياسة، ولكنّهم ليسوا مهمّشين. لقد اختص المؤلّفون في هذا التصنيف بالمعرفة التي يُشار إليها غالباً في سياق الانتفاضات. وكذلك، أتى هؤلاء المؤلّفون من خلفيّات مجتمعية غير ناطقة بالإنكليزيّة، ما يبدو بأنّه يؤثّر في الطريقة التي يقاربون الانتفاضات من خلالها.

من بين المؤلّفين الـ ٢٥ الأكثر اقتباساً، لدينا مؤلّفتان فرنسيّتان هما:

أ ـ **بياتريس إيبو**: باحثة في مركز دراسات العلاقات الدوليّة (CERI) في باريس. تم اقتباسها ١٦ مرة في ٨ مقالات بالإنكليزيّة، و٧ مقالات مكتوبة بالفرنسيّة. وتم اقتباسها بالإنكليزيّة كمرجع لشرح الاقتصاد التونسيّ (Cavatorta and Haugbolle, 2012; Pace and Cavatorta, 2012; Chomiak, 2011) والطبيعة الضارية لنخبته الحاكمة، علاوة على الطرق التي استجابت بها الدولة للتحديات الاقتصاديّة في الماضي (وخصوصاً في ما يتعلق بالمساعدات الخارجيّة)، والتأثير الذي أسهمت فيه استراتيجيّتها في المجتمع (Hibou, ed., 2004). فعلى سبيل المثال، يحاجج شوارتز وكورال (Schwarz and de Corral, 2011) بأنّه «في أوقات الأزمة الماليّة، كان ثمة تحديات لأساسات دول كثيرة، إذ إنّ الضغوط الدوليّة لتطبيق إصلاحات اقتصاديّة ومعايير الخصخصة، وإزالة شبكات المحسوبيّة، تركت جهاز الدولة ضعيفاً، وقوّت نفوذ بعض المقاولين الخاصين ذوي الامتياز، ووصلت في بعض الحالات إلى حدود فاقت قدرة دول بعينها على إجراء إصلاحات، ما أدّى بالتالي إلى تقويض قدرتها بشكل أكبر، ما شجّع الهرميّة الاجتماعيّة لتصبح أكثر جموحاً».

ب ـ **منى الغباشي**: هي المؤلّفة العربيّة الوحيدة في الشتات (إلى جانب إدوارد سعيد) في لائحة المؤلّفين الـ ٢٥ الأكثر اقتباساً. الغباشي أستاذة مساعدة في العلوم السياسيّة في كليّة برنارد، جامعة كولومبيا، وكانت قد نفّذت عملاً ميدانياً مهماً عن الثورة المصريّة، كما أنها باحثة في مؤسسة كارنيغي. تركّز أبحاثها على الحراك السياسيّ في مصر المعاصرة، كما نشرت مقالات في *International Journal of Middle East Studies*, *Middle East Report*, *American Behavioral Scientist*, و*Boston Review*. في هذه العيِّنة، تم اقتباسها بالإنكليزيّة فحسب، ١٦ مرة في ١٤ مقالة من

مؤلّفين يكتبون خارج الوطن العربي. إنّ أكثر ما تمّ اقتباس الغباشي به كانت مقالتها عام ٢٠١١ المعنونة «أَداء الثورة المصريّة» (El-Ghobashy, 2012)، حيث وصفت الاحتجاجات المصريّة بتفاصيل دقيقة، إضافة إلى الأحداث التي أدّت إلى حدوثها. فعلى سبيل المثال، مقتبساً من الغباشي، يحاجج كانّا (Kanna, 2012) أن «الثورة المصرية عام ٢٠١١ نتجت من تغيّر مفاجئ في توازن القوى بين النظام والشعب. وعبر رفضها للافتراض القائل إنّ الثورة كانت اندفاعاً عفويّاً قام بها الشعب... أنّ المصريّين كانوا لسنوات يجرّبون عبر مقاومة النظام، وبأفعال كالإضرابات، والاحتجاجات، وما إلى ذلك، لخلخلة حدود سيطرة النظام. كانت أحداث كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١١ محضَّرة لسنوات، إذ، ومع ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، واجه نظام قويّ مجتمعاً قويّاً منتظماً بسياسة الشارع».

وبشكل مختلف، يقتبس بيس وكافاتورتا (Pace and Cavatorta, 2012) هذه المقالة، إضافة إلى مقالة سابقة لها (El-Ghobashy, 2005)، لدعم ادّعائهما بأنّ الأسلمة حقل واسع، وبأنّ الإخوان المسلمين المصريّين خاضوا تحوّلات أيديولوجيّة وبنيويّة هائلة. وفي الإجمال، يتم اقتباس الغباشي كمرجع في الشروط السوسيو - سياسية التي رافقت وسبقت الاحتجاجات المصريّة.

٤ - المؤلّفون البدلاء

نستخدم توصيف المؤلّفين «البدلاء» هنا لا بكونهم مؤلّفين ثانويّين لأنهم يقعون في المركز وفي الأطراف كذلك. ويتضمّن هذا التصنيف مؤلّفين يحاولون أن ينظروا إلى الانتفاضات عبر عدسة «ثوريّة» أو بديلة. وبالرغم من أنّ المؤلّفين في هذا التصنيف نادرون، إلا أنهم يقدّمون وجهة نظر نقديّة تناقض التيار السائد.

أ - **جويل بينين** أستاذ في التاريخ الأمريكيّ/ تاريخ الشرق الأوسط في جامعة ستانفورد. كان أيضاً مديراً لدراسات الشرق الأوسط في الجامعة الأمريكيّة بالقاهرة (تركها عام ٢٠٠٨). بينين مميَّز لكونه الباحث اليساريّ الوحيد ضمن المؤلّفين الـ ٢٥ الأكثر اقتباساً. تم اقتباسه ١٦ مرة في مقالات مكتوبة بالإنكليزيّة ومقالتين بالفرنسيّة. إنه، كذلك، مؤلّف إحدى المقالات في العيِّنة بعنوان «العمال وثورة ٢٥ يناير في مصر»، المنشورة عام ٢٠١١، حيث ناقش الطبقات الاجتماعيّة، والتنظيمات النقابيّة في مصر، ونقاط القوة والضعف للحركات العماليّة باعتبارها التحالف الثوريّ اليساريّ الأكبر

والأفضل حراكاً. إنّ أكثر ما يتم اقتباس بينين من أجله هو كونه مرجعاً في التفاصيل المتعلقة بالإضرابات العماليّة والحركات العماليّة في مصر قبل وبعد ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ (Snider, 2011 مقتبساً من Beinin, 2010؛ وكذلك Moustafa, 2011 مقتبساً من Beinin, 2007).

ب ـ آصف بيات: هو أستاذ السوسيولوجيا في جامعة إلينوي. وإنّ ما يميّز بيات كمؤلّف بديل «نظرياً»، أمران:

أولاً، غالباً ما يستند عمله إلى معرفة إمبيريقيّة مديدة وعميقة في بعض المجتمعات الشرق أوسطيّة (مصر وإيران). وإنّ عمله على السياسات اليوميّة الشبابيّة، على سبيل المثال، يُظهر حساسيّته تجاه التفاعل بين ظروفهم الاجتماعيّة والتغيّرات في الخطط الثقافيّة التي تؤثّر في رؤيتهم تجاه العالم وتطلّعاتهم (Bayat, 2013; Herrara and Bayat, 2010).

ثانياً، إنّ درجة التعقيد في حُججه تعكس تعقيد الانتفاضات العربيّة، وتربط العامل السياسيّ بالاجتماعيّ والاقتصاديّ بالعمق التاريخيّ. فعلى سبيل المثال، إنّه يحاجج بأنّ ردود الأفعال المتباينة للمؤلّفين بخصوص الثورات ـ التمجيد والشكوى ـ تعكس حقيقة المفارقة بخصوص الثورات العربيّة. وبينما يتم امتداحها بكونها «حركات»، وهو التوصيف الأكثر انتشاراً في معظم المعرفة المنتَجة عن الثورات العربيّة، فإنّ قدرتها على إحداث «تغيير» تمّ توصيفها بكونها أقل من أن تكون جديرة بالثناء، بالرغم من أنّ القليل قد كُتب، بالنسبة إليه، بشأن كيفيّة التعامل مع هذه التحديات (Bayat, 2013: 48). يحاجج بيات بأنّ «عالماً يحتاج إلى الثورات لا يعني بأنّه يمتلك القدرات لتوليدها، إذا افتقر إلى الوسيلة والرؤية الضروريّتين لتحوّلٍ جوهريّ» (Bayat, 2013: 49).

وفي الحقيقة، إنّ ما حدث كان أنّ «ناشطين عرب قلائل (وسأضيف، مثقّفين أو باحثين) خطّطوا فعلياً بشكل استراتيجيّ لثورة... وبشكل عام، فإنّ الرغبة كانت بالإصلاح، أو تغيير ذي معنى داخل حدود التنظيمات السياسيّة الموجودة» (Bayat, 2013: 58). وإنّ هذا الأمر واضح في القدر الضئيل من المعرفة الذي تم إنتاجه خارج الأيديولوجيا «المعياريّة» للإصلاح. بمعنى آخر، وبالرغم من أنّ كثيراً من المؤلّفين كانوا إيجابيّين حيال الثورات، لم يقم أيٌّ منهم بدراسة القضية في أيّ مقاربة «ثوريّة» فعليّة.

وفي ضوء هذا، يشير بيات إلى الثورات العربيّة بكونها «Refolutions» التي يصفها بأنّها «ثورات تهدف إلى الدفع إلى إصلاحات داخل، وعبر، مؤسسات النظام القائم» (Bayat, 2013: 53). وهو يحاجج بأنّ هذا يحدث في ضوء مناخ فكريّ يسيطر عليه التقدّم العالميّ للأيديولوجيا النيوليبراليّة التي شكّلتها روح المصلحة الذاتيّة والتراكم الفرديَّيْن[٧]. واعتبر بيات أنّه، حتى تسعينيّات القرن العشرين، أسهم انتشار الاتجاهات الأيديولوجيّة الثلاثة الأساسيّة في تقديم استراتيجيّات لتغيير جوهريّ في الوطن العربي: الوطنيّة المناهضة للكولونياليّة، والماركسيّة، والحركات الإسلامية (Bayat, 2013: 54). ولقد تم تأكيد دراسته بدراسات أخرى في الوطن العربي[٨].

وثمة خلاصة مهمة واضحة هنا: إنّ التغيّر الاجتماعيّ في السياقات المحليّة متأثّر باستمرار بفعل التحوّلات الأيديولوجيّة العالميّة، إذ إنّ الثوريّين المناهضين للكولونياليّة السابقين «تحوّلوا إلى إداريّين في النظام مابعد الكولونياليّ، وقد أخفقوا بقدر كبير في تحقيق وعودهم؛ وفي أمثلة كثيرة، تحوّلت الحكومات القوميّة إلى أوتوقراطيّات، وأغرقتها الديون، ثم اندفعت إلى برامج تكيّفٍ بنيويّة نيوليبراليّة، إن لم تكن قد أُطيحت بانقلابات عسكريّة أو تقوّضت بفعل مؤامرات إمبرياليّة» (Bayat, 2013: 55)، ولكن بعد تسعينيّات القرن الماضي، شهدنا بداية ما يسمّيه «اتجاهات مابعد إسلاميّة» (مثل حزب النهضة في تونس)، التي «تهدف إلى تجاوز السياسات الإسلاميّة عبر الترويج لمجتمع مؤمن ودولة علمانيّة جامعةً بين التديّن والحقوق، بدرجات متفاوتة» (Bayat, 2013:

---

(٧) إنّ تقدّم النيوليبراليّة، التي بدأت في الفترة بين عامي ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠ مع انتصار تاتشر وريغان، والتي انتشرت لاحقاً لتصبح الأيديولوجيا السائدة في معظم أرجاء العالم، أدى دوراً محوريّاً في تغيّر الخطاب هذا. في موقع «الدولة» و«الثورة» كان ثمة نموّ متعاظم للحديث عن المنظمات غير الحكوميّة، «المجتمع المدنيّ»، «المجالات العموميّة» وما إلى ذلك ـ باختصار، الإصلاح.

أصبح التغيّر التدريجيّ الطريق الوحيد المقبول للتحوّل الاجتماعيّ. ولقد عمدت الحكومات الغربيّة، ووكالات الإغاثة، والمنظمات غير الحكوميّة بترويج هذا الإنجيل الجديد باطّراد. وإنّ توسّع قطاع هذه المنظمات في الوطن العربي ودول الجنوب كان دلالة أكثر تعميمياً لتحوّل دراماتيكيّ من النشاط الاجتماعيّ، النابع من مصالح جمعيّة، إلى تركيز على مساعدة الذات الفرديّة في عالم تنافسيّ (Bayat, 2013: 56).

(٨) كشفت دراستان أُجريتا في لبنان في سبعينيات القرن العشرين، وعام ١٩٩٣ لدراسة الاتجاهات الأيديولوجيّة للشباب اللبنانيّ بأنّ ثمة تحوّلاً نموذجياً هائلاً في التماهي السياسيّ والتوجّه الأيديولوجيّ. وبينما كان التركيز على القومية العربيّة أكثر انتشاراً في السبعينيّات، بنسبة ٤٢ بالمئة متماهين كقوميّين عرب، فإنّ هذا الرقم انحدر بشكل ملحوظ عام ١٩٩٣ إلى ١٦ بالمئة، لتُستبدَل بالوطنيّة اللبنانيّة التي احتلّت ٦٨ بالمئة من توجّهات الشباب. وفي السبعينيّات، كان ثمة ٢٥ بالمئة ممّن تماهوا في الوطنيّة اللبنانيّة، أكثر بنسبة ٥ بالمئة فقط ممّن تماهوا مع الأمميّة (شيوعيّين). ولقد انحدر هذا الرقم كذلك عام ١٩٩٣ إلى ٨ بالمئة، بينما أصبحت الأمميّة تُعرّف بكونها الإسلاماوية (Faour, 1998).

(57. ولقد شهد بيات، مثل فرانسوا بورغا، سقوط اليسار العربيّ وسيادة أيديولوجيّتَيْن سياسيّتَيْن، نيوليبراليّة من جهة (بكونها الأيديولوجيا العالميّة الأكثر تأثيراً)، ومابعد الإسلاميّة في الجهة الأخرى (Burgat, 2010)، وتتشارك كلتاهما سرديّة الإصلاح.

وباختصار، فإنّ الارتباط بين السياسة والعامل الاجتماعيّ نادراً ما كان يتم توضيحه عبر شخصيات ذات تأثير في العلوم الاجتماعيّة. ولاحظ حنفي أنّ كثيراً من المراكز الاستشاريّة (فريدوم هاوس، وإيكونومست إنتيليجنس يُنِت، ومبادرة الإصلاح العربي، وغيرها) تعمد إلى تقييم المؤشرات الرسميّة التي أثبتت جدواها في تعقّب التحوّلات الصغيرة [الميكرو ـ تحوّلات] في الوطن العربي (Hanafi, 2012)، وفي تحديد الدول التي شهدت تغيّراً في نظام الحُكم، وانتقلت قُدُماً إلى حُكم القانون، ولكنها أخفقت، برغم ذلك، كما يحاجج حنفي، في تمييز إمكانيّة فعليّة لإعادة هيكلة البنية السياسيّة.

خامساً: تحليل نوعيّ للإنتاج الأكاديمي العربي

كما تمّت الإشـارة سابقاً، هناك فقط نسبة ٢٥ بالمئة من المعرفة المتعلقّة بالانتفاضات العربيّة تمّ إنتاجها من داخل المنطقة، وضمن هذه المعرفة ثمة نسبة تقارب ٥٠ بالمئة تم إنتاجها بالعربيّة، و٤٥ بالمئة بالإنكليزيّة، و٥ بالمئة بالفرنسيّة، بحيث إنّ غالبيّة المساهمين كانوا عرباً. وبالرغم من عدم وجود أيّ مؤلّفين عرب في لائحة المؤلّفين الـ ٢٥ الأكثر اقتباساً، فإنّ سمير أمين مُقتبَس ٧ مرات، بسبب إسهاماته في التحليلات مابعد الكولونياليّة لتأثير الإمبرياليّة الرأسماليّة في مصر وشمال أفريقيا، وذلك من مؤلّفين عرب وغير عرب على حد سواء. ويميل معظم العرب الذين يكتبون من داخل الوطن العربي بالإنكليزيّة إلى اقتباس إحالات عربيّة وإنكليزيّة. وإضافة إلى ذلك، فإنّ ما يقارب ٤٠ بالمئة من المقالات مستندةٌ إلى العمل الميدانيّ، وهذا يتبدّى في كميّة الوصف التفصيليّ الموجود في كثير من هذه المقالات.

وبشتّى الأحوال، ثمة إشارات ضئيلة إلى أنّ أياً من هؤلاء المؤلفين قد أدخلوا بعضهم بعضاً في الجدال. وفي حالات استثنائيّة، حينما يعمد المؤلّفون فعلياً إلى إقحام بعضهم بعضاً، فإنّهم لا يكونون واضحين في انتقاداتهم.

فعلى سبيل المثال، بعد أن ردّ بعض المؤلفين على افتتاحيّة الطاهر لبيب في مجلة **إضافات** (العدد ١٨) بطريقة ضمنيّة، دعاهم محرّر **إضافات**، ساري حنفي، إلى الإحالة

لمقدمته أو لانتقاد أي مؤلّف آخر بشكل أكثر وضوحاً، بهدف توليد جدال. ولكنهم لم يستجيبوا.

إنّ ٨٠ بالمئة من العرب الذين يُنتجون المعرفة بالإنكليزيّة مرتبطون بالجامعات، سواء الوطنيّة] (قطر، مصر، الأردن، عُمان، وغيرها) أو الخاصة (بشكل كبير من الجامعة الأمريكيّة بالقاهرة، والجامعة الأميركية في بيروت). وإنّ ما تبقّى إما كتّاب أو مرتبطون بمؤسسات بحثيّة محليّة أو إقليميّة (مثل مركز دراسات الوحدة العربيّة). وبما أنّ كثيراً من هؤلاء الكتّاب يؤسّسون دراساتهم على العمل الميدانيّ، فإنّهم يميلون إلى وضع هيكلٍ منظَّم مؤسَّس على مقدّمة، ومنهجيّة، وقسم خاص بالخلاصات، ونقاش، وخاتمة، ويميلون إلى تبنّي المعايير الغربيّة الأكاديميّة في النشر. وتبدو النتائج الأوليّة الناتجة من التحليل النوعيّ المطبَّق على نموذج المنشورات العربيّة بأنّها تقترح بأن الأمر المعاكس هو الصحيح؛ أي أنّ معظم المؤلّفين العرب الذين ينشرون بالعربيّة يميلون إلى عدم وضع خطّة منظَّمة للمقالة في المقدّمة، وكان ثمة سمة سائدة تتعلق باستخدام تبويبات مرقَّمة للإشارة إلى خيط متسلسل عبر المقالة.

وعندما يتم استخدام النظريّة، فإنّها عادة ما تكون هيكلاً نظريّاً أجنبيّاً. إنّ هذا الأمر ينطبق على كلٍّ من المنشورات المكتوبة بالإنكليزيّة والعربيّة على حدٍّ سواء. وإنّ إحدى الفرضيّات تقول إنّ هذا الأمر عائد إلى ندرة وجود «هياكل نظريّة» عربيّة. كما يبدو بأنّ المؤلّفين العرب الذين ينشرون بالعربيّة يعتمدون، كذلك، بشكل أكبر على الميديا (الأخبار، وصفحات الفيسبوك ... إلخ) في اقتباساتهم، على عكس العرب الذين يكتبون بالإنكليزيّة الذين يميلون إلى اقتباس عدد أكبر من مقالات الدوريّات المحكمة والكتب.

وبشكل عام، فإنّ الإحالات العربيّة أقل ميلاً إلى أن تكون إحالات أكاديميّة، بل تتضمن، في حالات كثيرة، المدوّنات، ومقالات الصحف، والمقابلات، وتقارير أخرى تعتمد على مصادر مباشرة. وكذلك، إن معظم العمل الميدانيّ يتم تطبيقه بالعربيّة لأسباب تتعلق بتسهيل الفهم، ولهذا فإنّ من المفاجئ أن نجد أنّ قلة من المؤلّفين الذين ينشرون بالعربيّة يعتمدون على العمل الميدانيّ. وإنّ الحالتين اللتين تتضمّنان العمل الميدانيّ فعلياً تعتمدان على معطيات إحصائيّة لتفسير الوضع بدلاً من الحصول على بيانات معتمدة على مصادر مباشرة ومعرفة ذات معنى يتم إنتاجها عبر فاعليّن محليّين متجذّرين في المنطقة.

وفي أغلب الحالات، فإنّ المعرفة المنتَجة في الوطن العربي توصيفيّة في طبيعتها، ولا تعطي الكثير مما ينبغي أن يكون. إن الموقف التمثيليّ للمؤلّف العربيّ يستخدم الثورات كدلالة على نضال شرعيّ للعدالة الاجتماعيّة ضد أوتوقراطيّات قمعيّة (Al-Afifi, 2012). كما أنّهم يميلون إلى إعطاء نظرة استعاديّة للشروط السوسيو ـ سياسيّة التاريخيّة التي أدّت إلى الثورات، وعادة ما يتم تأطير الأحداث كنتاج ضروريّ لقمع ممنهج ومديد (Kilo, 2011).

هرميّة الشرعيّة في إنتاج المعرفة

من التحليل المذكور سابقاً، بإمكاننا أن نَخْلص إلى أنّ ثمة هرميّة واضحة بين ثلاث مراتب من إنتاج المعرفة. في المرتبة **الأولى**، إنّ منتجي المعرفة الذين يمتلكون الدرجة العليا من الشرعيّة (والعامل الأعلى للاقتباس) هم من أعضاء الرابطة الجامعيّة المختصّين بالسياسة الخارجيّة الأمريكيّة، الذين ينشئون المركز النظريّ، المعلوماتيّ، و/ أو التحليليّ. ولقد تم اقتباس المؤلفين عبر جميع مراتب منتجي المعرفة، وغالباً ما تنشر أعمالهم في الدوريّات ذات التأثير العالي. وتنبع شرعيّتهم من مكانتهم كـ «خبراء» في التسلّط في الشرق الأوسط، والدمقرطة، والإصلاح السياسيّ. وإنّ مفردة «خبير» في هذا السياق ليس لها علاقة كبيرة بالمعرفة المحليّة، بما أنّ قليلاً من هؤلاء المنتجين يحيلون على منتجين محليّين للمعرفة عند دراسة المنطقة.

وبدلاً من ذلك، فإنّ بعض الخبرة محصورة في فهم أثمان السياسات الخارجيّة الأمريكيّة في الشرق الأوسط ومنافعها، بينما نجد أنّ بعضها منتقد لدعم الإدارة الأمريكيّة المديد للأنظمة التسلّطيّة العربيّة. وإنّ عناوين مثل «المصالح المشتركة، والحلفاء المقرَّبون، كيف يمكن للديمقراطيّة في الأقطار العربيّة أن تنفع الغرب»، و«التعليم السلطويّ والمرونة السلطويّة: استجابات النظام لـ «النهضة العربيّة»»، هما مثلان وثيقا الصلة بالطرق التي يدرك من خلالها المنتجون المشاكلَ التي يدرسونها.

إضافة إلى ذلك، فإنّ مكانتهم كأكاديميّين وباحثين، على حدٍّ سواء، في مراكز استشاريّة أمريكيّة بارزة أمرٌ إشكاليٌّ بشكل خاص حينما يتعلق الموضوع بالروح العلميّة، حينما تكون الأمور البحثيّة ميّالة بالضرورة نحو المصالح الأمريكيّة الخاصة. إنّ معهد بروكنغز، ومؤسسة كارنيغي للسلام الدوليّ، ومركز ولسون، ومراكز استشاريّة أمريكيّة

أخرى، هي مؤسسات للبحث العلميّ السياسيّ/ الاجتماعيّ في الشرق الأوسط، وهو عامل أثّر بلا شك في دور منتجي المعرفة. وإنّ شرعيّة هؤلاء المنتجين تتكرّس بشكل أكبر عبر ظهورهم العام على شبكات الأخبار العالميّة، مثل سي. إن. إن.، ونشرهم الاعتياديّ في الدوريّات مثل *Foreign Affairs* و*Foreign Policy*.

في المرتبة **الثانية** هناك منتجو المعرفة شبه الطرفيين، الذين لم يبلغوا مرحلة السلطة الفكريّة. وهنا نحن لا نتحدث عن الباحثين المحليّين الذين يتم استخدامهم أحياناً كـ «مُخبرين» لمنتجي المعرفة من المرتبة الأولى. تشتكي منى أباظة بشدة بأنّ الأكاديميّين المحليّين غالباً ما يتم اختزالهم إلى «مزوّدي خدمات لـ «الخبراء» الأجانب الذين يصلون ويرحلون بطائراتهم» (Abaza, 2011). ولكنّنا نشير إلى الباحثين الأقل اقتباساً بالرغم من أهمية عملهم. إنّ المثال الأفضل هو منى الغباشي التي تابعت الثورة المصريّة على الأرض عن كثب.

وعلى أيّ حال، فإنّ ما لاحظناه هو أنّ كتاباتها كانت تُستخدَم بالنتيجة كمرجع للأحداث الفعليّة التي حدثت خلال ذلك الوقت، وليس كمرجع نظريّ بأيّ حالة من الحالات. وبالإمكان إضافة مؤلّفين آخرين إلى هذا التصنيف، منهم مؤلّفون عرب يكتبون من داخل الوطن العربي بالإنكليزيّة. ويختلف هؤلاء المؤلّفون بشكل ملحوظ عن منتجي المعرفة من المرتبة الأولى بكونهم يقتبسون المنتجين من كلتا المرتبتين الأولى والثالثة.

إنّ المنتجين من المرتبة **الثالثة** هم منتجو المعرفة الثانويّون الذين يتضمنون المؤلّفين العرب الذين يكتبون من داخل المنطقة باللغة العربيّة. ونادراً ما يتم سماع هذه الأصوات على نطاق دوليّ، ولا تتم الإحالة إليهم إلا من منتجي المعرفة من المرتبة الثانية. وإنّ الأمر الإشكاليّ، بشكل خاص، هو العلاقة الأحادية الاتجاه بين المنتجين من المرتبة الأولى والمنتجين من المرتبة الثالثة، التي تخلق البنية الهرميّة للشرعيّة، إذ بينما يقوم المنتجون من المرتبة الثالثة باقتباس المنتجين من المرتبة الأولى (وبذلك فهم يمنحونهم الشرعيّة)، لا يعمد المنتجون من المرتبة الأولى إلى اقتباس المنتجين من المرتبة الثالثة، ما يتسبّب بسحب الشرعيّة من مواقعهم كمنتجي معرفة على نطاق دوليّ. إنّ الطبيعة الجمعيّة لإنتاج المعرفة مكسورةٌ، وثمة بنيةٌ هرميّةٌ، مؤسَّسةٌ على شرعيّة المعايير المهيمنة المُمَأسسة غربياً للمعياريّة السياسيّة والأيديولوجيّة، تحلّ محلّها.

خاتمة

إنّ الخلاصات في هذه الفصل تشير إلى أنّ غالبيّة المعرفة المتعلقة بقضيّة اجتماعيّة محليّة بشكل كبير يتم إنتاجها خارج الوطن العربي باللغة الإنكليزيّة. ويعود هذا بشكل أساسيّ إلى هيمنة اللغة الإنكليزيّة (انظر الفصل السابع من هذا الكتاب) في الأبحاث وإنتاج المعرفة، المرتبطة بسيادة المؤسسات الأكاديميّة، والمراكز الاستشاريّة، علاوة على معايير النشر الغربيّة في الدوريّات العالميّة، التي لا تبذل سوى القليل من الجهد أو لا جهد على الإطلاق في التكيّف مع اللغات الأجنبيّة. وعلاوة على ذلك، فإنّ المعرفة الضئيلة التي يتم إنتاجها داخل الوطن العربي تُنتَج باللغة العربيّة من دون أن تُترجَم.

وعلى نحو كبير، فإنّ المؤلّفين الذين يكتبون بلغةٍ بعينها، يقتبسون بلغةٍ بعينها. لقد وجد هوساي ـ هولتزشاخ، وميلود (Houssay-Holzschuch and Milhaud, 2013) بأنّ المؤلّفين الفرنسيّين يميلون إلى الاقتباس، معظم الأحيان، من مراجع فرنسيّة، وهذا يتأكّد من خلال عملهم. وإنّ قضيّة انقسام وتشرذم المعرفة (Compartmentalization) بحسب اللغة، تصبح إشكالية بشكل كبير هنا. ويرى بعض المؤلّفين بأنّ الترجمة فرصة لانعكاسيّة متزايدة (Burns and Zichner, 2009; Crane [et al.], 2009; Hanafi, 2010)، قد تقود إلى طرق جديدة في تأسيس وتوضيح المفاهيم. ويمكن إيجاد طرق جديدة للتفكير فعلياً في الترجمة، كما أنّ الترجمة يمكن فهمها وممارستها كعمليّة مستمرة، وحواريّة، ومشحونة بتوتّرات استكشافيّة (Houssay-Holzschuch and Milhaud, 2013).

إنّ هيمنة العلوم السياسيّة إشكاليّة بشكل ملحوظ كذلك، إضافة إلى ضعف المؤلّفين الطرفيين (جغرافياً ونظرياً في آن)، ما يؤدّي إلى إضعاف الجدل والحوار العالميّين بقدر كبير. يقوم كريم مقدسي في تأملات في حالة العلاقات الدوليّة في المنطقة العربيّة بإسهامات محوريّة عديدة مرتبطة بالسياق الذي يعمل داخله باحثو العلوم الاجتماعيّة في الوطن العربي عبر النظر إلى أنواع المؤسسات التي تعلّم أو تُدير البحث الاجتماعيّ. ويشير إلى إشكاليّة فهم «العلاقات الدوليّة» في منطقة لا يؤثّر فيها الباحثون إلا بقدر ضئيل في المنهج المعرفيّ ودوريّاته ومنتدياته الأساسيّة. ولا تُظهر النظرة العامة إلى دوريّات العلاقات الدوليّة ذات التأثير بأنّ الأصوات والأبحاث من المنطقة العربيّة موجودة حقيقة عبر غيابها العام فحسب، بل كذلك بأنّ تلك «المحادثات» الخاصة

بالعلاقات الدوليّة التي تتعامل مع المنطقة العربيّة تتحاشى المصادر العربيّة بشكل روتينيّ، ناهيك بالأصوات العربيّة المعارضة. ويحاجج بأنّ الافتقار العام الخاص بالمنهج إلى الاهتمام بأعمال الباحثين العرب، بل وحتى التجاهل القصديّ لها، ليس جديداً، ويعكس نموذجاً مديداً من الهيمنة الأكاديميّة والفكريّة والاستشراق الذي كشفه العمل المحوريّ لإدوارد سعيد.

وبالرغم من أنّ العلاقات الدوليّة منهج معرفيّ أجنبيّ بشكل خاص، فإنّ مقدسي يشير إلى مشكلات متكررة تواجه الباحثين العرب في الوطن العربي عبر العلوم الاجتماعيّة. ومع أخذ افتقار الباحثين العرب إلى الأبحاث، والحواجز اللغويّة، والسجل الفقير للنشر في الدوريّات المهيمنة بعين الاعتبار، فإنّ من الواضح أنّ كثيراً من الباحثين العرب الذين يعملون داخل المؤسسات الوطنيّة العربيّة مختفون فعلياً على النطاق العالميّ. وإنّ التحدّي اليوم هو فصل أبحاث العلوم الاجتماعيّة عن سياقها المحليّ، والذي يتوضّح بشكل أكبر عبر هيمنة المصالح النيوليبراليّة والسرديّات المتزامنة للتغيير، علاوة على تهميش المعرفة المحليّة لباحثين عرب كثيرين يعانون، في آن، القيود المحليّة والعالميّة الخاصة بإنتاج المعرفة.

الفصل التاسع

نحو فهم كتابة الأكاديميين العرب للعموم: حالة مقالات الرأي في الصحف اللبنانية

«لا يملّ الفهم الصحيح من حوار لا ينتهي و«حلقات مفرغة»، لأنه يثق بأن الخيال في نهاية المطاف سوف يلتقط على الأقل ومضة من ضوء الحقيقة المخيف دائماً».
(Arendt, 1953: 392).

مقدّمة

تُعتبر صفحات الرأي من المواد الأكثر قراءة في جميع الصحف والمطبوعات في العالم؛ فهي تسمح للكاتب غير المحترف بوضع قضية ما تحت أنظار صنّاع القرار والرأي العام أو بتقديم وجهة نظره وخبرته عبر الأخبار. وتأخذ مواد صفحات الرأي عادة أحد الأشكال الأساسية الستة التالية: افتتاحيات، ويكتبها موظفو الصحيفة؛ رسائل إلى المحرر، ويكتبها القراء؛ مقالات رأي، ويكتبها عموماً أشخاص ذوو خبرة أو صدقية خاصة في مجال معين؛ تصريحات تُنشر في الصحف بتوقيع أصحابها؛ مقابلات طويلة؛ وأخيراً شكل جديد يتكون من ردود أحد الخبراء على أسئلة القراء بشأن موضوعات محددة.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة مساهمة الأكاديميين (ولا سيَّما في لبنان) في كتابة مقالات الرأي في الصحف اللبنانية. وهذا بُعد من أبعاد العلوم الاجتماعية العامة وفق

التصنيف الرباعي لميشال بوراووي (بوراووي، ٢٠١٠). فكما بيّنا في الفصل الخامس، يميز بـوراووي بين أربعة أنـواع من علم الاجتماع: **النوعان الأولان** (علـم الاجتماع المهني والنقدي) لهما صلة بالجمهور الأكاديمي، بينما يتعلق **النوعان الآخران** (علم اجتماع العموم (Public Sociology)، وعلم اجتماع السياسات (Policy Sociology) بجمهور أوسع. يضع النشاط البحثي العمومي الباحث في اتصال وحوار مع أنواع مختلفة من الجمهور. وهذا ينطوي على حوار مزدوج» وعلاقات متبادلة، يُعزز فيها الحوار الهادف إلى التعلم المتبادل الذي لا يدعم ذلك الجمهور فحسب، بل يثري أيضاً البحث الاجتماعي نفسه، ويساعد على وضع أجنداته.

ويثير هذا الفصل كثيراً من الأسئلة: لماذا يكتب الأكاديميون مقالات رأي في الصحف؟ ما حجم مساهمة الأكاديميين؟ هل يعزز رأيهم وجهة نظر الصحف أم يقيم توازناً مع وجهة النظر المؤسسية؟ في أي نوع من القضايا يكتب الأكاديميون؟ ما دور «المتحكمين» (Gatekeepers) في صفحات الرأي؟

طبعاً، لا تقتصر مساهمة الأكاديمي في الشأن العام على كتابة مقالات الرأي؛ فالمقابلات وسيلة أخرى مهمة للمساهمة في النقاشات. على سبيل المثال، نجد في عدد ١٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ من صحيفة **ديلي ستار**، مقالتين يرد فيهما أسماء مشاركين ينتمون إلى الجامعة الأميركية في بيروت. فالصحافية ليساندرا أوهرستروم أجرت مقابلات مع ثلاثة أكاديميين في كلية الطب في الجامعة المذكورة في سياق كتابة مقالها «دم الخفاش: جرعة لإزالة الشعر الزائد أم حكاية الزوجات القديمات؟» (Ohrstrom, 2013). وأجرى كريم شاهين مقابلة مع أكاديمي من كلية الصحة العامة عن «الجانب المظلم للقمار» (Shaheen, 2013). ولكن بصفة عامة، تغيب تقريباً من الصحف المقابلات الطويلة أو آراء الخبراء في قضايا عامة (غير تلك المتعلقة بالحياة السياسية والاجتماعية).

لبنان: وسط إعلامي مستقطب سياسياً

منذ أوائل ستينيات القرن العشرين يتمتع لبنان بهامش حرية واسع في إدارة صحف تتناول القضايا اللبنانية وغيرها. وقد كان لبنان في الواقع مركز الحياة الفكرية العربية منذ أواخر القرن التاسع عشر (Favier 2004: 8)[1]. وكان بامتياز البلد الذي

(١) لعل هناك وعياً بالمهمة الثقافية للبنان. لقد كتب الفيلسوف اللبناني الراحل ميشال شيحا: «مصلحة =

تمحورت فيه المناقشات في صحيفتي **السفير** و**النهار** بشأن إنهاء الاستعمار والصراع العربي – الإسرائيلي والعروبة والعالم الثالث، فضلاً عن قضايا سياسية واجتماعية مهمة أخرى. ويمكن اعتبار صحيفة **الحياة** التي مقرها في لندن، ويملكها رجل أعمال سعودي، الصحيفة العربية الوحيدة التي تناولت مجموعة مماثلة من القضايا. ولهذا السبب، نأخذ بعض مقالاتها بعين الاعتبار في تحليلنا.

بيد أن لوسائل لإعلام اللبنانية سمات أكثر تعقيداً في الوقت الحاضر؛ فعلى الرغم من كونها من بين الأكثر حرية في المنطقة العربية، فإنها متحزبة للغاية وأبعد ما تكون عن الحياد والتوازن (Dabbous, 2010: 721). وتعكس وسائل الإعلام (صحف وتلفزيونات وإذاعات)، حتى غير الناطقة بالعربية منها، انقسامات السلطة على أسس سياسية/ طائفية معبّرة عن المساهمين الرئيسيين فيها، وبالتالي تعمل كامتدادات للانتماءات (Dabbous-Sensenig, 2000)، ولا تعدو كونها «صحف آراء» (Viewspapers)، بحسب تعبير أستاذ الإعلام المخضرم نبيل الدجاني (11 :1992)، بل إن الصحف، المموَّلة أساساً من رجال أعمال وجهات سياسية فاعلة، لا تدّعي حتى السعي وراء الموضوعية (Sakr, 2008). وفي الواقع، يشير بعض الباحثين إلى أنها أصبحت جزءاً لا يتجزأ من المشهد السياسي في لبنان (Dabbous 2010; Dabbous-Sensenig, 2000). ونتيجة لذلك، هناك «عقد اجتماعي مزدوج غير مكتوب» يربط الصحافيين بأصحاب وسائل الإعلام – ويقيّدهم بانتماءاتهم السياسية – بينما، بالطريقة نفسها، يتبع الصحافيون لآراء المواطنين، ويعملون مؤشرات للرأي السياسي، بدلاً من أن يكونوا مصدراً للتطورات الجديدة وقادة رأي محتملين (Dabbous 2010: 724). بعبارة أخرى، إن شدة تحيز وسائل الإعلام في بلد منقسم بشدة تحوِّل الإعلام إلى أداة لإيصال رسائل سياسية.

المنهجية

تتكون منهجية هذه الدراسة من مرحلتين: في المرحة **الأولى**، اخترنا عيّنة عشوائية منتظمة لتحديد حجم مساهمة الأكاديميين في صفحات الرأي، مقارنة بفئات أخرى من الكتاب. وجرى اختيار ثلاث صحف لبنانية على أساس مزيج من معدلات توزيع مرتفعة وتغطية وطنية وإقليمية قوية. تحمل الصحيفتان العربيتان (**الأخبار** و**النهار**)

= الوطن العربي بأكمله هي أن نقرأ كل الكتب من أجله، ومن أجله نستوعب جميع المعارف (...). مهمتنا الدائمة هناك.. ثروتنا هناك» (Chiha 1980: 45).

لقب ثاني وثالث أكثر الصحف توزيعاً في لبنان، على التوالي[٢]. كما أدرجنا صحيفة **ديلي ستار** التي تصدر بالإنكليزية. وتُعتبر **الأخبار** عموماً أنها تمثّل «اليسار» القريب أيديولوجياً من حزب الله، بينما تنشر **النهار** و**ديلي ستار** آراء محافظة (ليبرالية إلى حد ما). مع ذلك، كان التوجه الأيديولوجي متغيراً قليل الأهمية بالنسبة إلى هذا البحث، كما سنرى. وباختيار هذه الصحف الثلاث فقط، نعترف بأننا استبعدنا صحيفتين مهمتين أخريين: **السفير** و**لوريان لو جور**. وللتخفيف من أثر هذا الاستبعاد، سألنا صحافيين مسؤولين عن صفحات التحرير في مقالات الرأي فيهما عن مساهمة الأكاديميين في مقالات الرأي، فأكدوا النتيجة التي حصلنا عليها من الصحف الأخرى.

إضافة إلى ذلك، سوف نُدرج هاتين الصحيفتين، وكذلك صحيفة **الحياة**، في المرحلة الثانية، لتمثّل جميعاً قائمة أنشأناها لتكون الجزء الأكثر أهمية للتحليل في هذه المقالة.

لتكوين عيّنة من جميع مقالات الرأي التي ظهرت في أول أسبوع من كل شهر طوال سنة واحدة (من ١ آب/ أغسطس ٢٠١٠ إلى ١ آب/ أغسطس ٢٠١١). وبهذه الطريقة، بنينا أول عيّنة، ممثّلة إحصائياً، تشمل مجموعة كبيرة من الموضوعات على مدار السنة[٣] (انظر الجدول الرقم (٩ ـ ١)).

الجدول الرقم (٩ ـ ١)

توزيع الافتتاحيات في العيّنة

	النهار	**الأخبار**	**ديلي ستار**	**المجموع**
العدد	٥٣	١٢٠	٥٢	**٢٢٥**
النسبة المئوية	٢٣,٦	٥٣,٣	٢٣,١	**١٠٠**

في المرحلة **الثانية**، وهي الأكثر أهمية بالنسبة إلى هذه الدراسة، لأنها ستخدم التحليل النوعي، قمنا بزيادة عدد مقالات الرأي المحللة التي نُشرت في الصحف

(٢) يُشكر الكاتبان أناستاسيا الحاج وجوليا كريستينا دالاي (J. K. Daley) على مساهمتهما في جمع البيانات وتنقيحهما لهذا الفصل.

(٣) حصلنا على ميكروفيلم أرشيف **النهار** و**ديلي ستار** من مكتبة الجامعة الأميركية في بيروت، بينما أخذنا أرشيف صحيفة **الأخبار** من موقعها الإلكتروني: <http://www.al-akhbar.com/archive>.

اللبنانية عبر اختيار أكاديميين ظهروا في السنوات الثلاث الماضية (٢٠١١ ـ ٢٠١٣) في الصحف الثلاث نفسها، وفي أربع صحف إضافية. جمعنا بهذه الطريقة قائمة أكبر ضمت ١٤٧ مقالة كتبها بين سنتي ٢٠١١ و٢٠١٣ أكاديميون فاعلون (٩٠ مقالة) أو متقاعدون (٥٧ مقالة) (الجدول الرقم (٩ ـ ٢))، وسوف نطلق عليها القائمة الأكاديمية.

الجدول الرقم (٩ ـ ٢)

توزيع الافتتاحيات في القائمة الأكاديمية

الصحيفة	النهار	الأخبار	السفير	ديلي ستار	لوريان لو جور	الحياة	المدن	المجموع
عدد المقالات	١٢	٢٧	٣١	٨	٨	١٤	٤٧	١٤٧
النسبة المئوية	٨,٢	١٨,٤	٢١,١	٥,٤	٥,٤	٩,٥	٣٢	١٠٠

ولغرض هذا البحث، استبعدنا بعض الكتّاب النادرين المنتمين بطريقة ما إلى إحدى الجامعات، ولكن صلتهم بها ضعيفة بعض الشيء: أكاديميون سابقون يكتبون عادة للصحف (مثل دلال البزري)، أو صحافيون يدرّسون في الجامعات بدوام جزئي (مثل عمر نشابة ورامي خوري)[٤].

أولاً: من يكتب في الصحف؟

صُنّف كتّاب صفحات الرأي إلى سبع فئات: الصحافيون؛ الأكاديميون الجامعيون؛ الأكاديميون المتقاعدون؛ الممارسون[٥]؛ المنتسبون إلى مراكز دراسات مستقلة[٦]؛ السياسيون (غير أكاديميين)؛ الكتّاب[٧].

(٤) هنا، الحدود الفاصلة بين هذه الخلفيات غير واضحة. ينبغي الاعتراف بأن الصحافة أصبحت أكثر أكاديمية أو أن الأكاديميين يتبعون مزيداً من التقنيات الصحافية (Rodríguez-Garavito, 2014: 23).

(٥) في كثير من الأحيان قادة المنظمات غير الحكومية.

(٦) هي شركات استشارية مستقلة ومراكز دراسة أو بحث، تُصدر عادة تقارير بشأن مسائل اجتماعية واقتصادية وسياسية. وهذه المراكز، النشطة جداً في المنطقة العربية، موجّهة في معظمها نحو السياسات (معهد عصام فارس، ٢٠١١). وقد درسنا أهمية هذه المنظمات غير الحكومية (Hanafi 2010a).

(٧) الكتّاب هم في كثير من الأحيان صحافيون سابقون أو مهنيون يكتبون للجمهور.

وكما يُظهر الجدول الرقم (٩ ـ ٣)، فإن جزءاً صغيراً جداً (نحو ١٧ بالمئة) من مقالات الرأي كتبها الأكاديميون ونُشرت في العيّنة الممثّلة من الصحف المختارة. وكتب ١٠ بالمئة «باحثون» في مراكز بحثية مستقلة هي غالباً مراكز دراسات خاصة لا تقوم جميعها بوضع أبحاث، وكثير من هؤلاء «الباحثين» يحافظون على ألقاب مرتبطة بهذه المراكز، ولكن يعملون بالأحرى محللين سياسيين.

الجدول الرقم (٩ ـ ٣)

توزيع الافتتاحيات بحسب أنواع المؤلفين وفق تصنيف العيّنة

المؤلف	التكرار	النسبة المئوية
صحفي	٧٤	٣٣,٣
كاتب	٤١	١٨,٥
أكاديمي (جامعة)	٣٨	١٧,١
سياسي غير أكاديمي	٢٨	١٢,٦
منتسب إلى مركز مستقل	٢٣	١٠,٤
ممارس	١٧	٧,٧
أكاديمي متقاعد	١	٠,٥
المجموع	**٢٢٢**	**١٠٠**
غير معرف	٣	
المجموع	**٢٢٥**	

تبدو مساهمة الأكاديميين في مقالات الرأي أقل أهمية إذا أخذنا في الاعتبار ليس عدد مقالات الرأي المنشورة، بل عدد الكتاب الأكاديميين. وكما سنرى بالتفصيل، لم نشهد سوى ١٨ أكاديمياً في مجتمع لبناني يضم نحو ٢١٠٠ أكاديمي جامعي بدوام كامل. ومع أن تحديدنا جزئي، فإننا نقدّر وجود عدد إجمالي لا يتجاوز ٣٥ أكاديمياً لبنانياً.

وكما سيظهر لاحقاً، فإن مستوى مشاركة الأكاديميين الجامعيين أدنى كثيراً منها في دول أخرى، ولا سيَّما في العالم الغربي. ففي كندا، تستخدم دراسة أجراها فريق من الباحثين (جان بيير روبيتيل وإيف غينغراس) في جامعة كيبيك (Drouin, 1998) منهجية مختلفة عن منهجيتنا؛ فهي لا تدرس مقالات الرأي فحسب، بل أيضاً التغطية الإخبارية لتحديد مستوى استخدام البحث العلمي من قبل بعض صحف كيبيك في سنة ١٩٩٦. لقد أظهرت هذه الدراسة أهمية البحث الأكاديمي الوارد في هذه الصحف. ويبيّن بينوا غودان (Benoît Godin) (Drouin, 1998) أيضاً أن نصف أساتذة الأبحاث الأكثر نشاطاً شارك في نشر المعرفة العلمية للناس (كتابة كتب أو مقالات، ومشاركة في الإذاعة والتلفزيون، وتنظيم المعارض ... إلخ)[٨].

أما أصوات النساء في مقالات الرأي، فهي في عيّنتنا قليلة جداً، بل أقل في القائمة الأكاديمية (الجدول الرقم (٩ ـ ٤)). ومقالات الرأي التي كتبها أكاديميون كانت كلها تقريباً (٩٧ في المئة) بأقلام رجال. وتؤكد كارول جينكينز (Jenkins, 2008) اتجاهاً مماثلاً في دراستها لـ **واشنطن بوست** و**نيويورك تايمز** و**نيوارك ستار ليدجر** (Newark Star-Ledger).

الجدول الرقم (٩ ـ ٤)

توزيع الافتتاحيات بحسب الجنس

	العيّنة		القائمة الأكاديمية	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	٢٠٧	٩٢	١٤٤	٩٨
إناث	١٨	٨	٣	٢
مجموع	**٢٢٥**	**١٠٠**	**١٤٧**	**١٠٠**

من هم الأكاديميون الذين يكتبون مقالات رأي؟ ثمة ٢٥ أكاديمياً فقط كتبوا ١٤٧ مقالة رأي، منهم ١٨ لبنانياً، و٤ يعيشون في الخارج، و٣ من فلسطين (انظر الجدول الرقم (٩ ـ ٥)).

(٨) لتشجيع نشر الأبحاث العلمية في الصحف، تستضيف بعض الجامعات الأمريكية، مثل جامعة ديوك، مركزاً خاصاً بكتابة مقالات الرأي.

الجدول الرقم (٩ ـ ٥)

الأكاديميون المساهمون في مقالات الرأي ـ مقيمون في لبنان أو من الشتات اللبناني ضمن القائمة الموسعة

الكتاب	الانتماء	الاختصاص	يعيش في الخارج	عدد مقالات الرأي
فواز طرابلسي	متقاعد. مدرس سابق في الجامعة اللبنانية الأميركية	تاريخ/ علم اجتماع		٢٦
أحمد بيضون	متقاعد. مدرس سابق في الجامعة اللبنانية	علم اجتماع/ تاريخ		٢٣
جاد شعبان	الجامعة الأميركية في بيروت	اقتصاد		١٩
أسعد أبو خليل	جامعة كاليفورنيا	علوم سياسية	يعيش في الخارج	٨
مسعود ضاهر	الجامعة اللبنانية	تاريخ		٧
بشار حيدر	الجامعة الأميركية في بيروت	فلسفة		٦
فادي بردويل	جامعة شيكاغو	أنثروبولوجيا	يعيش في الخارج	٥
أحمد بعلبكي	متقاعد ـ الجامعة اللبنانية	علم اجتماع		٤
سامر فرنجية	الجامعة الأميركية في بيروت	علوم سياسية		٤
منى فياض	الجامعة الأميركية في بيروت	علم نفس اجتماعي		٣

يتبع

تابع

ساري حنفي	الجامعة الأميركية في بيروت	علم اجتماع		٣
داود خير الله	جامعة جورجتاون	دراسات شرق أوسطية	يعيش في الخارج	٢
ألبر داغر	الجامعة اللبنانية	اقتصاد		١
أنطوان فليفل	الجامعة الكاثوليكية دي ليل	فلسفة/ لاهوت		١
فيصل محمد	الجامعة اللبنانية	علوم سياسية		١
جلبير أشقر	SOAS ـ جامعة لندن	دراسات شرق أوسطية	يعيش في الخارج	١
حارث سليمان	الجامعة اللبنانية	علوم سياسية		١
حسين الزين	الجامعة اللبنانية	حقوق		١
كمال وهبي	جامعة مونتريال	علوم سياسية	يعيش في الخارج	١
نديم المنصوري	الجامعة اللبنانية	علم اجتماع		١
نواف كبارة	جامعة البلمند	علوم سياسية		١
كمال ديب	جامعة أوتاوا	اقتصاد	يعيش في الخارج	١
المجموع				**١٢٠**

بعبارة أخرى، ثمة قلة فقط من الأكاديميين في لبنان مهتمة بكتابة مقالات رأي في الصحف. وجميع هؤلاء، ما عدا نديم المنصوري، يقيم في بيروت حيث تتركز الموارد الرمزية والثقافية. وبعضهم متقاعد (فواز طرابلسي، وأحمد بيضون، وأحمد بعلبكي). ومن اللافت أن ليس هناك سوى امرأة واحدة: منى فياض. أما من حيث السن، فالأغلبية من الجيل الأكبر سناً، فيما يحجم جيل الشباب عن المشاركة بوجود هذا الشكل من التدخل العام. ويبدو أن اللبنانيين هم أساساً من يكتب مقالات الرأي؛ فالأكاديميون الأجانب الذين قابلناهم غير مهتمين، أو يعتقدون أنهم لا يمتلكون صدقية المشاركة في المناقشات المحلية.

من الذين يعيشون في بلد أجنبي، هناك بعض الأكاديميين، ولكنهم أيضاً كتّاب مقالات غزيرو الإنتاج، مثل أسعد أبو خليل، أو جوزيف مسعد، أو خالد الحروب[٩]. لقد ساعد توفر العديد من الصحف على الإنترنت باللغة الإنكليزية على زيادة عدد القراء خارج المنطقة العربية، ولكن بشكل رئيسي ضمن الجوالي العربية[١٠]. و**جدلية** هي إحدى تلك المنشورات الإلكترونية التي تجذب الكثير من أفراد الجوالي العربية إلى الكتابة[١١].

يستند بعض مقالات الرأي إلى الأبحاث، بينما لا يفعل بعضها الآخر. بيد أن اللافت لدى البحث في سِيَر هؤلاء الكتّاب هو أن بعضهم باحث مهني ممتاز. وهذا يعني أن الباحث الجيد يمكن أن يمضي بعض الوقت في ممارسة «البحث الاجتماعي العمومي». ولذلك يمكن اعتبار المقالات التي يكتبها البعض حواراً ضرورياً مع الجمهور. أما الذين ينشرون في كتب ومجلات علمية محكمة بالإنكليزية أو الفرنسية، فيجدون في مقالات الرأي فرصة للكتابة باللغة العربية ونشر رسالتهم إلى مجتمعاتهم المحلية وخارجها. وأخيراً، في ما يتعلق بحقل الكتابة، فإن هؤلاء الأكاديميين جميعاً، كما يبيّن الجدول الرقم (٩ ـ ٥)، يكتبون في مجال علم الاجتماع.

من المثير للاهتمام أن الأكاديميين اللبنانيين الذين يكتبون لصحيفة **ديلي ستار** نادرون؛ فمعظم كتّاب الصحيفة هذه من غير العرب الذين كلّفتهم **بروجيكت سنديكيت**

---

(٩) مسعد والحروب ليسا في الجدول الرقم (٩ ـ ٥)، لأنهما ليسا لبنانيين.

(١٠) النشر عبر الإنترنت غير مقيّد بحجم معيّن، ويمكن إنجازه على الفور تقريباً، وهو ما يتيح للأكاديميين مزيداً من الحرية في تقديم أبحاثهم وآرائهم.

(١١) أود أن أذكر أيضاً موقع «الانتفاضة الإلكترونية» أو مواقع صحف أجنبية أخرى، ولكن الأكاديميين اللبنانيين المساهمين فيها نادرون. الاستثناء الوحيد هو شارل حرب الذي كتب ثلاث مرات في صحيفة **الغارديان** في السنوات الثماني الماضية.

(Project Syndicate)[١٢]، والنتيجة هي أن قلة من مقالات هذه الصحيفة تهتم بالشؤون المحلية.

البحث عن الكتاب: دور المحرر

يواجه محرّرو قسم الرأي قيوداً تتعلق بالمساحة والوقت واهتمامات القرّاء. ويتعيّن عليهم تحديد مقالات الرأي (افتتاحيات وغيرها) التي تُعتبر أجدر من غيرها بالنشر. وبهذه الطريقة يؤثرون في الآراء التي تُنشر في الصحف، فضلاً عن مواعيد النشر واختيار الموضوعات[١٣].

ويقوم المحرّرون، باعتبارهم «المتحكمين» بشكل أولي، كما وصفهم غولان (Golan, 2010)، بتعزيز وجهة نظر الصحف من طريق استخدام صفحات مقالات الرأي. بيد أن مثل هذه الاستراتيجيا قد تناقض دور مقالة الرأي المخصصة لتحقيق التوازن مع آراء الصحيفة؛ إنها استراتيجيا تعرض القراء لوجهات نظر تكاد تكون أحادية الجانب في قضايا سياسية مثيرة للجدل، ولكن هذا يتجاوز هدف هذا الفصل[١٤].

قد يتخذ بعض الأكاديميين خياراً استراتيجياً مفاده عدم تقديم «المواعظ إلى الجوقة»، أي اختيار صحف يمكن أن تصل إلى جمهور يعارض حجج الكاتب. وبهذه الطريقة، يفتحون نقاشاً ويقدمون أفكاراً جديدة للجمهور. وقد تكون هذه الاستراتيجيا خطرة، لأن هؤلاء الأكاديميين سيضعون أنفسهم في مرمى النيران باختيار جمهور أيديولوجيا معارضة. ربما تفسر المخاطر المرتبطة بمناقشة جمهور ذي رأي مختلف عدم مشاركة الأكاديميين في الإعلام.

---

(١٢) تطرح بروجيكت سنديكيت نفسها كمشروع «يحمل [...] آراء قادة ومفكرين معتبرين من مختلف أنحاء العالم إلى القراء في كل مكان. ومن خلال تقديم وجهات نظر ثاقبة عن عالمنا المتغير من أولئك الذين يشكلون اقتصاده وسياسته وعلومه وثقافته، أنشأت **بروجيكت سنديكيت** منبراً لا مثيل له للنقاش العام المستنير». وهي توفر مقالات لنحو ٤٩١ صحيفة في ١٥٤ بلداً. وتُتَرجم تعليقات **بروجيكت سنديكيت** إلى «تسع لغات، وتصل إلى أكثر من ٧٦ مليون قارئ في ١٥١ دولة». انظر: <http://www.project-syndicate.org/>.

(١٣) على سبيل المثال، وسائل الإعلام الروسية مهتمة بمناقشة قضايا المساواة بين الجنسين، وبشكل خاص تواريخ نشر فعاليات المرأة أو في بعض الحالات (أخبار الإجرام، الانحراف...) (Zdravomyslova and Temkina, 2014: 110).

(١٤) يذهب مروان بشارة (Bishara, 2004) أبعد من ذلك في شرح أن «الصحف المنتشرة جماهيرياً تنتج جماهير من المواطنين. إنها شركات مهمتها الأولى توليد العوائد لمساهميها من طريق استنساخ الوضع الراهن لعلاقات السلطة، ولذلك، فإن كتّاب الرأي هم في كثير من الأحيان الأفضل في الكتابة العامة التي تدور حول قضايا خلافية، ولا يفعلون أكثر من مغازلة السلطة. ويكيّف هؤلاء الكتّاب بمهارة وجهة نظرهم مع الباب الدوّار لصاحب السلطة بكل دينامياته المعقدة».

يختار أكاديميون آخرون استراتيجيا أخرى بالتوجه إلى جمهور ذي آراء مماثلة، تماشياً مع وجهة نظر ميشيل فييفوركا (Wieviorka, 2014: 103) بأن الباحثين في علم الاجتماع العمومي يصبحون أكثر فعالية عند مخاطبة جمهور منتقى بعناية ويبدي رغبة في النقاش.

من خلال مقابلة ثلاثة محررين لصفحات الرأي في لبنان، وجدنا أنهم نادراً ما يتصلون بأحد لدعوته إلى الكتابة في صحفهم، بل يجري ما هو عكس ذلك في أكثر الأحيان. إضافة إلى ذلك، اشتكى محرّرون من أن بعض المواد التي استلموها ليست قابلة للنشر، لأنها «لا تقدم حجة، بل موقفاً سياسياً وإهانات»، كما عبّر محرر اشتكى من أنه استلم مواد من أكاديميين متحزبين للغاية، يعزون فيها شراً متأصلاً وغير قابل للمعالجة إلى الحزب الذي يعارضونه من دون تقديم معلومات إلى القراء. والأكاديميون بالنسبة إلى هذا المحرر هم مجرد مواطنين مرتبطين بأحزاب سياسية[١٥].

بصفة عامة، لا يبدو أن محرّري الصحف الذين التقيناهم يقدّرون ضرورة دعوة باحثين أكاديميين إلى الكتابة في صفحاتهم، ولا أهمية إشراك الأكاديميين في المناقشات التي ينشرون.

ثانياً: أساليب التعبير: التأملي والاستفزازي والمواطن

يُظهر تحليل مضمون القائمة الأكاديمية ثلاثة أساليب للتعبير في أثناء كتابة مقالة رأي: الأسلوب التأملي (Reflective)، والأسلوب الاستفزازي، وأسلوب المواطن. ويمكن أن يساهم هذا التصنيف في فهم أهمية مساهمة الأكاديميين في مقالات الرأي.

١ ـ الأسلوب **الأول** تحليلي وتأملي؛ تحليلي بمعنى تقديم حجج معقدة لفهم و/أو تفسير ظاهرة اجتماعية أو حدث سياسي، واتخاذ موقف حياله يكون قابلاً للأخذ والردّ وفق التاريخ والجغرافيا؛ وتأملي بمعنى القدرة على النقد الذاتي وتجاوز التخندق الأيديولوجي ومراجعة الأسئلة، بل وإعادة تأطير طريقة قراءتنا لظاهرة اجتماعية أو حدث سياسي. ولكن هذا لا يعني أننا نميل هنا إلى تمجيد ما هو تحليلي بوصفه

(١٥) على الرغم من أن رغبة المساهمة في النقاش العام من منطلق تأييد أيديولوجيا سياسية معيّنة أمر مفهوم، فإن التصرف وفق هذا الدافع قد يسيء إلى مهنة الأكاديمي. وكتابة مقالة من دون احترام الموضوعية قد تشوِّه سمعة الباحث بين الجمهور وفي الوسط الأكاديمي على حد سواء.

محايداً: فالموقف التحليلي قد يستبطن يوتوبيا ورغبة في مساعدة حركة اجتماعية في طور التكوين. والعلاقات بين المجالات العلمية والصحفية والسياسية معقدة، وهناك خطر الاستقطاب (Mauger, 2011).

مثلاً، يلفت الأستاذ المساعد في العلوم السياسية في الجامعة الأميركية في بيروت سامر فرنجية في مقالته «الثورة السورية: «الخير والشر» أم «المع والضد»» (فرنجية، ٢٠١٢)، انتباه القارئ غالباً بتقديم معلومات جديدة وتحليلات طازجة، مقارناً، على سبيل المثال، الانتفاضة السورية بالثورة الفرنسية، ومبيّناً العلاقة المتناقضة بين الأخلاق والسياسة. فأولئك الذين لا يريدون أن يأخذوا موقفاً من الانتفاضة السورية اختاروا الاختباء وراء الموقف الأخلاقي (الخير مقابل الشر) بحجة أن المعارضة السورية أيضاً تنتهك حقوق الإنسان. وهو كذلك نقدي، حيث بدأ مقالته بالإشارة إلى انتهاك حقوق الإنسان من جانب المعارضة السورية. تبدو كتابته عميقة، لكنه يستخدم أحياناً حكايات تساعد القراء على تعزيز فهمهم لمسائل معقّدة. فهناك دائماً جانب تعليمي من دون أن يصبح واعظاً. وفي مقالة «كامل الأسعد والهوية في أزمة»، يفنّد كمال وهبة (وهبة، ٢٠١٠)، وهو أستاذ في الجامعة اللبنانية، مقالة كتبها طلال عتريسي بأن الشيعة اللبنانيين يكتسبون وعيهم كطائفة بفضل حركة الصدر في أوائل الثمانينيات. ويرجع إلى وقت سابق مستخدماً آراء المؤرخ فيليب حتي، ويكرر مفهوم المجتمع والوعي الطبقي لكارل ماركس وغيره من الباحثين الاجتماعيين. وفي السياق نفسه، تأتي مقالة أحمد بعلبكي، الأستاذ المتقاعد من الجامعة اللبنانية، الذي كتب نصاً تحليلياً بامتياز في جريدة **السفير** (١٧ آب/ أغسطس ٢٠١٣) عن جريمة سببها زواج مختلط بين درزية وسنّي.

يشبه أسلوب التعبير هذا وصفَ ميشيل فييفوركا (Wieviorka, 2014: 103) لأسلوب بعض الباحثين الاجتماعيين الفرنسيين الذين يرغبون في أن يُعتبَروا مثقفين، أي مشاركين في الحياة العامة. بيد أن ما يميّزهم من الشخصية الكلاسيكية للمثقف، من نمط جان بول سارتر، هو أنهم لا يريدون التعبير عن رأي في مجال ليس لديهم فيه خبرة خاصة.

٢ ـ أسلوب التعبير **الثاني** ليس تحليلياً فحسب، بل هو يتحدّى أيضاً الحس العام السائد، ويفتح فضاءات جديدة للمناقشة. مثلاً، يمكن التفكير في بعض مقالات منى فياض، أستاذة علم النفس الاجتماعي في الجامعة اللبنانية: «أن تكون شيعياً ٢٠٠٨» أو «الشيعة العرب «عملاء» في أوطانهم»، أو في مقالتي بشار حيدر، أستاذ الفلسفة في

الجامعة الأميركية في بيروت («ثورة سورية فعل أخلاقي بطولي، صواريخ غزة ليست كذلك» أو «مساندة قوات الاحتلال في العراق واجب أخلاقي»، وكلتاهما في صحيفة **الحياة**). هذه المقالات استفزازية ومليئة بآراء مُتَّقِدة قوية. وهي تفتح النقاش عبر الموقع الإلكتروني لوسائل الإعلام، وأيضاً عبر ردود من مقالات أخرى. وبغضّ النظر عن هل يوافق المرء أو لا يوافق على أقوال هؤلاء الكتّاب، وجدنا أن دور الأكاديميين هنا مهم في إحداث مسارات جديدة للتفكير والخيال الخلاق للجمهور.

٣ ـ الأسلوب **الثالث** هو عندما يكتب الأكاديمي كمواطن، ولا يستطيع المرء العثور على مساهمة تخصّصية، ولا حتى على أي نظرية أو بحث ميداني. لذلك يصبح من الصعب أحياناً معرفة هل يناقش الكاتب القضية كمواطن أو كباحث. والمثال على ذلك عدد من مقالات أسعد أبو خليل في صحيفة **الأخبار**، أو سامر فرنجية في صحيفة **الحياة**. نجد هذا النوع من البروفيل في كثير من الأحيان في مقالات الرأي، وكثيراً ما يعبّر عنه أكاديميون مسيَّسون. والخصائص الرئيسية لهذه المقالات هي أنها في بعض الأحيان تقدم عواطف أو رأي من دون دعم معلوماتي كإحصاءات أو بيانات أو شهادات.

ثالثاً: الموضوعات: غلبة السياسة

الأغلبية الساحقة من مقالات الرأي ذات طابع سياسي؛ فالأكاديميون يكتبون بشكل رئيسي عن السياسة: ٦٩ بالمئة من المقالات تبحث في الأمور السياسية في مقابل ١٨ بالمئة في القضايا الاجتماعية (انظر الجدول الرقم (٩ ـ ٦)).

الجدول الرقم (٩ ـ ٦)

توزيع موضوعات مقالات الرأي في قائمة الأكاديميين

الموضوع	السياسة	القضايا الاجتماعية	القضايا الاقتصادية	القضايا الثقافية	المجموع	أخرى
عدد المقالات	١٠٠	٢٦	٩	٧	١٤٢	٥
النسبة المئوية	٧٠,٤	١٨,٣	٦,٣	٤,٩	١٠٠	

ولا ترجع غلبة السياسة إلى وجود المزيد من العلوم السياسية والمجالات ذات الصلة (دراسات شرق أوسطية وعلاقات دولية) فحسب، بل أيضاً إلى أن الصحف

العربية أكثر اهتماماً بالسياسة. ويشير حازم صاغية، محرر صفحة الرأي في صحيفة **الحياة**، إلى أن «الوطن العربي منذ عصور يحترق بسبب وجود أنظمة سياسية قمعية وفاشلة ومشاكل اجتماعية عالقة فيه»[١٦].

إن مقالات الرأي هي أساساً جزء من النقاش المحلي أو الإقليمي، ونادراً ما تناقش أموراً دولية[١٧]. ولا يمكن أن يجد القارئ مناقشة كاملة مع آراء مختلفة؛ ففي كل قضية هناك مقالات تتراصف بلا ترابط. وعادة ما يحدد توجه الصحيفة من يحق له النشر، وهناك بعض الاستثناءات؛ فـ**النهار** نشرت في السنوات القليلة الماضية مناقشتين فقط ساهمت فيهما آراء مختلفة: واحدة عن الوجود الفلسطيني في لبنان، والأخرى عن إرث كامل الأسعد الذي كان شخصية شيعية لبنانية قيادية. والنتيجة نوع من ندوة مصغّرة من تلك التي تُدرَج أحياناً في قوائم القراءة للمخصّصات الجامعية.

ولكي نرى كيف تجري معالجة الموضوعات، لنركزْ على موضوع واحد هو قضية المحكمة الخاصة بلبنان.

حالة المحكمة الخاصة بلبنان

أجرينا دراسة عن تغطية الصحف اللبنانية التي تتناول المحكمة الدولية الخاصة بلبنان لدرس المدى الذي وصل إليه الإعلام اللبناني في تسهيل أو إعاقة النقاش «العقلاني» لموضوع المحكمة. شملت الدراسة ٢٣٤ مقالة (كُتبت بين آذار/ مارس وكانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩)، منها ٧٥ بالمئة تقريباً تغطية إخبارية، و٢٥ بالمئة مقالات رأي. كان الصحافيون والمحرّرون مسؤولين عن أكثر من ٨٩ بالمئة من كامل مقالات العيّنة. وبينما يمكن اعتبار ذلك ميزة، وهي بالفعل كذلك في بيئة إخبارية «موضوعية»، فإن الانقسامات الكبيرة في وسائل الإعلام والدوائر السياسية في لبنان تعني أن التغطية لم تعكس سوى العقد الاجتماعي غير المكتوب بين طرفين. وقام الصحافيون، الملتزمون بأصحاب وسائل الإعلام، بدور الناقل لموقفهم السياسي بشأن المحكمة الخاصة بلبنان، ولكنهم كانوا في الوقت ذاته مدينين للمواطنين، وبالتالي عملوا كمؤشرات لقادة الرأي السياسي.

---

(١٦) انظر دراستي بنيلوب لارزلييه حول غلبة المناقشات السياسية البحتة بدلاً من المناقشات الاجتماعية في مسارات الناشطين والأكاديميين في الأردن (Larzillière, 2012; 2013).

(١٧) أحد الاستثناءات هو مقالة مسعود ضاهر، أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية والخبير في الشؤون الآسيوية، حول أزمة ٢٠١٣ بين الكوريتين الشمالية والجنوبية. نُشرت في: **السفير**، ٢٦/ ٤/ ٢٠١٣.

لكن يبقى سؤال: كيف ظهر ذلك في التغطية، وما تأثيره؟ من دون إجابة. وبالتأكيد تشير مساهمات المقالات الهامشية بأقلام مزاولي الكتابة (١,٢ بالمئة) والأكاديميين (١,٣ بالمئة) إلى دور ساحق للمحرّرين والصحافيين في قولبة النقاش.

ظهر في التغطية أكاديمي واحد هو شبلي ملاط بأربع مقالات رأي. وكان ملاط آنذاك أستاذ القانون في جامعة القديس يوسف، ومدافعاً جسوراً عن حقوق الإنسان[١٨]، ورئيس تحرير الصفحة القانونية في **ديلي ستار**، ومرشحاً رئاسياً سابقاً في لبنان. يمثّل ملاط جسراً بين الجمهور والمجالات الأكاديمية، أو صلة الوصل بين الأبحاث المهنية والعمومية (بحسب تصنيف بوراووي).

وهو، وفق تعبيره، يسعى إلى دور فاعل في بناء ما يسمّيه «خطاباً مشتركاً توافقياً» في المجتمع، أو بعبارة أخرى، بياناً رسمياً ـ أكاديمياً كان أم قانونياً بطبيعته ـ يكون له تأثير في المجتمع (Mallat, 2009: 92). كتب ملاط في صحيفة **ديلي ستار**: «يجب أن نواصل الضغط على المحكمة الخاصة بلبنان وبلمار، والآن على رئيس المحكمة كاسيزي، لتحقيق العدالة. إن نزاعاً مع (جميل) السيد[١٩] مفيد فقط إلى الحد الذي يفرض تحقيق العدالة، ومن الواجب تحقيقها، من خلال فرض العدالة على الجميع. لذلك دعونا نُجمع على ضرورة تحقيق العدالة لإخواننا الضحايا اللبنانيين، وعلى رؤية قتلتهم في السجن ـ بلا استثناء ـ بدءاً بالذين قتلوا كمال جنبلاط وخطفوا موسى الصدر، وانتهاء بقتلة الحريري وسمير قصير (Mallat, 2009).

وبسبب خبرة ملاط ونشاطه الدعاوي ووجهة نظره، ظهر صوته في أربع مقالات، واحدة منها كانت موضع ردّ من خلال «حق الرد» من اللواء جميل السيد، وهو من كبار المسؤولين الأمنيين وقت اغتيال الحريري. وفي إحدى المقالات الثلاث، وفي سياق النقاش بين الشخصيات، كتب يقول: «ألا يرى ملاط أن كشف الحقيقة والقبض على الجناة كان يمكن أن يكونا أسهل على لبنان لو واصل رؤساء الأمن السابقون تحقيقاتهم، ولو لم يكونوا هدفاً للاعتقال السياسي من خلال الصدّيق[٢٠] وغيره من شهود الزور؟» .(Al-Sayyed, 2009)

---

(١٨) في ممارسته للمحاماة، نال اهتماماً دولياً بسبب رفع قضية ضحايا صبرا و شاتيلا ضد أرئيل شارون وآخرين، أمام محكمة في بلجيكا، بموجب قانون السلطة القضائية العالمية.

(١٩) جاءت هذه المقالة المعنونة: «Saving the Special Tribunal for Lebanon from Failure: A Response to Jamil Al-Sayyed and Antonio Cassese»، ممارسة لحق الرد على جميل السيد.

(٢٠) كان زهير الصدّيق أحد «شهود الزور» المتهمين.

وردّ ملاط بأن «الضحايا اللبنانيين، وأولئك الذين يعملون من أجل العدالة الدولية، بحاجة إلى قرار في هذه القضية الغامضة»، لكنه يشدد على أهمية المجتمع الدولي في تحقيق هذا الهدف (Mallat, 2009).

بيد أن هذا السجال كان حالة نادرة، والنقاش لم يبتعد كثيراً عن نقاط الحوار الرئيسية للجماعات التي تزداد تخندقاً. وفي الواقع، تخللت «العدالة الدولية» و«شهود الزور» المناقشة، في ما كان فعلياً مناقشة بين الجانبين المتنافسين. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من أن النقاش الصحي أغنى وجهة النظر حيال المحكمة الخاصة بلبنان، فإن عدم القدرة على الابتعاد عن نقاط الحوار الأساسية لم يتعدّ كونه تحاور ممثلي أحزاب سياسية.

ونلاحظ من تبادل الآراء آنفاً، وكذلك من نوع التغطية والكتّاب، أن الأحزاب السياسية إما تأثرت بالنقاش بشأن المحكمة الخاصة بلبنان، وإما أثّرت فيه. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من أن الإعلام قد يوفر منبراً عاماً عريضاً لنقاش بنّاء وعقلاني، فإن التهميش أو الغياب الواضح لأطراف غير متحزبة بوضوح قاد إلى خنق كل نقاش يتجاوز ما تفرضه الانتماءات السياسية.

رابعاً: كتابة مقالات الرأي: الأهمية والتحديات

مقالات الرأي والمقابلات هي أمثلة لـ «صيغ رشيقة» تجمع بين الصحافة الأدبية والأبحاث الأكاديمية، كما وصفها رودريغيز - غارافيتو في دعوته إلى طرق جديدة لنشر العمل الأكاديمي (Rodríguez-Garavito, 2014). وقد شدّد كثير من الكتّاب على أهمية مثل هذا النشاط العمومي، ولكن من دون توسيع في النقاش، نودّ أن نعاين، اعتماداً على بحثنا الميداني، بعض الأسباب، وكذلك التحديات التي قد تترتب عليها كتابة الأكاديميين لمقالات الرأي.

نريد أولاً أن نرفض دافعاً واضحاً إلى حد ما، وهو المنفعة الاقتصادية. إن بعض الذين أُجريت معهم مقابلات ذكروا مسألة تحقيق مكاسب مالية من الكتابة في الصحف. ولكن بعد التحقق، وجدنا أن معظم الكتّاب الذين لا يكتبون على أساس منتظم، لا يحصلون على المال من الصحف. قد تكون هذه هي الحال بالنسبة إلى أولئك الذين ينشرون عموداً بشكل منتظم، ولكنهم، مرة أخرى، أكثر انتباهاً لمكانتهم السياسية

والأخلاقية منهما للفوائد المالية. بطريقة مماثلة، يمكن القول إن كتابة مقالات في الصحف هي وسيلة لتعزيز مكانتهم وتعزيز «رأس المال الاجتماعي» الخاص بهم. ومع ذلك، فإن معظم الكتّاب الذين استعرضنا أسماءهم هنا هم بالفعل شخصيات معروفة، على الأقل في لبنان، وأنهم في غالبيتهم الساحقة أكاديميون معروفون قبل أن يكونوا كتّاباً في الصحف، وذلك لأسباب تتعلق بماضيهم السياسي أكثر من تعلّقها بوضعهم الأكاديمي.

إن النشر في صفحات الرأي هو وسيلة الباحثين للتعرض للواقع الاجتماعي من منظورات متباينة، ويمكن أن تكون وسيلة للتعبير عن المعارضة للآراء السائدة التي يرى الباحث أنها لا تستند إلى معطيات واقعية. وهناك مثال جيد، من فرنسا، وفرته مقابلة مع ميشال فييفوركا في **لوموند**، استناداً إلى أبحاثه بشأن معاداة السامية في فرنسا، وهي الأبحاث التي نُشرت بعد إطلاق النار على ثلاثة أطفال في مدرسة يهودية في تولوز. أثّرت فييفوركا في النقاش العام من طريق تهدئة المخاوف بشأن عودة معاداة السامية (Wievorka, 2014: 100). ويمكن العثور على أمثلة مشابهة في المساهمات الأكاديمية التي قد تعزز المناقشات البنّاءة، وتتحدّى بعض الحجج الكاذبة المستخدَمة لأغراض سياسية، أو تكشف الظلم في ميزان القوى العالمي الحالي. لقد منع شحّ الكتابة الأكاديمية في الصحف في لبنان من بلوغ هذا الهدف.

سبب آخر يمكن أن يكون دافعاً قوياً هو أنه من خلال المساهمة في النقاش العام، يصبح الأكاديميون جزءاً من الجمهور الذي يتوجهون إليه. وهذا السبب مهم في الحالة التي ينظر فيها الجمهور إلى المعرفة الأكاديمية بوصفها موجهة من الغرب أساساً، وغريبة عن الواقع المحلي (Rodríguez-Garavito, 2014: 23). في الوطن العربي، تُنزع الشرعية عن العلوم الاجتماعية غالباً لأن ظهورها يتزامن مع وجود القوة الاستعمارية (Selmi, 2001). الأمر نفسه يحدث داخل الحقول العلمية الأخرى، حيث إن الجماعات العلمية شكّلتها في كثير من الأحيان نخب قوية مرتبطة بالقوة الاستعمارية (Gaillard [et al.], 1997; Raj, 2006). ويمكن للعلوم الاجتماعية أن تتأثر بهذا الماضي على نحو خاص، ويمكن وجودها في وسائل الإعلام أن يوفر فرصة لتحدي النظريات التي «تشكلت في البوتقة التاريخية للحداثة الغربية» (Von Holdt, 2014: 51)، ويشكّل أيضاً وسيلة لتحدي «عدم توازن السلطة الأكاديمية بين الشمال والجنوب العالمي» (Sundar, 2014: 36). في ما يتعلق بلبنان، نحن لا نشعر بأن هذه هي الحال

بالضبط؛ فالصحف اللبنانية، كما قلنا، لديها تاريخ من الكتابة الحرة، وشكل من أشكال الاستقلالية، والحياة الأكاديمية حية وتعتمد على تراث تاريخي مهم. وبالتالي، لا يشعر الباحثون الاجتماعيون بأنهم يمثّلون أي جسم من المعرفة أجنبي، حتى عندما يكتبون بلغات غير عربية.

هناك دافع قوي آخر للأكاديميين للمساهمة في مقالات الرأي، وهو أنه بهذه الطريقة تخرجهم الأبحاث من بيئة عمل معزولة إلى حدّ كبير (Rodríguez-Garavito, 2014: 24). وبالطريقة نفسها، يمكن الأكاديميون، من خلال الانخراط في حوار مع الجمهور (سواء في صفحات الصحف أو بعد نشر المقالات)، دراسة الواقع الاجتماعي موضع الاهتمام من وجهات نظر متباينة، وهو ما يتيح تحليلاً أكثر عمقاً. بالطبع، لا يحصل ذلك إن لم يكن الكتّاب مهتمين أيضاً في تلقّي الآراء المعبَّر عنها خارج الأوساط الأكاديمية. وهذه مسألة اختيار، أي اختيار الصحف التي تصل إلى الفئات التي تفكر مثلهم أو تعارضهم.

مع ذلك، يمكن القول إن الأكاديميين اللبنانيين اختاروا في بعض الحالات الكتابة في الصحف للتعبير عن موقف سياسي، لا لجلب الأبحاث إلى الجمهور. ولعل المقارنة بفرنسا مفيدة هنا. ففي أثناء كتابة هذا الفصل، ورصد كلٍّ من **ليبراسيون** و**لوموند**، وهما صحيفتان رائدتان في فرنسا، خلال أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، يمكن أن نلاحظ أهمية المساهمات الأكاديمية في مقالات الرأي، وكذلك في المقابلات القصيرة والمقالات الطويلة. وإذا ما بدت عناوين الصحف عن الأزمة السورية معيارية (الخديعة الروسية ـ هجوم بشار الأسد الإعلامي ... إلخ)، فإن هذه المعيارية تعود غالباً إلى استخدام مكثف للحقائق والتحليل المقدم من صحافيين وأكاديميين. فخلال خمسة أيام (من ٢٥ حتى ٣٠ أيلول/ سبتمبر)، نشرت الصحيفتان المذكورتان ١٥ مقالة عن النظام الضريبي وعدم الإصلاح في الاقتصاد السياسي، كتب ١٢ منها إما أساتذة في الجامعات الفرنسية، وإما باحثون في المركز الوطني للأبحاث العلمية. إضافة إلى ذلك، أجرت **لوموند** في ٢٥ أيلول/ سبتمبر مقابلة مع الخبير الاقتصادي إيلي كوهين كان محورها الاستشارات الضريبية[٢١]. وتستخدم **لوموند** خبراء أكاديميين بطريقة أكثر تفاعلية. وعندما ظهر تقرير الفريق الدولي المعني بتغيّر المناخ، أجرى عدد **لوموند** بتاريخ ٢٧

(٢١) مقالة بالفرنسية في الأصل بعنوان: «La France ne saisit pas l'urgence d'une réforme»
انظر المزيد على الموقع الإلكتروني: <http://boulesteix.blog.lemonde.fr/2013/09/25/fiscalite-le-discours-dominant-est-infonde/#sthash.dgavdoII.dpuf>

أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ مقابلة مع خبير المناخ هيرفيه لو تروت. والهدف من هذه المقارنة ليس رفع السقف كثيراً (النموذج الفرنسي) و«إدانة» الباحثين اللبنانيين، بل تقديم مثال لكيفية عقلنة النقاش من خلال تدخّل المجتمع العلمي في الصحف.

بالعودة إلى الحالة اللبنانية، حتى التعبير عن القضايا السياسية قد يكون له تأثير مهم للغاية. يمكن الأكاديمي أيضاً، أكان محافظاً تجاه هيمنة الطبقات الحاكمة أم نقدياً، أن يشير من خلال الكتابة لجمهور كبير إلى أن هناك اختلافات داخل الوسط الأكاديمي نفسه. ففي سنة ٢٠٠٥، قدمت صحيفة **النهار**، على سبيل المثال، للجمهور وجهات نظر متعارضة لباحثين تناولوا وجود اللاجئين الفلسطينيين وأوضاعهم المعيشية في لبنان. وكون الموضوعات السياسية هي في كثير من الأحيان موضوعات مقالات الرأي، فإن في إمكان العرض الحي لوجهات نظر مختلفة أن يثري النقاش العام.

ونظراً إلى المخاطر التي تنطوي عليها الكتابة في الصحف، من الضروري أن لا نقلل من أهمية خطر «الاحتراق» (Burning out)[٢٢] المرتبط بالانخراط في العمل العام النشط، كما ذكر بعض الذين قابلناهم. ومن بين التحديات التي تبرز في هذا المجال:

١ ـ التحدّي **الأول** هو أن تقديم الرأي والبحث في النقاش العام، على الرغم من كونهما وفاء بالتزام أخلاقي بالمساهمة في المجتمع، يضع الوسط الأكاديمي على خط النار مباشرة، فبالاحتكاك مع الجمهور، لا يعود الأكاديميون محميين من جانب مؤسساتهم. كما أن تبادل أبحاثهم أو آرائهم مع الجمهور يحمّلهم مخاطر الانتقاد العلني، وهي تجربة يمكن أن تكون مستنزفة عاطفياً، وخاصة في ضوء الطابع السياسي لمساهماتهم. إضافة إلى ذلك، غالباً ما يكون قول «حقائق غير مريحة» للضعفاء أو تشكيل «سلطات مضادة»، أصعب كثيراً من الاحتجاج في وجه الأقوياء، لأنه يبعدنا عن الناس الذين نعجب بهم كل الإعجاب في حالات أخرى» (Sundar, 2014: 39).

٢ ـ التحدي **الثاني**، مع تزايد الطابع المادي ـ السلعي للجامعة، يتمثّل بتنافس الأكاديميين للحصول على التمويل داخل أسوار المؤسسات، ويعْلَقُ البعض بين جامعات تدفعهم إلى النشر عالمياً، بشكل رئيسي في المجلات الاكاديمية المحكمة،

(٢٢) كما عبّر بوراووي بشكل جميل، يمكن أن يقع الأكاديميون في دوامة عند محاولة إجراء الأبحاث، والنشر وفق قواعد مؤسساتهم، ومواصلة المشاركة السياسية، والتدريس.. إلخ (Burawoy, 2014a).

ولو على حساب التواصل مع المجتمع المحلي. ولا يذكر بعض الأكاديميين كتاباتهم المنشورة في الصحف في سيَرهم الذاتية. وقد حملت جمعية علم النفس الأمريكية وكلية كينيدي للإدارة الحكومية الراية، مشجعتين أعضائهما على الكتابة (Bishara, 2004). وتبيّن مقابلات مع أكاديميين في لبنان أن المشاركة في الإعلام بالنسبة إلى بعض الباحثين هي هدر خطِر للوقت والطاقة يعرّض «رأس مالهم الأكاديمي» للخطر، على غرار بيير بورديو، كما عرفته المعايير الأمريكية/ الأوروبية (Hanafi, Arvanitis and Baer, 2013). يعتقد البعض أنه بمجرد تأمين وظيفة في الجامعة، لن يكون لديهم وقت يضيعونه مع الجمهور. ويعتبر أولئك الذين يقفون ضد مشاركة الأكاديميين في الحياة العامة أن الجهد والالتزام المطلوبين من الأكاديمي الذي يؤدي وظائف متعددة (باحث، أستاذ، ناشط، خبير عام) يمكن أن يؤديا إلى التضحية بجودة العمل المهني. فبالنسبة إليهم، يؤدي هذا التنازل عن الوقت إلى المساس بالمسؤولية الأكاديمية للتعليم والبحث. ويرى بعض المفكرين أن المشاركة في الإعلام السريع الخطى تتعارض مع البيئة الأكاديمية المعزولة والدؤوبة والمركّزة، والتي يؤكد كثيرون أنها ضرورية لإنتاج عمل عالي الجودة. في هذه الحجة جانب من الصواب بالفعل، ولكن يمكن النظر إلى الأمر كمعضلة تتطلب على الدوام إحداث توازن ما.

٣ ـ التحدي **الثالث** يتعلق بالصحف ذاتها، كما ذكرنا سابقاً، التي تتنافس سياسياً، والتي أظهرت عدم جديتها في عقلنة المناقشات العامة للقضايا المجتمعية (فتورد بدلاً من ذلك وجهة نظر واحدة تدعم الأحزاب أو الجماعات السياسية التي تموِّل الوسيلة الإعلامية المعنية). ففي المساهمة في النقاش السياسي، يتحمل الأكاديميون مخاطر فقدان «الحياد» الضروري للبحث العلمي. وهذه أيضاً معضلة أخرى: على الرغم من الدور العام لنانديني سوندار الذي شاركت فيه أكثر كثيراً من الكتابة في الصحف، فإن مشاركتها في الدفاع عن جماعات السكان الأصليين أضرّت بالحياد اللازم لإجراء الأبحاث (Sundar, 2014: 38). وقد تكون صعوبة «الإبقاء على الموضوعية مع عدم الحياد» تحدياً مستحيلاً في الجو السياسي اللبناني، وبالتالي لا يستحق الأمر المخاطرة.

٤ ـ التحدي **الرابع** والأخير هو أن في بعض الأحيان يمكن أن تعمل مساهمة الأكاديمي في الإعلام ضد القصد الأصلي من المشاركة. كانت تجربة إلينا زدرافوميسلوفا وآن تمكينا (Zdravomyslova and Temkina, 2014: 110) في مجال دراسات النوع الاجتماعي في روسيا ومشاركتهما في وسائل الإعلام، تجربة محبطة تميزت بصحافيين

مخادعين أساؤوا غالباً تفسير التصريحات التي أدلت بها الباحثتان. ففي روسيا، حيث بدت أفكار المساواة بين الجنسين التي عبّرتا عنها غير مألوفة، فقد انتُقدت التصريحات العامة بوصفها إمبريالية ومتناقضة مع التقاليد الروسية. وفي لبنان، قد يبتعد الأكاديميون عن الارتباط بالصحف خوفاً من سوء التفسير أو الوقوع تحت تأثير منظمات سياسية ورجال أعمال ذوي أجندات خاصة. كما أن عدم الرقابة على النشر يؤثر بالتأكيد في استعداد الأكاديميين لإعطاء مقابلات للصحافيين.

خامساً: الصحف والأكاديميون في المجال العام

إذا اعتمدنا على بعض السوابق التاريخية، يمكننا أن نجد سبباً آخر مهمّاً يفسر ضعف استخدام الأكاديميين مقالات الرأي. تقدم لنا آنييس فافييه تأريخاً مهمّاً جداً لدور المثقفين اللبنانيين الذين أدوا دوراً كبيراً ليصبحوا، إما مثقفين فدائيين، وإما فدائيين مثقفين. فمنذ سنة ١٩٩٠، شكلت مجموعة من المثقفين جماعة معارضة للطبقة السياسية الحاكمة التي قسمت السلطة بخطوط طائفية إلى ثلاث سلطات متنافسة. ولأجل هذه المطالب السياسية، كانوا يدعمون المطالب الاجتماعية لنقابات العمال التي كانت تنفذ الإضرابات، ولا سيما الاتحاد العمالي العام[٢٣].

استخدم المثقفون البيانات والعرائض الموقّعة كوسيلة للعمل السياسي، مثل «عريضة ٥٥» التي وقّعها ٥٥ مثقفاً في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ (وتضم ٣٢ أكاديمياً، و١٠ صحافيين، و٧ اقتصاديين، و٧ كتّاب، و٥ باحثين ومحررين ومحامين، وعاملاً واحداً؛ ويتجاوز المجموع ٥٥، لأن البعض لديه أكثر من مهنة) وتبنّاها رئيس تحرير صحيفة **النهار** غسان تويني في افتتاحيته، وتلاه رئيس تحرير **لوريان لوجور** في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤. ومن ثم شكلت العريضة أساس بيان لكتلة سليم الحص البرلمانية. وفي ذلك الوقت، عمدت الصحف التي تضم أصلاً شخصيات مثقفة بارزة تتولى مسؤولية مقالات الرأي (فواز طرابلسي، رضوان السيد، سمير قصير، جهاد الزين... إلخ)، إلى تشجيع المثقفين للتعبير عن آرائهم. وعبّر مثقفون أكثر راديكالية عن أنفسهم في الملحق الأدبي لـ **النهار** تحت إشراف إلياس خوري. وأعقب هذا البيان

---

(٢٣) تكتب فافييه عن سياق يتميز بـ «سيطرة الأحاديث المسهبة للوسط الفكري في بيروت: موائد مستديرة ومؤتمرات ومناقشات سياسية تتكاثر في الواقع في بعض الأماكن العامة في المنتديات البيروتية، وتدرج محتوياتها بالكامل في الصفحات الثقافية وصفحات الرأي في الصحف اللبنانية» (Favier, 2004).

بيانات أخرى دانت قضايا مثل الفساد السياسي، وعدم استقلال النظام القضائي، والتوسع العمراني في المدن. ووقّع البيانات المذكورة عدد أكبر من الباحثين (١٥٠، ٤٤٥...) (Favier, 2004). واللافت في تلك البيانات هو أنها لا تنتقد القرارات السياسية فحسب، بل تقترح أيضاً بعض الحلول. وقد فهم المثقفون الذين قدموا العرائض أن المجال السياسي ليس عالماً للقديسين، كما أشار ماكس فيبر، بمعنى أن السياسيين يجب أن يجمعوا بين أخلاقيات الغايات النهائية وأخلاقيات المسؤولية.

وما يميزهم من الكتّاب الأكاديميين الحاليين لمقالات الرأي هو أنهم كانوا ضالعين في العمل الجماعي، وأنهم جمعوا بين العمل الأكاديمي والنشاط السياسي. لقد كانوا مجموعة من المثقفين المترابطين ارتباطاً وثيقاً ممن أدركوا أن وظيفتهم هي إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي. وجاءت محاضرة إدوارد سعيد عن تمثيلات المثقف في بيروت في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥ صدى واضحاً لهذا الرأي. وتحدد فافييه ما تسميه حلقة «دائمة» من ٥٢ شخصاً وقّعوا بين ٣ ـ ٥ بيانات في سنة ١٩٩٥. وتتألف هذه الحلقة من صحافيين أو أكاديميين من بيروت أساساً. وقد أصبح بعضهم أصحاب مشاريع سياسية عبر دخول المعترك السياسي، والبعض الآخر ألزم نفسه بالمبادرة الأخلاقية. ولم يكن لدى هؤلاء الأخيرين مصلحة في أن يصبحوا سياسيين، بل في العمل على تحقيق يوتوبيا عقلانية وأخلاقية من خلال الخطاب العام. ويقدم أحمد بيضون في نوع من السيرة الإثنوغرافية (Autoethnography) معلومات عن نحو ٥٠ مثقفاً (بيضون، ٢٠١٣)، غالبيتهم العظمى من الأكاديميين الذين كان لهم تأثير كبير في النقاش اللبناني في الستينيات. وشارك معظمهم في مجموعة سياسية ـ فكرية تسمّى «حلقة لبنان الاشتراكي»، مشكّلين نوعاً من «يسار جديد». وهنا أيضاً، نرى مثالاً لكيف استفاد أكاديميون منتمون شاركوا في النقاش المجتمعي من انتمائهم إلى هيئة من الناشطين المثقفين، وهو ما عزز رسالتهم ونشرها خارج العالم الأكاديمي.

لهذا الجسم الأكاديمي النشط سياسياً حاملان: الحامل **الأول**، وجود فضاء (وهو أمر مهم جداً بالنسبة إلى المجال العام الهابرماسي): يقدم لنا نيكولا دوت بويّار (Pouillard, 2013) صورة جميلة جداً لشارع الحمراء في غرب بيروت؛ فقد شكل هذا الشارع من الستينيات حتى الثمانينيات فضاء طليعياً للمثقفين اللبنانيين، بل والعرب عموماً، بمقاهيه وحاناته وقربه من الجامعة الأميركية في بيروت. فمثلاً، كان مقهى ومطعم فيصل، أمام بوابة الجامعة الأميركية في بيروت، مركز نقاش فكري للقوميين

العرب. وقد أصبح شارع الحمراء الآن مكاناً معبوداً للتسوق، ويعجّ بمنافذ الشركات المتعددة الجنسيات، الأمر الذي يبعده عن رمزيته الفكرية القديمة. والحامل **الثاني** الذي أبرزه بويّار (Pouillard, 2013: 131)، كان علاقة المثقفين اليساريين بالطبقات العاملة.

ولعل خارج الوطن العربي هناك أيضاً أمثلة أخرى لهذا الحوار النشط بين الأكاديميين وجمهورهم من أماكن متنوعة (تركيا، الصين[٢٤]، مصر)؛ إذ تقدم تركيا كذلك مثالاً ممتازاً لمساهمة الأكاديميين في الحياة العامة لا من خلال الصحف فحسب، بل من خلال التلفزيون أيضاً. وهذا في كثير من الأحيان نادر في الوطن العربي باستثناء مصر، حيث يوفر مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية في كثير من الأحيان خبراء جيدين لا تستند خبراتهم إلى البحث العلمي فحسب، بل إلى الصحافة أيضاً. ويشارك خبراء المركز باستمرار في وسائل الإعلام المصرية (قناة النيل والصحف)، والعربية (الجزيرة والعربية). وتذكّر مشاركة الأكاديميين في مصر وتركيا بأنواع رودريغيز - غارافيتو الوسيطة التي يوصي فيها باستخدام الوسائط المتعددة لملء الفجوة بين «الإنتاج الأكاديمي التقليدي» وما هو في متناول الجمهور وذو صلة به (Rodriguez-Garavito, 2014: 28). إن زيادة التشديد على التلفزيون والراديو تمثّل تحدياً للكتابة الأكاديميين المعتادة. وعبر الوصول إلى جزء أكبر من الجمهور، يفسح الأكاديميون في المجال لهذا النوع من الالتزام الاجتماعي الذي يمكن أن يؤدي إلى إعادة نقاش نظريات وممارسات راسخة.

استنتاجات

أظهر هذا الفصل أن هناك قلة فقط من الأكاديميين المهتمين بالكتابة في الصحف، على الرغم من أنها تبدو طريقة مباشرة للمشاركة في النقاش العام. ويمكن صوغ الكثير من الحجج لتفسير هذا التردد: عدم اعتراف نظام الترقية في الجامعات بمثل هذه الأشكال من المشاركة المجتمعية، وصعوبة إيجاد صحيفة مناسبة[٢٥]، والخوف

(٢٤) دُعمت دراسة ظروف العمل في مواقع «فوكسكون» في الصين، وهي شركة لتصنيع الإلكترونيات، والحملة الدولية المتواصلة، بجهود مجموعة من الأكاديميين والطلاب. لم تعمل المجموعة، التي تتألف من أفراد من تايوان وهونغ كونغ والصين، معاً لوضع تقرير يستند إلى الأبحاث التجريبية فحسب، بل نشرت أيضاً تقريراً مشتركاً أُرسل إلى جهات حكومية وشركات متعددة. وتمكنت المجموعة من خلال العمل الجماعي من الجمع بين قوة البحث والمعرفة بطرق تبادل النتائج التي توصلت إليها بفعالية أكبر (Ngai [et al.], 2014: 74).

(٢٥) قد تكون الصحف أقل أهمية في الوقت الحاضر لأن النشر على الإنترنت يفتح الكثير من الخيارات للأكاديميين (صحف إلكترونية، مواقع إلكترونية، مدوّنات... إلخ).

من الانتقاد العلني، وعدم الثقة بوسائل الإعلام وبقدرتها على تقديم الأبحاث من دون التضحية بالجودة الأكاديمية، ومخاطرة تعريض العمل المهني للخطر من خلال النشاط العام المستهلك للوقت.

من المهم أن نعتبر أن بعض هذه المخاوف لا يشعر بها جميع الأكاديميين بالطريقة نفسها، وربما الأصغر سنّاً من بين الأكاديميين الذين يتعرضون لضغط أكبر من آليات التقييم الأكاديمي، هم أكثر تردداً من الجيل الأكبر سنّاً أو المتقاعدين، كما بيّن بحثنا. إن كتّاب مقالات الرأي في لبنان هم، في معظم الحالات، من الأكاديميين المرموقين مهنياً، ولكن لا يعوّلون على هذه المنشورات للحصول على الاعتراف الأكاديمي بهم. وهذه ربما قاعدة عامة. هناك أكاديميون بارزون، كإدوارد سعيد ونعوم تشومسكي، أصبحوا مشهورين لدى جمهور غير أكاديمي، لكنهم هم باحثون جيِّدون في مجالهم العلمي (الأدب الإنكليزي واللسانيات) في المقام الأول. ولكن من الصعب أن نتحدث عن علاقة ترابطية بين الشهرة العامة والاعتراف الأكاديمي، لأنها تعمل باتجاه واحد فقط. فالمؤلف يستخدم سلطته المعنوية كونه أكاديمياً معترفاً به، لكنه لا يستطيع استخدام الشهرة العامة كقيمة إضافية في مساره المهني. علاوة على ذلك، هناك فكرة سائدة عند بعض الباحثين الاجتماعيين مؤداها أن النشر في الصحف لا يقل أهمية عن النشر في مجلات وكتب أكاديمية. إلا أن البيانات لا تدعم هذه الحجة (El Kenz, 2005).

أخيراً، يستخدم الأكاديميون ثلاثة أساليب للتعبير في أثناء كتابة مقالة رأي: الأسلوب التأملي، والأسلوب الاستفزازي، وأسلوب المواطن. لقد شدّدنا على حقيقة أن الأكاديميين في مقالات الرأي عادة ما يتناولون موضوعات سياسية، وأنهم يفعلون ذلك من خلال التعبير عن آرائهم، ومن دون الحفاظ على موقف محايد أو لهجة تحليلية بحتة. وينبغي ألا يُنظر إلى هذا باعتباره النموذج الأمثل، لكنه يعطي بالتأكيد ميزة للباحثين الاجتماعيين الذين يمكنهم الاعتماد على معرفتهم بالتاريخ والعلوم السياسية. ومن المخيِّب للأمل أن نجد قلة تقوم بالتعبير عن وجهات النظر بشأن موضوعات أخرى (القضايا الاجتماعية والبيئية، وقضايا سياسية دولية خارج المنطقة العربية)، وربما يكون ذلك أيضاً نتيجة مباشرة للتسييس الشديد الذي يطاول الصحف في لبنان.

ولكن هذا الانفصال النسبي لعوالم النشر، الأكاديمية منها وغير الأكاديمية، ينبغي أن يكون موضع تساؤل؛ إذ لا يمكن، وفق الاقتباس من حنة أرندت في بداية هذا

الفصل، فصل صيرورة إنتاج المعرفة عن «الحوار الذي لا ينتهي» الذي تقترحه أرندت مع الجمهور.

إن مقالة الرأي ليست بمنزلة جمع فقرات مشذبة، على طريقة بروتوكول المقالة الأكاديمية، ولا من المفترض أن تكون نصّاً عاطفياً لإبكاء قرائها؛ بل هي تدخل في نقاش ممكن، أكان ذلك مناقشة موضوع يشغل الرأي العام أم فتح نقاش في قضية مهمّة ينبغي أن يُشغل بها الرأي العام؟ وفي جميع الحالات، يمكن الأكاديميون استخدام المنبر العام الذي تقدمه الصحف لترشيد قضية ما أو مناقشة ما.

على الرغم من ندرة مقالات الرأي التي يكتبها الأكاديميون، وخصوصاً بالطريقة التأملية أو الاستفزازية، فإنهم يؤدون دوراً مهمّاً. إن حالة متزايدة من عدم النشر للأصوات الأكاديمية لها عواقب مهمة، تتجاوز لبنان، لأنها تؤدي إلى إفقار للمناقشات العامة في جميع البلدان العربية. في الواقع، يمكن أن يستفيد الأكاديميون من صفحات الرأي كمختبر لاختبار أفكارهم والدخول في محادثة مباشرة مع جمهور مختلف. والحال هذه يمكن أن تكون لجميع أنواع المواقف، أكان ذلك في الاعتراض على النظام الاجتماعي والسياسي، وهو النشاط الذي يتطلب التفاعل المباشر مع الجمهور، أو البحث في قضايا السياسة العامة. علاوة على ذلك، هذا الدفق القليل من مقالات الأكاديميين هو تعبير عن عدم الثقة تجاه الجامعات، وبصورة أعم تجاه إنتاج المعرفة. إنه أحد الجوانب المعقدة للحياة الاجتماعية والسياسية، وغير المدروسة بشكلٍ كافٍ.

أخيراً، تكشف ندرة مساهمة الأكاديميين فشلاً مزدوجاً: فشل الصحف اللبنانية في إشراك الأكاديميين في صوغ المعلومات والتحليلات التي يقدمونها للجمهور، وفشل الأكاديميين في المشاركة في الحياة العامة.

الفصل العاشر

خاتمة

«أنا أعتقد أننا (العرب) قادرون على إحداث نهضة علمية وتكنولوجية، إذ تتوفر لدينا المقدرة الفكرية والتاريخ إلى جانبنا، بل لدينا أيضاً الموارد اللازمة. لذلك، كما أن البنى الأساسية قد تحسنت تحسنا كبيراً في كثير من الأقطار العربية، فالشيء الذي لا نزال نفتقده هو نظام منطقي وفكري قادر على استغلال القدرات الواعدة التي نمتلكها للاستفادة من التقدم العلمي والاقتصادي والتكنولوجي الذي يحدث في العالم».

(زويل، ٢٠٠٥: ٢٠٦ ـ ٢٠٧).

تكوّن لنا شعور دائم بأن النقد الراديكالي قد أدى في بعض الأحيان إلى عدم تمكين الجماعة العلمية، إذ إنه أثبط همتها عن العمل. وكذلك، فإن محاباة هذه الجماعة قد نشر جواً زائفاً من الطمأنينة. على مدى صفحات هذا الكتاب، سعينا جاهدين إلى أن نكون غرامشيين، وذلك بتشاؤم فكرنا، وتفاؤل إرادتنا. لقد حاولنا انتقاد وضعية البحث العربي، آخذين بعين الاعتبار التحول الكبير في المجتمع، ومن دون نوستالجيا، إلى الزمن القديم عندما رعت الدولة البحث والجامعات.

إننا نعتقد أن هناك شوطاً طويلاً على المجتمعات العربية أن تقطعها، إن كانت تتوخّى أن تكون مجتمع المعرفة. وهذا لا يعتمد فقط على جهود الجماعة العلمية،

ولكن على تضافر المجتمع كله. إن هناك «وعداً»، لأن العرب أصبحوا على وعي متزايد بوضعهم المزمن من التخلّف في مجال العلوم والتكنولوجيا، ولقد أدت الانتفاضات العربية دوراً في تحفيز هذا الوعي. ولكن قبل ذلك، لقد شحذ هذا الوعي بفضل ثلاثة تقارير للتنمية البشرية العربية دعت إلى دور أقوى للتعليم، ومزيد من الحرية، وتحسين وضع المرأة في المنطقة العربية. لقد بدأ الجدل الذي أثاره الانتقاد الذي احتوته هذه التقارير لأنظمة التعليم المتخلّفة، وعدم وجود تفكير مكثف يحفز البحث، ويتوّج ذلك بتقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩ الذي أنتجته مؤسسة آل مكتوم مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

ولقد رافق النداء الأولي لحرية أكبر نداء آخر: فعلى مدى السنوات العشر الماضية، في كل بلد عربي، حاول الباحثون وصانعو السياسات المعنية بالتعليم والبحث (في كثير من الأحيان كانوا هم أنفسهم الباحثين السابقين) بجدّ تغيير النظم البحثية الخاصة بهم. وقد حاولوا القيام بذلك عن طريق خلق حيّز للعلم داخل الساحة السياسية، وداخل إداراتهم ومؤسساتهم، وعملوا بجدّ بمعدل بطيء جداً، واستطاعوا أخيراً تأمين بعض التقدم العلمي، ولو على مستوى صغير وهشّ. وعادة ما تكتشف الحكومات أنه عندما شرع الباحثون بالعمل، بدأت بعض الفوائد غير المتوقعة بالظهور، فرغم أن بعض الحكومات قد باشرت بخلق بعض السياسات العلمية، فهي ما زالت لا تريد السماح لمؤسسَة الجماعة العلمية بخلق جمعيات مستقلة. ويختلف الوضع من بلد إلى آخر، نظراً إلى التنوع السائد بين مختلف الفئات الاجتماعية. كما يجب أن توَجَّه جميع السياسات البحثية نحو تعزيز استقلال وهيبة الحكومات العربية، لأن هناك قضايا أخرى كثيرة وراء الحاجة إلى البحوث، ووراء إجراء البحوث، وطلب تنفيذها في المنطقة.

وفي جميع الحالات، كانت هناك حركة منشؤها المؤسسات، والجامعات، والمدارس، ومعاهد البحوث، وبعض صنّاع القرار، التي سعت إلى تأمين الموارد اللازمة للبحوث. وفي هذه العملية، اكتشفت الحكومات أن العلم لم يعُد مجرد نشاط ثقافي ترفيهي «اجتماعي» مألوف، بل هو الآن ذو طابع مهني في جميع أنحاء العالم، والأهم أنه مكلف جداً. وقد أظهرت بعض البلدان خارج المنطقة العربية، مثل: البرازيل، والتشيلي، وماليزيا، وتركيا، وجنوب أفريقيا، في فترة قصيرة جداً، أنه يمكن أن تكون هناك زيادة مذهلة في مستويات الإنفاق على البحوث والفوائد المتأتية منها. والمسألة هي: هل المنطقة العربية مستعدة لمثل هذه الإصلاحات الكبرى؟

هناك أربعة عناصر ذات طبيعة اجتماعية ـ معرفية رئيسية تؤثر بعمق في البحوث في المنطقة العربية، والتي ستكون بالضرورة جزءاً من أي تغيير جوهري، وهي: نموذج التنمية التي تريد أن تعتمده المنطقة، والثقة التي سيتم وضعها في العلم، وتشجيع البيئة الاجتماعية على تنمية العلوم، وأخيراً الرابط بين العلم والمجتمع. وهذه الجوانب التي لا يمكن تغييرها بتغيير السياسات فقط. وإضافة إلى تناول هذه العناصر، سننهي هذا الفصل العاشر والأخير من الكتاب (خاتمة) بتقديم مجموعة توصيات لمعالجة هذه التحديات.

أولاً: نماذج التنمية في المنطقة العربية

تعتبر اقتصادات معظم الأقطار العربية ريعية، أي أنها تعتمد على الدخل من الموارد الطبيعية (على سبيل المثال اقتصاد النفط، أو الفوسفات في الأردن والمغرب)، أو من تنمية الخدمات (السياحة في لبنان وتونس)، ومن التحويلات المالية من المهاجرين (في لبنان، فضلًا عن المغرب العربي)، إذ لا تعتمد هذه المصادر على العلوم والبحوث. لذلك يجب أن يكون الالتزام نحو البحث ـ في هذه الحالة ـ مبنياً على رؤية معينة للمستقبل. وبشكل أكثر عمومية، قد ينظر إلى العلم كنوع من النشاط الثقافي المرموق، فقد تم الحفاظ على كثير من الجامعات لتكون هدفاً للنخبة، حيث تستقطب أساتذة زائرين من الدرجة الأولى، وتدعم البحوث من أجل الهيبة، لكن الالتزام لا يكون واضحاً.

تاريخياً، لقد كان هناك ارتباط قوي بين تطوير العلوم والتصنيع. حتى عندما فشلت الحكومات القومية التي حاولت تطوير سياسة إحلال الواردات (Import Substitution)، أنشئت عموماً قاعدة علمية ظلت أحد الأصول الوطنية في بلدان مثل: مصر، والمغرب، والجزائر. قد يكون التصنيع أولوية أهم أو أقل أهمية في بعض البلدان، ولا سيّما في البلدان ذات الاقتصاد الخدماتي، لكن الأنشطة الإنتاجية المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وكذلك في الصناعات التقليدية، تتطلب قاعدة تكنولوجية. واليوم، أصبحت هذه القاعدة أكثر أهمية مما كانت عليه قبل ٥٠ عاماً، حيث يعتمد العلم الذي يدخل في المعدات والتكنولوجيا الحديثة على العمالة الماهرة، ودرجة أعلى كثيراً من التكامل بين القطاعات الإنتاجية والتكنولوجية، ولم يعُد استخدام العملية الإنتاجية عبارة عن صندوق أسود مغلق من بعض التكنولوجيات

المستوردة. وعلاوة على ذلك، إن التكنولوجيات نفسها تقترب من البحوث في أن نوع المعرفة المطلوبة اليوم هي على المستوى الجزيئي (أو النانو)، وحتى الأتمتة البسيطة للمهام الإنتاجية تعتمد على المعرفة المتطورة. إضافة إلى ذلك، تتطلب إدارة الموارد الطبيعية للغذاء، والزراعة، والمياه، مزيداً من مدخلات المعرفة. وهكذا، حتى إذا بدا أن مشروع التصنيع قديم بالمقارنة باقتصاد المعرفة الأكثر حداثة، فإنه ينبغي للمرء أن يتذكر أن الإنتاج لا يمكن الاستغناء عنه؛ ستنقرض اقتصادياً البلدان التي لا تمتلك قاعدة إنتاجية محلية من المنافسة العالمية التي تعتمد على أساس المعرفة العلمية والمهارات العالية والمزايا التنافسية الدينامية، وتكون هذه المسابقة بين دول العالم، حتى الآن، غير متكافئة بشكل عميق، ولا يتعلق الأمر فقط بدرجة تطور القطاع الصناعي. وسوف تتسع فجوة المعرفة إذا لم تكن هناك أنشطة إنتاجية محلية، وإذا هاجر السكان المحليون المهرة بحثاً عن فرص عمل وظروف معيشة أفضل.

ويجب التأكيد أن «إعادة» بناء قاعدة علمية يكون أبطأ وأكثر صعوبة من تدميرها. وعلاوة على ذلك، فإن المراوغة بين تأييد العلم وقمعه، يترك ندوباً عميقة. ومع ذلك، وتحت مطرقة السوق والنيوليبرالية، انحسر النموذج «الوطني» لإنتاج المعرفة إلى مستوى مخزٍ، وتم إنشاء روابط أكثر مع اقتصاد السوق. لقد أدى هذا التحول في أكثر الأحيان إلى انسحاب دعم الدولة، وفي بعض الحالات أصبح يستخفّ بالعلماء المحليين أنفسهم، وينظر إليهم على أنهم طفيليات أو «فضوليون ثقافيون»، وليسوا كأعضاء فاعلين في المشروع الإنتاجي الوطني. ويعدّ استصلاح مساحة للبحوث واحدة من الخطوات اللازمة لتحقيق نموذج التنمية الإنتاجية.

ثانياً: الثقة بالعلوم

«الخطاب حول العلم كان دائماً شرعياً، ولكن ممارسة العلم لم تكن يوماً كذلك».

(Jean-Jacques Salomon; cited by Khelfaoui, 2000: 5).

يجب أن يكون هناك اتفاق (على الأقل ضمني) بين العلم والمجتمع. لكن، وكما هو مقترح في الاقتباس أعلاه من جان جاك سالومون، يمكن بسهولة صياغة الحديث عن العلم وإضفاء الشرعية عليه، ولكن الأكثر صعوبة هو ممارسة البحوث، مع الأخذ

بالاعتبار ضعف الاحتراف (Professionalization) لدى الجماعة العلمية وحجمها المؤسسي.

ومنذ الحرب العالمية الثانية، أصبح ينظر إلى العلم على أنه يعود بالفائدة على الناس، ويقوم بإيجاد تقنيات مفيده جديدة. ومن بين النتائج الرئيسية للدراسة المقارنة لجون موتون ورونالد فاست لأنظمة البحوث الوطنية، أنهما قد وجدا أن البلدان التي لديها قاعدة قوية بشكل معقول تتعامل مع العلم كمصدر لتقدم البشرية. وكان من المفهوم أن دعم العلم من واجب الدولة، وتعتبر نتائجه سلعاً عامة. وهذا ينطبق على العالم النامي أيضاً، ففي حقبة ما بعد الاستعمار، بدأت الحكومات ببناء التعليم العالي ومراكز البحث بتعاون وتمويل دولي، مع توفر طموحات كبيرة. وتم تنظيم العلماء مهنياً، لكن يبدو أن الفوائد الموعودة للتعليم والبحوث تحتاج إلى فترة طويلة.

وفي عام ١٩٨٠، عندما أصبح اقتصاد السوق هو القاعدة الجديدة، لم تعُد الدولة تنظر إلى تحقيق الرفاهية على أنها من مهامها، بل على أنها من مهام الشركات الخاصة. ومن اللافت للنظر أن هذا التقدم لم يكن مؤاتياً، وخصوصاً بالنسبة إلى العلم. وربما كان ذلك لأنه تغيير لحالة العلم نفسه، من مجال يخدم مشروع التحديث الذي تتولاه الدولة إلى مجال يكون فيه المستفيدون المحتملون المختلفون. وفي النموذج الجديد، كان من المفترض أن تأتي الرفاهية من الابتكار، لكن الابتكار يعتمد على التكنولوجيا، والتكنولوجيا في أكثر الأحيان تستند إلى البحوث. علاوة على ذلك، فإن البلدان الواثقة بالبحوث، كانت أفضل حالاً في تطوير نظام إبداع جيد - أو على الأقل ظروف جيدة - لحدوث الابتكار. حتى لو لم تتم ترجمة البحث العلمي مباشرة إلى منتجات تجارية، فإنه يزيد من قدرة البلاد على تشجيع الابتكار. ولا يكون الطلب على البحوث، سواء من القطاع العام أو، أحياناً، من القطاع الخاص، منخفضاً فقط، بل أيضاً موجهاً بشكل مفضل نحو الأهداف «التطبيقية». وعلاوة على ذلك، يوجد هناك بعض الازدراء للعلوم الأساسية والبحوث. وبكلمة أخرى، البحوث التطبيقية والتكنولوجية هي أيضاً عبارة عن نتاج البحوث الأساسية جداً؛ إذ يتطور العلم النافع من العلوم الموثوقة.

أخيراً، لا تعني الثقة بالعلم والبحث والتكنولوجيا أن يكون ذلك من دون تمحيص تجاه بعض اتجاهاته في العديد من البلدان الغربية، وذلك بفضل علماء البيئة. وقد وجّه بعض النشطاء نقداً لاذعاً إلى مفهوم التنمية الصناعية، وندّدوا بأثر التصنيع في كل من المجتمع والطبيعة. كما أدان بعض الناشطين والباحثين في كوريا الجنوبية

العلوم التي تركز أساساً على الوسائل، بدلاً من التأثير في المجتمع، وأصرّوا على ضرورة الاستقلال التكنولوجي والتنمية الصناعية لخدمة مصالح الأمة (Quet and Noel, 2014). أما في الوطن العربي، فقد قلّ الباحثون الأفراد المهتمون بنقد علاقة العلم والبحث والتكنولوجيا بالمجتمع، ولم يستطيعوا أن يشكّلوا حركة اجتماعية حول هذا الموضوع.

ثالثاً: البيئة الاجتماعية

«لا يبدع الخائف».
(زويل، ٢٠٠٥: ١٦٦).

تمثل البيئة الاجتماعية للبحوث عنصراً مهماً في تحفيز العلماء، وهي تتألف من بيئة العمل المباشرة، بما في ذلك الأنماط المهنية، ومن البيئة الاجتماعية الكبيرة أيضاً. ويجب التدقيق في البيئة المهنية بعناية: الثقة تأتي من مشغل الباحثين (غالباً ما تكون الحكومة أو الجامعات الحكومية ذات الاستقلال النسبي). وبما أن معظم الباحثين يعملون أيضاً في الجامعات، وتتوجه الجامعات بالدرجة الأولى نحو التدريس، لم يتم اعتبار البحث كمهمة أساسية في الوصف الوظيفي.

وحتى وقت قريب جداً، لم تحتوِ الشروط المرجعية لعمل الأستاذ الجامعي في المنطقة العربية على ضرورة إجراء أبحاث. وكان البحث عبارة عن نشاط غير معرّف، ويخدم أغراض الترقية فقط في أحسن الظروف. ولكن القضية الأبرز التي تمت مناقشتها في هذه الأيام هي الأنماط الوظيفية، وإذا كان يفترض تثبيت الأساتذة على أساس الجدارة أو لا، وما إذا كان النشاط البحثي هو أكثر من مجرد نشر (ليشمل المشاركة العامة ونشر الأبحاث بين الجمهور الأوسع)؟

وتمثل القيم المجتمعية والسياسية مكوّناً آخر من مكوّنات البيئة الاجتماعية التي يعمل الباحثون داخلها، ولا سيَّما مع الإشارة إلى دور العلم في التصور والتخطيط للمستقبل. وقد قامت بعض البلدان تقليدياً بوضع العلم في هذه المكانة العالية، لكن فشلت في إعطاء الباحثين المكانة الاجتماعية والوسائل المرافقة لإسباغ احترام رمزي أكبر على الاختصاص. فهناك مسافة بين التمجيد المعلن للعلم والوضع الشائن الذي لا يساعد على الممارسة البحثية، ويكون للمعرفة بالتأكيد قصب السبق، لكن لم تتم رعاية الأماكن التي زرعت فيها المعرفة، ولم يتم دعمها بسياسات راسخة.

كما يشكّل فهم قيمة المعرفة جزءاً من هذا الاعتراف المزدوج، كتطَلّع وتَوق، وجزءاً من مشروع بناء الأمة، ومسعى عملياً، إذ يعتمد إنتاج المعرفة على ممارستها اليومية، وليس بوصفها خطاباً، لكن بوصفها نشاطاً. وقد تلغي السلطة السياسية أو الثروة المادية أهمية الدور المزدوج للمعرفة، وقد تمارس المعتقدات الدينية، القيم المتعلقة بالأصول الأرستقراطية أو بالأسرة بقوة مماثلة، ولربما تتداخل جميع هذه العوامل جيداً مع الالتزام بالمعايير العلمية. كما نجد في بعض الأقطار العربية، من بين بلدان أخرى، أمثلة موثقة من الرقابة الذاتية لأسباب دينية أو سياسية، وكذلك بسبب أن الواجبات العائلية تحلّ محل الالتزامات المهنية. ففي عدة جامعات، تصبح ممارسة البحوث مجرد وظيفة رسمية لبناء مهنة الفرد. وإذا لم تقدر قيمة البحث نفسه، فإن العلم لن يزدهر.

رابعاً: العلاقة بالمجتمع

لا يمكن أن يكون هناك تفكير بالبحث والعلم من دون مناقشة من يخدم من، ولماذا؟ وبعبارة أخرى، ينبغي أن يكون لمعظم البحوث المهنية والنقدية لحظتان (أي نشاطان يتبعانهما): لحظة السياسات العامة، ولحظة النشر للعموم. ويجب أن يجد البحث طريقه بين كونه مستقلاً كحقل، ومبدعاً كنشاط فردي وجماعي، وفي خدمة هدف اجتماعي واقتصادي. كما يجب أن يجد طريقه بين ضرورة تدويل البحث من خلال التعاون العلمي، ولكن أيضاً لكونه وثيق الصلة باحتياجات المجتمع. ولا يعني تدويل العلوم بالضرورة أن هناك تناقضاً، إذ إن بعض زملائنا (Keim, 2014; Kuhn and Okamoto, 2013) حساسون للغاية للجوانب المعرفية والإيبيستيمولوجية لتدويل العلوم الاجتماعية، أما بالنسبة إلينا، فإن التدويل يثير أقل المشاكل من حيث عدم توافق المفاهيم الغربية التي ولدت في حضن سياقات محددة للدول القومية الأوروبية، منها من حيث البيئات الاجتماعية والمؤسسية، والتحديات التي تواجه الباحثين في دول الجنوب.

ونحن نبيّن هذا التوتر من خلال شرذمة أنشطة البحث، كما سلطنا الضوء على ذلك في الفصل الخامس. فعلى سبيل المثال، هناك تضخم لبحوث السياسات، وبخاصة في المشرق العربي، على حساب البحوث المهنية والنقدية، من خلال تأثير التمويل الأجنبي الذي يفضل الأبحاث التي تؤدي إلى توصيات مباشرة لـ «حل» مشكلة اجتماعية أو سياسية ما. كما لاحظنا ضعف النشاط البحثي العمومي، وسبات الحياة العامة

للأكاديميين العرب، كما أشرنا إلى ذلك في الفصل التاسع من هذا الكتاب. لقد بيّنا أيضاً أن هناك وضعاً أكثر «صحية» في البلدان المغاربية الفرنكوفونية، حيث لاحظنا التداخل والتوازن بين الحلقات الأربع للأنشطة البحثية الاجتماعية، وكبر حجم البحوث المهنية في هذا المجال، وهو مؤشر جيد أكثر صحية من الوضع في المشرق العربي.

لقد أثارت الفصول السادس والسابع والثامن قضية اللغة المستخدمة للدراسة والنشر في علاقتها بالبحث، وخصوصاً الاجتماعي منه. فالكتّاب الذين يكتبون باللغة الإنكليزية يستخدمون المراجع الإنكليزية في المقام الأول، والمؤلفون باللغة العربية يعتمدون على الأدبيات العربية. هناك عدة أسباب لذلك، أهمها انعدام الكفاءة في اللغة الأجنبية، وعدم توافر الأدبيات البحثية الإنكليزية في المقام الأول بين الباحثين العاملين في مؤسسات عربية. وقد اعتبر بعض الباحثين المراجع العربية قليلة الأهمية لموضوع دراستهم، رغم جودة هذه المراجع بشكل عام. ومما زاد الطين بلة هو دفع الجامعات الخاصة للكتابة والنشر باللغة الإنكليزية في مجلات دولية محكمة ذات معامل التأثير العالي. لقد «منع» ذلك كثيراً من الباحثين من المشاركة في المناظرات العمومية الجارية، وفي النشر في المطبوعات المحلية، وادّعى البعض أن ندرة الوقت هو السبب في ذلك.

خامساً: التوصيات: رؤية للمستقبل

هذا الكتاب ليس كتاب سياسات، لكننا نعتقد بأن علم الاجتماع لا يشمل فقط نظرية للعالم الاجتماعي، بل أيضاً للأخلاق. وهكذا نحن نرفض إنهاء هذا الكتاب من دون بعض التوصيات التي يمكن أن تكون مفيدة لواضعي سياسات التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا. ولكن لن تكون هذه التوصيات على شكل نقاط سهلة الهضم. فعلى صنّاع السياسات تحمّل بعض العناء، نظراً إلى تعقّد التحديات التي تواجههم.

١ ـ تصليح الحلقة بين البحوث والجامعات والمجتمع

لقد بيّن هذا الكتاب أن هناك حلقة مفقودة بين البحث والجامعات والمجتمع. وقد تباينت نتائج هذا الانفصال، بحسب المجال الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي قيد النظر. فعلى سبيل المثال، تحظى الأقطار العربية بمعدلات تسجيل براءات اختراع منخفضة، وعادة ما يستخدم هذا كسبب، لنخلص إلى أنه ينبغي تشجيع تسجيل براءات الاختراع. فقد تم تصميم سياسات من المفترض أن تعزز تطوير البحوث حتى الوصول

إلى براءات الاختراع، ولكن هذه ليست سوى جزء صغير من قضية أعمّ، وهي تكمن في ربط البحوث بالاقتصاد والمجتمع. وكما ذكرنا عند مناقشة مختلف وظائف البحث، هناك تقييم غير كافٍ للأنشطة التي لا ترتبط مباشرة بإنتاج المقالات العلمية والكتب.

إن أحد أهم جوانب الحلقة المفقودة هي ظروف عمل الباحثين داخل مؤسساتهم، حيث ينتمي معظم الباحثين في البلدان العربية إلى الجامعات، وحيث تشمل مسؤولياتهم الأساسية التدريس. وبشكل عام، لا تدعم هذه الجامعات أنشطتهم البحثية، ولن يكون هناك تقدم حقيقي إذا لم تقم الجامعات بتشجيع البحث بشكل نشط ضمن فرقها الخاصة داخل دوائرهم وكلياتهم. فمن الضروري أن يتم خلق فرص بحثية مموّلة داخلياً، للأفراد وللفرق. وكما سيكون الدعم الإداري التمويلي الخارجي لتطوير الأنشطة البحثية ضرورياً أيضاً، فقد شكا العديد من باحثي الجامعات في المغرب، من «استحالة» استخدام التمويل الخارجي من قبل فرق البحث الفعلية. وهذا ينطبق على مجالات البحوث.

وفي غياب الدعم المؤسسي اللازم، أصبح البحث نشاطاً مهمشاً. وقد ارتبط البحث أيضاً بشكل ضيِّق جداً بالترقية الفردية للأساتذة. وفي هذه الحالة، يكون «البحث» قد اكتسب معنى مشوّهاً، حيث تنحصر أهميته فقط في كيفية فهمه من قبل الزملاء وإدارة الجامعة، وفي كونه يتعلق بشخص معيِّن. وعلى النقيض من ذلك، ينبغي تشجيع البحوث كمسعى جماعي، مع أنشطة مشتركة وخطط عمل مشتركة.

٢ ـ جعل الابتكار هدفاً واضحاً للسياسة العامة

لا تشكّل حاضنات الأعمال، المدن التكنولوجية أو التجمّعات الصناعية للتكنولوجيا الفائقة بالضرورة حلّاً سحرياً، أو على الأقل بدا السحر على وشك الزوال. ولكن لا يعني ذلك التخلي عن مثل هذه الجهود، بل على الضد من ذلك، عادة ما تكون هذه المبادرات ذات مغزى ما دامت تعمل على ربط ممارسي الأعمال والشركات والأسواق الحقيقية، إلا أنه من الواجب أن يتم تشجيعها ودعمها. وتكون المجمعات التكنولوجية أيضاً جزءاً من الاقتصاد الإقليمي العربي، ولا يمكن أن تعمل من دون تنمية روابط قوية مع الكيانات الاقتصادية والاجتماعية الفعلية التي تحيط بها، ولذلك يتم تضمينها في التخطيط التنموي الإقليمي والبرامج الاقتصادية التي تدعم الشركات المحلية.

كثيراً ما يزعم البعض أن الصناعة لا تتفاعل مع الجامعات المحلية، ومجتمع البحوث لا يتفاعل مع المراكز التقنية القائمة محلياً، وهذا صحيح جزئياً فقط، إذ تظهر جميع الدراسات الميدانية عن الابتكار التي أجريت حتى الآن أنه متوفر هنا، ولكن يصعب قياسه بالطرق الكلاسيكية. لقد أجرى لبنان والمغرب وتونس مراراً الدراسات الميدانية عن الابتكار، ولا يمكن القول إن الصناعة لا تحتاج إلى البحث والتطوير أو الابتكار. وقد وضعت أكثر من نصف الشركات التي شملتها الدراسة (حتى ٦٠ بالمئة منها في الحالة اللبنانية) مشاريع مبتكرة، ولكن معظمها نفذت من دون مشاركة الجامعات (كمؤسسات، ولكن بعض باحثيها قد شاركوا) (انظر الفصل الأول).

وبالطبع، يعتمد النشاط المبتكر هذا على حجم الشركات وقطاعها. وتجدر الإشارة إلى أن حجم نشاطات الابتكار في المقر الرئيسي للشركات المتعددة الجنسيات هو أكبر كثيراً من فروعها المحلية (حتى في قطاعات مثل الصناعات الدوائية والكيميائية والإلكترونية). وتشير قصص النجاح إلى أنه يمكن العثور على النشاط الابتكاري أكثر في الشركات «المتوسطة الحجم»، التي تعرف بأن لديها حوالى ٣٠٠ موظف، استناداً إلى الخبرة التقنية الطويلة التي يغذّيها التحسين المستمر في الأسواق الفعلية والتفاعل مع العملاء ومقدمي الخدمات.

ويصدق الأمر نفسه بالنسبة إلى الجامعات، فهناك مادة قصصية وفيرة في جامعات مختلفة، تظهر وجود روابط قوية بين الفرق البحثية والشركات، بناء على العلاقات والخبرات على المدى الطويل. وكمثال على ذلك، لدى كلية العلوم التابعة لجامعة القديس يوسف في لبنان تاريخ طويل جداً من الروابط مع صناعة النبيذ، وصناعة الأسمنت، وصناعة الأغذية الزراعية، كما قامت ببناء علاقات قوية جداً مع هذه القطاعات التي تقوم بتمويل البحوث داخل المختبر، وكذلك توفير الاتصال مع الصناعيين. وفي مصر، كانت هناك مجموعات عديدة من الشركات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) التي طورت التعلم التكنولوجي الخاص بها على أساس الخبرة الجامعية.

وتشير الدراسات الاستقصائية عن الابتكار إلى أن هذه الجهود تحتاج إلى المزيد من التطوير، وقد بيّنت بأنه لا يوجد نقص في الابتكار، لكنها أشارت فقط إلى عدمية وجود الدعم، حيث كان أقل من ١٠ بالمئة من الشركات على بيّنة من خطط الدعم التي تقدمها الحكومة في أي من البلدان، حيث أجريت دراسات مماثلة (مصر، والمغرب،

وتونس). وقد تتطور في المستقبل، كما هو مأمول، على سبيل المثال، مع خطة «الابتكار المغربية» التي أطلقت في المغرب في عام ٢٠١٢.

يعدّ الوضع اليوم متناقضاً. فمن جهة، هناك نمو في أنشطة الابتكار، في كل أنواع الشركات، وحتى في الشركات التي لم تكن مهتمة بهذا النشاط منذ عدة سنوات. ومن ناحية أخرى، تشير الدراسات الميدانية عن الابتكار إلى وجود مستوى اهتمام منخفض من جانب الشركات في الدعم الحكومي للابتكار. فقد ذكرت الشركات التي شملتها الدراسة أسباباً كثيرة لهذا النقص في الاهتمام، ولكن ظهر اثنان من العوامل الرئيسية: عدم وجود معلومات عن برامج الدعم، والمشاركة القليلة فيها. ويذكر جانب آخر في كثير من الأحيان: تظهر الشركات مستوى منخفضاً من الثقة عندما تشارك الدولة. وثمة طريقة لإعادة تأسيس هذه الثقة، وهي بتوجيه الدعم الشعبي من خلال كيانات قائمة إلى السوق، بحيث تستطيع الشركات أن تعمل بعد ذلك من خلال السوق، وأن يكون لها علاقة عمل وثيقة مع الجهات العامة التي تقدم الدعم المذكور.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه إذا أظهرت الدولة المزيد من الدعم لوضع إطار قانوني ملائم، والاستفادة من الموارد لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في مجال البحوث، فإن الشركات سوف تستجيب بشكل أفضل لمبادرات الدولة. فينبغي على الدولة أن تبيّن بعد ذلك أن مصلحتها لا تكمن في نهج «العمل كالمعتاد» (Business as Usual)، وأن التنمية التكنولوجية ستستفيد من تدابير الدعم الاستثنائية. كما ينبغي أن تعطى الأفضلية للتعاون العلمي بين الكيانات الفنية (مختبرات، ومراكز وفرق البحث) والشركات، وينبغي أيضاً أن تعطى الأفضلية للشركات التي ترغب في تنمية أنشطة البحث والتنمية الداخلية. ويقال في كثير من الأحيان إن هناك نقصاً في روح المبادرة في المنطقة العربية، وهذا الأمر يستخدم لشرح تدني مستوى الابتكار.

ونحن نعتقد أن هذا ليس هو الحال، بل يبدو أن روح المبادرة هي أكثر الموارد وفرة في المنطقة. وما يبدو أنه أكثر صعوبة هو تأمين دعم السوق المستمر والتوسع المستمر. وبما أن تكاليف الاستثمار الأولي في البحث والتنمية تركز غالباً بشكل أقل على البحث منه على التنمية، ينبغي توفير برامج الدعم للحصول على أكثر من مجرد «صفقة لمرة واحدة» (One Shot Deal)، بحيث تكون خطط الدعم الأحادية دائماً على المدى القصير. لذا يتطلب هذا العمل تضافراً للجهود بين الجهات العامة المعنية في تعزيز الأنشطة الاقتصادية.

٣ - جعل البحث موضوعاً سياسياً

خلال القمة العربية في آذار/ مارس ٢٠١٠، اعتمد رؤساء البلدان الحاضرين قرار تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بوضع استراتيجية العلوم والتكنولوجيا للمنطقة العربية برمَّتها، وذلك بالتنسيق مع الهيئات العربية والدولية المتخصّصة. وتم تقديم هذه الاستراتيجيا إلى القمة العربية لاعتمادها عام ٢٠١١، حيث كان من المتوقع معالجة مسألة مهمة، ألا وهي تسهيل تنقل العلماء في المنطقة، وتعزيز البحوث التعاونية مع المجتمع الكبير من العلماء العرب المغتربين. وسيتم اختيار كل من الاستراتيجيا، وبشكل لاحق خطة العمل العربية للعلوم والتكنولوجيا (ASTPA) من قبل لجنة خبراء من المنطقة، مع الدعم المؤسسي من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، واتحاد مجالس البحث العلمي العربية واليونسكو وغيرها. وقامت الـ ASTPA بتصميم المبادرات الوطنية والقومية على حد سواء في ١٤ اختصاصاً ذا أولوية، بما في ذلك المياه، والغذاء، والزراعة، والطاقة، وأوصت بإطلاق مرصد العلوم والتكنولوجيا العربي على الإنترنت لرصد مشهد العلوم والتكنولوجيا في الأقطار العربية، ولتسليط الضوء على أي قصور في التنفيذ. ويتمثل أحد المفاتيح لتنفيذ التدابير على مستوى الدولة بتحديد التحديات التي تواجه الأقطار العربية على المستوى المحلي، وترسيخ البحوث كموضوع مستقل عن الخطاب السياسي. ويتطلب الدعم السياسي للبحوث والابتكار على أعلى مستوى، إلى جانب العمل الحكومي الإيجابي، ترقية العلوم القائمة، والبنية التحتية للتكنولوجيا والابتكار، والزيادة في الإنفاق المحلي الاجمالي على البحث والتطوير.

وفي الوقت ذاته، تشير الدروس المستفادة من تجارب عدة بلدان في أمريكا اللاتينية إلى أهمية الاتصال على مستوى المؤسسات، وعلى مستوى الباحثين الفرديين. وبالتالي، فإن كلا النهجين «من الأعلى - إلى - الأسفل»، و«من الأسفل - إلى - الأعلى» مطلوبان.

٤ - الترتيبات العلمية: التنويع والأولويات العلمية

ربما الاستعارة الأكثر ملاءمة لوصف الوضع البحثي هي «ترتيبات علمية» أكثر منها نظاماً علمياً في معظم هذه البلدان، حيث لا تظهر السمات النظامية النموذجية لهذا النظام. فما هو نوع الترتيبات العلمية التي تحتاجها المنطقة العربية؟ أن طبيعة المشهد

البحثي في كل قطر عربي مجزأ وصغير في الحجم، وتسير المؤسسات عادة من خلال المدخلات والعمليات وتدفق المخرجات، وليس هناك أي سلوك نظامي يستجيب للتغيرات الخارجية والمتطلبات. نحن أمام مؤسسات هشّة مبعثرة نوعاً ما، وهي تعاني باستمرار نقص الموارد، الأمر الذي يجعل أحسن صورة هو التحدث عن «تجميع» (Assemblage) للأنشطة. وهنا نودّ أن نثير قضيتين للمستقبل: النموذج المركزي مقابل النموذج المتنوع ومسألة استقلالية البحوث.

يتم داخل الوحدات البحثية مجموعة متنوعة من الأنشطة البحثية التي يمكن تطويرها. فعندما ينمو النشاط البحثي، تمر جميع البلدان بتجربة مستوى معين من التنويع. وما يمكن العثور عليه عادة في الترتيبات البحثية الجيدة هو مجموعة واسعة من المتخصصين. لكن عندما يكون العدد الإجمالي للباحثين صغيراً، نكون أمام واحد أو اثنين من المتخصصين في كل مجال. وعادة ما يشعر الباحثون بالوحدة، وقليل منهم من يمتلك القدرة على الحفاظ على فريق كبير من المتخصّصين مع مرور الوقت. ويتحتم على ترتيبات البحوث الصغيرة مواجهة هذا الوضع، وغالباً ما تتم مواجهة صعوبة في فرض تكوين فرق أكبر.

إن القضية هي قضية معقدة، حيث إن هناك العديد من الطرق للتعامل معها. ويشكل التعقيد المؤسسي لأنظمة البحوث معضلة دائمة. وباعتبارها وسيلة لتقديم اقتراح سليم للمناقشة، ينبغي للمرء أن يتفحص نوع التمويل الذي قد يصاغ وفقاً للأولويات. ولكن لم تعُد «الأولويات» مصطلحاً «ذا سمعة حسنة» لأنها تعود إلى عام ١٩٧٠، عندما كان التخطيط الوطني على الموضة. وعلاوة على ذلك، اتجهت المحاولات الأخيرة في تحديد الأولويات في الأقطار العربية إلى إنتاج قائمة، هي ربما ذات صلة، ولكنها ليست ممكنة ضمن الموارد المحلية. ومن الأمثلة الجيدة برنامج العلوم والتكنولوجيا والابتكار (STIP) الذي قام بتصميمه المجلس الوطني للبحوث في لبنان (CNRS)، ولكن لم تكن هناك أموال متوفرة في الوقت الذي تمت فيه صياغته. والأمر نفسه نجده في الأردن.

وتتمثل طريقة بديلة لمعالجة مسألة التمويل في صياغة قائمة ليس على أساس الأولويات المعلنة (أياً كان تمرين التنبؤ المستخدم)، ولكن من خلال الجمع بين هذه الأولويات المعلنة مع الجهات الفاعلة التي تقوم بتمويلها. وإنه ليس من أغراضنا هنا ذكر هذا التمرين بالتفاصيل، ولكن سيكون من المفيد أن يكون هناك تمرين تنبؤ حقيقي

يجمع بين إمكانية الأطراف الفاعلة في الميدان. وقد يحدث تمايز محتمل على النحو التالي:

- **برامج تمويل استراتيجية قليلة ذات روابط قوية بالقطاع الإنتاجي**. السعي إلى تحقيق بعض البرامج، وهو ما يعني ضمناً الدعم الحيوي من الدولة في المجالات التي تعتبر «استراتيجية» والبحوث التطبيقية، حيث تشجع السلطات العامة التعاون النشط أو «التجمعات» مع شركات ديناميكية. وقد ذكرنا هذا الجانب سابقاً. ومن الضروري هنا أن نضيف أن التمويل عندئذ يجب أن يعطى الأولوية عند إنشاء التحالفات والتعاون. وفي السنوات الأخيرة، اهتم المموّلون بالمجالات التالية: الماء، والتصحر، ومصادر الطاقة المتجددة، والأغذية الزراعية. وتتمثل معايير التقييم الرئيسية بأهمية البرنامج للاقتصاد المحلي، ومستوى الروابط مع القطاع الإنتاجي.

- تعزيز بعض **المجالات البحثية ذات الأهداف الاجتماعية** والاقتصادية الواضحة المحددة للبلاد، حيث يوجد المستخدمون والجهات الاجتماعية الفاعلة، وحيث لا تكون الفائدة الاقتصادية هي الهدف الأول، كالصحة، على سبيل المثال. وانه لأمر جيد أن نتذكر أنه في بعض البلدان، كانت الحاضنات الجامعية في المجالات التي لا تعتبر «استراتيجية» ناجحة جداً تجارياً. وكما ذكر أحد مديري المجلس الوطني للبحوث في لبنان: «إذا كنت تعتبر البحوث المتعلقة بالصحة تكلفة، فكّر ملياً في المرض!»، حيث إن كل المطلوب هو بعض الدعم لهذه المجالات، التي هي ليست مربحة على الفور، ولكن التفاعل مع المستخدمين النهائيين هو أمر بالغ الأهمية. انظر، على سبيل المثال، إلى صناعة البناء والتشييد التي قامت بتطوير مواد بناء جديدة خاصة، اعتماداً على التبادلات المكثفة بين الشركات التي تبني، وتلك التي تنتج المواد، والمصممين والمهندسين المعماريين. ويمكن في هذه المجالات المتصلة بالمستخدمين الحقيقيين أيضاً تذكّر المعرفة المحلية واستخدامها، على سبيل المثال، في الزراعة والطب والمستحضرات الصيدلانية ومصائد الأسماك. وإنه لمن الأفضل دمج «المعارف التقليدية» في البحوث والتطورات الجديدة عندما يتم ربطها بالمجتمعات التي تستخدم هذه المعارف التقليدية، وتتعلق المعايير الرئيسية هنا بالاحتياجات الاجتماعية وخلق فرق قوية.

- إن **اختصاصات العلوم الأساسية** هي الاختصاصات التي يتم فيها التعاون مع الزملاء الأجانب بنشاط، حيث لا يكون الهدف اجتماعياً - اقتصادياً، ولا يقوده الابتكار، إذ يتمثل الأساس المنطقي لمثل هذه البرامج بأن البلد، مهما كان صغيراً،

يحتاج إلى عين مفتوحة على التطورات في أماكن أخرى. وبحسب كارول فاغنر، فكلما كانت الدولة أصغر، كان الربط بالبحث الدولي أكثر فائدة (Wagner, 2008). ويمثل طلاب الدكتوراه استثماراً جيداً إذا تم وضع خطط عمل مفيدة بالنسبة إليهم بعد الانتهاء من دراستهم. وينبغي أن نضيف إلى اقتراح فاغنر أن استراتيجيته لا ينبغي أن تكون متعلقة فقط بالاختصاصات التي لها قاعدة إنتاجية محلية قائمة (مثل المستشفيات)، ولكن أيضاً بـ «اختصاصات المستقبل». كما ينبغي أن يكون التميز والجدة معياريْ التقييم الرئيسييْن.

وتتطلب جميع هذه الاستراتيجيات التمويل، الذي يمكن توزيعه من خلال العديد من المخططات المختلفة: المنح الدراسية للطلاب، والتشارك مع الشركات، وتمويل مشروعات التعاون العلمي، والإعانة المباشرة للمشاريع البحثية ... إلخ، إلا أن هناك جانبين من جوانب تجربة العديد من البلدان يستحقان الذكر:

أ ـ **تحديد البحوث**: يحتاج البحث إلى أن يتم تحديده بوضوح، وليس فقط تضمينه في أهداف أكبر، مثل التصنيع، وتوفير الغذاء أو الرعاية الصحية والأهداف الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. كما يجب أن تحدّد الميزانيات العامة، بوضوح، وإنجاز البحوث كهدف منشود، إلا أنه إذا لم يحدث ذلك، فسوف يطغى على العمل دائماً تحالف قوي من قوى اجتماعية ومصالح اقتصادية.

ب ـ **العمل على استقرار الفرق**: يجب أن يذهب التمويل إلى الفرق، لا إلى الأفراد. إن بناء الفرق يستغرق وقتاً، إلا أنه من الممكن أن تقضي التعيينات القصيرة المدى على الفرق، والتي يجب أن تتكيف بسرعة وترد على العرض، وأن تعمل بوظيفة الاستشارات بدلاً من تعزيز الموارد البشرية والمعدات. ولهذا السبب يجب ألّا يأتي التمويل إلا على شكل تمويل مشاريع في إطار خطط تنافسية، كما ينبغي أيضاً توفر آلية استقرار، ونظام يسمح بالمحافظة على نوعية البحوث، وفي الوقت نفسه فسح المجال لنمو موارده الخاصة. وربما كانت تجربة نظام «التسمية التونسي» (Labelisation) (التسمية لكيانات من الفرق البحثية المحددة، وربط تمويل محدد بخارطة طريق واضحة يقدمها الفريق البحثي على مدى فترة أربع سنوات) أفضل مثال على ذلك، لأنها ولّدت زيادة مستقرة في الأنشطة البحثية على مدى فترة زمنية قصيرة جداً في الجامعات التونسية.

٥ - تقوية وتمكين الفرق البحثية

ثمة حاجة ماسة إلى تطوير آليات «استقرار» أو «تقوية وتمكين» الترتيبات البحثية. وفي الواقع، لا تعدّ تسمية «تجمعات من الأنشطة» (Clusters of Activities) استراتيجيا كافية للحثّ على خلق فرق قوية حول أهداف محددة، إلا أنها تتطلب أيضاً وجود آلية لضمان تمويل منتظم على المدى المتوسط، وليس حصراً من مصادر خارجية. تحتاج هذه الآلية إلى دور حاسم للجامعات والمؤسسات المركزية للدولة التي يمكن أن تضمن حماية واستمرارية «مشاريع الفرق البحثية».

وقد وجدنا أنه يمكن للبحث الذي لا يتمتع ببيئة اجتماعية واقتصادية صديقة أن ينجز ذلك بالمقاومة. وتمثل الجامعة الأميركية في بيروت مثالاً جيداً على ذلك، حيث توجد هذه الجامعة في بيئة ليست مؤاتية، ولكنها ليست معادية للابتكار العلمي. فلا توجد حوافز حقيقية للبحوث، بالرغم من دعم المجلس الوطني للبحوث العلمية تاريخياً للمجالات البحثية الموجودة من قبل، بدلا من تعزيز اختصاصات جديدة. وعادة ما تكون هذه الاختصاصات من البحوث قد وصلت إلى لبنان من خلال الأساتذة اللبنانيين العائدين من فرنسا أو الولايات المتحدة، ومن تطوير الأنشطة البحثية إلى جانب زملائهم الأوروبيين أو الأمريكيين السابقين. ويكون التعاون الدولي بالتالي هو الأداة الرئيسية لتدعيم الاختصاص، ولكن لم يسمح ذلك بتطوير موضوعات بحثية ذات أهمية محلية. وقد نمت البحوث الطبية الحيوية في هذه الجامعة بهذه الطريقة، وضمن علاقة وثيقة بالممارسة الطبية في مستشفى الجامعة. وهكذا، فإن الاحتراف في الطب ينطوي على إجراء البحوث. وهذا لا يعدّ استثناءً، بل يعدّ القاعدة، كما يمكن أن يظهر في غيرها من الجامعات والمستشفيات الجامعية في لبنان. ولنا خير مثال أحد الباحثين الذين قابلناهم في جامعة القديس يوسف، والذي لديه سجل رائع من النشر الأكاديمي، حيث وصف نفسه بأنه طبيب، وليس باحثاً، وكان يشجع البحث كفريق في أغلب الأحيان، وليس كممارسة فردية، كما قام بتطوير مساحة من الخبرات الفريدة من نوعها في العالم، وعلى وجه التحديد ذات الصلة بلبنان، حيث يجري التعايش بين التشخيص الطبي والبحوث المختبرية.

ومن الممكن أن نعمّم من هذا المثال، مستندين إلى القول إن عدم وجود الاحتراف في أنشطة محددة هو جزء من لغز في البحوث. فكلما كان هناك المزيد من المهنيين، كانت هناك الحاجة إلى المزيد من البحوث. وعندما يصبح المهنيون أكثر تطلباً، يصبح

للبحث أهمية وقيمة أكبر. وهذه هي الطريقة التي يتم من خلالها بناء الاتصال بين الشركات والجامعات في العديد من البلدان، وهذا الاتصال لا يحدث من خلال التمويل وحده.

ففي أواخر عام ١٩٧٠، عندما بدأت أنظمة البحث في البرازيل بالنمو، أجرى عالم الاجتماع البرازيلي سلسلة من المقابلات مع الباحثين في العديد من المجالات تحت عنوان «جزر الجدارة» (Islands of Competence) (Oliveira, 1984). وهذا هو الوصف الأكثر دقة للوضع في العديد من الأقطار العربية: سلسلة من جزر الكفاءة، وقطاعات معينة من الخبرة الدقيقة التي تم بناؤها أو التي هي قيد البناء. وتكون هذه الجزر مستقلة نسبياً عن بعضها البعض، حتى في مجالات مماثلة، حيث تم البحث عن أفضل الخبرات بموضوعية، وتجنّب المنافسة المحلية. وقد تم أيضاً التغلّب على الكبرياء الوطنية كوسيلة لتأمين التمويل، وتجنّب الشبكات المحلية. وكانت هذه التجربة المشتركة لمعظم دول أمريكا اللاتينية خلال الأعوام ١٩٨٠ و١٩٩٠، حيث أنشئت مؤسسات جديدة، وتم توجيهها نحو بناء الجسور بين الكيانات الإنتاجية والجامعات. ولكن قامت هذه البلدان، مثل تونس بعد حوالى عشر سنوات، بإنشاء «أنظمة وطنية للبحوث» عملت أساساً كأنظمة الترقية، وأخذت تحدد وتعزز النشاط البحثي للأفراد. ويمثل تمويل هياكل التقييم هذه حافزاً إضافياً لأنماط النشر جيدة، حيث اعتمدت الجامعات مخططات مماثلة. وعلى النقيض من المكسيك والتشيلي، اعتمدت البرازيل خططاً حوافز جماعية بدلا من الفردية. واليوم، يمنح هذا الإنجاز البرازيل ميزة حاسمة في مجال البحوث.

تمثل مخططات التقييم/ التسمية (Evaluating/Labeling) هذه، بأشكالها المختلفة، أدوات قوية لتعزيز البحوث، وهي تعود بالفائدة على البحوث لأسباب كثيرة، بما في ذلك حقيقة أنها تسمح بتحديد واضح للأنشطة المحددة التي تتعلق بالبحث، كما أنها قد تؤدي أيضاً إلى تحسين الظروف المعيشية للباحثين.

٦ - برامج الدكتوراه والزمالة ما بعد الدكتوراه

ينبغي إدراج جزء كبير من النشاط البحثي في الجامعات ضمن الإطار العام لبرامج الدكتوراه والماجستير. وهذا يحتاج إلى أن تكون مصممة بطريقة تساهم في البحوث، ولا سيَّما برامج الدكتوراه. ولن يكون هناك أعضاء هيئة تدريس أصحاب كفاءة في

البحث إذا لم يتمكنوا من ربط النشاط التدريسي لحلقات الدكتوراه الدراسية بتوجهاتهم البحثية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون استخدام برامج الدكتوراه المشتركة مع الجامعات الأجنبية وسيلة للضغط لإنتاج مزيد من البحوث في البيئة الجامعية. وقد صممت فرنسا «الدكتوراه المزدوجة» (Sandwich Doctorates)، حيث يحصل الطالب على دبلومين، أحدهما من جامعة فرنسية، والآخر من جامعة أجنبية، وقد لاقى ذلك حماساً كبيراً من قبل كل من الجامعات الفرنسية وشركائها في الخارج. وكان له أيضاً فائدة في تعزيز العلاقات الطويلة الأجل بين الفرق في كلا البلدين.

ويتمثل جانب آخر مهم يتعلق بالقدرة المؤسسية على دعم البحوث بوجود زمالة ما بعد الدكتوراه والمنح، والتي هي نادرة في المنطقة العربية. فعلى سبيل المثال، وفقاً لبحثنا الميداني حول الممارسات البحثية، استفاد عدد قليل جداً من أعضاء الهيئة التدريسية اللبنانيين في الجامعة الأميركية في بيروت من برامج زمالة ما بعد الدكتوراه، وهم أولئك الذين أتمّوا برامج الزمالة الخاصة بهم خارج المنطقة العربية. وفي الوقت نفسه، في أكبر جامعة في لبنان، الجامعة اللبنانية، حيث لا يوجد أي نظام لما بعد الدكتوراه، وهو وضع شائع في العديد من الجامعات الأخرى. ومن المعروف أن العديد من الجامعات العربية تقدم منح البحوث للأساتذة الذين هم عادة فوق سن الخمسين فقط. وقد أعلن أحد أساتذة الأحياء في قبيل الستين من عمره في جامعة القاهرة في مقابلة ما يلي: «الآن أنا أستاذ، الآن أستطيع أن أبدأ البحث!»، وكان يقرب من الستين من عمره. وهناك حيز كبير لزيادة الدعم لأعضاء هيئة التدريس الشباب عن طريق تشجيع برامج الزمالة. ولا يمكن أن تنجح أي من هذه التدابير إذا لم يشارك كل من المموّلين وأصحاب العمل (وفي هذه الحالة إدارة الجامعة) في وضع استراتيجيا مشتركة.

٧ ـ التعاون المحلي، الإقليمي والعالمي

تظهر جميع الدراسات والمقابلات التي قمنا بها أن هناك مشاريع مشتركة قليلة جداً بين المؤسسات العلمية المختلفة على المستويين المحلي أو الإقليمي: المشاريع المشتركة بين مؤسسات علمية بحثية عربية تعمل في مجالات مماثلة نادرة للغاية، حتى داخل الدولة نفسها.

فمن الواضح أنه يمكن النهوض بالشبكات العلمية على مستوى التخصّصات الفرعية، وأن الموارد من أقطار الخليج قد تكون مفيدة في هذا الجهد. ومع ذلك،

هناك أيضاً سبب للشك في فعالية مثل هذا البرنامج في السياق العربي، إذا أخذنا بعين الاعتبار الاتحاد الأوروبي. فقد أجبر برنامج الإطار السابع للاتحاد الأوروبي كل دولة أوروبية تطمح إلى الدخول فيه على أن تمأسس نظام البحث الوطني بطريقة معينة. في حالة الأقطار العربية، يوجد تعاون ضئيل بينها، وتميل جهود البحث فيها إلى أن تكون معزولة. ويظهر تقرير حديث للإسكوا (ESCWA, 2014) **التكامل العربي: حتمية التنمية في القرن الحادي والعشرين**، الوضع المأسوي لغياب التعاون بين الأقطار العربية في مجال البحوث، وكذلك في المجالات الأخرى. وإضافة إلى ذلك، يظهر تقييم حديث للتعاون ضمن برنامج الإطار السابع للاتحاد الأوروبي بأن تمويل الشركاء خارج الاتحاد الأوروبي كان ضعيفاً جداً، وكان في الواقع من خلال التمويل المباشر للشركاء الأوروبيين. فقد تم توزيع أكثر من ٤٠٠ مليون يورو على مشاريع تضم البلدان المتوسطية الشريكة، ولكن ذهب ما نسبته ١٠ بالمئة فقط من مجموع المبالغ إلى مشروعات تتعلق بجنوب البحر الأبيض المتوسط.

لقد ثبت أن البرامج الثنائية أكثر كفاءة، وينبغي أن نتذكر أن الدول الأوروبية لم تتخلّ عن التمويل الثنائي الخاص بها للبحث والتعليم العالي في المناطق المجاورة. فقد كانت فرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، وألمانيا، وإلى حد أقل المملكة المتحدة، نشطة في تمويل البحوث من خلال البرامج الثنائية في المنطقة العربية. حتى أفضل الأفكار لإدراك الإمكانات الكامنة للمنطقة من خلال استخدام التمويل من الخليج أو من أي مصدر آخر، لا معنى لها إذا لم تكن مصحوبة بسياسة ذات أهداف معلنة.

وعلى الرغم من أن التعاون بين الأقطار العربية ضعيف جداً، إلا أنه يتوفر بتزايد التمويل بصورة أكبر، ونحن نعتقد بأن الوقت فقط هو الذي سيظهر إذا ما كان التمويل المتزايد من المؤسسات، مثل مؤسسة قطر، سوف يملأ هذه الفجوة أم لا. ولربما من الأفضل نسيان هدف «الاعتماد على الذات الوطنية» الذي أعلن مرة، سواء بإشارة إلى الدول الفردية أو إقليمياً. وعوضاً من ذلك، فإننا نعتقد بأن القوة الدافعة وراء تطوير البحوث في المنطقة لن يكون التمويل بقدر ما هو الاحتراف في آليات التمويل. فعلى سبيل المثال، يتم تقدير دعم مؤسسة قطر للبحوث الطبية من قبل فرق البحوث المشاركة بسبب أهمية واحتراف آلية التقييم. وكما قال أحد الباحثين: «قد قاموا بواجبهم، وقاموا باختيار فرق جيدة جداً». ويمثل تمويل البحوث مهنة، وهناك حاجة واضحة إلى الشفافية وإلى القواعد المهنية لاستخدام المال من أموال تنافسية. كما أنه من الواضح أيضاً أن

الأبحاث لن تنمو بشكل مُرْضٍ إذا لم يتم تعديل الآليات الداخلية المستخدمة حالياً من قبل معظم المؤسسات لإنفاق الأموال الخارجية. فاليوم، تتمثل المشكلة بشكل أقل كنقص في الأموال من نقص القدرات الإدارية لصرفها. وستكون توصيتنا منطوية على تعزيز أنظمة إدارة البحوث والابتكار، وجعلها موضوعاً للأولوية للتدريب في المستقبل القريب.

وهناك مسألة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالموضوع، ألا وهي حقيقة كون إقامة الشبكات كهدف للمشاريع الممولة فعالة جداً. ومرة أخرى، تظهر تجربة البرامج الإطارية للاتحاد الأوروبي قدرة قوية على المزيد من البحث، وعلى تحفيز البرامج الموجهة نحو الأفضل كنتيجة لإقامة الشبكات. وتميل المشاريع التي هي في حدّ ذاتها شبكات صغيرة دائماً إلى التوسع من أجل مصلحة شبكات أكبر، وتمتلك الشبكات المهنية، بالتالي، الكفاءة، وترتكز على الممارسة الفعلية للأبحاث. إن شرط فعالية هذه الشبكات أن تضم باحثين من تخصص معين أو على مستوى مواضيع محددة.

قد يكون هذا النوع من استراتيجية «الربط» (Linking)، التي تقوم على استغلال شبكات الأبحاث، ذا معنى إذا كان يسمح لفرق بحثية قوية نسبياً بالمشاركة، وبذلك يمكن للأقطاب الأقوياء في الشبكة التي تجمع العديد من الباحثين العاملين في الموضوع نفسه أن تكون قادرة على الاستفادة من تدفق الموارد. بينما تماثل المشاركة في شبكات تعاون دولية من دون استراتيجية توطيد الدخول في النهر، والانتهاء في الذوبان في البحر. إذاً تعتبر استراتيجية «الربط» مهمة، ولكن ليست كافية، بل تحتاج إلى أن تستكمل بتوطيد الفرق، كما نوقش آنفاً. ويبدو هذا التوطيد مستحيلاً من دون الدعم والتدخل الحكومي. وقد يختلف الدافع وشكل المشاركة للدولة اختلافاً كبيراً، حيث يمكن أن يتراوح من إدارة روتينية للمؤسسات العامة التي تقوم بإجراء البحوث على نموذج مركزي (تونس) إلى تشجيع تعدد الجامعات، مع عدم وجود إطار تنظيمي مشترك (لبنان). وهذا مختلف عن الطريقة التي قام بها البنك الدولي بتشجيع «اقتصاد المعرفة». وكما بيّنا في الفصل الأول، فقد صمم البنك الدولي مؤشر اقتصاد المعرفة (KEI)، إضافة إلى مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة للمستقبل، استناداً إلى تحرير الاقتصاد وسيطرة أقل للدولة. ونحن ندعو إلى نموذج أكثر تنوعاً، وهو يأخذ في الاعتبار مختلف أنواع العلوم والأدوار المختلفة التي تؤديها الدولة، اعتماداً على المسألة التي يجري تناولها.

٨ - المجلات الأكاديمية

في الواقع، تحتاج المنطقة العربية إلى المزيد من المجلات لنشر النتائج العلمية. وينبغي أن يكون الهدف هو خلق ثقافة تبادل بين أعضاء المجتمع العلمي محلياً، وحشد الحلفاء (بالمعنى الذي يعطيه برونو لاتور لهذا المفهوم) أقرانهم والجمهور وصنّاع القرار. وتجدر الإشارة إلى أن الدينامية الرئيسية وراء نشر المجلات هو وجود الجماعة العلمية الحيوية. لقد قوّت شركات النشر الكبيرة، مثل إلسفييه (Elsevier)، وكلوير(Kluwer)، من مواقعها التجارية، الأمر الذي جعل المجتمع العلمي أداة للأهداف التجارية (انظر تحليلنا حول ترتيب الجامعات في الفصل الأول)، ومع ظهور العلم المفتوح (Open Science)، ظهرت احتجاجات قوية من العلماء العاملين الذين استخدموا قوة «الشبكات الرقمية الاجتماعية» لتعبئة المجتمع للفسح في المجال لتجديد شراكات الأقران.

وفي الوقت نفسه، على القراء العرب نشر اللغة العربية، ليس فقط بتشجيعهم للأبحاث التطبيقية، بل أيضاً النظرية والمنهجية. وهذا من شأنه كسر التقسيم الشهير للعمل بين الباحثين في الأطراف الذين يملكون البيانات، بينما يقوم الباحثون في المركز (الغرب) بتقديم النظرية. والمشكلة لا تتعلق فقط بالمنطقة العربية، فقد لاحظ باحثون آخرون هذه المشكلة بدرجات متفاوتة؛ على سبيل المثال، في أمريكا اللاتينية (Beigel, 2011) والصين (Wu, 2009; Qi, 2012). ولكسر هذا التقسيم، هناك شرطان: **أولاً**، أن تطلب مجموعة من الباحثين ذلك، لأن هذا يتطلب الكثير من الجهد لمراجعة النظراء؛ **وثانياً**، إنتاج المعرفة من أجل ذاتها، وليس فقط لتلبية احتياجات الترقية لأعضاء هيئة التدريس، حيث إن الصعوبة الرئيسية هنا تكمن ، لأسباب مؤسسية بحتة، في الميل لدى الجامعات إلى تعزيز مجلات الأقسام العلمية (Departmental Journals). وتكون هذه المجلات «داخلية وزبائنية» بشكل صارخ، وتنشر فقط مقالات الباحثين الذين ينتمون إلى الجامعة (Endogamic). وقد يكون لهذا معنى في الجامعات الكبيرة، لكنها تمثل مضيعة للوقت في الجامعات الأصغر حجماً. لذا من الأفضل الدفاع عن المجلات عندما تنتمي إلى مجموعة مربوطة باختصاص محدد (كالجمعيات العلمية)، وتقوم بالتركيز على بعض الموضوعات الشديدة التخصص أو الأكثر اتساعاً.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تبذل الجامعات ومجالس البحث العلمي جهداً كبيراً في تعميم العلوم للعموم، وخلق جمهور أوسع للعلوم والابتكار، من خلال إيجاد

المجلات النشطة، والمواقع الإلكترونية، والجرائد، والأفلام الوثائقية، وغيرها من الأدوات لنشر الأنشطة العلمية والتكنولوجية. كما يجب عدم ترك المواطنين في الظلام حول ما يحدث في المختبرات والمدارس والجامعات في بلدهم.

٩ ـ تمكين اللغة العربية جنباً إلى جنب مع إتقان لغة أجنبية

تكشف أبحاثنا بوضوح أن الطلاب الذين تعلموا اللغة الإنكليزية من خلال البرنامج الذي يدرّس باللغتين الإنكليزية والعربية في المدرسة الثانوية أو الجامعة، يمكن استخدام المراجع الأكاديمية لتدريسهم بطريقة أكثر توازناً من أولئك الذين تعلموا فقط بلغة واحدة، سواء كانت الإنكليزية أو العربية. وفي مثل هذا الوضع، لا تفقد اللغة العربية قيمتها، ويستفيد الطلاب من المراجع الأجنبية التي غالباً ما تتسم بثراء النظريات فيها، وتكون مفتوحة على المناظرات العالمية (انظر الفصل السابع).

وبالتالي، فإن المسألة ليست تدريس هذه اللغة أم تلك، بل ينبغي أن نركز على كيفية الاعتماد على لغتين على الأقل في المرحلة الانتقالية، وإعطاء اللغة العربية الأولوية في جميع الإقسام العلمية والبرامج، ليس فقط في العلوم الاجتماعية والإنسانية. ونؤكد هنا أن ذلك مناسب للمرحلة الانتقالية، لأنه إذا تم تسريع عملية ترجمة الكتب والمجلات إلى اللغة العربية، وإتاحتها في المكتبات العامة والمراكز الجامعية، فلربما لن تكون هناك حاجة إلى التدريس في أي لغة إلى جانب اللغة العربية، مع الحفاظ على ضرورة أن يتعلم الطلبة العرب لغة أجنبية واحدة على الأقل.

١٠ ـ خيارات الشتات

وكما هو موضح في القسم المتعلق بهجرة الكفاءات، وكسب الكفاءات، في الفصل الثالث، هناك العديد من الدروس التي يمكن استخلاصها من اثنتين من التجارب الفلسطينية المميزة، وهما برنامج توكتن (TOKTEN)، وشبكة باليستا (PALESTA). ويمكن التذكير بأن أحد أهداف مدينة أحمد زويل للعلوم والتكنولوجيا هو الاستفادة من خبرات العلماء المصريين في الخارج. ومن المهم للغاية بالنسبة إلى الحكومات والمنظمات الدولية تشجيع التواصل مع الشتات، والتوظيف المؤقت للعلماء المغتربين، للعمل أو التطوع في بلدانهم الأصلية. ويستطيع كل بلد عربي الاستفادة من المبادرات المماثلة، التي تكلف القليل لتشغيلها، ولكن لديها القدرة على تحفيز التنمية في المنطقة العربية.

الملحق

المؤشرات الببليومترية
في المنطقة العربية

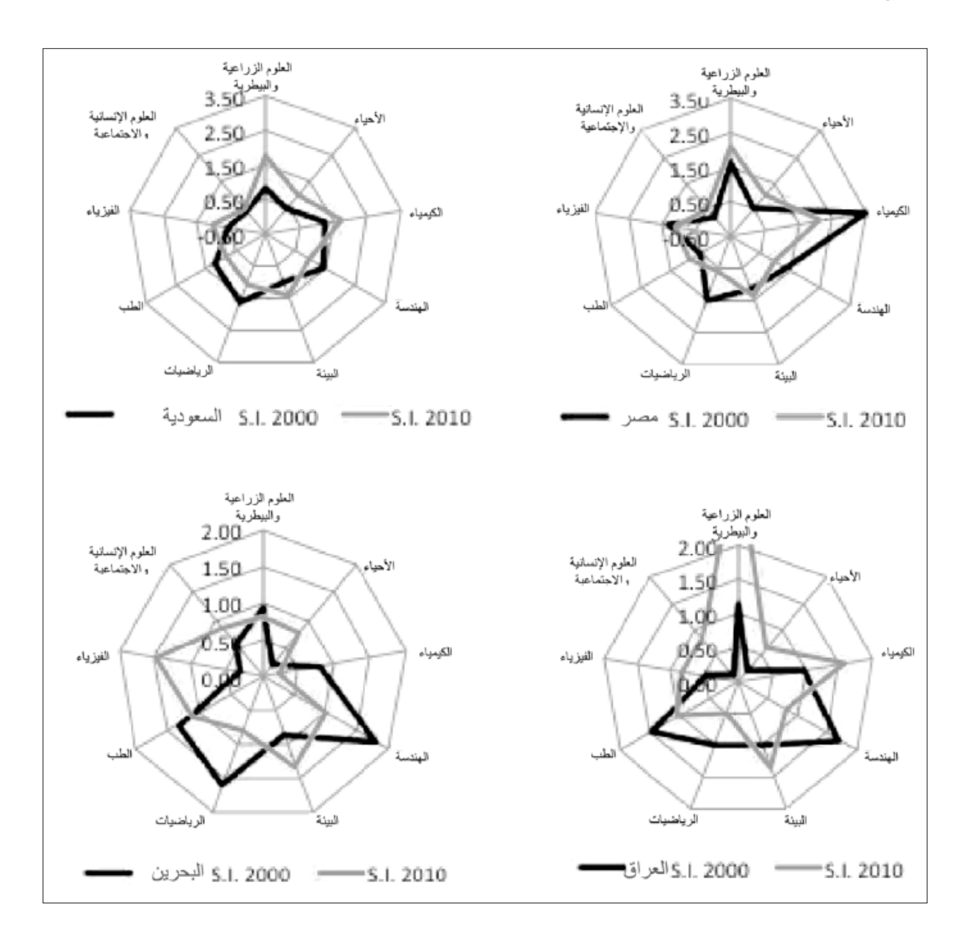
هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

يمثل هذا المرفق بعض المؤشرات الببليومترية المستخدمة لكل قطر عربي في هذا الكتاب. ولقد اخترنا ثلاثة مؤشرات: إجمالي الإنتاج، الحصة العالمية والتخصص، مستخدمين سكوبوس كمرجع[1].

الشكل الرقم (١)

مؤشر التخصصات في البلدان العربية

ملاحظة: يكون مؤشر التخصص = ١ عندما يكون النشاط النشري في المجال هو مماثل لنشاط الدولة في الإنتاج العالمي. أعلى من (١) يعني أن هناك تخصصاً عالياً في مجال معيَّن، وأقل من ١ أن هناك أقل تخصصاً.



يتبع

---

(١) قاعدة بيانات سكوبوس ككل القواعد فيها اختلافات من حيث عدد المجالات التي يضمنها القاعدة عبر السنوات، وهذا له تبعات على مؤشرات التخصص.

تابع

العلوم الزراعية والحيوانية
الأحياء
الكيمياء
الهندسة
البيئة
الرياضيات
الطب
الفيزياء
العلوم الإجتماعية والإنسانية
2.00
1.50
1.00
0.50
0.00

لبنان SI 2000 S.I. 2010

العلوم الزراعية والحيوانية
الأحياء
الكيمياء
الهندسة
البيئة
الرياضيات
الطب
الفيزياء
العلوم الإجتماعية والإنسانية
2.00
1.50
1.00
0.50
0.00

الأردن SI 2000 S.I. 2010

العلوم الزراعية والحيوانية
الأحياء
الكيمياء
الهندسة
البيئة
الرياضيات
الطب
الفيزياء
العلوم الإجتماعية والإنسانية
2.50
2.00
1.50
1.00
0.50
0.00

قطر SI 2000 S.I. 2010

العلوم الزراعية والحيوانية
الأحياء
الكيمياء
الهندسة
البيئة
الرياضيات
الطب
الفيزياء
العلوم الإجتماعية والإنسانية
3.00
2.50
2.00
1.50
1.00
0.50
0.00

فلسطين % in 2000 S.I. 2010

العلوم الزراعية والحيوانية
الأحياء
الكيمياء
الهندسة
البيئة
الرياضيات
الطب
الفيزياء
العلوم الإجتماعية والانسانية
3.00
2.50
2.00
1.50
1.00
0.50
0.00

عمان % in 2000 S.I. 2010

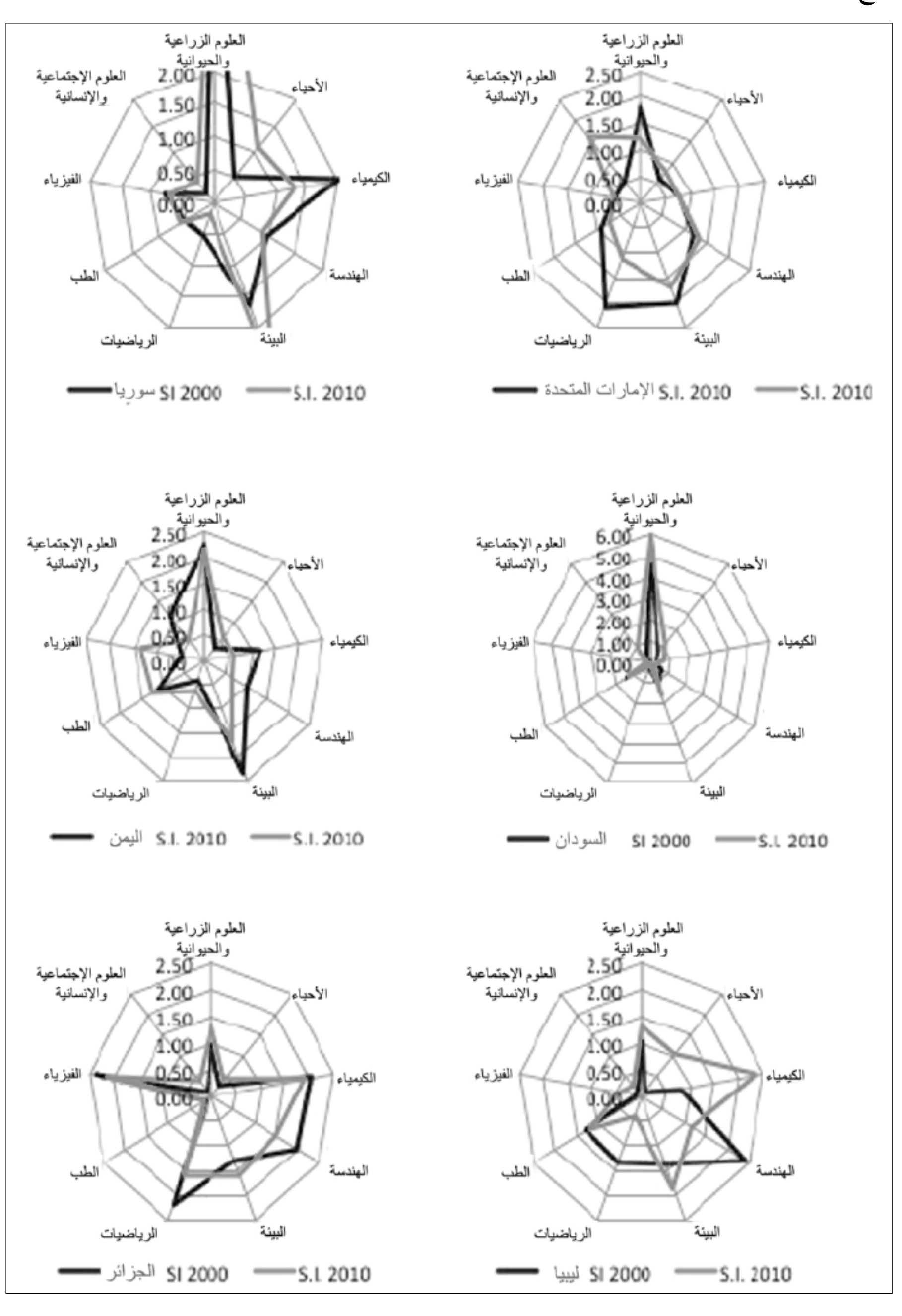
العلوم الزراعية والحيوانية
الأحياء
الكيمياء
الهندسة
البيئة
الرياضيات
الطب
الفيزياء
العلوم الإجتماعية والانسانية
3.00
2.50
2.00
1.50
1.00
0.50
0.00

الكويت % in 2000 S.I. 2010

يتبع



تابع


العلوم الزراعية والحيوانية
الأحياء
الكيمياء
الهندسة
البيئة
الرياضيات
الطب
الفيزياء
العلوم الإجتماعية والإنسانية
الإمارات المتحدة S.I. 2010
S.I. 2010
سوريا SI 2000
S.I. 2010
السودان SI 2000
S.I. 2010
اليمن S.I. 2010
S.I. 2010
ليبيا SI 2000
S.I. 2010
الجزائر SI 2000
S.I. 2010

يتبع

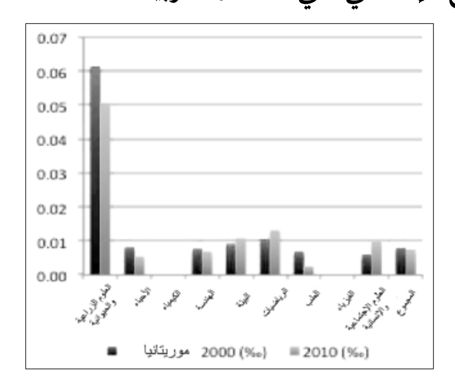
تابع

العلوم الزراعية والحيوانية
الأحياء
الكيمياء
الهندسة
البيئة
الرياضيات
الطب
الفيزياء
العلوم الإجتماعية والإنسانية
المغرب SI 2000 S.I. 2010
تونس SI 2000 S.I. 2010
موريتانيا SI 2000 S.I. 2010

المصدر: المؤلفين، تم الحسلب اعتبارا من بيانات سكوبوس <http://www.scimagojr.com>

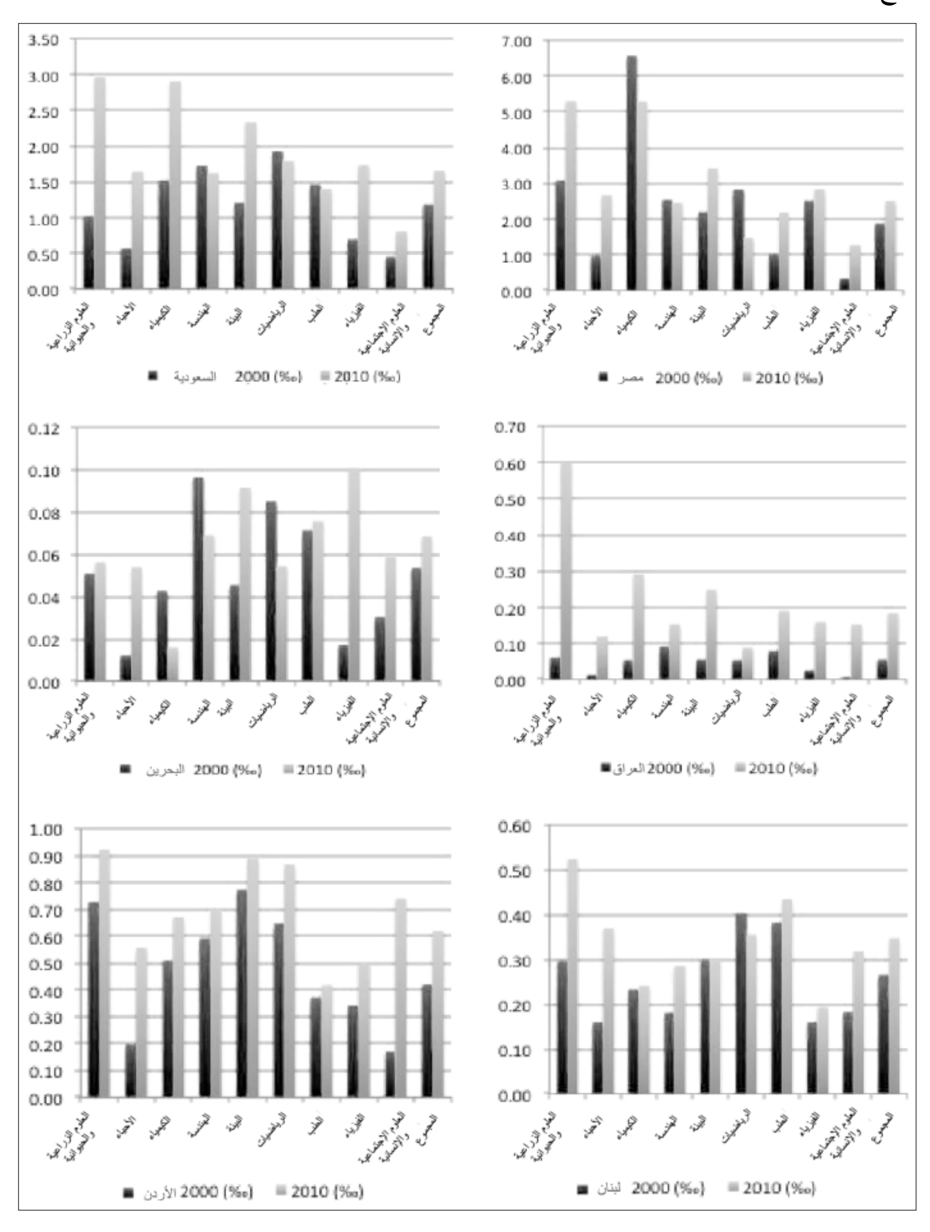
الشكل الرقم (٢)

الحصة العالمية في كل اختصاص علمي (النسبة المئوية من الإنتاج الإجمالي) في الأقطار العربية (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠)



يتبع

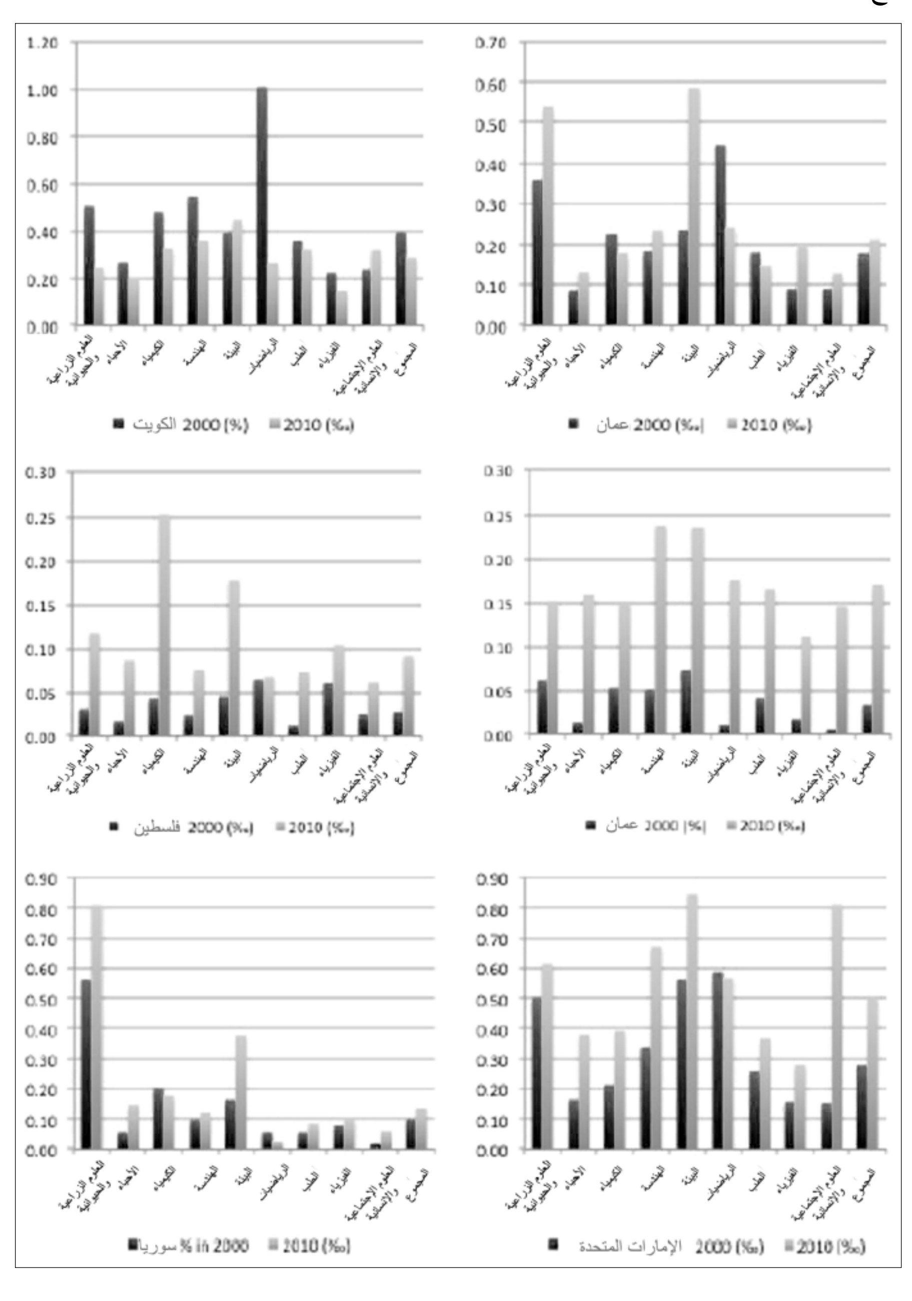
تابع



السعودية 2000 (‰) 2010 (‰)
مصر 2000 (‰) 2010 (‰)
البحرين 2000 (‰) 2010 (‰)
العراق 2000 (‰) 2010 (‰)
الأردن 2000 (‰) 2010 (‰)
لبنان 2000 (‰) 2010 (‰)
العلوم الزراعية والحيوانية
الأحياء
الكيمياء
الهندسة
البيئة
الرياضيات
الطب
الفيزياء
العلوم الاجتماعية والإنسانية
المجموع

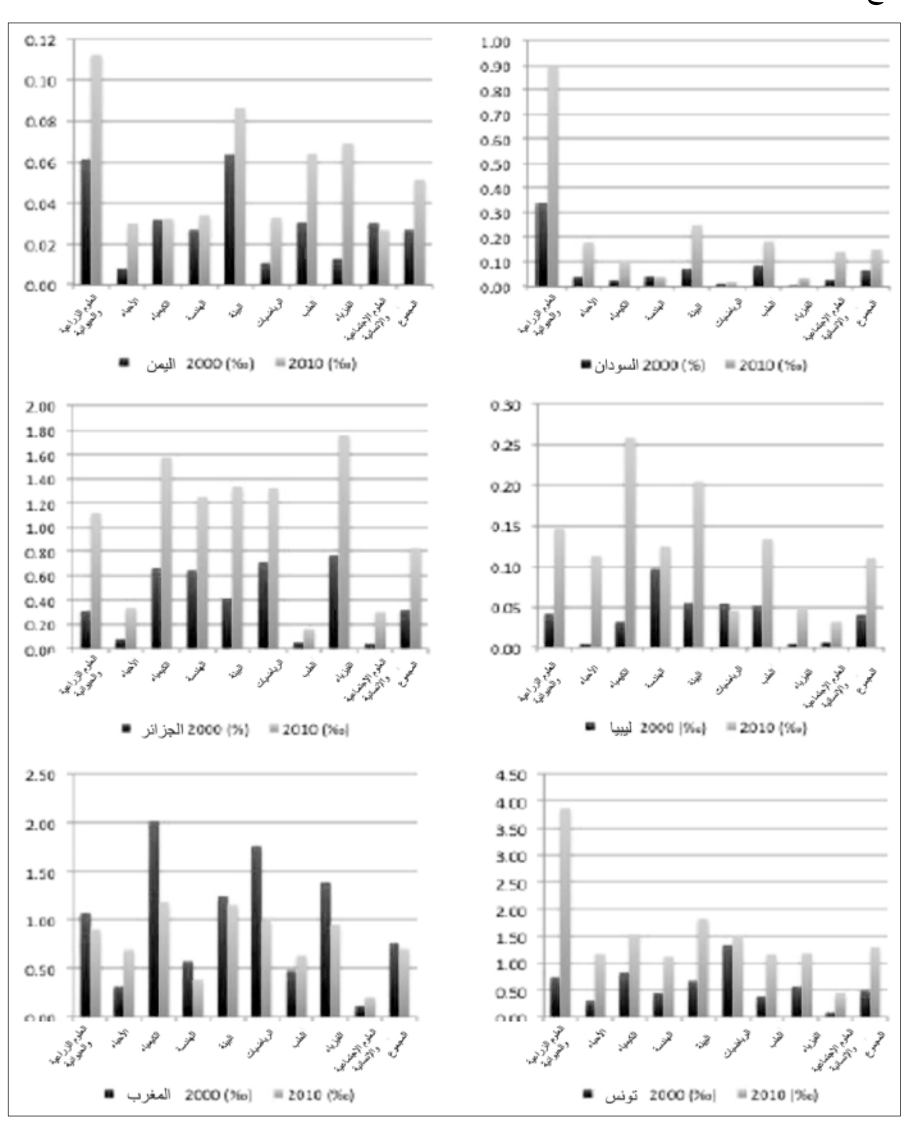
يتبع

تابع


الكويت 2000 (%)
2010 (%o)
عمان 2000 (%o)
2010 (%o)
فلسطين 2000 (%o)
2010 (%o)
عمان 2000 (%)
2010 (%o)
سوريا % in 2000
2010 (%o)
الإمارات المتحدة 2000 (%o)
2010 (%o)
العلوم الزراعية والحيوانية
الأحياء
الكيمياء
الهندسة
البيئة
الرياضيات
الطب
الفيزياء
العلوم الإجتماعية والإنسانية
المجموع

يتبع

تابع

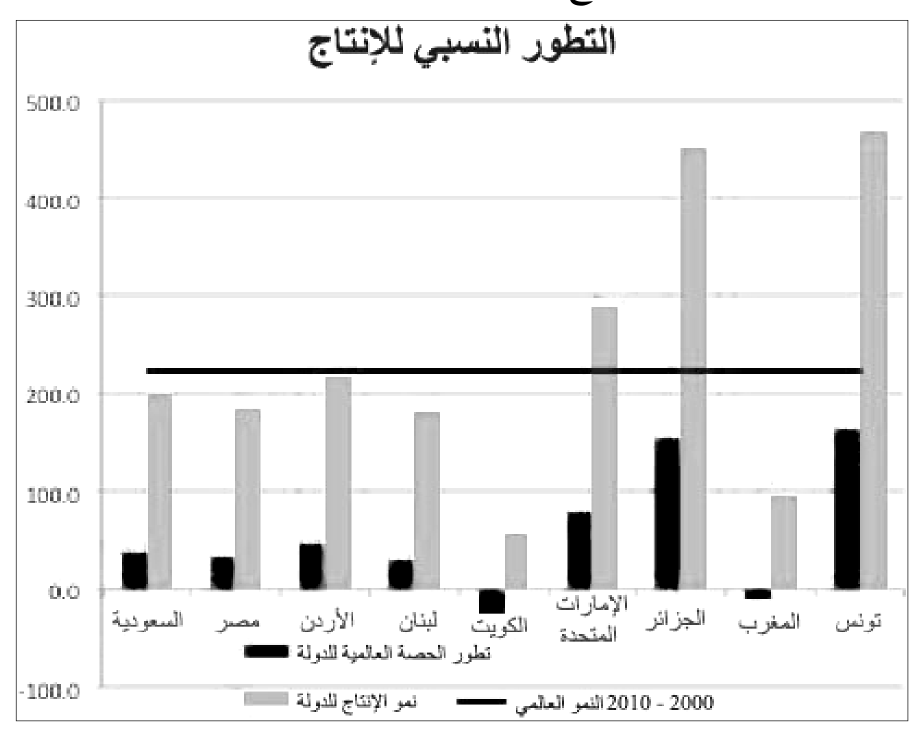


المصدر: المؤلفان، تم الحساب اعتباراً من بيانات سكوبوس <http://www.scimagojr.com>.

الشكل الرقم (٣)

النمو النسبي للحصة العالمية لكل قطر:

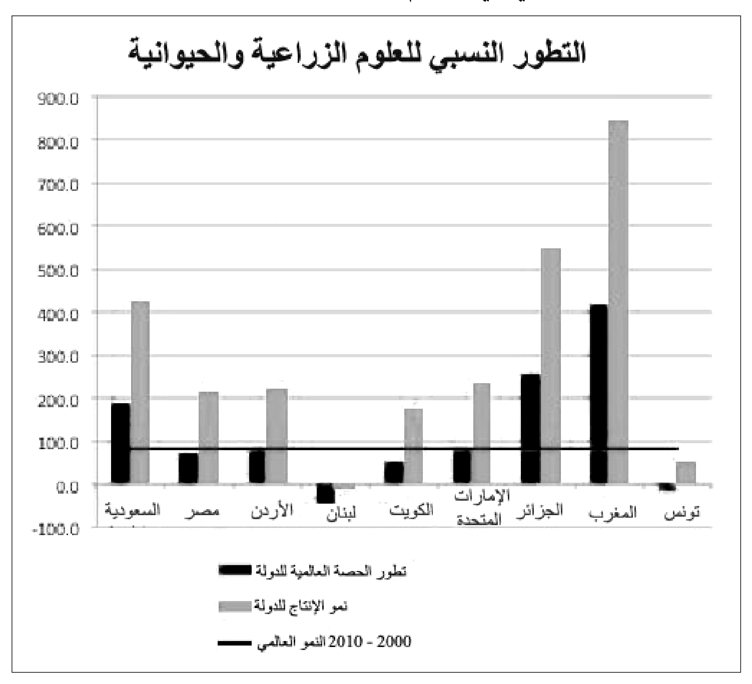
إنتاج القطر (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠)

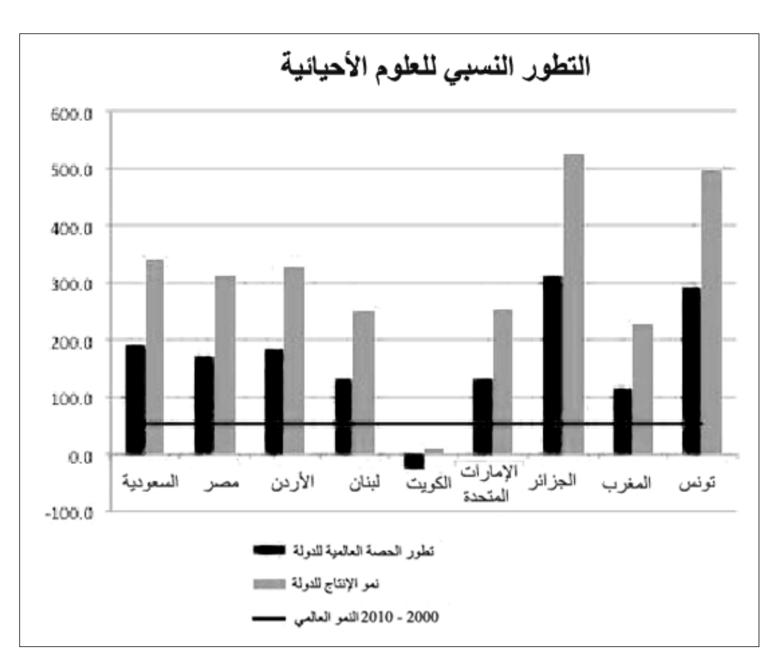


المصدر: المؤلفان، تم الحساب اعتباراً من بيانات سكوبوس <http://www.scimagojr.com>.

الشكل الرقم (٤)

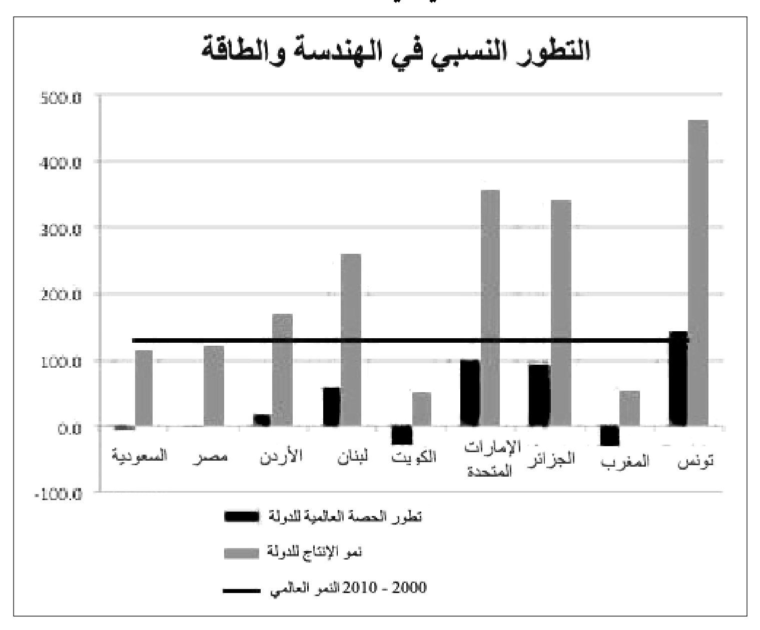
التطور النسبي في العلوم الزراعية والحيوانية والأحيائية

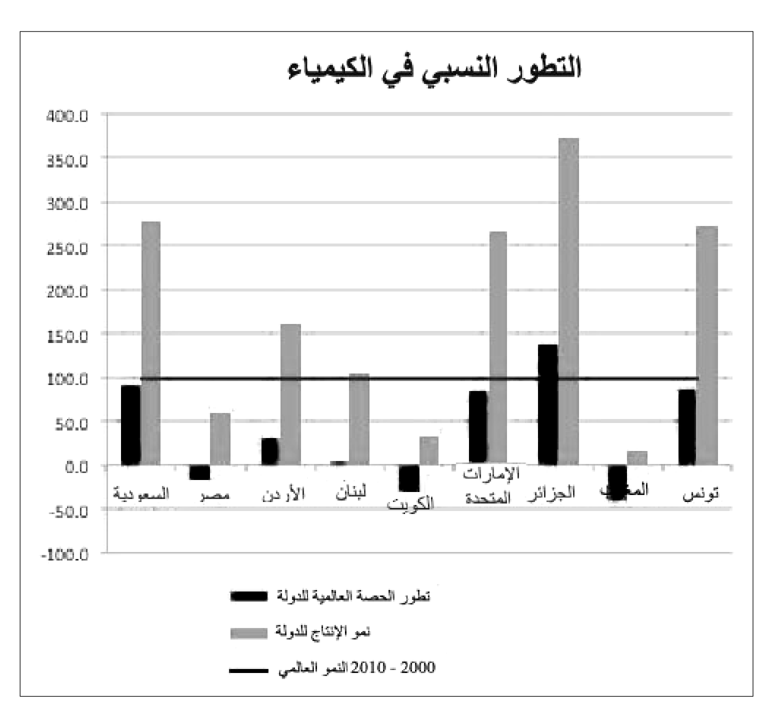




الشكل الرقم (٥)

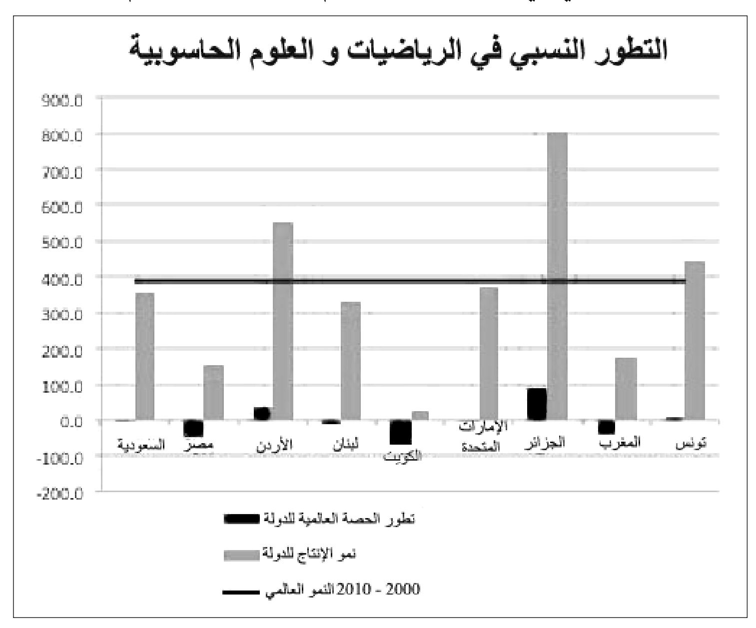
التطور النسبي في الهندسة والكيمياء

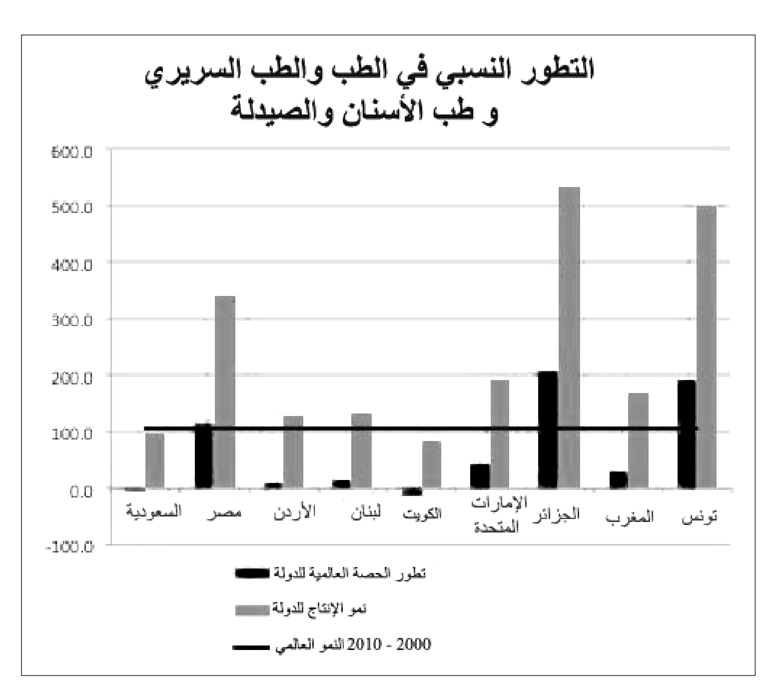




الشكل الرقم (٦)

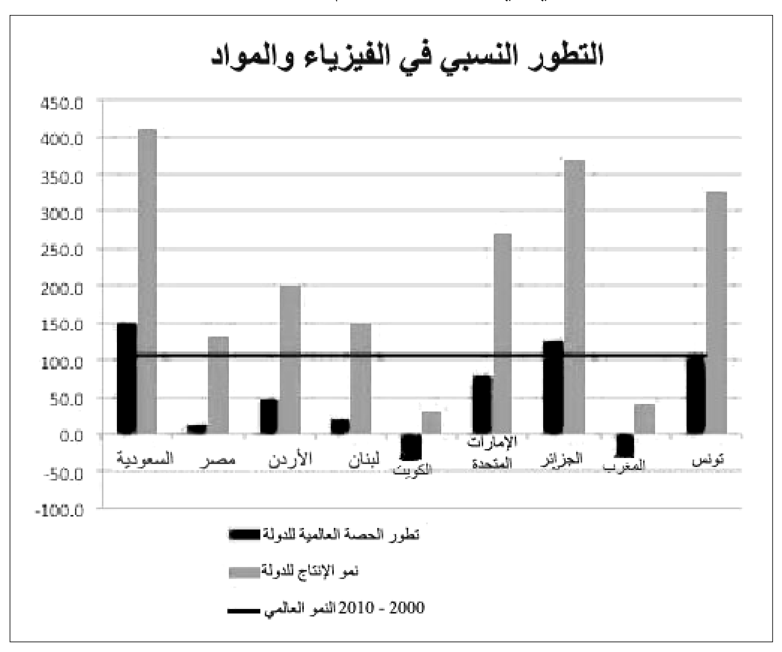
التطور النسبي في الرياضيات والعلوم الحاسوبية والعلوم الطبية

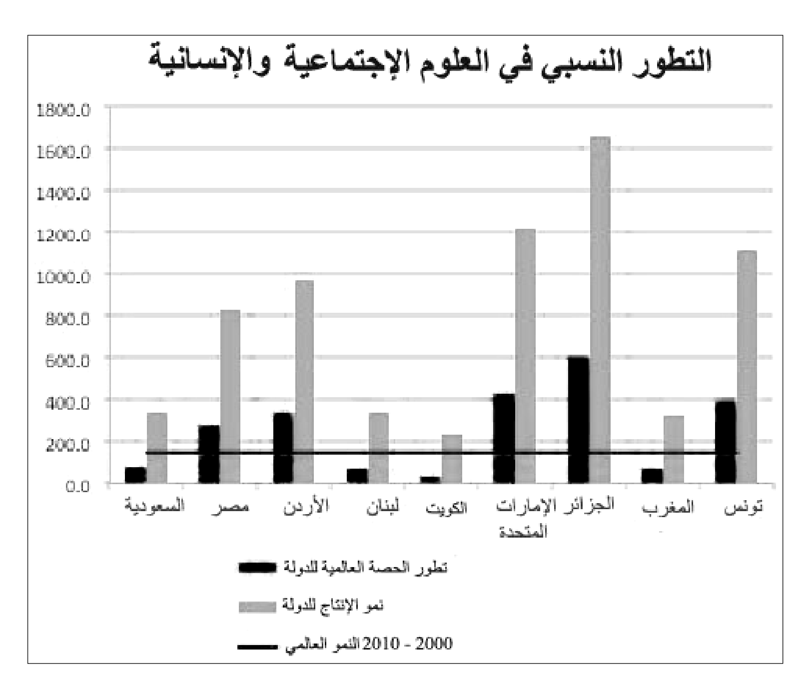




الشكل الرقم (٧)

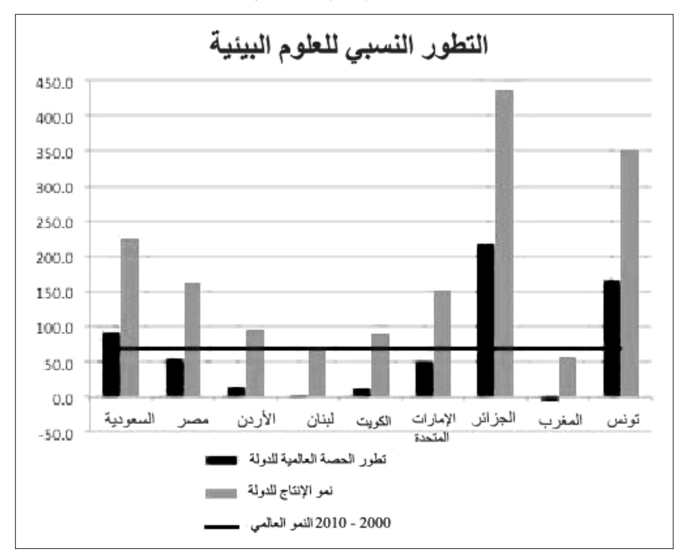
التطور النسبي في الفيزياء والعلوم الاجتماعية والإنسانية





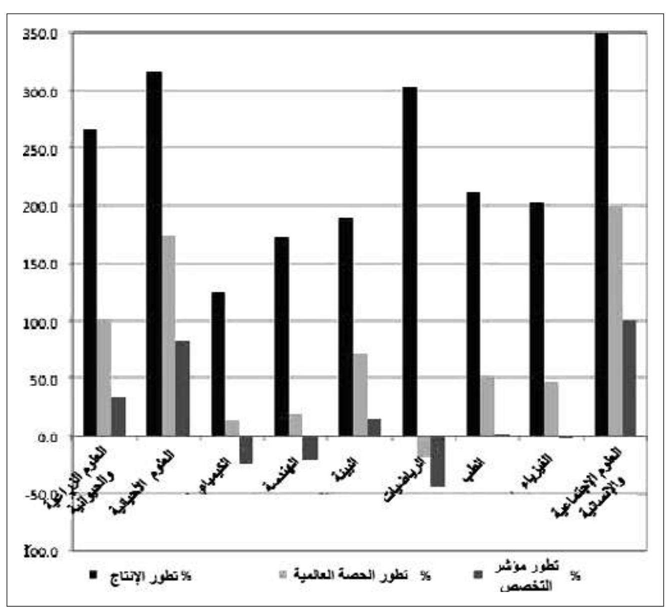
الشكل الرقم (٨)

التطور النسبي في العلوم البيئية



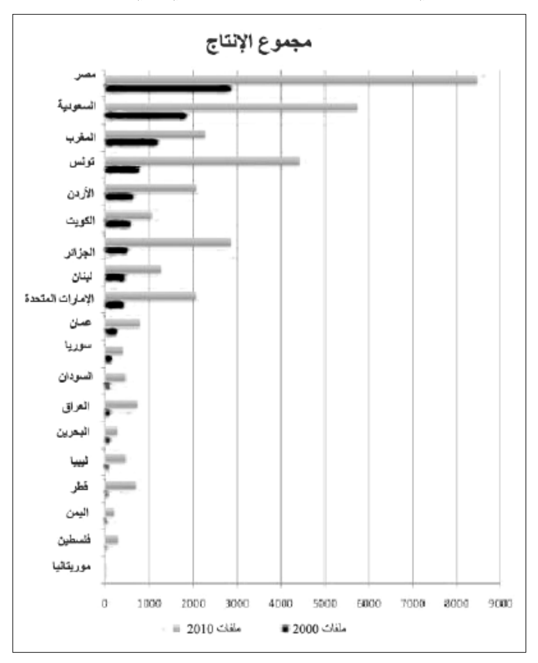
الشكل الرقم (٩)

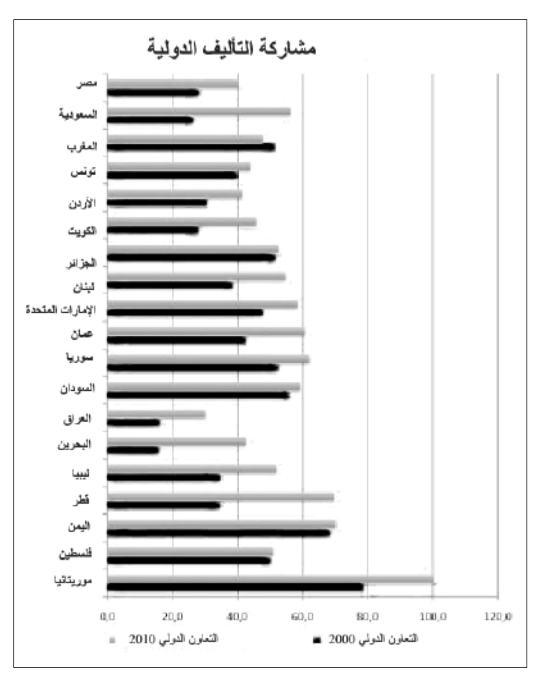
التطور النسبي في المؤشرات الأساسية حسب الاختصاص العلمي



الشكل الرقم (١٠)

إجمالي الإنتاج والتعاون الدولي في التأليف





المراجع

١ ـ العربية

أبو زيد، سمير (٢٠١٣). **العلم والنظرة العربية إلى العالَم: التجربة العربية والتأسيس العلمي للنهضة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الأفندي، محمد أحمد (٢٠١٢). «دور مراكز الدراسات العربية في صناعة القرار: حالة اليمن.» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ـ الدوحة.

الأمين، عدنان (١٩٩٨). «الجامعة اللبنانية في ظلال العصبية الطائفية.» **المرقب**: العدد ٢.

باقادر، أبو بكر وحسن رشيق (٢٠١٢). **الأنثربولوجيا في الوطن العربي**. عمّان: دار الفكر.

بدوي، أحمد موسى (٢٠٠٩). **الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة: حالة علم الاجتماع في الجامعات المصرية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٧٦)

بدوي، أحمد موسى (٢٠١٠). «القدرة التنافسية للبحث الاجتماعي العربي: تحليل مقارن للبحوث المنشورة في دوريات علمية محكّمة.» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ١٢، خريف. ص ٧٤ ـ ٩٤.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٣). **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣: تقرير المعرفة العربي**. بيروت: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٤). **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤: نحو الحرية في الوطن العربي**. بيروت: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٩). **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية**. بيروت: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

بشارة، عزمي (٢٠١٣). **الدين والعلمانية: في سياق تاريخي، الجزء الأول**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

بلقزيز، عبد الإله (محرر) (٢٠١١). **الفرنكوفونية: إيديولوجيا- سياسات-تحدٍّ ثقافي - لغوي: حلقة نقاشية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بن غبريط ـ رمعون، نورية ومصطفى حداب (محرران) (٢٠٠٨). **الجزائر بعد ٥٠ سنة: حصيلة المعارف في العلوم الاجتماعية والإنسانية (١٩٥٤-٢٠٠٤)**. بوهران، الجزائر: مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية.

بوراووي، مايكل (٢٠١٠). «نحو سوسيولوجيا للعموم.» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ١٠، شتاء، ص ٧٧ ـ ١١٧.

بيضون، أحمد (٢٠١٣). «لبنان الاشتراكي (ظهور جماعة من شبيبة «اليسار الجديد» ومسارها في لبنان الستينيات: «لبنان الاشتراكي»).» **كلمن**: العدد ٨.

جعيط، هشام (٢٠٠١). **أزمة الثقافة الإسلامية**. بيروت: دار الطليعة.

جفال، عمار (٢٠١٣). **البحث السياسيّ والإستراتيجيّ في العالم العربيّ: ظروف الأطر المؤسساتيّة المختصّة وآفاقه**. الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات.

الحاج، غسان (٢٠١٣). «العلوم الاجتماعية العربية بين تقليديَن نقديَين.» **بدايات**: العدد ٦.

حجازي، محمد عزت [وآخرون] (٢٠١٠). **نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٧)

حرب، علي (١٩٩٦). **أوهام النخبة أو نقد المثقف**. بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

الحربي، محمد بن محمد أحمد (٢٠٠٨). «نظام وسياسة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية.» جامعة الملك سعود، قسم الإدارة التربوية، <http://hdl.handle.net/ 123456789/8433>.

حطيط، فاديا (١٩٩٧). «المبادئ التوجيهية للبحوث الرسائل الجامعية التي نوقشت في علم النفس.» **باحثات**: العدد ٣، ص ٢٤ ـ ٤١.

حنفي، ساري (٢٠٠٨). «عودة فيزيائية أم سيبرفضائية؟.» في: ساري حنفي (محرر). **عبور الحدود وتبدل الحواجز: سوسيولوجيا العودة الفلسطينية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حنفي، ساري وريغاس أرفانيتس (٢٠١٣). **الحلقة المفقودة بين الجامعات والبحوث والمجتمع في المنطقة العربية مقترحات للتغيير**. بيروت: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا الغربية (الإسكوا). <http://etc-un.org/PFiles/Broken%20Cycle%20Study%20- Arabic%20 version.pdf>.

الخزندار، سامي (٢٠١٢). **دور مراكز الدراسات وتحدياتها في اتخاذ القرار وصنع السياسات في الوطن العربيّ**. الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات.

الذوادي، محمود (٢٠١١). «خريطة الثنائيّات اللغويّة في الوطن العربي.» **أفق** (مؤسسة الفكر العربي)، <http://ofoq.arabthought.org/?p=1161>.

زحلان، أنطوان (٢٠١٢). **العلم والسيادة: التوقعات والإمكانات في البلدان العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

زويل، أحمد (٢٠٠٥). **عصر العلم**. القاهرة: دار الشروق.

السيد سليم، محمد (٢٠٠٩). «التدريس باللغات الأجنبية فى الجامعات المصرية.» Egypt Club, <http://www.egyptclub.de/Studium-in-Fremdsprache.htm>.

شاهين، أمين (٢٠١١). الجامعة اللبنانية: ثمرة نضال الطلاب والأساتذة. بيروت: دار الفارابي.

شحادة، مهدي وصالح بكري الطيار (١٩٩٩). **دور مراكز الدراسات العربية في صناعة القرار**. بيروت: مركز الدراسات العربي الأوروبي.

شهيد، عبد الله واثق [وآخرون] (١٩٨٩). **استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي: التقرير العام والاستراتيجيات** الفرعية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. (سلسلة وثائق استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي؛ ١)

صالح، نبيل عبد المجيد (٢٠٠٨). **مؤشرات العلم والتكنولوجيا في الدول العربية في عام ٢٠٠٦**. بيروت: الإسكوا.

عبد الغفور، همام عبد الخالق وعبد الحليم إبراهيم الحجاج (٢٠٠٩). **استراتيجية البرنامج النووي في العراق في إطار سياسات العلم والتكنولوجيا**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

العبداللاوي، حسين (٢٠١٠). «عودة الكفاءات الجزائرية إلى بلدها الأصلي: نهاية لتجربة إقامة بالمهجر أم حلقة لمسار تنقلات دولية؟.» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ١١، صيف، ص ٧٥ ـ ٩٧.

فرنجية، سامر (٢٠١٢). «الثورة السورية: «الخير والشر» أم «المع والضد».» **الحياة**: ٦/ ٩.

قاسم، رياض زكي (٢٠١٣). «اللغة العربية: من التراجع إلى التمكين.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٦، العدد ٤١٣، تموز/ يوليو. ص ٨١ ـ ٩٦.

قبانجي، جاك (٢٠١١). «لماذا «فاجأتنا» انتفاضتا تونس ومصر؟ مقاربة سوسيولوجية؟.» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ١٤، ربيع.

كالفي، لويس جان (٢٠٠٨). **حرب اللغات والسياسات اللغوية**. ترجمة حسن حمزة؛ مراجعة سلام بزي ـ حمزة. بيروت: المنظمة العربية للترجمة. (لسانيات ومعاجم)

لطرش، عبد القادر (٢٠١٠). «مجالات مساهمة الباحثين الاجتماعيين العرب في الخارج.» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ١١، صيف، ص ٦٤ ـ ٧٥.

اللهيبي، فائز صالح محمود (٢٠١٣). **موقف الفكر الإسلامي من الأطروحات الفكرية الغربية (نهاية التاريخ أنموذجاً)**. الرياض: مركز التأصيل للدراسات والبحوث.

المركز الإماراتي للدارسة والبحث الاستراتيجي (٢٠٠٠). **مخرجات التعليم وسوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي**. أبو ظبي: المركز الإماراتي للدارسة والبحث الاستراتيجي.

مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (٢٠١٢). مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية: التقرير السنوي ٢٠١١. جدة: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، <http://www.kacst.edu.sa/en/about/Pages/default.aspx>.

مؤسسة آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٩). **تقرير المعرفة العربي**. بيروت: مؤسسة آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

مؤسسة الفكر العربي (٢٠١٢). **إعلان لننهض بلغتنا**. بيروت: مؤسسة الفكر العربي. <http://www.arabthought.org/sites/default/files/linanhad-biloghatina.pdf>.

الهواري، عدِّي (٢٠١٤). «الفراغات المعرفية في العلوم الاجتماعية العربية: الشيخ محمد عبده، النقلة «الإيبيستيمية» المجهضة.» في: **مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي: بحوث المؤتمر الذي نظّمه مركز دراسات الوحدة العربية، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (وهران- الجزائر)، الجمعية العربية لعملو الاجتماع (تونس)**. تحرير ساري حنفي، نورية بن غبريط ـ رمعون ومجاهدي مصطفى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٧٥ ـ ٨٨.

الوحيشي، خالد (٢٠١٠). «الافتتاحية». **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ١١، صيف، ص ٧ ـ ١٢.

وهبة، كمال (٢٠١٠). «كامل الأسعد والهوية في أزمة.» **النهار**: ٣/ ١١.

يحيى، عبّاد (٢٠١٤). «الإحصاء والبحث الاجتماعي في الأرض المحتلّة ١٩٦٧: الأثر الاستعماري وتشظية المجتمع الفلسطيني.» **مجلّة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**: العدد ٧.

٢ ـ الأجنبية

Abaza, Mona (2010). «Social Sciences in Egypt: The Swinging Pendulum between Commodification and Criminalization.» in: *Facing an Unequal World: Challenges from Sociology*. Edited by Michael Burawoy [et al.]. Madrid: International Association of Sociology, vol. III, pp. 187-212.

Abaza, Mona (2011). «Academic Tourists Sight-seeing the Arab Spring.» *Ahram Weekly*: 26 September, <http://english.ahram.org.eg/News/22373.aspx>.

Abdel-Baki, Monal (2012). «A Community-based Framework for Poverty Alleviation: The Case of Post-revolution Egypt.» *International Journal of Social Economics*: vol. 39, nos. 1/2, pp. 81-96.

Abou-Rjeily, Khalil and Boutros Labaki (1993). *Review of Wars in Lebanon*. Paris: L'Harmattan.

El-Affendi, Abdelwahab (2011). «Constituting Liberty, Healing the Nation: Revolutionary Identity Creation in the Arab World's Delayed 1989.» *Third World Quarterly*: vol. 3, no. 7, pp. 1255-1271.

Al-Afifi, Fathi (2012). «War of Creative Destruction: The Central Tendency in the Globalized Arab Revolutions: A Study in the Formation of the Future.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 5, no. 3, pp. 427-447.

Akkari, Abdeljalil (2009). «Privatising Education in the Maghreb: A Path for Two-Tiers Education.» in: André Mazawi and Ronald Sultana. *World Yearbook of Education 2010 : Education in the Arab World, Political Projects, Struggles, and Geometries of Power*. New York: Routledge, pp. 43-58.

Akl, E. A. [et al.] (2012). «Effects of Assessing the Productivity of Faculty in Academic Medical Centres: A Systematic Review.» *Canadian Medical Association Journal*: vol. 184, no. 11, pp. 602–612.

Alatas, Syed Farid (2003). «Academic Dependency and the Global Division of Labour in the Social Sciences.» *Current Sociology*: vol. 51, no. 6, pp. 599–613.

Albion, Small (2001). *The Cameralists: The Pioneers of German Social*. Canada: Batoche Books.

El Amine, Sofia [et al.] (2012). «Infowar in Syria: The Web between Liberation and Repression.» Proceedings of the ACM WebScience: June 2012, Evanston, USA.

Ammon, Ulrich (2010). «The Hegemony of English.» in: *World Social Sciences Report*. Paris: UNESCO, pp. 149-153.

Amsden, Alice H. (2001). *The Rise of «the Rest»: Challenges to the West from Late-Industrializing Economies*. Oxford: Oxford University Press.

Anderson, Lisa (1991). «Absolutism and the Resilience of Monarchy in the Middle East.» *Political Science Quarterly*: vol. 106, no. 1, Spring, pp. 1–15.

Anderson, Lisa (2006). «Searching Where the Light Shines.» in: *Annual Review of Political Science*: vol. 9, pp. 189-214.

Antonorsi-Blanco, Marcel, and Ignacio Avalos (1980). *La Planificación Ilusoria. Ensayo Sobre La Experiencia Venezolana En Política Científica Y Tecnológica*. Caracas: CENDES/Ateneo de Caracas.

Aouragh, Miriyam (2012). «Social Media, Mediation and the Arab Revolutions.» *Triple C*: vol. 10, no. 2, pp. 518-536.

Arellano-Hernández, Antonio [et al.] (2012). «Global Connexity and Circulation of Knowledge: Aspects of Anthropology of Knowledge in Latin America.» *Revue d'anthropologie des connaissances:* vol. 7, no. 2, pp. 1–28.

Arendt, Hannah (1953). «Understanding and Politics.» *Partisan Review*: no. 20.

Arvanitis, Rigas (2003). «Science and Technology Policy.» in: *UNESCO, Knowledge for Sustainable Development: An Insight into the Encyclopedia of Life Support Systems*. Paris: UNESCO Publishing, vol. III, pp. 811-848.

Arvanitis, Rigas (2007). *ESTIME: Towards Science and Technology Evaluation in the Mediterranean Countries*. Paris: ESTIME: Evaluation of Scientific, Technology and Innovation Capabilities in Mediterranean Countries.

Arvanitis, Rigas (2012). «Euro-Med Cooperation on Research and Innovation.» in: *Mediterranean Yearbook*. Barcelona: IEMED, pp. 259-268.

Arvanitis, Rigas (2014). «Où sont passés les intellectuels?: Ailleurs que là où enzo traverso regarde.» <http://rigas.ouvaton.org/spip.php?article534>.

Arvanitis, Rigas [et al.] (2012). «La Science Au Service de La Puissance.» dans: *L'Atlas du Monde Diplomatique*. Paris: Le Monde diplomatique/Vuibert. pp. 70-73.

Arvanitis, Rigas and Hatem M'henni (2010). «Monitoring Research and Innovation Policies in the Mediterranean Region.» *Science Technology and Society*: vol. 15, no. 2, pp. 233–269.

Arvanitis, Rigas and Jacques Gaillard (eds.). (1992). «Science Indicators in Developing Countries.» paper presented at: *Proceedings of the International Conference on Science Indicators in Developing Countries*. Paris: ORSTOM/CNRS, UNESCO, <http://horizon.documentation.ird.fr>.

Arvanitis, Rigas, and Yvon Chatelin (1988). «National Scientific Strategies in Tropical Soil Sciences.» *Social Studies of Science*: vol. 18, no. 1, pp. 113–146.

Arvanitis, Rigas, Roland Waast and Abdel Hakim Al Husban (2010). *Social Sciences in the Arab World: World Social Science Report*. Paris: UNESCO, pp. 68-72.

Barré, Remi (2001). «Policy Making Processes and Evaluation Tools: S&T Indicators.» in: Rigas Arvanitis (ed.). *Science and Technology Policy*. Paris: Encyclopedia of Life Support Systems, UNESCO, <http://www.eolss.net>.

Bashshur, Mounir (2006). «Standards of Quality of Higher Education in Lebanon.» dans: Mounir Bashshur, Youssef Courbage and Joseph Labaki (eds.). *L'Enseignement Supérieur dans le monde arabe: Une Question de Niveau?*. Beyrouth: Institut français du proche-Orient.

Bayat, Asef (2010). *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East*. Stanford, CA: Stanford University Press.

Bayat, Asef (2013). «Revolution in Bad Times.» *New Left Review*: vol. 80, March-April, pp. 47-60.

Bechara, Joseph and Jacques Kabbanji (2007). *Rapport sur l'état des sciences exactes au Liban*. Beirut: ESTIME.

Beigel, Fernanda (2011). *The Politics of Academic Autonomy in Latin America: Public Intellectuals and the Sociology of Knowledge*. Farnham: Ashgate.

Beinin, Joel (2007). «The Militancy of Mahalla al-Kubra.» *Middle East Report Online*: 29 September, <http://www.merip.org/mero/mero092907>.

Beinin, Joel (2010). *Justice for All: The Struggle for Worker Rights in Egypt*. Washington, DC: The Solidarity Center.

Bellin, Eva (2012). «Reconsidering the Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Lessons from the Arab Spring.» *Comparative Politics*: vol. 44, no. 2, January, pp. 127-149.

Bénédict de Saint Laurent (2005). «Innovation, pôles technologiques et attraction d'investissement en méditerranée.» *Marseille Notes and Document*: no. 9.

Bennett, W. Lance and Alexandra Segerberg (2012). «The Logic of Connective Action.» *Information, Communication and Society*: vol. 15, no. 5, pp. 739-768.

Bironneau, Romain (2012). *China Innovation Inc: Des politiques industrielles aux entreprises innovantes*. Paris: Presses de Sciences Po.

Bishara, Azmi (2013) *On the Intellectual and Revolution*. Doha: Arab Center for Research and Policy Studies.

Bishara, Marwan (2004). «Writing International Development: The Op-Ed Pag.» *Signs*: no. 2, Summer, pp. 564–569.

Bleiklie, Ivar and Walter W. Powell (2005). «Universities and the Production of Knowledge -Introduction.» *Higher Education*: vol. 49, nos. 1-2, pp. 1-8.

Blondel, Vincent D. [et al.] (2008). «Fast Unfolding of Communities in Large Networks.» *Journal of Statistical Mechanics: Theory and Experiment*: vol. 10, P10008.

Bond, Michael [et al.] (2012). *Science and Innovation in Egypt*. London: The Royal Society.

Bouhdiba, Abdeiwahab (1970). «La Sociologie du dévetoppement africain.» *Current Sociology*: vol. 16, no. 2.

Bourdieu, Pierre (1984). *Homo Academicus*. Paris: Minuit.

Bristol-Rhys, Jane (2008). «The Dilemna of Gender-Separated Higher Education in the United Arab Emirates.» in: Christopher Davidson and Peter Mackenzie Smith (eds.). *Higher Education in the Gulf States*. London: London Middle East Institute at SOAS.

Brownlee, Jason (2007). *Authoritarianism in an Age of Democratization*. New York: Cambridge University Press.

Brownlee, Jason [et al.] (2012). *After the Awakening: Revolt, Reform, and Renewal in the Arab World*. Oxford: Oxford University Press.

Brumberg, Daniel (1990). «An Arab Path to Democracy?.» *Journal of Democracy*: vol. 1, no. 4, pp. 120-125.

Brumberg, Daniel (2002). «Democratization in the Arab World?: The Trap of Liberalized Autocracy.» *Journal of Democracy*: vol.13, no. 4, pp. 56-68.

Burawoy, Michael (2005). «For Public Sociology.» *American Sociological Review*: vol. 70, no. 1: 4–28.

Burawoy, Michael (2014). «Precarious Engagements: From Bourdieu to Public Sociology.» in: Michael Burawoy (ed). *Precarious Engagements: Tackling the Dilemmas of Public Sociology*. London: Sage Publications.

Burgat, François (2010). «Un Changement islamiste dans la continuité: Salafistes contre Frères musulmans.» *Le Monde diplomatique*: juin.

Callon, Michel, Philippe Laredo and Philippe Mustar (eds.) (1997). *The Strategic Management of Research and Technology: The Evaluation of Research Programmes*. Paris: Economica.

Camic, Charles, Neil Gross, and Michele Lamont (eds.) (2011). *Social Knowledge in the Making*. Chicago, IL: University of Chicago Press.

Campante, Filipe R. and Davin Chor (2012). «Why Was the Arab World Poised for Revolution?: Schooling, Economic Opportunities, and the Arab Spring.» *The Journal of Economic Perspectives*: vol. 26, no. 2, Spring pp. 167-187.

Campbell, David [et al.] (2010). «Bibliometrics as a Performance Measurement Tool for Research Evaluation: The Case of Research Funded by the National Cancer Institute of Canada.» *American Journal of Evaluation*: vol. 31, no. 1, pp. 66–83.

Carothers, Thomas (1999). *Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.

Carothers, Thomas (2002). «The End of the Transition Paradigm.» *Journal of Democracy*: vol. 13, no. 1, pp. 5-21.

Carothers, Thomas (2007). «The Sequencing Fallacy.» *Journal of Democracy*: vol. 18, no. 1, pp. 12-27.

Carothers, Thomas (ed.) (2004). *Critical Mission: Essays on Democracy Promotion*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.

Caswill, Chris (2005). «Whose Agency? Looking Forward to the Virtual Research Council.» *Information, Communication and Society*: vol. 8, no. 1, pp. 1–29.

Cavatorta, Francesco and Rikke Hostrup Haugbolle (2012). «The End of Authoritarian Rule and the Mythology of Tunisia under Ben Ali.» *Mediterranean Politics*: vol. 17, no. 2, pp. 179-195.

Center for Mediterranean Integration (2013). *Transforming Arab Economies: Traveling the Knowledge and Innovation Road*. Marseille: Center for Mediterranean Integration (CMI), World Bank, the European Investment Bank (EIB), and the Islamic Educational, Scientific, and Cultural Organization (ISESCO), <http://www.cmimarseille.org/ke>.

Chaney, Eric (2012). «Democratic Change in the Arab World, Past and Present.» *Brookings Papers on Economic Activity*: vol. 42, no. 1, pp. 363-141.

Chen, Chaomei (1999). «Visualising Semantic Spaces and Author Co-citation Networks in Digital Libraries.» *Information Processing and Management*: vol. 35, no. 3, pp. 401-420.

Cherkaoui, Mohammed (2008). «M. Cherkaoui: Les Décideurs sont dans le flou.» *Economia*: février, <http://www.economia.ma/fr/numero-02/e-revue/m-cherkaoui-les-decideurs-sont-dans-le-flou>.

Chibli, Mallat (2009). «Saving the Special Tribunal for Lebanon from Failure: A Response to Jamil Al-Sayyed and Antonio Cassese.» *The Daily Star*: October.

Chiha, Michel (1980). *Politique Intérieure*. Beirut: Editions du Trident.

Chomiak, Laryssa (2011). «The Making of a Revolution in Tunisia.» *Middle East Law and Governance*: vol. 3, pp. 68-83.

Cohen, Shana (2014). «Neoliberalism and Academia in Morocco.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 41, no. 1.

Comunello, Francesca and Giuseppe Anzera (2012). «Will the Revolution be tweeted? A Conceptual Framework for Understanding the Social Media and the Arab Spring.» *Islam and Christian-Muslim Relations*: vol. 23, no. 4, pp. 453-470.

Cordero, Cynthia [et al.] (2008). «Funding Agencies in Low- and Middle-Income Countries: Support for Knowledge Translation.» *Bulletin of the World Health Organization:* vol. 86, no. 7, pp. 524–534.

Dabbous, Yasmine T. (2010). «Media with a Mission: Why Fairness and Balance Are Not Priorities in Lebanon's Journalistic Codes.» *International Journal of Communication*: vol. 4, 719–737.

Dabbous-Sensenig, Dima. 2000. «Media Versus Society in Lebanon: Schizophrenia in an Age of Globalization.» *Media Development*: vol. 47, no. 3, pp. 14–17.

Debailly, Renaud (2010). *Les Classements et les indicateurs dans la gouvernance de l'enseignement supérieur et de la recherche*. Paris: Université Paris Est, France.

Debailly, Renaud and Clément Pin (2012). «Quels impacts des dispositifs d'évaluation sur la recherche universitaire?.» *Cahiers de la recherche sur l'éducation et les savoirs*, no. 11: 11–32.

Dennis, Michael Aaron (1987). «Accounting for Research: New Histories of Corporate Laboratories and the Social History of American Science.» *Social Studies of Science*: vol. 17, no. 3, pp. 479-518.

Diamond, Larry (2008) *The Spirit of Democracy: The Struggle to Build Free Societies Throughout the World*. New York: Times Books, Henry Hold and Company.

Diamond, Larry (2010a). «Why Are There No Arab Democracies?.» *Journal of Democracy*: vol. 21, no. 1, pp. 93-112.

Diamond, Larry (2010b) «Liberation Technology.» *Journal of Democracy*: vol. 21, no. 3, pp. 71-83.

Dreher, Axel, Noel Gaston and Pim Martens (2008). *Measuring Globalisation: Gauging Its Consequences*. New York: Springer.

Droz-Vincent, Philippe (2011). «Authoritarianism, Revolutions, Armies and Arab Regime Transitions.» *The International Spectator*: *Italian Journal of International Affairs*: vol. 46, no. 2, June, pp. 5-21.

Dumont, Jean-Christophe and Georges Lemaître (2005). *Counting Immigrants and Expatriates: A New Perspective*. Paris: OECD, Direction du travail, de l'emploi et des affaires socials, <http://www.oecd.org>.

Economist Intelligence Unit (2011). *A New Era for R&D in the Middle East: List of Arab Entrepreneurship Initiatives*. Economist Intelligence Unit.

Ernst, Richard (2010). «The Follies of Citation Indices and Academic Ranking Lists.» *Chimia*: no. 64.

ESCWA (2014). *Arab Integration: A 21st Century Development Imperative*. Beirut: ESCWA.

European Commission (2010). *Assessing Europe's University-Based Research*. Luxembourg: Expert Group on Assessment of University-Based Research. DG Research, Science in Society (report EUR 24187 EN).

Faour, Muhammad (1998). *The Silent Revolution in Lebanon: Changing Values of the Youth*. Beirut: American University of Beirut.

Fasenfest, David (2010). «A Political Economy of Knowledge Production.» *Critical Sociology*: vol. 36, no. 4, pp. 483-487.

Favier, Agnès (2004). *Logiques de l'engagement et modes de contestation au Liban: Genèse et éclatement d'une génération de militants intellectuels (1958-1975)*. Aix-en-Provence: Université Paul Cézanne Aix-Marseille III.

Findlow, Sally (2005). «International Networking in the United Arab Emirates Higher Education System: Global-Local Tensions.» *Compare*: vol. 35, no. 3, pp. 285–302.

Florida, Richard (2014). *The Rise of the Creative Class-Revisited.* Revised and Expanded. New York: Basic Books.

Friedman, Thomas (2005). *The World Is Flat: A Brief History of the Twenty-First Century*. New York: Farrar, Straus and Giroux.

Gabsi, Foued, Hatem M'henni, and Karim Koouba (2008). «Innovation Determinants in Emerging Countries: An Empirical Study at the Tunisian Firms Level.» *International Journal of Technological Learning, Innovation and Development* (IJTLID): vol. 3, no. 3, pp. 205–225. (doi:10.1504/IJTLID.2010.036491).

Gaillard, Anne-Marie [et al.] (2013). «Drivers and Outcomes of S&T International Collaboration Activities: A Case Study of Biologists from Argentina, Chile, Costa Rica, Mexico and Uruguay.» in: Jacques Gaillard and Rigas Arvanitis (eds.). *Research Collaborations between Europe and Latin America. Mapping and Understanding Partnership*. Paris: Editions des Archives Contemporaines, pp. 151-186.

Gaillard, Jacques (1994). «The Behaviour of Scientists and Scientific Communities.» in: Jean-Jacques Salomon, Francisco Sagasti, and Céline Sachs-Jeantet (eds.). *The Uncertain Quest: Science, Technology, and Development*. Tokyo; New York; Paris: UNU Press, pp. 213-249 <http://unu.edu/unupress/unupbooks/uu09ue/uu09ue00.htm#Contents>.

Gaillard, Jacques (2007). *Evaluation of Scientific, Technology and Innovation Capabilities in Lebanon*. Paris: IRD. (in collaboration with Jacques Kabbanji, Joseph Bechara and Mona Assaf). <http://www.estime.ird.fr/IMG/pdf/JGLebanon-Final28Sept_ar7.pdf>.

Gaillard, Jacques (2010a). «Measuring Research and Development in Developing Countries: Main Characteristics and Implications for the Frascati Manual.» *Science, Technology and Society*: vol. 15, no. 1, pp. 77–111.

Gaillard, Jacques (2010b) «Science and Technology in Lebanon: A University-Driven Activity.» *Science, Technology and Society*: vol. 15, no. 2, pp. 271–307.

Gaillard, Jacques (2014). «Research Granting Councils and Funds in Morocco.» paper presented to IDRC. Paris.

Gaillard, Jacques [et al.] (1997). «Scientific Communities in the Developing World.» in: Jacques Gaillard, Vipin Krishna and Roland Waas (eds.). *Scientific Communities in the Developing World*. London; New Delhi: Sage, pp. 11–49.

Gaillard, Jacques, and Anne Marie Gaillard (2003). «Can the Scientific Diaspora Save African Science?» SciDev.Net. <http://www.scidev.net/index.cfm?originalUrl=-global/migration/opinion/can-the-scientific-diaspora-save-african-science.html>.

Gaillard, Jacques, and Bernard Schlemmer (1996). «Chercheurs du Nord, Chercheurs du Sud: Itinéraires, pratiques, modèles.» dans: Roland Waast (ed.). *Les Sciences au Sud*: *Etat des Lieux*. Paris: ORSTOM, pp. 113-135.

Gaillard, Jacques, and Rigas Arvanitis (eds.) (2013). *Research Collaborations between Europe and Latin America: Mapping and Understanding Partnership*. Paris: Editions des archives contemporaines.

Gaillard, Jacques, Vipin V. Krishna, and Roland Waast (eds.). (1997). *Scientific Communities in the Developing World*. New Delhi; London: Sage, <http://www.bondy.ird.fr/pleins_textes/pleins_textes_7/sous_copyright/010009927.pdf>.

Gérard, Etienne [et al.] (2002). *Les Sciences humaines et sociales au Maroc: Repères sur leurs composition et production*. Rabat: Service de Coopération et d'Action Culturelle Ambassade de France.

Gérard, Etienne and Ronan Balac (2008). *Mobilités étudiantes sud-nord: Trajectoires scolaires de marocains en France et insertion professionnelle au Maroc*. Paris: Publisud.

Gérard, Etienne and Mina Kleiche-Dray (2009). «La Revue scientifique: Un élément d'analyse des sciences humaines et sociales.» *African Sociological Review*: vol. 13, no. 1.

El-Ghobashy, Mona (2005). «The Metamorphosis of the Egyptian Muslim Brothers.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 37, no. 3, August, pp. 373–395.

El-Ghobashy, Mona (2011). «The Praxis of the Egyptian Revolution.» *Middle East Report*: vol. 41, no. 258, pp. 2-13.

Gieryn, Thomas (1995). «Boundaries of Science.» in: Sheila Jasanoff [et al.] (eds.). *Handbook of Science and Technology Studies*. London; New Delhi: Sage, pp. 398-443.

Gingras, Yves, and Sébastien Mosbah-Natanson (2010). «Where are Social Sciences Produced?.» in: *World Social Sciences Report*. Paris: UNESCO, pp. 149–153, <http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001883/188333e.pdf> (rapport complet).

Glänzel, Wolfgang (1996). «A Bibliometric Approach to Social Sciences: National Research Performance in 6 Selected Social.» *Scientometrics*: vol. 35, no. 3, pp. 291–307.

Glänzel, Wolfgang (2003). «Bibliometrics as a Research Field: A Course on Theory and Application of Bibliometric Analysis.» (Document), <http://yunus.hacettepe.edu.tr/~tonta/courses/spring2011/bby704/Bib_Module_KUL.pdf>

Godin, Benoît (2005). *Measurement and Statistics on Science and Technology 1920 to the Present*. London; New York: Routledge.

Golan, Guy J. (2010). «Op-Ed Columns Frame Medical Marijuana Debate.» *Newspaper Research Journal*: vol. 31, no. 3, pp. 50–61.

Goldstone, Jack A. (1991). *Revolution and Rebellion in the Early Modern World*. Berkeley CA: University of California Press.

Goldstone, Jack A. (2004). «More Social Movements or Fewer?: Beyond Political Opportunity Structures to Relational Fields.» *Theory and Society*: vol. 33, nos. 3-4, pp. 186-213.

Goldstone, Jack A. (2008). *Deteriorating Fragile States: How to Recognize Them, How to Help Them?*. Washington DC: World Bank.

Goldstone, Jack A. (2011). «Understanding the Revolutions of 2011: Weakness and Resilience in Middle Eastern Autocracies.» *Foreign Affairs*: May/June.

Goldstone, Jack A. [et al.]. (2010). «A Global Model for Forcasting Political Instability.» *American Journal of Political Science*: vol. 54, no. 1, pp. 190-208.

Goldstone, Jack A. and Charles Tilly (2001). «Threat (and Opportunity): Popular Action and State Response in the Dynamic of Contentious Action.» in: Ronald Aminzade [et al.] (eds.) *Silence and the Voice in the Study of Contentious Politics*. Cambridge: Cambridge University Press.

Gonzalez-Quijano, Yves. and Christophe Varin (2007). *La Société de l'information au Proche Orient: Internet au Liban et en Syrie*. Beyrouth: CEMAM, Université Saint Joseph.

Grinin, Leonid and Andrey Korotayev (2012). «Does «Arab Spring» Mean the Beginning of World System Reconfiguration?.» *World Futures: The Journal of Global Education*: vol. 68, no. 7, pp. 471-505.

Hanafi, Sari (2007). «Impact of Western Funding System on Social Sciences' Research in the Arab East.» (The Dilemma of the Research Centers External to Universities-Beirut, July 13, Background report presented to the project ESTIME).

Hanafi, Sari. (2010a). «Donor Community and the Market of Research Production: Framing and De-Framing the Social Sciences.» in: *Michael Burawoy, Mau-Kuei Chang, and Michelle Fei-Yu Hsieh (eds.). Facing an Unequal World: Challenges from Sociology, International Association of Sociology*, pp. 3-35.

Hanafi, Sari. (2010b). «University Systems in the Arab East : Publish Globally and Perish Locally.» (Draft February).

Hanafi, Sari (2011). «University Systems in the Arab East: Publish Globally and Perish Locally vs. Publish Locally and Perish Globally.» *Current Sociology*: vol. 59, no. 3, pp. 291-309.

Hanafi, Sari (2012). «The Arab Revolutions: The Emergence of a New Political Subjectivity.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 5, no. 2, pp. 198-213.

Hanafi, Sari, and Rigas Arvanitis (2013). «Strengths and Weaknesses of Science and Technology Institutions in Arab Countries (SWOT Analysis).» Beirut: AUB & IRD, Report for Escwa Technology Center, <http://etc-un.org/PR/Default.aspx?ln=1&pid=4864&pvr=0> (<http://etc-un.org/PFiles/STI_National-SWOT_Arab1.pdf>.

Hanafi, Sari and Rigas Arvanitis (2014). «The Marginalization of the Arab Language in Social Science: Structural Constraints and Dependency by Choice.» *Current Sociology*: vol. 62, pp. 723-742.

Hanafi, Sari, Noor El-Tannir, and Mariam Itani (2014). ««We Speak the Truth!»': Knowledge (and) Politics in Friday's Sermons in Lebanon.» (Unpublished paper).

Hanafi, Sari, Rigas Arvanitis, and Justine Baer (2013). «Internationalization of Research in Lebanon : The Case of the American University of Beirut.» in: Michael Kuhn (ed.). *Spatial Social Thoughts in Global Knowledge Encounters*. Stuttgart: IBIDEM, pp. 167–197.

Hannoyer, Jean (1996-1997). «De la recherche en général, au cermoc en particulier.» *Bahithat*: no. 3

Harsch, Ernest (2012). «An African Spring in the Making- Protest and Voice across a Continent.» *The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations*: vol. 12, no. 1, pp. 45-61.

Herrera, Amilcar O. (1971). *Ciencia y política en América Latina*. México: Siglo XXI.

Herrera, Linda and Asef Bayat (eds.) (2010). *Being Young and Muslim: New Cultural Politics in the Global South and North*. New York: Oxford University Press.

Heydemann, Steven and Reinoud Leenders (2011). «Authoritarian Learning and Authoritarian Resilience: Regime Responses to the «Arab Awakening».» *Globalizations*: vol. 8, no. 5, pp. 647-653.

Hibou, Beatrice (2011). *The Force of Obedience*: *The Political Economy of Repression in Tunisia*. Cambridge, UK: Polity Press.

Hibou, Beatrice (ed.) (2004). *Privatizing the State*. New York: Columbia University Press.

Hibou, Beatrice, Hamza Meddeb and Mohamed Hamdi (2011). *Tunisia after 14 January and its Social and Political Economy*. Euro-Mediterranean Human Rights Network, Copenhagen, June, pp. 1–87.

Hicks, Diana M., and Sylvan J. Katz (1996). «Where Is Science Going?.» *Science, Technology and Human Values*: vol. 21, no. 4, pp. 379–406.

Hitti, Joseph (2011). «Arabic and the Politics of Language, Language, Culture, and the Role of the Interpreter.» < https://ssclinguafranca.wordpress.com/2011/12/08/arabic-and-the-politics-of-language> .

Hotayt, Fadia (1996-1997). «The Guidelines of Research Governing University Theses in Psychology.» *Bahithat*: no. 3, pp. 24–41.

Houssay-Holzschuch Myriam and Olivier Milhaud (2013). «Geography after Babel: A View from the French Province.» *Geographica Helvectica*: vol. 1, pp. 1-5.

IFI-CAPRI (2014). A Preliminary Overview of Policy Research Institutes in the Arab World: A Compilation and Synthesis Report, <https://www.aub.edu.lb/ifi/public_policy/rapp/Documents/20140331ifi_RAPP_monograph.pdf>.

IFPO (2007). *Répertoire des chercheurs et répertoire des centres de recherche Liban/Syrie/Jordanie*. Projet ESTIME. Beyrouth: Institut Français du Proche-Orient.

Inkster, Ian (1991). *Science and Technology in History: An Approach to Industrial Development*. London: Macmillan.

INSEAD, and Sumitra Duta (2012). *The Global Innovation Index 2012: Stronger Innovation Linkages for Global Growth*. Paris: INSEAD. <http://www.globalinnovationindex.org/gii/main/fullreport/index.html>.

Intarakumnerd, Patarapong and Jan Vang (2006). «Special Issue.» *The Journal of Science, Technology and Society*: vol. 11, no. 1.

Jacques, Jean (1990). *L'imprévu ou la science des objets trouvés*. Paris: Editions Odile Jacob.

El-Jardali, Fadi [et al.] (2012). «Use of Health System and Policy Research Evidence in the Health Policy-Making in Eastern Mediterranean Countries: Views and Practices of Researchers.» *Implementation Science*: vol. 7, no. 1.

Jazeel, Tariq and Colin McFarlane (2010). «The Limits of Responsibility: A Postcolonial Politics of Academic Knowledge Production.» *Transactions of the Institute of British Geographers*: vol. 35, no. 1, pp. 109-124.

Jenkins, Carol (2008). «Voices Too Often Missing in Op-Ed Land: Women's.» *Christian Science Monitor*: July.

Kabbanji, Jacques (2007). *L'Innovation au Liban: Structures, institutions, apports et limites*. Beirut: ESTIME.

Kabbanji, Jacques (2010a). «Internationalization of the Social Sciences: The Lebanese Experience in Higher Education and Research.» in: Michael Khun and Doris Weidmann (eds.). *Internationalization of the Social Sciences: Asia - Latin America – Middle East – Africa – Eurasia*. Beilefeld: Transcript, pp. 213-236.

Kabbanji, Jacques (2010b). *Rechercher au Liban: Communautés scientifiques, chercheurs et innovation*. Beyrouth: Publications du centre de recherche de l'institut des sciences sociales de l'université libanaise.

Kabbanji, Jacques (2012). «Heurs et malheurs du système universitaire libanais à l'heure de l'homogénéisation et de la marchandisation de l'enseignement

supérieur.» *Revue des mondes musulmans et de la méditerranée*: no. 131, juin, pp.127–145.

Kabbanji, Jacques (2014). «The «Internationalization» of Social Sciences as an «Obstacle» to Understanding the Ongoing Arab Revolts.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 7, no. 1, pp. 115–124.

Kabbanji, Jacques and Ali Moussaoui (2007). *Rapport sur l'état des sciences sociales et sciences exactes au Liban*. Beirut: ESTIME.

Kadri, Ali (2014). *Arab Development Denied: Dynamics of Accumulation by Wars of Encroachment*. London; New York: Anthem Press.

Kanna, Ahmed (2012). «Urban Praxis and the Arab Spring: Beyond the Pathological City?.» *City*: vol. 16, no. 3, pp. 360-368.

Kasparian, Choghig (2003). *L'Entrée des jeunes dans la vie active et l'émigration des libanais, depuis 1975*. Beyrouth: Observatoire universitaire de la réalité socio-économique, Université St-Joseph.

Kasparian, Choghig (2006). *Le Devenir des diplomés de l'Université Saint-Joseph 2000-2004: Enquête réalisée en 2005 par observatoire universitaire de la réalité socio-économique*. Beyrouth: Observatoire universitaire de la réalité socio-économique, Presses de l'USJ.

Keim, Wiebke (2008). «Social Sciences Internationally: The Problem of Marginalisation and Its Consequences for the Discipline of Sociology.» *African Sociological Review*: vol. 12, no. 2, pp. 22–48.

Keim, Wiebke (2011). «Counterhegemonic Currents and Internationalization of Sociology. Theoretical Reflections and an Empirical Example.» *International Sociology*: vol. 26, no. 1, pp. 123–145.

Keim, Wiebke (2014). *Global Knowledge Production in the Social Sciences*. London: Ashgate.

El Kenz, Ali (2005). «Les Sciences sociales dans les pays arabes.» Bondy: IRD - Projet ESTIME, <http://www.estime.ird.fr/article50.html>.

Kerrou, Mohamed (1991). «Etre sociologue dans le monde arabe ou comment le savant épouse le politique.» *Peuples mediterranéens*: nos. 54-55.

Al-Khatib, Hayat (2014). «Towards a Paradigm Shift in Higher Education in the MENA Region.» in: Neeta Baporikar (ed.). *Handbook of Research on Higher Education in the MENA Region: Policy and Practice*, pp. 8–29 (IGI Global)

Khatabi, Abdelkébir (1975). «Sociologie du Monde Arabe: Positions.» *BESM*: no. 126, pp. 13–26.

Khelfaoui, Hocine (2000). *Les Ingénieurs dans le système éducatif: L'Aventure des instituts technologiques algériens*. Paris: Publisud.

Khelfaoui, Hocine (2004). «Scientific Research in Algeria: Institutionalisation versus Professionalisation.» *Science, Technology and Society*: vol. 9, no. 1, pp. 75–101.

Khelfaoui, Hocine (2006). «La Recherche scientifique en algérie, otage de la médiation politique.» dans: Etienne Gérard (ed.). *Savoirs, insertion et globalisation: Vu du Maghreb*. Paris: Publisud, pp. 189-216.

Khodr, Hiba (2011). *The Dynamics of Policy Innovation and Diffusion in the Gulf Cooperation Council: A Case Study of Three Specialized Cities*. Beirut: IFI, American University of Beirut.

Khondker, Habibul Haque (2011). «Role of the New Media in the Arab Spring.» *Globalizations*: vol. 8, no. 5, pp. 675-679.

Kilo, Michel (2011). «Syria… The Road to Where?.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 4, no. 4, 431-444.

Kleiche, Mina, and Roland Waast (eds.) (2008). *Le Maroc scientifique*. Paris: Publisud.

Kriener, Jonathan (2014). «Lebanese Social Scientists at Lebanese University and Lebanese American University in their Scientific Community.» presented at the Orient Institute, Beirut.

Kuhn, Michael and Kazumi Okamoto (eds.).(2013). *Spatial Social Thoughts in Global Knowledge Encounters*. Stuttgart: IBIDEM.

Kuhn, Randall (2012). «On the Role of Human Development in the Arab Spring.» *Population and Development Review*: vol. 38, no. 4, pp. 649-683.

Kuhn, Thomas S. (1970). *The Structure of Scientific Revolutions*. Chicago, IL: University of Chicago Press.

Kumar, Krishna and Desiree van Welsum (2013). *Knowledge-Based Economies and Basing Economies on Knowledge Skills a Missing Link in GCC Countries*. Santa Monica, CA: Rand. <http://www.rand.org/pubs/research_reports/RR188.html>.

Larzillière, Pénélope (2010). «Research in Context: Scientific Production and Researchers' Experience in Jordan.» *Science, Technology and Society*: vol. 15, no. 2.

Larzillière, Pénélope (2012). «Sociologie de l'engagement à partir du Proche-Orient.» dans: Jalal Al Husseine and Aude Signoles (eds.). *Les Palestiniens entre etat et diaspora: Le Temps des incertitudes*. Paris: Karthala, IISMM-EHESS, (Terres et Gens d'Islam), pp. 179–188 and 299–301.

Larzillière, Pénélope (2013). *La Jordanie contestataire: Militants islamistes, nationalistes et communistes*. Arles: Actes Sud.

Latour, Bruno (1983). «Give Me a Laboratory and I will Raise the World.» in: Karin Knorr and Michael Mulkay (eds.). *Science Observed: Perspectives in the Social Study of Science*. London: Sage, pp. 141-170.

Latour, Bruno (1987). *Science in Action*. Cambridge, MA: Harvard University Press

Latour, Bruno and Paolo Fabbri (1977). «La Rhétorique de la science: Pouvoir et devoir dans un article de science exacte.» (Actes de la recherche en sciences sociales, Février), pp. 81–95.

Latour, Bruno and Steve Woolgar (1986). *Laboratory Life: The Construction of Scientific Facts*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Lee, Richard E. [et al.] (2005). *From National Dilemmas to Global Opportunities*. Paris: MOST Papers: Social Science and Social Policy.

Leenders, Reinoud and Steven Heydemann (2012). «Popular Mobilization in Syria: Opportunity and Threat, and the Social Networks of the Early Risers.» *Mediterranean Politics*: vol. 17, no. 2, pp. 139-159.

Leisyte, Liudvika and Hugo Horta (2011). «Introduction to a Special Issue: Academic Knowledge Production, Diffusion and Commercialization: Policies, Practices and Perspectives.» *Science and Public Policy*: vol. 38, no. 6, pp. 422-424.

Lepori, Benedetto [et al.] (2008). «New Perspectives and Challenges for the Design and Production of S&T Indicators.» *Research Evaluation*: vol. 17, no. 1 pp. 33–44.

Leresche, Jean-Philippe, Philippe Larédo, and Karl Weber (eds.). (2009). *L'Internationalisation de la recherche et de l'enseignement supérieur: France, Suisse et Union Européenne*. Lausanne: Presses polytechniques et universitaires romandes.

Leydesdorff, Loet, and Caroline Wagner (2008). «International Collaboration in Science and the Formation of a Core Group.» *Journal of Informetrics*: vol. 2, no. 4, pp. 317–325.

Lightman, Alan (2008). «The Role of the Public Intellectual.» <http://web.mit.edu/comm-forum/papers/lightman.html>.

Losego, Philippe and Rigas Arvanitis (2008). «Science in Non-Hegemonic Countries.» *Revue d'anthropologie des connaissances*: vol. 2, no. 3.

Louvel, Séverine, and Annick Valette (2014). «Les Carrieres a l'université: Une approche par les modes d'engagement.» *Revue d'anthropologie des connaissances*: vol. 8, no. 3, pp. 523–546.

Luukkonen, Terttu (1997). «Why has Latour's Theory of Citations been Ignored by the Bibliometric Community?: Discussion of Sociological Interpretations of Citation Analysis.» *Scientometrics*: vol. 38, no. 1, pp. 27-37.

Lynch, Marc (2011a). «After Egypt: The Limits and Promise of Online Challenges to the Authoritarian Arab State.» *Perspectives on Politics*: vol. 9, no. 2, pp. 301-310.

Lynch, Marc (2011b). «America and Egypt after the Uprisings.» *Survival*: vol. 53, no. 2, pp. 31-42.

Al Maktoum Foundation and UNDP (2009). *Arab Knowledge Report: Towards Productive Intercommunication for Knowledge*. Dubai: Al Maktoum Foundation.

M'henni, Hatem [et al.] (2007). *Les Usages de la recherche en tunisie*. Tunis: ESTIME Website. vol. 2.

M'henni, Hatem and Rigas Arvanitis (2012). «La Résilience des systèmes d'innovation en période de transition: La Tunisie après le 14 janvier 2011.» *Revue Tiers Monde*: no. 212, octobre, pp. 57–81.

Mannhiem, Karl (1991). *Ideology and Utopia: An Introduction to the Sociology of Knowledge*. London: Routledge.

Marezouki, Nadia (2004). «Théorie et Engagement Chez Edward Saïd.» *La Revue mouvements*: no. 36, juin, <http://www.cairn.info/revue-mouvements-2004-3-page-162.htm>.

Martin, Eloísa (2012a). «Making Sociology Current through International Publication: A Collective Task.» *Current Sociology*: vol. 60, no. 6, pp. 832–837.

Martin, Eloísa (2012b). «Report on Current Sociology.»

Mauger, Gérard (2011). «La Participation des sociologues au débat public sur l'insécurité.» *Politique, Culture, Société*: no. 14, mai-août, <http://www.histoire-politique.fr>.

Mazzucato, Mariana (2013). *The Entrepreneurial State: Debunking Public vs Private Sector Myths*. London: Anthem Press.

McCartan, Patrick (2010). «Journals and the Production of Knowledge: A Publishing Perspective.» *British Journal of Political Science*: vol. 40, no. 2, pp. 237-248.

McLaughlin, Neil, and Kerry Turcotte (2007). «The Trouble with Burawoy: An Analytic, Synthetic Alternative.» *Sociology*: vol. 41, no. 5, pp. 813–828.

Medibtikar (2010). «EuroMed Innovation and Technology Programme (MEDIBTIKAR).» EU-Funded Regional and Communication Project on the European and Mediterranean Partnership (EUROMED). Ended in 2009.

Merton, Robert (1957). *Social Theory and Social Structure*. New York: The Free Press.

Meyer, Jean-Baptiste [et al.] (1997). «Turning Brain Drain into Brain Gain: The Colombian Experience of the Diaspora Option.» *Science, Technology and Society*: vol. 2, no. 2.

Mezouaghi, Mihoub (ed.). (2006). «Les Territoires productifs en questions.» *Alfa* (Revue de l'IRMC, Tunis).

MIRA (2011). «Assessment of International Scientific Cooperation in the Mediterranean Region: An International Challenge Ahead.» <http://www.miraproject.eu>.

Molinié, Antoinette, and Geoffrey Bodenhausen (2010). «Bibliometrics as Weapons of Mass Citation: La Bibliométrie comme arme de Citation Massive.» *Chimia*: no. 64.

Al-Momani, Mohammad. (2011) «The Arab «Youth Quake»: Implications on Democratization and Stability,» *Middle East Law and Governance*: vol. 3, nos. 1-2, pp. 159-170.

Monastersky, Richard (2005). «The Number That's Devouring Science.» *The Chronicle of Higher Education*: vol. 25, no. 8, <http://chronicle.com/free/v52/i08/08a01201.htm>.

Moustafa, Tamir (2011). «Law in the Egyptian Revolt.» *Middle East Law and Governance*: vol. 3, pp. 181-191.

Mouton, Johann [et al.] (2014). «Science Granting Councils in Sub-Saharan Africa.» Submitted to IDRC. South Africa: Centre for Research on Evaluation, Science and Technology.

Mouton, Johann and Roland Waas (2009). «Comparative Study on National Research Systems: Findings and Lessons.» in: V. Lynn Meek (ed.). *Higher Education, Research and Innovation: Changing Dynamics*. Paris: UNESCO. pp. 147–169.

Mrad, Fouad (2011). *RDI for Knowledge Economy*. Beirut: ESCWA.

Mulkay, Michael (1979). «Norms and Ideology in Science.» *Social Science Information*: vol. 15, nos. 4-5, pp. 637-656.

Nanabhay, Mohamed and Roxane Farmanfarmaian (2011). «From Spectacle to Spectacular: How Physical Space, Social Media and Mainstream Broadcast Amplified the Public Sphere in Egypt's «Revolution».» *The Journal of North African Studies*: vol. 16, no. 4, pp. 537-603.

Nasser, Ramzi (2014). «Educational Reform in Qatar.» presented at the Lecture in Lebanese Center for Educational Studies, Beirut.

Ngai, Pun [et al.] (2014). «Trans-Border Sociological Intervention in Foxconn.» in: Michael Burawoy (ed.). *Precarious Engagements: Tackling the Dilemmas of Public Sociology*. London: Sage Publications.

O'Connell, Jamie (2012). «Common Interests, Closer Allies: How Democracy in Arab States Can Benefit the West.» *Stanford Journal of International Law*: vol. 48, no. 2, pp. 341-404.

Ohrstrom, Lysandra (2013). «Bat's Blood: Hair Removal Potion or Old Wives' Tale?.» *Daily Star:* 13/9.

Oliveira, João Batista Araujo (1984). *Ilhas de competência: carreiras científicas no brasil*. São Paulo: Editora Melhoramentos.

Ortiz, Renato (2008). *La Supremacía del inglés en la ciencias sociales*. México: Siglo XXI.

Pace, Michelle and Francesco Cavatorta (2012). «The Arab Uprisings in Theoretical Perspective: An Introduction.» *Mediterranean Politics*: vol. 17, no. 2, pp. 125-138.

Papageorgiou, Kyriaki (2007). «Seeds of Doubt : Genetic Narratives and Ethnographic Sequences in Contemporary Egypt.» (Thesis Ph D Anthropology, University of California Irvine).

Pasimeni, Paolo (2011). «The Europe 2020 Index.» *Social Indicators Research*: no. 110, pp. 613–635.

Pasimeni, Paolo (2012). «Measuring Europe 2020: A New Tool to Assess the Strategy.» *International Journal of Innovation and Regional Development*: vol. 4, no. 5, pp. 365–383.

Pasimeni, Paolo [et al.] (2007). «Towards a Euro-Mediterranean Innovation Space: Some Lessons and Policy Queries.» The CONCORD seminar ITPS- Seville.

Pickering, Andrew (1995). *The Mangle of Practice: Time, Agency, and Science*. Chicago, IL: Chicago University Press.

Piron, Sylvain (2010). «La Bibliométrie comme arme de citation massive.» Évaluation de La Recherche En SHS, 26 April, <http://evaluation.hypotheses.org/884>.

Pontille, David (2003). «Authorship Practices and Institutional Contexts in Sociology: Elements for a Comparison of the United States and France.» *Science, Technology and Human Values*: vol. 28, no. 2, April, pp. 217–243.

Pontille, David (2004). *La Signature scientifique: Une Sociologie pragmatique de l'attribution*. Paris: CNRS Éditions.

Pouillard, Nicolas (2013). «Boire à Hamra: Une jeunesse nostalgique à Beyrouth?.» dans: Laurent Bonnefoy and Myriam Catusse Jeunesses (eds.). *Arabes du Maroc au Yémen: Loisirs, cultures et politiques.* Paris: La Décoverte.

Qi, Xiaoying (2012). «A Case Study of Globalized Knowledge Flows: Guanxi in Social Science and Management Theory.» *International Sociology*, vol. 27, no. 6, p. 707-723.

Quet, Mathieu, and Marianne Noel (2014). «From Politics to Academics: Political Activism and the Emergence of Science and Technology Studies in South Korea.» *East Asian Science, Technology and Society*: vol. 8, no. 2.

Rachik, Hassan, and Rahma Bourqia (2011). «La Sociologie au Maroc.» *Sociologies*: octobre, <http://sociologies.revues.org/3719?lang=en>.

Raj, Kapil (2006). *Relocating Modern Science: Circulation and the Construction of Scientific Knowledge in South Asia and Europe, Seventeenth to Nineteenth Century*. Delhi: Permanent Black.

Al-Rasheed, Madawi (2013). «Saudi Arabia: Local and Regional Challenges.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 6, no. 1, pp. 28-40.

Raymond, Candice (2013). «Réécrire l'histoire au Liban une génération d'historiens face à la période ottomane, de la fin des années 1960 à nos jours.» *La Lettre L'EHESS*: no. 65.

Reiffers, Jean-Louis and Jean-Eric Aubert (2002). *Le Développement des économies fondées sur la connaissance dans la région moyen-orient et afrique du nord: Facteurs clés*. Marseille: World Bank.

Ringer, Fritz (1991). *Fields of Knowledge: French Academic Culture in Comparative Perspective*. Cambridge, MA: Cambridge University Press.

Rinnawi, Khalil Hanna (2012). «Cyber Uprising: Al-Jazeera TV Channel and the Egyptian Uprising.» *Language and Intercultural Communication*: vol. 12, no. 2, pp. 118-132.

Rogers, Amanda E. (2012). «Warding off Terrorism and Revolution: Moroccan Religious Pluralism, National Identity and the Politics of Visual Culture.» *The Journal of North African Studies*: vol. 17, no. 3, pp. 455-474.

Romani, Vincent (2012). «Internationalisation des politiques universitaires et contournement de leurs publics?.» *Revue des mondes musulmans et de la méditerranée*: no. 131. <http://remmm.revues.org/7578>.

Rosenberg, Nathan (1982). *Inside the Blackbox: Technology and Economics*. Cambridge, MA Cambridge University Press.

Roussillon, Alain (2002). «Sociologie et identité en Égypte et au Maroc: Le Travail de deuil de la colonisation.» *Revue d'histoire des sciences humaines*: vol. 2, no. 7, pp. 193–221.

Ruffier, Jean (1991). «El Debate sobre la transferencia de tecnología ha llegado a un estancamiento.» *Sociología del trabajo, Nueva Época* (Madrid) 12 (primavera 91): pp. 105–122.

Sabour, Mohammed (1988). «Homo Academicus Arabicus.» *Publications in Social Sciences* (University of Joensuu): no. 11.

Sakr, Elias (2008). «Experts Lament Bias of Lebanese Media.» *The Daily Star*: June.

Salomon, Jean-Jacques (2001). «Social Sciences, Science Policy Studies, Science Policymaking.» in: Rigas Arvanitis (ed.). *Science and Technology Policy* (online Book). London; Paris: Encyclopedia of Life Support Systems, <http://www.eolss.net>.

Sassen, Saskia (2007). *A Sociology of Globalization*. New York: Norton.

Sawani, Youssef M. (2012). «The End of Pan-Arabism Revisited: Reflections on the Arab Spring.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 5, no. 3, pp. 382-397.

Al-Sayyed, Jamil (2009). «Exercising the Right of Reply: General Sayyed's Response to Chibli Mallat.» *The Daily Star*: 22/10.

Sayyid, S. (2011). «Dis-orienting Clusters of Civility.» *Third World Quarterly*: vol. 32, no. 5, pp. 981-987.

Schraeder, Peter J. (2012). «Tunisia's Jasmine Revolution, International Intervention, and Popular Sovereignty.» *The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations*: vol. 13, no. 1, pp. 75-88.

Schwab, Klaus and Xavier Sala-i-Martín (2012). *The Global Competitiveness Report*. Washington, DC: World Economic Forum.

Schwarz, Rolf and Miguel de Corral (2011). «States Do Not Just Fail and Collapse: Rethinking States in the Middle East.» *Democracy and Security*: vol. 7, no. 3, pp. 209-226.

Seerberg, Michael (2013). «Foundations of Political Order in Emerging Democracies.» *Political Studies Review*: vol. 11, no. 1, pp. 39-51.

Selmi, Adel (2001). «L'Emergence d'un champ scientifique: L'Ethnosociologie et la sociologie en Tunisie (1881-1970).» *Gradhiva*: vol. 29, pp. 43–57.

Shaheen, Kareem (2013). «The Dark Side of Gambling.» *The Daily Star*: 13/9.

Shami, Seteney and Nefissa Naguib (2013). «Occluding Difference: Ethnic Identity and the Shifting Zones of Theory on the Middle East and North Africa.» in: Sherine Hafez and Susan Slyomovics (eds.). *Anthropology of the Middle East and North Africa: Into the New Millennium*. Bloomington, IN: Indiana University Press.

Siino, François (2004). *Science et pouvoir dans la tunisie contemporaine*. Paris: Karthala.

Sivertsen, Gunnar (2014). *European Trends in Performance-Based Funding of Research Institutions*. Oslo: Nordic Institute for Studies in Innovation, Research and Education. <http://www.etag.ee/wp-content/uploads/2014/10/Sivertsen-Tartu-Nov-2014.pdf>.

Snider, Erin A. and David M. Faris (2011). «The Arab Spring: U.S. Democracy Promotion in Egypt.» *Middle East Policy*: vol. 18, no. 3, pp. 49-62.

Stanton, Richard (2009). «On Mayhew: The Demonization of Soft Power and Validation of the New Citizen.» in: Øyvind Ihlen and Betteke Van Ruler (eds.). *Public Relations and Social Theory: Key Figures and Concepts*. London: Routledge.

Stephan Hachem, Maud (1996-1997). «Research and Communication.» *Bahithat*: no. 3.

Strawson, John and Barry Collins (2011). «Editorial: Iraq and Human Rights.» *International Journal of Contemporary Iraqi Studies*: vol. 5, no. 3, pp. 311-318.

Al-Sumait, Fahed (2011). «Public Opinion Discourses on Democratization in the Arab Middle East.» *Middle East Journal of Culture and Communication*: vol. 4, no. 2, pp. 125-145.

Sundar, Nandini (2014). «In Times of Civil War: On Being a Schizophrenic (Public) Sociologist.» in: Michael Burawoy (ed.). *Precarious Engagements: Tackling the Dilemmas of Public Sociology*. London: Sage Publications.

Al-Taie, Abdul Sattar (2013). «Qatar National Research Fund a Driving Force for Scientific Research.» Amman.

Tarrow, Sidney (2001). *Dynamics of Contention*. Cambridge, MA: Cambridge University Press.

Tetreault, Marry Ann (2011). «The Winter of the Arab Spring in the Gulf Monarchies.» *Globalizations*: vol. 8, no. 5, pp. 629-637.

Timothy, Mitchell (2002). «The Middle East in the Past and Future Social Science.» in: David L. Szanton (ed.). *The Politics of Knowledge: Area Studies and the Disciplines*. Berkeley, CA: University of California Press.

Touraine, Alain (1981). *The Voice and the Eye: An Analysis of Social Movements*. Cambridge, MA: Cambridge University Press.

Traboulsi, Fawwaz (2014). «Social Classes and Political Power in Lebanon.» Heinrich Boell Foundation - Middle East. Beirut: 2014 (Accessed 6 December), <http://lb.boell.org/en/2014/05/04/social-classes-and-political-power-lebanon>.

Tremblay, André (2011). «Les Classements internationaux sont-ils la clef d'accès à l'économie de la connaissance?: Analyse des universités du Liban et Dubaï.» dans: Université Saint-Joseph de Beyrouth -Liban.

TTCSP (2014). «2013 Global Go to Think Tank Index Report.» The Think Tanks and Civil Societies Program (TTCSP) at the University of Pennsylvania, <http://gotothinktank.com/dev1/wp-content/uploads/2014/01/GoToReport2013.pdf>.

Turner, Bryan S. (1986). «Sociology as an Academic Trade: Some Reflections on Center and Periphery in the Sociology Market.» *Journal of Sociology*: vol. 22, no. 2, pp. 272-282.

UNDP (2005). *Arab Human Development Report 2004: Towards Freedom in the Arab World*. Amman: UNDP Regional Bureau for Arab States.

UNDP (2009). *Arab Human Development Report 2009*: *Challenges to Human Security in the Arab Countries*. Amman: UNDP Regional Bureau for Arab States, <http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2009e.pdf>.

UNESCO (2010). «Science Report: The Current Status of Science around the World.» UNESCO. <http://www.unesco.org/new/en/natural-sciences/science-technology/prospective-studies/unesco-science-report/unesco-science-report-2010>.

Valenti, Giovanna [et al.] (eds.). (2008). *Instituciones, sociedad del conocimiento y mundo del trabajo*. Mexico: FLACSO Mexico, Plaza y Valdés Editores.

Vessuri, Hebe M. C. (1994). «The Institutionalization Process.» in: Francisco R. Sagasti, Jean-Jacques Salomon and Celine Sachs-Jeantet (eds.). *The Uncertain Quest: Science, Technology, and Development.* Tokyo; New York; Paris: UNU Press, pp. 177-212.

Vessuri, Hebe M. C., and Michael Kuhn and Kazumi Okamoto (2013). «The Transformation Processes in Global Social Knowledge.» in: *Spatial Social Thought: Local Knowledge in Global Science Encounters*. Stuttgart: IBIDEM.

Von Holdt, Karl (2014). «Critical Engagement in Fields of Power: Cycles of Sociological Activism in Post-Apartheid South Africa.» in: Michael Burawoy (ed). *Precarious Engagements: Tackling the Dilemmas of Public Sociology*. London: Sage Publications.

Wa Thiong'o, Ngugi (1986). *Decolonising The Mind: The Politics of Language in African Literature*. London: Heinemann Educational Books.

Waast, Roland (2006). «Savoir et Société: Un nouveau pacte à sceller.» dans: Etienne Gérard (ed.). *Savoirs, insertion et globalization: Vu du Maghreb*. Paris: Publisud, pp. 373–403.

Waast, Roland (2006). «Savoir et société: Un Nouveau pacte à sceller.» dans: Etienne Gérard (ed.). *Savoirs, insertion et globalisation: Vu du Maghreb*. Paris: Publisud, pp. 373–403.

Waast, Roland [et al.] (2010). «What Do Social Sciences in North African Countries Focus On?.» in: *World Social Science Report: Knowledge Divides*. Paris: UNESCO.

Waast, Roland and Pier Luigi Rossi (2009). «A Scoreboard and beyond: The Experience of ESTIME for Morocco and Other Mediterranean Countries.» <http://www.estime.ird.fr>.

Wagner, Caroline S. (2006). «International Collaboration in Science and Technology: Promises and Pitfalls.» in: Louk de la Rive Box and Rutger Engelhard (eds.). *Science and Technology Policy for Development. Dialogues at the Interfaces*. London: Anthem Press, pp. 165–176.

Wagner, Caroline S. (2008). *The New Invisible College: Science for Development*. Washington, DC: Brookings Institute Press.

Weyland, Kurt (2012). «The Arab Spring: Why the Surprising Similarities with the Revolutionary Wave of 1848?.» *Perspectives on Politics*: vol. 10, no. 4, pp. 917-934.

White, Howard D., and Belver C. Griffith (1982). «Authors as Markers of Intellectual Space: Co-citation in Studies of Science, Technology and Society.» *Journal of Documentation*: vol. 38, no. 4, pp. 255-272.

White, Howard D., and Katherine W. McCain (1998). «Visualizing a discipline: An author co-citation analysis of information science, 1972-1995.» *Journal of the American Society for Information Science*: vol. 49, no. 4, pp. 327-355.

Wiebke, Keim (2010). «Pour un modèle centre-périphérie dans les sciences sociales: Aspects problématiques des relations internationales en sciences sociales.» *Revue d'anthropologie des connaissances*: vol. 4, no. 3, pp. 570–598.

Wieviorka, Michel (2000). «Sociologie postclassique ou déclin de la sociologie?.» *Cahiers internationaux de sociologie*: no. 108, January, pp. 5–35.

Wieviorka, Michel (2014). «Sociology's Interventions: Engaging the Media and Politics While Remaining a Social Scientist.» in: Michael Burawoy (ed.). *Precarious Engagements: Tackling the Dilemmas of Public Sociology*. London: Sage Publications.

Wolfe, Alan (1990). «Books vs. Articles: Two Ways of Publishing Sociology.» *Sociological Forum*: vol. 5, no. 3, pp. 466-489.

World Bank (1999). *Knowledge for Development*. Washington, DC: World Development Report.

World Bank (2012). *Knowledge Assessment Methodology*: *Knowledge Economy Index 2012 Rankings*. Washington DC: World Bank, <http://go.worldbank.org/JGAO5XE940>.

Wu, Xiaogang (2009). «Between Public and Professional: Chinese Sociology and the Construction of a Harmonious Society.» *ASA Footnotes*: vol. 37, no. 5, <http://www.asanet.org/footnotes/mayjun09/intl_0509.html>.

Yajioui, Abdel Rahman (2012). «Developing Language and the Language of Development in the Arab World.» (Research Paper, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha Institute-Doha).

Yılmaz, Ferruh (2012). «Right-Wing Hegemony and Immigration: How the Populist Far-Right Achieved Hegemony through the Immigration Debate in Europe.» *Current Sociology*: vol. 60, no. 3, pp. 368–381.

Zahlan, Antoine B. (2012). *Science, Development, and Sovereignty in the Arab World*. New York: Palgrave Macmillan.

Zakhia, Elsa (2007). *Répertoire des chercheurs, répertoire des centres de recherche: Liban/Syrie/Jordanie*. Beyrouth: ESTIME Background report <http://www.estime.ird.fr/article255.html>.

Zdravomyslova, Elena and Anna Temkina (2014). «Gender's Crooked Path: Feminism Confronts Russian Patriarchy.» in: Michael Burawoy (ed.). *Precarious Engagements: Tackling the Dilemmas of Public Sociology*. New York: Sage Publications.

فهرس

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

هذا الكتاب

جمع هذا الكتاب بين دفتيه أرقاماً إحصائية حديثة، وشهادات إثنوغرافية، وتفاصيل السِّير الذّاتية والمهنية للباحثين العرب، تنشر للمرة الأولى وتقع في قسمين: ممارسة وامتهان البحث وأنظمة العلوم العربية والمعرفة المنتجة في جميع التخصصات، والتركيز بشكل خاص على العلوم الاجتماعية. ويتناول هذا الكتاب أسباب الاعتراف الضعيف بالجماعة العلمية في البلدان العربية، على الرغم من كونها غنية بالجامعات، وإلى درجة ما بالإنتاج العلمي. ويتساءل عمّا إذا كانت مشكلة التشرذم تنبع من المؤسسات أم هي نتيجة معيقات سياسية واجتماعية عميقة أثرت في إنتاج المعرفة العلمية. كما يسلط الضوء على التوتر بين تدويل البحث وأهميته المحلية، وبالتالي وجود حلقة مفقودة بين البحث والجامعات والمجتمع. وينتقد بشدة اختزال الأنشطة البحثية على الإنتاج العلمي المحض، حيث تهمل المواد الناتجة من ترجمة المعارف الى أشكال أخرى، كتقديم المشورة بشأن السياسات والأنشطة العامة. ويطوّر الكتاب بعض الأطروحات حول وضعية البحث العربي وتوصيات حول مستقبله، بحيث يستفيد منه مختلف أصحاب الشأن المهتمين بذلك (الجماعة العلمية وصنّاع السياسات والجمهور).

المؤلفان

ساري حنفي، أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأميركية في بيروت، ونائب رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع، وعضو مجلس أمناء المجلس العربي للعلوم الاجتماعية. وهو محرر لـ مجلة **إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)**.

ريغاس أرفانيتس، باحث في المركز الفرنسي للبحث من أجل التطوير (IRD). طوّر برامج حول ديناميكيات البحث، والجماعات العلمية في العالم النامي، والتعاون الدولي في مجال العلوم، ودراسة التعلم التكنولوجي والابتكار في الشركات. وقد عمل في فرنسا، وفنزويلا، والمكسيك، والصين، وبعض دول المشرق العربي.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb

Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ٢٠ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN: 978-9953-82-702-5

